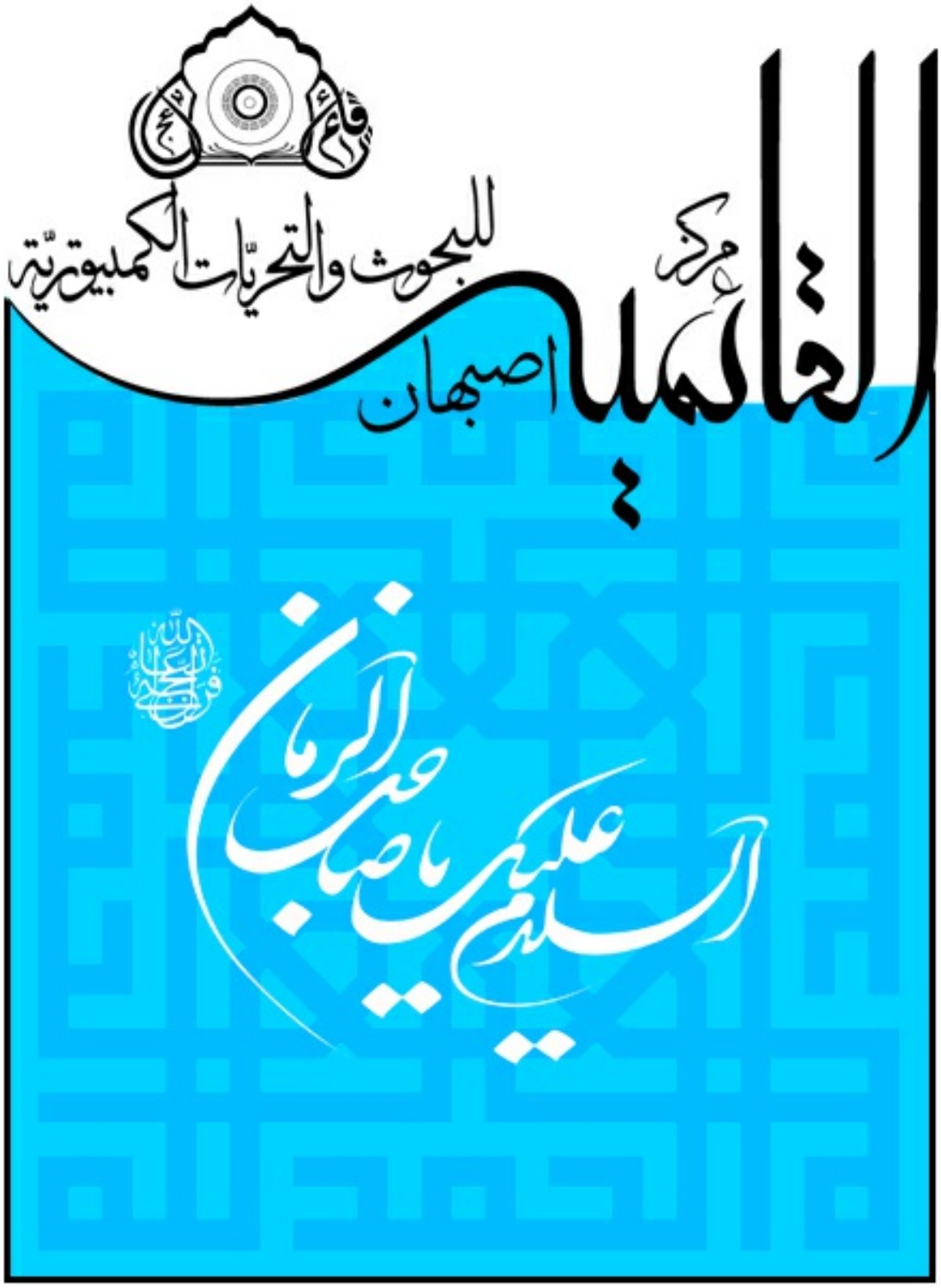

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

بقلم
عباس حسن

النحو الوافي

المجلد الثاني

مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة

القسم الرابع: الجملة العربية والقرينة بالجامعات
والفصل للإسناد والتقصين تشملان على الضوابط
والأحكام التي تزينها الجامع اللغوية وثمراتها الزمنية

بسم الله الرحمن الرحیم

النحو الوافى

كاتب:

صباح عباس حسن الساعدى

نشرت فى الطباعة:

مجهول (بى جا ، بى نا)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

النحو الوافی المجلد ۲ ----- ۱۲

اشاره ----- ۱۲

اشاره ----- ۱۳

المسأله ۶۰: ظنّ وأخواتها ----- ۱۵

اشاره ----- ۱۵

زیاده وتفصیل ----- ۲۵

شروط إعمالها ----- ۳۵

حکم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير ----- ۳۷

ما تنفرد به الأفعال القلبيه الناسخه ، هی وما يعمل عملها ----- ۳۸

المسأله ۶۱: الأحکام الأربعه الخاصه بالأفعال القلبيه المتصرفه ----- ۴۴

اشاره ----- ۴۴

الحکم الأول - التعليق ----- ۴۵

اشاره ----- ۴۵

زیاده وتفصیل ----- ۵۶

الحکم الثانی - الإلغاء ----- ۵۸

اشاره ----- ۵۸

زیاده وتفصیل ----- ۶۲

الحکم الثالث - الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول ----- ۶۳

اشاره ----- ۶۳

زیاده وتفصیل ----- ۶۵

المسأله ۶۲: القول ----- ۶۶

اشاره ----- ۶۶

شروط القول بمعنی الظن ----- ۷۰

زیاده وتفصیل ---- ۷۳
المسأله ۶۳: حذف المفعولین ... ---- ۷۵
اشاره ---- ۷۵
المسأله ۶۴ : أعلم ---- ۷۷
اشاره ---- ۷۷
زیاده وتفصیل ---- ۸۲
المسأله ۶۵: الفاعل ---- ۸۳
اشاره ---- ۸۳
زیاده وتفصیل ---- ۸۶
المسأله ۶۶: أحکام الفاعل ---- ۸۹
اشاره ---- ۸۹
زیاده وتفصیل ---- ۹۳
زیاده وتفصیل ---- ۱۰۶
زیاده وتفصیل ---- ۱۱۶
زیاده وتفصیل ---- ۱۱۸
المسأله ۶۷: النائب عن الفاعل ---- ۱۲۱
اشاره ---- ۱۲۱
زیاده وتفصیل ---- ۱۳۲
المسأله ۶۸: الأشیاء التی تنوب عن الفاعل بعد حذفه ---- ۱۳۵
اشاره ---- ۱۳۵
زیاده وتفصیل ---- ۱۴۶
المسأله ۶۹: اشتغال العامل عن المعمول ---- ۱۴۸
اشاره ---- ۱۴۸
حکم الاسم السابق فی الاشتغال ---- ۱۵۳
زیاده وتفصیل ---- ۱۶۳
المسأله ۷۰: تعدیه الفعل ولزومه ---- ۱۷۴

اشاره ----- ۱۷۴
الکلام علی المفعول به ، وأحکامه المختلفه ----- ۱۷۴
الفعل التام ----- ۱۷۴
«ملاحظه» ----- ۱۸۱
المسأله ۷۱: طریقه تعدیه الفعل اللازم الثلاثی ----- ۱۸۲
اشاره ----- ۱۸۲
زیاده وتفصیل ----- ۱۹۴
المسأله ۷۲: تعدد المفعول به ... ----- ۱۹۷
اشاره ----- ۱۹۷
حذف المفعول به ----- ۲۰۰
حذف عامل المفعول به ----- ۲۰۲
الاشتباه بین الفاعل والمفعول به ----- ۲۰۳
المسأله ۷۳: التنازع فی العمل ----- ۲۰۷
اشاره ----- ۲۰۷
زیاده وتفصیل ----- ۲۱۰
الأحکام الخاصه بالتنازع ----- ۲۱۴
زیاده وتفصیل ----- ۲۲۳
المسأله ۷۴: المفعول المطلق ----- ۲۲۶
اشاره ----- ۲۲۶
تقسیم المصدر بحسب فائدته المعنویه ----- ۲۲۹
حکم المصدر ----- ۲۳۲
المسأله ۷۵: حذف المصدر الصریح ، وبیان ما ینوب عنه ----- ۲۳۴
اشاره ----- ۲۳۴
والذی یصلح للإنابه فی الأنواع الأخری ----- ۲۳۶
المسأله ۷۶: حذف عامل المصدر ----- ۲۴۰
اشاره ----- ۲۴۰

زیاده وتفصیل ---- ۲۵۴
المفعول له ، أو : المفعول لأجله ---- ۲۶۰
اشاره ---- ۲۶۰
أقسامه ---- ۲۶۳
أحکامه ---- ۲۶۳
المسأله ۷۸: ظرف المکان و ظرف الزمان ---- ۲۶۸
اشاره ---- ۲۶۸
أحکام الظرف بنوعیه - أشهرها ---- ۲۷۰
زیاده وتفصیل ---- ۲۷۵
زیاده وتفصیل ---- ۲۸۳
المسأله ۷۹: الظرف المتصرف وغیر المتصرف ، وأقسام کلّ ---- ۲۸۴
اشاره ---- ۲۸۴
حکم الظرف المتصرف ---- ۲۸۴
حکم الظرف غیر المتصرف ---- ۲۸۷
ما ینوب عن الظرف ---- ۲۸۸
زیاده وتفصیل ---- ۲۹۰
وفیما یلی الموجز ---- ۲۹۸
للظرف ---- ۳۱۱
المسأله ۸۰: المفعول معه ---- ۳۲۷
اشاره ---- ۳۲۷
زیاده وتفصیل ---- ۳۲۹
أحکامه ---- ۳۳۱
حالات الاسم الواقع بعد الواو ---- ۳۳۴
المسأله ۸۱: الاستثناء ---- ۳۳۷
اشاره ---- ۳۳۷
الاستثناء المتصل والمنقطع ---- ۳۴۰

زیاده وتفصیل ---- ۳۴۸
زیاده وتفصیل ---- ۳۶۵
المسأله ۸۲: أحکام المستثنی ---- ۳۶۶
اشاره ---- ۳۶۶
أ - ---- ۳۶۷
زیاده وتفصیل ---- ۳۷۵
المسأله ۸۳: أحکام المستثنی ---- ۳۷۹
اشاره ---- ۳۷۹
زیاده وتفصیل ---- ۳۸۶
المسأله ۸۴: الحال ---- ۳۹۱
اشاره ---- ۳۹۱
زیاده وتفصیل ---- ۴۰۵
ترتیبها مع صاحبها ---- ۴۰۶
ترتیبها مع عاملها ---- ۴۰۸
ملاحظه ---- ۴۱۳
زیاده وتفصیل ---- ۴۱۷
والمواضع التی تمتنع فیها ---- ۴۲۴
المسأله ۸۵:صاحب الحال ---- ۴۲۸
اشاره ---- ۴۲۸
مطابقه الحال ---- ۴۳۱
المسأله ۸۶ : حکم الحال ... ---- ۴۳۴
اشاره ---- ۴۳۴
ویجب حذفه فی مواضع ---- ۴۳۶
المسأله ۸۷ : أقسام التمییز ---- ۴۳۹
اشاره ---- ۴۳۹
تقسیم تمییز الجمله بحسب أصله ---- ۴۴۷

المسأله ۸۸ : أحكام التمييز ---- ۴۴۸
اشاره ---- ۴۴۸
زياده وتفصيل ---- ۴۵۶
فتجب المطابقه ---- ۴۵۷
ويجب ترک المطابقه ---- ۴۵۸
وأهم ما يختلفان فيه سبعه ---- ۴۵۹
المسأله ۸۹ : حروف الجر ---- ۴۶۰
اشاره ---- ۴۶۰
أنواع العامل ---- ۴۶۸
ملاحظه ---- ۴۷۸
طريقه إعراب المجرور بالحرف الزائد ---- ۴۸۲
طريقه إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد ---- ۴۸۴
المسأله ۹۰ : معانى حروف الجر... ---- ۴۸۷
اشاره ---- ۴۸۷
زياده وتفصيل ---- ۴۹۶
زياده وتفصيل ---- ۵۰۱
حركه لام الجر ---- ۵۱۳
حتى ---- ۵۱۳
زياده وتفصيل ---- ۵۱۷
اتصال ما «الزائده بالباء» ---- ۵۲۶
زياده وتفصيل ---- ۵۲۷
زياده وتفصيل ---- ۵۳۰
«ملاحظه» ---- ۵۳۳
اتصال «ما» الزائده بالحرف : عن ---- ۵۴۵
زياده وتفصيل ---- ۵۵۱
زياده وتفصيل ---- ۵۵۹

المسأله ۹۱ : حذف حرف الجر وحده... ۵۶۱
اشاره ۵۶۱
المسأله ۹۲ : نیابه حرف جر عن آخر ۵۶۶
اشاره ۵۶۶
زیاده وتفصیل ۵۷۱
تنبیهات وإیضاحات ۵۷۶
بحث التضمین ۵۹۲
القرار ۶۲۲
تعریف مرکز ۶۲۹

النحو الوافی المجلد ۲

اشاره

سرشناسه : حسن، عباس

عنوان و نام پدیدآور : النحو الوافی مع ربطه بالا ساليب الرفيعه و الحياه اللغويه المتجدده/ تالیف عباس حسن.

مشخصات نشر : تهران : ناصرخسرو، ۱۴۲۲ق.= ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

منـدرجات : ج. ۱. القسم الموجز للطلبه الجامعـات. و المفصل للاساتـذه و المتخصصـين .-- ج. ۲. القسم الموجز للطلبه الجامعات. و المفصل للاساتـذه و المتخصصـين .-- ج. ۳. القسم الموجز للطلبه الـدداسات النحويه و الصرفيه بالجامعات و المفصل للاساتـذه و المتخصصين مشتمل على ضوابط و الاحكام التى قررتها الجامع اللغويه و موتمراتها الرسميه .-- ج. ۴. القسم الموجز للطلبه الدراسات النحويه بالجامعات و المفصل للاسائذه و المتخصصين

موضوع : زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره : PJ۶۱۵۱/ح ۴۵ن ۳۱۳۸۰

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۸-۶۸۵

توضیح : «النحو الوافی»، تألیف عباس حسن، از جمله آثار معاصر در موضوع علم نحو است که به شیوه ای آموزشی، در چهار مجلد به زبان عربی تألیف شده است.کتاب، مشتمل بر یک مقدمه و چهار جزء است. ابواب کتاب، بنا بر ترتیبی که ابن مالک در «الفیه» انتخاب کرده و بسیاری از نحویون پس از او اختیار کرده اند، مرتب شده است.

نویسنده در تألیف کتاب، به شیوه آموزشی معینی ملتزم نبوده و به تناسب از شیوه های استنباطی، القائی و محاوره ای استفاده کرده است.همچنین در پاورقی پس از بیان قاعده و شرح آن، ابیاتی از الفیه را که مرتبت با بحث بوده نقل کرده و به طور خلاصه توضیح داده است.

در مواردی که بین یک مبحث از صفحات پیشین یا پسین رابطه ای با مسئله مورد بحث بوده، به صفحه آن بحث اشاره شده است.

اشاره

المسأله ۶۰: ظنّ وأخواتها

اشاره

(۱)

الكلام عنوان على صاحبه - علمت الكلام عنوانا على صاحبه المجامله حارسه للصّداقه - ظننت المجامله حارسه للصداقه الوفاء دليل على النّبل - اعتقدت الوفاء دليلا على النبل ... الماء الجامد ثلج - صيّر البرد الماء ثلجا الجلد أسود - ردّت (۲) الشمس الجلد أسود الخشب مشتعل - تركت النار الخشب رمادا من النواسخ ما يدخل - فى الغالب - على المبتدأ والخبر فينصبهما معا (۳) ، ويغير اسمهما ؛ إذ يصير اسم كل منهما : «مفعولا به (۴)» للناسخ. (مثل : علم. ظنّ - اعتقد - صيّر ...) وغيرها من الكلمات التى تحتها خطّ فى الأمثله المعروضه. وهذا هو : «القسم الثالث» من النواسخ. ويشتهر باسم : «ظنّ وأخواتها» وليس فيه حروف ؛ فكله أفعال ، أو أسماء تعمل عملها. وتنحصر هذه الأسماء فى مصادر تلك الأفعال ، وفى بعض المشتقات العامله عملها.

۱- هما من النواسخ. ويلاحظ ما لا يصلح أن يدخل عليه الناسخ ، (وقد سبق بيانه وبيان معنى الناسخ ، وعمله ، وأقسامه ، وما يتصل بهذا - فى ج ۱ ص ۴۰۲ م ۴۲ - باب : «كان وأخوتها». وتأتى له إشاره فى ص ۲۰).

۲- صيرت.

۳- وبالرغم من اعتبارهما مفعولين هما عمدتان - لا فضلتان كبقيه المفعولات - كما سيجىء فى رقم ۱ هامش ص ۱۶۸ ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر فيكون الثانى فى المعنى هو الأول - ولو تأويلا - والأول هو الثانى أيضا ؛ كالشأن فى المبتدأ والخبر دائما. وقد يدخل هذا الناسخ على غيرهما ، - كما سنعرف فى «ا» من ص ۱۱ - والمفعول الثانى هنا هو الذى تتم به الفائده الأساسيه ؛ لأنه الخبر فى الأصل ، فهو أهم. وإنما كان دخول هذا النوع من النواسخ على المبتدأ والخبر أمرا غالبيا ، لأن منه ما قد يدخل عليهما ، وعلى غيرهما ، كالفعل : «حسب» ومنه ما لا يدخل إلا على غيرهما ؛ كأفعال التحويل الآتيه - فى ص ۸ -. وللنحاه تعليل يسوغ الدخول على غيرهما ، سيجىء فى «ا» من ص ۱۱.

۴- لاحظ ما يأتى فى «ج» من ص ۱۲ ، لأهميته.

فالفعل الماضى المتصرف (١) هنا ، لا ينفرد وحده بالعمل السالف ؛ وإنما يشابهه فيه ما قد يكون له من مضارع ، وأمر ، ومصدر ، واسم فاعل. واسم مفعول ، دون بقيه المشتقات (٢) الأخرى. أما غير المتصرّف فعمله مقصور على صيغته الخاصه ؛ إذ ليس لها فروع ، ولا صيغ أخرى تتصل بها.

وقد ارتضى بعض النحاه تقسيم الأفعال العامله هنا قسمين ؛ مراعيا الأغلب فى استعمالها (٣) ؛ هما : «أفعال قلوب» (٤) ، و «أفعال تحويل» (٥). ولا بد لكل فعل فى القسمين من فاعل (٦) ؛ ولا يغنى عنه وجود المفعولين أو أحدهما :

١- الفعل الماضى المتصرف إما أن يكون تصرفه كاملا- ؛ - فيكون له المضارع ، والأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ... وبقيه المشتقات المعروفه ، كالفعل : «سمع» - وإما أن يكون تصرفه ناقصا ؛ فيكون له بعض تلك الأشياء فقط ؛ كالفعل : «كاد» ، من أفعال المقاربه. وكالفعل : «يدع». أما غير المتصرف مطلقا فهو الجامد الذى يلازم صيغه واحده لا يفارقها ؛ كالفعل : «تعلّم» بمعنى. «اعلم» ، والفعل : «هب» ، بمعنى : ظنّ. وهما من أفعال هذا الباب القلبيه ، وكالفعل «عسى» و «ليس» وهما من أخوات «كان».

٢- رددنا فى مناسبات مختلفه ، أسماء المشتقات الاصطلاحيه من المصدر ؛ وهى : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفه المشبهه ، أفعل التفضيل ، المصدر الميمى ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآله. (ويدخل فى عداد المشتقات الأفعال بأنواعها الثلاثه). وهذه المشتقات قسمان : قسم يعمل عمل فعله بشروط ؛ فيرفع الفاعل مثله ، أو نائب الفاعل ، وقد ينصب المفعول به ، كفعله أحيانا ، وهو : اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفه المشبهه ، أفعل التفضيل ، المصدر الميمى. ويدخل فى هذا القسم : المصدر الأصلى أيضا (بالرغم من جموده ، فى الرأى الشائع) .. وقسم لا يعمل شيئا من عمل الفعل ؛ ويسمى : «المهمل». وهو اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآله. ولا- دخل لهذا القسم المهمل بأحكام هذا الباب. بل إن بعض المشتقات العامله لا دخل لها به ؛ فالصفه المشبهه الأصيله خارجه من أحكامه ؛ لأنها تجىء من الفعل اللازم وحده ؛ فلا تنصب مفعولا به. أما غير الأصيله فقد تنصب بالشروط والطريقه المذكوره فى بابها (ج ٣ ص ٢١١ م ١٠۴) وأفعل التفضيل خارج ؛ لأنه لا ينصب مفعولا به. والفعل الماضى الذى للتعجب خارج ؛ لأنه ينصب مفعولا واحدا. فالثلاثه لا تصلح لأحكام هذا الباب ، - كما سيجىء فى ص ٢٥ م ۶١ -.

٣- راجع «ج» من ص ١٢ حيث تقسيم آخر ، وبيان عن سبب التقسيمين.

۴- سميت بذلك لأن معانيها قائمه بالقلب ، متصله به ، وهى المعانى النفسيه التى تعرف اليوم : بالأمور النفسيه ؛ ويسميها القدماء : الأمور القلبيه ؛ لاعتقادهم أن مركزها القلب. ومنها : الفرح - الحزن - الفهم - الذكاء - اليقين - الإنكار ...

۵- تدل على انتقال الشىء من حاله إلى حاله أخرى تخالفها. وتسمّى أيضا : «أفعال التصيير» ؛ لأن كل فعل منها بمعنى : «صيّر» ، أى : حوّل الشىء من حالته القائمه إلى أخرى تغايرها.

۶- بخلاف «كان» وأخواتها من الأفعال الناسخه ؛ فإنها لا ترفع الفاعل - كما سبق - وهذا أحد وجوه الاختلاف بين النوعين.

(أ) فأما أفعال القلوب (١) فمنها ما قد يكون معناه العلم. (أى : الدلاله على اليقين (٢) والقطع) ، ومنها ما قد يكون معناه الرّجحان (٣). ويشتهر من الأولى سبعه (٤) :

١- علم (٥) ؛ مثل : علمت البرّ سبيل المحبه. وعلمت المحبه سبيل القوه.

٢- رأى (٦) ؛ مثل : رأيت الأمل داعى العمل ، ورأيت اليأس رائد الإخفاق ، وقول الشاعر :

رأيت لسان المرء وافد (٧)

عقله

وعنوانه ؛ فانظر بماذا تعنون

٣- وجد ؛ مثل : وجدت ضعاف الأمم نهبا لأقويائها ، ووجدت العلم أعظم أسباب القوه.

٤- درى ؛ مثل : دريت المجد قريبا من الدائب فى طلبه ، ودريت لذه إدراكه ماحيه تعب السعى إليه.

١- أفعال القلوب ثلاثه أنواع ؛ نوع لازم (لا ينصب المفعول به) مثل : فكّر - تفكر - حزن - جبن .... ونوع ينصب مفعولا به واحدا ؛ مثل : خاف - أحب - كره .... ونوع ينصب مفعولين ؛ كأفعال هذا الباب المذكوره هنا ، بشرط أن تؤدى معنى معينا ؛ كما سنعرف.

٢- هو : الاعتقاد الجازم الذى لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم. وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحا فى الواقع أو غير صحيح.

٣- الشك : ما ينشأ فى النفس من تعارض دليلين فى أمر واحد ؛ بحيث تتساوى قوتهما فى التعارض والاستدلال ؛ فلا يستطيع المرء ترجيح أحدهما على الآخر ؛ لعدم وجود مرجح. أما الرجحان أو الظن ، فهو ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين فى أمر ؛ بحيث يصير أقرب إلى اليقين. فالأمر الراجح محتمل للشك واليقين ، لكنه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك. وفى هذه الحاله يسمى المرجوح : «وهما».

٤- قد يستعمل كل منها فى معان أخرى غير اليقين ؛ فينصب مفعولا واحدا ، أو لا ينصب. (وسنعرض لبعض هذا فى ص ١٢).

٥- سيجىء فى الباب التالى : «أعلم وأرى» - ص ٥٥ - حكم الفعلين : «علم» و «رأى» إذا سبقتما همزه النقل ؛ (أى : همزه التعديه). ومما يتصل بمعنى الفعل «رأى» وباستعماله وروده فى الأساليب العاليه بمعنى : «أخبرنى» ؛ نحو : أرأيتك هذا الكتاب هل عرفت قيمته؟ ... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ، ونوع الكاف وحكمها ، بتفصيل واف يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقه استعماله ... (فى باب الضمير ص ٢١٥ ، م ١٩ من الجزء الأول). وستجىء له تتمه هامه فى ص ١٥.

٦- سيجىء فى الباب التالى : «أعلم وأرى» - ص ٥٥ - حكم الفعلين : «علم» و «رأى» إذا سبقتما همزه النقل ؛ (أى : همزه التعديه). ومما يتصل بمعنى الفعل «رأى» وباستعماله وروده فى الأساليب العاليه بمعنى : «أخبرنى» ؛ نحو : أرأيتك هذا الكتاب هل عرفت قيمته؟ ... وقد أوضحنا هذا الأسلوب ، ونوع الكاف وحكمها ، بتفصيل واف يشمل معناه ، وصياغته ، وطريقه

استعماله ... (فى باب الضمير ص ٢١٥ ، م ١٩ من الجزء الأول). وستجىء له تتمه هامه فى ص ١٥.

٧- رسول عقله ودليله. وبعد هذا البيت : ويعجبنى زىّ الفتى وجماله فيسقط من عينىّ ساعه يلحن

٥- ألفى (١) ؛ مثل : ألفيت الشدائد صاقله للنفوس ، وألفيت احتمالها سهلا على كبار العزائم.

٦- جعل ؛ مثل : جعلت (٢) الإله واحدا ، لا شكّ فيه.

٧- تعلّم (٣) ؛ بمعنى «اعلم» : مثل : تعلّم وطنك شركه بين أبنائه ، وتعلّم نجاح الشركه رهنا بالإخلاص والعمل.

ويشتهر من الثانيه ثمانيه (٤) :

١- ظن ؛ مثل : ظنّ الطيار النهر قناه ، وظن البيوت الكبيره أكواخا.

٢- خال (٥) ؛ مثل : خال المسافر الطياره أنفع له ، وهو يخال الركوب فيها متعه.

٣- حسب ؛ مثل : أحسب السهر الطويل إرهاقا ، وأحسب الإرهاق سبيل المرض ، وقول الشاعر :

لا تحسبنّ الموت موت البلى

وإنما الموت سؤال الرجال (٦)

١- لا يستعمل هذا الفعل هنا إلا مزيدا بالهمزه.
٢- أى : اعتقدت. ومن هذا - فى بعض الآراء - قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلائِكَهَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إِناثاً) أى : اعتقدوا. - انظر رقم ٤ فى الصفحه الآتيه - : ولهذا الفعل معان أخرى سيجىء بعضها (وقد أشرنا لها فى رقم ٢ من هامش ص ٩).
٣- الفعل : «تعلم» بمعنى : «اعلم» ، فعل أمر جامد - عند فريق من النحاه - لا يجىء من صيغته الأصليه غير الأمر ، مع كثره دخوله على مصدر مؤول ، أداته : «أنّ» المشدده أو المخففه الناسختين ، أو «أن» الداخله على الفعل ؛ نحو : تعلم أن وطنك شركه .. وتعلم أن تنجح الشركه بالإخلاص (كما فى رقم ٣ من هامش ص ١١). ومتصرف عند فريق آخر يجرى عليه أحكام الفعل المتصرف. وقد شاع الرأى الأول فيحسن اتباعه ؛ توحيدا للتفاهم (وسيجىء إيضاح هامّ لمعناه فى رقم ٢ من هامش ص ١٨).
٤- وقد يستعمل كل منها فى معان أخرى ؛ فينصب مفعولا واحدا ، أو لا ينصبه (كما سيجىء قريبا فى ج من ص ١٢ وما بعدها).
٥- ومضارعها المسموع للمتكلم : إخال - بكسر الهمزه غالبا ، وهذا السماعىّ مخالف للقياس - فإن كان الفعل «خال» بمعنى : تكبر ، أو ظلع التى بمعنى : عرج .. فهو لازم.
٦- بعد هذا البيت : كلاهما موت. ولكنّ ذا أفظع من ذاك ، لذل السّؤال

۴- زعم (۱) ؛ مثل : زعمت الملاينه مرغوبه فی مواطن ، وزعمت التشدد مرغوبا فی أخری.

۵- عدّ ؛ مثل : عددت الصديق أخا. وقول الشاعر :

فلا تعدد المولی (۲)

شريككَ فی الغنی

ولكنما المولی شريككَ فی العدم (۳)

۶- حجا ؛ مثل : حجا السائح المئذنه برج مراقبه.

وقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقه

حتی ألمّت بنا يوما ملمّات

۷- جعل ؛ مثل : جعل الصياد السمكه الكبيره حوتا. وقوله تعالی فی المشركين : (وَجَعَلُوا الْمَلائِكَهَ الَّذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمنِ إِناثاً ...)(۴)

۸- هب ؛ مثل : هب مالك سلاحا فی يدك ؛ فلا تعتمد عليه وحده.

۱- كثر الكلام فی معنی : «زعم». وصفوه ما يقال : إنها قد تكون بمعنی اليقين أحيانا عند المخاطب ؛ كقول أبی طالب يخاطب الرسول عليه السّلام : ودعوتنی وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت ، وكنت ثمّ أمينا وقد تكون بمعنی الاعتقاد من غير دليل ؛ كقوله تعالی : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ...) إلخ. وقد تدل علی الرجحان. وقد تستعمل للدلاله علی الشك ، وهو الغالب فی استعمالها ، وقد تستعمل فی القول الكاذب ؛ فإذا قلت : «زعم فلان كذا» ، فكأنك قلت : كذب ، وردد كلاما غير صحيح. والقرينه هی التی تحدد المعنی المناسب للمقام من بين المعانی السالفه. وزعم - كغيرها من الأفعال القلبيه الناصبه للمفعولين - قد تنصب المفعولين مباشره ، وقد تدخل علی «أن» مع الفعل وفاعله ، أو «أنّ» مع معموليها ؛ فيكون المصدر المؤول فی الحالتين سادا مسد المفعولين ، ومغنيا عنهما ، وهذا هو الأغلب فی «زعم» - كما سيجیء فی رقم ۳ من هامش ص ۱۱ - وإليه تميل أكثر الأساليب الأدبيه ؛ كقوله تعالی : (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ....) وقول الشاعر : وقد زعمت أنی تغيرت بعدها ومن ذا الذی - يا عزّ - لا يتغير

۲- الناصر ، أو الصديق.

۳- الفقر الشديد.

٤- وقيل : إن «جعل» هنا بمعنى : اعتقد - كما فى رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه.

وهذا الفعل دون بقيه أفعال الرجحان - جامد ، ملازم صيغه الأمر (١).

* * *

(ب) وأما أفعال التحويل (أو : التّصيير) فأشهرها سبعه ، ولا تدخل على مصدر مؤول من «أنّ» مع معموليها ، أو «أن» والفعل وفاعله (٢) ...

١- صيّر ؛ مثل : صيّر (٣) الصائغ الذهب سبيكه ، وصيّر السبيكه سوارا.

٢- جعل ؛ مثل : جعل الغازل القطن خيوطا ، وجعل الحائك الخيوط نسيجا.

وقول الشاعر :

اجعل شعارك رحمه وموده

إن القلوب مع الموده تكسب

٣- اتّخذ ؛ مثل : اتخذ المهندسون الحديد والخشب باخره ، واتخذ المسافرون الباخره فندقا.

٤- تخذ ؛ مثل : تخذت الحراره الثلج ماء ، وتخذت الماء بخارا.

٥- ترك ؛ مثل : ترك الموج الصخور حصى ، وتركت الشمس الحصى رمالا.

٦- ردّ ؛ مثل : ردّ الأمل الوجوه الشاحبه مشرقه ، ورد النفوس اليائسه مستبشره.

١- هو فعل أمر ، بمعنى : «ظنّ» وهو بهذا المعنى فعل جامد ، لا يكون منه غير الأمر ، ودخوله على «أنّ» مع معموليها جائز ، نحو : هب أن الآمال محققه. فالمصدر المؤول من أن مع معموليها فى محل نصب ، سد مسد المفعولين. وهذا استعمال نادر فى الأساليب الرفيعه ، بالرغم من إجازته (انظر الخضرى والتصريح. ثم رقم ٣ من هامش ص ١١ الآتيه).

٢- انظر «ب» من ص ١١.

٣- «صيّر» ، و «أصار» ، فعلان ، أصلهما قبل التعديه بالتضعيف والهمزه : «صار» الذى هو من أخوات «كان» ، نحو : صار الخشب بابا. وبعد تعديتهما ابتعدا عن عمل «كان» ، وانتقلا منه إلى نصب المفعولين ؛ نحو : صيّر الجوهرى الدر فصوصا ، وأصار الفصوص عقدا. أما «صيّر» بمعنى : «نقل» فينصب مفعولا واحدا ، نحو : صيرت السائح إلى دار الآثار ، أى : نقلته.

٧- وهب ؛ مثل : وهبت الآلات الحديثه السنابل حبّا ، ووهبت الحبّ دقيقا ، ووهبت الدقيق عجينا (١).

وفيما يلى بيان موجز للأفعال السابقه (٢) ، وأنواعها المختلفه :

١- وهب ، بمعنى : «صير» - فعل ماض جامد ، ولا يستعمل فى معنى التحويل إلا بصيغه الماضى. ومنه قولهم : «وهبنى الله فداء الحق» ، أى : صيرنى.

٢- إلى ما سبق يشير ابن مالك باختصار ، قائلا : انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى : رأى - خال - علمت - - وجدا ظنّ - حسبت - وزعمت - مع عد حجا - درى - وجعل ؛ اللّذ كاعتقد وهب - تعلّم - والّتى كصيّرا أيضا - بها انصب مبتدا وخبرا أى : انصب بفعل القلب جمله ذات ابتداء. وسرد فى الأبيات كثيرا من أفعال القلوب التى شرحناها ؛ منها ما يدل على اليقين ، ومنها ما يدل على الرجحان. وقبل سردها صرح بكلمه : «أعنى» ليدل على أن المقصود أفعال معينه ، دون غيرها ؛ فليس كل فعل قلبى ينصب مفعولين - كما أوضحنا فى رقم ١ من هامش ص ٥ - وطالب أن تنصب هذه الأفعال جزأى ابتداء (وهما : المبتدأ والخبر) كما أشار إلى أن «جعل» إذا كان من أفعال القلوب - أى : بمعنى الفعل : «اعتقد» - فإنه ينصب مفعولين مثله. وهو يختلف فى المعنى والعمل عن «جعل» الذى سبق الكلام عليه فى باب : «أفعال المقاربه والشروع» من الجزء الأول ، كما يختلف فى معناه عن «جعل» الذى هو من أفعال الرجحان ، والذى من أفعال التحويل والتصيير ؛ كما عرفنا فى الشرح. والفعل : «اعتقد» معدود من أفعال كثيره قد تنصب مفعولين ولم تذكر فى هذا الباب. منها : تيقن - تمنى - توهم - تبين - شعر - أصاب .... إلى غير هذا مما سرده صاحب الهمع (ج ١ ص ١٥١) ونقل بعضه الصبان هنا. أما أفعال التحويل والتصيير فلم يذكرها ابن مالك ، واكتفى بأن يشير إليها بقوله : .... والّتى كصيّرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا أى : انصب - أيضا - مبتدأ وخبرا بالنواسخ التى مثل «صير» فى إفاده التحويل. وقضت ضروره الشعر على الناظم بزياده الألف فى آخر الفعلين : «وجد» ، «صير» ، وبتخفيف الدال فى الفعل : عد. أما كلمه : «اللذ» فى أبياته فهى لغه صحيحه فى «الذى».

صوره

(۱)

ص: ۱۰

۱- وهـذا الفعل يسـتعمل - أحيانا - فى القسم غير الصـريح ، فيحتاج لجواب ، وتكسـر بعـده همزه «إنّ» ... - وقد أشـرنا لهذا فى آخر الجزء الأول عند الكلام على كسر همزه «إن» ، وله إشاره تجىء فى ص ۴۶۰ -

زیاده وتفصیل

(ا) لیس من اللازم - کما أشرنا (۱) - أن یکون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر حقیقه ، بل یکفی أن یکون أصلهما کذلک ولو بشیء من التأویل المقبول ، کالشأن فی أفعال التحویل ، وکالشأن فی : «حسب» ؛ مثل : صیرت الفضه خاتما ؛ إذ لا یصح المعنی بقولنا : الفضه خاتم ؛ لأن الخبر هنا لیس المبتدأ فی المعنی ؛ فلیست الفضه هی الخاتم ، ولیس الخاتم هو الفضه ؛ إلا علی تقدیر أن هذه الفضه ستئول (۲) إلی خاتم. ومثل : حسبت المرّیخ الزّهره ؛ إذ لا یقال : المرّیخ الزّهره ؛ لفساد المعنی کذلک ؛ فلیس أحدهما هو الآخر ، إلا علی ضرب من التشبیه ، أو نحوه من التأویل السائغ ، المناسب للتعبیر. فالأول (أی : التشبیه) قد جعل المفعول الثانی بمنزله ما أصله الخبر ، وإن لم یکن خبرا حقیقیّا فی أصله.

هذا کلامهم. والواقع أنه لا داعی لهذا التمحل ، والتماس التأویل ؛ إذ یکفی أن یکون فصحاء العرب قد أدخلوا النواسخ علی ما أصله المبتدأ والخبر حقیقه ، وعلی ما لیس أصله المبتدأ والخبر ، مما یستقیم معه المعنی.

(ب) لیس من اللازم أن تدخل أفعال هذا الباب القلبیه علی المبتدأ والخبر مباشره ؛ فقد تدخل علی «أنّ» مع معمولیها ، أو : علی «أن» مع الفعل وفاعله ؛ فیکون المصدر المؤول سادّا مسد المفعولین (۳) ، مغنیا عنهما. مثل : علمت

۱- فی رقم ۳ من هامش ص ۳.

۲- أی : ستتحول وینتهی أمرها فی المستقبل إلیه.

۳- وسنعود للکلام علی هذا المصدر عند بحث الحکم الثالث من الأحکام التی تختص بها الأفعال القلبیه (فی ص ۴۲) ، والأغلب فی «زعم» وفی «تعلم» بمعنی : «اعلم» دخولهما علی «أن» مع معمولیها ، أو «أن». والفعل مع فاعله (کما فی رقم ۳ من هامش ص ۶ وفی ۱ من هامش ص ۷). والأغلب فی «هب» بمعنی «ظن» عدم دخوله علیهما ، برغم صحته کما سبق (فی رقم ۱ من هامش ص ۸). والأحسن الأخذ بالرأی السهل القائل : إن المصدر المؤول فی هذا الباب یسد مسد المفعولین ، دون الرأی القائل : إنه یسد مسد المفعول الأول ، وأن المفعول الثانی محذوف ، وتقدیره : «ثابتا» ، أو ما یشبهه ؛ ففی نحو : وجدت أن الصبر أنفع فی الشدائد - یقدرون : وجدت نفع الصبر فی الشدائد ثابتا ... وهذا نوع من التضییق والإطاله لا داعی له.

أن السباحه أسلم من الملاكمه ، وأظن أن العاقل يختار الأسلم. وقول الشاعر :

يرى الجبناء أن الجبن حزم

وتلك خديعه الطبع اللئيم

ومثل : دريت أن الكبر بغيض إلى النفوس الكبيره ، ووجدت أن صغائر الأمور محببه إلى النفوس الصغيره. ومثل : من زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع ، ومن حسب أن يدرك غايته بالتمنى فهو مخبول (١).

أما أفعال التحويل فلا تدخل على «أنّ» ومعموليها ، ولا على «أن» والفعل مع فاعله.

(ح) جرى بعض النحاه على تقسيم الأفعال القلبيه السابقه أربعه أقسام ، بدلا من اثنين :

فلليقين وحده خمسه : وجد - تعلم ، بمعنى : اعلم - درى - ألفى - جعل.

وللرجحان وحده خمسه : جعل - حجا - عدّ - زعم - هب ، بمعنى : ظنّ.

وللأمرين والغالب اليقين ، اثنان : رأى - علم.

وللأمرين والغالب الرجحان ، ثلاثه : ظنّ - خال - حسب.

لكن التقسيم الثنائى أنسب ؛ لأنه أدمج القسم الثالث فى الأول ، والرابع فى الثانى ؛ نظرا للغالب عليهما ، وتقليلا للأقسام (٢) ، واكتفاء بالإشاره إلى أن كل فعل قد يستعمل فى معنى آخر غير ما ذكر له ، مع ضرب أمثله لذلك. فمن أفعال اليقين وألفاظه ما قد يستعمل فى الرجحان ؛ فينصب مفعولين أيضا ، وقد

١- فى مثل قولهم : «غبت ، وما حسبتك أن تغيب» تكون الكاف حرفا محضا لمجرد الخطاب ومتصرفا. وليس اسما ضميرا ؛ إذ لو كان ضميرا لكان هو المفعول الأول للفعل «حسب» ومفعوله الثانى هو المصدر المؤول (أن تجىء) ويترتب على هذا أن يكون ذلك المصدر المؤول خبرا عن الكاف ، باعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر ؛ لأن مفعولى «حسب» أصلهما المبتدأ والخبر. وإذا وقع المصدر المؤول هنا خبرا عن الكاف أدى إلى الإخبار بالمعنى عن الجثه. وهو ممنوع عندهم فى أغلب الحالات إذا كان المراد الإخبار من طريق الحقيقه لا من طريق المجاز. أما من طريق المجاز فصحيح - كما سبق البيان فى الجزء الأول ص ٢١٧ م ١٩. باب : «الضمير» عند الكلام على «كاف الخطاب».

٢- راجع الخضرى أول هذا الباب.

يستعمل فى بعض المعانى الأخرى ؛ فينصب مفعولا به واحدا ، أو لا ينصب ؛ فيكون لازما. كل ذلك على حسب معناه اللغوى الذى تدل عليه المراجع اللغويّه الخاصه ، وليس هنا موضع استقصاء تلك المعانى ؛ وإنما نسوق بعضها :

فمن الأمثله : الفعل «علم» ؛ فإنه ينصب المفعولين حين يكون بمعنى : اعتقد وتيقن : - كما سبق - ؛ مثل : علمت الكواكب متحركه. وقد يكتفى بمفعول به واحد فى هذه الحاله ؛ بأن نأتى بمصدر المفعول الثانى ، وننصبه مفعولا به ، ونكتفى به ، بعد أن نجعله مضافا أيضا ، ونجعل المفعول الأول هو المضاف إليه. فنقول : علمت تحرّك الكواكب ، فيستغنى عن المفعول الثانى وعن تقديره. ومن النحاه من لا يقصر هذا الحكم على «علم» ؛ بل يجعله عامّا فى جميع أفعال هذا الباب ؛ فيجيز إضافه مصدر المفعول الثانى إلى المفعول الأول ، والاكتفاء بهذا المصدر مفعولا واحدا (١).

وقد يكون بمعنى : «ظن» فينصب مفعولين أيضا ؛ مثل : أعلم الجوّ باردا فى الغد. فإن كان بمعنى : «عرف» نصب مفعولا به واحدا (٢) :

١- وهذا الرأى فيه اختصار محمود ، ولا ضرر فى الأخذ به أحيانا. وتفضيل أحدهما متروك للمتكلم ؛ ليختار منهما ما يناسب كلامه على حسب الدواعى البلاغيه. ومن تلك الدواعى أن الإبانه قد تقتضينا - أحيانا - أن نصرح بالمفعولين منصوبين .... فإن لم يكن فى التصريح بهما زياده إيضاح ، أو إزاله لبس عند السامع ، أو إتمام فائده - فالاختصار أحسن.

٢- فى بعض كتب اللغه - دون بعض - ما يدل على أن «المعرفه» مقصوره على العلم المكتسب بحاسه من الحواس ؛ جاء فى «المصباح المنير» ، ماده «عرف» ما نصه : (عرفته عرفه - بالكسر - وعرفانا ، علمته بحاسه من الحواس الخمس). وأيضا يرى كثير من النحاه فرقا بين «علم» التى بمعنى : «عرف» و «علم التى بمعنى : اعتقد» وأنهما فعلان غير متساويين لا فى المعنى ولا فى العمل ، وحجته : أن «العلم» الذى بمعنى : «المعرفه» يتعلق بنفس الشىء وذاته الماديه ؛ تقول : «علمت القمر» ، كما تقول «عرفت القمر» كلاهما معناه منصب على ذاته المحسوسه وجرمه ، (أى : حقيقته الماديه) وعلى هذا تكون «علم التى بمعنى : عرف» مختصه عندهم بما يسميه المناطقه : «الذات» أو : «الشىء المفرد» أى : «البسيط» وكلا الفعلين بهذا المعنى يتعدى لواحد. أما «علم» الناصبه للمفعولين فمختصه بوصف الذات بصفه ما ، ولا شأن لها بالذات مباشره ، مثل : علمت القمر متنقلا. أى : علمت اتصاف ذات القمر بالتنقل ، وليس المراد علمت ذات القمر وجرمه. فالفعل «علم» بهذا المعنى مختص بما يسميه المناطقه : «الكليات». على أساس ما سبق كله يكون القائل : «عرفت قدوم الضيف» مريدا عرفت القدوم ذاته ، دون - - زياده أخرى عليه ، فهو لا يريد وصف الضيف بالقدوم. بخلاف من يقول : علمت من الرساله الضيف قادما ، فإنه يريد اتصاف الضيف بالقدوم ، ولا يريد أنه علم حقيقه القدوم المنسوب إلى الضيف ، بشرط أن يكون الفعل «علم» فى هذا المثال ناصبا مفعولين. وقال الرضى : لا فرق بين الفعلين فى المعنى ، وإنما الفرق فى العمل فالفعل «علم بمعنى عرف» ينصب مفعولا واحدا ، والآخر ينصب مفعولين ، بالرغم من تساويهما معنى ؛ لأن العرب هى التى فرقت بينهما فى العمل دون المعنى ، فلا اعتراض عليها. غير أن كلامه هذا - مع قبوله والارتياح له - مناقض لما قرره فى هذا الشأن فى باب : «كان» - كما نصوا على ذلك - والحق أن الخلاف بين الآراء السابقه يسير ، يكاد يكون شكليا ، ذلك أن بين الفعلين (المتعدى لواحد والمتعدى لاثنين) فرقا فى المعنى الحقيقى لا المجازى ، وأنه لا مانع من استعمال أحدهما مكان الآخر مجازا لسبب بلاغى.

مثل : علمت الخبر ؛ أى : عرفته (۱). وإن كان بمعنى : «انشقّ» لم ينصب مفعولاـ به ؛ مثل : علم البعير (۲) ، أى : انشقت شفته العليا ...

والفعل : «رأى» ينصب المفعولين إذا كان بمعنى : اعتقد وتيقّن ، أو : بمعنى : «ظنّ». وقد اجتمع المعنيان فى قوله تعالى عن منكرى البعث ويوم القيامه : «إنهم يرونه بعيدا ، ونراه قريبا» (۳). فالفعل الأول بمعنى : «الظن» ، والثانى بمعنى : اليقين. وكلاهما نصب مفعولين. وكذلك إن كان معناه مأخوذا من : «الحلم» (أى : دالا على الرؤيا المناميه) نحو : كنت نائما ؛ فرأيت صديقا

۱- وإلى هذا يشير ابن مالك فى بيت متأخر ، نصه : لعلم عرفان وظنّ تهمه تعديه لواحد ملتزمه («لعلم عرفان» ؛ أى العلم المنسوب للعرفان ، ولمعنى العرفان. «ظن تهمه» ؛ أى : الظن المنسوب معناه للتهمه ..) يريد : أن «علم» بمعنى عرف - والمصدر : العلم ؛ بمعنى : العرفان - يتعدى لمفعول واحد. ومثله : الفعل : «ظن» بمعنى : اتهم - والمصدر : الظن ؛ بمعنى : الاتهام - ومثال الأول : اقترب الشبح فعلمت صاحبه ؛ أى : عرفته. ومثال الثانى : اختفى القلم ، فظننت اللص ؛ أى : اتهمته.

۲- فهو أعلم. والناقه علماء. (والفعل من بابى : فرح وضرب).

۳- المراد بالبعد هنا : عدم حصول الشىء ، ونفى وقوعه. وبالقرب : حصوله ووقوعه. وعلى هذا جرت ألسنه العرب وأساليبهم الفصيحه.

مسرعا إلى القطار (١).

فإن كان معناه الفهم وإبداء الرأى فى أمر عقلىّ فقد ينصب مفعولا به واحدا ، أو مفعولين ، على حسب مقتضيات المعنى ؛ مثل : يختلف الأطباء فى أمر القهوه ؛ فواحد يراها ضارّه ، وآخر يراها مفيده إذا خلت من الإفراط. أو : واحد يرى ضررها ، وآخر يرى إفادتها.

وكذلك ينصب مفعولا به واحدا إن كان معناه : أبصر بعينه ؛ مثل : رأيت النجم وهو يتلألأ. وقول الشاعر :

إنّ العرانين تلقاها محسّده

ولن ترى للئام الناس حسّادا

أو : كان معناه أصاب : الرئه ؛ مثل انطلق السهم فرأى الغزال ؛ أى : أصاب رئته.

وقد أشرنا قريبا (٢) إلى أن الأساليب العاليه يتردد فيها الماضى : «رأى» - دون المضارع ، والأمر ، والمشتقات الأخرى - مسبوقا بأداه استفهام. ومعناه : «أخبرنى» ؛ نحو : أرأيتك هذا القمر ، أمسكون هو؟ وينصب مفعولا به ، أو مفعولين ، على حسب المراد. وأوضحنا الأمر بإسهاب فيما سبق (٣).

كذلك يتردد فى تلك الأساليب وقوع المضارع : «أرى» مبنيّا للمجهول

١- وفى هذا يقول ابن مالك : ولرأى الرّؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى (انم : انسب. انتمى : انتسب. والتقدير : انم للفعل : «رأى» الذى مصدره «الرؤيا» ما انتمى من قبل للفعل : «علم» طالب المفعولين لينصبهما. و «الرؤيا» هى المصدر الغالب لرأى الحلميه) أى : انسب للفعل : «رأى» الذى مصدره : «الرؤيا» المنامیه - ما انتسب وثبت من قبل للفعل : «علم» الذى يطلب مفعولين ، ويتعدى إليهما بنفسه (لكن سنعرف فى ج من ص ۴۱ أن «رأى» الحلميه لا يدخلها تعليق ولا إلغاء ، بخلاف : «علم»).

٢- فى رقم ۵ من هامش ص ۵.

٣- هذا الأسلوب يتطلب بيانا شافيا ، جليا ، يتعرض لنواحيه المختلفه ، كصياغته ، وتركيبه ، وإعرابه ، ومعناه .. وقد وفيناه حقه فى موضعه من الجزء الأول ، ص ٢١۵ م ١٩ - من الطبعه الثالثه - عند الكلام على الضمير وأنواعه ...

- غالبا - على حسب السماع ، وناصبا للمفعولين (١) ؛ لأن معناه : «أظنّ» الدال على الرجحان ؛ نحو : كنت أرى الرحله متعبه ، فإذا هى سارّه.

ص: ١۶

١- إذا كان المضارع «أرى» بمعنى : «أظن» ، ويعمل عمله - فكيف ينصب مفعولين مع رفعه نائب فاعل ، هو فى الأصل مفعول أيضا؟ أليس معنى هذا أنه ينصب من المفاعيل ثلاثه ، مع أن الفعل : «أظن» ينصب اثنين فقط؟ يجيب النحاه بإجابتين ؛ كل واحده منهما وافيه فى تقديرهم. وفى الأولى من التعارض والتكلف ما سنعرفه. الأولى : أن هذا المضارع : «أرى» المبنى للمجهول - غالبا ، طبقا للسماع - قد يكون ماضيه هو «أرى» مفتوح الهمزه ، الناصب لثلاثه من المفاعيل ، والذى معناه : «أعلم» الدال على اليقين - وسيجىء الكلام عليه فى الباب التالى ص ۵۵ - ؛ مثل : أرى العالم الناس السفر للكواكب سهلا ؛ أى : أعلمهم السفر سهلا ... ومقتضى هذا أن يكون مضارعه ناصبا ثلاثه أيضا ، وليس ناصبا اثنين فقط. لكن السبب فى نصبه اثنين أنه ترك معنى ماضيه ، وانتقل إلى معنى آخر جديد ؛ إذ صار بمعنى : الفعل المضارع : «أظنّ» لا بمعنى الفعل المضارع : أعلم ويعلم وغيرهما مما فعله الماضى : «أعلم» الدال على اليقين. فلما ترك معناه الأصلى إلى معنى فعل آخر ، كان من الضرورى أن يترك عمله الأصلى ليعمل العمل المناسب للمعنى الجديد ؛ فينصب مفعولين لا ثلاثه. وعلى هذا يتعين أن يكون ضمير المتكلم فى المضارع المبنى للمجهول فاعلا ، ولا يصح أن يكون نائب فاعل ؛ لأن اعتباره نائب فاعل يؤدى إلى اعتباره مفعولا به فى الأصل قبل أن ينوب عن الفاعل ؛ فينتهى الأمر إلى أن ذلك المضارع قد نصب من المفاعيل ثلاثه. وهذا مرفوض عندهم حتما. فالسبب فى تعديه المضارع المبنى للمجهول - سماعا - إلى مفعولين مع أن ماضيه : «أرى» الدال على العلم واليقين ، ينصب ثلاثه - هو استعماله بمعنى الفعل : «أظن» المتعدى لاثنين ، من باب الاستعمال فى اللازم ؛ لأن معنى : «أرى العالم الناس السفر سهلا» هو : «جعل العالم الناس ظانين السفر سهلا» وصحه هذا المعنى تستلزم صحه قولنا : ظن الناس السفر للكواكب سهلا. أما إن كان الفعل «أرى» مفتوح الهمزه (أى : غير مبنى للمجهول ، وهذا جائز) ومعناه : «أظن» فينصب مفعولين بغير حاجه لتأويل ، واضح التكلف والالتواء ، كالذى سبق. الثانيه : أن الفعل : «أرى» المضارع المبنى للمجهول سماعا ، ينصب ثلاثه من المفاعيل برغم أنه بمعنى : الظن ، وأن ماضيه بمعنى : «أظننت» وأول المفاعيل الثلاثه هو الذى صار نائب فاعل ، ويليه المفعولان المنصوبان. ويقولون : إن الفعل «أرى» المبنى للمجهول هو المضارع للفعل الماضى : «أريت» المبنى للمجهول أيضا ، بمعنى : «أظننت» كما سبق ، وإن العرب لم تنطق بالماضى «أريت» إلا مبنيا للمجهول ، ولم يعرف عنهم بناؤه للفاعل. كما لم يعرف عنهم أنهم قالوا : «أظننت» ببناء الماضى «أظننت» للمجهول مع أنه بمعنى الماضى «أريت». وفى هذه الاجابه بعض اليسر ومسايره القواعد العامه ، وإن كانت - كالأولى - لا تخلو من تكلف ، والتواء. وخير منها أن نقول : (إذا كان - - المضارع «أرى» المبنى للمجهول بمعنى : «أظن» فإنه يرفع نائب فاعل ، وينصب بعده مفعولين فقط). وبهذا نستريح من الإطاله والإعنات والتأويل ، ولن يترتب على هذا الرأى ضرر لفظى أو معنوى. وقد اتفق النحاه على أن نائب فاعله لا بد أن يكون ضميرا للمتكلم الواحد أو الأكثر ؛ نحو : شاع الحديث عن الحياه فى الكواكب ، وأرى المرّيخ مأهولا. أو نرى المريخ مأهولا. وقد يكون للمخاطب ؛ كقراءه من قرأ الآيه الكريمه : (وَتَرَى النَّاسَ سُكارى) بنصب كلمه : «الناس». مما تقدم نعلم أنه لا بد للمضارع : «أرى» الذى سبق الكلام عليه - من نائب فاعل يكون ضميرا للمتكلم - فى الأغلب - ومن مفعولين منصوبين. أما الفعل : «أريت» الذى يتردد فى الأساليب الصحيحه أيضا بصيغه الماضى المبنى للمجهول - فقد يكون بمعنى : «أظننت» ، لكن الغالب فى استعماله أن يكون بمعنى :

«أعلمت» أى : من ماده «العلم» لا من ماده الظن. (راجع فى كل ما سبق : حاشيه الخضرى ، والصبان ، والتصريح ، فى باب «إن وأخواتها» عند الكلام على المواضع التى يجوز فيها فتح همزه «أن» وكسرها ، ومنها : «إذا الفجائيه». وبيت الشاعر : وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا .... إلخ. ثم راجع بعد ذلك المراجع السالفه فى باب «ظن» عند الكلام على «رأى» وأنواعها.

ولاـ يكون معناه فى الفصيح الوارد : «أعلم» ؛ الدّال على اليقين ، بالرغم من أنّ الماضى : «أريت» المبنى للمجهول والمسند للضمير : «التاء» - لا يستعمل فى الأكثر إلا بمعنى : «أعلمت» المفيد لليقين ؛ مثل : أريت الخير فى مقاومه الباطل.

وكذلك يتردد فى بعض الأساليب المسموعه وقوع المضارع : «ترى» قد حذف آخره ، وقبله الحرف : «لا» ، أو : «لو» ، وبعده «ما» الموصوله فى الحالتين. ومعناه فيهما : «لا سيّما» ، مثل : كرّمت الضيوف ، لا تر ما علىّ - أو : كرّمت الضيوف لو تر ما علىّ. والمعنى ولا سيما علىّ (١) ...

والفعل : «وجد» قد يكون بمعنى : «لقى ، وصادف» ؛ فينصب مفعولا به واحدا ؛ نحو : وجدت القلم. وقد يكون بمعنى «استغنى» ، فلا يحتاج لمفعول ؛ نحو : وجد الأبىّ بعمله.

والفعل : «درى» قد ينصب المفعولين كما سبق ، والأكثر استعماله لازما

١- سبق الكلام على معنى هذين الأسلوبين المسموعين ، وتفصيل إعرابهما ، وأحكامهما فى الموضع المناسب. وهو الجزء الأول ، باب الموصول ، - م ٢٨ ص ٣٦٣ من الطبعه الثالثه - عند الكلام على «لا سيما» والاقتصار فى الاستعمال على هذه أحسن.

مع تعـديته إلى مفعوله بحرف الجر : «البـاء» ؛ نحو : «دريت بـالخبر السـارّ. فـإن سـبقته همزه التعـديه نصب بنفسه مفعولا آخر مع المجرور ؛ نحو : قد أدريتك بالخبر السارّ (۱). وكذلك إن كان بمعنى : «ختل» (أى : خدع) نحو : دريت الصيد ؛ بمعنى : ختلته وخدعته.

والفعل : «تعلّم» ينصب المفعولين حين يكون جامدا بمعنى : «اعلم». فإن كان مشـتقّا بمعنى : «تعلّم» نصب مفعولا به واحدا ؛ مثل : تعلّم فنون الآداب (۲).

والفعل : «ألفى» قد يكون بمعنى : «وجد» و «لقى» فينصب مفعولا به واحدا ؛ نحو : غاب عصفورى ، ثم ألفيته.

ومن أفعال الرجحان ما قد يسـتعمل فى اليقين ؛ فينصب المفعولين أيضا. وقد يستعمل فى بعض المعانى اللغويه الأخرى ؛ فينصب بنفسه مفعولا واحدا ؛

۱- فـإن وقعت همزه التعـديه بعـد أداه اسـتفهام ، كما فى قوله تعالى : (الْقارِعَهُ ، مَا الْقارِعَهُ؟) (وَما أَدْراكَ مَا الْقارِعَهُ؟) فقيل إن الفعل فى الآيه نصب ثلاثه مفاعيل ؛ أولها : الضـمير «الكاف» ، وثانيها وثالثها معا الجمله الاسـميه التى بعـد الضـمير ، فقـد سدت مسـد المفعولين الأخيرين. وقيل إن الفعل نصب بنفسه مفعولا واحـدا هو الضـمير ، وإن الجمله سـدت مسد المفعول الآخر الذى يتعـدى إليه الفعـل «أدرى» بحرف الجر : «البـاء» فـالجمله فى محـل نصب بإسـقاط حرف الجر ، كمـا فى قولنـا : «فكرت ، أهـذا صحيح أم لا؟» وأصله : فكرت ، فى هذا ، أصحيح أم لا ... (راجع الخضرى فى هذا الموضع) وراجع أيضا «ح» من ص ۳۶.
۲- بين الفعلين فرق فى اللفـظ والمعنى والاسـتعمال ؛ فالفعـل الأول : تعلم : بمعنى : «اعلم» فعـل أمر جامـد ؛ لا ـ ماضـى له ، ولا مضارع ، ولا مصدر ، ولا شـىء من المشـتقات فى الرأى الأقوى (كما أسلفنا فى رقم ۳ من هامش ص ۶). والغالب فى استعماله دخوله على «أنّ» مع معموليها ، أو «أن» والفعل مع فاعله ؛ نحو : تعلم أن احتمال الأذى فى سبيل الله لـذه ... فالمصدر المؤول من «أنّ» مع معموليها سد مسد المفعولين. ومعناه مطلوب تحقيقه سـريعا ، وتحصيل المراد منه فى المستقبل القريب الذى يشبه الحال ؛ وذلك بالإصغاء للمتكلم ، واستيعاب ما يريده فورا ، وتنفيذ ما يجىء بعد فعل الأمر بغير تمهل. أما الفعل الثانى فلفظه أمر أيضا ، ولكنه غير جامد ، فله ماض هو : «تعلّم» وله مضارع هو : «يتعلّم» وله مصدر ... وباقى المشـتقات ... والغالب فى استعماله دخوله مباشـره على مفعوله الصـريح. ويجوز دخوله على «أنّ» مع معموليها ، أو : «أن» مع الفعل وفاعله ؛ فيكون المصدر المؤول مفعوله. ومعناه مطلوب تحقيقه وتحصيله فى المستقبل ، ولكن مع تمهل وامتداد ، واتخاذ للوسائل المختلفه. الكفيله بالوصول.

أو لا ينصبه ؛ وذلك على حسب ما ترشد إليه اللغه. ومن أمثله ذلك الفعل : «خال» فمعناه اليقين فى نحو : إخال الظلم بغيضا إلى النفوس الكريمه. وكذلك الفعل «ظن» فى نحو : أظنّ الله منتقما من الجبارين. والفعل : «حسب» فى نحو : حسبت المال وقايه من ذل السؤال. فإن كان «حسب» (١) بمعنى : «عدّ» نصب مفعولا به واحدا ؛ نحو : حسبت النقود التى معى. أى : عددتها وإن كان معناه صار ذا بياض ، وحمره ، وشقره - كان لازما ؛ نحو : حسب الغلام ... و...

والفعل : «جعل» إن كان بمعنى : «أوجد» أو بمعنى : «فرض وأوجب» - نصب مفعولا به واحدا ؛ نحو : جعل الله الشمس ، والقمر ، والنجوم ، وسائر المخلوقات ؛ أى : أوجدها وخلقها ، ونحو : جعلت للحارس أجرا (٢) ، بمعنى فرضت له ، وأوجبت علىّ ... والفعل : «هب» ينصب مفعولا به واحدا إن كان أمرا من الهبه ؛ نحو : هب بعض المال لأعمال البرّ (٣). أو أمرا من الهيبه ؛ نحو : هب ربّك فى كل ما تقدم عليه من عمل ... وهكذا (٤) ....

١- الغالب فى الفعل : «حسب» بمعنى : «عدّ» ، فتح «السين» فى الماضى ، وضمها مضارعه.

٢- قد يكون الفعل : «جعل» بمعنى : شرع. (وقد سبق الكلام عليه مع أفعال الشروع فى باب أفعال المقاربه ج ١ ص ۴۶۴ م ۵٠) وقد يكون بمعنى : اعتقد ، أو ظن ، أو «صيّر» - كما عرفنا فيما سبق.

٣- وردت أمثله صحيحه نصب فيها مفعولين بنفسه ؛ منها : انطلق معى ؛ أهبك نبلا. (المخصص ح ١٢ ص ٢٢٧). ولا مانع من محاكاتها وإن كانت قليله ؛ إذ الكثير أن ينصب بنفسه مفعولا واحدا ، ويتعدى للآخر بحرف الجر. وقد صرح المغنى بأن هذا الفعل نصب المفعول الثانى بعد إسقاط حرف الجر : «اللام».

۴- إن كان الفعل : «زعم» بمعنى : «كفل» ، أو : رأس (أى : شرف وساد) تعدى لواحد بنفسه ، أو بحرف الجر ، والمصدر : «الزعامه». وإن كان بمعنى : سمن أو هزل (أى : أصابه الهزال) لم ينصب بنفسه مفعولا. وإن كان الفعل «حجا» بمعنى : قصد ، أو : رد ، أو : ساق ، أو : حفظ ، أو : كتم ، أو غلب فى المحاجه (وهى إقامه الحجه ، وإظهار البراعه وحده الذكاء فى تقديمها) نصب مفعولا به واحدا - ....

شروط إعمالها

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعيها القلبيّ والتحويليّ ، أن يكون المبتدأ الذى تدخل عليه صالحا للنسخ على الوجه الذى سبق تفصيله وتوضيحه عند بدء الكلام على النواسخ (١). وملخصه : أن النواسخ بأنواعها المختلفه لا تدخل على شىء مما يأتى :

(ا) المبتدأ الذى له الصداره الدائمه فى جملته ؛ بحيث لا يصح أن يسبقه منها شىء. ومن أمثلته : أسماء الشرط - أسماء الاستفهام - كم الخبريه - المبتدأ المقرون بلام الابتداء ... (نحو : من يكثر مزحه تضع هيبته. من ذا الذى ما ساء قط؟ كم من فئه قليله غلبت فئه كثيره بإذن الله. لكلمه حقّ فى وجه حاكم ظالم أفضل عند الله من اعتكاف صاحبها فى المسجد).

ويستثنى من هذا النوع الذى له الصداره فى جملته - ضمير الشان (٢) فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفه ؛ نحو حسبته «الحقّ واضح».

لكن تختص النواسخ فى هذا الباب - دون غيرها من النواسخ - بجواز دخولها على المبتدأ الذى هو اسم استفهام ، أو المضاف إلى اسم استفهام. وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها ؛ نحو : أيّا ظننت أحسن؟ وغلام أىّ حسبت أنشط؟

ولا تدخل على أحدهما «كان» ولا «إن» ولا أخواتهما ؛ منعا للتعارض ؛ إذ الاسم فى بابى «كان» و «إنّ» وأخواتهما لا يصح تقديمه على الناسخ. فلو وقع الاسم أحدهما لامتنع تقديمه على الناسخ ؛ تطبيقا لهذا الحكم ، مع أن الاستفهام لا بد أن يتقدم (٣).

١- راجع ج ١ ص ٤٠٢ م ٤٢ من هذا الكتاب ؛ حيث التفصيل والبيان الذى لا غنى عنه.

٢- سبق شرحه فى ج ١ ص ١٧٧ باب : الضمير وأنواعه.

٣- أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام فى البابين ، ولا يجوز أن يكون جمله إنشائيه ؛ ويجوز تقديمه فى بابى : «ظن» و «كان» بشرط ألا يوجد مانع يمنع من - - تقديمه ، كوجود «ما» النافيه قبل الناسخ ، أو غيرها من الموانع التى ذكرناها فى أحوال خبر «كان» (ج ١ ص ٤٢٠ م ٤٣) ، مثل : أين كنت؟ وأين ظننت الكتاب؟ أما خبر «إن» وأخواتها فلا يتقدم عليها - كما سبق فى بابها ح ١ - وقد قلنا إن الخبر لا يكون جمله إنشائيه برغم ورود صور منها مسموعه ، نقل النحاه واحده منها ثقيله فى نطقها ، ولا أدرى لماذا تخيروها دون غيرها مع ما فيها من ثقل وإن كانت صادقه المعنى؟ هى قولهم : «رأيت الناس ، اخبر تقله». أى : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه ؛ لما تكشفه من عيوبه. فهذا - وأمثاله - على إضمار قول مقدر ؛ أى : رأيت الناس مقولا فيهم : اختبر كل واحد منهم تبغضه وتكرهه. ويرى كثير من النحاه عدم القياس على هذا. والحق أن القياس عليه جائز بشرط وجود قرينه كاشفه تمنع الغموض ؛ وتهدى للمقصود ؛ لأن هذا هو الموافق للأصول اللغويه العامه. وفيه تيسير وتوسيع فى ميدان الكلام والتعبير بغير ضرر ، كما يتبين هذا من الباب الخاص بأحكام «الحكايه».

(ب) المبتدأ الملازم للابتداء بسبب غيره ؛ كالاسم الواقع بعد «لو لا» ؛ الامتناعيه ، أو بعد «إذا» الفجائيه ؛ فإنه لا يكون إلا مبتدأ ؛ إذ لا يصح - فى الرأى الأشهر - دخول أحدهما على غير المبتدأ ؛ نحو : لو لا العقوبه لزادت الجرائم. ونحو ؛ فتحت الكتاب ؛ فإذا الصّور فاتنه.

(ح) المبتدأ الذى يجب حذفه بشرط أن يكون أصل خبره نعتا مقطوعا (١) ؛ نحو : شكرا للمتعلم ، النافع العزيز (أى : هو النافع العزيز).

(د) كلمات معينه لم ترد عن العرب إلا مبتدأ. ومنها : «ما» التعجبيه ، وكلمه : «طوبى» ؛ (بمعنى : الجنه) وكلمه : درّ (٢) ، وكلمه : أقلّ ... وذلك فى نحو : ما أجمل الهواء سحرا!! ، وما أطيب الرياضه عصرا!! طوبى للشهداء ، ولله درّهم (٣)!! وأقلّ (٤) رجل ينكر فضلهم.

١- سبق تفصيل الكلام على النعت المقطوع فى الجزء الأول ص ٣٧٥ م ٣٩. وله تفصيل أشمل فى باب النعت ح ٣ ص ٣٥٧ م ١١٥.

٢- الدر : اللبن. «ولله در البطل» ... أسلوب يتقدم فيه الخبر وجوبا. (لأن العرب التزمت فيه التقديم) ويقصد به المدح والتعجب من بطولته ، معا ... والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن اللبن الذى ارتضعه البطل فى صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع - لم يكن لبنا عاديا كالمألوف لنا ، وإنما هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل فى طفولته ؛ لينشأ نشأه ممتازه ، ويشب عظيما. فنسب اللبن لله - ادعاء - ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح فى صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ، فهو أسمى وأرقى ، للعنايه الإلهيه التى خصته برعايتها. (راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٩٤ و «ح» من ص ٣٩٧ من هذا الجزء ، وص ٤٥٨ ح ١ م ٣٨ من الطبعه الثالثه).

٣- الدر : اللبن. «ولله در البطل» ... أسلوب يتقدم فيه الخبر وجوبا. (لأن العرب التزمت فيه التقديم) ويقصد به المدح والتعجب من بطولته ، معا ... والسبب : هو ما يدعيه القائل من أن اللبن الذى ارتضعه البطل فى صغره ، ونشأ عليه ، وترعرع - لم يكن لبنا عاديا كالمألوف لنا ، وإنما هو لبن خاص أعده الله لهذا البطل فى طفولته ؛ لينشأ نشأه ممتازه ، ويشب عظيما. فنسب اللبن لله - ادعاء - ليكون من وراء ذلك إظهار الممدوح فى صفات تفوق صفات البشر ، وكأنه ليس منهم ، فهو أسمى وأرقى ، للعنايه الإلهيه التى خصته برعايتها. (راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٩٤ و «ح» من ص ٣٩٧ من هذا الجزء ، وص ٤٥٨ ح ١ م ٣٨ من الطبعه الثالثه).

٤- أى : قلّ رجل يقول ذلك ، بمعنى : صغر وحقر. (راجع ج ١ ص ٣٢٨ م ٣٣).

ومثل بعض ألفاظ الدعاء ؛ ومنها (١) : سلام - ويل ؛ فى نحو : سلام على الأحرار ، وويل للجبناء.

* * *

حكم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير

لا ترتيب فى هذا الباب بين الناسخ ومعموليه ؛ فيجوز - لغرض بلاغى - أن يتقدم عليهما معا ، أو يتأخر عنهما ، أو يتوسط بينهما. لكن يترتب على كل حاله أحكام سيجىء تفصيلها قريبا (٢). فمثال تقدّم الناسخ عليهما : يظنّ الجاهل السراب ماء. ومثال تأخره عنهما : السراب ماء يظن الجاهل. ومثال توسطه بينهما : السراب يظن الجاهل ماء ، أو : ماء يظن الجاهل السراب.

أما الترتيب بين المفعولين وتقديم أحدهما على الآخر دون الناسخ فحكمه حكم الترتيب بين أصلهما المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما ؛ فما ثبت لأصلهما يثبت لهما من غير اعتبار لوجود الناسخ. ويترتب على هذا أن يكون المفعول الأول واجب التقديم على المفعول الثانى فى كل موضع يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر ، وأن يكون المفعول الثانى واجب التقديم على المفعول الأول فى كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ ، وأن يكون تقديم أحدهما على الآخر جائزا فى كل موضع يجوز فيه تقديم المبتدأ أو الخبر بغير ترجيح. فلا بد من مراعاه الأصل (٣) فى ناحيه التقديم والتأخير ، وتطبيقه على الفرع تطبيقا مماثلا. ففى مثل : حسبت أخى شريكى ، يجب الترتيب ؛ بتقديم المفعول الأول وتأخير الثانى ؛ منعا لوقوع لبس لا يمكن معه تمييز الأول من الثانى ؛ فيلتبس المعنى تبعا لذلك. وفى مثل : علمت الكلب حارسا أمينا ، يجب تقديم المفعول الثانى عند إراده الحصر فى الأول ؛ فنقول : ما علمت حارسا أمينا إلا الكلب. أى : أنه لا حارس أمينا سواه. وفى مثل : ظننت القطّ البرّىّ (٤) ثعلبا ، يجوز تقديم المفعول الثانى ؛ فتقول :

١- الكثير فى اللفظين الآتيين الرفع على الابتداء ، ولا مانع من النصب على اعتبار آخر ؛ كما سيجىء البيان فى ص ٢١٨.

٢- فى ص ٣٧.

٣- سبق إيضاحه فى الجزء الأول (ص ٣٦١ م ٣٧) عند الكلام على مواضع تأخير الخبر.

٤- الصحراوى غير الأليف.

ظننت ثعلبا القطّ البرّىّ ؛ إذ لا مانع يمنع تقديم أحدهما على الآخر ... وهكذا تجب مراعاه الأحكام الخاصه بالترتيب بين المبتدأ والخبر ، وتطبيقها هنا ، عند النظر فى الترتيب بين المفعولين (١).

* * *

ما تنفرد به الأفعال القلبيه الناسخه ، هى وما يعمل عملها

تنفرد النواسخ القلبيه بخمسه أحكام ، منها حكم واحد مشترك بينها جميعا ، سواء أكانت متصرفه أم جامده. وهذا الحكم هو : تنوّع مفعولها الثانى. أما الأحكام الأربعه الأخرى فمقصوره على القلبيه المتصرفه ، دون الجامده ، - وغيرها - وسيجىء لهذه الأربعه بحث مستقل (٢).

(ا) فأما تنوع المفعول الثانى الذى أشرنا إليه فلأنه خبر فى الأصل ؛ فهو ينقسم إلى مثل ما ينقسم إليه الخبر ؛ من مفرد (٣) ، وجمله (٤) ، وشبه جمله (٥) ؛ فليس من اللازم فى المفعول الثانى أن يكون مفردا ، وإنما اللازم أن يكون الفعل الناسخ قلبيّا متصرفا أو غير متصرف (٦) ؛ كما فى الأمثله الآتيه ، ومن المهم التنبه لإعراب كل قسم. ولا سيما الجمله وشبهها :

١- ستجىء إشاره موجزه لهذا الترتيب فى ص ١٦٥ م ٧٢.

٢- فى ص ٢٥ المسأله : ٦١.

٣- المراد به هنا وفى الخبر : ما ليس جمله ولا شبهها.

٤- بشرط ألا تكون إنشائيه .. لأن الإنشائيه لا تصلح هنا (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٠).

٥- طبقا لما جاء فى بعض المراجع الوثيقه وتؤيده النصوص الفصيحه التى تكفى لإباحه القياس عليه.

٦- قد سبقت أمثله المفرد. ومثال الجمله الاسميه قول الشاعر : حذار ، حذار من جشع ؛ فإنى رأيت الناس أجشعها اللئام ومثال الجمله الفعليه : وإنى رأيت الشمس زادت محبه إلى الناس أن ليست عليهم بسرمد فكل واحده من الجملتين (أجشعها اللئام - زادت محبه) سدت مسد المفعول الثانى الذى يحتاج إليه الفعل الناسخ. ومثال شبه الجمله - قول بعضهم : رأيت قدره الله فى كل شىء ، وألفيت سلطانه فوق كل سلطان. وقول الشاعر ينتخر : إنى - إذا خفى الرجال - وجدتنى كالشمس ؛ لا تخفى بكل مكان فشبه الجمله (الجار مع مجروره ، أو الظرف) سد مسد الثانى.

الجمله مشتمله على الفعل القلبى

ومفعوليه

المفعول الثانى

نوعه

إعرابه

علمت الرياء داء وبيلا.

داء

مفرد

مفعول ثان منصوب

أحسب النفاق مزريا بصاحبه.

مزريا

مفرد

مفعول ثان منصوب

زعمت الكذب سوء أدب

سوء

مفرد

مفعول ثان منصوب

أرى الفضل يعرفه أهله

(يعرف*)

جمله فعليه.

فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو والجمله

فى محل نصب (١) تسد مسد المفعول الثانى.

تعلم (اعلم) الفرصه تضيع بالتوانى

(تضيع*)

جمله فعليه

فعل مضارع ، فاعل ، ضمير مستتر تقديره هو والجمله

فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى.

وجدت التوفيق حالف أهل الإجاده

(حالف*)

جمله فعليه.

فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر تقديره : هو. والجمله

فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى.

ألفيت الإذاعه هى المنبر العام ،

هى المنبر

جمله اسميه

هى : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع. المنبر خبره

الجمله فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى.

إخال سلطان الضمير هو السلطان الأكبر

هو السلطان

جمله اسميه

هو : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع. السلطان

خبره الجمله فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى

أظن المجد هو هدف العظيم.

هو هدف

جمله اسميه

هو : مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، هدف : خبره

الجمله فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى.

دريت الصديق عند الشده

عند

ظرف منصوب

متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سد

مسد المفعول الثانى (٢).

جعلت الكتاب معك.

مع

ظرف منصوب

متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سد

مسد المفعول الثانى.

أعلم قوه الحق فوق طغيان الباطل.

فوق

ظرف منصوب

متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الظرف نفسه سد

مسد المفعول الثانى.

.

أحسب الخير فى مجانبه أهل السوء

فى مجانبه

جار مع مجروره

متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى. أو الجار مع

مجروره سد مسد المفعول الثانى (٣).

أرى السعاده فى عمل الخير.

فى عمل

جار مع مجروره

متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الجار مع

مجروره سد مسد المفعول الثانى. متعلق بمحذوف هو المفعول الثانى ، أو الجار مع

مجروره سد مسد المفعول الثانى.

علمت العفو من دواعى التآلف.

من دواعى ...

جار مع مجروره

١- ما معنى فى محل نصب ...؟ سبق الجواب عن هذا واضحا عند تفصيل الكلام على الإعراب المحلى والتقديرى. - ح ١ م ۶ فى آخر المعرب والمبنى ...

٢- راجع رقم ٢ من هامش ص ٤١٣ م ٨٩ ، وهى تلخيص لما سبق فى ج ١ ص ٢٧١ و ٣٤٦ م ٢٧ وم ٣٥ حيث الكلام على شبه الجمله بنوعيه ، من ناحيه وقوعه هو أو متعلقه خبرا ، وصفه .. و... - مرجعه). والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميرا مستترا ؛ فيجب أن يكون المستتر للغائب ، ويعود على غائب دائما.

٣- راجع رقم ٢ من هامش ص ٤١٣ م ٨٩ ، وهى تلخيص لما سبق فى ج ١ ص ٢٧١ و ٣٤٦ م ٢٧ وم ٣٥ حيث الكلام على شبه الجمله بنوعيه ، من ناحيه وقوعه هو أو متعلقه خبرا ، وصفه .. و... - مرجعه). والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميرا مستترا ؛ فيجب أن يكون المستتر للغائب ، ويعود على غائب دائما.

المسأله ۶۱: الأحكام الأربعه الخاصه بالأفعال القلبيه المتصرفه

اشاره

(۱)

عرفنا (۲) أن الأفعال القلبيه متصرفه ، إلا فعلين ؛ هما : «تعلّم» (۳) بمعنى «اعلم» ، و «هب» بمعنى : «ظنّ» ؛ نحو : تعلم داء الصمت خيرا من داء الكلام. وهب كلامك محمودا ؛ فتخير له أنسب الأوقات.

والفعل القلبىّ المتصرف قد يكون له الماضى ، والمضارع ، والأمر ، والمصدر واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وبقيه المشتقات المعروفه. لكن الناسخ الذى يعمل فى هذا الباب هو الماضى وما جاء بعده مما صرّحنا باسمه هنا ، دون بقيه المشتقات المعروفه (۴)التى اكتفينا بالإشاره الموجزه إليها ، ولم نصرح بأسمائها. وبديه أن النواسخ المتصرفه التى سردنا أسماءها - متساويه فى العمل ؛ لا فرق بين ماض وغيره ، ولا بين فعل واسم مما سردناه (۵). أما الناسخ الجامد فيعمل وهو على صورته

۱- هذا البحث هو الذى سبقت الإشاره إليه فى ص ۲۳ عند بيان ما تنفرد به الأفعال القلبيه ...

۲- فى رقم ۱ من هامش ص ۴ وفى رقم ۳ و ۱ من هامشى ص ۶ و ۸.

۳-) على الرأى القائل بأنه جامد. وهو الرأى الشائع الذى يحسن الاقتصار عليه (كما سبق فى رقم ۳ من هامش ص ۶ ورقم ۲ من هامش ص ۱۸). أما على الرأى القائل بأنه متصرف فيجرى عليه ما يجرى على الأفعال القلبيه المتصرفه.

۴- أوضحنا - فى رقم ۱ و ۲ من هامش ص ۴ - معنى المتصرف وقسميه ، وبيان المشتقات المختلفه ، والعامل منها وغير العامل ، وما يعمل فى غير هذا الباب ولكنه لا يصلح للعمل هنا ، وأسباب ذلك ...

۵- ومن الأمثله ، الفعل : «علم» ، وما يتصرف له ؛ نحو : علم العاقل الحياه جهادا - يعلم العاقل الحياه جهادا - اعلم الحياه جهادا ، فمارسه - علم العاقل الحياه جهادا دافع له إلى الصبر والدأب - العاقل عالم الحياه جهادا - أمعلوم الحياه جهادا. (الحياه : هى المفعول الأول ؛ لكنه صار نائب فاعل لاسم المفعول ، إذ لا بد لاسم المفعول من نائب فاعل حتما. لا فاعل). وتسوقنا المناسبه إلى بيان أن اسم الفاعل لا بد له من فاعل - لا نائب فاعل - وقد يكون فاعله اسما ظاهرا ، أو ضميرا. غير أن الضمير لا بد أن يكون للغائب دائما ، ولهذا قالوا فى مثل : أنا صائم - أنا مخلص ... إن فاعله ضمير مستتر تقديره : «هو». على تأويل : أنا رجل صائم ... أنا رجل مخلص ... فالضمير المستتر تقديره : «هو» للغائب ، وعائد على محذوف ؛ ليكون عائدا على الغائب ؛ إذ لا يصح أن يعود إلا عليه. فمن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب (راجع الخضرى ج ۱ «باب ظن» عند الكلام على بيت ابن مالك : «وخص بالتعليق والإلغاء ..» - وستجىء الإشاره لهذا فى باب اسم الفاعل ج ۳ ص ۱۹۱ م ۱۰۲ كما سبق البيان فى ج ۱ م ۱۹ ص ۲۴۳ من الطبعه الثالثه ، عند الكلام على اختلاف نوع الضمير مع -- مرجعه). والظاهر أن هذا الحكم ليس مقصورا على اسم الفاعل وحده ، بل يشاركه فيه كل مشتق يتحمل ضميرا مستترا ؛ فيجب أن يكون المستتر للغائب ، ويعود على غائب دائما.

القائمه ، لا يفارقها ، ولا يدخل عليها تغيير.

وتختص الأفعال القلبيه المتصرفه ، هى وما تتصرف له مما ذكرنا اسمه صريحا بأحكام تنفرد بها ؛ فلا يدخل - فى الأغلب - حكم منها على المشتقات القلبيه التى لا تعمل هنا (۱) ، ولا على الأفعال القلبيه الجامده ، ولا على أفعال التحويل وما يتصرف منها. وأشهر تلك الأحكام أربعه (۲) :

الحكم الأول - التعليق

اشاره

ومعناه : «منع الناسخ من العمل الظاهر فى لفظ المفعولين معا ، أو لفظ أحدهما ، دون منعه من العمل فى المحلّ (۳)». فهو فى الظاهر ليس عاملا النصب ، ولكنه فى التقدير عامل. وهذا ما يعبر عنه النحاه بأنه :

«إبطال العمل لفظا ، لا محلّا». سواء أكان أثر الإبطال واقعا على المفعولين معا ، أم على أحدهما.

هذا المنع والإبطال واجب إلا فى صوره واحده (۴). وسببه أمر واحد ، هو : وجود لفظ له الصداره يلى الناسخ ؛ فيفصل بينه وبين المفعولين معا ، أو أحدهما ، ويحول بينه وبين العمل الظاهر. ويسمى هذا اللفظ الفاصل : «بالمانع» ويقع بعده جمله (۵) - فى الغالب - ؛ ففى مثل : علمت البلاغه إيجازا ، ورأيت الإطاله عجزا. نجد الفعل : «علم» قد نصب مفعولين مباشره. وكذلك الفعل ؛ «رأى» - فإذا قلنا : علمت للبلاغه إيجاز ،

۱-) وهى المشتقات التى لم نصرح فيما سبق باسمها. إلا التعليق بالاستفهام فإنه عام شامل ، وستجىء الإشاره لهذا فى رقم ۲ من هامش ص ۳۱ أما البيان المفصل ففى ۳۵.

۲- وهى غير الحكم المشترك : «ا» الذى يدخل النواسخ القلبيه المتصرفه والجامده ، وغيرها. وقد سبق بيانه فى ص ۲۳.

۳- تفصيل الكلام على الإعراب المحلى فى ج ۱ م ۶ فى الزياده والتفصيل التى فى آخر : «المعرب والمبنى» - كما أشرنا -

۴- جائزه ، وتجىء فى رقم ۲ من هامش ص ۲۹.

۵- إلا إن كان المانع أحد المفعولين بحسب أصله : نحو ؛ علمت من أنت ، أو وقع المصدر المؤول سادا مسد المفعولين ، أو ثانيهما وحده ؛ (كما يجىء فى ص ۲۷ ، ورقم ۳ من هامش ص ۳۱ وص ۴۲ - (ثم انظر رقم ۲ من هامش ص ۲۹).

ورأيت للإطاله عجز - لم ينصب كل من الفعلين شيئا فى الظاهر ، بسبب وجود «لام الابتداء» التى فصلت بين كل فعل ناسخ ومفعوليه - وهى من ألفاظ التعليق ، أى : من الموانع - ، ولكن هذا الفعل ينصب المحلّ ؛ فنقول عند الإعراب : «البلاغه» : مبتدأ - «إيجاز» : خبره. والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدّت مسدّ مفعولى «علم» (وهذه الجمله هى التى تلى - فى الغالب - اللفظ المانع من العمل).

وكذلك نقول : «الإطاله» : مبتدأ - «عجز» : خبره. والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب ؛ سدّت مسد مفعولى : «رأى». فقد وقع التعليق بسبب وجود المانع من العمل ، ووقع بعد المانع جمله محلها النصب ؛ لتسدّ مسد المفعولين.

أما فى مثل : علمت البلاغه لهى الإيجاز ، ورأيت الإطاله لهى العجز - فاللفظ المانع من العمل - وهو لام الابتداء - قد وقع فى المثالين بعد المفعول به الأول ، ووقع بعد المانع جمله سدت مسدّ المفعول به الثانى الذى لا يظهر فى الكلام ، وحلّت محله وحده. فعند الإعراب يحتفظ المفعول به الأول باسمه وبإعرابه ؛ (مفعولا به أول ، منصوبا (١)). وتعرب الجمله التى بعد المانع إعرابا التفصيلى ، ويزاد عليه : «أنها فى محل نصب ؛ سدّت مسد المفعول به الثانى (٢) الذى وقع عليه التعليق».

نعلم مما تقدم أن أثر التعليق فى منع العمل لفظى ظاهرىّ فقط ؛ لا - حقيقى ، محلىّ ، وأن سببه الوحيد وجود فاصل لفظى له الصداره ، يسمى : «المانع» ؛

١- ستجىء حاله يجوز فيها رفعه - فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩ -.

٢- إذا سدت جمله مسد المفعول الثانى - أو مسد غيره مما يكون مفردا لا - جمله - فهى مفرد فى المعنى ؛ ففى مثل : أظن محمدا أبوه قائم ، تعرب الجمله - «أبوه قائم» - مبتدأ وخبر ، فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى ؛ فهى مفرد فى المعنى ؛ لأن المعنى : أظن محمدا قائم الأب. وقد نص النحاه على هذا ، وتضمنته كتبهم ، - (ومنها : الصبان فى الجزء الأول عند الكلام على علامات الأسماء ، وأوضحنا هذا وبسطنا الكلام على الإعراب المحلى فى الموضع الذى أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ٢٤).

يفصل بين الناسخ ومفعوليه معا ، أو أحدهما (١) ، وبعد «المانع» جمله (٢) تسدّ مسدّ المفعولين معا ، أو أحدهما على حسب التركيب ...

ولما كان أثر التعليق مقصورا على ظاهر الألفاظ دون محلها كان اختفاء النصب عن المفعولين معا أو أحدهما ، هو اختفاء شكلىّ محض ؛ لا حقيقى محلىّ - كما قدمنا - ولهذا يصح فى التوابع (كالعطف ...) مراعاه الناحيه الشكليه الظاهره ، أو مراعاه الناحيه المحليه ؛ فنقول : علمت للبلاغه إيجاز والفصاحه اختصار - ورأيت للإطاله عجز والحشو عيب ؛ برفع المعطوف ؛ تبعا للفظ المعطوف عليه ، وحركته الظاهره. أو نقول : علمت للبلاغه إيجاز ، والفصاحه اختصارا - ورأيت للإطاله عجز والحشو عيبا ؛ بنصب المعطوف ؛ تبعا للحكم المحلىّ فى المعطوف عليه. فمراعاه إحدى الناحيتين جائزه (٣).

أما سبب التعليق فى هذه الأمثله وأشباهها ، فيتركز فى الأمر الواحد الذى ذكرناه ؛ وهو : وجود فاصل لفظىّ بعد الناسخ ؛ يفصل بينه وبين مفعوليه أو أحدهما ، بشرط أن يكون هذا الفاصل اللفظى من الألفاظ التى لها الصداره (٤) فى جملتها ،

١- فلا بد من تقدم الناسخ على «المانع» ، ولا بد من تقدم «المانع» على المفعولين معا ، أو على الثانى فقط ؛ إذ ليس من اللازم - كما عرفنا - أن يقع أثر التعليق. على المفعولين معا ، فقد يقع على الثانى وحده ، ويبقى الأول منصوبا كما كان قبل التعليق. أما وقوعه على الأول دون الثانى فغير ممكن ؛ لأن أداه التعليق التى تفصل بين الناسخ ومفعوله الأول ستكون فاصله كذلك بين الناسخ ومفعوله الثانى فى الوقت نفسه.

٢- إلا فى الحاله التى سبق استثناؤها فى رقم ٤ من هامش ص ٢٦.

٣- يجب عند العطف بالنصب على محل الجمله التى علق عنها الناسخ - أن يكون المعطوف إما جمله اسميه فى الأصل ؛ كالأمثله السابقه ؛ فيعطف كل جزء من جزأيها على ما يقابله ، فى الجمله المتبوعه وإما مفردا فيه معنى الجمله ؛ نحو : علمت لمحمود «أديب» و «غير» ذلك من أموره. فلا يصح : علمت لمحمود «أديب» وحامدا ، ولا : علمت لمحمود «أديب» وشاعرا - إلا على تأول وتقدير محذوف فى كل صوره ، أما كلمه «غير» فى المثال السالف فإنها منصوبه جوازا ؛ لأنها بمنزله الجمله كما قلنا. فهى معطوفه بالنصب على محل الجمله الاسميه التى هى المعطوف عليها ؛ فلفظ «غير» - وهو مفرد - قد ساغ عطفه على محل الجمله ؛ لأنه بمعناها ؛ إذ معناه : علمت لمحمود «أديب» ومحمودا غير ذلك ، أى : متصفا بغير ذلك. (أى : علمت محمودا متصفا بغير ذلك). - راجع ح ٣ ص ٤٧٨ م ١٢١ باب العطف. وعطف المفرد على الجمله ، والعكس -.

٤- تقدم الناسخ على «المانع» واجب. وهو مع تقدمه لا يعمل النصب فى «المانع» ، ولا فيما بعده ، إذ لو عمل فيه أو فيما بعده النصب لفقد المانع صدارته فى جملته ، وصار حشوا لا يصلح سببا للتعليق ؛ ووقوعه حشوا مع بقاء أثره غير جائز.

كلام الابتداء ، وأدوات الاستفهام (١) وغيرها من كل ما له الصداره فى جملته. وإليك مثالا آخر للمانع الذى يفصل بين الناسخ ومفعوليه معا ، أو يفصل بين الناسخ ومفعوله الثانى فقط :

أعلم ، أمحمود حاضر أم غائب؟ أعلم محمودا ، أحاضر هو أم غائب؟ فمتى وقع بعد الناسخ مانع بإحدى الصورتين السالفتين منع العمل الظاهر حتما ، دون العمل التقديرىّ (المحلىّ) كما رأينا ، وأوجب التعليق (٢).

وأشهر الموانع ما يأتى من الألفاظ التى لها الصداره ، وكل واحد منها يوجب (٣) التعليق :

(ا) لام الابتداء ، كالأمثله السالفه.

(ب) لام القسم : نحو : علمت ليحاسبنّ (٤) المرء على عمله.

١- انظر ما يختص بالاستفهام فى ص ٣٥.

٢- إلا فى حاله يكون فيها جائزا ، وستجىء هنا. وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : «محمود حاضر» ، مبتدأ وخبر. وجملتهما فى محل نصب سدت مسد مفعولى : «أعلم». وفى المثال الثانى نقول : «محمودا» ، مفعول أول. «حاضر» : خبر مقدم ، «هو» : مبتدأ مؤخر ، والجمله منهما فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى وحده. ومن المثالين يتضح أن الجمله الواقعه بعد «المانع» وجوبا قد تسد مسد المفعولين معا أو مسد الثانى عند وجود الأول منصوبا لفظه. أما الحاله التى يكون فيها التعليق جائزا - لا واجبا - فحين تكون أداه التعليق مسلطه على الثانى وحده (كأن يكون المفعول الثانى قد صدر - فى الغالب - بكلمه استفهام ، أو مضافا إليها وقد سبقها المفعول الأول ، فى الصورتين ؛ نحو : علمت الأديب من هو؟ وظننت الشاعر أخو من هو؟) ففى هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمه السابقه التى هى المفعول الأول ؛ لأن الناسخ سلط عليها من غير مانع ، ويجوز رفعها ؛ لأنها هى وما بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى ؛ فكأنها واقعه بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ. فالتعليق جائز هنا.

٣- إلا فى حاله يكون فيها جائزا ، وستجىء هنا. وعند إعراب المثال الأول الوارد هنا نقول : «محمود حاضر» ، مبتدأ وخبر. وجملتهما فى محل نصب سدت مسد مفعولى : «أعلم». وفى المثال الثانى نقول : «محمودا» ، مفعول أول. «حاضر» : خبر مقدم ، «هو» : مبتدأ مؤخر ، والجمله منهما فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى وحده. ومن المثالين يتضح أن الجمله الواقعه بعد «المانع» وجوبا قد تسد مسد المفعولين معا أو مسد الثانى عند وجود الأول منصوبا لفظه. أما الحاله التى يكون فيها التعليق جائزا - لا واجبا - فحين تكون أداه التعليق مسلطه على الثانى وحده (كأن يكون المفعول الثانى قد صدر - فى الغالب - بكلمه استفهام ، أو مضافا إليها وقد سبقها المفعول الأول ، فى الصورتين ؛ نحو : علمت الأديب من هو؟ وظننت الشاعر أخو من هو؟) ففى هاتين الصورتين يجوز نصب الكلمه السابقه التى هى المفعول الأول ؛ لأن الناسخ سلط عليها من غير مانع ، ويجوز رفعها ؛ لأنها هى وما بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى ؛ فكأنها واقعه بعد الاستفهام فلا يؤثر فيها الناسخ. فالتعليق جائز هنا.

٤- يقولون فى مثل هذا : إن اللام داخله على جواب القسم المقدر. وأصل الجمله : «علمت - أقسم والله - ليحاسبن المرء على عمله». فجواب القسم - وهو جمله : «يحاسبن المرء» - مع جمله القسم المقدره وهى : (أقسم*) فى محل نصب سدّا معا مسد المفعولين. أى : أن مجموع الجملتين هو الذى سد مسد المفعولين ، وأنه فى محل نصب. وما يترتب على هذا الإعراب من عدم

وقوع أداه التعليق فى صدر جملتها يدفعونه بأن وقوعها فى الصداره ليس واجبا مطردا ؛ وإنما هو الغالب. وبفرض أنه واجب حتما فالمقصودا بالقسم وجملته هو تأكيد جمله جوابه ؛ فهما معا كالشىء الواحد ؛ فإذا تقدمت أداه التعليق على جواب القسم وحده فكأنها فى الوقت نفسه قد تقدمت على جمله القسم ، واحتلت مكان الصداره اللازم لها ؛ فلا تعتبر متخليه عنه. فوجودها فى صدر الثانيه يعد بمنزله التصدر فى الأولى. لكن سيترتب على قولهم هذا محظور آخر ؛ هو : وقوع جمله جواب القسم فى محل نصب ، والشائع أنها - - لا محل لها من لإعراب. وقد أجابوا : بأنها لا محل لها باعتبارها : «جواب قسم» - ولا مانع أن يكون لها محل باعتبار آخر ؛ هو : «التعليق» ومعنى هذا أن جمله جواب القسم لا محل لها من الإعراب إذا لم يوجد عامل يحتاج إليها حتما ؛ فإن وجد عامل يحتاج إليها حتما كانت معموله له. وقيل إن : «العلم» فى المثال السالف منصب على مضمون جمله الجواب فقط ، بدون نظر إلى أنها جواب قسم ؛ فجمله الجواب وحدها على هذا الاعتبار فى محل نصب سدت مسد المفعولين. (راجع الصبان ج ٢ عند الكلام على أدوات التعليق). وفى هذا الرأى راحه وتيسير ؛ لأنه واقعى ؛ لا يلتفت إلى الجمله القسميه المستتره ، ولا يتناسى أن جواب القسم هنا ليس مجلوبا للقسم : وإنما الغرض الأساسى الأول هو إيفاء الناسخ ما يريده ، ولا ضرر فى أن يستفيد القسم منه بعد ذلك. (وسيجىء الكلام على جمله القسم وجوابه فى باب حروف الجر (ص ٤٦٠ و ٤٦٧ - وما بينهما ، وفى ص ٤٦٦ النص الخاص بأن جمله جواب القسم قد يكون لها محل إعرابى مع جمله القسم).

(ح) حرف من حروف النفى الثلاثه (۱) : (ما - إن - لا) دون غيرها من أدوات النفى الأخرى. فمثال «ما» النافيه : علمت ما التهوّر شجاعه. ومثال

۱- سواء أكان كل واحد منها ناسخا أم مهملا، فالأولان قد يعملان عمل «ليس» ، والأخير قد يعمل عمل «إنّ» أو : «ليس» فاثلاثه مع الإعمال أو الإعمال صالحه لأن تكون أداه تعليق. ولا داعى لاشتراط بعضهم القسم قبل كل أداه من الثلاثه ؛ لأن هذا الاشتراط - فوق ما فيه من تضييق - لا سند له من النصوص الفصيحه الكثيره ، فالوارد منها يدعو إلى إغفاله. ويزيد التمسك بإغفاله قوه ما يقوله أصحابه من أن القسم قبل هذه الأدوات الثلاثه يجب تقديره إن لم يكن ظاهرا فى الجمله ؛ مثل : «علمت ما محمد جبان» إذ يقدرونه : علمت والله ما محمد جبان. فما الحاجه إلى التقدير والتأويل بغير داع؟ ولا سيما التأويل القائم على مجرد التخيل المذكور. وإنه لتخيل مستطاع فى كل صوره خاليه من القسم ، فتصير به صحيحه إلا أنه يدفعنا إلى الدخول فى الجدل المرهق الذى مر فى المسأله السابقه - فى رقم ۳ من الصفحه الماضيه - الخاصه بجواب القسم ومحله من لإعراب ، كما سيفتح علينا أبوبا أخرى للاعتراض والجدل ؛ نحن فى غنى عنها ، ولا حاجه للبيان اللغوى الناصع بها. وزياده فى البيان نقول : إن اشتراط القسم مقصور عند جمهره النحاه على «لا - إن» - النافيتين ، ولا يكاد يوجد خلاف فى صداره «ما» النافيه غير الزائده ؛ عامله وغير عامله. فقد جاء فى الجزء الأول من «المغنى» عند الكلام على «لا» ما نصه : (تنبيه - اعتراض «لا» بين الجار والمجرور فى نحو : غضبت من لا شىء ، وبين الناصب والمنصوب فى نحو قوله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ..) وبين الجازم والمجزوم فى نحو : (إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِى الْأَرْضِ ..) وتفدم معمول ما بعدها عليها فى نحو قوله تعالى : (يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها ..) - دليل على أنها ليس لها الصدر. بخلاف «ما» ... «اللهم إلا أن تقع فى جواب القسم فإن الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصدر. ولهذا قال سيبويه فى قوله : «آليت حب العراق الدهر أطعمه ...» أن التقدير : على حب العراق ، فحذف الخافض ، ونصب ما بعده ؛ بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب : «زيدا ضربته» ؛ لأن التقدير «لا أطعمه» وهذه الجمله جواب : لآليت ؛ فإن معناه : حلفت. وقيل : لها الصدر مطلقا ، وقيل : «لا» مطلقا. والصواب الأول) ۱ ه وإنما قال سيبويه ذلك لأن «لا» هنا لها الصداره فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولا يفسر عاملا أيضا .. وقال الأشمونى عند سرد الأدوات التى لها الصداره ، ويحدث التعليق بسببها ما نصه : - - (التزم التعليق عن العمل فى اللفظ إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر ؛ كما إذا وقع قبل «ما» النافيه ؛ نحو قوله تعالى (لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُونَ) وقبل «إن - ولا» النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر) اه. وقد استدرك الصبان فقال ما نصه : (قوله فى جواب قسم .. قيل الصحيح أنه ليس بقيد. لكن فى «المغنى» ما يظهر به وجه التقييد ؛ حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن «لا» النافيه إنما يكون لها الصداره حيث وقعت فى صدر جواب القسم. وقال فى محل آخر : «لا» النافيه فى جواب القسم لها الصدر : لحلولها محل ذوات الصدر ؛ كلام الابتداء و «ما» النافيه .. اه و «إن» مثل : «لا») اه كلام الصبان.

«إن» النافيه : زعمت إن الصفح الجميل ضارّ (أى : ما الصفح الجميل ضارّ) ومثال «لا» النافيه : ألفيت لا الإفراط محمود ولا التفريط (۱).

(د) الاستفهام (۲) ؛ وله صور ثلاث : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو : علمت أيّهم بطل؟ أو يكون مضافا إلى اسم استفهام ؛ نحو : علمت صاحب أيّهم البطل؟ أو يكون قد دخلت عليه أداه استفهام ؛ نحو : علمت أعلىّ مسافر أم مقيم؟ وأعلم هل الشتاء أنسب للعمل من الصيف (۳)؟ وقولهم لظريف : لا ندرى أجدّك أبلغ وألطف ، أم هزلك أحبّ وأظرف؟

۱- الإفراط : المبالغه فى إعداد الشىء حتى يتجاوز حدوده المحموده. والتفريط : الإهمال فيه. فهما نقيضان.

۲- لأن الاستفهام له الصداره ، فلا يعمل ما قبله فيما بعده (كما سبق ، إلا إن كان ما قبله حرف جر ؛ نحو : ممن علمت الخبر؟ - بم جئت؟ - عم يتساءلون؟ - على أى حال كنت؟ .. أو كان ما قبله مضافا واسم الاستفهام مضاف إليه ، نحو : صديق من أنت؟ ...) وجدير بالتنويه أن التعليق بالاستفهام ليس مقصورا على أفعال هذا الباب القلبيه - كما أشرنا فى رقم : ۱ من هامش ص ۲۶ ؛ وسيجىء البيان فى ص ۳۵ -

۳- عرض بعض النحاه لهذه الصور الثلاث بشىء من التفصيل ، فقال : إن الاستفهام قد يكون بالحرف نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ.) أو بالاسم الواقع مبتدأ مباشره ، نحو : ستعلم أىّ الرأيين أفضل؟ أو يكون المبتدأ مضافا إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت أبو من صالح. أو يكون اسم الاستفهام خبرا ؛ نحو علمت متى السفر. أو يكون الخبر مضافا إلى اسم الاستفهام ؛ نحو : علمت صباح أىّ يوم قدومك. أو يكون اسم الاستفهام فضله ؛ نحو : علمت أىّ كتاب تقرأ. وقول الشاعر : حشاشه نفس ودّعت يوم ودّعوا فلم أدر أىّ الظاعنين أشيّع ومما سلف يتبين أن الاستفهام قد يكون حرفا فاصلا بين العامل والجمله ، وقد يكون اسما فضله ، وقد يكون اسما عمده ، سواء أكان العمده مبتدأ مباشره للاستفهام ، أم خبرا مباشره كذلك. وسواء أكان العمده مبتدأ مضافا والاستفهام هو المضاف إليه أم خبرا مضافا والاستفهام هو المضاف إليه.

(٥) الألفاظ الأخرى التى لها الصداره فى جملتها ؛ مثل «كم» (١). الخبريه ؛ فى نحو : دريت كم كتاب اشتريته. ومثل : «إنّ» وأخواتها ، ما عدا «أنّ» مفتوحه الهمزه ؛ فليس لها الصداره ؛ نحو : علمت إنك لمنصف (٢) ، ونحو : لا أدرى لعل الله يريد بكم خيرا. والأغلب الفصيح فى : «لعل» هذه أن تكون أداه تعليق للفعل : «أدرى» المبدوء بالهمزه ، أو بحرف آخر من حروف المضارعه (ندرى - تدرى - يدرى ...).

ومثل : أدوات الشرط الجازمه وغير الجازمه فى نحو : لا أعلم إن كان الغد

١- «كم» ، نوعان ، «استفهاميه» ؛ وهى : اسم يسأل به عن عدد شىء. وتحتاج لتمييز منصوب فى الغالب ؛ نحو : كم درهما تبرعت به؟ وتدخل فى أدوات التعليق الاستفهاميه. «وخبريه» ؛ وهى : اسم يدل على كثره الشىء ووفرته ، ولها تمييز مجرور فى الغالب ؛ نحو : كم ظالم أهلكه الله بظلمه. و «كم» بنوعيها لها باب خاص فى الجزء الرابع يضم أحكامها المختلفه (ص ٤٢٥ م ١٦٨).

٢- فى هذا المثال يصح أن تكون أداه التعليق هى : «إن» ، أو «لام الابتداء» ؛ فكلاهما له الصداره ؛ فيصلح للتعليق. ولا يقال : «لام الابتداء فيه ليس بعدها جمله». ففى هذا القول إغفال لما قرروه من أن موضعها الأصيل هو أول الجمله. فلما شغلته «إنّ» - ولها الصداره أيضا - تخلت عنه اللام ، وتأخرت إلى الخبر ؛ منعا للتعارض. على أن هذا من التعليلات المصنوعه التى لا خير فى ترديدها. وحسبنا أن نهتدى إلى ما فى الكلام المأثور من تعليق ، سببه «إن» أو : «لام الابتداء» ، أو : هما معا ؛ فكل هذا صحيح ومريح. وما يقال فى لام الإبتداء الداخله على خبر «إن» يقال فى لام الابتداء الداخله على اسم «إن» ، المتأخر ، أو على معمول خبرها ؛ نحو : حسبت إن فى الصحراء لمناجم ، وعلمت إن «المناجم لكنوزا ممتلئه. ويجب كسر همزه «ان» فى الأمثله السابقه وأشباهها من كل جمله تجمع بين «إن» و «لام الابتداء». كما سبق فى مواضع كسرها. وسبب ذلك فى رأيهم : أن «لام الابتداء» تصيب الفعل القلبى بالتعليق ، وهذا التعليق يقتضى أن تقع بعده فى الغالب جمله - كما سبق فى ص ٢٦ -. فلما وقعت «إنّ» فى صدر هذه الجمله كسرت وجوبا. فلام الابتداء كانت السبب فى التعليق ، وفى كسر همزه «إن». فإذا لم توجد «لام الابتداء» فلن يكون هناك داع للتعليق ، ولا لكسر همزه «إن» ، فتفتح. لكن أيتفق هذا مع إدخالهم «إنّ» فى عداد الأدوات التى لها الصداره ، وتحدث التعليق؟ لا. ومن أجله قال بعض النحاه بحق : يجوز كسر همزه «إن» وفتحها فى المثال السابق عند خلوه من لام الابتداء. فمن اختار الكسر لسبب عنده فله اختياره. ولكن يجب مع الكسر تعليق الفعل القلبى ؛ لما سبق تقريره من اعتبار «إن» مكسوره الهمزه فى عداد أدوات التعليق. ومن اختار الفتح لسبب آخر فله اختياره ، ولا يصح تعليق الفعل القلبى فى هذه الحاله ؛ لعدم وجود أداه التعليق ؛ إذ ليست «أن» مفتوحه الهمزه من أدواته. (راجع ح ١ ص ٤٨٨ م ٥١). وراجع الصبان ج ٢ باب ظن وأخواتها عند الكلام على أدوات التعليق.

ملائما للسفر أو غير ملائم. ونحو أحسب لو ائتلف العامل وصاحب العمل لسعدا.

* * *

فيما يلى أمثله تزيد التعليق وضوحا (١) وتبيّن موضع «المانع» وأن موضعه بعد الناسخ حتما ويليه المفعولان ، أو بعد الناسخ مع توسط هذا المانع بين المفعولين :

الجمله وفيها الناسخ بغير تعليق

الجمله بعد تعليق الناسخ

السبب

علمت التواضع غير الضعه

علمت للتواضع غير الضعه

الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معا.

ألفيت العظمه غير التعاظم

ألفيت للعظمه غير التعاظم

الفصل بلام الابتداء بين الناسخ ومعموليه معا.

عددت التجارب خير معلم

عددت والله التجارب خير معلم

الفصل بالقسم بين الناسخ ومعموليه معا.

(٢) جعلت اتباع الهوى شرّ البلايا

جعلت ما اتباع الهوى إلا شرّ البلايا

الفصل بأداه النفى «ما» بين الناسخ ومعموليه معا.

وجدت الشرقّ مستردّا مجده.

وجدت الشرق لهو مستردّ مجده

وقوع لام الابتداء قبل المفعول الثانى وحده جعل أثر

التعليق ينصب عليه

أرى التقصير فى العمل إسائه للوطن

أرى التقصير فى العمل والله هو إسائه للوطن.

وقوع القسم قبل المفعول الثانى وحده جعل أثر

التلعيق ينصبّ عليه كذلك لام القسم.

أحسب خلف الوعد إهانه لصاحبه.

أحسب خلف الوعد ليهينن صاحبه.

دريت إكرام الجار مؤديا لطيب الإقامه.

دريت إكرام الجار لا يؤدى إلا لطيب الإقامه

وكذلك حرف النفى : «لا»

ففى الأمثله الأربعه الأولى وقع المانع (الفاصل) بعد الناسخ وقبل المفعولين مباشره ؛ فلا نقول فى إعرابهما إنهما مفعولان ؛ وإنما نقول هما – فى الأمثله المعروضه – مبتدأ وخبر ، والجمله فى محل نصب سدّت مسدّ المفعولين.

١- من الممكن البدء بهذه الأمثله ، وتفهمها قبل الدخول فى تعريف التعليق وما يتصل به.
٢- أيقنت.

وفی الأمثله الأربعه الأخیره وقع الناسخ فی صدر جملته ، ثم ولیه المفعول به الأول. أما المفعول به الثانی فغیر ظاهر فی الکلام بعد أن حلت محله جمله جدیده. وفی مثل هذا الحاله یبقی المفعول به الأول محتفظا باسمه وبعلامه إعرابه ، فیعرب مفعولا به أول ، وتعرب الجمله التی (۱) بعده إعراب الجمله المستقله ، ویزاد علی إعرابها أنها فی محل نصب ، تسدّ مسدّ المفعول به الثانی ...

۱- قد تکون الجمله فعلیه ، وقد تکون اسمیه ؛ فالحکم علیها بأنها جمله اسمیه مرکبه من مبتدأ وخبر ، أو جمله فعلیه مکونه من فعل ومرفوعه ... موقوف علی نوعها المعروض.

زیاده وتفصیل

(ا) تقدم (۱) أن الفعل القلبی الناصب لمفعولین یصیبه التعلیق إذا وجدت إحدی أدوات التعلیق ، ومنها : «الاستفهام». والتعلیق بالاستفهام لیس مقصورا علی الأفعال القلبیه المتصرفه الخاصه بهذا الباب - کما أشرنا من قبل (۲) - ، وإنما یصیبها ویصیب غیرها ، طبقا للبیان الآتی :

۱ - الفعل القلبی الناصب لمفعول به واحد ؛ مثل : نسی - عرف ... ومنه قول الشاعر :

ومن أنتمو؟ إنا نسینا من أنتمو

وریحکمو! من أی ریح الأعاصر

۲ - الفعل القلبی اللازم ، مثل : تفکّر ؛ کقوله تعالی : (أَوَلَمْ یَتَفَکَّرُوا؟ ما بِصاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّهٍ؟) فالتعلیق هنا عن الجار المجرور (۳) ؛ لأن المجرور بالحرف بمنزله المفعول به (۴).

۳ - ما لیس قلبیّا ، وینطبق علی أفعال کثیره لا تکاد تدخل تحت حصر ؛ مثل : نظر - أبصر - سأل - استنبأ - .. و... ومن الأمثله قوله تعالی : (فَلْیَنْظُرْ أَیُّها أَزْکی طَعاماً) وقوله تعالی : (فَسَتُبْصِرُ وَیُبْصِرُونَ ؛ بِأَیِّکُمُ الْمَفْتُونُ؟) وقوله تعالی : (یَسْئَلُونَ : أَیَّانَ یَوْمُ الدِّینِ؟) وقوله تعالی : (وَیَسْتَنْبِئُونَکَ : أَحَقٌّ هُوَ؟ ...) فهذه الأفعال ونظائرها قد یصیبها التعلیق بأداه الاستفهام ، ولهذا یوقف فی الآیه الأولی علی قوله : (یَتَفَکَّرُوا) والکلام بعدها مستأنف ، وهو : (ما بِصاحِبِکُمْ مِنْ جِنَّهٍ؟) وما استفهامیه بمعنی النفی ، إذ المراد : أی شیء بصاحبکم من الجنون؟ لیس به شیء منه.

(ب) عرفنا (۵) أن التعلیق لا یکون فی الأفعال القلبیه الجامده ، ولا فی بعض

۱- و ۱) وفی رقم ۱ من هامش ص ۲۶ وفی «د» من ص ۳۱.

۲- انظر «ح» الآتیه.

۳- کما سیجیء فی ص ۱۵۳.

۴- فی ص ۲۶.

۵- فی ص ۲۶.

النواسخ الأخرى ؛ كأفعال التحويل ... و... فما المراد من هذا؟ أيراد أن ألفاظ التعليق لا تقع بعد تلك الأفعال الجامده ولا بعد تلك النواسخ ؛ فلا يحدث التعليق؟ أم يراد أن هذه الألفاظ مع وقوعها بعدها لا تقوى على منعها من العمل الظاهرى ، فكأنها غير موجوده؟ يرتضى النحاه الرأى الأول. والاقتصار عليه حسن.

(ح) سبق (۱) أن الجمله بعد أداه التعليق تسدّ مسدّ المفعولين إن كان الناسخ يتعدى إليهما ، ولم ينصب المفعول به الأول مباشره ، فإن نصبه سدت مسدّ الثانى فقط ... فإن كان الفعل ليس ناسخا ولا يتعدى لمفعولين ، ووقعت بعده جمله مسبوقه بأداه التعليق - فإن كان يتعدى بحرف جر فالجمله فى محل نصب بإسقاط الجار ؛ نحو : فكرت أصحيح هذا أم غير صحيح؟ أى : فكرت فى ذلك (۲). وإن كان الفعل يتعدى بنفسه إلى واحد غير مذكور سدت مسدّه ؛ نحو : عرفت من البارع؟ فإن كان مذكورا فى الكلام ؛ نحو : عرفت البارع أبو من هو؟ فقيل الجمله بدل كل من كل ، على تقدير مضاف ؛ أى : عرفت شأن البارع ، وقيل بدل اشتمال من غير حاجه إلى تقدير ، أو هى مفعول ثان لعرفت بعد تضمينه معنى : «علمت». والرأيان الأخيران أوضح ، وأيسر استعمالا ولكل منهما مزيه قد يتطلبها المقام ، ويقتضيها المعنى.

(د) إذا كانت «رأى» حلميّه لم يدخل عليها التعليق (۳).

* * *

۱- فى ص ۲۶ وما بعدها.

۲- سبقت إشاره لهذا ولإعراب آخر فى رقم ۱ من هامش ص ۱۸.

۳- كما سيجىء فى «ج» من ص ۴۱.

الحكم الثانى – الإلغاء

اشاره

وهو : «منع الناسخ من نصب المفعولين معا ؛ لفظا ومحلا ، منعا جائزا ، – فى الأغلب – لا واجبا». أو هو : «إبطال عمله فى المفعولين لفظا ومحلا ، على سبيل الجواز لا الوجوب». ولا يصح أن يقع المنع على أحد المفعولين دون الآخر. وسببه : إمّا توسط الناسخ بين مفعوليه مباشره بغير فاصل آخر بعده يوجب التعليق (١) ، وإما تأخره عنهما. فإذا تحقق السبب جاز – فى الأغلب (٢) – الإعمال أو الإهمال ، وإن لم يتحقق وجب الإعمال. فللناسخ ثلاث حالات من ناحيه موقعه فى الجمله :

الأولى : أن يتقدم على المفعولين. وفى هذه الحاله يجب إعماله – عند عدم المانع – ؛ فينصبهما مفعولين به ، نحو : رأيت النزاهه وسيله لتكريم صاحبها.

الثانيه : أن يتوسط بين مفعوليه مباشره. وفى هذه الحاله يجوز – فى الأغلب (٣) – إعماله ؛ فينصبهما مفعولين (٤) به ؛ نحو : النزاهه – رأيت – وسيله لتكريم صاحبها. ويجوز إهماله (٥) ؛ فلا يعمل النصب فيهما معا ، ولا فى أحدهما ؛ وإنما يرتفعان باعتبارهما جمله اسميه : (مبتدأ وخبرا) ، نحو : النزاهه – رأيت – وسيله لتكريم صاحبها.

الثالثه : أن يتأخر عن مفعوليه ؛ والحكم هنا كالحكم فى الحاله السابقه ؛ فيجوز إعماله فينصب المفعولين ؛ نحو : النزاهه وسيله لتكريم صاحبها – رأيت.

١- إذ يجب التعليق لوجود سببه ، ويجوز فى صوره واحده – انظر ص ٢٦ وبيانها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩ –

٢- إلا فى مسائل ستذكر فى رقم ٣ من هامش الصفحه الآتيه. ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٣٩.

٣- إلا فى مسائل ستذكر فى رقم ٣ من هامش الصفحه الآتيه. ثم انظر رقم ١ من هامش ص ٣٩.

٤- فى حاله توسط العامل بين مفعوليه يجوز أن يكون المفعول الثانى هو المتقدم عليه ، ويجوز فى حاله – تقدم هذا المفعول الثانى أن يكون جمله ، أو شبه جمله ، أو مفردا ، وهى الأنواع الثلاثه التى ينقسم إليها – كما سبق فى : «ا» من ص ٢٣ – ومن الأمثله لتقدمه وهو جمله ما نقلوه من نحو : (شجاك – أظن – ربع الظاعنين ...) فكلمه «ربع» يجوز ضبطها بالنصب مفعولا أول للفعل : «أظن». والجمله الفعليه «شجاك» (أى : أحزنك) فى محل نصب تسد مسد المفعول الثانى. فيكون أصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك. فتقدمت الجمله الفعليه الساده مسد المفعول الثانى. ويصح فى كلمه : ربع» الرفع على أنها فاعل للفعل : «شجا» ويكون الفعل «أظن» مهملا. ويجوز أيضا رفع كلمه : «ربع» على أنها خبر للكلمه : «شجا» المبتدأ ، ومعناها : «حزن» ولا تكون فى هذه الصوره فعلا ، ويكون الفعل : «أظن» متوسطا بينهما ، مهملا.

٥- وفى هذه الصوره تكون جمله : «رأيت» ، معترضه بين المفعولين ، لا محل لها من الإعراب.

ويجوز إهماله فلا يعمل النصب (١) ويرتفع الاسمان باعتبارهما جمله اسميه ، مركبه من مبتدأ وخبره ؛ نحو : النزاهه وسيله لتكريم صاحبها - رأيت.

مما تقدم ندرك أوجه الفرق بين التعليق والإلغاء ؛ وأهمها :

(ا) أن التعليق واجب (٢) عند وجود سببه. أما الإلغاء فجائز - فى الأغلب (٣) - عند وجود سببه.

(ب) أن أثر التعليق يصيب المفعولين معا أو أحدهما. أما أثر الإلغاء فيصيبهما معا.

(ح) أن أثر التعليق لفظىّ ظاهرى ، لا يمتد إلى الحقيقه والمحلّ. وأثر الإلغاء لفظىّ ومحلىّ معا.

(د) أن التعليق يجوز فى توابعه مراعاه ناحيته اللفظيه الظاهريه ، أو

١- وجملته استئنافيه ، كما كانت قبل التأخر عن المفعولين.

٢- إلا فى الحاله التى يكون فيها جائزا ، (وقد سبق بيانها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩).

٣- الإلغاء جائز فى أغلب الأحوال. لكن هناك بعض حالات أخرى يجب فيها الإعمال فقط ، أو الإهمال فقط. فيجب الإعمال إذا كان الناسخ منفيا ، سواء أكان متأخرا عن المفعولين ، أم متوسطا بينهما ، نحو : «مطرا نازلا لم أظن». أو : «مطرا لم أظن نازلا» ؛ لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم نأتى بالظن المنفى ، إذ إلغاء الفعل المنفى - فى الصورتين - قد يوهم أن ما قبل الفعل مثبت. مع أن نفى الفعل يعم الجمله كلها ، ويتجه فى المعنى إلى المفعولين المنصوبين عند تقدمهما ، أو تأخر أحدهما. فلمنع هذا الاحتمال والوهم يجب الإعمال ؛ مبالغه فى الاحتراس ؛ كما يقولون. وهذا التعليل - دون الحكم - لا ترتاح له النفس إلا إن أيدته النصوص الفصيحه التى لم يعرضوها فيما وقع فى يدى من المراجع. ويجب الإهمال إذا كان العامل مصدرا ؛ نحو : المطر قليل - ظنى غالب ؛ لأن المصدر المتأخر لا يعمل - غالبا - فى شىء متقدم عليه ، فلا يصح تقديم مفعوله عليه أو مفعوليه (عند كثير من النحاه ويخالفهم آخرون ، كما سيجىء فى بابه ، ج ٣). وكذلك يجب الإهمال إذا كان فى المفعول المتقدم لام ابتداء أو غيرها من ألفاظ التعليق ؛ نحو : لخالد مكافح ظننت ؛ لأن لام الابتداء وألفاظ التعليق تمنع العامل من العمل فيما بعدها - غالبا - وقد يعتبر هذا تعليقا فى رأى بعض النحاه الذين لا يشترطون فى التعليق تقدم الناسخ. ولا قيمه لهذا الخلاف فى التسميه ؛ لأن الأثر واحد - إلا فى التوابع كما سيجىء فى «د» - لا يتغير باختلاف الرأيين ؛ فكلاهما يوجب الإهمال. وهذا حسبنا. وكذلك يجب الإهمال إذا وقع الناسخ بين اسم إن وخبرها ؛ مثل : إن التردد - حسبت - مضيعه. أو بين «سوف» وما دخلت عليه ؛ نحو : سوف - إخال - أكافح الشر. أو بين معطوف ومعطوف عليه ؛ نحو : دعاك الخير - أحسب - والبر.

مراعاه ناحیته المحلیه. والإلغاء لا یجوز فی توابعه إلا مراعاه الناحیه الواحده التی هو علیها ؛ وهی الناحیه الظاهره المحضه.

(ه) أن التعلیق لا بد فیه من تقدم الناسخ علی معموله ؛ ومن وجود فاصل بعده له الصداره.

أما الإلغاء فلا بد فیه من توسط (۱) الناسخ بینهما ، أو تأخره عنهما ؛

۱- یذکر النحاه بعض أمثله یستدلون بها علی أن الإلغاء قد یقع والفعل الناسخ متقدم علی مفعولیه ، ولیس متوسطا ولا متأخرا. ثم یؤولون تلک الأمثله تأویلا یخرجها من حکم الإلغاء ، ویدخلها فی أحکام أخری مطرده تنطبق علیها بعد ذلک التأویل. وهذا تکلف مردود ، وتصنع یجب البعد عنه ، منعا للفوضی فی التعبیر ، والخلط فی الأصول العامه. فمن تلک الأمثله قول الشاعر : أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدینا منک تنزیل فالفعل : «إخال» قد ألغی ؛ فلم ینصب المفعولین : «لدی» و «تنویل» مع أنه مقدم علیهما. ومع تقدمه فکلمه «لدی» ظرف ، خبر متقدم ، وکلمه : «تنویل» مبتدأ مؤخر. أی : أنه لم ینصبهما ؛ بدلیل رفع الثانیه. فما السبب فی الإلغاء؟ لا سبب. لهذا ینتحلون ما یجعل الأسلوب صحیحا. فیتخیلون وجود «ضمیر شأن» مستتر بعد الفعل : «إخال» ؛ فالتقدیر : «إخاله. فیکون ضمیر الشأن المستتر هو المفعول به الأول ، وتکون الجمله الاسمیه بعده : (لدینا تنویل) فی محل نصب ، تسد مسد المفعول الثانی ، إذ یصح فی الأفعال القلبیه - کما سبق ، فی «ا» ن ص ۲۳ - أن یکون مفعولها الثانی جمله أو غیرها. وبهذا التأویل الخیالی لا یوجد فی الکلام ناسخ متقدم لم یعمل. أی : لا یوجد فی الکلام إلغاء ، ولا مخالفه لوجوب عمل الناسخ المتقدم ... فلم هذا؟ ما فائدته؟ إن واقع الأمر صریح فی مخالفه التعبیر للقاعده. والسبب هو الضروره الشعریه ، أو المسایره للغه ضعیفه ، أو ما إلی ذلک مما یخالف اللغه الشائعه فی البیان الرفیع الذی یدعونا لهجر تلک التأویلات ، والفرار منها ؛ حرصا علی سلامه اللغه ، وإیثارا للراحه من غیر ضرر ، والاقتصار فی القیاس علی ما لا ضعف فیه ، ولا شذوذ ، ولا تأویل ... ومن الأمثله أیضا قول الشاعر : کذاک أدّبت حتی صار من خلقی أنی وجدت ملاک الشیمه الأدب ففی البیت فعل قلبی (هو : وجد) لم ینصب ، مع أنه متقدم. فلماذا أصابه الإلغاء مع تقدمه؟ یجیبون بمثل الإجابه السابقه ؛ فیتأولون. ویتخیلون وجود «ضمیر شأن» مستتر بعد ذلک الفعل ، ویعربون هذا الضمیر مفعوله الأول ، والجمله الاسمیه : «ملاک الشیمه الأدب» فی محل نصب سدت مسد المفعول به الثانی. أو : یقولون : إن الفعل أصابه «التعلیق» بسبب وقوع لام ابتداء مقدره بعده ، وأصل الکلام کما یتخیلون : «أنی وجدت لملاک الشیمه الأدب» ... وفی هذا ما فی سابقه مما یوجب عدم الأخذ بمثل هذا التخیل ، والتأول ، واتقاء ضرره بالاقتصار علی ما لا حاجه فیه إلی تصید وتحایل.

وليس فى حاجه بعد هذا إلى فاصل ، أو غيره (۱).

ص: ۴۰

۱- فيما سبق يقول ابن مالك بإيجازه المعروف : وخصّ بالتّعليق والإلغاء ما من قبل : «هب» والأمر : «هب» قد ألزما. كذا : «تعلّم». ولغير الماض من سواهما اجعل كلّ ما له زكن. («خص» : فعل أمر. ويصح أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمجهول. «الأمر» : مبتدأ مرفوع. «هب» : مبتدأ ثان. «ألزم» فعل ماض للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستر تقديره : هو ، يعود على «هب» والجمله من المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول الذى هو : «الأمر». والرابط محذوف ، والتقدير ألزمه ، أى ألزم صوره الأمر ، وصيغته. والألف التى فى آخر «ألزما» زائده لأجل الشعر ، وتسمى : «ألف الإطلاق». أى : الألف الناشئه من إطلاق الصوت بالفتحه ، ومده بها حتى ينشأ من المد : «ألف». «زكن» : علم). ومعنى البيتين : التعليق والإلغاء مختصان ببعض الأفعال التى سبقت أول الباب دون بعض. ولم يبين الأفعال المقصوده ، مكتفيا بأن قال : إنها الأفعال التى ورد ذكرها قبل : «هب» و «تعلم» فى الأبيات الثلاثه الأولى من الباب : وبالرجوع إليها يتبين أنها الأفعال القلبيه المتصرفه ، دون فعلين منها أخرجهما صراحه ؛ هما : «هب» بمعنى : «ظنّ» ، وتعلّم بمعنى : «اعلم» ، - ويزاد عليهما أفعال التحويل أيضا - ثم قال : إذا كان الناسخ هنا غير ماض فإنه يعمل عمل الماضى ، ويدخل عليه من الأحكام ما يدخل على الماضى. ولم يذكر تفصيل شىء من هذا المجمل. ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على بعض أحكام التعليق والإلغاء ؛ فقال : وجوّز الإلغاء لا فى الابتدا وانو ضمير الشّان أو لام ابتدا : فى موهم إلغاء ما تقدّما والتزم التّعليق قبل : نفى «ما» و «إن» ، و «لا» «لام ابتداء» ، أو قسم كذا ، و «الاستفهام» ذا له انحتم يريد : أن الإلغاء أمر جائز ؛ لا- واجب ، وأنه لا- يقع حين يكون الناسخ فى ابتداء جملته ، أى : متقدما على مفعوليه. فإذا كان فى ابتدائها لم يصح إلغاء عمله. أما إذا لم يكن فى ابتدائها - بأن وقع بين المفعولين أو بعدهما فإن الإلغاء والإعمال جائزان - فى الأغلب - ثم أشار بتقدير «ضمير للشان» ، أو تقدير «لام ابتداء» إذا وردت أمثله قديمه توهم أن الناسخ المتقدم قد ألغى عمله. وقد شرحنا هذا وأبدينا الرأى فيه. ثم سرد بعض الموانع التى تكون سببا فى التعليق ؛ فعرض منها ثلاثه أدوات للنفى (ما - إن - لا) وعرض ثلاثه تغايرها ؛ هى : لام الابتداء - القسم - الاستفهام. وقال فى الاستفهام : انحتم له ذا». أى : وجب لأجله وقوع التعليق بسببه. ثم قال بعد ذلك : «لعلم» عرفان ، و «ظنّ» تهمه تعديه لواحد ملتزمه ولرأى الرّؤيا ، انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وقد سبق شرح هذين البيتين فى مناسبه قريبه - ص ۱۴ و ۱۵ - بما ملخصه : أن «علم» إذا كان - - منسوبا للعرفان (بأن كان معناه : «عرف» الذى مصدره : «العرفان»). وأيضا : «ظن» إذا كان مصدره «الظن» المنسوب للتهمه (بأن يكون الفعل : «ظن» بمعنى : «اتّهم». ومصدره : «الظن» بمعنى الاتهام ؛ ومنه التهمه) - فإن كل فعل منهما يتعدى لمفعول واحد لزوما ؛ أى : حتما. ما دام معناه ما سبق. ثم قال : إن الفعل «رأى» المنسوب للرؤيا (بأن كان مصدره «الرؤيا» المنامیه) ينصب مفعولين.

زیاده وتفصیل

(ا) إذا تقدم الناسخ على مفعوليه فلن يخرجه من حكم هذا التقدم - فى الرأى الأصح - أن يسبقه معمول آخر له ، أو لأحدهما ؛ نحو : متى علمت الضيف قادما؟ باعتبار : «متى» ظرفا للناسخ ، أو لمفعوله الثانى.

وكذلك لن يخرجه من حكم التقدم أن يسبقه شىء آخر ليس معمولا له ، ولا لأحدهما ، مثل : إنى علمت الحذر واقيا الضرر.

(ب) يختلف النحاه فى بيان الأفضل عند توسط العامل أو تأخيره. ولهم فى هذا جدل طويل ، لا يعنينا منه إلا أن الأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل. أما عند تأخره فالأمران جائزان ولكن الإلغاء أعلى ، لشيوعه فى الأساليب البليغه المأثوره.

وإذا توسط الناسخ أو تأخر وكان مؤكدا بمصدر فإن الإلغاء يقبح ؛ نحو : الكتاب - زعمت زعما - خير صديق ؛ لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل ، والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به ؛ فيقع بينهما شبه التخالف والتنافى. فإن أكّد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم فى الكلام بقرينه ، أو باسم إشاره يعود على ذلك المصدر - كان الإلغاء ضعيفا أيضا ؛ نحو : السفينه - ظننته - قصرا. أى : ظننت الظن - و: السفينه ظننت - ذاك - قصرا. أى : ذاك الظن ...

(ج) رأى الحلميه لا يصيبها الإلغاء ، وقد سبق (١) أنها لا يصيبها تعليق.

* * *

١- فى «د» من ص ٣۶.

الحكم الثالث – الاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول

اشاره

يجوز أن يسدّ المصدر المؤول من «أنّ» (۱) الناسخه وما دخلت عليه ، أو : «أن» المصدريه الناصبه وما دخلت عليه من جمله فعليه – مسدّ المفعولين ، ويغنى (۲) عنهما. ويجب أن يراعى فى معنى المصدر بعد تأويله أن يكون مثبتا أو منفيّا على حسب ما كان عليه المعنى قبل التأويل.

فمن أمثله المثبت ما جاء فى خطبه لقائد مشهور : (علمنا أن السيف ينفع حيث لا ينفع الكلام ، ورأينا أنّ كلمه القوىّ مسموعه. فمن زعم أن يفوز وهو ضعيف فقد أخطأ ، ومن ظن أن يسلم بالاستسلام فقد قضى على نفسه ...)

وتقدير المصادر المؤوله (۳) : علمنا نفع السيف ... – رأينا سماع كلمه القوىّ – من زعم فوزه ... – من ظنّ سلامته ... فكل مصدر من المصادر التى نشأت من التأويل سدّ مسدّ المفعولين المطلوبين للفعل القلبىّ الذى قبله.

فالمصدر : «نفع» ، أغنى عن مفعولى الفعل «علم». والمصدر : «سماع» ، أغنى عن مفعولى الفعل : «رأى». والمصدر : «فوز» ، أغنى عن مفعولى الفعل : «زعم» ، والمصدر : «سلامه» أغنى عن مفعولى الفعل «ظن». ويقاس على هذا أشباهه (۴) من مثل قول الشاعر :

تودّ عدوى ثم تزعم أننى

صديقك ؛ إن الرأى عنك لعازب

۱- سواء أكانت مشدده النون أم مخففه.

۲- سبق (فى رقم ۳ و ۱ من هامش ۶ و ۷ و ۸ وفى ۲ من هامش ص ۱۸) أن هذا كثير فى الفعلين «زعم» و «تعلم» بمعنى ، «اعلم». قليل فى : «هب» بمعنى : ظنّ. وأن المصدر المؤول سد مسد المفعولين طبقا للرأى المختار هناك ، وفى رقم ۳ من هامش ص ۱۱.

۳- سبق (فى ح ۱ ص ۲۹۹ م ۲۹ من هذا الكتاب ، باب الموصول) إيضاح شامل لطريقه صوغ المصدر المؤول بصوره المختلفه ، وبيان الدافع لاستعمال الحرف المصدرى ، وصلته ، دون الالتجاء إلى المصدر الصريح ابتداء.

۴- يكون الفعل القلبى فى الأمثله السابقه وأشباهها عاملا فى لفظ المصدر المتصيد (أى ، المستخرج) من «أنّ» و «أن» وصلتهما ، وليس عاملا فى الجمله التى دخلت عليها «أن» أو «أنّ» إذ لو كان عاملا فى الجمله نفسها لوجب تعليق الفعل عن العمل ، بسبب الفاصل (طبقا لما عرفناه فى «التعليق») ولوجب أيضا كسر همزه «إن» لوقوعها فى صدر جمله جديده. فالذى حل محل المفعولين هو المصدر المؤول وهو مفرد. وكل هذا بشرط خلو خبر «إنّ» من لام الابتداء ؛ لأن وجودها يوجب كسر همزه «إنّ» ويوجب» التعليق (راجع رقم ۲ من هامش ص ۳۲ ورقم ۴ من هامش ص ۴۷. وكذلك ج ۱ ص ۴۸۹ م ۵۱).

فالمصدر المؤول من «أنّ مع معموليها» يسدّ مسدّ الفعل : «تزعم» وفاعله ومن أمثله المعنى المنفى قول الشاعر :

الله يعلم أنى لم أقل كذبا

والحق عند جميع الناس مقبول

وتأويل المصدر مع زياده ما يدل على النفى هو : «الله يعلم عدم كذب قولى».

- وقد سبق (١) تفصيل الكلام على طريقه صوغ المصدر المؤول.

* * *

الحكم الرابع (٢) - جواز وقوع فاعلها ومفعولها الأول ضميرين معينين :

وذلك بأن يكونا ضميرين متصلين ، متحدين فى المعنى (٣) ، مختلفين فى النوع ؛ نحو : علمتنى راغبا فى موده الأصدقاء ، ورأيتنى حريصا عليها. فالتاء والياء فى المثالين ضميران ، متصلان ، ومدلولهما شىء واحد ؛ فهما للمتكلم ، مع اختلاف نوعهما ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والياء ضمير نصب. مفعول به. ونحو : علمتك زاهدا فى الشهره الزائفه ، وحسبتك نافرا من أسبابها. فالتاء والكاف فى المثالين ضميران ، متصلان ، ومعناهما واحد ؛ لأن مدلولهما هو المخاطب ، مع اختلاف نوعهما كذلك ؛ فالتاء ضمير رفع فاعل ، والكاف ضمير نصب ، مفعول به (٤).

١- سبق فى (ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩ من هذا الكتاب ، باب الموصول).

٢- انظر تكملته فى الزياده والتفصيل.

٣- بأن يكون مدلولهما واحدا (أى : أن صاحب كل منهما هو صاحب الآخر ، فكلاهما يدل على ما يدل عليه الثانى).

٤- ومن الأمثله أيضا قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسانَ لَيَطْغى ؛ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنى) فالفعل : «رأى» فاعله ضمير مستر ، تقديره : «هو» - والضمير المستتر نوع من المتصل - ومفعوله الأول : «الهاء» - فقد وقع الفاعل والمفعول هنا ضميرين ، متصلين ، متحدين فى المعنى ؛ لأن مدلولهما واحد ؛ هو : الغائب ، مع اختلاف نوعهما ، فالضمير المستتر : «هو» ضمير رفع ، فاعل ، والضمير «الهاء» ضمير نصب ، مفعول به.

زیاده وتفصیل

الحکم الرابع غیر خاص بالأفعال القلبیه وحدها ؛ فهناک بعض أفعال أخری تشارکها فیه ؛ مثل : «رأی» البصریه والحلمیه ، وهو کثیر فیهما ، ومثل : «وجد» (بمعنی : لقی) ، وقد ، وعدم. وهو قلیل فی هذه الثلاثه ، ولکنه قیاسی فی الخمسه ، وفی غیرها مما نصّت علیه المراجع ؛ ولیس عامّا فی الأفعال ؛ نحو : استیقظت فرأیتنی منفردا. - أخذنی النوم فرأیتنی جالسا فی حفل أدبیّ. - ساءلت نفسی فی غمره الحوادث : أین أنا؟ ثم وجدتنی (أی : لقیت نفسی ، وعرفت مکانها) - فقدتنی إن جنحت إلی خیانه ، أو عدمتنی. ولا یجوز هذا فی غیر ما سبق إلا ما له سند لغوی یؤیده. فلا یصح : کرمتنی ، ولا سمعتنی ، ولا قرأتنی ، وأشباهها مما لم یرد فی المراجع. إلا إن کان أحد الضمیرین منفصلا ، فیجوز فی جمیع الأفعال ، نحو : ما لمست إلا إیای - ما راقبت إلا إیای (۱).

ویمتنع فی باب : «ظن وأخواتها» وفی جمیع الأفعال الأخری - اتحاد الفاعل والمفعول اتحادا معنویّا إن کان الفاعل ضمیرا ، متصلا ، مستترا ، مفسّرا بالمفعول به ، فلا یصح محمدا ظنّ قائما - ولا علیّا نظر ؛ بمعنی : محمدا ظنّ نفسه ... وعلیّا نظر نفسه ... لأن مفسر الضمیر هنا : (أی : مرجعه) هو المفعول به. فإن کان الضمیر الفاعل منفصلا بارزا صحّ ؛ فیقال : ما ظن محمدا قائما إلا هو ، وما نظر علیّا إلا هو ...

۱- «ملاحظه» : المفهوم من کلام النحاه أنهم یمنعون ما سبق من اجتماع الفاعل والمفعول به إذا کانا ضمیرین ، متصلین ، متحدین معنی - بأن یکونا لمتکلم واحد ، أو لمخاطب واحد - ولا فرق فی هذا بین المفعول به الحقیقی ، والمفعول به التقدیری ، وهو الذی یتعدی إلیه العامل بحرف جر ، إذ المجرور فی هذه الصوره مفعول به تقدیرا. فیمتنع أن یقال : «أحضرتنی ، أو أحضرت بی» إذا کان الضمیران للمتکلم. کما یمتنع أن یقال : أوثقتک ، وأوثقت بک إذا کان الضمیران لمخاطب واحد. لکن یعترض رأیهم فی المفعول التقدیری آیات کریمه متعدده ، منها قوله تعالی : (وَهُزِّی إِلَیْکِ بِجِذْعِ النَّخْلَهِ ..) وقوله تعالی : (وَاضْمُمْ إِلَیْکَ جَناحَکَ ..) وقوله تعالی : (أَمْسِکْ عَلَیْکَ زَوْجَکَ) ولا عبره بما یقوله «الصبان» نقلا عن «المغنی» من أن الآیات مؤوله علی تقدیر حذف مضاف ، کلمه «نفس» محذوفه ، وأن الأصل : هزی إلی نفسک - أضمم إلی نفسک - أمسک علی نفسک - قاصدین بهذا التأویل أن توافق الآیات رأیهم ، مع أن الواجب أن یغیروا رأیهم لیوافق أفصح کلام عرفوه ؛ فلا علینا من اتباعه ، ومن شاء فلیتأوله.

المسأله ۶۲: القول

اشاره

القول معناه ، متى ينصب مفعولا واحدا؟ ومتى ينصب مفعولين؟

يعرض النحاه فى هذا الباب للقول ومشتقاته ؛ لتشابه بينه وبين «الظن» فى بعض المعانى والأحكام. وصفوه كلامهم : أن «القول» متعدد المعانى ، وأنّ الذى يتصل منها بموضوعنا معنيان ؛ أحدهما : «التلفظ المحض ، ومجرد النطق» والآخر : «الظنّ».

(ا) فإن كان معناه : «التلفظ المحض ، ومجرد النطق» فإنه ينصب مفعولا به واحدا ؛ سواء أكان الذى جرى به التلفظ ، ووقع عليه القول - كلمه مفرده (۱) ، أم جمله. فمثال المفرده ما جاء على لسان حكيم : (تسألنى عن العظمه الحقه ؛ فأقول : «الكرامه» ، وعن رأس الرذائل ؛ فأقول : «الكذب») فمعنى «أقول» هنا «أنطق ، وأتلفظ». والكلمه التى وقع عليها القول (أى : التى قيلت) ، هى : «الكرامه» - «الكذب». وكلتاهما مفعول به منصوب مباشره.

ومن الأمثله للكلمه المفرده أيضا : سألت والدى عن مكان نقضى فيه يوم العطله ، فقال : «الريف». وعن شىء نعمله هناك ، فقال : «التنقل» ، فمعنى قال : «تلفظ ونطق» ، والكلمه التى وقع عليها القول هى : «الريف» - «التنقل» وتعرب كل واحده منهما مفعولا به منصوبا مباشره. ومثل هذا قول الشاعر :

جدّ الرحيل ، وحثّنى صحبى

قالوا : «الصباح» ؛ فطيّروا لبّى (۲)

ومثال الجمله بنوعيها : (قلت : الشعر غذاء العاطفه) - (أقول : تصفو

۱- أى : ليست جمله ، ولا شبه جمله.

۲- وقول الآخر بلد يكاد يقول حى ن تزوره : «أهلا وسهلا»

النفس بسماع الغناء الرفيع) - (قال شوقى : خ خ آيه هذا الزمان الصحف) - (ويقول : خ خ تسير مسير الضحا فى البلاد ...)

ومثل :

(يقولون : «طال الليل») ، والليل لم يطل

ولكنّ من يشكو من الهمّ يسهر

فمعنى «القول» هنا كسابقه. وبعده جمله اسميه ، أو فعليه ، يزاد على إعرابها : أنها فى محل نصب (١) سدّت مسدّ المفعول به للقول ، وليست مفعولا به (٢) مباشره. بخلاف الكلمه المفرده ، فإنها هى المفعول به مباشره - كما تقدم - سواء أكان الناطق بالكلمه قد نطقها ابتداء ؛ دون أن يسمعها من غيره فيرددها بعده ؛ كالتى فى المثال الأول (أم كان نطقه بها تاليا لنطق آخر ، وترديدا لما سمعه ؛ (كالتى فى الثانى. وهى فى الحالتين لا تسمى كلمه «محكيه بالقول» فى اصطلاح كثره النحاه ، ولو كان النطق بها ترديدا ومحاكاه لنطق سابق ؛ لأن الحكايه فى هذا الباب لا تكون عندهم للكلمه المفرده (٣).

١- وهذا هو الأعم الأغلب فى محلها - كما سيجىء فى رقم ٣ -.

٢- لأن أصل المفعول به لا يكون جمله ، فهى تسد مسده ، ولا تكون مفعولا به أصيلا.

٣- إلا إذا كانت الكلمه المفرده لا تدل على جمله ، ولا تعبر عنها ، ولا عن مفرد ؛ وإنما يراد نص لفظها المنطوق من قبل ؛ فيجب حكايته ورعايه إعرابه بضبطه المنطوق السابق ، نحو : قال علىّ باب ، إذا تكلم بكلمه : «باب» مرفوعه ، مثلا. هذا ، ولا يخرج الكلمه عن وصفها بالإفراد أن تكون فى معنى الجمله أو الجمل ؛ أى : أن تكون فى ظاهرها لفظه مفرده فى مضمون جمله أو جمل ، مثل : (سمعت المؤذن يصيح : «الله أكبر» ، لقد قال : كلمه رائعه). فالكلمه هنا مفرده فى معنى الجمله ؛ لأنها تقوم مقامها فى المضمون. ومثل : كنت فى ندوه أدبيه ؛ فسمعت من يقول حديثا ، وأصغيت لشاعر يقول قصيده ، ولخطيب يقول خطبه. فكل كلمه من الكلمات الثلاث : (حديثا - قصيده - خطبه) مفرده فى ظاهرها ، ولكنها فى مقام جمل كثيره ؛ لأن الحديث الذى فى الندوه لا يكون إلا جملا متعدده ، وكذلك القصيده ، والخطبه ؛ فالكلمه هنا مفرده ، ولكنها فى معنى الجمله ، كما يقول النحاه. وقد يراد بالكلمه المفرده ، لا نصها ؛ وإنما الرمز والكنايه إلى لفظه أخرى ؛ مثل : قلت كلمه. أريد : لفظه معينه نطقت بها قبل نطقى الآن ؛ مثل لفظه : عصفور ، أو بلبل ، أو خديجه ، أو كتاب أو غير ذلك مما أشير إليه ، ولا أريد إعاده النطق به لداع يمنعنى. فالكلمه المفرده التى لا تحكى ، ثلاثه أنواع هنا : كلمه مفرده لا يراد التمسك بنصها الحرفى بضبطه الأول المنطوق ، وكلمه مفرده فى لفظها ولكنها فى معنى الجمله ، وكلمه هى رمز لأخرى مفرده. والثلاثه مفعول به مباشره للقول - ثم انظر «ا» من ص ۵۱.

أما الجمله التى تسدّ مسدّ مفعول «القول» فى الأغلب (١) والتى محلها النصب فيسمونها : «محكيه بالقول» بشرط أن تكون قد جرت من قبل على لسان ، ثم أعادها المتكلم ، وردّد ما سبق أن جرى على لسانه أو على لسان غيره. فلا بدّ فى الجمله التى تسمى : «محكيه» أن تكون قد ذكرت مره سابقه قبل حكايتها بالقول. وإلا فلا يصح تسميتها : «محكيه» على الصحيح. والأغلب (٢) أنها فى الحالتين فى محل نصب ، ساده مسدّ المفعول به. وتشتهر بين المعربين بأنها : «مقول القول» (٣) ؛ أى : الجمله التى جرى بها القول ، وهى المراده منه.

(ب) وإن كان معنى «القول» - ومشتقاته هو : «الظنّ» (أى : الرجحان (٤)) فإنه ينصب مفعولين مثله - بالشروط التى سنعرفها - ويجرى عليه ما يجرى على «الظنّ» (٥) (بمعنى الرجحان) من التعليق ، والإلغاء ، وسائر الأحكام السابقه الخاصه بالأفعال القلبيه ؛ فهو والظن سواء. إلا فى اختلاف الحروف الهجائيه. ومن الأمثله : أتقول السماء صحوا (٦) فى الغد -؟ أتقولان الكتاب نفيسا إن تمّ إعداده؟ - أتقولون السفر المنتظر مفيدا؟ ...

فلا بد من مفعولين منصوبين بعده (٧) - إلا عند التعليق أو الإلغاء (٨) - فإن

١- وقد تكون فاعلا أو نائب فاعل ، طبقا للبيان الذى فى ص ۶۵ وفى ٣ من هامش ص ١١١.

٢- وقد تكون فاعلا أو نائب فاعل ، طبقا للبيان الذى فى ص ۶۵ وفى ٣ من هامش ص ١١١.

٣- وهذا التعبير أحسن ؛ إذ يصدق على الجمله التى سبق النطق بها والتى لم يسبق ، فهو تعبير عام يشمل الحالتين وقد اجتمعتا فى قول جميل : بثينه قالت - يا جميل - : أربتنى فقلت : كلانا - يا بثين - مريب أما التعبير هنا بكلمه : «المحكيه» فيؤدى إلى أن يشمل ما سبق النطق به ، وما لم يسبق ، مع أن الشائع قصر «الحكايه» على الذى يعاد ، إلا عند إراده المجاز.

۴- سبق معنى الرجحان فى رقم ٣ من هامش ص ۵.

۵- ولهذا تفتح همزه «أن» الواقعه بعد «القول» الذى معناه «الظن» ؛ لأن القول بهذا المعنى ينصب مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من «أن» مع معموليها سادا مسد المفعولين. (كما سبق فى ج ١ فى موضع الكسر ص ۴۸۸ م ۵١ ، ولما تقدم هنا فى رقم ۴ من هامش ص ۴٢ ويجىء فى رقم ٢ من من هامش ص ٠).

۶- لا غيم ولا مطر فيها.

٧- ويجوز أن يحل محل المفعول به الثانى جمله ، أو شبه جمله ، (كما أسلفنا فى أحكام الأفعال القلبيه - «ا» ص ٢٣ - ومنها : القول بمعنى الظن). وتكون الجمله فى محل نصب.

٨- أو : عند قيام قرينه تدل على حذفهما ، أو حذف أحدهما - كما سيجىء فى ص ۵٣ -.

لم يتحقق له المفعولان المنصوبان لم يكن معناه «الظن» وإنما يكون معناه : «التلفظ المحض ، ومجرد النطق» ، وفى هذه الصوره يكون من النوع الأول «ا» الذى ينصب مفعولا به واحدا ، ولا ينصب مفعولين ؛ فمدلوله إن كان كلمه مفرده وقع عليها القول وجب اعتبارها مفعوله المنصوب مباشره ؛ مثل : أتقول : الجوّ؟ ؛ أى : أتنطق بكلمه : «الجوّ» وإن كان مدلوله جمله اسميه أو فعليه فهى فى محل نصب تسدّ مسدّ ذلك المفعول به الواحد ، مثل : أتقول : الحروب خادمه للعلوم؟ - أتقول : السّلم الطويله داء؟ -. ومثل : أتقول : قد يجمع الله الشتيتين بعد اليأس من التلاقى؟ - أتقول : لا يضيع العرف (١) بين الله والناس؟ فمعنى «تقول» : تنطق ، ومعنى «القول» فى كل ما تقدم هو «النطق» لا الظن ، والجمله بعده فى الأمثله المذكوره : «مقول القول» ولا تسمى محكيه بالقول إلا إذا سبق النطق بها قبل هذه المره - كما أوضحنا -.

وملخص ما تقدم : أن القول المستوفى للشروط إذا وقع له مفعولان منصوبان به كان بمعنى : «الظن» حتما ، وتجرى عليه أحكام «الظن» ولا وجود للحكايه هنا أو غيرها. - على الأرجح. - وإذا وقع له كلمه واحده (هى التى قيلت) كان معناه : «مجرد النطق» ، ونصبها مفعولا به واحدا ، ولا تسمى هذه الكلمه محكيه (٢) ، مع أنها هى مفعوله المباشر. وكذلك إذا وقع له جمله اسميه أو فعليه كان معناه مجرد النطق أيضا ، ولكنه ينصب مفعولا به واحدا نصبا غير مباشر ؛ لأن الجمله التى بعده تكون فى محل نصب ؛ فتسدّ مسدّ المفعول به ؛ وتسمى : «مقول القول» دائما ، ولا تسمى «محكيه بالقول» إلا إذا سبق النطق بها.

فالقول بمعنى «الظن» لا حكايه معه - كما عرفنا - إذا وقع له مفعولاه المنصوبان. فإذا تغير ضبطهما وصارا مرفوعين أصاله (٣) فإن معناه وعمله يتغيران تبعا لذلك ؛ إذ يصير معناه : النطق المجرد ، ويقتصر عمله على نصب مفعول واحد فتكون الجمله الجديده اسميه فى محل نصب ، تسدّ مسدّ مفعوله.

* * *

١- المعروف والخير.

٢- إلا فى الصوره التى تقدمت فى رقم ٣ من هامش ص ٤٦.

٣- أى : بغير سبب إلغاء العامل.

شروط القول بمعنى الظن

يشترط النحاه ما يأتى لإجراء القول مجرى الظن معنى وعملا ، طبقا لما استنبطوه من أفصح اللغات العربيه ، وأكثرها شيوعا :

١- أن يكون فعلا مضارعا.

٢- وأن يكون للمخاطب بأنواعه المختلفه (١).

٣- وأن يكون مسبوقا باستفهام (٢).

٤- وألا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل. لكن يجوز الفصل بالظرف ، أو بالجار (٣) مع مجروره ، أو بمعمول آخر للفعل ، أو بمعمول معموله (٤). وكثير من النحاه لا يشترط عدم الفصل ، ورأيه قوى ، والأخذ به أيسر.

٥- ألا يتعدى بلام الجر ؛ وإلا وجب الرفع على الحكايه (٥) ، نحو : أتقول للوالد فضلك مشكور؟

فمثال المستوفى للشروط الخمسه : أتقول المنافق أخطر من العدو؟ أتقول الاستحمام ضارّا بعد الأكل مباشره؟

ومثال الفصل بالظرف : أفوق السحاب - تقول الطائر مرتفعا؟.

وقول الشاعر :

أبعد بعد تقول الدار جامعه

شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما

وبالجار مع مجروره : - أفى أعماق البحر - تقول الغواصه مقيمه؟. وبمعمول الفعل مباشره : - أواثقا - تقول الكيمياء دعامه الصناعه؟ ومن هذا أن يفصل أحد المفعولين بين الاستفهام والفعل المضارع ، كقول الشاعر :

أجهّالا تقول : بنى لؤىّ

لعمر أبيك أم متجاهلينا

١- المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث ...

٢- سواء أكانت أداه الاستفهام اسما أم حرفا ، وسواء أكان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته ..

٣- بشرط ألا يكون الجار هو اللام المعديه للمضارع ، كما سيأتى فى الشرط الخامس.

٤- لا مانع من الفصل بأكثر من واحد مما ذكر.

۵- ویکون القول بمعنی النطق ، والجمله بعده فی محل النصب ساده مسد مفعوله.

والأصل : أتقول بنى لؤى جهالا ...

وبمعمول معموله : - أللأمن - تقول : العدل ناشرا. والأصل : ناشرا للأمن.

فإذا اختل شرط من الشروط السابقه لم يكن «القول» بمعنى : «الظن» فلا ينصب مفعولين مثله ، ولا يخضع للأحكام الأخرى التى يخضع لها «الظن» وإنما يكون بمعنى : «النطق والتلفظ» ؛ فينصب مفعولا به واحدا لا محاله.

أما إذا استوفى شروطه مجتمعه فيجوز أن يكون كالظن معنى وعملا ، على التفصيل الذى شرحناه. ويجوز - مع استيفائه تلك الشروط كامله - أن يكون بمعنى : «النطق والتلفظ» فينصب مفعولا- به واحدا فقط ، وعندئذ يتعين أن يكون الاسمان بعده مرفوعين حتما - كما سلف - ويتعين إعرابهما مبتدأ وخبرا فى محل نصب ، لتسد جملتهما مسد المفعول به. فالأمران جائزان عند استيفائه الشروط (١). ولكن لكل منهما معنى وإعراب يخالف الآخر. والمتكلم يختار منهما ما يناسب المراد. فيصح : أتقول : الطائر مرتفعا؟ كما يصح : أتقول : الطائر مرتفع؟ بنصب الاسمين معا ، أو برفعهما على الاعتبارين السالفين المختلفين (٢) ؛ طبقا للمعنى المقصود. وهناك رأى آخر مستمدّ من لغه قبيله عربيه اسمها : سليم ، وملخصه : أن القول - ومشتقاته - إذا كان معناه : «الظن» فإنه ينصب مفعولين مثله ، وتجرى عليه بقيه أحكام «الظن» بغير اشتراط شىء من تلك الشروط الخمسه أو غيرها ، فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه : «الظن» (٣) فإن لم يتحقق هذا الشرط يكن معناه - فى الغالب - «النطق المجرد والتلفظ» ، وينصب مفعولا به واحدا ، ولهذا يجب رفع الاسمين بعده ، واعتبار جملتهما الاسميه فى محل نصب تسدّ مسدّ مفعوله.

١- فليس استيفاؤه الشروط موجبا تنزيله منزله «الظن». وإنما يجيز ذلك فقط. أما إجراؤه مجرى الظن فيوجب أولا تحقق الشروط كلها ..

٢- فليس استيفاؤه الشروط موجبا تنزيله منزله «الظن». وإنما يجيز ذلك فقط. أما إجراؤه مجرى الظن فيوجب أولا تحقق الشروط كلها ..

٣- ويروى بعض النحاه : أن «سليما» لا يشترطون أن يكون معناه «الظن» فعندهم القول قد ينصب مفعولين دائما. وفى هذا الرأى ضعف. وقد أشرنا (فى رقم ٤ من هامش ص ٤٧) إلى وجوب فتح همزه «أن» الواقعه بعد «القول» إذا كان معناه الظن ، لأنه يحتاج إلى مفعولين ؛ فيكون المصدر المؤول من «أن» مع معموليها فى محل نصب سادا مسد المفعولين. ونشير هنا إلى أن الرأى السالف يساير لغه سليم وغيرها ما دام القول بمعنى الظن ؛ لحاجته إلى ما بعده ، فتفقد «إن» الصداره فى جملتها ؛ فتفتح همزتها وجوبا.

زیاده وتفصیل

(ا) تضطرب أقوال النحاه فی اللفظ المحکیّ بالقول ؛ أیکون مفردا وجمله ، أم یقتصر علی الجمله فقط؟ أیکون ترددیا ومحاکاه لنطق سابق به ، أم یکون ابتداء کما یکون ترددیا ومحاکاه؟ أیکون حکایه للقول بمعنی النطق والتلفظ فقط ، أم یکون حکایه له بهذا المعنی ، وبمعنی الظن أیضا ...؟ إلی غیر ذلک من صنوف التفریع ؛ والخلف ، والاضطراب الذی یخفی الحقیقه ، ویغشّی علی وضوحها ، ویکدّ الذهن فی استخلاصها. وقد تخیرنا أصفی الآراء فیها ، وقدمناه فیما سبق. وللحکایه تفصیلات وأحکام أخری فی بابها الخاص ، وأشرنا فی الجزء الأول (۱) إلی بعض أحکامها.

(ب) الأصل (۲) فی الجمله المحکیه بالقول أن یذکر لفظها نصّیا کما سمع ، وکما جری علی لسان الناطق بها أول مره. لکن یجوز أن تحکی بمعناها ، لا بألفاظها (۳) ، فإذا نطق الناطق الأول ، وقال حکمه ؛ هی : «الأمم الأخلاق» جاز لمن یحکیها بعده أن یرددها بنصها الحرفی ، وبضبطها وترتیبها ، فیرددها بالعباره التالیه : قال الحکیم : «الأمم الأخلاق». وجاز أن یرددها بمعناها مع مراعاه الدقه فی المعنی ؛ کما یأتی : قال الحکیم : «الأمم لیست شیئا إلا الأخلاق». أو : «الأمم بأخلاقها». أو : «ما الأمم إلا أخلاقها» ... وعلی هذا لو سمعنا شخصا یقول : «البرد قارس» ، لجاز فی الحکایه أن نذکر النصّ بحروفه وضبطه وترتیبه : قال فلان : «البرد قارس» ، أو بمعناه : قال فلان : «البرد شدید» ... وإذا قالت فاطمه «أنا کاتبه» – مثلا – وقلت : لزینب «أنت شاعره» ؛ فلک فی الحکایه أن تذکر النصّ : (قالت فاطمه «أنا کاتبه» ، وقلت لزینب «أنت شاعره») ، مراعاه لنصّ اللفظ المحکیّ فیهما ، ولک أن تذکر المعنی : (قالت فاطمه «هی کاتبه» ، وقلت لزینب «هی شاعره» ، أو : «إنها شاعره») مراعاه لذلک المعنی ، فی حاله الحکایه ؛ حیث تکون فیها فاطمه وزینب غائبتین

۱- م ۲ ص ۲۹.

۲- ومراعاته أحسن.

۳- إن لم یکن هناک ما یقتضی التمسک بالنص الحرفی لداع دینی ، أو علمی ، أو قضائی ، أو نحو ذلک ..

وقت الكلام (١). فالحكايه بالمعنى لا تقتضى المحافظه على اسميه الجمله ، أو فعليتها ، أو نصّ كلماتها ، أو إعراب بعض كلماتها إعرابا معينا ؛ وإنما تقتضى المحافظه على سلامه المعنى ، ودقته ، وصحه الألفاظ ، وصياغه التركيب ، فيكفى فى الجمله المحكيه أن تكون صحيحه فى مطابقه المعنى الأصلى ، وسليمه من الخطأ اللفظى.

فإن كانت الجمله المحكيه مشتمله فى أصلها على خطأ لغوىّ أو نحوىّ وجب حكايتها بالمعنى للتخلص مما فيها من خطأ. إلا إن كان المراد إظهار هذا الخطأ ، وإبرازه لسبب مقصود ؛ وعندئذ يجب حكايتها بما اشتملت عليه.

(ج) هل يلحق «بالقول» الذى معناه النطق والتلفظ ، ما يؤدى معناه من كلمات أخرى ؛ مثل : ناديت ، دعوت ، أوحيت ، قرأت - أوصيت - نصحت ... وغيرها من كل ما يراد به : «النطق المجرد» فتنصب مفعولا به أو مفعولين (٢) ؛ على التفصيل الذى سبق؟

الأنسب الأخذ بالرأى القائل : إنها تلحق به فى نصب المفعول والمفعولين ، ما دامت واضحه الدلاله على معناه. ومن الأمثله قوله تعالى : (وَنادَوْا يا مالِكُ : لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ،) وقوله تعالى : (فَدَعا رَبَّهُ : أَنِّى مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ) بكسر الهمزه فى قراءه الكسر. وقوله تعالى : (فَأَوْحى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ : لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ ...) ولا داعى للتأويل فى هذه الآيات وغيرها بتقدير «قول» ... إذ لا حاجه للتقدير مع الدلاله الواضحه ، وعدم فساد المعنى أو التركيب ... أما إذا اقتضى المقام التقدير فلا مانع منه لسبب قوى. ومن ذلك قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ... أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ ...) أى : فيقال لهم : أكفرتم؟ فهنا القول محذوف (٣) ولا بد من تقديره لصحه المعنى والأسلوب.

١- لأن ذكر اسميهما دليل - فى الغالب - على غيابهما وقت حكايه الكلام. ولو لا غيابهما لاتجه إليهما الخطاب : «قلت لك» ... بدلا من «قلت لفاطمه .. وقلت لزينب ..». (راجع حاشيه الصبان ج ٢ آخر باب «ظن» وكذلك الخضرى - وغيره - فى هذا الموضع).

٢- طبقا للرأى الذى يفيد أن سليما - كما نقل بعض النحاه - تنصب بالقول مفعولين مطلقا ، (أى : ولو لم يكن بمعنى : الظن. ، كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠).

٣- هذا موضع من مواضع حذفه جوازا ؛ لوجود كلام قبله يدل عليه وعلى مكانه ، وهو قوله تعالى : (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ ...) إلخ.

المسأله ۶۳: حذف المفعولين ...

اشاره

حذف المفعولين ، أو أحدهما ، وحذف الناسخ

الاختصار أصل بلاغىّ عامّ ، لا يختص بباب ، ولا يقتصر على مسأله ، ويراد به : حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه. وهو جائز بشرطين :

(ا) أن يوجد دليل يدل على المحذوف ، ومكانه (۱).

(ب) وألا يترتب على حذفه إساءه للمعنى ، أو إفساد فى الصياغه اللفظيه (۲).

واستنادا إلى هذا الأصل القويم يصح الاختصار هنا بحذف المفعولين معا أو أحدهما. فمثال حذفهما : - هل علمت الطياره سابحه فى ماء الأنهار؟ فتجيب : نعم ، علمت ... - هل حسبت الإنسان واصلا إلى الكواكب الأخرى؟. نعم ، حسبت ... أى : علمت الطياره سابحه ... وحسبت الإنسان واصلا ...

ومثال حذف الثانى (وهو كثير) : أىّ الكلامين أشدّ تأثيرا فى الجماهير ؛ آ لشعر أم الخطابه؟ فتقول : أظن الخطابه ... أى : أظن الخطابه أشدّ ... ومثال حذف الأول : (وحذفه أقل من الثانى) ما مبلغ علمك بخالد بن الوليد؟ فتقول : أعلم ... بطلا صحابيّا من أبطال التاريخ. أى : أعلم خالدا بطلا ...

فقد صحّ الحذف فى الأمثله السابقه ؛ لتحقق الشرطين معا. فإن لم يتحقق

۱- لأن عدم معرفه المحذوف يفسد المعنى فسادا كاملا ، وعدم معرفه مكانه يؤثر فى المعنى قليلا أو كثيرا ؛ فلوضع الكلمه فى الجمله أثر فى المعنى. ولا فرق فى الدليل (القرينه) بين أن يكون مقاليا ؛ (أى : قولا يدل على المحذوف) وأن يكون حاليا : (أى : أمرا آخر مفهوما من الحال والمقام ، وليس بكلام. ولهذا إشاره فى رقم ۱ من هامش ص ۲۰۷ م ۷۶ ، وراجع ح ۱ ص ۳۶۲ م ۳۷).

۲- يرى بعض النحاه الاقتصار على هذا الشرط ؛ لأنه يتضمن معنى الشرط الأول. ولكنا ذكرناهما معا مبالغه فى الإيضاح والإبانه.

الشرطان معا لم يجز الحذف (١) ؛ فلا يصح فى تلك الأمثله وأشباهها : علمت فقط ، ولا حسبت فقط ، بحذف المفعولين فيهما. ولا يصح علمت الطياره ... ولا حسبت الإنسان ... بحذف المفعول الثانى فقط ، ولا علمت سابحه ... ولا حسبت واصلا ؛ بحذف الأول. وهكذا من كل ما فقد القرينه ، أو فقد الشرطين معا.

واعتمادا على الأصل البلاغىّ السابق أيضا يصح حذف الناسخ مع مرفوعه ؛ نحو : ماذا تزعم؟ فتجيب : ... الأخ منتظرا فى الحقل. أى : أزعم ... (٢)

١- ولا التفات لمن أباح : «الاقتصار» ؛ وهو الحذف بغير دليل. لأن هذه الإباحه مفسده.

٢- فى المسألتين الأخيرتين ؛ (مسأله : «القول» ومسأله : «الحذف») يقول ابن مالك فى الحذف : ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول يريد : ليس من الجائز فى هذا الباب سقوط مفعول (أى : حذفه) أو مفعولين. إلا بوجود دليل يدل على المحذوف. وكلامه مختصر ، وقد وفيناه. وفى القول : و «كتظنّ» اجعل : «تقول» إن ولى مستفهما به. ولم ينفصل بغير ظرف ، أو كظرف ، أو عمل وإن ببعض ذى فصلت يحتمل المعنى : اجعل «تقول» - وهى مضارع للمخاطب - مثل «تظن» فى المعنى والعمل إن وليت : «تقول» مستفهما به ، أى : إن جاءت «تقول» بعد أداه يستفهم بها. (فوقوع الفعل «تقول» بعد الاستفهام شرط). وشرط آخر ؛ هو : ألا ينفصل الفعل المضارع : «تقول» عن أداه الاستفهام بفاصل غير الظرف. أما الظرف فيجوز أن يقع فاصلا بينهما ، كذا ما يشبه الظرف ؛ وهو الجار مع مجروره. - وقد يطلق «الظرف» - أحيانا - على شبه الجمله بنوعيه - وكذا كل شىء آخر وقع عليه عمل الفعل : «ظن» أو عمل معمول الفعل ؛ كالأمثله التى سبقت فى الشرح. ثم بين الرأى الآخر فى : «القول» بالبيت التالى : وأجرى «القول» ، «كظنّ» مطلقا عند «سليم» ؛ نحو ؛ قل ذا مشفقا أى : قبيله «سليم» تجرى القول مجرى الظن فى المعنى ، والعمل والأحكام المختلفه ، من غير اشتراط شىء مطلقا. إلا اشتراط أن يكون «القول» بمعنى «الظن» ... مثل : قل هذا مشفقا. وقد سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠ رأى آخر لهم.

المسأله ۶۴ : أعلم

اشاره

أعلم ... أرى ..

ا : فرح الحزين. أفرحت الحزين.

زهق الباطل. أزهق الحقّ الباطل.

لان المتشدّد. ألانت الحوادث المتشدّد.

ب : سمع الصديق الخبر السارّ. أسمعت الصديق الخبر السارّ.

ورد الغائب أهله. أوردت الغائب أهله.

قرأ الأديب القصيده. قرأت الأديب القصيده.

ح : علمت الحرفه وسيله الرزق. أعلمت الغلام الحرفه وسيله الرزق.

علم الشباب الاستقامه طريق السلامه. أعلمت الشباب الاستقامه طريق السلامه.

رأيت الفهم رائد النبوغ. أريت المتعلم الفهم رائد النبوغ.

رأى الخبراء الآثار كنوزا. أريت الخبراء الآثار كنوزا.

الفعل نوعان. لازم ؛ (أى : قاصر ؛ لا ينصب بنفسه المفعول به) ، ومتعد ينصب بنفسه مفعولا به ، أو مفعولين ، أو ثلاثه. ولا يزيد عليها.

ولتعديه الفعل اللازم وسائل معروفه فى بابه (۱). منها وقوعه بعد «همزه النقل». (أى : التعديه) فإذا دخلت همزه النقل على الفعل الثلاثى اللازم ، أو الثلاثى المتعدى لواحد أو لاثنين غيّرت حاله ، وجعلت الثلاثىّ اللازم متعديا - كأمثله : «ا» - وصيّرت الثلاثىّ المتعدى لواحد متعدّيا لاثنين - كأمثله : «ب» - وصيّرت الثلاثى المتعدى لاثنين متعديا لثلاثه - كأمثله : «ح» - فشأنها

۱- هو باب «تعدى الفعل ولزومه». وسيأتى فى ص ۱۴۴ م ۷۰.

أن تجعل فاعل الفعل الثلاثى مفعولا به (١) ؛ فتنقله من حاله إلى أخرى تخالفها ؛ فتكسب الجمله مفعولا به جديدا لم يكن له وجود قبل دخول همزه النقل على الفعل. أما غير الثلاثى فلا تدخل عليه هذه الهمزه.

ولا يكاد يوجد خلاف هامّ فى أن التعديه بهمزه النقل على الوجه السالف قياسيه فى الثلاثى اللازم ، وفى الثلاثى المتعدى بأصله لواحد (٢). إنما الخلاف فى الثلاثى المتعدى بأصله لاثنين ؛ أتكون تعديته بهمزه النقل مقصوره على فعلين من الأفعال القلبيه ؛ هما : «علم - ورأى» (٣) - دون غيرهما من باقى الأفعال القلبيه التى تنصب مفعولين ، والتى سبق الكلام عليها (٤) - أم ليست مقصوره على الفعلين المذكورين ؛ فتشملهما ، وتشمل أخواتهما القلبيه التى مرّت فى الباب السالف؟ رأيان. وتميل إلى أولهما جمهره النحاه ، فتقصر التعديه على الفعلين المعينين («علم» و «رأى») ولا تبيح قياس شىء عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما ، فلا يصح عندها أن تقول : أظننت الرجل السياره قادمه ، وأحسبته السفر فيها مريحا. فى حين يصح هذا عند بعض آخر يبيح القياس على الفعلين السالفين ، ولا يرى وجها للتفرقه بينهما وبين نظائرهما من أفعال اليقين والرجحان التى تنصب مفعولين بحسب أصلها (٥).

سواء أخذنا برأى الجمهره أم بالرأى الآخر ، فالفعل القلبىّ الناصب للمفعولين

١- كما سيجىء فى ص ١٥٢ م ٧١. وفى رقم ٢ من ص ١٥٧.

٢- راجع الأشمونى والصبان - ج ١ - أول باب : «تعدى الفعل ولزومه».

٣- سواء أكانت علميه كالأمثله المذكوره ، أم حلميه ؛ وهى التى مصدرها «الرؤيا» المنامیه. كقوله تعالى : (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ فِى مَنامِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَراكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ ...)

٤- فى ص ٥. ثم راجع رقم ١ من ص ١٥٧.

٥- وهذا رأى حسن اليوم ؛ فإنه مع خلوه من التشدد والتضييق ، يساير الأصول اللغويه العامه ، ويلائم التعبير الموجز المطلوب فى بعض الأحيان ، فتقول : أظننت الرجل السياره قادمه ؛ بدلا من جعلت الرجل يظن السياره قادمه ، إذ من الدواعى البلاغيه ، والاستعمالات اللازمه فى العلوم الحديثه ما قد يجعل له التفضيل. فمن الخير إباحه الرأيين ، وترك الاختيار للمتكلم يراعى فيه الملابسات.

بحسب أصله وبحسب رأى كل منهما فى نوعه ... (١) سينصب ثلاثه بعد دخول همزه التعديه عليه. ومفعوله الثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجرى عليهما فى حالتهما الجديده ما كان يجرى عليهما قبل مجىء همزه التعديه ؛ فتطبق عليهما وعلى أفعالهما - وباقى المشتقات - الأحكام والآثار الخاصه بالأفعال القلبيه التى سبق شرحها ، ومنها : التعليق ، والإلغاء ، والحذف اختصارا لدليل ...

فمن أمثله التعليق : أعلمت الشاهد لأداء الشهاده واجب ، وأريته إنّ (٢) كتمانها لإثم كبير. ومن أمثله الإلغاء أو عدمه : النخيل أعلمت البدوىّ أنسب للصحراء - أو : أنسب للصحراء أعلمت البدوىّ النخيل - أو : النخيل أنسب للصحراء أعلمت البدوىّ. وأصل الجمله : أعلمت البدوىّ النخيل أنسب للصحراء. أما المفعول به الأول من الثلاثه فقد كان فى أصله فاعلا كما عرفنا ، فلا علاقه له بهذه الأحكام والآثار الخاصه بالأفعال القلبيه السالفه.

ومن أمثله حذف المفعول به الثانى لدليل أن يقال : هل عرفت حاله المزرعه؟ فتجيب : أعلمنى الخبير ... جيده ، أى : أعلمنى الخبير المزرعه جيده. ومثال حذف الثالث لدليل ؛ أن يقال : هل علم الوالد أحدا قادما لزيارتك؟ فتجيب : أعلمته زميلا ، أى : زميلا قادما (٣) لزيارتى. ومثال حذف الثانى والثالث معا أن تقول : أعلمته ...

فإن كان الفعل : «علم» بمعنى : «عرف» أو كان الفعل : «رأى» بمعنى : «أبصر» - لم ينصب كلاهما فى أصله إلا مفعولا به واحدا كما سبق (٤). نحو : علمت الطريق إلى النهر - رأيت الشهب المتساقطه. فإذا دخلت على أحدهما همزه التعديه صيرته ينصب مفعولين ، نحو : أعلمت الرجل الطريق

١- من ناحيه أنه محصور فى الفعلين السالفين دون غيرهما من أفعال القلوب ، أو غير محصور فيهما وإنما يشمل كل أفعال القلوب التى سبق شرحها. - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من هامش ص ١٥٧ -

٢- يوضح هذا المثال وكسر همزه «إن» ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢.

٣- المعنى الأساسى لا يتم إلا بهذه الكلمه ، فلا تعرب حالا ، لأن الحال فضله

٤- فى ص ١٣ ، ١٤.

إلى النهر ، وأريت (١) الغلام الشهب المتساقطه. وهذان المفعولان ليسا فى الأصل مبتدأ وخبرا ؛ إذ لا يصح : الرجل الطريق - الغلام الشهب. ولهذا لا يصح تطبيق الأحكام والآثار الخاصه بالأفعال القلبيه عليهما. إلا التعليق فجائز ؛ ومنه قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِى)(٢) كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى).

وقد نصت كتب اللغه على أفعال أخرى - قلبيه وغير قلبيه - ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثه من المفاعيل ، دون وجود همزه التعديه قبله. وأشهر تلك الأفعال خمسه : نبّأ - أنبأ - حدّث - أخبر - خبّر ... مثل : نبّأت الطيار الجوّ مناسبا للطيران - أنبأت البحّار الميناء مستعدّا - حدّثت الصديق الرحله طيبه - أخبرت المريض الراحه لازمه - خبّرت البائع الأمانه أنفع له. والكثير فى الأساليب المأثوره أن يكون فيها تلك الأفعال الخمسه مبنيه للمجهول ، وأن يقع أول المفاعيل الثلاثه نائب فاعل مرفوعا ، ويبقى الثانى والثالث مفعولين صريحين. ومن الأمثله قول الشاعر :

نبّئت نعمى على الهجران عاتبه

سقيا ورعيا (٣) لذاك العاتب

الزارى

وقد جاء فى القرآن «نبّأ» ناصبا مفعولا واحدا صريحا ، وسدّ مسدّ المفعولين الآخرين جمله «إن» مع معموليها ، بعد أن علّقت الفعل عنها باللام فى قوله تعالى : (وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ - إِذا مُزِّقْتُمْ

١- سبقت أحكام خاصه ببعض حالات هذا الفعل عند بنائه للمجهول ، وطريقه إعرابه - فى هامش ص ١٦ م ٦٠.

٢- فالآيه تشتمل على فعل الأمر «أر» وهو من «أرى» البصريه التى تنصب مفعولين بشرط وجود همزه التعديه قبلها. و «ياء المتكلم» هى مفعوله الأول. وجمله(كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتى) فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى. فى الرأى الراجح. باعتبار «كيف» استفهاميه معموله للفعل : «تحيى» (وقد سبق الكلام على إعراب «كيف» فى ج ١ ص ٣٧٥ م ٣٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ١١١).

٣- فى رقم ٢ من هامش ص ٢١٠ بيان عن كلمتى «سقى ورعى» ، وفى ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨ بيان أكمل.

كُلَّ مُمَزَّقٍ - إِنَّكَمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ)(۱).

ص: ۵۹

۱- فیما سبق یقول ابن مالک فی باب مستقل ، عنوانه : «أعلم وأری». إلی ثلاثه «رأی» و «علما» عدّوا ، إذا صارا ؛ أری وأعلما وما لمفعولی : «علمت» مطلقا للثّان والثالث : أیضا حقّقا التقدیر - وهو شرح أیضا - : النحاه عدوا الفعل : «رأی» والفعل : «علم» إلی ثلاثه من المفاعیل إذا صار کل من الفعلین فی صیغه جدیده ؛ هی : «أری ، وأعلم» ؛ حیث سبقتهما (همزه التعدیه). ثم بین أن ما ثبت لمفعولی «علم» من الأحکام المختلفه باعتبارهما فی الأصل مبتدأ وخبرا - یثبت للثانی والثالث هنا ، فلیس الثانی والثالث مع وجود همزه التعدیه إلا الأول والثانی قبل دخولها علی فعلهما. (والألف فی «علما» - وأعلما - وحققا - ألف الإطلاق الزائده لوزن الشعر). ثم قال : وإن تعدّیا لواحد بلا همز ، فلاثنین به توصّلا والثّان منهما کثانی اثنی کسا فهو به فی کلّ حکم ذو ائتسا یرید : إذا تعدی کل من «علم» و «رأی» إلی مفعول واحد قبل مجیء حرف التعدیه (وهو : الهمزه) ، فإن الفعل یتوصل بحرف الهمزه إلی مفعولین یتعدی لهما ، لیس أصلهما المبتدأ والخبر. فالثانی منهما کالثانی للفعل : «کسا» فی مثل : کسوت المحتاج ثوبا ؛ حیث لا یصلح الثانی فی هذا المثال وأشباهه أن یقع خبرا للأول : إذ لا یصح : المحتاج ثوب ... ولما کان المفعول الثانی للفعل : «کسا» لیس خبرا فی الأصل - کان هو وفعله غیر قابلین للأحکام الخاصه بالأفعال القلبیه وآثارها ، ومنها ؛ أن یکون جمله ، وشبه جمله ، والإلغاء .. و.. إلا التعلیق فیجوز علی الوجه الذی سبق فی ص ۵۷ ومثله المفعول الثانی للفعل : «علم» بمعنی «عرف» والفعل : «رأی» بمعنی : «أبصر» کلاهما یشبهه فی هذا الحکم ، فالمفعول الثانی للفعل «علم» و «رأی» بالمعنیین المذکورین «ذو ائتسا» بالمفعول الثانی للفعل : «کسا» أی : ذو محاکاه ومتابعه واقتداء به فیما سبق. ثم قال ابن مالک : وکأری السّابق : نبّا ، أخبرا حدّث ، أنبأ ، کذاک خبرا. أی : مثل الفعل : «أری» السابق أول الباب ، فی نصب ثلاثه من المفاعیل بضعه أفعال أخری ، سرد منها فی البیت خمسه وإنما قال «أری» السابق لیبتعد عن «أری» التی بعدها ، وهی التی تنصب مفعولین بعد دخول همزه التعدیه. وماضیها هو : رأی ، بمعنی : نظر.

زیاده وتفصیل

من الأسالیب الفصیحه : أحبّ العلوم ، ولاـ تر ما العلوم الکونیه. أو : أحب العلوم ، ولو تر ما العلوم الکونیه ... بمعنی : ولا سیما العلوم الکونیه.

وقد سبق الکلام مفصلا علی : «لا سیما» وعلی هذه الأسالیب التی بمعناها - (۱) وسیجیء هنا لمناسبه أخری (۲).

۱- فی ج ۱ م ۲۸ ص ۳۶۳ - الطبعه الثالثه.

۲- فی «ه» من ص ۳۳۶.

المسأله ۶۵: الفاعل

اشاره

(۱) تعريفه :

اسم ، مرفوع ، قبله فعل تامّ (۲) ، أو ما يشبهه (۳) ، وهذا الاسم هو الذى فعل (۴) الفعل ، أو قام به (۵).

فمثال الاسم ، صريحا ، أو مؤولا : (لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِى مَواطِنَ كَثِيرَهٍ) -

---

۱- للنحاه فيه تعريفات كثيره ، راعوا فى أكثرها جانب الدقه اللفظيه المنطقيه. ولا بأس بهذا ؛ لو لا أنهم بالغوا حتى انتهوا إلى إطاله مذمومه لا- تناسب التعريف ، أو اختصار معيب ؛ يحوى الغموض والإبهام. وقد اخترنا من تعريفاتهم ما خلا من العيبين السالفين ، ومال إلى الوضوح ، واليسر ، وإن اشتمل على بعض أجزاء يعدها المناطقه من أحكام الفاعل ، لا من تعريفه ؛ مثل : الرفع. ولكن هذا لا أهميه له قديما وحديثا.

۲- أى : ليس من الأفعال الناقصه - وهى النواسخ التى تحتاج إلى اسم وخبر ، لا- إلى فاعل .. - ويشترط فى الفعل أيضا أن يكون مبنيا للمعلوم ، لأن المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل فى الأغلب ، ولا- يحتاج إلى فاعل. وإنما قلنا فى «الأغلب» لتخرج الأفعال الملازمه للبناء للمجهول - فيما يقال - فإنها قد تحتاج لفاعل أحيانا - وسيجىء البيان والتفصيل فى ص ۱۰۶ -.

۳- من كل ما يعمل عمل الفعل ؛ كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفه المشبهه ، وباقى المشتقات العامله التى سبق الكلام عليها (فى الباب الأول ، هامش ص ۴ ، وغيره) ، وكاسم الفعل أيضا. فالمصدر نحو عجبت من إتلاف المال محمد ، واسم الفاعل ؛ مثل : أصانع الثوب فتاه؟ والصفه المشبهه مثل : سحرنا الخطيب بكلام جميل أساليبه ، قوىّ براهينه. وأفعل التفضيل ؛ نحو : هذا الأكمل خلقه ... وهكذا. أما اسم المفعول فحكمه حكم الفعل المبنى للمجهول ؛ كلاهما يرفع نائب فاعل ، (كما سيجىء). ومثل المشتق المؤول بالمشتق ؛ نحو : العدو نمر ، أى : هو ؛ لأنه بمعنى : غادر ؛ فهو جامد مؤول بالمشتق ، وفاعله ضمير مستتر فيه. وقد يكون ظاهرا نحو : القائد أسد هجماته ، أى : القائد جريئه هجماته (وقد سبق بيان الجامد المؤول بالمشتق فى ج ۱ ص ۳۲۶ م ۳۳ باب المبتدأ).

۴- أو يفعله الآن ، أو فى المستقبل ؛ ليشمل المضارع الذى يقع مدلوله الآن أو فى المستقبل ؛ ويشمل الأمر الذى يقع مدلوله فى المستقبل ؛ وكذا الفعل الذى قبله أداه تعليق ؛ مثل : إن يحضر الغائب نستقبله ، والفعل هنا قد يكون داخلا فى جمله إنشائيه ؛ مثل : نعم المحسن ؛ لأن الفعل فى الجمل الإنشائيه وفى التعريفات العلميه لا يدل على زمان - كما قرره المحققون ، وأشرنا إليه هامش ج ۱ ص ۳۱ م ۴ - ولا فرق بين أن يكون معنى الفعل موجبا أو منفيا ؛ نحو : لم ينتصر الجبان.

۵- يرد على البال السؤال عن الفرق المعنوى بين الفاعل الذى قام به الفعل ، والمفعول به الذى - - وقع عليه الفعل ؛ لأن المعنى اللغوى للعبارتين واحد. بحيث لو وضعت إحدهما مكان الأخرى ما تغير المعنى اللغوى .. إن الفرق اللفظى بين الفاعل والمفعول به معروف للنحاه ؛ فالفاعل مرفوع ، والمفعول به منصوب ، وهذا الفرق اللفظى يستتبع عندهم فرنا اصطلاحيا فى معنى كل جمله ، يوضحه ما يأتى : «تحرك الشجر». كلمه : «الشجر» تعرب فاعلا نحويا. لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوى الواقعى لكلمه

: «فاعل». وهو : «من أوجد الفعل حقيقه ، وباشر بنفسه إبرازه فى الوجود» ؛ لأن الشجر لم يفعل شيئا ؛ إذ لا دخل له فى إيجاد هذا التحرك ، ولا فى خلقه ، وجعله حقيقه واقعه بعد أن لم تكن. فليس للشجر عمل إيجابى - مطلقا - فى إحداث التحرك. وكل علاقته به أنه استجاب له ، وتفاعل معه ؛ فقامت الحركه به ، وخالطته ، ولابسته ، من غير أن يكون له اختيار أو دخل فى إيجادها ، كما سبق. فأين الفاعل الحقيقى الذى أوجد التحرك من العدم ، وكان السبب الحقيقى فى إبرازه للوجود؟ ليس فى الجمله ما يدل عليه ، أو على شىء ينوب عنه. فإذا قلنا : حرك الهواء الشجر - تغير الأمر ؛ فظهر الفاعل الحقيقى المنشئ للتحرك ، وبان الموجد له ، الذى أوقع أثره على المفعول به. مثال آخر : تمزقت الورقه. تعرب كلمه : «الورقه» فاعلا نحويا. وهذا الإعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللغوى لكلمه ؛ «فاعل» ، ولا يوافق الأمر الواقع ؛ لأن الورقه فى الحقيقه لم تفعل شيئا ؛ فلم تمزق نفسها ، ولا دخل لها فى تمزقها ، ولم تشترك فيه بعمل إيجابى يحدثه ؛ ولكنها تأثرت به حين أصابها. فأين الفاعل الحقيقى - لا النحوى - الذى أوجد التمزق ، وجعله حقيقه قائمه بالورقه؟ لا وجود له فى الجمله ، ولا دليل فيها يدل عليه أو على شىء ينوب عنه. لكن إذا قلنا : مزق الطفل الورقه - ظهر الفاعل الحقيقى ، واتضح من أوجد الفعل بمعناه اللغوى الدقيق. ومما سبق يتبين الفرق المعنوى بينهما ، وأنه ينحصر فى : ا - أن الفاعل النحوى - على الوجه السالف - ليس هو الفاعل الحقيقى ، وإنما هو المتأثر بالفعل ، وليس فى الجمله ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقى ، أو على شىء ينوب عنه. ب - وأن المفعول به ليس فاعلا نحويا ولا حقيقيا. وإنما هو المتأثر بالفعل ، أيضا ، ولكن مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقى ، أو ما ينوب عنه.

(وَاعْبُدُوا اللَّه – وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً)(۱) – (شاع أن البغى وخيم العاقبه) – (اشتهر أن تنتقل العدوى من المريض للسليم).

ومثال ما يشبه الفعل : أواقف على الشجره عصفوره – ما فرح أعداؤنا بوحدتنا وقوتنا. فكلمه : «عصفوره» فاعل للوصف ؛ (وهو : واقف ، اسم الفاعل) وكلمه : «أعداؤنا» فاعل للوصف : (فرح – الصفه المشبهه).

ومن أمثله الفاعل الذى قام به الفعل أيضا : اتسعت ميادين العمل فى بلادنا ، وتنوعت أسبابه ؛ فلن يضيق الرزق بطالبيه ما داموا جادّين.

۱- المراد بالاسم الصريح هنا : ما يشمل الضمير ؛ كما فى الآيه.

زیاده وتفصیل

یکون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدرا منسبکا من حرف مصدری وصلته. وحروف المصادر خمسه (۱) ، لکن الذی یصلح منها للسبک فی باب الفاعل ثلاثه (۲) ؛ هی : «أن» - «أنّ» - «ما» ، المصدریه بنوعیها. مثل یسعدک أن تعمل الخیر ، ویسعدنی أنک حریص علیه. (أی : یسعدک عمل الخیر ویسعدنی حرصک علیه). ومثل : ینفعک ما أخلصت فی عملک - یسرنی ما طالت ساعات الصفو. (أی : ینفعک إخلاصک فی عملک - یسرنی مده (۳) إطاله ساعات الصفو). فلا یوجد المصدر المؤول إلا من اجتماع أمرین مذکورین - غالبا - (۴) فی الکلام ، هما : حرف سابک وصلته. ولا یجوز حذف أحدهما إلا «أن» الناصبه للمضارع ؛

۱- حروف المصادر وتسمی : «حروف السبک» ، خمسه : (أن الناصبه للمضارع - أن مشدده ومخففه - ما - کی - لو) وقد سبق الکلام علی معناها ، وصلتها ، وکل ما یتعلق بها فی ج ۱ - آخر الموصول - ص ۳۶۸ م ۲۹ من هذا الکتاب. وزاد علیها بعضهم همزه التسویه ؛ فإنها من أدوات السبک عندهم. وهی التی تقع بعد کلمه : «سواء» ، ویلیها صلتها مشتمله علی لفظه «أم» الخاصه بهما. کقوله تعالی : (إِنَّ الَّذِینَ کَفَرُوا سَواءٌ عَلَیْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) فالهمزه تسبک - بغیر سابک - مع الجمله بعدها بمصدر یعرب هنا فاعلا. والتقدیر : إن الذین کفروا سواء - بمعنی : متساو - إنذارک وعدمه علیهم. فهم یعربون کلمه : «سواء» خبر «إن» والمصدر المؤول - من غیر سابک - فاعل لکلمه «سواء» التی هی بمعنی اسم الفاعل (وتفصیل الکلام علی هذا فی مکانه الخاص ج ۳ باب العطف عند بیان أحوال «أم». ص ۴۳۱ م ۱۱۸ - وسبقت الإشاره له فی ج ۱ بآخر «باب الموصول» م ۲۹ ، کما قلنا).

۲- حروف المصادر وتسمی : «حروف السبک» ، خمسه : (أن الناصبه للمضارع - أن مشدده ومخففه - ما - کی - لو) وقد سبق الکلام علی معناها ، وصلتها ، وکل ما یتعلق بها فی ج ۱ - آخر الموصول - ص ۳۶۸ م ۲۹ من هذا الکتاب. وزاد علیها بعضهم همزه التسویه ؛ فإنها من أدوات السبک عندهم. وهی التی تقع بعد کلمه : «سواء» ، ویلیها صلتها مشتمله علی لفظه «أم» الخاصه بهما. کقوله تعالی : (إِنَّ الَّذِینَ کَفَرُوا سَواءٌ عَلَیْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) فالهمزه تسبک - بغیر سابک - مع الجمله بعدها بمصدر یعرب هنا فاعلا. والتقدیر : إن الذین کفروا سواء - بمعنی : متساو - إنذارک وعدمه علیهم. فهم یعربون کلمه : «سواء» خبر «إن» والمصدر المؤول - من غیر سابک - فاعل لکلمه «سواء» التی هی بمعنی اسم الفاعل (وتفصیل الکلام علی هذا فی مکانه الخاص ج ۳ باب العطف عند بیان أحوال «أم». ص ۴۳۱ م ۱۱۸ - وسبقت الإشاره له فی ج ۱ بآخر «باب الموصول» م ۲۹ ، کما قلنا).

۳- أما : «کی» المصدریه فلا تصلح للسبک فی باب الفاعل ؛ لأنها - فی الغالب - تکون مسبوقه بلام الجزم لفظا ، أو تقدیرا. فالمصدر المؤول منها ومن صلتها مجرور باللام ؛ فلا یکون فاعلا وکذلک : «لو» المصدریه ؛ لأنها - فی الغالب مسبوقه بجمله فعلیه ، فعلها «ود» أو «یود» - أو ما فی معناهما ، فالمصدر المنسبک منها ومن صلتها یعرب مفعولا للفعل الذی قبلها ...

۴- بشرط أن یکون المراد : أن مده الإطاله هی التی تسر ، ولیست الإطاله نفسها ؛ وإلا کانت «ما» مصدریه فقط.

فإنها قد تحذف وحدها وجوبا أو جوازا فى مواضع معينه ، وتبقى صلتها - كما سيجىء (١) - ومع حذفها فى تلك المواضع تسبك مع صلتها الباقيه مصدرا يعرب على حسب حاله الجمله. وقد حذفت سماعا فى غير تلك المواضع ، وبقيت صلتها أيضا. وهو حذف شاذ لا يصح القياس عليه. ومنه قولهم : وما راعنى إلا يسير الركب. أى : إلا أن يسير ... والتقدير ما راعنى إلا سيره ؛ فالمصدر المؤول فاعل. ومثله : يفرحنى يبرأ المريض ؛ أى : أن يبرأ والتقدير : يفرحنى برؤه ؛ فالمصدر المنسبك فاعل. وهو نظير المسموع ، وكلاهما لا يجوز القياس عليه ، وإنما يذكر هنا لفهم المسموع الوارد فى الكلام العربى القديم ، دون محاكاته.

وقد دعاهم إلى تقدير «أن» حاجه الفعل الذى قبلها إلى فاعل ، فيكون المصدر المنسبك منها ومن صلتها فى محل رفع فاعلا. ولو لا هذا لكان الفاعل محذوفا أو جمله : (يسير - يبرأ المريض) وكلاهما لا يرضى عنه النحاه ، لمخالفته الأعم الأغلب.

وبهذه المناسبه نشير إلى أن الراجح الذى يلزمنا اتباعه اليوم يرفض أن تقع الجمله الفعليه أو الاسميه فاعلا. وأما قوله تعالى فى قصه يوسف : (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ...) فالفاعل ضمير مستتر تقديره : «هو» عائد على المصدر المفهوم من الفعل. أى : بدا لهم بداء ، أى : ظهور رأى. وهذا أحد المواضع التى يستتر فيها الضمير - كما سبق - (٢).

وهناك رأى يجيز وقوعها فاعلا مطلقا. ورأى ثالث يجيز وقوعها فاعلا بشرط أن تكون فعليه معلّقه (٣) بفعل قلبىّ ، وأداه التعليق الاستفهام ؛ كقوله تعالى : (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ)(٤) فَعَلْنا بِهِمْ). والرأى الأول أكثر مسايره للأصول

١- فى الجزء الرابع ، باب «إعراب الفعل» حيث الكلام على النواصب ثم الجوازم ...

٢- ج ١ ص ١٨١ م ٢٠ عند الكلام على «مرجع الضمير».

٣- شرحنا فى الباب الأول : (ظن وأخواتها) التعليق وأدواته. ص - ٢٦ -

٤- تفصيل الكلام على حالات : «كيف» الإعرابيه والبنائيه ، فى ج ١ م ٣٩ ص ٣٥٧.

اللغويه ، وأبعد من التشتيت والتفريق ، وآثارهما السيئه فى الإبانه والتعبير ، فالاقتصار عليه أولى.

نعم إن كانت الجمله مقصودا لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلا ؛ لأنها - بسبب قصد لفظها - تعتبر بمنزله المفرد ؛ كأن تسمع صوتا يقول : «رأيت البشير». فتقول : «سرنى رأيت البشير» ؛ فتكون الجمله كلها باعتبارها كتله واحده متماسكه ، فاعلا ، مرفوعا بضمه مقدره على آخره ، منع من ظهورها حركه الحكايه (١).

١- انظر رقم ٣ من هامش ص ١١١ حيث البيان الخاص بنوع الجمله التى تصلح نائب فاعل.

المسأله ۶۶: أحكام الفاعل

اشاره

للفاعل أحكام تسعه ، لا بد أن تتحقق فيه مجتمعه :

أولهـا : أن يكون مرفوعا ، كالأمثله المتقـدمه. ويجوز أن يكون الفاعل مجرورا فى لفظه ، ولكنه فى محل رفع. ومن أمثلته إضافه المصدر إلى فاعله ؛ فى نحو : يسرنى إخراج الغنىّ الزكاه ؛ فكلمه : «الغنىّ» مضاف إليه مجرور. وهى فاعل المصدر ؛ إذ المصدر هنا يعمل عمل فعله (۱) : «أخرج» فيرفع مثله فاعلا ، وينصب مفعولا به ... وأصل الكلام : يعجبنى إخراج الغنىّ الزكاه ؛ ثم صار المصدر مضافا ، وصار فاعله مضافا إليه مجرورا فى اللفظ ، ولكنه مرفوع فى المحل بحسب أصله (۲) ، كما قلنا ؛ فيجوز فى تابعه (كـالنعت ، أو غيره من التوابع الأربعه) (۳) أن يكون مجرورا ؛ مراعـاه للفظه ، ومرفوعـا مراعـاه للمحـل ، تقول : يعجبنى إخراج الغنىّ المقتدر الزكاه ؛ برفع كلمه : «المقتدر» أو جرها.

ومن أمثله ذلك أيضا الفاعل المجرور بحرف جرّ زائـد. ويغلب أن يكون حرف الجر الزائد هو : «من» ، أو : «الباء» ، أو : «اللام». نحو : مـا بقى من أنصـار للظالمين - كفى (۴) بالحق ناصـرا ومعينا - هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهـد الصادق. فكلمه : «أنصار» مجروره فى اللفـظ بحرف الجر الزائـد : «من» ، ولكنها فى محل رفع فاعل ، وكلمه : «الحق» ، مجروره بحرف الجر الزائـد : «الباء» فى محل رفع ؛ لأنها «فاعل». وكذلك : كلمه : «تحقيق» مجروره باللام الزائده فى محل رفع ؛ لأنها فاعل لاسم الفعل : «هيهات».

۱- فى أول الجزء الثالث باب خاص بإعمال المصدر ، وأحكامه المختلفه ، وكذا اسم المصدر.

۲- ومثل المصـدر المضاف لفاعله اسم المصـدر فى نحو : يسـرنى عطاء الغنى الفقير. فكلمه «عطاء» اسم مصـدر الفعل : «أعطى» الذى مصدره : إعطاء. وقد أضيف اسم المصدر لفاعله ، ونصب مفعوله. ففاعله مجرور اللفظ ، مرفوع المحل.

۳- فى آخر الجزء الثالث باب مستقل لكل واحد منها.

۴- فعل ماض ، معناه : وفّى وأغنى : (حصل به الاستغناء) ....

فالفاعل فی الأمثله الثلاثه وأشباهها مجرور اللفظ ، مرفوع المحل ؛ بحیث لو جاء بعده تابع (کالعطف ، أو غیره من التوابع الأربعه) لجاز فی تابعه الرفع والجر ؛ - کما أسلفنا - ففی المثال الأول نقول : ما بقی من أنصار وأعوان (۱) للظالمین ؛ بالجر والرفع فی کلمه : «أعوان» المعطوفه. وفی المثال الثانی نقول : کفی بالحق والأخلاق ... بجر کلمه : «الأخلاق» ورفعها. وفی الثالث هیهات لتحقیق الأمل والفوز ... بجر کلمه : «الفوز» ورفعها (۲).

ثانیها : أن یکون موجودا - ظاهرا ، أو مستترا - لأنه جزء أساسی (۳) فی جملته ؛ لا بدّ منه ، ولا تستغنی الجمله عنه لتکمله معناها الأصیل مع عامله ؛ ولهذا لا یصح حذفه.

۱- إذا کان المعطوف معرفه والمعطوف علیه مجرورا بمن الزائده ؛ مثل : ما بقی من أنصار والجنود - وجب فی المعطوف الرفع فقط - کما یقول النحاه - لأن «من الزائده لا تکون جاره زائده إلا بشرطین - کما سیجیء فی ص ۴۷۶ - أن تکون مسبوقه بنفی أو شبهه ، وأن یکون المجرور بها نکره. ولما کان المعطوف فی حکم المعطوف علیه ، ویعد معمولا مثله لحرف الجر الزائد : «من» - وجب عندهم أن یکون نکره کالمعطوف علیه. فإن لم یکن نکره مثله لم یصلح أن یکون معمولا للحرف «من» فلا یصح فیه الجر ، ویجب فیه الاقتصار علی الرفع. وکذا إن کان المعطوف علیه نکره وأداه العطف : «لکن» أو : «بل» ؛ لأن المعطوف بهما بعد النفی والنهی یکون مثبتا ؛ فلا یصح جره ؛ لأنه بمنزله المجرور بالحرف «من» والمجرور به لا بد أن یکون نکره منفیه (راجع إیضاح الکلام علی : «بل» و «لکن» فی ج ۱ ص ۴۴۳ م ۴۳ وفی باب العطف جزء ۳). هذا تلخیص کلامهم. وهو مناقض لما یقولونه فی مواضع مختلفه ؛ من أنه یغتفر فی الثوانی (أی فی التوابع - وأشباهها) - ما لا یغتفر فی الأوائل - راجع ص ۳۱۱ م ۸۱ و ۴۹۰ - وبنوا علی هذا أحکاما کثیره ؛ فلا داعی هنا لخروجهم علی ما قرروه ، وتشددهم وتضییقهم. والرأی تطبیق قاعدتهم السابقه علی توابع الفاعل المجرور ؛ فیجوز فی توابعه الجر مطلقا ؛ مراعاه للفظ المجرور ، والرفع مراعاه لمحله. ولیس فی هذا ضرر لفظی أو معنوی ، بل فیه تیسیر ، وتخفیف ، وتقلیل للتفریع.

۲- وإلی ما سبق یشیر ابن مالک بقوله : الفاعل الّذی کمرفوعی : أتی زید منیرا وجهه : نعم الفتی وقد اکتفی فی تعریف الفاعل بذکر أمثله مستوفیه للشروط هی : أتی زید ... فکلمه «زید» فاعل للفعل المتصرف : «أتی» وکلمه : «وجه» فاعل للوصف المشبه للفعل ؛ وهو : «منیر» اسم فاعل. و «الفتی» فاعل للفعل الجامد : «نعم» فقد عدّد الفاعل تبعا لأنواع العامل.

۳- الجزء الأساسی فی الجمله ، أو الأصیل ، هو : الذی لا یمکن الاستغناء عنه فی أداء معناها الأصلیّ ویسمیه النحاه : عمده. ومنه : المبتدأ - الخبر - الفاعل - کثیر من أنواع الفعل ...

ويستثنى من هذا الحكم أربعه أشياء (١) كل منها يحتاج للفاعل ، ولكنه قد يحذف - وجوبا ، أو جوازا - لداع يقتضى الحذف ؛ وهى :

(ا) أن يكون عامله مبنيا للمجهول ؛ نحو : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ...،) ومثل : إنّ القوىّ يخاف بأسه. وأصل الكلام : كتب الله عليكم الصيام - إن القوىّ يخاف الناس بأسه ... ثم بنى الفعل للمجهول ، فحذف الفاعل وجوبا ، وحلّ مكانه نائب له.

(ب) أن يكون الفاعل واو جماعه أو ياء مخاطبه ، وفعله مؤكد بنون التوكيد ؛ كالذى فى خطبه أحد القوّاد ...

«أيها الأبطال ، لتهز من أعداءكم ، ولترفعنّ رايه بلادكم خفاقه بين رايات الأمم الحره العظيمه ... فأبشرى يا بلادى ؛ فو الله لتسمعنّ أخبار النصر المؤزّر (٢) ، ولتفرحنّ بما كتب الله لك من عزه ، وقوه ، وارتقاء». (وأصل الكلام : تهزمونّ - ترفعونّ - تسمعينّ - تفرحينّ - حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال. ثم حذفت وجوبا واو الجماعه ، وياء المخاطبه ؛ لالتقاء الساكنين) (٣).

(ح) أن يكون عامله مصدرا ؛ مثل : إكرام الوالد (٤) مطلوب. والحذف هنا جائز.

(د) أن يحذف جوازا مع عامله لداع بلاغى ، بشرط وجود دليل يدل عليهما

١- زاد عليها بعض النحاه. ولكن الزياده لم تثبت على التمحيص ، ولم يرض عنها المحققون (راجع الخضرى ج ١ ، والصبان ج ٢ أول باب الفاعل عند الكلام على مواضع حذفه) بل إنهم لم يرضوا عن هذه الأربعه ، وقالوا هناك : إن الحذف فيها ظاهرى فقط ، وليس بحقيقى. ولهم أدلتهم المقبوله القويه ، وإن كنا قد وقفنا وسطا.

٢- البالغ الشديد.

٣- الكلام على هذا الحذف من نواحيه المختلفه مدون بالجزء الأول ص ٦٢ المسأله السادسه. أما التفصيل الأكمل ففى ج ٤ ص ١٢٩ م ١٤٣. بابى : نون التوكيد ، ثم الإعلال والإبدال.

٤- يرى بعض النحاه : أن المصدر جامد ، فلا يتحمل ضميرا مستترا فاعلا ، إن حذف فاعله الظاهر ، إلا إن كان نائبا عن عامله المحذوف فيتحمل ضميره (راجع ص ٢٠٧). ويرى بعض آخر أنه جامد مؤول بمشتق فهو محتمل للضمير ، ففاعله مستتر فيه (راجع : «ب» ص ١٠٧ ورقم ٢ من هامش ص ٢٠٩).

مثل : من قابلت؟ فتقول : صديقا (١). أى : قابلت صديقا.

وفى بعض الأساليب القديمه التى نحاكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعل محذوف فى غير المواضع السالفه ، لكن الحقيقه أنه ليس بمحذوف. ومن الأمثله لهذا : أن يتكلم اثنان فى مسأله ، يختلفان فى تقديرها ، والحكم عليها ، ثم ينتهى بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه : إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء. ففاعل الفعل المضارع : «يناسب» ليس محذوفا ، ولكنه ضمير مستتر يعود إلى شىء مفهوم من المقام. أى : إن كان لا يناسبك رأيى ، أو نصحى ، أو الحال الذى أنت فيه (٢) ...

ومنها : أن يعلن أحدهما رأيه بقوه وتشدد ؛ فيقول أحد السامعين : ظهر - أو : تبين - أو : تكشف .... يريد : ظهر الحق ... أو تبين الحق ... أو : تكشف الحق.

وقصارى القول : لا بد - فى أكثر الحالات - من وجود الفاعل اسما ظاهرا ، أو ضميرا مستترا أو بارزا. وقد يحذف أحيانا ؛ كما فى تلك المسائل الأربعه. وحذفه فى المسألتين الأوليين واجب ، أما فى الأخيرتين فجائز.

١- ليس من اللازم فى هذه الصوره ، وأشباهها من كل اسم مذكور وحده .. - أن يعرب مفعولا به ؛ بل يصح إعرابه شيئا آخر يناسب الغرض والمقام ؛ كأن يكون مبتدأ خبره محذوف ، أو العكس .. أو .. أو .. أو .. أو ...

٢- سبق الكلام على هذا الموضع عند الكلام على مرجع الضمير ح ١ ص ٢٣٠ م ١٩.

زیاده وتفصیل

هناک أفعال لا تحتاج إلی فاعل مذکور أو محذوف ؛ منها : «کان» (۱) الزائده ؛ مثل : المال - کان - عماد للمشروعات العمرانیه. ومنها الفعل التالی لفعل آخر ؛ لیؤکده توکیدا لفظیّا ؛ مثل : (اقترب - اقترب - القطار) ؛ (فتهیأ - تهیأ - له). فالفعل الثانی منهما مؤکد للأول توکیدا لفظیّا ؛ فلا یحتاج لفاعل مع وجود الفاعل السابق.

ومنها أفعال اتصلت بآخرها : «ما» الکافه. (أی : التی تکفّ غیرها عن العمل ، وتمنع ما اتصلت به أن یؤثر فی معمول) مثل : طالما - کثر ما - قلّما ،. نحو : (طالما أوفیت بوعدک ، وکثر ما حمدت لک الوفاء ؛ وقلما (۲) یخلف النبیل وعده) ویعرب کل واحد فعلا ماضیا مکفوفا عن العمل (أی : ممنوعا) بسبب وجود «ما» التی کفّته. وقد یقال فی الإعراب : طالما - أو : کثرما - أو : قلما - «کافه ومکفوفه» بمعنی : أن کل کلمه من الاثنتین کفّت الأخری ، ومنعتها من العمل ، فهی کافه لغیرها ، ومکفوفه بغیرها.

وهناک رأی أفضل ؛ یعرب الفعل ماضیا ، ویعرب «ما» مصدریه ، والمصدر المنسبک منها ومن صلتها فی محل رفع فاعل الفعل الماضی ؛ فالتقدیر : طال إیفاؤک الوعد - وکثر حمدی لک الوفاء - وقلّ إخلاف النبیل وعده. وإنما کان هذا الرأی أفضل لأنه یوافق الأصل العام الذی یقضی بأن یکون لکل فعل أصلیّ فاعل ؛ فلا داعی لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلک الأصل (۳).

هذا ویقول اللغویون : إن تلک الأفعال - فی الرأی الأحسن الجدیر بالاتباع - لا یلیها إلا جمله فعلیه ؛ کالأمثله السابقه.

۱- تفصیل الکلام علی زیادتها ، وفائدتها وإعرابها ... فی ج ۱ ص ۴۲۸ المسأله : ۴۴.

۲- تستعمل : «قلما» فی أغلب الأسالیب لإثبات الشیء القلیل ؛ کهذا المثال المذکور بعد. وقد تستعمل فی بعض الأسالیب للنفی المحض ؛ فتکون حرفا نافیا - لا فعلا - مثل : «ما» النافیه ، و «لا» النافیه ؛ نحو : قلما یسلم السفیه من المکاره. أی : ما یسلم ... ولا بد فی استعمالها حرف نفی من وجود قرینه تدل علی هذا. والأحسن ترک هذا الاستعمال القلیل - بالرغم من جوازه - فرارا من اللبس.

۳- ولأن العله التی یذکرونها لکف الفعل فی مثل : «قلما» وعدم احتیاجه للفاعل - وهی کما جاء فی المغنی - شبهه فی معناه للحرف : «رب» عله واهیه. وعلی اعتبار «ما» کافه ، یجب وصلها بالفعل الذی قبلها فی الکتابه ؛ فتشبک بآخره. أما علی اعتبارها مصدریه فیجب فصلها فی الکتابه.

ثالثها ؛ وجوب تأخيره عن عامله ، كالأمثله السالفه. وقد يوجد فى بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم. والواقع أنه ليس بفاعل فى الرأى الأرجح ؛ ففى مثل : «الخير زاد» ، لا تعرب كلمه : «الخير» فاعلا مقدما ، وإنما هى مبتدأ. وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على الخير ، والجمله الفعليه خبر المبتدأ. وفى مثل : إن ملهوف استعان بك فعاونه ، تعرب كلمه : «ملهوف» فاعلا (١) بفعل محذوف يفسره الفعل بعدها ؛ والتقدير : إن استعان بك ملهوف - استعان بك - فعاونه. ومثله : إن أحد استغاث بك فأغثه ... وقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ) فالفاعل لا يكون متقدما. أما الاسم المتقدم على الفعل فى تلك الأمثله وأشباهها فقد يعرب حينا ، مبتدأ ، وفاعل الفعل الذى بعده ضمير مستتر يعود على ذلك الاسم ، وقد يعرب فى حالات أخرى فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده (٢) ، أو غير هذا ...

رابعها : أن يتجرد عامله (فعلا- كان ، أو شبه فعل) من علامه فى آخره تدل على التثنيه أو على الجمع حين يكون الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو جمعا ، نحو : طلع النّيران - أقبل المهنئون - برعت الفتيات فى الحرف المنزليه. فلا- يصح فى الأمثله السابقه وأشباهها أن يتصل بآخر الفعل ألف تثنيه ، ولا واو جماعه ، ولا نون نسوه ؛ فلا يقال : طلعا النيران - أقبلوا المهنئون - برعن

١- بيان السبب فى ص ١۴٠.

٢- هذا رأى فريق كبير من النحاه ، وخاصه البصريين. ويرى غيرهم - ولا سيما الكوفيين - جواز تقدم الفاعل على عامله. وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع من الأمثله المذكوره فاعلا- وبالرغم من الميل للتيسير وتقليل الأقسام رأى البصريين هنا أقرب مسايره للأصول اللغويه ؛ ذلك أن مهمه «المبتدأ» البلاغيه تختلف عن مهمه «الفاعل» ؛ فلا معنى للخلط بينهما ، وإزاله الفوارق التى لها آثارها فى المعنى - كما سيجىء إيضاحه مفصلا فى مكانه المناسب من باب «الاشتغال» ص ١۴٠ -. وفى الحكم الثانى والثالث يقول ابن مالك : وبعد فعل فاعل ، فإن ظهر فهو ، وإلّا فضمير استتر أى : أن الفعل لا بد له - فى الأغلب - من فاعل بعده ، فإن ظهر فهو المطلوب ، ولا استتار ولا حذف وإلا فهو ضمير مستتر ... أو محذوف إن كان الموضع موضع حذفه.

الفتيات (١) ... إلا على لغه تزيد هذه الحروف مع وجود الفاعل الظاهر بعدها. وهى لغه فصيحه (٢) ، ولكنها لم تبلغ من درجه الشيوع والجرى على ألسنه الفصحاء ما بلغته الأولى التى يحسن الاكتفاء بها اليوم ، والاقتصار عليها ؛ إيثارا للأشهر ، وتوحيدا للبيان.

ومثل الفعل فى الحكم السابق ما يشبهه فى العمل ، فلا يقال فى اللغه الشائعه : هل المتكلمان غريبان؟ هل المتكلمون غريبون ، بإعراب كلمتى : «غريبان» و «غريبون» فاعلا للوصف ، ويجوز على اللغه الأخرى (٣).

١- لا يقال هذا ولو كانت التثنيه والجمع من طريق التفريق والعطف بالواو ؛ مثل : طلعا الشمس والقمر ... - حضروا محمود ، وصالح ، وحامد .. - تعلمن فاطمه ، وميه ، وبثينه ...

٢- لأن الوارد المسموع بها كثير فى ذاته ، وإن كان قليلا بالنسبه للوارد من اللغه الأخرى ولا معنى لما يتكلفه بعض النحاه من تأويل ذلك الوارد المشتمل على علامه التثنيه أو الجمع مع وجود الفاعل الظاهر بعد تلك العلامه ؛ قاصدا بالتأويل إدخال تلك الأمثله تحت حكم المنع الذى يمنع اجتماع الأمرين فى جمله فعليه واحده ؛ فهذا خطأ منهم إذ المقرر أنه لا يصح إخضاع لغه قبيله للغه أخرى ما دامت كلتاهما عربيه صحيحه. ويستدل الذين يجيزون الجمع بين الأمرين بأمثله كثيره : منها قوله تعالى : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ..) وقوله تعالى : (عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ.) بإعراب كلمه : «الذين» وكلمه «كثير» هى «الفاعل وواو حرف محض ؛ للدلاله على الجمع». وعليها قول الشاعر : جاد بالأموال حتى حسبوه الناس حمقا وقول الآخر : لو يرزقون الناس حسب عقولهم ألفيت أكثر من ترى يتكفّف ولا داعى لإعراب الواو فاعلا ، مع إعراب الاسم الظاهر بدلا أو غيره من ضروب التأويل.

٣- لعل الأخذ باللغه الأخرى التى تزيد هذه الحروف أحسن فى حاله الوصف ؛ لأنه أيسر وأوضح - كما سبق أن قلنا فى باب المبتدأ والخبر عند الكلام على الوصف - ح ١ ص ٣٣٠ م ٣٤ -. وفى الحكم الرابع يقول ابن مالك : وجرّد الفعل إذا ما أسندا لاثنين ، أو جمع ؛ كفاز الشّهدا وقد يقال : سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند يقول : لا تلحق بآخر الفعل الذى فاعله مثنى أو جمع - علامه تثنيه أو جمع. وساق مثلا لذلك : «فاز الشهداء» فالفاعل جمع تكسير للرجال ، وفعله مجرد من علامه جمع الرجال ؛ فلم يقل : فازوا - - الشهداء. ثم عاد فقال : إنه قد يصح فى بعض اللغات زياده علامه التثنيه والجمع على اعتباره مجرد علامه حرفه ، وليست ضميرا فاعلا ؛ لأن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعدها ، والفعل مسند له ؛ فنقول : سعدا الرجلان ، وسعدوا الرجال ...

خامسها : أن عامله قد يكون مضمرا (أى محذوف اللفظ) جوازا أو وجوبا : (ا) فيضمر العامل (أى : يحذف لفظه) جوازا حين يكون واقعا فى جواب استفهام ظاهر الأداه ، تشتمل جملته على نظير العامل المحذوف. نحو : من انتصر؟ فتجيب : الشجاع. أى : انتصر الشجاع ... ونحو : أحضر اليوم أحد؟ فتجيب : الضيف ، أى : حضر الضيف ...

أو واقعا فى جواب استفهام ضمنى مفهوم من السياق من غير تصريح بأداته ودلالته ؛ نحو : ظهر المصلح فاشتد الفرح به ... العلماء - القاده - الجنود - أى : فرح العلماء - فرح القاده - فرح الجنود - ... فكأن سائلا سأل : من فرح به؟ فكان الجواب : العلماء ... فالاستفهام غير صريح ، ولكنه مفهوم من مضمون الكلام. ومثل : ازدحم الطريق ؛ الأولاد ، السيارات ، الدراجات ... أى : زحمه الأولاد ، زحمته السيارات ... زحمته الدّرّاجات ... فليس فى الكلام استفهام صريح ، وإنما فيه استفهام ضمنىّ ، أو مقدر يفهم من السياق ؛ فكأن أصل الكلام : من زحمه؟ فأجيب : الأولاد ، أى : زحمه الأولاد ... ومثل : العيد بهجه مأموله ، وفرحه مشتركه. الكبار ، الأطفال ، الرجال ، النساء ... ففى الكلام سؤال ضمنى أو مقدر ؛ هو : من يشترك فيها؟ فأجيب : الكبار ... أى : يشترك فيها الكبار ... ومثل : لم يدخل الحزن قلبك لموت فلان ... فتقول : بل أعظم الحزن. فكأن أصل الكلام : أهذا صحيح؟ فأجبت : أعظم الحزن ، أى : بل دخله أعظم الحزن ... وهكذا (١).

(ب) ويضمر العامل وجوبا حين يكون مفسّرا بما بعد فاعله من فعل آخر (أو ما يشبهه) يعمل مباشره فى ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق ، أو : فى اسم مضاف إلى ضمير (٢) يعود على ذلك الفاعل ؛ نحو : إن ضعيف

١- يجوز فى الأسماء التى أعربناها فاعلا لفعل محذوف إعرابات أخرى لغير ما نحن فيه.

٢- هذا الاسم المضاف يسمى : «الملابس» للفاعل ، أى : الذى يجمعه به صله أىّ صله ؛ كقرابه ، أو صداقه ، أو عمل ، أو تملك ...

استنصرك فانصره - إن صديق حضر والده فأحسن استقباله. فالفعل : «استنصر» و «حضر» هو المفسّر للفعل المحذوف. وأصل الكلام : إن استنصرك ضعيف استنصرك ، وفاعل الفعل المفسّر ضمير مستتر تقديره : «هو» يعود على فاعل الفعل المحذوف. وكذلك فاعل الفعل : «حضر» فإنه مفسّر لفعل محذوف ، والتقدير : إن لابس صديق حضر والده فأحسن استقباله (١) ؛ فالضمير فى كلمه : «والده» مضاف إليه ، والمضاف هو كلمه : «الوالد» المعموله للفعل المفسّر : «حضر». وفى هذين المثالين وأشباههما لا يجوز الجمع بين المفسّر والمفسّر ؛ لأن المفسّر هنا يدل على الأول ، ويغنى عنه ؛ فهو كالعوض ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه (٢).

سادسها : أن يتصل بعامله علامه تأنيث تدل على تأنيثه (أى : على تأنيث الفاعل حين يكون مؤنثا ، هو ، أو نائبه) (٣) ، وزيادتها على الوجه الآتى :

(ا) إن كان العامل فعلا ماضيا لحقت آخره تاء التأنيث الساكنه (٤) ، مثل قول شوقى فى سكينه بنت الحسين بن علىّ - رضى الله عنهما - :

كانت سكينه تملأ الدّنيا ، وتهزأ بالرواه

روت الحديث ، وفسرت

آى الكتاب البينات

١- سيجىء فى باب الاشتغال تفصيل المسأله ، وتوضيحها ، وسبب اختيارهم هذا الإعراب - ص ١٣۶ م ۶٩ و ١۴٠ -

٢- وفى الحكم الخامس يقول ابن مالك : ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل : زيد ، فى جواب : من قرا؟ يريد أن الفاعل قد يكون مرفوعا بفعل مضمر ، (أى : غير مذكور مع فاعله). وضرب لهذا مثالا هو : أن يسأل سائل : من قرأ؟ فيجاب : زيد. أى : قرأ زيد. واكتفى بهذا عن سرد التفصيل الخاص بهذا الحكم ، وقد ذكرنا.

٣- وكذلك تدل على تأنيث اسم الناسخ إن كان العامل من النواسخ. وتمتنع التاء ، فى مواضع ستذكر فى «ج» من ص ٨٢

۴- وفى هذا يقول ابن مالك : وتاء تأنيث تلى الماضى إذا كان لأنثى ؛ كأبت هند الأذى

(ب) إن كـان العامـل مضارعـا فـاعله المؤنث اسم ظاهر ، للمفرده ، أو لمثناها ، أو جمعها ، لحقت أوله تاء متحركه : مثل : تتعلم عائشه ، تتعلم العائشتان – تتعلم العائشات. وكذلك إن كان فاعله ضميرا متصلا للغائبه المفرده أو لمثناها (١) ، مثل : عائشه تتعلم (٢) – العائشـتان تتعلمان. ومثل قولهم : عجبت للباغى كيف تهـدأ نفسه ، وتنام عيناه ، وهو يعلم أن عين الله لا تنام؟ وكالمضارع «تملأ» و «تهزأ» فى البيت السالف.

فـإن كـان فـاعله ضـميرا متصـلا لجمع الغائبـات (أى : نون النسوه) فالأحسن – وليس بالواجب (٣) – تصـديره بالياء ، لا بالتاء ؛ استغناء بنون النسوه فى آخره ؛ نحو : الوالدات يبذلن الطاقه فى حمايه الأولاد ، ويسهرن الليالى فى رعايتهم.

(ج) إن كان العامل وصفا لحقت آخره تاء التأنيث المربوطه (٤) ؛ مثل : أساهره والده الطفل؟ ...

وحكم زياده تاء التأنيث عام ينطبق على المواضع الثلاثه السالفه (ا – ب – ج) غير أن زيادتها قد تكون واجبه ، وقد تكون جائزه. فتجب فى حالتين :

الحاله الأولى : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا ، حقيقى التأنيث (٥) ، متصلا

١– أمـا تاء المخاطبه للمفرده ، ومثناها ، وجمعها ؛ فليست تاء تأنيث ؛ وإنما هى للـدلاله على الخطاب لا على التأنيث ؛ نحو : أنت يازميلتى لا تعرفين العبث – أنتما يا زميلتىّ لا تعرفان العبث – أنتن يا زميلاتى لا تعرفن العبث.

٢– الضمير المستتر نوع من المتصل – كما سبق فى ج ١ م ١٨ ص ١٩٨ باب الضمير. –

٣– كما سبق تفصيل هذا فى باب الفعل (ح ١ م ٤ رقم ٢ من هامش ص ٤٦ عند الكلام على : «المضارع» وكذا فى «ج» ص ١٦٤ م ١٤ عند الكلام على الأفعال الخمسه).

٤– انظر «ج» من ص ٨٢ حيث التكمله.

٥– المؤنث أنواع اصـطلاحيه ، فمنه «المؤنث الحقيقى» ؛ وهو الـذى يلـد ويتناسل. وقد يكون تناسـله من طريق البيض والتفريخ ؛ كـالطيور. ومنه «المؤنث المجـازى» ، وهو الـذى لا يلـد ولا يتناسل ولكنه يجرى فى أغلب اسـتعمالاته اللفظيه على حكم المؤنث الحقيقى ؛ فيؤنث له الفعل أحيانا ، وكذلك الصفه والخبر ... ومن أمثلته : شمس ، أرض ، سماء ... ومن الأنواع «المؤنث اللفظى» وهو الـذى يشـتمل لفظه على علامه تأنيث ؛ سواء أكان مؤنثا حقيقيا ، أم مجازيا ، أم دالا على مـذكر ، فمن أمثله المؤنث اللفظى والحقيقى معا : عائشه – فاطمه – ليلى – سـعدى – نجلاء ، ومن أمثله المؤنث اللفظى والمجازى معا : ورقه ، صحيفه ، صحراء ... ومن أمثله المؤنث اللفظى ومعناه مذكر : طلحه ، معاويه ... وهناك نوع من المؤنث يسمونه «المؤنث المعنوى» فقط وهو : ما كان دالا على مؤنث مطلقا ، مع – – خلو لفظه من علامه تأنيث. ونوع آخر يسـمونه : «المؤنث تأويلا» ؛ كالكتاب ، مرادا به : الصحيفه ، وكاللسـان ، مرادا به الرسـاله. ونوع آخر ؛ يقال له : «المؤنث حكما» وهو المـذكر المضاف لمؤنث ؛ نحو كلمه : «كل» فى قوله تعالى : (وَجاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَها سائِقٌ وَشَـهِيدٌ) ونحو كلمه : «صدر» فى قول الشاعر : «وتحطمت صدر القناه على العدا.» فكلمه : «كل» مـذكره ، وكذا كلمه : «صدر». ولكنهما فى المثالين مؤنثتين ؛ فقد اكتسبتا التأنيث من المضاف إليه ؛ وأنث الفعل لتأنيهما. وهـذا النوع – وكذا التأويل – مع جواز اسـتعماله وصـحه محاكاته يقتضـينا أن نقتصد فى اسـتعماله ؛ منعا للشـبهه اللغويه ، وحيره

السامع والقارئ. فإن خيف اللبس باستعماله وجب العدول عنه ، نزولا على الصالح اللغوى. وليس من اللازم أن توجد علامه لفظيه للتأنيث فى المؤنث الحقيقى ، أو المجازى ؛ فقد توجد كالأمثله السابقه ، أو لا توجد مثل : زينب ، سعاد ، مى .. ومثل : عين ، أذن ، يد ... (وفى الجزء الرابع – ص ٤٣٧ م ١٦٩ – الباب الشامل الخاص بالأنيث ، وأقسامه المتعدده ، وعلاماته ، وأحكامه المختلفه). وقد أشار ابن مالك إلى حالتى الوجوب بقوله : وإنما تلزم فعل مضمر متّصل. أو مفهم ذات حر يريد : أن علامه التأنيث تكون لازمه فى الفعل الذى فاعله ضمير متصل – مستتر ، أو بارز – يعود على مؤنث مطلقا. وكذلك فى الفعل الذى فاعله اسم ظاهر متصل به ما يفهم ويدل على مؤنثه حقيقيه ...

بعامله مباشره ، غير مراد منه الجنس ، وغير جمع (١) - وما يجرى مجراه - كقولهم : سعدت امرأه عرفت ربها حق المعرفه ؛ فأطاعته. وشقيت امرأه لم تراقبه فى السّرّ والعلن. ويلاحظ التفصيل الآتى :

١ - إن كان الفاعل اسما ظاهرا مؤنثا حقيقيّا ولكنه مفصول من عامله بفاصل جاز تأنيث العامل وعدم تأنيثه (٢) ؛ نحو : نسّق الزهر مهندسه بارعه. أو نسّقت ... ومثل : ما صاح إلا طفله صغيره ، أو : صاحت ، وعدم التأنيث هو الأفصح حين يكون الفاصل كلمه ... «إلا» (٣) والأفصح مع غيرها التأنيث (٤).

١- بأن يكون مفردا ، أو مثنى ؛ لأن للجموع حكما سيجىء هنا.

٢- سواء أكان الفاصل ضميرا كالذى فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذا جاءَكَ الْمُؤْمِناتُ ...) أم غير ضمير كالأمثله التى ستجىء.

٣- أو : غير ، أو سوى ... مع ملاحظه أن كلمه : «غير» أو : «سوى» هى التى تعرب فاعلا ولكنها مضافه إلى المؤنث.

٤- وفى هذا يقول ابن مالك : وقد يبيح الفصل ترك التّاء فى نحو : أتى القاضى بنت الواقف - - يريد : أن الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر المؤنث الحقيقى الذى وصفناه - يبيح تجريد الفعل من علامه التأنيث ، وضرب لذلك مثلا هو : أتى - القاضى - بنت الواقف. ويصح أنت القاضى ... ولو لا الفصل لوجب تأنيث الفعل. ثم قال : والحذف مع فصل بإلّا فضّلا كما زكا إلّا فتاه ابن العلا وفى رأى ابن مالك أن عدم التأنيث مفضل على التأنيث حين يكون الفاصل كلمه : «إلا» مثل : ما زكا إلا فتاه ابن العلا ؛ أى : ما صلحت إلا فتاه الرجل المعروف بابن العلا. ثم قال : والحذف قد يأتى بلا فصل ، ومع ضمير ذى المجاز فى شعر وقع أى : أن العامل الذى فاعله مؤنث ظاهر حقيقى قد يتجرد من علامه التأنيث مع عدم وجود فاصل ؛ نحو : قال فتاه. وكذلك قد تحذف علامه التأنيث من العامل الذى فاعله ضمير متصل - مستتر ، أو بارز : - يعود على مؤنث مجازى (ذى مجاز ، أى : صاحب مجاز) نحو الأرض اهتز بالأمس اهتزازا شديدا ، ثم انشق بعد ذلك وهذا الحذف شاذ لا يصح محاكاته ، ولا القياس عليه.

٢ - وكذلك يصح الأمران إن كان للفاعل ظاهرا ، ومؤنثا حقيقيّا غير مفصول ، ولكن لا يراد به فرد معين ، وإنما يراد به الجنس كله ممثلا في الفاعل ، فكأن الفاعل رمز لجنس معناه ، أو مراد به ذلك الجنس كله. ومنه «الفاعل» الذى فعله : «نعم» أو «بئس» أو أخواتهما (١). فيجوز إثبات علامه التأنيث وحذفها. نحو : نعم الأمّ ، ترعى أولادها ، وتشرف على شئون بيتها ... فكلمه «الأم» هنا لا يراد بها واحده معينه ، وإنما يرمز بها إلى جنس الأم من غير تحديد ولا تخصيص. وهذا على اعتبار «أل» جنسيه (٢) ؛ فيجوز أن يقال : نعم الأم ، ونعمت الأم (٣).

٣ - وكذلك إن كان الفاعل ظاهرا ولكنه جمع تكسير للإناث أو الذكور فيصح تأنيث العامل ، وعدم تأنيثه ؛ نحو : عرفت الفواطم طريق السداد ،

١- فى الجزء الثالث باب خاص بهما ، وبألفاظ المدح والذم الأخرى.

٢- وليست للعهد. ومقتضى ذلك - كما قالوا ، ونصوا على أنه لا بعد فيه - جواز الأمرين فى مؤنث قصد به الجنس ؛ نحو : صار المرأه متعلمه كالرجل. ومثل هذا : ما قام من امرأه ؛ فيصح زياده تاء التأنيث وعدم زيادتها ؛ لأن «من» أفادت الجنسيه بخلاف ما قامت امرأه ؛ لكون المراد بها الفرد وإنما جاء العموم من النفى ...

٣- ليس من اللازم فى هذه الصوره أن يكون الفاعل ظاهرا ، فقد يكون ضميرا مفسرا بنكره بعده ، نحو : نعم فتاه عائشه؟

واتبعت الهنود سبل الرشاد. ويصح : عرف .. واتّبع ... ؛ فالتأنيث على قصد تأويل الفاعل بالجماعه ، أو الفئه ، ... وعدم التأنيث على قصد تأويله بالجمع أو الفريق ؛ فكأنك فى الحاله الأولى تقول : عرفت جماعه الفواطم طريق السّداد ، واتبعت جماعه الهنود سبل الرشاد. وكأنك فى الحاله الثانيه تقول : عرف جمع الفواطم (١) ... واتبع جمع الهنود (٢) ... فالتأنيث ملاحظ فيه معنى «الجماعه» والتذكير ملاحظ فيه معنى «الجمع». وكأن العامل مسند إلى هذه أو تلك ؛ ويجرى التأنيث أو التذكير على أحد الاعتبارين.

ومثل قولهم : إذا دعا البدوى استجاب سكان الحى لدعوته ؛ فأسرع الرجال إليه ، وبادر الفتيان لنجدته ... ويجوز : استجابت - أسرعت - بادرت ؛ فيجرى التأنيث أو التذكير هنا - كما فى سابقتها - على أحد الاعتبارين.

ويجرى على اسم الجمع (٣) واسم الجنس الجمعى (٤) المعرب (٥) ، ما يجرى على جمع التكسير ؛ نحو : قالت طائفه لا تسالموا العدوّ. ونحو : شربت البقر ... ويجوز : «قال ، وشرب» (٦) ...

١- وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيقى التأنيث لأن تأويله بمعنى «الجمع» جعله بمنزله المذكر مجازا ؛ فأزال المجازى الطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى «رجال» فى الصوره التاليه.

٢- وإنما صح حذف التاء من الفعل مع أن فاعله اسم ظاهر حقيقى التأنيث لأن تأويله بمعنى «الجمع» جعله بمنزله المذكر مجازا ؛ فأزال المجازى الطارئ ما كان يلاحظ لأجل التأنيث الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى «رجال» فى الصوره التاليه.

٣- هو ما يدل على ما يدل عليه الجمع ، ولكن ليس له مفرد من لفظه ، مثل : قوم - رهط - طائفه ...

٤- سبق تعريفه وكل ما يتصل به فى ج ١ م ١ ص ٢٠.

٥- بخلاف المبنى مثل : «الذين» فى رأى من يعتبرها اسم جنس جمعيا (وانظر «ا» فى ص ٨٢ حيث تتمه الحكم الخاص بعامل اسم الجنس الجمعى).

٦- وفى جمع التكسير وفى فاعل «نعم» وأخواتها (وهى التى سبق الكلام عليها قبل جمع التكسير) يقول ابن مالك : والتّاء مع جمع سوى السّالم من مذكّر كالتّاء مع إحدى اللّبن أى : تاء التأنيث التى تزاد فى العامل للدلاله على تأنيث الفاعل - حكمها من ناحيه وجودها أو الاستغناء عنها ، كحكمها فى العامل الذى يكون فاعله هو كلمه : «اللبن» (بمعنى : الطوب الذى لم يطبخ بالنار ولم يدخلها) حيث يقال : تكاثر اللّبن. أو تكاثرت اللبن ؛ بزياده تاء التأنيث أو بحذفها فكذلك - - الشأن فى كل جمع سوى جمع المذكر السالم المستوفى للشروط - وجمع المؤنث السالم المستوفى أيضا - فلم يبق جمع سواهما إلا جمع التكسير ، فكأنه يريد أن يقول : إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز فى عامله التأنيث ؛ نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، على نحو ما شرحناه. ثم قال : والحذف فى «نعم الفتاه» استحسنوا لأنّ قصد الجنس فيه بيّن

۴ - وإن كان الفاعل الظاهر جمع مؤنث سالما - مستوفيا للشروط (۱) - فحكمه كحكم مفرده ؛ فيجب تأنيث عامله - فى الرأى الأقوى - كقولهم : بلغت الأعرابيات فى قوه البيان وبلاغه القول مبلغ الرجال ، وكانت الشاعرات تجيد القريض كالشعراء ، وربما سبقت شاعره كثيرا من الفحول ...

فإن لم يكن مستوفيا للشروط جاز الأمران ؛ نحو : أعلنت الطلحات السفر ، أو أعلن ... (جمع : طلحه ، اسم رجل) ؛ وكقول بعض المؤرخين : (لما تمت «أذرعات» (۲) بناء وعمرانا هيأ واليها طعاما للفقراء ، ونظر فإذا جمع من النساء مقبل ؛ فقال : الحمد لله ، أقبل أولات الفضل ممن عملن بأنفسهن ، وساعدن بأولادهن ؛ ابتغاء مرضاه الله ...) فيصح فى الفعلين : «تمّ ...» - «أقبل ...» زياده تاء التأنيث فى آخرهما ، أو عدم زيادتها.

وبديه أن الفاعل إذا كان جمع مذكر سالما مستوفيا للشروط ، لا يجوز - فى الرأى الأصح - تأنيث عامله ؛ وإنما يحكم له بحكم مفرده ؛ كقولهم : «أسرع المحاربون إلى لقاء العدو ، فرحين ، ولم يتزحزح الواقفون فى الصفوف الأماميه ، ولم يتقهقر الواقفون فى الصفوف الخلفيه ؛ حتى كتب الله لهم النصر ، وفاز المخلصون بما يبتغون».

فإن كان غير مستوف للشروط (۳) جاز الأمران على الاعتبارين السالفين - (معنى الجمع أو : معنى الجماعه) نحو : أظهر أولو العلم فى السنوات الأخيره عجائب ؛ لم يشهد الأرضون مثلها من بدء الخليقه ، وشاهد العالمون من آثار العبقريه ما جعلهم يرفعون العلم والعلماء إلى أعلى الدرجات ... ؛ فيصح فى الأفعال

۱- سبقت شروطه فى ج ۱ ص ۱۰۰ المسأله ۱۲.

۲- اسم بلد بالشام.

۳- ومن هذا أن يدخل على صيغه المفرد عند الجمع تغيير - أىّ تغيير - فى عدد الحروف ، أو فى ضبطها.

المذكوره عدم إلحاق علامه التأنيث بها كما هنا ، أو زيادتها فيقال : أظهرت - - تشهد - شاهدت ...

٥ - وإن كان الفاعل الظاهر مؤنثا غير حقيقىّ (وهو المجازىّ) صح تأنيث عامله وعدم تأنيثه ؛ نحو : امتلأت الحديقه بالأزهار - تمتلئ الحديقه بالأزهار. ويصح : امتلأ ، ويمتلئ.

٦ - هناك صور للفاعل المؤنث الحقيقى لا يصح أن يؤنث فيها عامله ، منها : أن يكون الفاعل هو التاء التى للمفرده ؛ مثل : كتبت - أو لمثناها ؛ نحو كتبتما ، أو التى معها نون النسوه ؛ مثل كتبتن (١) ... أو يكون الفاعل هو : «نا» التى لجماعه المتكلمات ؛ نحو : كتبنا. أو نون النسوه ؛ نحو كتبن ...

ومنها : أن يكون الفاعل المؤنث الحقيقى مجرورا فى اللفظ بالباء التى هى حرف جرّ زائد ، وفعله هو : كلمه : «كفى» مثل : «كفى بهند شاعره (٢)».

* * *

الحاله الثانيه (٣) : أن يكون الفاعل ضميرا متصلا عائدا على مؤنث مجازىّ ، أو حقيقى ؛ كقولهم : بلادك أحسنت إليك طفلا ، وأفاءت عليك الخير يافعا ؛ فمن حقها أن تسترد جزاءها منك شابّا وكهلا. وكقولهم : الأم المتعلمه تحسن رعايه أبنائها ؛ فترفع شأن بلادها ... (٤) ففاعل الأفعال (وهى : أحسن - أفاء - تسترد ...) ضمير مستتر تقديره : «هى» ، يعود على مؤنث مجازىّ ، وأما فاعل

١- طريقه إعراب هذا الضمير ونظائره موضحه تفصيلا فى موضعها الأنسب وهو «كيفيه إعراب الضمير» ج ١ م ١٩ ص ٢١٣.

٢- نص النحاه على أن يكون الفعل هو : «كفى» الذى يكون فاعله مجرورا بحرف الباء الزائده. ويفهم من هذا أن غيره من الأفعال التى فاعلها مجرور بحرف جر زائد - قد يتصل به علامه تدل على تأنيث ذلك الفاعل. بل إنهم ذكروا أمثله للتأنيث بمناسبه عارضه فى باب النائب عن الفاعل ومن تلك الأمثله قوله تعالى : (وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ ...) وقوله : (وَما تَخْرُجُ مِنْ ثَمَراتٍ مِنْ أَكْمامِها ...) وقوله : (وَما تَحْمِلُ مِنْ أُنْثى ....)

٣- سبقت الأولى من حالتى وجوب التأنيث فى ص ٧٥.

٤- «ملاحظه» : التأنيث فى صور الحاله الثانيه واجب ولو عطف على الفاعل مذكر ؛ نحو : البنت قامت - هى - والوالد ؛ كوجوبه فى نحو : قامت البنت والوالد. كما يلزم التذكير فى عكسه ؛ نحو : قام الوالد والبنت. أما قولهم : «يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع فخاص بنحو : البنت والوالد قائمان.

الفعلين : (تحسن - ترفع ...) فضمير مستتر تقديره : «هى» يعود على مؤنث حقيقى ...

فإن كان الفاعل ضميرا بارزا منفصلا كان الأفصح الشائع فى الأساليب العاليه عدم تأنيث عامله : نحو : (ما فاز إلا أنت يا فتاه الحىّ) - (الفتاه ما فاز إلا هى) - (إنما فاز أنت - إنما فاز هى) ، و... وأشباه هذه الصّور مما يقال عند إراده الحصر. ومع أن التأنيث جائز فإن الفصحاء يفرون منه.

زیاده وتفصیل

(ا) اسم الجنس الجمعیّ الـذی یفرق بینه وبین واحده بالتاء المربوطه - إذا وقع مفرده هذا فاعلا وجب تأنیث عامله مطلقا ؛ (أی : سواء أکـان من الممکن تمییز مـذکره من مؤنثه ، کبقره وشاه ، أم لم یمکن ؛ کنمله ودوده) ؛ فیقال : سارت بقره - أکلت شاه - دأبت نمله علی العمل - ماتت دوده.

أمـا اسم الجنس المفرد الخـالی من التاء الـذی لا یمکن تمییز مـذکره من مؤنثه فیجب تـذکیر عامله ، ولو أریـد به مؤنث ؛ مثل : صاح هدهـد - غرد بلبل ، ... فإن أمکن تمییز مـذکره من مؤنثه روعی فی تأنیث العامل وعدم تأنیثه ما یدل علیه التمییز. فالمعول علیه فی تأنیث عامل اسم الجنس المفرد الخالی من التاء ، أو عدم تأنیثه - هو مراعاه اللفظ عند عدم التمییز.

(ب) إذا کـان الفاعـل جمعـا یجوز فی عامله التـذکیر والتأنیث (کجمع التکسـیر) فإن الضـمیر الغائـد علی ذلک الفاعل یجوز فیه أیضـا التـذکیر والتـأنیث ؛ نحو : قـامت الرجـال کلهم - أو قـام الرجـال کلهـا ... والأحسن لـدی البلغاء موافقه الضـمیر للعامل فی التـذکیر وعـدمه ؛ نحو : قـامت الرجـال کلهـا ، أو قـام الرجال کلهم ، ونحو : حضـرت الأبطال کلها ، أو : حضـر الأبطال کلهم ، وذلک لیسیر الکلام علی نسق متماثل.

(ح) کما تلحق تاء التأنیث الفعل فی المواضع السابقه تلحق أیضا الوصف - کما سـبق (۱) - إلا إذا کان الوصف مما یغلب علیه ألّا تلحقه التاء ؛ مثل : «فعول» ، بمعنی : «فاعل» ؛ کصـبور ، وجحود ... ومثل : «فعیل» بمعنی : مفعول ؛ کطریـح وطریـد ، بمعنی : مطروح ، ومطرود (۲). ومثل : التفضـیل (۳) فی بعض صوره. وکـذلک لاـ تلحق آخر اسم الفعل (۴) ؛ کهیهـات. ولا العامل إذا کان

۱- فی «ج» من ص ۷۵

۲- بیان هذا وتفصیله فی الباب الخاص بالتأنیث ج ۴ م ۱۶۹ ص ۴۳۷.

۳- له باب مستقل فی ج ۳ م ۱۱۲ ص ۳۲۲.

۴- له باب مستقل فی ج ۴ م ۱۴۱ ص ۱۰۸.

شبه جمله على الرأى الذى يجعل شبه الجمله رافعا فاعلا بشروط اشترطها. وهو رأى يحسن إغفاله اليوم.

(د) إذا قصد لفظ كلمه ما ؛ (اسما كانت ، أو فعلا ، أو حرفا) جاز اعتبارها مذكره على نيه : «لفظ» أو مؤنثه على نيه : «كلمه». وكذلك حروف الهجاء فى الرأى الأشهر ؛ تقول فى كلمه سمعتها مثل : «هواء» أعجبنى الهواء ، أو : أعجبتنى الهواء. فالأولى على إراده : أعجبنى لفظ : «الهواء» والثانيه على إراده : أعجبتنى كلمه : «الهواء». وتقول فى إعراب : «أعجب» إنه فعل ماض ، أو إنها فعل ماض ...

وتقول «أل» هو : حرف يفيد التعريف أحيانا. أو : هى حرف تفيد التعريف أحيانا. وهكذا ...

وتنظر للحرف الهجائى «الميم» مثلا فتقول : إنه جميل المنظر ، أو إنها جميله المنظر ... وعلى حسب التذكير أو التأنيث فى كل ما سبق ، يذكر أو يؤنث العامل والضمائر وغيرها.

(ه) الأحكام الخاصه بالتذكير والتأنيث المترتبين على وقوع الفاعل مفردا مؤنثا. تطبّق أيضا حين وقوعه مثنى مؤنثا ، فيجرى على عامل الفاعل المؤنث المثنى. وعلى الضمائر العائده عليه من التذكير والتأنيث ، ما يجرى عليهما مع الفاعل المفرد المؤنث - كما يفهم مما سبق -.

سابعها : أن يتقدم - أحيانا - على المفعول به ؛ كالأمثله السابقه ، وكقول الشاعر:

وإذا أراد الله أمرا لم تجد

لقضائه ردّا ولا تحويلا

ولهذا التقدم أحوال ثلاث ؛ فقد يكون واجبا ، وقد يكون ممنوعا ، وقد يكون جائزا.

(ا) فيجب الترتيب بتقديم الفاعل وتأخير مفعوله فى مواضع ، أشهرها :

١ - خوف اللّبس الذى لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به ؛ كأن يكون كل منهما اسما مقصورا ؛ نحو : ساعد عيسى يحيى. أو مضافا لياء المتكلم ؛ نحو : كرّم صديقى أبى (١). فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفيت حقيقه كل منهما. وفسد المراد بسبب خفائها ؛ لعدم وجود قرينه تزيل هذا الغموض (٢) واللبس. فإن وجدت قرينه لفظيه أو معنويه تزيله لم يكن الترتيب واجبا. فمثال اللفظيه : أكرمت يحيى سعدى ، فوجود تاء التأنيث فى الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سعدى) ، ومثل : كلّم فتاه يحيى ؛ لأن عوده الضمير على «يحيى» دليل على أنه الفاعل ، وأنه متقدم فى الرتبه (٣) ، برغم تأخره فى اللفظ. (ولهذا يسمّى المتقدم خ خ حكما). ولم يكن مفعولا به لكيلا يعود الضمير على شىء متأخر فى اللفظ والرتبه ؛ وهذا أمر لا يساير الأساليب الصحيحه التى تقضى بأن الضمير لا بد أن يعود على متقدم فى الرتبه ، إلا فى بعض مواضع (٤) معينه ، ليس منها هذا الموضع.

ومثال المعنويه : أتعبت نعمى الحمّى. فالمعنى يقتضى أن تكون «الحمّى» هى الفاعل ؛ لأنها هى التى تتعب «نعمى» ، لا العكس.

٢ - أن يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول به اسما ظاهرا ؛ نحو : أتقنت العمل ، وأحكمت أمره. ولا مانع فى مثل هذه الصوره من تقدم المفعول به على

١- يقع اللبس فى صور كثيره ؛ فيشمل كل الأسماء التى يقدر على آخرها الإعراب ، كالمقصور ، وكالمضاف إلى ياء المتكلم ، وكالأسماء التى تعرب إعرابا محليا ، ومنها «المبنيات» ؛ كأسماء الإشاره ، وأسماء الموصول ...

٢- لا التفات لما يقال من أن مخالفه الترتيب جائزه مع اللبس ، فهذا كلام لا يساير الأصول اللغويه العامه ، ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام.

٣- بيان الرتبه والدرجه ملخص فى رقم ٤ من هامش ص ٨٥

٤- سبقت فى باب الضمير ج ١ ص ١٨٤. م ٢٠.

الفعل والفاعل معا ؛ لأن الممنوع أن يتقدم على الفاعل وحده ، فيتوسط بينه وبين الفعل.

٣ - أن يكون كل منهما ضميرا متصلا ولا حصر (١) فى أحدهما ؛ نحو عاونتك كما عاونتنى.

٤ - أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر. (والغالب أن تكون أداه الحصر هى : «إنّما» أو «إلا» المسبوقه بالنفى) ، نحو : إنما يفيد الدواء المريض ، أو : ما أفاد الدواء إلا المريض.

وقد يجوز تقديم المفعول به على فاعله إذا كان المفعول محصورا بإلا المسبوقه بالنفى ، بشرط أن تتقدم معه «إلا» ؛ نحو : ما أفاد - إلا- المريض - الدواء (٢). ومع جواز هذا التقديم لا- يميل أهل المقدره البلاغيه إلى اصطناعه ؛ لمخالفته الشائع بين كبار الأدباء.

(ب) ويجب إهمال الترتيب ، وتقديم المفعول به على الفاعل فيما يأتى :

١ - أن يكون الفاعل مشتملا على ضمير يعود على ذلك المفعول به ، نحو : صان الثوب لابسه - قرأ الكتاب صاحبه. ففى الفاعل (وهو : لابس - صاحب) ضمير يعود على المفعول به السابق (٣). فلو تأخر المفعول به لعاد ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبه (٤) ؛ وهو مرفوض فى هذا الموضع. أما عوده على المتأخر لفظا

١- سبق فى الجزء الأول - ص ٣٦٤ م ٣٧ - الإشاره إلى معنى الحصر (القصر) والغرض منه ..

٢- لما كان المحصور بإلا هو الواقع بعدها مباشره كان تقدمه معها لا لبس فيه ؛ لأن وجودها قبله مباشره يدل على أنه المحصور بغير غموض. أما المحصور «بإنما» فإنه المتأخر عنها ، الذى لا- يليها مباشره. فإذا تقدم ضاع - فى بعض الحالات - الغرض البلاغى من الحصر ، ولا قرينه فى الجمله تدل على التقديم وموضعه. فيقع اللبس الذى يفسد الغرض.

٣- يتساوى فى هذا الحكم اتصال الضمير بالفاعل مباشره ، - كالمثالين المذكورين - واتصاله بشىء ملازم للفاعل ، لا يمكن أن يستغنى عنه الفاعل ، كصله الموصول إذا كان الفاعل اسم موصول كالذى فى قول الشاعر : سموت فأدركت العلاء وإنما يلقّى عليّات العلا من سما لها ففى الصله : (سما لها) ضمير يعود على المفعول به ، (وهو : عليات) فوجب تقدمه لهذا.

٤- شرحنا (فى باب الضمير ج ١ ص ١٨٢) معنى التقدم فى اللفظ مع التقدم فى الرتبه ، ومعنى التقدم فى اللفظ دون الرتبه. وملخصه : أن بناء الجمله العربيه قائم على ترتيب يجب مراعاته بين كلماتها ؛ - - فتتقدم واحده على الأخرى وجوبا أو جوازا ؛ فإن كان تقدم اللفظ واجبا بحسب الأصل الغالب عليه سمى تقدما فى الرتبه ، أو فى الدرجه ، فالأصل فى المبتدأ وجوب تقدمه على الخبر ، والأصل فى الفعل وجوب تقدمه على فاعله ومفعوله ، والأصل فى الفاعل أن يتقدم على المفعول ... فإذا تحقق هذا الأصل ووضع كل لفظ فى مكانه وفى درجته قيل إنه متقدم فى اللفظ وفى الرتبه ؛ كالمبتدأ حين يتقدم على خبره ، وكالفاعل حين يتقدم على مفعوله. فإذا تأخر المبتدأ عن خبره ، أو الفاعل عن مفعوله ، لم يفقد درجته ، ولم تزل عنه رتبته ، برغم تأخره اللفظى ؛ فيقال عنه : إنه متأخر لفظا لا رتبه ... وهناك مواضع يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه شرحناها - كما قلنا - فى مكانها الأنسب لها ، وهو باب الضمير ج ١ ص ١٧٤ م ٢٠ برغم أن بعض المطولات النحويه تذكرها فى آخر باب الفاعل

لمناسبه طارئه.

دون رتبه – وهو المسمى بالمتقدم حكما – فجائز. ومن أمثلته : عود الضمير من مفعول به متقدم على فاعله المتأخر ؛ نحو ؛ حملت ثمارها الشجره – فالضمير «ها» فى المفعول عائد على «الشجره» التى هى الفاعل المتأخر فى اللفظ ، دون الرتبه ؛ لأن ترتيب الفاعل فى تكوين الجمله العربيه يسبق المفعول به. ونحو : أفادت صاحبها الرياضه – أروى حقله الزارع ... أما عوده الضمير على المتأخر لفظا ورتبه فكما عرفنا – ممنوعه إلا فى بعض مواضع محدده. وقد وردت أمثله قديمه عاد الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبه فى غير تلك المواضع ؛ فحكم عليها بالشذوذ وبعدم صحه محاكاتها ، إلا فى الضروره الشعريه ، بشرط وضوح المعنى ، وتمييز الفاعل من المفعول به ؛ فمن الخطأ أن نقول : أطاع ولدها الأمّ – أرضى ابنه أباه.

٢ – أن يكون الفاعل قد وقع عليه الحصر (بأداه يغلب أن تكون «إلا» المسبوقه بالنفى ، أو «إنما»). نحو : لا ينفع المرء إلا العمل الحميد – إنما ينفع المرء العمل الحميد. وقد يجوز تقديم المحصور «بإلا» على مفعوله إذا هى تقدمت معه وسبقته ؛ نحو : لا ينفع إلا العمل الحميد المرء ...

«ملاحظه» : ستأتى (١) مواضع يجب أن يتقدم فيها المفعول به على عامله ، فيكون متقدما على فاعله تبعا لذلك.

(ح) فى غير ما سبق (فى : ا ، ب) يجوز الترتيب وعدمه. ومن أمثله تقديم الفاعل على المفعول جوازا قول الشاعر :

وإذا أراد الله نشر فضيله

طويت أتاح لها لسان حسود

١– فى الصفحه التاليه

ومن أمثله تقديم المفعول به على فاعله وحده : الجهل لا يلد الضياء ظلامه ... وقول الشاعر :

أبت لى حمل الضّيم نفس أبيه

وقلب إذا سيم الأذى شبّ وقده (١)

ويفهم من الأقسام السالفه أن المواضع التى يتقدم فيها الفاعل وجوبا - هى عينها المواضع التى يتأخر فيها المفعول به وجوبا ، فيمتنع تقديمه على فاعله. والعكس صحيح كذلك ؛ فالمواضع التى يتقدم فيها المفعول به على فاعله وجوبا هى عينها المواضع التى يتأخر فيها الفاعل وجوبا ، ويمتنع تقديمه عليه. وحيث لا وجوب فى التقديم أو التأخير يجوز الأمران ، ولا يمتنع تقديم هذا أو ذاك.

* * *

بقيت مسأله الترتيب بينهما وبين عاملهما. وملخص القول فيها : أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله - كما سبق (٢) - وأن المفعول به يجب تقديمه على عامله فى صور (٣) ، ويمتنع فى أخرى ؛ ويجوز فى غيرهما.

- ا - فيجب تقديمه :

١ - إن كان اسما له الصداره فى جملته ؛ كأن يكون اسم استفهام ، أو اسم شرط .. ؛ نحو ؛ من قابلت؟ - أىّ نبيل تكرّم أكرّم ... وكذلك إن كان مضافا لاسم له الصداره ؛ نحو : صديق من قابلت؟ - صاحب أىّ نبيل تكرّم أكرّم ...

٢ - كذلك يجب تقديمه إن كان ضميرا منفصلا لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله (٤) به ؛ كقولهم : «أيها الأحرار : إياكم نخاطب ، وإياكم ترقب البلاد ...» فلو تأخر المفعول به : (إيا) لاتّصل بالفعل ، وصار الكلام : نخاطبكم ... ترقبكم .. ؛ فيضيع الغرض البلاغى من التقديم (وهو : الحصر).

٣ - وكذلك يجب تقديمه إذا كان عامله مقرونا بفاء الجزاء (٥) فى جواب

١- ناره.

٢- فى ص ٧١

٣- وفى هذه الصور يكون متقدما على فاعله أيضا - كما أشرنا - ؛ إذ لا يمكن أن يتقدم على عامله دون أن يتقدم على فاعله.

٤- وذلك فى غير باب : «سلنيه» و «خلتنيه» حيث يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول به عن عامله ؛ (كما تقدم فى ج ١ ص ١٧٢ باب الضمير. م ٢٠).

٥- فى هذا الموضع يصح أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها.

«أمّـا» الشـرطيه الظاهره أو المقـدره ، ولا اسم يفصل بين هـذا العامل وأما. فيجب تقـديم المفعول به ليكون فاصـلا ، لأن الفعل – وخاصه المقرون بفاء الجزاء – لا يلى «أمّا» الشـرطيه (١). ومن الأمثله قوله تعـالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ ، فَلا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ،) وقوله : (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ، وَثِيابَكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ...)(٢) بخلاف : أما اليوم فساعـد نفسك ، حيث لا يجب تقديم المفعول به ، لوجود الفاصل ؛ وهو هنا : الظرف (٣).

ب – ويمتنع تقديم المفعول به على عامله فى الصور الآتيه (٤) : (وقد سبقت الإشاره لبعضها).

١ – جميع الصور التى يمتنع فيها تقدمه على فاعله ، وقد سبقت (٥) ؛ (ومنها أن يكون تقدمه موقعا فى لبس ، نحو : ساعد يحيى عيسى. فلو تقـدم المفعول به – من غير قرينه – لالتبس بالمبتـدأ ، ومهمه المبتـدأ المعنويه تخـالف مهمه الفاعـل. وكـذلك بقيه الصور الأخرى) ما عدا الثانيه ؛ فيجوز فيها الأمران.

٢ – أن يكون مفعولا لفعل التعجب «أفعل» فى مثل : ما أعجب قدره الله التى خلقت هذا الكون.

٣ – أن يكون محصورا بـأداه حصـر ؛ هى : «إلا» المسبوقه بـالنفى ، أو «إنمـا» نحو : لا يقول الشـريف إلا الصـدق – إنما يقول الشريف الصدق.

٤ – أن يكون مصـدرا مؤولا من «أنّ المشـدده أو المخففه» مع معموليها ؛ نحو : عرف الناس أنّ الكواكب تفوق الحصـر ، وأيقن العلماء أن بعض منها قريب الشبه بالأرض. إلا إن كانت «أنّ» مع معموليها مسبوقه بأداه الشرط :

١- كما سيجىء فى ص ١٣٥.

٢- هـذا الموضع يعبر عنه بعض النحـاه بـأنه مـا يكون العامـل فيه جوابـا للأداه «أما» الشـرطيه المقـدره ، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامـل فيه فعـل أمر مقرونـا بالفـاء ، والمعمول به منصوبـا بفعـل الأمر. ولم يشترط وجود «أما» المقـدره. فعنـد الإعراب قد يلاحـظ وجودها فتكون الفاء فى الأمثله السابقه داخله على جوابها ، أو لا يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائـده. والمفعول المتقـدم معمولا لفعل الأمر المتأخر عنه. وهذا الإعراب أيسر وأوضح لخلوه من التقدير. (ثم انظر الأمر الثالث ص ١٣٥).

٣- راجع ص ١٣٥.

٤- مع ملاحظه ما هو مذكور منها فى الزياده ، – ص ٩١ –

٥- فى ص ٨٤.

«أمّا» ؛ نحو : أمّا أنك فاضل فعرفت. لأن «أمّا» لا تدخل إلا على الاسم.

۵ - أن يكون واقعا فى صله حرف مصدرى (۱) ينصب الفعل (وهو : أن - كى) فى نحو : سرنى أن تقرن القول الحسن بالعمل الأحسن ؛ لكى يرفع الناس قدرك. فإن كان واقعا فى صله حرف مصدرى غير ناصب جاز - فى رأى - تقديمه على عامله ، لا على الحرف المصدرى ؛ نحو : أبتهج ما الكبير احترم الصغير. والأصل : أبتهج ما احترم الصغير الكبير ، وامتنع - فى رأى آخر (۲) - تقديمه على عامله. وهذا الرأى أقوى وأنسب فى غير صله «ما» المصدريه (۳).

۶ - أن يكون مفعولا لعامل مجزوم بحرف جزم يجزم فعلا واحدا (۴). فيجوز تقدمه على عامله وعلى الجازم معا ، ولا يجوز تقدمه على العامل دون الجازم ؛ تقول : وعدا لم أخلف ، وإساءه لم أفعل. ولا يصح : لم وعدا أخلف ، ولم إساءه أفعل.

۷ - أن يكون مفعولا به لفعل منصوب بالحرف : «لن» ، فلا يجوز أن يتقدم على عامله فقط. وإنما يجوز أن يتقدم عليه وعلى «لن» معا ، نحو : ظلما لن أحاول ، وعدوانا لن أبدأ (۵).

۱- بيان الحروف المصدريه ، وتفصيل الكلام على أحكامها مدون فى ج ۱ ص ۲۹۴ م ۲۹ :

۲- لهذا بيان فى ج ۱ م ۲۹.

۳- راجع «الصبان» فى هذا الموضع ، ثم «التصريح» فى باب «الحال» ، عند الكلام على تأخر الحال عن عاملها وجوبا.

۴- فخرج حرف الشرط الذى يجزم فعلين مثل : إن. فلا يجوز التقدم عليه.

۵- وقد عرض ابن مالك عرضا سريعا موجزا لأحوال الترتيب السابقه ، واكتفى فيها بالإشاره المختصره التى لا توفى الموضوع حقه من الإيضاح والتفصيل النافعين. قال : والأصل فى الفاعل أن يتّصلا والأصل فى المفعول أن ينفصلا وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجى المفعول قبل الفعل يريد : أن الأصل فى تكوين الجمله العربيه ، وترتيب كلماتها ، يقتضى اتصال الفاعل بعامله ، وانفصال المفعول به عن ذلك العامل بسبب وقوع الفاعل فاصلا بينهما ؛ إذ مرتبه الفاعل مقدمه على مرتبه - - المفعول به. ومراعاه هذه المرتبه تجعل الفاعل هو الذى يل العامل ، وتجعل المفعول به مفصولا منه بالفاعل. ثم بين أن هذا الأصل لا يراعى أحيانا ؛ فيتقدم المفعول به على الفاعل ، ويفصله عن فعله وعامله. وانتقل بعد ذلك إلى حالتين من الحالات التى يجب فيها تأخير المفعول به ؛ وهما حاله خوف اللبس ، وحاله الفاعل الضمير ، غير المحصور ، الواجب اتصاله بعامله ، فقال فيهما : وأخّر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر وأوضح بعد ذلك أن المحصور «بإلا» أو «إنما» يجب تأخيره ؛ فاعلا كان أو مفعولا به ، وأنه يجوز تقديمه. ولم يذكر النوع الذى يصح تقديمه ، ولا شرطه ، مكتفيا بأن يقول إن تقديم المنحصر يصح إذا ظهر المقصود ، ولم يخف المعنى ، أو يتأثر به. وفى هذا يقول : وما بإلّا أو بإنّما انحصر أخّر ، وقد يسبق إن قصد ظهر وختم كلامه بأن بيّن أن عود الضمير من المفعول به المتقدم على فاعله المتأخر شائع فى أفصح الأساليب ، لا عيب فيه ؛ لأنه عائد على متأخر فى اللفظ متقدم فى الرتبه. وهذا كثير سائغ ، كما قلنا : وساق مثالا لذلك هو : خاف ربّه عمر. أما عود الضمير من الفاعل المتقدم على مفعوله المتأخر فوصفه بأنه شاذ ، لا يصح القياس عليه : ومثل له بنحو : زان نوره الشجر. فيقول : وشاع نحو : «خاف ربّه عمر» وشذّ نحو : «زان نوره الشّجر» وكلامه مجمل ، بل مبتور.

وفی غیر مواضع التقدیم الواجب ، والتأخیر الواجب (۱) ، یجوز الأمران.

ص: ۹۰

۱- ومن مواضع التأخیر الواجب ما یأتی فی الزیاره - ص ۹۱ -

زیاده وتفصیل

هناك مواضع أخرى لا يجوز فيها تقـدم المفعول به على عامله. منها (۱) : أن يكون مفعولا به لفعل مؤكـد بالنون. نحو : حاربن هواك.

أو مفعولا به لفعل مسـبوق بلام الابتداء ؛ وليس قبلها «إنّ» ؛ فلا يصح : فى مثل : لينصر (۲) الشريف أهل الحق ... أن يقال : أهل الحق لينصر الشريف. ويصح أن يقال : إن الشريف أهل الحق لينصر.

أو يكون فعله مسبوقا بلام القسم ؛ نحو : والله لفى غد أقضى حق الأهل.

أو مسبوقا بالحرف : «قد» نحو : قد يدرك المتأنى غايته ؛ أو : «سوف» ؛ نحو : سوف أعمل الخير جهدى.

أو باللفظ : «قلما» ؛ نحو : قلما أخرت زياره واجبه.

أو : «ربما» نحو : ربما أهلكت البعوضه الفيل.

۱- راجع المواضع التاليه فى الصبان ، وكذا الهمع ج ۱ ص ۱۶۶.

۲- على اعتبار هذه اللام للابتداء.

ثامنها : عدم تعدّده ؛ فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد. أما مثل : تصافح عليّ وأمين ، ومثل : تسابق حليم ، ومحمود ، وسليم ، و.. فإن الفاعل هو الأول ، وما بعده معطوف عليه. ولا يصح فى الاصطلاح النحوىّ إعراب ما بعده فاعلا ، برغم أن أثر الفعل ومعناه متساو بين الأول وغيره (١).

تاسعها : إغناؤه عن الخبر حين يكون المبتدأ وصفا مستوفيا الشروط (٢) ؛ مثل : أمتقن الصانعان؟

١- يقول النحاه : إن مجموع المعطوف والمعطوف عليه فى المثالين السابقين وأشباههما هو الفاعل الذى أسند إليه الفعل ؛ فلا تعدد إلا فى أجزائه. لكن هذا المجموع من حيث هو مجموع لا يقبل الإعراب ، فجعل الإعراب فى أجزائه.

٢- للوصف المستغنى بفاعله عن الخبر أحكام وتفصيلات سبق بيانها فى بابها المناسب لها (باب المبتدأ والخبر ج ١ ص ٣٢٢ م ٣٣).

زياده وتفصيل

مسأله أخيره : عرض بعض (۱) النحاه لما سمّاه : «الاشتباه بين الفاعل والمفعول به» وصعوبه التميز بينهما فى بعض الأساليب. وأن ذلك يكثر حين يكون أحدهما اسما ناقصا (أى : محتاجا لتكمله بعده تبين معناه ؛ كاسم الموصول ، و «ما» الموصوفه ...) والآخر اسما تامّا ؛ أى : لا يحتاج للتكمله. وضرب لذلك مثلا هو : «أعجب الرجل ما كره الأخ». فما الفاعل فى الجمله السابقه؟ أهو كلمه : «الرجل» ، أم كلمه : «ما» التى بعده؟ وما المفعول به فى الحالتين؟

وقد وضع ضابطا مستقلا لإزاله الاشتباه ؛ ملخصه :

(ا) أن نفرض الاسم التام هو الفاعل ؛ فنضع مكانه ضميرا مرفوعا للمتكلم ، ونفرض الاسم الناقص هو المفعول به ، ونضع مكانه اسما ظاهرا ، منصوبا. أىّ اسم ، بشرط أن يكون من جنسه (۲) ؛ (حيوانا مثله إن كان المراد من الاسم الناقص حيوانا ، وغير حيوان إن كان الناقص كذلك) فإن استقام المعنى مع هذا الفرض فالضبط الأول صحيح ، على اعتبار أن الاسم التام هو الفاعل ، وأن الناقص هو المفعول به. وإن لم يستقم المعنى لم يصح الضبط السابق. نقول فى المثال السالف أعجبت الثوب. فالتاء ضمير للفاعل المتكلم ، جاءت بدلا من الاسم التام (الرجل) وكلمه : «الثوب» جاءت بدلا من الاسم الناقص : «ما» وهى من جنسه ، باعتباره من جنس غير حيوانى. وقد ظهر أن المعنى على هذا الفرض غير مستقيم ؛ وهذا ينتهى إلى أن الضبط الذى كان قبله غير صحيح أيضا.

فإن كان المقصود من : «ما» ، إنسانا مثلا ، فوضعنا مكانها فردا من أفراد الإنسان فقلنا : أعجبت محمدا ... - صحّ الفرض وصح الضبط الذى كان قبله.

(ب) نفرض الاسم التام : «الرجل» فى المثال السابق هو المفعول به. «وما» هى الفاعل ؛ فنضع مكان المفعول به ضميرا منصوبا للمتكلم ، ونضع

۱- منهم الأشمونى فى آخر باب الفاعل.

۲- عاقلا كان الجنس أم غير عاقل.

مكان الناقص اسما ظاهرا ، أىّ اسم ، بشرط أن يكون من جنسه ؛ فإن استقام المعنى صح الضبط السابق وإلا فلا يصح ؛ نقول : أعجبنى الثوب ؛ إن كان المراد من «ما» شيئا غير حيوانىّ ، فيستقيم المعنى ويصح الضبط الأول.

(ح) إذا لم يصلح المعنى على اعتبار الاسم التام فاعلا أجريت التجربه على اعتباره مفعولا به ، وكذلك العكس إلى أن يستقيم.

وكالمثال السالف : أمكن المسافر السفر (١) ، بنصب : المسافر ، كما يدل على هذا الضابط السالف ؛ لأنك تقول : أمكننى السفر ؛ بمعنى : مكّننى فاستطعته ، ولا تقول : أمكنت السفر ...

والحق أن هذه المسأله التى عرض لها بعض النحاه لا تفهم بضابطهم (٢) ، ولا يزول ما فيها من اشتباه إلا بفهم مفرداتها اللغويه ، وقيام قرينه تدل على الفاعل والمفعول به ، وتفرق بينهما. أما ذلك الضابط وما يحتويه من فروض فلا يزيل شبهه ، ولا يكشفها ؛ لأنه قائم على أساس وضع اسم ظاهر مكان الناقص بشرط أن يكون من جنسه (حيوانا عاقلا ، وغير عاقل - أو غير حيوان) فكيف نختار هذا البديل من جنس الأصيل إذا كنا لا نعرف حقيقه ذلك الأصيل وجنسه؟ فمعرفه البديل متوقفه على معرفه الأصيل أولا. ونحن إذا اهتدينا إلى معرفه الأصيل لم نكن بعده فى حاجه إلى ذلك الضابط ، وما يتطلبه من فروض لا تجدى شيئا ؛ ذلك أن الأصيل سيدل بمعناه فى جملته على من فعل الفعل ، فيعرف من وقع عليه الفعل تبعا لذلك ، ويزول الاشتباه. وإذا لا حاجه إلى الضابط ، ولا فائده من استخدامه ؛ لأن الغرض من استخدامه الكشف عن حقيقه الاسم الناقص ، وهذا الكشف يتطلب اختيار اسم من جنسه ليحل محله. فكيف يمكن الاهتداء إلى اسم آخر من جنسه إذا كان الاسم الناقص مجهول الجنس لنا؟

١- الاسمان هنا تامان - وهى حاله قليله بالنسبه للأولى.

٢- عباره الضابط كما وردت عنهم هى : «أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه».

فمن الخير إهمال تلك المسأله بضابطها. وفروضه ، والرجوع فى فهم المثالين السابقين وأشباههما إلى فهم المعانى الصحيحه لمفرداتها اللغويه ، والاعتماد بعد ذلك على القرائن ، مع الفرار - جهد الطاقه - من استعمال تلك الأساليب الغامضه. هذا هو الطريق السديد ، وعليه المعول.

ص: ٩٥

المسأله ۶۷: النائب عن الفاعل

اشاره

(۱) من الدواعی (۲) ما یقتضی حذف الفاعل دون فعله. ویترتب علی حذفه أمران محتومان ؛ أحدهما : تغییر یطرأ علی فعله (۳) ، والآخر : إقامه نائب عنه یحل محله ، ویجری علیه کثیر من أحکامه التی أسلفناها (۴) - ؛ کأن یصیر جزءا أساسیّا فی الجمله ؛ لا یمکن الاستغناء عنه ، ویرفع مثله ؛ وکتأخره عن عامله (۵) ، وتأنیث عامله له أحیانا ، وتجرد العامل من علامه تثنیه أو جمع ... ؛ وکعدم تعدده ، وکإغناء هذا النائب عن الخبر أحیانا فی مثل : أمزروع الحقلان؟

ص: ۹۶

۱- یسمیه کثیر من القدماء : «المفعول الذی لم یسم فاعله». والأول أحسن ؛ لأنه أخصر ، ولأن النائب عن الفاعل قد یکون مفعولا به فی أصله وغیر مفعول به ؛ کالمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره ؛ - کما سیجیء فی ص ۱۰۹ م ۶۸ - هذا ، والذی یحتاج لنائب فاعل شیئان ، أحدهما : «الفعل المبنی للمجهول». وقد یسمی أیضا : «الفعل المبنی للمفعول» ، والتسمیه الأولی أحسن. والآخر : «اسم المفعول» ؛ فلا بد لکل منهما من نائب فاعل. ویزاد علیهما المصدر المؤول فی رأی سیجیء فی «ب» من ص ۱۰۷ ، أما اسم المفعول ، وأحکامه ، وکل ما یتعلق به ، فله باب خاص مستقل فی الجزء الثالث.

۲- بعضها لفظی ؛ کالرغبه فی الاختصار فی مثل : لما فاز السباق کوفی. أی : کافأت الحکومه السباق ، مثلا ... وکالمماثله بین حرکات الحروف الأخیره فی السجع ؛ نحو : من حسن عمله ، عرف فضله. فلو قیل : عرف الناس فضله ، لتغیرت حرکه اللام الثانیه ، ولم تکن مماثله للأولی ، وکالضروره الشعریه ... وبعضها معنوی ؛ کالجهل به ، وکالخوف منه ، أو علیه ... (ومما یصلح لکل واحد من الثلاثه قولنا : قتل فلان ، من غیر ذکر اسم القاتل) وکإبهامه ، أو تعظیمه بعدم ذکر اسمه علی الألسنه صیانه له ، أو تحقیره بإهماله ، وکعدم تعلق الغرض بذکره ، حین یکون الغرض المهم هو الفعل. وکشیوعه ومعرفته فی مثل : جبلت النفوس علی حب من أحسن إلیها ... أی : جبلها الله وخلقها ...

۳- ولا بد أن یکون فعله غیر جامد ، وغیر أمر - کما سیجیء فی رقم ۸ من ص ۱۰۵ -

۴- فی ص ۶۶.

۵- یری بعض النحاه أنه یجوز تقدیم نائب الفاعل إذا کان شبه جمله ؛ لأن علله منع التقدیم - وهی خوف التباس الجمله الاسمیه بالفعلیه - غیر موجوده هنا - (راجع الصبان ج ۳ باب. «أفعل التفضیل» عند قول ابن مالک : «وما به إلی تعجب وصل ...»). ولهذا إشاره فی رقم ۲ من هامش ص ۱۰۹.

(فالحقلان : نائب فاعل للمبتدأ اسم المفعول ، واسم المفعول لا يرفع إلا نائب فاعل ؛ كما عرفنا من قبل) ... إلى غير هذا من الأحكام الخاصه بالفاعل ؛ والتى قد تنتقل بعد حذفه إلى نائبه (١).

ولكل واحد من الأمرين تفصيلات وأحكام تخصه.

(ا) إليك ما يتعلق بالأمر الأول :

١ - إن كان الفعل ماضيا ، صحيح العين (٢) ، خاليا من التضعيف - وجب ضم أوله ، وكسر الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مكسورا من قبل. فالفعل فى مثل : (فتح العمل باب الرزق - أكرم الناس الغريب ...) ، يتغير بعد حذف الفاعل ؛ فيصير فى الجمله : (فتح باب الرزق - أكرم الغريب (٣) ...) (وهناك بعض حالات يجوز فيها كسر أوله ، وستجىء (٤) ...).

٢ - إن كان الفعل مضارعا وجب - فى كل حالاته - ضم أوله أيضا ، وفتح الحرف الذى قبل آخره إن لم يكن مفتوحا من قبل ؛ فالمضارع فى مثل : يرسم المهندس البيت - يحرّك الهواء الغصن - يصير فى الجمله بعد حذف الفاعل :

١- وفى هذا يقول ابن مالك : ينوب مفعول به عن فاعل فيما له - كنيل خير نائل وأصل الكلام : نال المستحق خير نائل ؛ أى : خير عطاء. فحذف الفاعل ، وتغير الفعل بعد حذفه تغيرا سنعرفه. وناب عنه المفعول به. وليس من اللازم أن يكون النائب مفعولا به ، كما قلنا ...

٢- من الاصطلاحات اللغويه الشائعه : «فاء» الكلمه ، «عين» الكلمه ، «لام» الكلمه. يريدون بالفاء : الحرف الأول من الكلمه الثلاثيه ، أصيله الأحرف ، وبالعين : الحرف الثانى ، «أى : الأوسط» وباللام الحرف الثالث ؛ «أى : الأخير». ويقولون عنها لذلك : إنها على وزن : «فعل» ؛ مثل : كتب - قعد - فتح ... فكل واحده على وزن «فعل».

٣- أين الكسر فى نحو : صيم الشهر - بيع التمر؟ أصلهما : صوم - بيع. وخضوعا لأحكام عامه فى : «الإعلال» طرأ عليهما تغيير معروف ؛ بقلب الضمه فيهما كسره ، فقلب الواو ياء ، وحذف الكسره من ياء : «بيع» - وانظر رقم ٥ الآتى فى ص ١٠٠ - فالكسر مقدر كتقديره فى المضعف ؛ (مثل : عدّ ؛ فأصله : عدد قبل الإدغام).

٤- فى رقم ٥ من ص ١٠٠.

يرسم البيت - يحرّك الغصن (١). ومثل قول الشاعر :

أعندى وقد مارست (٢)

كل خفيّه

يصدّق واش ، أو يخيّب سائل

وقد يكون الفتح قبل الآخر مقدرا لعله تمنع ظهوره ؛ مثل : يصام. (أصله : يصوم ، ثم صار «يصام» لسبب صرفيّ معروف) (٣). ومثل : «تصاب وتنال» ، فى قول الشاعر :

يهون علينا أن تصاب جسومنا

وتسلم أعراض لنا وعقول.

وفى قول الآخر :

إنّ الكبار من الأمو

ر تنال بالهمم الكبار

والأصل قبل التغيير الصرفى : تصوب وتنيل.

٣ - إن كان الماضى مبدوءا بتاء تكثر زيادتها عاده - سواء أكانت للمطاوعه (٤)

١- وفى الحالتين السابقتين يقول ابن مالك : فأوّل الفعل اضممن ، والمتّصل بالآخر اكسر فى مضىّ ؛ كوصل واجعله من مضارع منفتحا كينتحى ؛ المقول فيه : ينتحى أى : أن أول الفعل المبنى للمجهول يضم فى الماضى والمضارع ، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر فى الماضى ؛ مثل : وصل ؛ فأصله : وصل ، ويصير مفتوحا فى المضارع ، مثل ينتحى ، فإن الحرف الذى قبل آخره يفتح عند البناء للمجهول ؛ فيصير : «ينتحى». (ينتحى الرجل إلى الشجره : أى : يميل إليها ، ويتجه نحوها). وقد قلنا : إن هناك بعض حالات يكسر فيها أول الماضى ، كالحاله الخامسه والسادسه ، والسابعه - وستجىء -

٢- جربت وعرفت

٣- هو : نقل فتحه «الواو» و «الياء». إلى الساكن الصحيح قبلهما ؛ فتكون «الواو» ، وكذا «الياء» متحركه بحسب أصلها - قبل نقل فتحتها - ويكون ما قبلها متحركا بحسب الحاله الجديده التى طرأت عليه بعد أن كان ساكنا ؛ فيقلب حرف العله «ألفا»..

٤- حين نسمع شخصا يقول : علّمت الغلام الزراعه ، يتردد على الذهن سؤال ؛ هو : هل إستجاب الغلام للتعلم واستفاد؟ ويظل

السؤال قائما حتى يجد جوابا. فإذا قال المتكلم : علّمت الغلام الزراعه فتعلمها - دل الفعل الثانى على أن الغلام تعلم ، واستفاد واستجاب للتعلم ، وحقق معناه ، وهذا هو ما يسمى : «المطاوعه». وحين يقول شخص : كسّرت الحديد ، فقد يرد على الذهن : كيف تستطيع تكسير الحديد؟ هل استطعت تكسيره حقا؟ فإذا قال المتكلم : كسّرت الحديد فتكسّر ، كان الفعل : «تكسر» هو الجواب عن المطلوب ، الماحى للشبهه السالفه ، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له ، وحقق معنى الفعل الأول. ولهذا يسمى الفعل الثانى : «مطاوعا». ومثله : حطّمت الصخر ... فتحطم ، - - بريت الخشب ... فانبرى ... فالمطاوعه فى فعل هى : قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل ذى علاج محسوس لفعل آخر يلاقيه اشتقاقا ، بحيث يحقق التأثر معنى ذلك الفعل. والتعريف السابق للمطاوعه هو أوضح التعريفات وأشملها ، وهو ملخص الذى ارتضاه «الخضرى» فى باب : «تعدى الفعل ولزومه». ونص على اشتراط العلاج الحسى ، وتلاقى الفعلين فى الاشتقاق ؛ فلا يقال : علّمت الرجل المسأله فانعلمت ؛ لعدم المعالجه الحسيه ، ولا يقال : ضربته فتألم ، لعدم التلاقى فى الاشتقاق. وحصول الأثر وتحققه ليس بالواجب ، وإنما هو الغالب الكثير ، طبقا لما جاء فى حاشيه التصريح فى باب : «التعدى واللزوم» ، نقلا عن البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : (وعلّم آدم الأسماء كلها) حيث صرح بأنه : (يقال : كسرته فلم ينكسر ، وعلّمته فلم يتعلم وقال : إن حصول الأثر غالب لازم) اه وهذا الرأى يساير المسموع كثيرا ، ويلاحظ أنه جعل الفعل : «علّم» من أفعال المعالجه الحسيه ، خلافا لسابقه. وللمطاوعه صيغ قياسيه تشتمل كل صيغه منها على بعض حروف خاصه ترمز للمطاوعه ، وتدل عليها ، منها التاء فى أول الماضى ، ويسمونها لذلك : تاء المطاوعه ؛ مثل : درّبت الصانع ؛ فتدرب. هدّمت الحائط ؛ فتهدم. فجّرت الماء فتفجر. كسرت الغصن فتكسر ... وقد عقد صاحب «المخصص» (ابن سيده) بحثا لطيفا (فى الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حولها) عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعه القياسيه ، ومنها : أن كل ماض ذى أربعه أحرف على وزن «فعّل» يكون له مطاوع على وزن «تفعّل» وهذا جزء من قواعد عامه هناك تفيد أعظم الفائده ، وتتسع لكثير مما نظنه محذورا. وفى الجزء الأول من مجله مجمع اللغه العربيه بالقاهره شىء قليل من تلك الأوزان ، مستخلص من المرجع السابق الأصيل. ومن بين قرارات هذا المجمع قياسيه جميع أفعال المطاوعه. وقد سجل هذا القرار فى الصفحه الثامنه من المجلد الذى أصدره بعنوان : «البحوث والمحاضرات» فى مؤتمر الدوره الخاصه بسنه ١٩٦٣ - ١٩٦٤.

أم لغيرها - (مثل : تعلّم ، تفضّل - تعاون - تناشد ، تجاهل ...) وجب ضم الحرف الثانى مع الأول ؛ ففى مثل : تعلّم الصبى حرفه - تفضّل الصديق بالزياره - ... يصير : تعلّمت حرفه - تفضّل بالزياره (١) ... وفى مثل قولهم : تعلم البحار فن الملاحه ، وتعاون مع رفاقه فأمن الخطر ... يصير الكلام بعد بناء الفعل للمجهول : تعلّم (٢) فنّ الملاحه ، وتعوون مع الرفاق ؛ فأمن الخطر.

٤ - إن كان الماضى مبدوءا بهمزه وصل فإن ثالثه يضم مع أوله ؛ ففى مثل :

١- يقول ابن مالك : والثانى التّالى «تا» المطاوعه كالأوّل اجعله بلا منازعه أى : اجعل الحرف الثانى فى الماضى مضموما كالأول. إن كان الأول تاء المطاوعه ، إذ لا نزاع - أى : لا خلاف فى هذا.

٢- إذا كانت التاء التى فى أول الماضى لا تكثر زيادتها فلا يضم الحرف الذى يليها ؛ مثل : تعرمس الزارع (الحب ، أى : رمسه ، بمعنى : دفنه.) وإنما كانت زياده التاء غير معتاده فى هذا الكلمه - وأشباهها - لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالساكن ، وهو الراء ، وهذا اختصاص همزه الوصل.

اعتمد العاقل على كفاحه – انتصر المكافح بعمله – يقال فى بناء الفعلين للمجهول : اعتمد على الكفاح – انتصر بالعمل (١).

٥ – إن كان الماضى الثلاثى معلّ العين (٢) ؛ واويّا كان أو يائيّا – مثل : صام ، باع – وبنى للمجهول ، جاز فى فائه عند النطق أو الكتابه ، إما الكسر الخالص ؛ فينقلب حرف العله ياء ؛ نحو : صيم ، بيع ، وإما الضم الخالص ،

١– وفى هذا يقول ابن مالك : وثالث الّذى بهمز الوصل كالأوّل اجعلنّه كاستحلى أى : أن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزه الوصل يضم كالأول. ومثّل له بالفعل «استحلى» المبنى للمجهول. وأصله : «استحلى» مبدوءا بهمزه وصل. فلما بنى للمجهول ضم الحرف الأول والثالث منه. ومما يلاحظ فى البيت أن كلمه : «ثالث» ... بالنصب تعرب مفعولا به لفعل محذوف يسره الفعل الآتى بعده ؛ وهو : «اجعل» المؤكد بالنون. مع أن الفعل المؤكد بالنون لا يصلح أن يعمل فيما قبله ، ولا أن يفسر عاملا محذوفا قبله. كذلك إعراب «كالأول» فإنه جار ومجرور متعلق بالفعل المتأخر عنه المؤكد بالنون ، وهو : «اجعل» والفعل المؤكد بالنون لا يصح أن يتعلق به شبه جمله قبله ، وهذا هو الرأى الأقوى والأفصح. ويخالفه رأى آخر أقل شيوعا وقوه وهو مقبول فى شبه الجمله .. لكن ابن مالك يقع فى هذه المخالفه كثيرا لضروره النظم. وقد سبق لها نظائر فى الجزء الأول والمعربون يلتمسون تأويلات وتقديرات لتصحيح مخالفته. ولا داعى لشىء من هذا ، لما فيه من تكلف وتعسف. ويكفى التصريح بأن النظم قهره على ارتكاب المخالفه ؛ وهذا هو السبب الحق.

٢– معل العين «ما يكون وسطه حرف عله» ويخضع لأحكام «الإعلال» المعروفه فى الباب الخاص بهذا (ج ٤). ومنها : قلب حرف العله الواو أو الياء ألفا ، فى نحو صام – هام ... فأصلهما صوم – هيم – .. ومنها : نقل حركه حرف العله الواقع عين الكلمه إلى ساكن صحيح قبله بالشروط المذكوره هناك ؛ نحو : يقوم ، وأصله : يقوم ... إلى غير ذلك من أحكام «الإعلال» التى تدخل على حرف العله ؛ فتحدث به تغييرا. فإن كان حرف العله الواقع عين الفعل لا يخضع للأحكام السالفه فإنه لا يسمى : «معلا» ، وإنما يسمى : «معتلا» وجاز فى فائه من الحركات الثلاث ما يجوز فى فاء الفعل الصحيح ؛ مثل : عور – هيف – اعتور ... وغيرها من الأفعال المشابهه لها ؛ فإنها تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول – كما قلنا. والشائع بين النحاه أن حروف العله الثلاث (و– ا – ى) إذا سكنت وكان قبلها حركه مجانسه لها سميت : حروف عله ، ومد ، ولين. فإن لم تجانسها الحركه التى قبلها سميت : حروف عله ولين. فإن تحركت فيه حروف عله فقط (راجع حاشيه الخضرى «ج ٢» أول باب : الإعلال بالنقل.) ومن النحاه من يطلق اللين على حرف العله المتحرك. وهذا مخالف للشائع ، كما قال الخضرى فى المرجع السالف – (وقد سبقت لهذا إشاره فى ج ١ م ١٦ هامش ص ١٦٩ من الطبعه الثالثه – وسيجىء التفصيل الأوضح فى ج ٤ فى بابى «الترخيم» و «الإعلال والإبدال»).

فينقلب حرف العله واوا ، نحو : صوم ، بوع ، وإما الإشمام (١) - وهذا لا يكون إلا فى النطق - والكسر أعلاها ، فالإشمام ، فالضم. وكل واحد من الثلاثه جائز بشرط ألا يوقع فى لبس ، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه ؛ فكثير من الماضى المعلّ الوسط قد يوقع فى اللبس إذا بنى للمجهول ، وأسند لضمير تكلم ، أو خطاب ؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره ، وكذلك إذا أسند لنون النسوه الداله على الغائبات. فالفعل : «ساد» - وأشباهه - فى نحو : «ساد الرجل قومه بالفضل» إذا أسندناه لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يبنى للمجهول ، قلنا عند الضم : «سدت». ولو بنينا الفعل للمجهول ، وقلنا : «سدت» أيضا (٢) ؛ لوقع اللبس حتما بين هذه الصوره التى بنى فيها للمجهول والصوره السالفه التى لم يبن فيها للمجهول. وفرارا من اللبس الذى ليس معه قرينه تزيله ، يجب البعد عن ضم الحرف الأول (٣) فى هذه الصوره المبنيه للمجهول ، ولنا بعد ذلك استعمال الكسر ، أو : الإشمام.

١- الإشمام - عند النحاه - هو : النطق بحركه صوتيه تجمع بين الضمه والكسره على التوالى السريع ، بغير مزج بينهما ؛ فينطق أولا بجزء قليل من الضمه ، يعقبه جزء كبير من الكسره ؛ يجلب بعده ياء. فالجمع بين الحركتين ليس معناه الخلط بينهما فى وقت واحد خلال النطق ؛ وإنما معناه مجيئهما على التعاقب السريع بالطريقه التى أسلفناها.

٢- لإيضاح هذا المثال وأشباهه نقول فى : «ساد الرجل قومه بالفضل» إذا أسند الماضى المبنى للمعلوم إلى ضمير المخاطب مثلا ؛ صارت الجمله : سدت قومك بالفضل - بضم السين - فإذا صارت الجمله : يا مهمل سادك النابغ .. وأردنا بناء الفعل للمجهول مع إسناده للمخاطب أيضا فإننا نحذف الفاعل «النابغ» ونقيم المفعول به (وهو : كاف الخطاب) مقامه. ولما كان الضمير «الكاف» لا يقع فى محل رفع وجب استبداله ووضع ضمير آخر بمعناه فى مكانه ؛ بحيث يصلح الضمير الجديد أن يكون فى محل رفع نائب فاعل. لهذا نجىء بدله بضمير الخطاب التاء : فنقول عند بنائه للمجهول : يا مهمل سدت ؛ أى : صرت مسودا ، لا سيدا ؛ بمعنى أن غيرك صار سيدك. فالصوره الشكليه للفعل واحده عند الضم ، فى حالتى بنائه للمعلوم والمجهول ، وفيها يقع اللبس. وللفرار منه منعوا فى المبنى للمجهول ضم أوله إن كانت عينه ألفا أصلها واو ... إلا نحو : خاف - كما سيجىء هنا.

٣- لا يجوز الضم فى الواوى إلا إذا كان ماضيه فعل (بكسر العين) ومضارعه على وزن : يفعل (بفتح العين) نحو : خاف - يخاف (وأصله : خوف - يخوف). ذلك أن الفعل : «خاف» وأشباهه - إذا أسند وهو مبنى للمعلوم لمخاطب - مثلا - يصير : خفت ، بكسر أوله ، وحذف وسطه ، طبقا لقواعد الإسناد. فلو بنى للمجهول وكسر أوله لأوقع فى لبس ؛ بسبب تشابه صورتى الفعل فى حالتى بنائه للمعلوم وللمجهول. والفرار من هذا اللبس يوجب ضم أوله عند بنائه للمجهول أو الإشمام.

ومثل : الفعل : «ساد» غيره من كل فعل ماض ثلاثى ، إمّا معلّ الوسط بألف أصلها واو ؛ (وليس من باب : «فعل يفعل» ؛ كخاف يخاف ... (١)) ، مثل : شاق ، يشوق ، رام ، يروم ... وإما معلّ الوسط بألف أصلها ياء أيضا ؛ فليس اللبس مقصورا على الماضى الثلاثى المعل الوسط بألف أصلها واو ، وليس من باب فعل يفعل ، بل يمتد إلى الماضى الثلاثى المعلّ الوسط بألف أصلها ياء ؛ مثل الفعل : «زاد» فى نحو : قد زادك الصديق ودّا ؛ فإنه إذا أسند لضمير المخاطب - مثلا - من غير بناء للمجهول يصير : قد زدت الصديق ودّا ، بكسر أول الماضى. وإذا أسند للمخاطب أيضا مع البناء للمجهول فإن كسر أوله صار : زدت ودّا (٢) كذلك ، فصورته فى الحالتين واحده مع اختلاف الإسناد والمعنى. وهذا هو اللبس الواجب توقّيه. ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول ؛ فيجب العدول عنه ؛ إمّا إلى ضم أوله نطقا وكتابه ، فنقول : «زدت». وإمّا إلى الإشمام (وهذا لا يكون إلا فى حاله النطق - كما عرفنا -).

ومثل الفعل «زاد» كثير من الأفعال الماضيه المعلّه الوسط بالألف التى أصلها الياء ؛ ومنها : دان ، يدين - قاس ، يقيس - عاب ، يعيب - باع ، يبيع ... وخلاصه ما سبق : أنّ الواجب يقتضى العدول عن ضم فاء الثلاثى المعل العين بالواو ، عند خوف اللبس (إلا ما كان مثل : «خاف») ، والعدول عن كسر فاء الثلاثى المعل العين بالياء عند خوف اللبس أيضا. وكذلك إن أوقع الإشمام فى لبس وجب العدول عنه إلى النطق بالكسره الصريحه الواضحه ، أو بالضمه الصريحه الواضحه.

١- للسبب الذى تقدم فى رقم ٣ من هامش الصفحه السابقه والذى يمنع الكسر فى مثل : «خاف يخاف» عند بناء الماضى للمجهول ، ويوجب الضم.

٢- وذلك بعد حذف الفاعل وإقامه المفعول به (وهو : الكاف) مقامه ، ولما كانت «الكاف» - كما أوضحنا فى رقم ٢ من هامش ص ١٠١ - من الضمائر التى لا تقع فى محل رفع أتينا مكانها بضمير للمتكلم مثلها مع صلاحيته لأن يكون نائب فاعل فى محل رفع ، هو : تاء المخاطب. والمعنى المقصود فى المثال الثانى المبنى للمجهول هو الدلاله على وقوع الزياده على المخاطب. أما فى المثال الأول فهو الدلاله على وقوع الزياده من المخاطب (الفاعل) ، على الصديق (المفعول به). والفرق كبير بين الدلالتين مع اتفاق الصوره الشكليه للفعلين. ومن هنا يقع اللبس الذى يجب الفرار منه ؛ بتغيير الشكل فى المبنى للمجهول ...

ومن أجل اللبس والعمل على اجتنابه وضع النحاه القاعده التاليه :

(يجوز فى فاء الفعل الماضى ، الثلاثى ، المعتلّ الوسط ، عند بنائه للمجهول - ثلاثه أشياء : الضم ، أو : الكسر ، أو : الإشمام ، بشرط أمن اللبس فى كل حاله. فإن أوقع الضم فى لبس وجب تركه إلى الكسر أو الإشمام ، وإن أوقع الكسر فى لبس وجب تركه إلى الضم أو الإشمام ، وإن أوقع الإشمام فى لبس وجب العدول عنه إلى النطق بحركه صريحه واضحه ، هى : الضمه أو الكسره ، بحيث يمتنع اللبس معها. وعند صحه الأمور الثلاثه ، يكون الكسر أحسنها (١) ، فالإشمام ، ثم الضم وهو أقلها استعمالا).

٦ - وإن كان الماضى الثلاثى المبنى للمجهول مضعفا (٢). مدغما ؛ مثل الفعل : «عدّ» فى : «عدّ الصّيرفىّ المال» - جاز فى فائه الأوجه الثلاثه ، (الضم الخالص ، وهو الأكثر هنا ، فالإشمام ، فالكسر الخالص) ، تقول وتكتب : عرفت أن المال قد عدّ - بضم العين أو كسرها - كما يجوز الإشمام فى حركتها عند النطق. وإذا خيف اللبس فى وجه من الثلاثه وجب تركه إلى غيره ؛ كالفعل : «عدّ» - «ردّ» ، وأشباههما ، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول ؛ فيلتبس به الماضى المبنى للمجهول إذا كانت حركه فائه الضمه ؛ إذ يقال : عدّ المال ، ردّ العدو. فلا تتضح حقيقه الفعل ؛ أهو فعل ماض مبنى للمجهول أم فعل أمر؟ وفى مثل هذه الحاله يجب العدول عن الضم إلى الكسر ، أو الإشمام ؛ لأن الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر (٣)(٤).

١- وبالكسر جاء قول الشاعر : إذا قيس إحسان امرئ بإساءه فأربى عليها فالإساءه تغفر

٢- مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ نحو : عدّ - مدّ - شقّ - صبّ ...

٣- وإنما قرئ بالضم قوله تعالى : (وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ ...) لوجود قرينه تمنع اللبس ، هى : أن فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداه «لو» أو غيرها.

٤- وفى الأوجه الثلاثه الجائزه فى الثلاثى معل العين. وفى الثلاثى المضعف ، ومنع ما يوقع منها فى - - لبس ، يقول ابن مالك : واكسر أو اشمم «فا» ثلاثىّ أعل عينا ، وضمّ جا ، كبوع : فاحتمل أى : اكسر أو أشمم فاء الماضى الثلاثى المعل العين. وقد جاء فيه الضم عن العرب ؛ فيجوز القياس عليه ؛ واحتمل قبوله ؛ لمجيئه عنهم. («فا» هى مقصور : «فاء» الحرف. و «جا» ، هى : مقصور الفعل : «جاء». وعند قراءه كلمه «أو» فى البيت تتحرك الواو بالفتحه التى انتقلت إليها من الهمزه التى بعدها والأصل أو أشمم ؛ لأنه أمر من الفعل : «أشمّ» الرباعى. وقد انتقلت حركه الهمزه إلى الواو الساكنه بعد حذف الهمزه للوزن الشعرى). ثم يقول : وإن بشكل خيف لبس يجتنب وما لباع قد يرى لنحو حب يريد : إذا أدى وجه من الأوجه الثلاثه السالفه إلى اللبس الذى لا يمكن معه تمييز الفعل المبنى للمجهول من غيره ، وإلى اختلاط المعانى - وجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر ليس فيه لبس. ثم بين أن ما ثبت من الأحكام لفاء الفعل : «باع» - وغيره من الماضى الثلاثى المعل الوسط - عند البناء للمجهول ، قد يثبت لنحو : «حبّ» من كل فعل ماض ثلاثى مضاعف ، حيث يجوز فى فائه الأمور الثلاثه ، بشرط أمن اللبس ؛ فإن خيف اللبس فى أحدها وجب تركه.

٧ – وتجوز الأوجه الثلاثه أيضا فى الحرف الثالث الأصلىّ من الماضى المعلّ العين ؛ إذا كان على وزن ؛ انفعل ، أو : افتعل ؛ مثل : (انقاد – انهال – انهار ...) ، ومثل : (اختار – اجتاز – احتال ...)

ويلاحظ هنا أن حركه الحرف الأول (وهو : همزه الوصل) لا تلزم صوره واحده فى ضبطها ، فلا تقتصر على حركه معينه ، وإنما تماثل وتساير حركه الحرف الثالث ، وأن ضمه الثالث ستؤدى إلى قلب الألف التى بعده واوا ، وأن كسرته ستؤدى إلى قلبها ياء ؛ فلا بد فى حركه الحرف الأول – وهو همزه الوصل – من أن تكون مناسبه لحركه الثالث فى الضم ، أو الكسر ، أو الإشمام ، كما سبق ؛ فيقال ويكتب فيهما : انقود ، أو : انقيد ، أو : ينطق بالإشمام فى حركه الحرف الأول والثالث ، وكذا باقى الأفعال التى تشبه : «انقاد».

كذلك يقال ويكتب : اختور. أو : اختير ، أو : ينطق بالإشمام فى حركه الحرف الأول والثالث ، وكذا يقال فى باقى الأفعال التى تشبه : «اختار».

ويشبههما فى الحكم السابق : «انفعل» و «افتعل» إذا كانا صحيحين مضعفى اللام ؛ نحو : انصبّ – انسدّ – انجرّ – ... ومثل : امتدّ – اشتدّ –

ابتلّ ... فإذا بنى فعل للمجهول من هـذه الأفعال ونظائرها - جاز فى حرفه الثالث - عند أمن اللبس - الضم ، الخالص نطقا وكتابه ، أو : الكسـر الخـالص كـذلك ، أو الإشـمام نطقـا ، وفى كـل حـاله من الثلاث يتحرك الحرف الأول ؛ - وهو همزه الوصل - ، بمثل حركه الحرف الثالث ، نحو : انصبّ - أو انصبّ ... امتدّ - امتدّ (١).

٨ - إن كان الفعل جامدا أو فعل أمر لم يصح بناؤه للمجهول مطلقا ...

٩ - إن كـان الفعل ناقصا (مثل : كان ، وكاد ، وأخواتهما) ، فالصـحيح أنه يبنى للمجهول ، وتجرى عليه أحكام المبنى للمجهول (٢) بشرط الإفاده ، وعدم اللبس - إلا الناقص الجامد ؛ مثل : ليس ، وعسى ؛ لأن الجامد لا يبنى للمجهول كما سبق ...

١- وفى هذا يقول ابن مالك : وما لفا باع لما العين تلى فى اختار ، وانقاد ، وشـبه ينجلى وفى هذا البيت شـىء من التعقيد بسبب التقـديم والتأخير والحـذف. والأصل الـذى يريـده : الذى يثبت لفاء : «باع» يثبت كذلك للحرف الذى تليه عين الفعل من نحو : «اختـار» و «انقاد» أو شـبه لهما ينجلى ، (أى : يتضـح). والمشابهه تكون فى الوزن والإعلال. وهناك ما يشـبههما من جهه انطباق الحكم عليه ، كانفعـل وافتعـل ؛ الصـحيحين مشـددى اللام ... - تلى العين ، أى : تليه. فالهـاء محـذوفه - والمعنى : مـا تقرر من الأوجه الثلاثه فى حركه الفـاء من الفعـل المعـل العين. (مثل : باع ، صام) يتقرر مثله للحرف السابق لعين الفعل المعله ، إذا كان الفعل على وزن : «افتعل» أو «انفعل» وأشباههما وما يلحق بهما ...

٢- بالرغم من صـحه بناء هـذه الأفعال للمجهول فمن المسـتحسن عدم بنائها للمجهول ؛ مسايره للأساليب العليا ، وأحكام البلاغه التى ترى فيها ثقلا فى النطق ، وقبحا فى الجرس. وسيأتى فى («ب» من ص ١١٩) كلام خاص بخبر «كان» وحدها يتصل بما نحن فيه.

زیاده وتفصیل

(ا) ورد عن العرب أفعال ماضیه تشتهر بأنها ملازمه للبناء للمجهول ، سماعا عن أکثر قبائلهم. وهی الأفعال التی یعتبرها اللغویون مبنیه للمجهول فی الصوره اللفظیه ، لا ـ فی الحقیقه المعنویه ؛ ولذلک یعربون المرفوع بها فاعلا ـ ؛ ولیس نائب (۱) فاعل. ومن أشهرها : هزل - زکم - دهش وشده ، وهما بمعنی واحد. ومنها : (شغف بکذا ، وأولع به ، وأهتر به ، واستهتر به ، وأغری به ، وأغرم به ... ، وکلها بمعنی واحد ؛ هو : التعلق القوی بالشیء). ومنها : أهرع ، بمعنی : أسرع. ومنها : نتج. ومنها : عنی بکذا ؛ أی : اهتم به. ومنها : حمّ فلان (بمعنی أصابته الحمّی) - أغمی علیه - فلج - امتقع لونه (بمعنی تغیّر) - زهی (بمعنی تکبر) ... و (۲) ...

لکن ما حکم مضارع هذه الأفعال؟ أیجب بناؤه للمجهول مثلها ، أم یتوقف أمره علی السماع الوارد من العرب فی کل فعل؟ الصحیح أنه مقصور علی السماع الوارد فی کل فعل. ومنه فی الشائع : یهرع ، یعنی ، یولع ، یستهتر.

بقی توضیح المراد من أن تلک الأفعال الماضیه ملازمه للبناء للمجهول سماعا عن أکثر القبائل :

یری أکثر النحاه أن المراد هو عدم استعمالها فی معانیها السالفه مبنیه للمعلوم ؛ تقول : شدهت من الأمر ، بالبناء للمجهول ، ولا یصح عند هؤلاء شدهنی الأمر ، بالبناء للفاعل ، لاعتمادهم علی ما جاء فی کتاب : «فصیح ثعلب» ، ونحوه من التصریح القاطع بأنها لا تبنی للمعلوم.

۱- وهذا فی الرأی الشائع الذی ورد صریحا فی کثیر من المراجع : کالقاموس المحیط ، فی مقدمته تحت عنوان : «مسأله» - وکالخضری ، فی مواضع متفرقه ، منها : باب «أبنیه المصادر» ، عند الکلام علی مصدر «فعل» اللازم ... - إلا إن کان المبنی للمجهول لزوما غیر رافع الاسم بعده ؛ نحو : سقط فی ید المتسرع ، (بمعنی : قدم) ، فشبه الجمله نائب فاعل ؛ لیس بفاعل : لأن الفاعل لا یکون شبه جمله.

۲- عقد «ابن سیده» فی کتابه : «المخصص» (ج ۱۵ ص ۷۲) بابا سماه ما جاء من الأفعال علی صیغه ما لم یسم فاعله.

وأنكر بعض المحققين - كـابن برّى - ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين والنحاه. وحجه ابن برّى فى الإنكار أن «ثعلبا» ومن معه لم يعلموا ما سجّله ابن درستويه ورددده ؛ ونصّه (١) : «(عامه أهل اللغه يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول ، ولم يقولوا إنه إذا سمّى فاعله جاز بغير ضم. وهـذا غلط منهم ، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحه الأوائل فى الماضـى ؛ فإذا لم يسمّ فاعلها فهى كلها مضمومه الأوائل ، ولم نخصّ بذلك بعضها دون بعض. وقد بيّنا ذلك بعلّته وقياسه ؛ فيجوز : عنيت بأمرك ، وعنانى أمرك - وشـغلت بأمرك ، وشـغلنى أمرك - وشـدهت بأمرك ، وشـدهنى أمرك ...) ، اه ، هذا ما نقله «ابن يرى» وختمه بقوله : (وفى ذلك كفايه تغنى عن زياده إيضاح وبيان)» اه.

ورأيه هو السديـد الذى تؤيده النصوص الصـحيحه التى تحمل الباحث على أن يسأل : كيف خفيت هذه النصوص على كثير من اللغويين والنحـاه القـدامى؟ وكيف رتبوا على وجود نوع وهمّى من الأفعـال يلاـزم البنـاء للمجهول أحكاما خاصه ؛ كمنع مجىء «صـيغتى التعجب» من الثلاثى مباشره ، وعدم صحته إلا بوسيط. وكمنع صوغ «أفعل التفضيل» من مصادرها إلا بوسيط كذلك ... و...

ولا شك أن رأى «ابن برّى» ومن معه من المحققين هو السديد - كما تقدم - والأخذ به يؤدى إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصـه ، ويبيح فى الثلاثى «التعجب» المباشـر ، وكذا «التفضـيل» بغير وسـيط ، ويرد لتلك الأفعال اعتبارها ، ويجعل شأنها شأن غيرها من باقى الأفعال التى تبنى للمعلوم.

(ب) عرفنـا (٢) أن نـائب الفاعـل يكـون مرفوعـا بأحـد شـيئين ؛ الفعـل المبنى للمجهول ، واسم المفعول ، فهـل يرتفع بالمصـدر المؤول المسبوك فى أصله من «أن» والفعل المبنى للمجهول؟ انتهى النحاه إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس. ومن أمثلتهم : عجبت من أكل الطعام ؛ بتنوين المصدر «أكل» ورفع كلمه :

١- مـا يـأتى منقول ممـا يسـمى : (الرسـاله المشـتمله على انتقـاد «ابن الخشاب البغـدادى» على العلامه «أبى محمـد الحريرى» فى مقاماته. وانتصار الشـيخ الإمام العلامه أبى محمد عبد الله بن برى ، للإمام الحريرى فى الرد على «ابن الخشاب») اه. وهذه الرساله مطبوعه فى ختام بعض طبعات «مقامات الحريرى».

٢- فى رقم ١ من هامش ص ٩٦.

«الطعام» على اعتبارها نائب فاعل له. والأصل عندهم : عجبت من أن أكل الطعام. فلما سبك المصدر المؤول صارت كلمه : «الطعام» نائب فاعل له بعد سبكه.

فإن أوقع فى لبس لم يصح ؛ نحو : عجبت من إهانه علىّ ، إذا كان علىّ هو المهان ؛ (والأصل : من أهين علىّ) فيتعين أن يكون المصدر مضافا ، و «علىّ» ، هو المضاف إليه المجرور. وهو فى محل نصب مفعول به ، ولا يصح الرفع ؛ لوقوع اللبس بسببه.

وكما صح رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول يصح أن يكون مجرورا باعتباره مضافا إليه ، والمصدر هو المضاف ؛ فيكون مجرورا لفظا ، مرفوعا محلا ؛ كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعوليه ، والفاعل محذوف من غير نيابه شىء عنه.

أما على الرأى الذى يمنع المصدر المؤول من رفع نائب فاعل فيتعين إضافه المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعوليه (١).

بالرغم من أن الأصح - عندهم - جوازه ، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه ؛ لأنه لا يكاد يخلو من غموض وثقل ينافيان الأساليب الناصعه العاليه ، وأسس البلاغه ، وهذان أمران لهما اعتبارهما. ويزيدهما قوه ورجاحه خلو المراجع المتداوله من أمثله مسموعه عن فصحاء العرب تؤيده.

(ح) فى الفعل الثلاثى المعلّ العين ، وفى غيره من الأفعال الماضيه المبنيه للمجهول - لغات أخرى ، أعرضنا عنها ؛ لأنها لهجات متعدده ، لقبائل متباينه لا نرى خيرا فى استعمالها اليوم ؛ حرصا على الإبانه والتوحد المفيد قدر الاستطاعه ، ومنعا للتشتت والتعدد فى أهم وسيله للتفاهم والإيضاح ، وهى : اللغه.

١- راجع الخضرى والصبان.

المسأله ۶۸: الأشياء التى تنوب عن الفاعل بعد حذفه

اشاره

ننتقل إلى الأمر الثانى (۱) الذى يترتب على حذف الفاعل ؛ وهو : إقامه نائب عنه يحلّ محله ، ويخضع لكثير من أحكامه ، - كما قلنا -.

والذى يصلح للنبابه عن الفاعل واحد من أربعه أشياء ؛ المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار مع مجروره (۲) ، وقد تلحق بها - أحيانا - حاله خامسه ، ستجىء (۳)

۱- فأما المفعول به فقد سبقت له أمثله كثيره. غير أن فعله قد يكون متعديا لواحد ؛ كالأمثله المشار إليها. وقد يكون متعديا لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : «ظن» وأخواتها (۴) - فى مثل ؛ ظنّ الغلام الندى مطرا ، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ كمفعولى : «أعطى» وأخواتها ومنها : «كسا» ، فى مثل : أعطى الغنىّ الفقير مالا ، وكسا المحتاج ثوبا (۵) وقد يكون متعديا لثلاثه ؛ «كأعلم» و «أرى (۶)» ، نحو : أعلم الطبيب المريض الدواء شافيا.

فإن كان الفعل متعديا لمفعول به واحد ، مذكور فى الكلام ، أقيم هذا الواحد مقام الفاعل ... وإن كان متعديا لاثنين مذكورين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما كذلك. فأى المفعولين ينوب؟

۱- أما الأول فقد سبق فى ص ۹۷.

۲- راجع ما قلناه أول الباب (فى رقم ۵ من هامش ص ۹۶) من أن بعض النحاه يجيز تقديم نائب الفاعل إذا كان شبه جمله.

۳- فى ص ۱۱۶ - أما غير هذه الخمسه فسيجىء عنه كلام فى الزياده والتفصيل ص ۱۱۹ - أ- ومنه يعلم وجود أشياء أخرى.

۴- سبق بابها فى ص ۳.

۵- ليس أصل المفعولين هنا المبتدأ والخبر ، إذ لا يقال على سبيل الحقيقه اللغويه. لا المجاز : الفقير مال - المحتاج ثوب ؛ لفساد المعنى الحقيقى على هذا.

۶- سبق بابهما فى ص ۵۵.

وإن كان متعديا لثلاثه مذكوره فأيها ينوب كذلك (١)؟

خير الآراء وأنسبها : اختيار الأول للنيابه إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد مهما كان نوع فعله. لكن لا مانع من تركه ، واختيار غيره ؛ فيكون فى هذا اختيار لغير الأفضل. فإن كان غير الأول هو الأقدر على إيضاح المراد ، وإبراز الغرض من الجمله فنيابته مقدمه على نيابه الأول. ولا بد فى كل الحالات من أمن اللّبس ؛ وإلا وجب العدول عما يحدثه إلى ما لا يحدثه. وفيما يلى أمثله لأنواع الفعل المتعدى قبل بنائه للمجهول ، وبعد بنائه ، وما يحدث اللبس وما لا يحدثه. فمما لا يحدثه :

(عرف المسترشد الصواب - عرف الصواب).

(ظن الجاهل الخفّاش طائرا - ظنّ الخفاش طائرا - ظنّ طائر الخفاش).

(أعطى الوالد الطفل كتابا - أعطى الطفل كتابا - أعطى كتاب الطفل).

(أعلمت التاجر الأمانه نافعه - أعلم التاجر الأمانه نافعه - أعلم الأمانه التاجر نافعه - أعلم نافعه التاجر الأمانه).

ولا يصح إنابه غير الأول فى مثل : (أعطيت محمدا فريقا من الأعوان). (منحت الشركه مهندسا). لأن كلا من الأول والثانى يصلح أن يكون آخذا ومأخوذا ؛ فلا يمكن التمييز بينهما عند بناء الفعل للمجهول إلا باختيار أولهما ليكون نائب فاعل ؛ لأن اختياره يجعله بمنزله الفاعل فى المعنى ؛ فيتضح من تقدمه أنه الآخذ ؛ وغيره المأخوذ. ومثل هذا يقال فى : ظننت الولد الوالد ، حيث يجب اختيار الأول للنيابه لأن كلا منهما صالح أن يكون هو المظنون الشبيه بالآخر. ولا يمنع هذا اللبس إلا اختيار الأول وذلك للسبب السالف ؛ ولا سيما أن الأول هنا أصله مبتدأ ، والمبتدأ

١- الخلاف بين النحاه عنيف متشعب فيما يصلح للنيابه عند تعدد المفعول به ، وتباين أوصافه ؛ أهو الأول وحده ، فلا يصح إنابه غيره ، أم الأول وغيره ؛ فيختار واحد بغير تعيين؟ وهل الأول وغيره سواء عند الاختيار ، لا مزيه لأحدهما على الآخر؟ وهل بين المفعولين أو الثلاثه ما لا يصلح للنيابه؟ ... و... و... ولا نريد الإرهاق بسرد أوجه الخلاف ، وأسبابه ، وأدلته كما وردت فى المطولات فليس فى السرد ؛ ما يناسبنا اليوم. وحسبنا أن نستقصى الآراء ، ونستصفى خيرها لنقدمه هنا.

متقـدم بحسب أصل رتبته على الخبر. ومثل هـذا يقال فى : (أعلم السائق المهنـدس زميلا مهملا) ، حيث يجب اختيار الأول ؛ لما سلف.

وإذا وقع الاختيار على واحد وجب ترك ما عداه على حاله كما كان مفعولا به منصوبا (١).

ومما يجب التنبه له أن المفعول الثانى «لظن» وأخواتها قد يكون جمله - كما سبق فى بابها (٢) - فإن كان جمله لم يصح اختياره نائبا للفاعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يقعان جمله (٣) فى الراجح. وينطبق هذا على غير «ظن» أيضا ؛ فهو حكم عام فيها وفى غيرها ..

٢- وأما المصدر - ومثله اسم المصدر - فيصـلح للنيابه عن الفاعل بشـرطين ؛ أن يكون متصرفا ، ومختصّا. والمراد بالتصرف : ألّا يلاـزم النصب على المصـدريه ، وإنمـا ينتقـل بين حركـات الإـعراب المختلفه ؛ فتـاره يكون مرفوعا ، وأخرى يكون منصوبا ، أو مجرورا ؛ على حسـب حـاله الجملـه ؛ مثـل : فهـم ، جلـوس ، تعلّـم ... ؛ نحـو : الفهم ضـرورىّ للمتعلم - إن الفهم ضـرورى ... - اعتمـدت على الفهم ... و... وكـذا الباقى ونظائره مما لا يلازم النصب على المصـدريه. لأن ملازمته النصب على المصـدريه تمنع أن يكون مرفوعا مطلقا ؛ فلا يصلح نائب فاعل أو غيره من المرفوعات.

١- وإلى بعض ما سبق يشير ابن مالك بقوله : وباتّفاق قد ينوب الثّان من باب : «كسا» فيما التباسه أمن فى باب : «ظنّ» و «أرى» المنع اشـتهر ولاـ أرى منعـا إذا القصـد ظهر يريـد : أن النحـاه اتفقوا - بنـاء على مـا اسـتنبطوه من كلاـم العرب - على جواز إنابه المفعول الثانى الـذى فعله : «كسا» وشـبهه ، - وهو الفعل الـذى ينصب مفعولين ، ليس أصـلها المبتدأ والخبر - إذا أمن الالتباس. أمـا إنـابه الثانى مما فعله «ظن» أو «رأى» - وأخواتهما فقـد بين أن المشـهور المنع. وهو لا يوافق على المنع إذا كان القصـد يظهر ويتضح بالثانى. ولم يتعرض للمفعول الثالث الذى فعله ينصب ثلاثه ، وقد ذكرنا أن حكمه كغيره. وسـيعاد البيتان لمناسـبه أخرى فى هامش ص ١١٨.

٢- ص ٢٣.

٣- قد تقع الجمله نائب فاعل إذا حكيت بالقول ، وقصد لفظها بحروفها وضبطها - بالتفصيل المبين «فى ب» من ص ٥١ - ؛ لأنها تكون حينئذ بمنزله المفرد ، بسبب قصد لفظها. مثل قوله تعالى : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ : لا تُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ ...) فيجوز أن تكون جمله : «لاـ تفسـدوا» هى نـائب الفاعـل مرفوعه بضـمه مقـدره على آخرهـا ، منع من ظهورهـا الحكـايه ... ومثل المحكيه أيضا المؤوله بـالمفرد ؛ نحـو : - - عرف كيف جـاء على. أى : عرف كيفيه مجىء على (راجع ج ١ م ٣٩ - هامش ص ٣٧٥ - حيث تفصيل الكلام على حالات إعراب : «كيف» وبنائها وقـد أشـرنا إليه فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨ و ٦٤ وهذا يشمل المفعول الثانى لظن وغيرها. أما وقوع الجمله فاعلا فقد سبق الفصل فيه فى ص ٥٦ وأن الأرجح المنع.

فإن كان المصدر - أو اسمه - ملازما النصب على المصدريه لم يكن متصرفا ، ولم يصح اختياره للنيابه عن الفاعل ؛ مثل : «معاذ» ؛ فإنه مصدر ميمىّ لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوبا مضافا (١) فى نحو : معاذ الله أن يغدر الأمين. ومثل : «سبحان» (٢) ؛ فإنه اسم مصدر لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلا منصوبا مضافا - فى الأغلب - ، فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعا ، ولخرج عن النصب الواجب له ، وهو ضبط لا يصح مخالفته ، ولا الخروج عليه ؛ حرصا على اللغه ، ومحافظه على طرائقها المشهوره.

والمراد بالاختصاص : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائدا على معناه المبهم ، المقصور على الحدث المجرد ؛ ليكون فى الإسناد إليه فائده. فالمعانى المبهمه المجرده مثل ؛ قراءه - أكل - سفر ... و.... وأمثالها ؛ يدل كل منها على معناه الذى يفهم من لفظه نصّيا ، دون زياده شىء عليه ؛ فكلمه : «قراءه» ليس فى معناها الحرفى ما يدل على أنها قراءه سهله أو صعبه ، نافعه أو ضاره ، ... و «الأكل» ليس فى معناه الحرفى ما يدل على أنه لذيذ أو بغيض ، قليل أو كثير ، حارّ أو بارد ... و «السفر» ليس فى معنى نصه الحرفى ما يدل على أنه سفر قريب أو بعيد ، سهل أو شاق ، مرغوب فيه أو مرغوب عنه ... وهكذا يدل المصدر وحده - وكذا اسمه - على المعنى المجرد ؛ أى : على ما يسمونه : «الحدث المحض» فمثل هذا المصدر ، أو اسمه لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، لأن الإسناد إليه لا يفيد معنى جديدا أكثر من معنى فعله ؛ فكأنه جاء

١- «معاذ» فى نحو : معاذ الله أن أنسى الفضل ، مصدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله ، (أى : يغنى عن التلفظ بفعله). والأصل أعوذ بالله معاذا. ثم حذف الفعل ، وقام المصدر نائبا عن لفظه ، وأضيف ؛ فصار : معاذ الله. ويعرب مفعولا مطلقا. وستجىء إشاره له فى ص ٢٢٢ م ٧٦ ، ولاستعماله غير مضاف ، لضروره الشعر.

٢- اسم مصدر معناه : التسبيح. وفعله : سبّح. وستجىء إشاره له فى ص ٢٢٢ م ٢٢٢ م ٧٦ ولاستعماله فى ضروره الشعر غير مضاف.

لتأكيد معنى فعله ؛ وتوكيد المعنى الموجود ليس هو المقصود الأساسى من الإسناد ، ولا يوصف بأنه معنى جديد ، فلا يصح أن يقال : علم علم ، فهم فهم ... إذ لا بد مع المصدر من زياده معنى جديد على معناه الأصلى ؛ ليكون صالحا للنيابه ، وهذه الزياده تأتيه من خارج لفظه ، وهى التى تجعله مختصّا.

وتحدث بواحد أو أكثر من أمور متعدده ؛ منها : وصفه ؛ نحو : علم علم نافع - فهم فهم عميق ، ومنها إضافته ؛ نحو : علم علم المخترعين ، وفهم فهم العباقره. ومنها : دلالته على العدد ؛ نحو : قرئ عشرون قراءه ... وغير هذا من كل ما يزيل إبهام المصدر ، واسمه ، ويزيد معناهما على مجرد تأكيد معنى الفعل ، ويجعل الإسناد إليهما مفيدا فائده جديده أساسيه.

ومما سبق نعلم المراد من قولهم المختصر : «إن المصدر يصلح للنيابه إذا كان مفيدا» ويكتفون بهذه الجمله ، لأن الإفاده لا تحقق إلا بالشرطين السالفين وهما : التصرف والاختصاص.

٣- وأما الظرف بنوعيه فيصلح للنيابه عن الفاعل إذا كان مفيدا أيضا ، وهذه الفائده تتحقق بشرطين ؛ أن يكون متصرفا كامل التصرف ، وأن يكون مختصّا.

والمراد بالتصرف الكامل : صحه التنقل بين حالات الإعراب المختلفه ؛ من (رفع ، إلى نصب ، إلى جر ؛ على حسب حاله الجمله) ، وعدم التزامه النصب على الظرفيه وحدها دائما ، أو النصب على الظرفيه مع الخروج عنها أحيانا إلى شبه الظرفيه ، وهو الجر بالحرف «من» (١) - فى الغالب - ؛ لأن عدم تصرفه الكامل يمنع وقوعه مرفوعا - نائب فاعل أو غيره من المرفوعات ، كما سبق. فمثال الظرف الكامل التصرف : يوم - زمان - قدّام - خلف ... ؛ لأنك تقول : اليوم يوم طيب - قضيت يوما طيبا - تطلعت إلى يوم طيب ... وتقول : قدّامك فسيح - إن قدّامك فسيح - سأتجه إلى قدامك. فهذه الظروف المتصرفه يصح وقوعها نائب فاعل إن كانت مختصه (٢).

١- ينقسم الظرف - باعتبار التصرف وعدمه - إلى ثلاثه أقسام : ظرف كامل التصرف ، وظرف ناقص التصرف ، - ويسمى أيضا الشبيه بالمتصرف - وظرف غير متصرف مطلقا. وسيجىء هنا موجز عنها. أمّا تفصيل الكلام على الأقسام كلها ففى باب الظرف ص ٢٢٩ م ٢٤٤.

٢- «ملاحظه» : إذا صار الظرف نائب فاعل ، أو شيئا آخر غير النصب على الظرفيه ، فإنه لا يسمى ظرفا - كما سيجىء فى بابه ، ص ٢٣١ -

ومثال الظرف غير المتصرف مطلقا (وهو الذى يلازم النصب على الظرفيه وحدها) : قطّ (١) - عوض (٢) - إذا - سحر ؛ (بشرط أن يراد به سحر يوم معين دون غيره ؛ ليكون ظرفا ملازما للنصب). فلا يصح أن يقع واحد من هذه الظروف - وأشباهها - نائب فاعل ؛ فلا يقال عنه نائب فاعل فى مثل (٣) : ما كتب قطّ - لن يكتب عوض - ما يجاء إذا جاء الصديق ، مدح سحر.

لا يقال ذلك لعدم تحقق الفائده المطلوبه من الإسناد ، ولئلا يخرج الظرف عن الظرفيه إلى غيرها وهى الحكم الدائم الثابت له فى الكلام العربى الأصيل الذى لا تجوز مخالفه طريقته.

ومثال الظرف الشبيه بالمتصرف (أى : الظرف ناقص التصرف ، وهو الذى لا يترك النصب على الظرفيه إلا إلى ما يشبهها ؛ وهو الجر بالحرف «من» - غالبا ؛ - كما سبق) : عند - ثمّ - مع ... وهذا النوع لا يصلح للنيابه عن الفاعل ؛ لأنه كسابقه - لا يفيد الفائده المطلوبه من الإسناد ، ولأنه لا يصح إخراجه عن الحكم والضبط الذى استقر له وثبت فى الكلام العربى المأثور ؛ وهو النصب أو الجر الغالب بمن ؛ فلا يقال : قرئ عند ، ولا كتب ثمّ. ولا عرف مع (٤) ...

١- ستجىء له إشاره أخرى فى «ب» من ص ٢٤٥ والأشهر فى ضبطه أن يكون بفتح القاف مع تشديد الطاء المضمومه ، وأن يفيد استغراق الزمن الماضى كله منفيا ؛ لأنه - فى الأشهر - لا بد أن يسبقه النفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخرت قط. أى : ما تأخرت فيما انقضى من عمرى إلى الآن. وهو ظرف مبنى على الضمّ. (وفيه لغات أخرى أقل شيوعا). و «قط» ه : غير التى فى مثل : تصدق بدرهمين أو ثلاثه فقط ؛ فإن هذه بمعنى : حسب» ، والفاء زائده لتزيين اللفظ. (وتفصيل المسأله وإيضاحها فى ج ١ ص ٣٠١).

٢- هو ظرف لاستغراق الزمن المستقبل المنفى ؛ لأنه - فى الغالب يكون مسبوقا بالنفى. وحكمه عند عدم إضافته : البناء على الضم أو الفتح أو الكسر ، فإن أضيف كان معربا ؛ نحو : لن أنافق عوض العائضين. - كما سيجىء فى «ب» من ص ٢٤٥. -

٣- لا يقال ذلك ؛ سواء اعتبرنا كلا منها نائب فاعل ، مرفوعا مباشره ، أو اعتبرناه غير معرب ، أى : نائبا مبنيا فى محل رفع.

٤- بعض النحاه يجيز فى مثل : جلس عندك - بإضافه الظرف إلى الضمير - أن يكون الظرف منصوبا على الظرفيه مع كونه فى الوقت نفسه فى محل رفع بالنيابه عن الفاعل. ويجيز فى قوله تعالى : لقد تقطع بينكم ... وقوله (وَمِنَّا دُونَ ذلِكَ) أن يكون الظرف فى الآيه الأولى منصوبا على الظرفيه فى محل رفع فاعلا. وأن يكون فى الآيه الثانيه منصوبا على الظرفيه فى محل رفع مبتدأ. وهذا غريب والمشهور فى الآيتين ونظائرهما مما يضاف فيه الظرف إلى المبنى أن يبنى على الفتح جوازا ؛ فيكتسب البناء من المضاف إليه. وفى هذه الحاله التى يبنى فيها على الفتح جوازا تكون فتحته فتحه بناء ، لا فتحه إعراب. فيكون مبنيا على الفتح فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حاجه الجمله ... (راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع من باب نائب الفاعل).

والمراد بالاختصاص هنا : أن يزاد على معنى الظرف معنى جديد آخر يكتسبه من كلمه تتصل به اتصالا قويّا ؛ ليزول الغموض والإبهام عن معناه. كأن يكون الظرف مضافا ؛ نحو : أذّن وقت الصلاه - نودى ساعه البيع ... أو يكون موصوفا ؛ نحو : قضى شهر جميل فى المصايف - قطع يوم كامل فى السفر - أو يكون معرّفا (١) ؛ نحو : يحبّ اليوم لأنه معتدل ، أو غير ذلك مما يزيد معنى جديدا على الظرف ، ويخرج معناه السابق من الإبهام والتجرد.

٤- وأما الجار مع مجروره فإن كان حرف الجر زائدا - نحو : ما صودر من شىء - فلا خلاف فى أن النائب هو المجرور وحده - ، وأنه مجرور لفظا ، مرفوع محلّا ، فيجوز فى التوابع مراعاه لفظه أو محله.

أمّا حرف الجر الأصلى مع مجروره - نحو : قعد فى الحديقه الناضره - فالصحيح أن الذى ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده (٢). (برغم أن الشائع على الألسنه هو : الجار مع مجروره. ولا مانع من قبوله تيسيرا وتخفيفا) (٣).

ويشترط لإنابتهما أن يكون الإسناد إليهما مفيدا. وتتحقق الفائده بأمرين ؛ أن يكون حرف الجر متصرفا ، وأن يكون مجروره مختصّا.

والمراد من التصرف فى حرف الجر ألا يلتزم طريقه واحده لا يخرج عنها إلى غيرها ... كأن يلتزم جر الأسماء الظاهره فقط ؛ ومن أمثلته : مذ - منذ -

---

١- ومنه التعريف بالعلميه ؛ مثل : رمضان ، للشهر المعروف. ومثل : «سحر» - فى رأى - إذا جعل علما على سحر يوم معين عند القائلين بعلميه.

٢- فهو مجرور فى الظاهر ، ولكنه فى المعنى والتقدير مرفوع. ولا يصح - فى الرأى القوىّ - مراعاه هذا المعنى والتقدير فى التوابع أو غيرها ؛ فهو أمر ملاحظ عقليا فقط ، ولا يجوز مراعاته أو تطبيق حكمه على غيره. شأنه فى ذلك شأن المجرور بحرف جر أصلى بعد فعل لازم مبنى للمعلوم ؛ نحو : قعد الرجل فى البيت. فإن كلمه : «البيت» مجروره فى اللفظ ؛ لكنها فى المعنى والتقدير منصوبه ؛ لأنها بمنزله المفعول به للفعل اللازم. ولا يصح فى الرأى الأحسن مراعاه هذا النصب فى التوابع أو غيرها ؛ فنصبها ملاحظ فيها عقليا مقصور عليها. فالمجرور مع الفعل المبنى للمجهول مرفوع «محلا» ، ورفعه مقصور عليه. والمنصوب مع الفعل المبنى للمعلوم منصوب محلا ، ونصبه مقصور عليه ؛ فكلاهما يشبه الآخر فى حركه معنويه عقليه ، مقصوره عليه وحده ؛ لا يظهر لها أثر فى غيره. (انظر هامش ص ١٢٢ ثم رقم ٣ من هامش ١٤٥ لأهميته حيث تجد رأيا آخر ، وتعليقا عليه).

٣- وفوق ذلك يريحنا من أنواع مرهقه من الجدل الثقيل حول إثبات أن النائب هو حرف الجر وحده ، أو مجروره وحده ...

حتى ... ، أو جرّ النكرات فقط ؛ ومن أمثلته : «ربّ» ، أو يلتزم جرّ نوع آخر معين من الأسماء ؛ كحروف القسم ؛ فإنها لا تجر إلا مقسما به ، وكحروف الجر التى للاستثناء (وهى : خلا - عدا - حاشا) فإنها لا تجر إلا المستثنى ومثل : مذ ومنذ : فإنهما لا يجران إلا الأسماء الظاهره الداله على الزمان ... فلا يصح وقوع شىء من تلك الحروف مع مجروراتها نائب فاعل ؛ فلا يقال نائب فاعل فى مثل : صنع منذ الصبح ، ولا زرع حتى الشاطئ ، ولا قوتل ربّ رجل عنيد ... و... (١)

والمراد بالاختصاص أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائدا فوق معناهما الخاص بهما. ويجيئهما هذا المعنى الزائد من لفظ آخر يتصل بهما ؛ كالوصف ، أو المضاف إليه ، أو غيرهما مما يكسبهما معنى جديدا ؛ فتحصل الفائده المطلوبه من الإسناد.

ومن أمثله الجار والمجرور المستوفيين للشروط : أخذ من حقل ناضج - قطع فى طريق الماء. فلا يصحّ : أخذ من حقل - قطع فى طريق ...

من كلّ ما سبق نعرف أن «الإفاده» هى الشرط الذى يجب تحققه فيما ينوب عن الفاعل من مصدر ، أو ظرف ، أو جار مع مجروره ، وأن هذه الإفاده تنحصر فى التصرف والاختصاص معا.

٥- يلحق بما تقدم الجمله المحكيه بالقول ، وكذا المؤوّله بالمفرد ، طبقا للبيان الذى سلف (٢) عنهما.

١- وكذلك يشترط ألا يكون معنى حرف الجر هو : «التعليل» كالذى يفهم من «اللام» و «الباء» وقد يفهم من حرف الجر «من» أحيانا. والداعى لهذا الاشتراط عندهم أن حرف الجر حين يكون معناه التعليل يكون مجروره مبنيا على سؤال مقدر. أى : يكون بمنزله جواب عن سؤال مقدر ؛ فكأن المجرور من جمله أخرى. ويمثلون له بأمثله منها قول الشاعر : يغضى حياء ، ويغضى من مهابته فلا يكلّم إلا حين يبتسم أى : يغضى هو ، أى الطرف ؛ لأن الإغضاء خاص بالطرف ؛ فيدل عليه. ولا يصح عندهم أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل ؛ لأن معنى حرف الجر هنا : «التعليل» ؛ فالمجرور مبنى على سؤال مقدر ، هو : لماذا يغضى؟ فأجيب : من مهابته. فكأن الجواب من جمله أخرى فى رأيهم - كما سبق - لكن كيف نوفق بين هذا الرأى وما يخلفه مما يأتى فى : «ا» ص ١١٩ ه.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ١١١.

إلى هنا انتهى الكلام على الأشياء التى يصلح كل واحد منها أن يكون نائب فاعل إذا لم يوجد غيره فى الجمله ، فإذا وجد أكثر من واحد صالح للإنابه لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط ؛ لأن نائب الفاعل - كالفاعل - لا يتعدد.

لكن ما الأحق بالنيابه عند وجود نوعين مختلفين ، صالحين أو أكثر؟ يميل كثير من النحاه إلى الرأى القائل باختيار المفعول به (١) دائما ، (أى : فى كل الحالات) ؛ ليكون هو النائب ، ويفضلونه على غيره. وهم - مع ذلك - يجيزون ترك الأفضل ؛ ففى مثل : أنشد الشاعر القصيده إنشادا بارعا فى الحفل أمام الحاضرين ، يكون الأفضل عندهم - حين بناء الفعل للمجهول - اختيار المفعول به نائبا ؛ فيقال : أنشدت القصيده ، إنشادا بارعا ، فى الحفل أمام الحاضرين. ولا مانع من ترك الأفضل واختيار غيره ، كما قالوا.

والحق أن الرأى السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهميه فى إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقيد بأنه مفعول به أو غير مفعول به ، وأنه أوّل أو غير أوّل ، متقدم على البقيه أو غير متقدم. ففى مثل : «خطف اللصّ الحقيبه من يد صاحبتها أمام الراكبين فى السياره» - تكون نيابه الظرف : «أمام» أولى من نيابه غيره ؛ فيقال خطف أمام الراكبين فى السياره الحقيبه من يد صاحبتها ؛ لأن أهم شىء فى الخبر وأعجبه أن تقع الحادثه أمام الراكبين ، وبحضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالى بهم اللص ...

وقد تكون الأهميه فى مثال آخر : للجار والمجرور ؛ نحو : سرق فى ديوان الشرطه سلاح جنودها ... وهكذا (٢).

١- ويبالغون ، فيفضلونه ، ولو كان من نوع المفعول به المنصوب على نزع الخافض. ويترتب على هذا الاختيار بعض صور لها أحكام خاصه ، منها ما سيجىء فى «ح» من ص ١١٩.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : وقابل من ظرف لو من مصدر أو حرف جرّ بنيابه حرى يريد : أن اللفظ القابل للنيابه حر (أى : حقيق وجدير بها) إذا كان ذلك اللفظ ظرفا أو مصدرا ؛ أو حرف جر. ولعل ابن مالك يريد : أو مجرور الحرف (فكلمه «قابل» مبتدأ خبره : «حر» وقد حذف التنوين ورجعت الياء عند الوقف ، فصارت «حرى» «من ظرف» جار ومجرور ، - - حال من الضمير فى «قابل» ، أو صفه لقابل فتقدير البيت نحويا هو : ولفظ قابل للنيابه حر بنيابه ، حاله كون هذا اللفظ ظرفا ، أو مصدرا ، أو حرف جر - وهذا اللفظ موصوف بأنه من ظرف ، أو من مصدر ، أو حرف جر). ثم قال بعد ذلك : ولا ينوب بعض هذى إن وجد فى اللّفظ مفعول به. وقد يرد - يريد أنه لا يصح - فى الغالب - إنابه شىء مما ذكره فى البيت السابق مع وجود المفعول به. ثم عاد فقرر أنه قد يرد فى الكلام الصحيح إنابه غير المفعول به مع وجوده. ثم سرد بعد ذلك بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من هذا الباب ص ١١١ - وهما : وباتّفاق قد ينوب الثّان من باب «كسا» فيما التباسه أمن فى باب «ظنّ وأرى» ، المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا القصد ظهر ثم ختم الباب بالبيت التالى : وما سوى النّائب ممّا علّقا بالرّافع ، النّصب له ، محقّقا يريد : أن النائب عن الفاعل سيصير مرفوعا ؛ لتعلق معناه بالفعل الرافع له ؛ فلأن معناه علق برافعه (وثبت أنه رافعه) لا بد أن يرتفع. وما سوى هذا النائب فالنصب له. أى : حكمه النصب. (وكلمه «محققا» ، حال من الضمير ، الهاء فى : «له») فإذا وجد فى الكلام مفعول به أو أكثر ، ومعه شىء آخر يصلح للنيابه عن الفاعل - فالذى وقع عليه الاختيار للإنابه يرتفع ، وما عداه ينصب لفظا ، إلا الجمله

المحكيه ، والمؤوله بـالمفرد (وقـد سـبق حكمهما فى رقم ٣ من هـامش ص ١١١) وإلاـ المجرور ؛ فيبقى جره على حـاله لفظـا ، وينصب محلا. بالتفصيل الذى عرضناه.

ومثل هذا يقال عند حذف الفاعل ، وعدم وجود مفعول به فى الجمله ينوب عنه ، مع وجود أنواع أخرى تصلح للنيابه : فإن اختيار بعض هذه الأنواع دون بعض يقوم على أساس الأهميه ودرجتها ؛ فما كان أكبر أهميه وأعظم تحقيقا للمراد من الجمله ، فهو الأحق بالاختيار ، والأولى بالنيابه.

ص: ١١٨

زیاده وتفصیل

(ا) لا یجوز إنابه الحال ، والمستثنی ، والمفعول معه ، والتمییز الملازم للنصب ، والمفعول لأجله ؛ فکل واحد من هذه الخمسه لا یصلح للإنابه ؛ لأنها تخرجه من مهمته الخاصه ، وتنقله إلی غیرها ، وقد تتغیر حرکته الملازمه له. لکن فریقا من النحاه یری - بحق - جواز نیابه التمییز المجرور بالحرف «من» ، وکذا نیابه المفعول لأجله المجرور. بشرط أن یحقق کل منهما الفائده المطلوبه منه ، والغرض من وجوده ؛ نحو : یقام لإجلال العلماء النافعین ، ویفاض من سرور رؤیتهم ، ویسمی کل منهما : نائب فاعل ، ویزول عنه الاسم السابق. ورأی هذا الفریق حسن (۱).

(ب) الصحیح أنه لا یجوز إنابه خبر «کان» (۲) ولا سیما المفرد ؛ لعدم الإفاده ؛ فلا یصح : کین قائم ، (علی فرض استساغته) ؛ إذ معناه کما یقولون : حصل کون لقائم. ومن المعلوم أن الدنیا لا تخلو من حصول کون لقائم.

(ح) عرفنا (۳) أن جمهره النحاه تختار المفعول به - دون غیره - لإقامته نائبا عن الفاعل المحذوف عند تعدد الأنواع الصالحه للنیابه. وقد شرحنا رأیهم ، وأوضحنا ما فیه ، ویترتب علی الأخذ برأیهم ما یأتی :

إذا قلت : زید فی أجر الصانع عشرون - کانت «عشرون» باعتبارها مرفوعه النائب عن الفاعل ، ولا یکون الفعل متحملا ضمیرا ، ولا یلحق بآخره علامه تثنیه أو جمع.

أما إذا قدّمت : «الصانع» فقلت : الصانع زید فی أجره عشرون - فیجوز أحد أمرین :

۱- أن تکون : «عشرون» مرفوعه علی أنها نائب الفاعل ، والفعل معها خال من الضمیر ، فلا یتصل بآخره علامه تثنیه أو جمع. وفی هذه الصوره یجب بقاء

۱- لکن کیف نوفق بین هذا الرأی وما یخالفه مما سبق فی رقم ۱ من هامش ص ۱۱۱ ه.

۲- هذا الحکم خاص بخبر کان - دون أخواتها (انظر رقم ۲ من هامش ص ۱۰۵).

۳- فی ص ۱۱۷.

الجار والمجرور ، واشتماله على ضمير مطابق للاسم السابق - المبتدأ - ويكون هو الرابط ، مثل : الصانعان زيد فى أجرهما عشرون - الصانعون زيد فى أجرهم عشرون .... وهكذا.

٢ - نصب كلمه : «عشرين» على أنها ليست نائب فاعل (١) ، وإنما النائب ضمير متصل بالفعل ، لأن الفعل فى هذه الصوره يتحمل الضمير مستترا أو بارزا ، يعود على المبتدأ ويطابقه ، ويكون الرابط. وفى هذه الحاله يمكن الاستغناء عن الجار ومجروره ، أو عدم الاستغناء مع بقاء الضمير الذى فى آخر المجرور ، ومطابقته أيضا للمبتدأ : (تقول : الصانعان زيدا عشرين. أو : الصانعان زيدا فى أجرهما عشرين) - (الصانعون زيدوا عشرين. أو الصانعون زيدوا فى أجرهم عشرين ...) وهكذا ...

١- والأحسن فى هذه الصوره أن تعرب مفعولا مطلقا (أى : نائبه عن المصدر).

المسأله ۶۹: اشتغال العامل عن المعمول

اشاره

(ا) فی مثل : «شاورت الخبیر» - یتعدی الفعل المتصرف : «شاور» بنفسه إلی مفعول به واحد ؛ فینصبه ؛ ککلمه : «الخبیر» هنا. ویجوز - لسبب بلاغیّ ، أو غیره - أن یتقدم هذا المفعول الواحد علی فعله (۱) ، ویحل فی مکانه بعد تقدمه أحد شیئین ؛ إما ضمیر عائد إلیه ، یعمل فیه الفعل الموجود النصب مباشره ، ویستغنی به عن المفعول المتقدم ؛ فنقول : الخبیر شاورته (فالهاء ضمیر حل محل المفعول السابق ، واکتفی به الفعل) - وإما لفظ ظاهر آخر ، یعمل فیه الفعل المتصرف النصب أیضا ؛ بشرط أن یکون هذا اللفظ الظاهر سببیّا (۲) للمفعول به المتقدم الذی استغنی عنه الفعل ، وأن یکون مشتملا علی ضمیر یعود علی ذلک المفعول ؛ نحو : الخبیر شاورت زمیله. فاللفظ الظاهر : «زمیل» هو الذی حل محل المفعول به السابق ، وهو سببیّ له ومضاف ، والضمیر فی آخره مضاف إلیه ، عائد علی المفعول به المتقدم.

والسببی فی هذا المثال مضاف ، لکنه فی مثال آخر قد یکون متبوعا بنعت ، ونعته هو المشتمل علی الضمیر المطلوب ؛ نحو : التجاره عرفت رجلا یتقنها ؛ (فجمله «یتقنها» نعت ، وفیها الضمیر العائد) وقد یکون متبوعا بعطف بیان مشتمل علی ذلک الضمیر أیضا ؛ نحو : الصدیق أکرمت الوالد أباه ، وقد یکون متبوعا بعطف نسق بالواو - دون غیرها - مشتملا علی الضمیر المذکور ، نحو : الزمیله أکرمت الوالد وأهلها. ولا یصلح من التوابع غیر هذه الثلاثه.

۱- بشرط ألا یفصل بین الفعل والمفعول المتقدم فاصل غیر توابع الاسم المتقدم (من : النعت والتوکید ، والعطف البیانی ، أو العطف بالواو ، والبدل) وغیر المضاف إلیه ، وغیر الظرف ، وغیر الجار ومجروره. ویصح الفصل بالأمرین ؛ الظرف والجار ومجروره معا. کما یجوز الفصل بما لا بد منه مما یقتضیه المقام ، وذکر الضمیر فإن کان العامل وصفا صالحا للعمل جاز الفصل - کما سیجیء فی ص ۱۲۵ -.

۲- المراد بالسببی للاسم : کل شیء له صله وعلاقه بذلک الاسم ، سواء أکانت صله قرابه ، أم صداقه ، أم عمل ، أم غیر هذا مما یکون فیه جمع وارتباط بین الاسمین بنوع من أنواع الجمع والارتباط.

ومن الممكن حذف ما حلّ محل المفعول السابق من ضميره العائد إليه مباشره ، أو سببيه المشتمل على ضمير يعود عليه كذلك. ومتى وقع هذا الحذف صار الاسم المتقدم مفعولا به للفعل المتأخر عنه كما كان. وتفرّغ هذا الفعل لنصبه.

وكالأمثله السابقه نظائرها ؛ نحو : يصاحب العاقل الأخيار ... أنجز الوعد ... وأشباههما ؛ حيث ينصب الفعل المتصرف مفعولا به واحدا (١) ؛ يجوز أن يتقدم على عامله ، ويحل محله أحد الشيئين ؛ إما ضميره العائد عليه مباشره ، والذى يعمل فيه الفعل الموجود النصب ، ويستغنى به عن المفعول السابق ؛ فنقول : الأخيار يصاحبهم العاقل - الوعد أنجزه - وإما لفظ ظاهر سببى يشتمل على ضمير يعود على المفعول به المتقدم ، ويشتغل الفعل الموجود بنصبه ، ويكتفى به عن ذلك المفعول ؛ فنقول : الأخبار يصاحب العاقل زملاءهم - الوعد أنجز صاحبه ... وهكذا ، من غير أن نتقيد فى السببى بأن يكون مضافا ؛ فقد يكون مضافا ، أو منعوتا ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق بالواو ، مع اشتمال كل واحد على الضمير العائد إلى الاسم السابق.

ويصح - كما سبق - حذف الضمير العائد على ذلك الاسم المتقدم ، كما يصح حذف السببىّ وما فيه من ضمير عائد عليه أيضا ؛ فيصير الاسم المتقدم فى الحالتين مفعولا به للفعل المتأخر ، ويتفرغ هذا الفعل لنصبه بعد أن كان قد انصرف عنه إلى الضمير المباشر ، أو إلى السببى.

(ب) وليس من اللازم أن يكون الفعل المتصرف متعديا بنفسه مباشره إلى مفعوله الواحد ؛ وإنما يجوز أن يكون هذا الفعل قاصرا لا يتعدى إلى المفعول به إلا بمساعده حرف جر أصلىّ ؛ نحو : فرحت بالنصر ؛ فالفعل : «فرح» لازم ، لم ينصب مفعوله (وهو : «النصر») بنفسه مباشره ؛ وإنما نصبه بمعونه حرف الجر : «الباء». فكلمه «النصر» فى ظاهرها مجروره بالباء ، ولكنها فى المعنى والحكم بمنزله المفعول به (٢) ويصح فى هذه الكلمه المجروره التى تعتبر بمنزله المفعول به

١- وقد ينصب أكثر من واحد ولكن الذى يتقدم عليه واحد فقط - كما سيأتى -

٢- ومع أنها بمنزله المفعول به معنى وحكما لا يجوز نصبها مع وجود حرف الجر قبلها ، كما لا يجوز - فى الرأى الأنسب - اعتبارها فى محل نصب. ولهذا لا يصح فى توابعها إلا الجر فقط (راجع رقم ٢ من هامش ص ١١٥ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٤٥ م ٧٠ - حيث الرأى الآخر ، والتعليق عليه ، ثم ص ٤٠٧).

فى المعنى والحكم ، أن تتقدم وحدها - دون حرف الجرّ - على فعلها ؛ بشرط أن يحل محلها أحد الشيئين ؛ إما الضمير الذى يعمل فيه الفعل معنى وحكما ، والذى يعود على المفعول به المعنوى السابق ؛ نحو : النصر فرحت به ، وإما لفظ آخر سببىّ ، يعمل فيه الفعل ، ويشتمل على ضمير يعود على المفعول به المعنوى (الحكمىّ) السابق ، نحو : النصر فرحت بأبطاله (١).

ومثل هذا يقال فى النظائر : من نحو ؛ ينتصر الحقّ على الباطل - سرّ فى طريق الخير ، حيث يصح : الباطل ينتصر الحق عليه - الباطل ينتصر الحقّ على أعوانه - طريق الخير سر فيه - طريق الخير سر فى جوانبه ... وهكذا ، من غير أن نتقيد فى السببى بأن يكون مضافا.

ومن الممكن حذف الضمير أو السببى ، فيرجع الاسم السابق إلى مكانه القديم ، فيعمل فيه عامله الجر.

(ح) وليس من اللازم أيضا أن يكون العامل فعلا ، فقد يكون (٢) اسم فاعل ، أو : اسم مفعول ، فنحو : أنا مشارك الأمين ، نقول فيه : الأمين

١- إذا كان الاسم المشتغل عنه ظرفا وجب فى الضمير العائد عليه أن يجر بالحرف «فى» ، نحو : يوم الخميس سافرت فيه. وهذا هو المشهور. ويجوز حذف حرف الجر ؛ توسعا ، فيقال : سافرته ؛ طبقا للبيان المفصل الذى سيجىء فى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٣ ورقم ١ من هامش ص ٢٣٩.

٢- لا يكون العامل هنا إلا فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو صيغه مبالغه ، أو اسم مفعول. ولا يكون صفه مشبهه ، ولا تفضيلا ، ولا وصفا آخر ، لأن ما بعد هذه الثلاثه من معمولاتها لا يكون مفعولا به. ويشترط فى هذا الوصف العامل ألا يوجد ما يمنعه من العمل فى المتقدم ؛ كاسم الفاعل المبدوء بكلمه «أل». وكذلك إذا كان مجردا منها ومعناه المضى المحض ، فانه لا ينصب مفعولا به بعده ، فلا يصلح أن يوضح عاملا قبله ، أو يرشد إليه إن كان محذوفا. فلا اشتغال فى مثل : المخترع أنا المادحه ، ولا المخترع أنا مادحه أمس. ولا اشتغال إذا كان اسم المفعول للماضى ، أو مقرونا بأل ، أو كان العامل اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه فهو لا يعمل فيما قبله ؛ والذى لا يتقدمه مفعوله لا يصلح أن يكون موضحا ولا دالا على عامل قبله محذوف ، ولهذا السبب نفسه لا يصح الاشتغال إذا كان العامل مصدرا ، ... ، أو فعلا جامدا ، كفعل التعجب ، وعسى ، وليس ، وغيرها من كل ما ليس له مفعول به ، أو لا يصلح أن يتقدم عليه مفعوله. هذا إلى أن العامل فى الاشتغال لا بد أن يكون مشتقا والمصدر وما بعده مما ذكرناه هنا - ليس مشتقا. نعم يجوز الاشتغال فى المصدر ، وفى اسم الفعل ، وفى ليس ، عند من يجيز تقديم معمول الأولى ، وخبر ليس ، نحو : محمودا لست مثله ، أى : باينت محمودا لست مثله ، وهو رأى مقبول ، وفيه توسعه.

أنا مشاركه (۱) – الأمين أنا مشارك رفاقه. ونحو : الحقّ منصور على الباطل ، نقول فيه : الباطل الحقّ منصور عليه – الباطل الحقّ منصور على شياطينه.

فمتى تقدم المفعول به على عامله وحل محله ما يشغل مكانه ، ويغنى العامل عنه ؛ فقد تحقق ما يسميه النحاه : «اشتغال العامل عن المعمول» ويقولون فى تعريف الاشتغال:

أن يتقدم اسم واحد (۲) ، ويتأخر عنه عامل يعمل فى ضميره مباشره ، أو يعمل فى سببىّ للمتقدم ، مشتمل على ضمير يعود عليه ؛ بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذى يباشره العامل ، ومن السببىّ ، وتفرغ العامل للمتقدم – لعمل فيه النصب لفظا ، أو معنى (حكما) كما كان قبل التقدم.

فلا بد فى الاشتغال من ثلاثه أمور مجتمعه ؛ «مشغول» ، وهو : العامل ، ويسمى أيضا : «المشتغل» ، وله شروط عرفناها (۳). «ومشغول به» : وينطبق على الضمير العائد على الاسم السابق مباشره ؛ كما ينطبق على اللفظ السببىّ الذى له ضمير يعود على ذلك المتقدم. و «مشغول عنه» وهو : الاسم المتقدم الذى كان فى الأصل مفعولا حقيقيّا أو معنويّا (حكميّا) ، ثم تقدم على عامله ، وترك مكانه للضمير المباشر ، أو للسببىّ ؛ فانصرف عنه العامل ، واشتغل بما حل محله.

ولا بد فى هذا الاسم المتقدم أن يتصل بعامله بغير فاصل ممنوع بينهما (۴) إذا

۱- سيأتى فى الجزء الثالث (باب اسم الفاعل ، م ۱۰۲ ص ۲۱۴ – الهامش رقم ۱) ما نصه : (فى هذا المثال – وأشباهه – نجد الاسم السابق منصوبا مع أن الضمير الراجع إليه مجرور ، لكنه مجرور فى حكم المنصوب ؛ لأن كلمه : مشارك» ، أو «مساعد» – ونظائرهما فى مثل هذا التركيب فى حكم الفعل ، وتنوينها ملحوظ ، وإن لم يكن ملفوظا فالضمير هنا كالضمير فى مثل : «أعليا مررت به» مجرور فى حكم المنصوب (راجع شرح المفصل ج ۶ ص ۶۹). وانظر «ب» السابقه.
۲- التقييد واحد هو الرأى الصحيح عند عدم تعدد العامل المقدر .. أو لا مانع أن يكون العامل متعديا إلى أكثر من واحد ولكن الذى يتقدم عليه هو معمول واحد له – كما سبق –
۳- وانظر رقم ۱ من ص ۱۳۴.
۴- وقد سبق فى رقم ۱ من هامش ص ۱۲۱ ما يجوز الفصل به. وفى بيان «الاشتغال» وتوضيح أمره يقول ابن مالك : إن مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل – ۱ فالسّابق انصبه بفعل أضمرا حتما ، موافق لما قد أظهرا – ۲ – – (أى : إن شغل ضمير اسم سابق فعلا ، عن نصب الاسم السابق لفظا أو محلا مثل : البيت قعدت فيه – فانصب الاسم السابق بفعل مضمر «غير ظاهر لأنه محذوف» حتما ؛ أى : إضمارا حتما ، لا مفر منه فى حاله النصب ؛ لأنه محذوف ، ويكون ذلك الفعل المحذوف موافقا للفعل الظاهر فى الجمله من ناحيه اللفظ والمعنى ، أو المعنى فقط – كما سيأتى –) ذلك تقدير البيتين ومعناهما ؛ مع ما فيهما من التواء النظم ؛ بسبب التقديم والتأخير ، والحذف. يريد : حين يوجد اسم متقدم على فعله ، ولهذا الاسم المتقدم ضمير يعود عليه ، ويشغل فعله بدلا من نصب السابق لفظا أو محلا – فإن ذلك الاسم السابق يجوز نصبه ولكن بفعل غير ظاهر حتما ؛ فلا يجوز إظهاره. ويكون هذا الفعل المحذوف موافقا للفعل المذكور (فكلمه حتما : صفه لمصدر محذوف ، أى : إضمارا حتما

، فتعرب مفعولا مطلقا ، و «بنصب» بمعنى عن : نصب). ثم بين بعد أبيات : أن العامل قد يتعدى إلى مفعوله بمساعده حرف جر ؛ فينصبه محلا ، (أى : حكما) حين لا يتعدى إليه مباشره. وعندئذ يفصل حرف الجر بينهما. وقد يفصل بينهما المضاف حين يكون المضاف إليه هو الضمير العائد للاسم السابق. والحكم فى حاله فصل العامل المشغول كالحكم فى حاله وصله المباشر بالمعمول ؛ فيقول : وفصل مشغول بحرف جرّ أو بإضافه كوصل يجرى - ١٠ وصرح بعد ذلك بأن العامل هنا قد يكون فعلا أو وصفا عاملا ؛ فالوصف العامل يساوى الفعل فيما تقدم ؛ بشرط ألا يوجد مانع يمنع الوصف من العمل ونصب مفعوله إذا تقدم ؛ فيقول : وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ، إن لم يك مانع حصل ١١ وقد شرحنا من قبل - فى رقم ٢ من هامش ص ١٢٣ - نوع الوصف الذى يصلح للعمل هنا ، والمانع الذى يعوقه عن العمل ، وسبب ذلك ثم ختم الباب بالبيت التالى : وعلقه حاصله بتابع كعلقه بنفس الاسم الواقع - ١٢ ومضمونه : أن السببى الخالى من الضمير إذا كان له تابع يشتمل على ضمير عائد على الاسم السابق فإن العلقه (أى : العلاقه) تحصل وتتم بين العامل والتابع كما تحصل وتتم بالاسم الواقع بعد العامل مباشره ، وهذا الاسم هو ضمير المتقدم ، أو سببه المشتمل على ضميره ..

كان العامل فعلا (١). أما إن كان وصفا فيجوز الفصل.

* * *

حكم الاسم السابق فى الاشتغال

يجوز فى هذا الاسم السابق من ناحيه إعرابه وضبط آخره ، أمران - بشرط ألّا يوجد ما يحتم أحدهما مما سنعرفه -.

أولهما : إعرابه مبتدأ والجمله بعده خبره (٢).

١- يجوز الفصل بتوابع الاسم السابق ، - إلا العطف بحرف غير الواو - والمضاف إليه ، وشبه الجمله وغير هذا مما سبق تفصيله كاملا فى رقم ١ من هامش ص ١٢١.

٢- فى هذه الصوره التى يرفع فيها الاسم السابق - تخرج المسأله من باب الاشتغال (انظر رقم ٣ من هامش ص ١٢٦).

وثانيهما : إعرابه مفعولا ـ به لعامل محذوف وجوبا ، يدل عليه ويرشد إليه العامل المذكور بعده فى الجمله ، فيكون العامل المحذوف وجوبا مشاركا للمذكور إما فى لفظه ومعناه معا ، وإما فى معناه ، فقط ، ولا يصح الجمع بين العاملين ما داما مشتركين (١) ، إذ الموجود عوض عن المحذوف. فمثال الأول : الأمين شاركته ، فالتقدير : شاركت الأمين شاركته. ومثال الثانى : البيت قعدت فيه ، التقدير : لابست البيت ، قعدت فيه : أو : لازمت البيت ، قعدت فيه. ومثل : الحديقه مررت بها ؛ أى : جاوزت الحديقه مررت بها. وهكذا نستأنس بالعامل الموجود فى الوصول إلى العامل المحذوف وجوبا من غير أن نتقيد بلفظ العامل الموجود أحيانا. أمّا معناه فنحن مقيدون به فى كل حالات الاشتغال.

مع جواز الأمرين السالفين فالأول (وهو إعرابه مبتدأ) أحسن ؛ لأنه لا ـ يحتاج إلى تقدير عامل محذوف ، ولا إلى التفكير فى اختياره ، وفى موافقته للعامل المذكور ، وقد تكون موافقته معنويه فقط ؛ فتحتاج - أحيانا - إلى كدّ الفكر (٢).

* * *

والنحاه يتخيرون هذا الموضع للكلام على حكم كثير من الأسماء المتقدمه على عواملها ، وينتهزون فرصه «الاشتغال» ليعرضوا أحكام تلك الأسماء ؛ سواء منها ما يدخل فى باب «الاشتغال» وتنطبق عليه أوصافه التى عرفناها ، وما لا يدخل فيه ، ولا تنطبق عليه صفاته (٣). وهم يقسمونها ثلاثه أقسام (٤) : ما يجب نصبه ، وما يجب رفعه ، وما يجوز فيه الأمران.

١- فإن لم يكونا مشتركين جاز أن يكون الأول مذكورا. ومعنى هذا جواز نصب الاسم السابق بفعل مخالف للمذكور ؛ فلا اشتغال معه ؛ - كما سنوضحه فى الزياده والتفصيل فى رقم ٢ من ص ؛ ١٣ -.

٢- والبلاغيون يفرقون بين الأمرين ؛ إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجمله اسميه ، وعلى الآخر أن تكون فعليه ، وفرق بلاغى بين المدلولين مع صحتهما ؛ لهذا يقولون : إن أحسن الأمرين هو ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلم. فإن لم يعرف غرضه فهما سيّان.

٣- كالحاله التى يجب فيها رفع الاسم السابق ؛ إذ لا ينطبق عليها فى الصحيح تعريف «الاشتغال» الأصيل. ومثلها حالات الرفع الأخرى التى يكون الرفع فيها جائزا ، فحاله الرفع بنوعيه لا ينطبق عليها - فى الصحيح - الاشتغال الحقيقى ، ما دام الاسم مرفوعا - كما سيجىء فى «ب» من ص ١٢٨ ثم انظر رقم ٣ من ص ١٣٤ -.

٤- الواقع أنهم يقسمونها خمسه أقسام ، «قسم يجب فيه النصب ، وقسم يجب فيه الرفع ، وقسم يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، وقسم يجوز فيه الأمران على - - السواء». وواضح أن هذا التقسيم يوجب النصب وحده فى بعض حالات ، ويوجب الرفع وحده فى حالات أخرى كذلك ، ويجيز الأمرين فى كل حاله من الأحوال الثلاثه الباقيه. ولكن هذه الإجازه قد تكون مع الترجيح أحيانا ؛ كأن يكون النصب هو الأرجح ؛ فيكون الرفع هو الراجح ، أو العكس ؛ (بأن يكون النصب هو الراجح ، والرفع هو الأرجح). واستعمال الراجح ليس معيبا ولا ضعيفا من الوجهه اللغويه. نعم هو - مع كثرته وقوته - لا ـ يبلغ درجه الأرجح فيهما ، لكن كلاهما عربى فصح ، وهذه الأرجحيه مزيه يسيره إذا كان الداعى لها أمرا بلاغيا مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعى ، فهى ليست أرجحيه ذاتيه دائمه وإنما هى خاضعه لأذواق البلغاء فى العصور اللغويه المختلفه ؛ متفاوته

بتفاوت تلك الأزمان والدواعى ؛ - لكيلا تتحجر البلاغه وتجمد عند حد لا تتجاوزه كما يصرح علماؤها - فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله فى عصر لغوى ؛ فيكون هو الأرجح ، وعندئذ ينزل الأرجح إلى درجه الراجح ، ثم يتبدل الحال مره أخرى فى عصر لغوى جديد ، فيذيع استعمال بلاغى لم يكن ذائعا من قبل ، بل فى بيئه أخرى مع اتحاد العصر ، فيقع التغيير فى الدرجه كما وصفنا ؛ وهكذا دواليك ... فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحيه التى قد تتغير ، ولا تثبت - كما قلنا - ولو كان منشؤه القله المعيبه والضعف ، أو الحسن والقبح اللغويين لوجب الاقتصار على القوى دون الضعيف ، وعلى الحسن دون القبيح. لهذا لا داعى لكثره الأقسام ، والأحكام ، وتعدد الآراء فى كل حكم ، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه. على أنا سنشير إلى أقسامهم الخمسه (فى ص ١٣٢) ونصف منها بالقله ما وصفو ، علما بأن هذه القله - كما سبق - ليست المعيبه فى الاستعمال ، ولا المانعه من القياس على نظائرها ؛ فإنما هى قله عدديه راجحه ، بالنسبه للكثره العدديه التى للأرجح. ولو كانت القله معيبه هنا ما وصفوا الضبط الوارد بها بأنه «راجح» ، وأن غيره أرجح ؛ إذ المعيب الذى لا يصلح استعماله لا يوصف بأنه راجح ولا حسن ، وفوق هذا فالخلاف محتدم فى أمر هذين الوصفين وانطباقهما أو عدم انطباقهما على بعض أقسامهم.

(ا) فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداه لا يليها إلا الفعل ؛ كأداه الشرط ، وأداه التحضيض (١) ، وأداه العرض (٢) ، وأداه الاستفهام (٣) إلا الهمزه (۴) ؛ نحو : (إن ضعيفا تصادفه (۵) فترفق به - حيثما أديبا تجالسه

ص: ١٢٧

١- التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوه وشده تظهر فى نبرات الصوت وكلماته. والعرض : طلب الشيء برفق وملاينه تعرف من نبرات الصوت وكلماته أيضا. وكثير من أدواتهما مشترك بينهما مثل : - هلّا - ألا - ألّا - لو لا - لو ما ... (ولهذه الأدوات باب خاص - فى ج ۴ م ١۶٢ - يفصل أحكامها المختلفه التى منها اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرض).

٢- التحضيض هو : الحث وطلب الشيء بقوه وشده تظهر فى نبرات الصوت وكلماته. والعرض : طلب الشيء برفق وملاينه تعرف من نبرات الصوت وكلماته أيضا. وكثير من أدواتهما مشترك بينهما مثل : - هلّا - ألا - ألّا - لو لا - لو ما ... (ولهذه الأدوات باب خاص - فى ج ۴ م ١۶٢ - يفصل أحكامها المختلفه التى منها اختصاصها بالفعل إذا كانت للتحضيض أو العرض).

٣- إنما تكون أدوات الاستفهام مختصه بالفعل وحده إذا وقع فعل بعدها فى جملتها ؛ كالمثالين المذكورين ؛ بخلافها فى نحو : متى العمل؟ - أين الكتاب؟ لخلو كل جمله من فعل بعد أداه الاستفهام. أى : أن وجود الفعل بعد أداه الاستفهام - غير الهمزه لأنها ليست مختصه بالأفعال ، بل تدخل عليها كما تدخل على الأسماء - ووقوعه متأخرا عنها فى جملتها ، يجعل هذه الأداه مختصه بالدخول على الفعل.

۴- لما تقدم من أنها غير مختصه بالأفعال. وفى هذا الموضع الذى يجب فيه النصب يقول ابن مالك : والنّصب حتم إن تلا السّابق ما يختصّ بالفعل ؛ كإن ، وحيثما - ٣ (تلا السابق : أى : وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ...)

۵- المضارع هنا مرفوع لا يصح جزمه ، لأنه ليس فعلا للشرط ؛ لأن فعل الشرط المجزوم هو - - الفعل المحذوف مع فاعله ، وموضعهما ؛ بعد أداه الشرط مباشره. أما هذا الفعل الموجود فهو مع فاعله جمله مضارعيه يتحتم رفع مضارعها ، وهى تفسر الجمله الفعليه التى حذفت وبقى معمولها المنصوب ، والتى موضعها بعد أداه الشرط مباشره. فالمفسّر جمله ، وكذلك المفسّر. ولا يصح أن يكون الفعل المذكور هو المفسّر وحده ، بالرغم من أنه المرشد للفعل المحذوف ، والدال عليه. وسيجيء فى الزياده والتفصيل (فى آخر رقم ۴ من ص ١٣۵ و ١٣۶) بيان مناسب عن الفعل إذا كان هو المفسّر وحده ، وأنه يكون كذلك عند رفع الاسم الواقع بعد أداه الشرط ، باعتباره مرفوعا لفعله المحذوف ، وعن الجمله الفعليه إذا كانت بتمامها هى المفسره ، وليس الفعل وحده.

يؤنسك) - (هلّا حلما تصطنعه - ألا زياره واجبه تؤديها) - (متى عملا تباشره؟ أين الكتاب وضعته؟) فلا يجوز الرفع فى هذه الأمثله ونظائرها على الابتداء أما الرفع على أنه فاعل ، أو نائب فاعل لفعل محذوف ، أو أنه اسم لكان المحذوفه - فجائز (١).

ومن الأمثله قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ ...،) وقول الشاعر :

وليس بعامر بنيان قوم

إذا أخلاقهم كانت خرابا

وقول الآخر :

وإذا مطلب كسا حلّه العا

ر فبعدا (٢) لمن يروم

نجازه (٣)

التقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ... - وإذا كانت أخلاقهم كانت ... - وإذا كسا مطلب كسا حله العار ... وهكذا (٤).

* * *

(ب) ويجب (٥) رفع الاسم السابق :

١- سيجىء فى الزياده والتفصيل (ص ١٣٤ رقم ٣ و ٤ وما بعدهما) إيضاح واف عن النصب الواجب ومكانه ، ثم عن هذا الرفع وما يقال فيه ، ثم تعقيبه بعرض للرأى السديد.

٢- فهلاكا (دعاء بالهلاك).

٣- إنجازه ، والحصول عليه.

٤- ومن الأمثله أيضا قول الشاعر : إذا أنت أعطيت الغنى ثم لم تجد بفضل الغنى ألفيت مالك حامد الأصل : أعطيت أعطيت الغنى فحذف الفعل : «أعطى الأول» ، وبقى نائب فاعله : «التاء» وهو ضمير واجب الاتصال ، لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بضمير منفصل له معناه وحكمه. ومثل هذا يقال فى كلمه : «نحن» من قول الشاعر : ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا وإن نحن أومأنا إلى الناس وقّفوا الأصل : وإن أومأنا أومأنا. حذف الفعل الأول ، وبقى فاعله «نا» وهو ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، فأتينا مكانه بما يصلح محله ، وهو «نحن» (انظر ما يوضح هذا فى ص ١١٧).

٥- وهذه الحاله - كغيرها من حالات الرفع الواجب والجائز - ليست داخله فى الاشتغال الأصيل (انظر رقم ٣ من هامش ص ١٢٦).

١ - إذا وقع بعد أداه لا يليها إلا الاسم ؛ فلا يجوز أن يقع بعدها فعل ؛ مثل : إذا «الفجائيه» (١) ؛ نحو : خرجت فإذا الرفاق أشاهدهم ؛ فيجب رفع كلمه : «الرفاق» ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف ؛ لأن «إذا الفجائيه» لا يقع بعدها الفعل مطلقا ؛ لا ظاهرا ولا مقدرا.

ومثل «إذا» الفجائيه أدوات أخرى ؛ منها : «لام» الابتداء فى نحو : إنى للوالد أطيعه ؛ فلا يجوز نصب كلمه : «الوالد» على الاشتغال ، ولا اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول به.

ومنها : واو الحال الداخله على الاسم الذى يليه المضارع المثبت ، فى مثل : أسرع والصارخ أغيثه ؛ فلا يصح نصب «الصارخ» على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله ، وتقديرهما : «أغيث» ، والجمله من الفعل المحذوف مع فاعله فى محل نصب على الحال. - لا يصح هذا ؛ لأن الجمله المضارعيه التى مضارعها مثبت ، غير مسبوق بلفظ : «قد» لا تقع حالا - على الأرجح - إذا كان الرابط هو : «الواو» فقط (٢) ؛ كهذا المثال وأشباهه.

ومنها : «ليت» المتصله «بما» الزائده ؛ فلا نصب على الاشتغال فى مثل : ليتما وفىّ أصادفه ؛ لأن «ما» الزائده لا تخرج «ليت» من اختصاصها بالأسماء ؛ إذ يجوز إعمال «ليت» وإهمالها ؛ فالمنصوب بعدها اسم لها ، ولا يصح أن يقع بعدها فعل مطلقا.

٢ - وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا وقع قبل أداه لها الصداره فى جملتها ؛ - فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها - ، وبعدها العامل ، كأداه الشرط ، والاستفهام (٣) ، وما النافيه ، ولا النافيه الواقعه فى جواب قسم ... (٤) ؛ فلا يصح نصب الاسم

١- سبق إيضاح لها فى ص ٤٨٢ ج ١.

٢- كما سيجىء فى ص ٧٣١ من باب الحال.

٣- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٢٧.

٤- ومما لا يعمل ما بعده فيما قبله : أدوات التحضيض والعرض ، ولام الابتداء ، وكم الخبريه ، والحروف الناسخه ، «ما عدا أنّ» ، والموصول ، والموصوف ، وحروف الاستثناء. فكل هذا لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فلا يصلح دالا على المحذوف. فلا يصح النصب فى الأسماء التى فى أول الجمل التاليه : التائه هلا أرشدته - الضّالّ ألا هديته - الخائف لأنا مؤمن - الهرم كم مره زرته!! - الخير إنى أحببته - النزيه الذى أصطفيه - الغناء فن أهواه - شاع ما المال إلا ينفقه العاقل فى النافع. أما حرفا التنفيس فالشائع جواز النصب والرفع فى الاسم الذى يسبقهما ؛ نحو الرساله سأكتبها - القصيده سوف أحفظها.

السابق فی نحو : الکتاب إن استعرته فحافظ علیه – المریض هل زرته؟ – الحدیقه ما أتلف زروعها – والله الذنوب لا أرتکبها ... ؛ لأن هذه الأدوات لها الصداره ، فلا یعمل ما بعدها فیما قبلها ؛ (أی : لا یجوز أن یتقدم معمولها علیها ، ولا معمول لعامل بعدها). وما کان کذلک لا یصلح أن یکون دالا علی عامل محذوف یماثله ، ولا مرشدا إلیه. ومثلها : أدوات الاستثناء ؛ فلا نصب فی نحو : ما السفر إلا یحبه الرحّالون (۱) ...

* * *

(ح) ما یجوز فیه الأمران (۲) ، وهو ما عدا القسمین السالفین ، فیشمل ما یأتی : ۱ – الاسم – المشتغل عنه – الذی بعده فعل دال علی طلب ؛ کالأمر (۳) ، والنهی ، والدعاء ؛ نحو : الحیوان ارحمه – الطیور لا تعذبها – اللهم الشهید ارحم ، أو : الشهید رحمه الله ...

وکذلک إن وقع الاسم السابق بعد أداه یغلب أن یلیها فعل ، کهمزه الاستفهام ، نحو : أطائره رکبتها؟ وکأدوات النفی الثلاثه : (ما – لا – إن –) ؛ نحو : ما السفه نطقته – لا الوعد أخلفته ، ولا الواجب أهملته – إن السوء فعلته. ومثل : «حیث» المجرده من «ما» ، نحو : اجلس حیث الضیف أجلسته.

وکذلک إن وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جمله فعلیه ، ولم تفصل کلمه :

۱– وفی وجوب الرفع یقول ابن مالک : وإن تلا السّابق ما بالابتدا یختصّ فالرّفع التزمه أبدا – ۴ کذا إذا الفعل تلا ما لم یرد ما قبل معمولا لما بعد ، وجد – ۵ ومعنی البیتین : إن تلا الاسم السابق ما یختص بالابتداء ... – أی : إن وقع الاسم السابق بعد لفظ مختص بالدخول علی المبتدأ – فالتزم رفع ذلک الاسم السابق. کذلک یجب رفع الاسم السابق إذا کان الفعل المشتغل قد وقع بعد لفظ لا یرد ما قبله معمولا لعامل بعده. «الفعل تلا ما لم یرد قبل معمولا لما بعد وجد» – أی : تلا الفعل شیئا ، لم یرد ما قبل ذلک الشیء معمولا لما وجد بعده. وفی هذا البیت شیء من التعقید.

۲– مع ملاحظه أن المسأله لا تکون من باب : «الاشتغال» فی حاله ضبط الاسم السابق بالرفع – کما سبق فی رقم ۳ من هامش ص ۱۲۶ –

۳– سواء أکان الأمر بصیغه فعل الأمر ؛ نحو : التردد اجتنبه ، أم بلام الأمر الداخله علی المضارع ؛ نحو : التردد لتجتنبه.

«أمّا» (١) بين الاسم والعاطف ؛ نحو : خرج زائر والقادم استقبلته ، فلو فصلت «أما» بينهما كان الاسم «المشتغل عنه» فى حكم الذى لم يسبقه شىء ؛ نحو : خرج زائر ، وأمّا المقيم فأكرمته.

فالأمثله فى كل الصور السابقه وأشباهها ، يجوز فيها الأمران. النصب والرفع. وجمهره النحاه تدخلها فى النوع الذى يجوز فيه الأمران قياسا ، والنصب أرجح (٢) عندهم. وحجتهم : أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ ، والجمله الطلبيه بعده خبر ، ووقوع الطلبيه خبرا - مع جوازه - قليل بالنسبه لغير الطلبيه. أو يجعل الاسم السابق مبتدأ بعد همزه الاستفهام ونحوها ، ووقوع المبتدأ بعدها - مع جوازه - قليل أيضا ، لكثره دخولها على الأفعال دون الأسماء. أو يجعل الجمله الاسميه بعده إذا كانت غير مفصوله بإما ، معطوفه على الجمله الفعليه قبله ؛ والعطف على جملتين مختلفتين فى الاسميه والفعليه قليل مع صحته.

١- كان الفاصل المراد هنا - غالبا - هو : «أما» ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، ومنقطع فى إعرابه قبلها : فلا أثر للفصل بغيرها (راجع لأمر الثالث ص ١٣٥).

٢- وإلى الأمور التى مرت فى القسم الأول يشير ابن مالك ، ويبين أن المختار النصب فيقول : واختبر نصب قبل فعل ذى طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب - ٦ وبعد عاطف - بلا فصل على معمول فعل مستقرّ أوّلا ... - ٧ يريد : أن النصب والرفع جائزان فى أمور ، ولكن النصب هو المختار فيها ؛ وذلك حين يقع الاسم السابق قبل فعل دال على الطلب ، أو بعد شىء غلب إيلاؤه الفعل ، (أى : غلب أن يليه ويقع بعده الفعل ؛ كهمزه الاستفهام) ، وكذلك بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول لفعل مذكور أول جملته بغير فصل بين العاطف والمعطوف. وصياغه البيت الثانى عاجزه عن تأديه المراد منه ؛ إذ المراد أن الاسم المشتغل عنه يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح إذا كان ذلك الاسم واقعا - مباشره - بعد عاطف يعطف جملته على الجمله الفعليه قبله والتى استقر مكان الفعل فى أولها ، سواء أكان المعمول فى الجمله الفعليه التى قبله مرفوعا ؛ مثل : غاب حارس وحارسا أحضرته (فكلمه «حارس» الأولى فاعل وهو معمول للفعل : غاب) أم معمولا منصوبا ، نحو : صافحت رجلا ، وجنديا كلمته (فكلمه : «رجلا» مفعول ، وهو معمول للفعل : صافح) فنصب الاسم المشتغل عنه يقتضى أن يكون مفعولا لفعل محذوف يوضحه المذكور بعده. والجمله من الفعل المحذوف وفاعله معطوف على الجمله التى قبلها ، فالعطف عطف جمله فعليه على جمله فعليه ، وليس عطف مفردات. فلا معنى لقول ابن مالك إن العطف على معمول فعل مستقر فى أول جملته التى قبل العاطف. ذلك أن المعمول فى الجمله السابقه ليس معطوفا عليه ما أوضحنا. ولكن ضيق الوزن وضروره الشعر أوقعاه فى التعبير القاصر. وقد تأوله النحاه بأن التقدير : وبعد عاطف - بلا فصل - على جمله معمول فعل مستقر أولا ... ومهما كان العذر فإن الخير فى اختيار الأسلوب الناصع الوافى الذى لا يحوى عيبا ، ولا يتطلب تأويلا أو تقديرا.

٢ – الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع بعد عاطف غير مفصول بالأداه : «أمّا» وقبله جمله ذات وجهين (١) ، مع اشتمال التى بعده فى حاله نصبه على رابط يربطها بالمبتدأ السابق (٢) ؛ – كالضمير العائد عليه ؛ أو الفاء المفيده للربط به – ؛ نحو : (النهر فاض ماؤه صيفا ، والحقول سقيناها من جداوله) – (العلم الحديث نجح فى غزو الكون السماوى ، فالعلوم الرياضيه ، استلهمها الغزاه قبل الشروع). فيصح رفع كلمتى : «الحقول – والعلوم» على اعتبار كل منهما مبتدأ ، خبره الجمله الفعليه بعده. وهذه الجمله الاسميه معطوفه على الاسميه التى قبلها. ويجوز نصب الكلمتين على أنهما مفعولان لفعل محذوف ، والجمله من هذا الفعل وفاعله معطوفه على الجمله الفعليه الواقعه خبرا قبله. وفى الحالتين تتفق الجملتان المعطوفتان مع المعطوف عليهما فى ناحيه الاسميه أو الفعليه ؛ فيجرى الكلام على نسق واحد ، ولهذا يتساوى (٣) الأمران.

٣ – الاسم السابق (المشتغل عنه) الواقع فى غير ما سبق. نحو الرياحين زرعتها. والنحاه يجيزون الأمرين ويرجحون الرفع ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف (٤).

١– وهى الجمله الاسميه التى يكون المبتدأ فيها اسما خبره جمله فعليه ؛ مثل : الشجره ظهر ثمرها – الفاكهه طاب طعمها. (ومنها الجمله التعجبيه. ولكن التعجبيه لا تصلح فى هذا الموضع) أو : هى جمله اسميه صدرها مبتدأ ، وعجزها جمله فعليه ، كقولهم : النبيل زادته النعمه نبلا وشرفا ، واللئيم زادته النعمه لؤما وبطرا. – الحر ينتصر لكرامته ، والذليل يمتهنها.

٢– لأنها حينئذ تكون معطوفه على الخبر ، فلا بد فيها من رانط كالخبر (راجع الأشمونى والصبان).

٣– وفى هذا يقول ابن مالك : وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيّرا – ٨ يريد : إن وقع الاسم السابق بعد حرف عطف قبله فعل ، وهذا الفعل – مع فاعله – خبر عن مبتدأ قبلهما وقبل حرف العطف – فلك الخيار فى هذه الحاله أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله ، مباشره عطف جمله فعليه على الجمله الفعليه السابقه أيضا ، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله عطف جمله اسميه على نظيرتها الاسميه. وقد شرحنا توجيه كل حاله من هاتين الحالتين المتساويتين فى الصحه ، شرحا يوضح هذا البيت الغامس.

٤– وفى حاله الرفع لا تكون المسأله من باب «الاشتغال» – كما كررنا فى كل حالات الرفع الواجب والجائز – وفى هذا يقول ابن مالك. والرفع فى غير الّذى مرّ رجح فما أبيح افعل. ودع ما لم يبح – ٩

«ملاحظه» بانضمام هذه الأقسام الثلاثه (۱ ، ۲ ، ۳) إلی القسم الـذی یجب فیه النصب فقط ، والقسم الذی یجب فیه الرفع فقط ... ، تنشـأ الأقسـام الخمسه التی عرضـها النحـاه فی هـذا البـاب ، وارتضوها وجعلوا لکل منها حکما. وقـد أشـرنا (۱) إلی أنـه یمکن إدماج بعضها فی بعض ، وجعلها ثلاثه ، اختصارا وتیسیرا.

ص: ۱۳۳

۱- فی رقم ۴ من هامش ص ۱۲۶.

زیاده وتفصیل

۱ - زاد فریق من النحاه شروطا أخری للاشتغال رفضها سراه ؛ بحجه أنها لا تثبت علی التمحیص. وهذا رأی سدید حملنا علی إهمالها ؛ ادخارا للجهد ، وإبعادا لنوع من الجدل لا خیر فیه للنحو.

۲ - أشرنا قریبا (۱) إلی صحه أن یکون الاسم السابق المنصوب مفعولا به لفعل محذوف ، یخالف الفعل المذکور بعده فی جملته ، ولا یکون له صله بلفظه ولا بمعناه ؛ وذلک حین تقوم قرینه تدل علی هذه المخالفه ؛ کأن یقال : ماذا اشتریت؟ فتجیب : کتابا أقرؤه. «فکتابا» مفعول به لفعل محذوف تقدیره : اشتریت کتابا أقرؤه ؛ فالفعل المحذوف مخالف للمذکور فی لفظه ومعناه ؛ فلا تکون المسأله من باب «الاشتغال» ، ولا یکون العامل الثانی صالحا للعمل فی المفعول به السابق ، ولا مفسرا لعامله المحذوف. وفی هذه الحاله التی یختلف فیها الفعلان : المحذوف والمذکور ، لا یکون الحذف واجبا ، وإنما یکون جائزا (۲) ، فیصح فی الفعل المحذوف أن یذکر. أما الحذف الواجب ففی : «الاشتغال» ؛ فلا یصح الجمع بینهما ؛ لأن الثانی بمنزله العوض عن الأول ؛ ولا یجمع بین العوض والمعوّض عنه (۳).

۳ - إنما یقع «الاشتغال» بمعناه العام الذی یشمل الاسم السابق المرفوع بعد أدوات الشرط ، والتحضیض والاستفهام ، غیر الهمزه ، کما سبق - فی الشعر ؛ فقط ؛ للضروره. وأما فی النثر فلا یحسن بعد تلک الأدوات إلا صریح الفعل (۴)

۱- فی رقم ۱ من هامش ص ۱۲۶.

۲- ما لم یوجد سبب آخر غیر الاشتغال یوجبه.

۳- لا یصح الجمع بین العوض والمعوض عنه. وهذا أسلم من قولهم : لا یصح الجمع بین التفسیر والمفسّر ، «أی : المفسّر والمفسّر» لأنه یصح أحیانا الجمع بین هذین کما فی التفسیر بما بعد الحرف : «أی» وکالتفسیر بعطف البیان ، وبواو العطف التی تفید التفسیر ... - کما سیجیء فی ص ۱۳۹ - ومن هنا کان التعبیر بعدم جواز الجمع بین العوض والمعوض عنه هو الأسلم والأدق.

۴- یقول النحاه : إن وقوعه فی النثر مستقبح ، ولو وقع فیه لجاز مع القبح.

ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثه أشياء ؛ يقع بعدها الاشتغال نثرا ونظما ، أولها : أدوات الشرط التى لا تجزم ؛ ومنها : إذا - ولو - مثل : (إذا السماء انشقت ...) إلخ ، ومثل : لو الحرب امتنعت لطابت الحياه.

وثانيها : «إن» ، بشرط أن يكون الفعل فى التفسير ماضيا لفظا ، نحو : إن علما تعلمته فاعمل به ، أو ماضيا معنى (١) فقط ، نحو : إن علما لم تتعلمه فاتتك فائدته. فإن كان فعل التفسير مضارعا مجزوما (٢) لم يقع الاشتغال بعدها إلا فى الشعر ، دون النثر.

وثالثها : «أمّا» الشرطيه. ولكن لا يجب نصب الاسم بعدها ؛ لأن الاسم يليها حتما (٣) ، ولو كان الفعل مذكورا بعده ؛ نحو : قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ ...) فقد قرئ «ثمود» بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على الاشتغال. وفى حاله النصب يجب تقدير العامل بعد الاسم المنصوب ، وبعد الفاء معا ؛ لأن «أمّا» لا يليها إلا الاسم (٤) ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا اسم واحد ، والتقدير - كما يقولون - وأما ثمود فهديناهم هديناهم. وللبحث تحقيق.

٤ - من الأصول النحويه أن المحذوف قد يحتاج - أحيانا - إلى شىء مذكور يفسره ، ويدل عليه. وقد يكون التفسير واجبا ، كما فى باب : «الاشتغال». وفى هذا الباب إن كان المحذوف جمله فعليه فتفسيره لا يكون إلا بجمله مذكوره فى الكلام ، مشاركه للمحذوفه فى لفظها ومعناها معا ، أو فى المعنى فقط ؛ نحو : العظيم نافسته - المصنع وقفت فيه. التقدير : نافست العظيم نافسته - لابست المصنع وقفت فيه. أو نحو ذلك مما يؤدى إلى الغرض فى الحدود المرسومه. ولا يصح هنا تفسير الجمله بغير جمله مثلها على الوجه السابق.

وإن كان المحذوف فعلا فقط أو وصفا عاملا يشبهه ، ويحل محله ، جاز أن

١- كالمضارع الداخله عليه «لم» فإنها - فى الأغلب - تقلب زمنه للمضى.

٢- انظر سبب الجزم فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٧

٣- كما تقدم هنا ، وفى رقم ٣ ص ٨٧.

٤- وقد عرفنا أن شرط وجوب النصب وحده أن تكون الأداه الشرطيه مختصه بالدخول على الأفعال دون الأسماء. وليست «أما» كذلك. لأنها لا تدخل إلا على الاسم لهذا كان الاقتصار على نصب الاسم السابق غير واجب ، بل يجوز فيه الأمران.

يفسّر كل منهما بفعل أو بما يشبهه ، تفسيرا لفظيّا ومعنويّا معا ، أو معنويّا فقط والأفضل التماثل عند عدم المانع بأن يفسّر الفعل نظيره الفعل ، ويفسّر الوصف نظيره الوصف ، نحو : إن أحد دعاك الخير فاستجب - ما الصلح أنت كارهه. التقدير : إن دعاك أحد ، دعاك الخير فاستجب - ما أنت كاره الصلح - أنت كارهه.

ويدور بين النحاه جدل طويل فى موضع الجمله المفسّره ؛ أيكون لها محل من الإعراب ، أم ليس لها محل؟ وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأى القائل إنها تساير الجمله المحذوفه «المفسّره» وتماثلها فى محلها الإعرابى وعدمه ، كما تماثلها فى لفظها ومعناها على الوجه السالف. وعلى هذا إن كانت الجمله المحذوفه (المفسّره) لا محل لها من الأعراب فالمفسّره كذلك لا محل لها من الإعراب ؛ نحو : البحر أحببته ، أى : أحببت البحر أحببته ؛ فالجمله التفسيريه لا محل لها من الإعراب ؛ لأن الأصليه المحذوفه كذلك. وإن كانت الجمله المحذوفه (المفسّره) لها محل من الإعراب فالتى تفسرها تساير ها وتماثلها فيه ؛ نحو قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ) أى : إنا خلقنا كلّ شىء خلقناه بقدر ؛ فالجمله المحذوفه (المفسّره) فى محل رفع خبر «إنّ» ؛ فالتى تفسرها كذلك فى محل رفع خبر. ونحو : العقلاء الواجب يؤدونه ؛ أى : العقلاء يؤدون الواجب يؤدونه ، فالجمله المحذوفه (المفسّره) فى محل رفع خبر المبتدأ ، والمفسّره فى محل رفع خبر المبتدأ كذلك. وفى قوله تعالى : (وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) ... تقع الجمله الاسميه (المفسّره) مفعولا فى محل نصب ؛ لأن المحذوف المفسّر مفعول به منصوب ؛ إذ التقدير : الجزاء ، أو الجنه وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لهم مغفره ؛ فجمله : «لهم مغفره» هى المفسره للمفعول به المحذوف (١).

ولا تكون الجمله هى المفسّره فى باب الاشتغال إلا حين يكون الاسم السابق

١- ولا يصح أن تكون هى المفعول الثانى للفعل : «وعد» لأنه من باب «كسا» ، أى : من الأفعال التى لا يقع فيها المفعول الثانى جمله.

منصوبا كالأمثله السالفه ؛ فإن كان مرفوعا للمحذوف فالمحذوف هو فعله وحده (١) ويتعين أن يكون مفسّره هو الفعل المذكور وليس الجمله ، ولا بد - عند المحققين أن يكون هذا الفعل المذكور (المفسّر) مسايرا للمحذوف (المفسّر) فى حكمه وإعرابه اللفظى ، والتقديرى ، والمحلى ... مثل إن العتاب يكثر يؤد إلى القطيعه ، التقدير : إن يكثر العتاب - يكثر - يؤد إلى القطيعه. فالمفسّر هو الفعل : «يكثر» الثانى ، وهو مضارع مجزوم كالأول المحذوف (٢). ومثل : إذا العنايه تلاحظك عيونها فلا تخف شيئا. التقدير : إذا تلاحظك العنايه تلاحظك عيونها ، فالمفسّر فى المثال هو الفعل : «تلاحظ» وحده ، وهو كالأول فى حكمه الإعرابى. ومثل :

إذا الملك الجبّار صعّر خدّه (٣)

مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

أى : صعّر الملك خدّه ، صعره ، فالمفسّر هو الفعل الماضى وحده (صعّر). ومثل

فمن نحن نؤمنه (٤) يبت وهو آمن

ومن لا نجره يمس منا مفزّعا

التقدير : فمن نؤمنه يبت وهو آمن ... فالمفسّر هو الفعل «نؤمن» وحده ، وهو مجزوم كالفعل المفسّر المحذوف. وكلمه : «نحن» فى البيت ضمير فاعل للفعل المحذوف. وقد برز هذا الضمير - بعد استتاره الواجب - بسبب حذف فعله وحده ؛ إذ لا يبقى الفاعل مستترا بعد حذف عامله. فإذا رجع العامل وظهر ، عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان. فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب

١- كما أشرنا فى رقم ٤ من هامش ص ١٢٧ وفى ص ١٣٦. سواء أكان الفعل مبنيا للمعلوم أى للمجهول تاما أم ناقصا مثل : كان. كل هذا على حسب السياق ، وعلى مقتضاه يعرب الاسم المرفوع فاعلا ، أو نائب فاعل ، اسما لكان ... مثل : إن برد اشتد فاحترس - إن عمل أتقنته فلازمه - المرء مجزى بعمله إن خير فخير. التقدير : (إن اشتد برد - اشتد - فاحترس) - (إن أتعقن عمل - أتقنه - فلازمه) - (المرء مجزى بعمله إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ...).

٢- ما سبب الجزم؟ خلاف فيه وجاء فى الصبان ما نصه : (قال أبو على : الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله : «لا تجزعى إن منفسا أهلكته». مجزومان محلا ؛ وجزم الثانى ليس على البدليه ؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه. بل على تكرير «إن» أى : إن أهلكت منفسا إن أهلكته. وساغ إضمار «إن» أى : وإن لم يسغ إضمار لام الأمر إلا فى ضروره لاتّساعهم فيها ، ولقوه الدلاله عليها بتقديم مثلها. واستغنى بجواب «إن الأولى» عن جواب الثانيه) اه.

٣- صعر خده : حوله إلى جهه لا يرى فيها الناس ؛ تكبرا منه وترفعا.

٤- بمعنى : نؤمنه ، ونمنحه الأمان.

- فى الرأى الشائع - فاعلا ؛ وإنما يعرب تركيدا لفظيّا للضمير المستتر المماثل له. وينطبق هذا الكلام على البيت التالى :

فإن أنت لم ينفعك علمك (١)

فانتسب

لعلك تهديك القرون الأوائل

التقدير : فإن لم تنتفع لم ينفعك علمك ... وأشباه هذا. فالفعل «ينفع» هو وحده المفسّر للفعل المحذوف ، وهو مساير لذلك المحذوف فى الجزم والنفى معا. والضمير البارز «أنت» فاعل الفعل المحذوف ، وكان مستترا وجوبا فيه ، فلما حذف الفعل برز فى الكلام فاعله المستتر ، ولما رجع الفعل إلى الظهور فى الجمله الأخيره عاد فاعله الضمير إلى الاستتار. كما كان أولا. ومثله قول الشاعر :

إذا أنت (٢) فضّلت امرأ

ذا براعه

على ناقص كان المديح من النقص

وقول الآخر :

بليغ إذا يشكو إلى غيرها الهوى

وإن هو لاقاها فغير بليغ

وفى مثل :

لا تجزعى إن منفس أهلكته

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

يكون التقدير : لا تجزعى إن هلك منفس أهلكته ... والمحذوف هنا مطاوع للمذكور ، فهو من مادته اللفظيه ومن معناه ، وإن كانت المشاركه اللفظيه ليست كامله.

أما تفضيل الرأى القائل بمسايره الجمله المفسّره للجمله المفسّره فى حكمها ، ومحلها الإعرابى فراجع إلى أمرين :

أولهما : أن الجمله المفسّره قد يكون لها محل من الإعراب - بالاتفاق - فى بعض مواضع ، كالجمله المفسّره لضمير الشأن (٣) فى نحو : (قُلْ : هُوَ اللهُ أَحَدٌ) ، فإن جمله (اللهُ أَحَدٌ) مبتدأ وخبر فى محل رفع ، لأنها خبر لضمير

۱- یریـد : إن لم یکن لـک علم بحوادث الموت المحیطه بـک بحیث یعظـک فارجع إلی أصولک الأوائل الـذاهبین ، لعل لک عظه فی موتهم.

۲- فالأصل : إذا فضـلت ... فلما حذف الفعل بقیت التاء ، وهی ضـمیر متصل لا یسـتقل بنفسه فأتینا مکانها بضمیر مرفوع منفصل بمعناها ؛ هو الضـمیر : «أنت» - کما سبق مثل هذا فی رقم ۴ من هامش ص ۱۲۸ - فإذا رجع الفعل المحذوف رجع فاعله السابق ، وهو «التاء» واتصل به.

۳- راجع ضمیر الشأن ج ۱ ص ۲۲۶ م ۱۹ - باب الضمیر.

الشان : «هو». وفى نحو : ظننته : «الصديق نافع» ؛ الجمله الاسميه فى محل نصب ؛ لأنها المفعول الثانى لظنّ ... وليس فى هذا خلاف.

وثانيهما (١) : أن هناك كلمات تفسر غيرها وقد تسايرها فى حركه إعرابها ؛ كالكلمات الواقعه بعد «أى» التى هى حرف تفسير فى مثل هذا سوار من عسجد ، أى : ذهب. فكلمه : «أى» حرف تفسير ؛ يدل على أن ما بعده يفسر شيئا قبله. وكلمه : «ذهب» هى التفسير لكلمه : «عسجد» ويجب أن تضبط مثلها فى حركات الإعراب. نعم إنهم يعربون كلمه «ذهب» وأمثالها مما يقع بعد «أى» التفسيريه بدلا أو عطف بيان ؛ لكن هذا لا يخرجها عن أنها مماثله للمفسّر فى حركه إعرابه ؛ إذ كل من البدل وعطف البيان تابع هو بمنزله متبوعه. ومن الكلمات التى تفسر غيرها ويتحتم أن تسايره فى حركه إعرابه ما يقع بعد حرف العطف : «الواو» الذى يدل أحيانا على أن ما بعده مفسر لما قبله ، كما فى مثل : الماء الصافى يشبه اللجين والفضه. فالواو حرف عطف للتفسير ، لأن ما بعدها يفسر ما قبلها. وهو مساير له - وجوبا - فى حركات إعرابه ؛ إذ المعطوف كالمعطوف عليه فى كثير من أحكامه التى منها حركات الإعراب.

فالرأى القائل باعتبار الجمله التفسيريه مسايره لما تفسره يجعلها كنظائرها من الجمل التى لها محل من الإعراب ، وكغيرها من المفردات التى تؤدى مهمه التفسير. ولا معنى للتفرقه فى الحكم بين ألفاظ تؤدى مهمه واحده ، إلا إن كان هناك سبب قوىّ ، ولم يتبين هنا السبب القوىّ ؛ بل الذى تبين أن الكلام المأثور الفصيح يؤيد أصحاب هذا الرأى الواضح الذى يمنع تعدّد الأقسام والأحكام ، ويؤدى إلى التيسير بغير ضرر.

وقد أشرنا (٢) إلى أن الجمله لا تكون مفسره فى باب «الاشتغال» إلا حين يكون الاسم السابق منصوبا. فإن كان مرفوعا لعامله المحذوف فالمحذوف هو فعله وحده ، ويتعين أن يكون التفسير بفعل فقط ، كما قلنا إن الاسم السابق إذا وقع بعد أداه لا يليها إلا الفعل وجب نصبه ، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ ، وإنما يجوز رفعه

١- لهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٤.

٢- فى رقم ٤ من هامش ص ١٢٧ وفى ص ١٣٦.

على أنه مرفوع فعل محذوف ؛ كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ) ، فكلمه : «أحد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ... إلى آخر ما أوضحنا ...

والذى نريد بسطه الآن أن بعض القدامى والمحدثين لا يروقهم هذا التقدير ، ويسخرون منه ، مطالبين بإعراب الاسم المرفوع - فى الآيه السالفه وأشباهها - إما مبتدأ مباشره ، وإما فاعلا مقدما للفعل الذى بعده (أى : للمفسّر) وبإهمال التعليل الذى يحول دون هذا الإعراب ، لأنه - كما يقولون - تعليل نظرى محض ، أساسه التخيل والتوهم ، وتعارضه النصوص الكثيره الوارده بالرفع الصريح ...

ولا حاجه إلى عرض أدله كل فريق ممن يبيح أو يمنع ؛ فقد فاضت بها المطولات والكتب التى تتصدّى لمثل هذا الخلاف ، وسرد تفاصيله وأدلته التى نضيق بها الصدور - أحيانا - حين تقوم على مجرد الجدل ، وتعتمد على التسابق فى إظهار البراعه الكلاميه. ومنها : كتاب : «الإنصاف فى أسباب الخلاف» ، لابن الأنبارى ...

والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإعراب الثلاثه بالضعف. ولكن الضعف فى حاله تقدير عامل محذوف ، أخفّ وأيسر. وفيما يلى البيان بإيجاز ، ولعل فيه - مع إيجازه - ما يرد بالأمر مورده الحق ، ويضعه فى نصابه الصحيح. هذا ، وفى الاستئناس والاسترشاد بما يقال فى الاسم المرفوع بعد أداه الشرط - كالآيه السابقه ، وأمثالها - ما يكفى ويوصّل لتأييد النحاه ، ودعم رأيهم فى باقى حالات رفعه.

(ا) فى مثل : إن عاقل ينصحك ينفعك ، لو أعربنا الاسم السابق : «عاقل» مبتدأ لكانت الجمله الفعليه بعده (وهى : ينصحك) فى محل رفع ، خبره. ويترتب على هذا أن تكون أداه الشرط ، وهى تفيد - دائما - التعليق (١)

١- توقف حصول شىء ، أو عدم حصوله ، على أمر آخر ؛ فيكون الثانى - فى الأغلب - مترتبا على الأول وجودا وعدما. فإن كانت أداه الشرط جازمه فالتعلق والتوقف لا يتحقق إلا فى المستقبل.

قد دخلت على جمله اسميه ، مع أنّ الجمله الاسميه تفيد الثبوت (۱) ؛ وهو من أضداد التعليق. وهنا يقع فى الجمله الواحده التعارض الواسع بين مدلول الأداه ، مدلول والمبتدأ مع خبره ؛ وهو تعارض واقعىّ (۲) لا خيالىّ ؛ إذ مردّه الاستقراء المنتزع من الأساليب العربيه الصحيحه التى لا يسوغ مخالفتها ، ولا سيما فى النواحى المتعلقه بالمعنى ، وإلا اضطربت المعانى ، وتناقضت ، ولم تؤد اللغه مهمتها -. بخلاف الجمله الفعليه ؛ فإنها تقبل التعليق ، ولا تعارضه.

وشىء آخر يؤيد ما سلف ؛ هو أن بعض النصوص الفصيحه الوارده تدل على وجود لغات أو لهجات ترفع المضارع «ينصح» فى ذلك المثال وأشباهه. فإذا ورد مرفوعا فأين فعل الشرط؟ أيكون هو فعل الشرط مع رفعه ؛ فتتكلف أقبح التأول والتمحل فى إعرابه؟ أم نتركه على حاله مرفوعا ، ونقدّر فعلا آخر للشرط مجزوما مباشره؟ الأمران معيبان. ولكن الثانى أقرب إلى القبول ؛ لأنه - بسبب جزمه المباشر الخالى من التأول - ينخرط فى عداد أفعال الشرط ؛ إذ الأصل فى أفعال الشرط أن تكون مجزومه. وهذا دليل آخر يدفعنا إلى رفض الوجه الإعرابى السابق (المبتدأ). كما تحمل على رفضه أمور أخرى نحويه وبلاغيه دقيقه وفى مقدمتها الفصل بالمبتدأ بين أداه الشرط الجازمه وفعلها وهذا ممنوع ؛ لمخالفته المأثور الشائع (۳).

۱- ثبوت الحكم إيجابا أو سلبا. أى : تحقق وقوعه والقطع بحصوله ؛ سواء أكان موجبا أم منفيا.

۲- لإيضاح هذا التعارض نقول : الأصل فى الجمله الاسميه - كما هو مقرر مقطوع به - أنها تدل على الثبوت إذا كانت اسميه محضه ؛ (أى خاليه من فعل) ومن أمثلتها : الوالد رحيم - الوالدان نفعهما عميم ... وقد تفيد مع الثبوت الدوام بقرينه. هذا شأن الجمله الاسميه المحضه. فإن كانت غير محضه (وهى التى يكون فيها الخبر جمله فعليه) نحو : الوالد زاد فضله ، فإنها تفيد التجدد ، وقد تفيد الاستمرار التجددى. وكل ما سبق موضح بتفصيلاته فى علوم البلاغه وغيرها. ومنه يتبين أن الدلاله التى تؤديها الجمله الاسميه بنوعيها (المحضه ، وغير المحضه) تعارض وتناقض التعليق. فكيف يجتمعان فى جمله واحده؟

۳- عند جمهور البصريين (راجع شرح العكبرى ، لديوان المتنبى وبيته : - - لو الفلك الدوار أبغضت سعيه لعوّقه شىء عن الدوران من القصيده التى مطلعها : عدوّك مذموم بكل لسان ولو كان من أعدائك القمران ....)

(ب) ولو أعربنا الاسم السابق وهو : «عاقل» وأشباهه ، فاعلا - أو شيئا آخر مرفوعا بالعامل الذى بعده - كما يرى فريق من الكوفيين لكان هذا أخذا برأى ضعيف أيضا ، فوق ما فيه من الفصل الممنوع عند أكثر النحاه ، ومن اختلاط الأمر فى كثير من الأساليب بين المبتدأ والفاعل المتقدم كما فى المثال المعروض ونظائره - وما أكثرها - فيوجد من يعرب كلمه ؛ «عاقل» مبتدأ ، والجمله الفعليه بعده خبره ، ومن يعربها فاعلا مقدّما للفعل بعده. وعلى الإعراب الأول تكون الجمله اسميه ، وقد سبق ما فيها من عيب. أما على الإعراب الثانى فالجمله فعليه ؛ ودلالتها مختلفه عن سابقتها ، فشتان بين مدلولى الجملتين فى لغتنا ، هذا إلى مشكلات أخرى تتعلق بوجود فاعل مذكور - أحيانا - بعد الفعل المتأخر ، وبالضمائر المتصله بالفعل المتأخر ، وعودتها ، ومطابقتها للفاعل المتقدم أو عدم مطابقتها ، واعتبارها حروفا أو أسماء ...

(ح) فلم يبق إلا اختيار الإعراب الثالث القائم على تقدير فعل محذوف ، (تحقيقا لما اشترطه جمهور النحاه من دخول أداه الشرط على فعل ظاهر أو مقدر ومنع دخولها على الاسم) واعتباره أفضلها ، وأن العيب فيه أخف وأيسر ، كما قلنا. ولن يترتب على هذا «التقدير» خلط بين المعانى والمدلولات اللغويه ، ولا تداخل بين القواعد النحويه. على أن «التقدير» باب واسع وأصيل فى لغتنا ، ولكنه محكم ، وسائغ ممن يحسن استخدامه - عند مسيس الحاجه الشديده - على النمط الوارد الفصيح الذى يحتج به ، والذى لا يؤدى إلى خلط أو اضطراب.

٤ - أجرى بعض النحاه الذين لا يقصرون الاشتغال على النصب - أحكاما أربعه على الاسم السابق إذا كان مرفوعا وبعده فعل قد عمل الرفع فى ضميره أو فى ملابسه : فيجب رفع هذا الاسم السابق إما بالابتداء إذا وقع بعد أداه لا يليها فعل ؛ كإذا الفجائيه ، وليتما (المختومه «بما» الزائده) ؛ نحو : خرجت فإذا النسيم

ينعش - ليتما الجو يعتدل ، وإما على الفاعليه بفعل محذوف إذا وقع بعد أداه لا يليها إلا الفعل - كأداه الشرط - نحو : إن سياره أقبلت فاحترس منها.

ويكون الرفع بالابتداء راجحا فى مثل : الزارع يكافح ؛ حيث لا يحتاج إلى تقدير شىء محذوف ، أما إعرابه فاعلا بفعل محذوف فيحتاج إلى تقدير ذلك الفعل ، والتقدير هنا ردىء ما دام الاسم غير واقع بعد أداه تطلب فعلا ؛ كأداه الاستفهام ، ونحوها ...

وقد يكون الرفع بالفعل المحذوف راجحا على الرفع بالابتداء فى مثل : العامله لتجتهد ؛ لأن وقوع الجمله الطلبيه خبرا قليل بالنسبه لغير الطلبيه.

وقد يستويان فى مثل كلمه : «الزروع» من نحو : المطر نزل ، والزروع ارتوت منه. لأن الجمله الأولى ذات وجهين فإذا أعربت كلمه «الزروع» مبتدأ والجمله بعدها الخبر كانت هذه الجمله الاسميه معطوفه على الجمله الاسميه التى قبلها. وإذا أعربت كلمه : «الزروع» فاعلا لفعل محذوف كانت هذه الجمله الفعليه معطوفه على الجمله الفعليه الواقعه خبرا قبلها.

٥ - أبيات ابن مالك فى هذا الباب ليست مرتبه ترتيبا متماسكا يساير المعانى ويؤالف بعضه بعضا ، فقد يذكر بيتا أو بيتين فى أول الباب يشرح بهما قاعده معينه ، ثم يأتى ببيت أو أكثر ليشرح قاعده ثانيه ، فثالثه ... ثم يذكر بيتا آخر يتمم القاعده الأولى ، فآخر يتمم الثالثه ، وهكذا تتفرق أجزاء القاعده الواحده فى بيتين أو أكثر ليس بينهما توال ، أو اتصال مباشر. فلم يكن بد من استيفاء كل قاعده على حده استيفاء كاملا. ثم الإشاره فى الهامش إلى أبيات ابن مالك المتعلقه بتلك القاعده ، وتدوينها على حسب ما يقتضيه تماسك القاعده وتكاملها ، لا على حسب ورودها فى ألفيته ؛ وإلا جاءت القاعده مفككه ، متناثره هنا وهناك ، متداخله فى غيرها. على أنا وضعنا بجانب كل بيت من أبيات ابن مالك رقما خاصّا به يدل على ترتيبه الحقيقى بين أبيات هذا الباب كما وردت فى ألفيته.

٦ - أسلوب : «الاشتغال» بمعناه العام دقيق ، يتطلب براعه فى تأليفه وضبطه ، كى يسلم من الخطأ ، والالتواء ، والتفكك ؛ فحبذا الاقتصاد فى استعماله.

المسأله ۷۰: تعديه الفعل ولزومه

اشاره

الكلام على المفعول به ، وأحكامه المختلفه

الفعل التام

(۱)

ثلاثه أنواع :

(ا) نوع يسمى : «المتعدى» (۲) ، وهو الذى ينصب بنفسه مفعولا ـ به (۳) أو اثنين ، أو ثلاثه ؛ من غير أن يحتاج إلى مساعده حرف جر ، أو غيره مما يؤدى إلى تعديه الفعل اللازم (۴) ؛ مثل : سمع - ظنّ - أعلم ، فى نحو : لما سمعت الخبر ظننت الراوى مخطئا ، لكن الصحف أعلمتنا الخبر صحيحا.

۱- الفعل التام ، هو : ما يكتفى بمرفوعه فى تأديه المعنى الأساسى للجمله ؛ مثل : ساد - أضاء - تحرك - ... وأشباهها ؛ حيث نقول : ساد الهدوء - أضاء النجم - تحرك الكوكب. أما الناقص فهو الذى لا ـ يكتفى بمرفوعه فى ذلك ، وإنما يحتاج معه لمنصوب حتما ؛ مثل : «كان وأخواتها» من الأفعال الناسخه التى ترفع الاسم وتنصب الخبر - كما سبق فى ج ۱ ص ۴۰۳ م ۴۲ - وهذه الأفعال الناقصه (الناسخه) لا توصف بأنها متعديه أو لازمه ، وإنما هى قسم مستقل ، ومثلها الأفعال المسموعه التى تصلح للأمرين ؛ فتستعمل فى المعنى الواحد لازمه ومتعديه ، مثل : شكرت لله على ما أنعم ، ونصحت للعاقل بشكره. أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت العاقل بشكره. فهذه الأفعال وأشباهها قسم قائم بذاته أيضا ؛ وعلى هذا تكون أنواع الفعل - من ناحيه التعدى واللزوم أو عدمهما - أربعه ، نوع متعد فقط ، ونوع لازم فقط ، ونوع صالح للأمرين ، ونوع ناقص لا يوصف بأحدهما. والثلاثه الأولى أقسام للتام وحده.

۲- يسميه بعض القدماء «المجاوز» ، أو «الواقع» ؛ لأن أثره لم يقتصر على الفاعل وإنما جاوزه إلى المفعول به ، فوقع مدلوله عليه.

۳- المفعول به هو : ما وقع عليه فعل الفاعل إيجابا أو سلبا ؛ نحو : يطلب العاقل السعود ، ولا ينسى السعى الحميد لها. والمفعول به يعدّ - فى الأغلب - من الفضلات ؛ طبقا للبيان الذى فى ص ۱۶۸ - ولا ينصبه إلا الفعل المتعدى وفروعه ، أما غيره من أنواع المفاعيل فينصبها الفعل المتعدى واللازم ، وكذا بقيه المنصوبات. ويجوز الاقتصار على كلمه : «مفعول» وحدها ، دون تقييدها بالجار والمجرور بعدها ، لأن كلمه : «مفعول» إذا ذكرت مطلقه بغير قيد لا يراد منها إلا «المفعول به» وهو غير «المفعول المطلق» الذى سيجىء فى ص ۱۹۳ ويختلف عنه اختلافا واسعا.

۴- اللازم أنواع ثلاثه ، يجىء بيانها فى ص ۱۵۱. وسيجىء فى ص ۱۵۲ بيان الوسائل التى تؤدى إلى تعديه الفعل اللازم.

(ب) نوع يسمى «اللازم» (١) أو : «القاصر» ، وهو الذى لا ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر ؛ وإنما ينصبه بمعونه حرف جر ، أو غيره مما يؤدى إلى التعديه. مثل : أسرف - انتهى - قعد - فى نحو : إذا أسرف الأحمق فى ماله انتهى أمره إلى الفقر ، وقعد فى بيته ملوما محسورا (٢). فكل كلمه من : مال ، فقر ، بيت ... هى فى المعنى - لا فى الاصطلاح - مفعول به للفعل قبلها. ولكن الفعل لم يوقع معناه وأثره عليها مباشره ، وإنما أوصله بمساعده حرف جر ؛ فهى فى الظاهر مجروره به ، وهى فى المعنى فى حكم المفعول به لذلك الفعل (٣).

(ح) نوع مسموع ، يستعمل متعديا ولازما ؛ مثل : شكر ونصح (٤).

وقد أراد النحاه تيسير التمييز بين الفعل المتعدى بنفسه والفعل اللازم ، وسهوله

١- وقد يسمى : غير المتعدى ، أو المتعدى بحرف الجر.

٢- منقطعا عن أسباب الخير ، ووسائل القوه.

٣- وإذا كانت فى حكم المفعول به معنى فهل يجوز فى توابع هذا المفعول الحكمى (أى : المعنوى) النصب مراعاه له كما يجوز الجر مراعاه للفظ؟ تؤخذ الإجابه من شرح كتاب : «المفصل» - فى ج ٧ ص ٦٥ - ونصها : (لفظه مجرور وموضعه نصب ؛ لأنه مفعول ؛ ولذلك يجوز فيما عطف عليه وجهان ، الجر والنصب ؛ نحو قولك : مررت بزيد وعمرو - وعمرا ؛ فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ؛ وذلك من قبل أن الحرف يتنزل منزله الجزء من الفعل ؛ من جهه أنه به وصل إلى الاسم ؛ فكأنه كالهمزه فى : أذهبته ، والتضعيف فى : فرحته ، وتاره يتنزل منزله الجزء من الاسم المجرور به ؛ ولذلك جاز أن يعطف عليهما بالنصب ؛ فالجر على الاسم وحده. والنصب على موضع الحرف والاسم معا) ا. ه والرأى صريح فى جواز الأمرين ، ولا شك أن ما يجرى فى العطف يجرى فى غيره من باقى التوابع. ثم عاد فردد هذا - فى ج ٨ ص ١٠ - من غير أن يقتصر فى التوابع على العطف. بل نص على الصفه أيضا. ولا ريب أن بقيه التوابع يجرى عليها ما يجرى على العطف والنعت. ولعل الخير اليوم فى إهمال هذا الرأى ، والاقتصار على الرأى الآخر السديد الذى يوجب الجر وحده فى التوابع ، وترك النصب لما قد يكون مسموعا من الكلام القديم دون محاكاته ؛ حرصا على الضبط فى أداء المعانى بدقه وإحكام ، ومنعا للخلط الذى يؤدى إليه إباحه النصب ، إذ يترتب على جواز النصب أن يكون لكل اسم مجرور بحرف جر أصلى إعراب محلى غير إعرابه اللفظى ، وهذا الحكم العام الشامل - الذى يقضى بإعراب جميع الأسماء المجروره بحرف جر أصلى إعرابا محليا بعد إعرابها اللفظى ، وبإدخالها فى أنواع الألفاظ التى لها إعراب محلى - غير معروف فى المعربات المحليه ، ولم يذكره أحد بين أنواعها المعروضه فى المراجع المتداوله - فيما نعرف - اللهم إلا المنادى المستغاث المجرور باللام ، بالتفصيل الخاص به فى باب الاستغاثه (ج ٤ م ١٣٣ ص ٦١) - (راجع ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ١١٥ و: «ب» ص ١٢٢ وما يتبعها فى رقم : ١ من هامش ص ١٢٤ وص ١٥٣ ثم ص ٤٠٧).

٤- انظر «ب» من هامش ص ١٥٥.

تعيين كليهما ؛ فوضعوا لذلك ضابطين يصلح كل منهما لأداء هذه المهمه - فى رأيهم (١) -

أولهما : أن يتصل بالفعل ضمير ؛ - كالهاء (٢) أو : ها - ، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر.

وطريقه ذلك : أن يوضع الفعل فى جمله تامه ، وقبله اسم جامد ، أو مشتق ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف. وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم. فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه ، وإلا فهو لازم. فإذا أردنا أن نتبين حقيقه الفعل : «أخذ» من ناحيه التعدى واللزوم وضعنا قبله اسما غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعد الفعل ضميرا يعود على ذلك الاسم ؛ فنقول : الصحف أخذتها ، فنرى المعنى سليما والتركيب صحيحا (لموافقته الأصول والضوابط اللغويه) ؛ فنحكم بأن هذا الفعل متعد ؛ ينصب المفعول به بنفسه ، إلا إن صار المفعول به نائب فاعل فيرفع (٣). ومثل هذا يتبع فى الفعل «قعد» حيث نقول : الغرفه قعدتها ؛ فندرك سريعا فساد الأسلوب والمعنى. ولا سبب لهذا الفساد اللغوىّ إلا تعديه الفعل : «قعد» تعديه مباشره. لهذا نحكم بأنه لازم. ومثل الفعلين «أخذ» و «قعد» غيرهما من الأفعال ؛ حيث يمكن التوصل إلى معرفه المتعدى واللازم باستخدام الضابط السالف.

وإنما اشترطوا فى الاسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف لأن الضمير يعود عليهما من الفعل المتعدى واللازم على السواء ؛ فلا يصلح الضمير العائد على أحدهما أن يكون أداه للتمييز بينهما ، ولكشف المتعدى واللازم منهما ؛ ففى مثل : طلبت منك أن تمشى فى الصباح المبكر طويلا ، ثم تستريح ساعه ، تذهب بعدها إلى مزاوله عملك ؛ فماذا فعلت؟

١- انظر الحكم على هذا فى رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه.

٢- وتسمى : «هاء المفعول به» لأنها تعود عليه.

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : علامه الفعل المعدّى أن تصل «ها» غير مصدر به ؛ نحو : عمل فانصب به مفعوله ، إن لم ينب عن فاعل ؛ نحو : تدبرت الكتب أى : تأملتها.

قد يكون الجواب : المشى مشيته ، والساعه استرحتها (١) ، والذهاب ذهبته ، والعمل زاولته. ففى الإجابه ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف ، مع أن أفعالها لازمه ؛ كما فى الثلاثه الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضا مع أن الفعل : «زاول» متعد بنفسه.

ثانيهما : صياغه اسم مفعول تامّ (٢) من الفعل الذى يراد معرفه تعديته أو لزومه ؛ فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجه إلى جار ومجرور كان فعله متعديا بنفسه ، وإلا كان لازما. ففى مثل : فتح - أكل - أعلن ... نقول : الباب مفتوح - الفاكهه مأكوله - الخبر معلن ... فنرى اسم المفعول مستغنيا عن الجار والمجرور فى أداء المراد منه ، بخلافه عند صياغته من مثل : قعد - يئس - هتف ... حيث نقول : الحجره مقعود فيها - القضاء على أسباب الحرب ميئوس منه - العظيم مهتوف باسمه ... فاسم المفعول هنا لم يستغن فى أداء معناه عن الجار مع مجروره ...

فالوسيله إلى معرفه التعديه واللزوم تكون باستخدام أحد الضابطين ، أو كليهما معا ؛ كما يقول النحاه (٣).

١- انظر نيابه العدد عن الظرف - فى ص ٢٤٨ -.

٢- أى : لا يحتاج فى تأديه المعنى المراد منه إلى جار مع مجروره.

٣- الحق أن تلك الوسيله ليست ناجعه ، ولا سليمه ، وأن الضابط الصحيح هو حكم اللغه بمفرداتها ، وتراكيبها الوارده عن أهلها العرب. وقد حوت النصوص والمراجع الوثيقه كثيرا من هذه المفردات والتراكيب ، وأبانت الكتب اللغويه - فى عنايه تامه - ما تعدى من الأفعال وما لزم ، مع سرد معانيها ؛ نشهد هذا فى كتاب : المصباح المنير ، وفى القاموس المحيط ، وشرحه تاج العروس ، وفى لسان العرب ، وفى أساس البلاغه ... وغيرها من المطولات اللغويه. أما الضابطان السالفان فلا يصلح أحدهما أو كلاهما للإبانه دون الرجوع إلى تلك المراجع الوثيقه. وإلا فمن أين نعلم ويعلم المستعرب أن الفعل : (فتح - أكل - أعلن - ...) واسم المفعول منه مستغنيان عن الجار والمجرور ، وأن الفعل : (قعد - يئس - هتف ...) واسم مفعوله لا يستغنيان؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب صحيح فى تركيبه بعد التعديه ، أو غير صحيح؟ وأن مثل : «الحجره قعدتها» - خطأ؟ لا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغويه الأمينه ، ولا دخل للذوق الشخصى فى الصحه أو الفساد ؛ لأنه غير مأمون. ومعنى ما تقدم أننا - ولا سيما المستعربون - لا نستطيع الانتفاع بأحد الضابطين السالفين أو بهما معا دون تحكيم اللغه أولا ، والاعتماد على ما تشير به ، ولها وحدها القول الفصل. أما الضابطان أو أحدهما فيستطيع من عرف أولا ، من اللغه تعديه هذا الفعل أو لزومه - أن يلجأ إليهما ؛ لمجرد الاستئناس ، لا لمعرفه أمر مجهول ، بل إنه لا يحتاج إلى مثل هذا الاستئناس ؛ لاستغنائه عنه بالمعرفه اللغويه السابقه.

وبالرغم من هذه الوسيله لجئوا إلى أخرى أدقّ منها وأصحّ ؛ فقد بذلوا الجهد - قدر استطاعتهم - فى استقصاء كلام العرب ، وحصر الأفعال اللازمه الوارده فيه ، وتقسيمها أقساما تقريبيه متعدده ، لكل قسم عنوان معيّن ينطبق - إلى حدّ كبير - على عدد كثير من الأفعال اللازمه الداخله تحته ؛ فيكتفى الراغب بمعرفه هذا العنوان ، وتطبيق معناه على الفعل الذى يريد الحكم عليه بالتعديه أو باللزوم ؛ فيصل - غالبا - إلى ما يريد. فمنزله هذا العنوان العام منزله القاعده التى تطبق على أفراد متعدده ؛ فتغنى عن المراجع اللغويه ، وتوصل إلى الغايه المرجوه بغير جهد مبذول ، ولا وقت ضائع. وقد نجحوا فى وضع هذه العناوين أو القواعد التقريبيه نجاحا كبيرا يمكن الاعتماد عليه ، والاكتفاء به ، بالرغم من أنها لم تنطبق على قليل من الأفعال وصف بالشذوذ ، ونحوه. وأشهر تلك العناوين والقواعد الداله - فى الغالب - على الأفعال اللازمه ما يأتى :

١ - الأفعال الداله على صفه تلازم صاحبها ، ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر ، وهى الأفعال الداله على السجايا ، والأوصاف الفطريه مثل : شرف فلان ؛ نبل - ظرف - قصر - طال - سمن - نحف ... والأغلب فى هذه الأفعال أن تكون على وزن : «فعل» - بفتح فضم - وهذه صيغه تكاد تقتصر على الفعل (١) اللازم.

ويتصل بهذا ما لا يدوم ولكن زمنه يطول ، أو يتكرر ؛ مثل : جبن - شجع - نهم (٢) - جشع.

٢ - الأفعال الداله على أمر عرضىّ (٣) طارئ ، يزول بزوال سببه المؤقت ؛ كالأفعال فى مثل : مرض المتعرض للعدوى - ، احمر وجهه - ارتعشت يده ... وكالأفعال الداله على فرح أو حزن ؛ فرح - (هنئ - سعد - حزن - جزع - فزع - رجف ...) أو على نظافه ودنس ؛ مثل : نظف الثوب أو غيره -

---

١- ويقول صاحب المغنى (ج ٢ باب الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا) : إنه لم يرد منها متعديا سماعا إلا اثنان ؛ هما : رحب ، طلع - بفتح أولهما ، وضم ثانيهما - فى مثل رحبتكم الدار ، طلع القمر اليمن. كما سيجىء فى ص ١٥٩ وفى رقم ٢ من هامش ص ١٧٢.

٢- نهم الرجل : اشتدت رغبته فى الطعام وملازمته.

٣- يراد بالعرضى هنا. المعنى الطارئ الذى ليس له طول ثبات ، ولا دوام ، وليس حركه جسم. أما الفعل الدال على الحركه فقد يكون لازما ؛ مثل : مشى ، وقد يكون متعديا مثل : مد -

طهر – وضؤ – دنس – وسخ – قذر – نجس ...

۳ – الأفعال الداله على لون ، أو حليه ، أو عيب ؛ مثل : حمر – احمرّ – احمارّ – سود اسودّ – ابيضّ ... ومثل : دعج (۱) ، كحل – عور – عمى ...

۴ – الأفعال التى على وزان «افعللّ» نحو : اقشعرّ – ابذعر (۲) – ، اشمأزّ – وما ألحق بهذا الوزن من مثل : افوعلّ (بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين ، وتشديد اللام) ، نحو : اكوهدّ (۳) واكوألّ ...

۵ – الأفعال التى على وزن «افعلل» ؛ من كل فعل فى وسطه نون بعدها حرفان أصليان ، نحو : احرنجم (۴). وكالأفعال التى تضاهى «افعنلل» من كل فعل فى وسطه نون بعدها حرفان أحدهما زائد للإلحاق ، نحو : اقعنسس (۵) ؛ فإن السين الثانيه زائده للإلحاق (۶) ؛ باحرنجم.

ويلحق بهما ما كان على وزان «افعنلى» نحو اسلنقى (۷) واحرنبى (۸)

۶ – الأفعال التى على وزن «فعل» – بكسر العين أو فتحها – إذا كان الوصف

۱– دعجت العين : اشتد سوادها وبياضها – أو اتسعت مع شده سواد المقله.

۲– ابذعر القطيع : تفرق هربا.

۳– اكوهد الفرخ : ارتعش ؛ ليشعر أمه بجوعه. واكوأل الرجل. بمعنى : قصر.

۴– احرنجم الرجل : أراد شيئا ثم عدل عنه ، واحرنجمت الخيل أو الإبل. اجتمعت متزاحمه.

۵– اقعنسس الجمل : أبى أن ينقاد ، أو : رجع إلى الخلف.

۶– كانت العرب تزيد على الكلمه الشائعه حرفا ؛ لتجعلها مساويه فى عدد حروفها وفى وزنها لكلمه أخرى ، وتجرى مجراها فى التصغير ، والنسب ، والجمع ، وغيرها. والذى يدعوها لذلك دواع فى مقدمتها ضروره الشعر ، والتمليح ، أو التهكم ... وليس من حق أحد – سوى العرب القدامى – أن يزيد فى بنيه الكلمه الوارده شيئا للإلحاق ؛ فتلك الزياده مقصوره عليهم ، وقد انتهى زمنها بانتهاء عصورهم التى حددت للاستشهاد بكلامهم ، والتى حددها مجمع اللغه العربيه بالقاهره ، بنهايه القرن الثانى الهجرى فى الحواضر ، ونهايه القرن الرابع الهجرى فى البوادى. (راجع ص ۱۸ من كتابا : «رأى فى بعض الأصول اللغويه والنحويه» ، وص ۲۰۲ من الجزء الأول من مجله المجمع اللغوى القاهرى ، و ۲۹۴ ، ۳۰۳ من محاضر انعقاده الأول) ...

۷– اسلنقى المريض : نام على ظهره.

۸– احرنبى الديك : نفش ريشه ؛ استعدادا للقتال.

منها على «فعيل» ؛ نحو : قوى الرجل ، فهو قوىّ ، وذلّ (١) الضعيف ، فهو ذليل.

٧ – الأفعال التى على وزن : انفعل ؛ نحو : انبعث وانطلق ، والتى على وزن «أفعل» ، ومعناها : صار صاحب شىء معين. مثل : أغدّ البعير ؛ بمعنى : صار ذا غـدّه (٢) ... أو التى على وزن : «استفعل» وتفيد الصيروره (٣) أيضا ؛ نحو : استنوق الجمل ، أى : صار كالناقه ، واستأسد القط ؛ أى : صار كالأسد فى صورته ...

٨ – الأفعال الـداله على مطاوعه (٤) فعل لفعل آخر متعـد بنفسه لواحـد ؛ مثل : «امتـد» فى نحو : مـددت الحديد الساخن فامتد ، ومثل : «توفّر» فى نحو : وفّرت المال فتوفّر ، ومثل : انكسر فى نحو : كسرت الخشبه فانكسرت.

٩ – الأفعال الرباعيه الأصول التى يزاد عليها حرف أو حرفان ؛ مثل : تدحرج ، واحرنجم.

تلك هى أشهر أنواع الأفعال التى يغلب عليها اللزوم (٥).

١- من باب : ضرب ، يضرب.

٢- يريدون بها : ورما ناتئا يظهر فى بعض أعضائه.

٣- التحول والانتقال من حاله إلى حاله.

٤- سبق شرح المطاوعه وإيضاحها بالأمثله (فى رقم ٤ من هـامش ص ٩٨). وأشرنا هناك إلى أن صاحب كتاب «المخصص» (ابن سيده) عقـد بحثا وافيا للمطاوعه ضـمته كثيرا من شئونها (فى الجزء ١٤ ص ١٧٥) ، كما أشرنا إلى قرار المجمع اللغوى القاهرى بقياسه أفعال المطاوعه كلها.

٥- وفيما سبق يقول ابن مالك : ولازم غير المعدّى. وحتم لزوم أفعال السّجايا ؛ كنهم يريد : اللازم هو الذى ليس متعديا. وشرع يبين أنواع الأفعـال اللازمه ، فقـال : حتم لزوم أفعـال السجايا وعـدم تعـديتها ، أى : أن لزومهـا محتوم. وسـرد أنواعـا أخرى فى الأبيات التاليه : كذا : «افعللّ» والمضاهى اقعنسسا وما اقتضى نظافه أو دنسا أو عرضا ، أو طاوع المعدّى لواحد ؛ كمدّه فامتدّا أى : مـا كـان على وزان «افعلـل» فهو لازم ، وكـذا الفعـل الـذى على وزن يضاهى ويشابه فى أحكامه الفعل : «اقعنسـس» فإنه يشابه الفعل «افعنلل» مثل : «احرنجم» – كما أوضحنا فى الشرح – وكذلك من اللازم أيضا ما دل على نظافه ، أو دنس ، أو عرض ، أو مطاوعه لفعل متعد لواحد ...

«ملاحظه»

الفعل اللازم ثلاثه أنواع يتردد ذكرها فى مناسبات مختلفه (۱).

أولها : اللازم أصاله ؛ ويراد به الفعل الموضوع فى أصله اللغوى لازما ؛ مثل : نام - قعد - تحرك - ...

ثانيها : اللازم تنزيلا ؛ ويراد به الفعل المتعدى لواحد ، ولكن مفعوله هذا يحذف - غالبا - فى بعض الاستعمالات ؛ كأن يشتق من مصدر هذا الفعل اسم فاعل يضاف إلى فاعله ، فيصير اسم الفاعل بسبب هذه الإضافه دالا على الثبوت بعد كان قبل الإضافه دالا على الحدوث ، ويصير فى حالته الجديده : «صفه مشبهه» ، ويسمى باسمها ، وتجرى عليه كل أحكامها مع بقائه على صورته الأولى ، دون بقاء اسمه السابق. وهو فى حالته الجديده لا ينصب «مفعولا به» لأنه صار - كما قلنا - صفه مشبهه ، والصفه المشبهه لا تشتقّ أصاله إلّا من فعل لازم ، فحقّ ما هو بمنزلتها أن يكون كذلك ، فيحذف - فى الغالب - مفعوله ؛ مجاراه لها ، مثل : رحم قلب المؤمن الضعفاء ، يقال فيه : فلان راحم القلب.

ثالثها : اللازم تحويلا ، وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدى لواحد إلى صيغه : «فعل» بقصد المدح أو الذم وهذه الصيغه لا تكون إلّا لازمه ؛ مثل : جهل الأمىّ ، فى ذمّ الأمىّ. والأصل المتعدى قبل التحويل هو : جهله ... ؛ فصار بعد التحويل لازما.

۱- ولا سيما باب «الصفه المشبهه» - ج ۳ م ۱۰۴ و ۱۰۵ ص ۲۱۶ و ۲۵۰ حيث البيان -

المسأله ۷۱: طريقه تعديه الفعل اللازم الثلاثى

اشاره

من الممكن جعل الفعل الثلاثى اللازم متعديا إلى مفعول به واحد ، أو فى حكم المتعدى إليه (۱) ؛ وذلك بإحدى الوسائل التى سنذكرها ، وكلها قياسىّ ، إلا الأخيره (۲) ...

وقبل أن نسردها نشير إلى أمر هامّ ، هو أنّ هذه الوسائل كلها تتشابه فى أمر واحد ، يتركز فى صلاحيه كل منها لتعديه الفعل اللازم. وتختلف بعد ذلك بينها اختلافا واضحا. وناحيه الخلاف تتركز أيضا فى أن كل وسيله منها تؤدى مع التعديه معنى خاصّا لا تكاد تؤديه وسيله أخرى ؛ فواحده تفيد - مثلا - مع التعديه جعل الفاعل مفعولا به ؛ كهمزه النقل (۳). ولهذا أثره فى تغيير المعنى الأول (۴) ، وواحده تفيد التكرار والتمهل ؛ كالتضعيف ، وهذا تغيير طارئ على المعنى السابق ، وثالثه قد تفيد المشاركه ، ولم تكن موجوده ؛ كتحويل الفعل اللازم إلى صيغه فاعل ... وهكذا ، مما سيتضح عند الكلام على كل واحده ، وما تجلبه من المعنى مع التعديه. فإن كان أثر الوسائل من ناحيه التعديه واحدا فإن أثرها مختلف من ناحيه المعنى. لهذا لا تختار وسيله منها إلا على أساس أنها - مع تعديتها الفعل - تؤدى معنى جديدا يساير الجمله ، ويناسب الغرض. وعلى هذا الأساس وحده يقع الاختيار على وسيله دون أختها ؛ فالتى تصلح لمعنى لا تصلح لغيره فى الغالب ... إلا إذا عرف عنها أنها قد تشابه غيرها فى تأديه معناه ، كحرف الجر الأصلىّ فإنه يؤدى ما تؤديه همزه النقل أحيانا ؛ نحو : أذهبت العصفور ، وذهبت به ... وإليك الوسائل :

۱- الذى فى حكم المتعدى هو ما يبدو متعديا بحسب المظهر الشكلى اللفظى دون الواقع الحقيقى المعنوى ، ويتضح هذا جليا فى الوسيلتين الأخيرتين (۷ ، ۸) كما سيجىء عند الكلام عليهما. فى ص ۱۵۹ و ۱۶۰.

۲- الأخيره المقصوره على السماع هى : إسقاط حرف الجر - كما سيجىء فى هامش ص ۱۶۰ - وتلك الوسائل القياسيه مستنبطه من الكلام العربى الأصيل الشائع لاستخدامها كسائر القواعد العامه المستنبطه منه ولا يلتفت إلى الرأى القائل إن استخدامها أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كان هناك داع لتدوين هذه الوسائل ، ولوجب الاقتصار على المسموع. وهذا غير مقبول إلا فى الحاله الأخيره ، حاله إسقاط حرف الجر - كما سيأتى. أما جعل المتعدى لازما أو فى حكمه ، فيجىء الكلام عليه فى ص ۱۷۱.

۳- إيضاحها فى ص ۱۵۷ ولها إشاره فى ص ۱۶۷.

۴- كما سيجىء فى ص ۱۵۷.

١ - إدخال حرف الجر الأصلى المناسب للمعنى ، على الاسم الذى يعتبر فى الحكم - كما شرحنا أول هذا الباب - مفعولا به معنويّا للفعل اللازم (١) ، ليكون حرف الجر الأصلى مساعدا على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوى ؛ فمثل : قعد - صاح - خرج -. يقال فى تعديته بحرف الجر : قعد المريض على السرير - صاح الجندى بالبوق - خرجت من القريه. فكلمه : السرير - البوق - القريه - ... هى من الناحيه المعنويه فى حكم المفعول به ؛ لوقوع أثر الفعل عليها ، وإن كانت لا تسمى فى اصطلاح النحاه مفعولا به حقيقيّا (٢) ، ولا يجوز - فى الرأى الأنسب - نصب شيء من توابعها ما دام حرف الجر الأصلى مذكورا قبلها فى الكلام (كما سبق وكما سيجيء) (٣).

وقد وردت أمثله قليله مسموعه عن العرب. حذف فيها حرف الجر ، ونصب مجروره بعد حذفه ؛ منها : «تمرون الديار» ، بدلا من : تمرون بالديار ، ومنها : «توجهت مكه ، وذهبت الشام» ، بدلا من : توجهت إلى مكه ، وذهبت إلى الشام .... فهذه كلمات منصوبه على نزع الخافض (٤) - كما يقول النحويون - والنصب به سماعىّ (٥) ؛ مقصور على ما ورد منها منصوبا مع فعله الوارد نفسه ؛ فلا يجوز - فى الرأى الصائب - أن ينصب فعل من تلك الأفعال المحدده المعينه كلمه على نزع الخافض إلا الكلمه التى وردت معه مسموعه عن العرب ، كما لا يجوز فى كلمه من تلك الكلمات المعدوده المحدوده أن تكون منصوبه

١- التعديه بحرف الجر ليست مقصوره على الثلاثى اللازم ؛ وإنما تشمله وتشمل المتعدى لواحد أو أكثر ؛ فإنه يتعدى لغيره بالجار أيضا - كما أشار إليه «الصبان» ، ونص عليه «الخضرى» صراحه فى أول هذا الباب -.

٢- لأن المفعول به الحقيقى عندهم ؛ هو الذى يقع عليه الأثر مباشره بدون مساعده. ولهذا يسمون التعديه بحرف الجر : «تعديه غير مباشره» ؛ لأنها جاءت نتيجه معاونه قدمت للفعل اللازم ، ولم يستطع التعديه إلا بهذه المعاونه.

٣- راجع رقم ٢ من هامش ص ١١٥ ؛ ثم «ب» ص ١٢٢ م ٦٩ ثم ٣ من هامش ص ١٤٥ ثم رقم ١ من هامش ٤٠٨ م ٨٩.

٤- أى : عند نزعه من مكانه ، والمراد : عند حذفه. وفى هذه الحاله تسمى أفعالها : متعديه. بنزع الخافض ، أما مع وجود حرف الجر فتسمى : متعديه بالحرف ؛ كما سبق. - ولنزع الخافض إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ٢٩١ ، عند الكلام على حذف حرف الجر. -

٥- راجع حاشيه الأمير على المغنى ج ١ عند الكلام على : «لكن» مشدده النون.

على نزع الخافض إلا مع الفعل الذى وردت معه مسموعه. أى : أن هذه الكلمات القليله المنصوبه على نزع الخافض لا يجوز القياس عليها ، فهى ، مقصوره على أفعالها الخاصه بها ، وأفعالها مقصوره عليها (١). ولو لا هذا لكثر الخلط ، وانتشر اللبس والإفساد ، وفقدت اللغه أوضح خصائصها ؛ وهو : التبيين ؛ وأساسه الضوابط السليمه المتميزه التى لا تداخل فيها ، ولا اختلاط.

وليس للتعديه بحرف الجر الأصلى حرف معين ، وإنما يختار للفعل وشبهه الحرف الذى يساير معناه ، ويناسب السياق ؛ فقد يكون الحرف : من ، أو ، إلى ، أو الباء ، أو غيرها ؛ كالأمثله السابقه. وكقولنا : انصرف الصانع إلى مصنعه - وانصرف من المصنع إلى بيته - انصرف العالم عن الهزل - انصرف فى سيارته ... وهكذا تتغير أحرف الجر وتتنوع مع العامل اللازم بتنوع (٢) المعانى المطلوبه.

وحرف الجر إذا كان وسيله للتعديه ، (وهى التعديه غير المباشره) ، لا يجوز حذفه مع بقاء معموله مجرورا ، إلا فى بضعه مواضع قياسيه (٣).

١- إلا الكلمه المنصوبه على نزع الخافض فى مثل : «أرأيتك الحديقه ، هل راقك جمالها» على اعتبار أن «أرأيتك» بمعنى : أخبرنى ، والحديقه منصوبه على نزع الخافض ، والأصل عن الحديقه. ولهذه المسأله تفصيل هام ، وإيضاح مفيد فى ج ١ ص ٢١٦ م ١٩ - باب الضمير.

٢- هذا أمر يجب التنبيه له ، فإذا رأينا لغويا - أو غيره - ينص صراحه أو تمثيلا على أن فعلا - مثل : قعد ، أو نام .. - يتعدى بحرف الجر «فى» أو بحرف جر آخر ينص عليه ، فليس مراده أن هذا الفعل لا يتعدى إلا بوسيله المجىء بجار مع مجروره ، وأن حرف الجر الذى يجىء هو «فى» أو غيره مما نص عليه. وإنما مراده أمران معا ، هما : أن هذا الفعل لازم ، وأنه يجوز تعديته. بإحدى وسائل التعديه التى ستذكر هنا ، والتى منها الإتيان بحرف جر مناسب للمعنى وللسياق مع مجروره ، دون الاقتصار على حرف جر واحد فى الأساليب والمعانى المختلفه. فإذا اقتضى الأمر تعديته بالوسيله القياسيه وكانت حرف الجر جاز لنا أن نختار من بين حروف الجر حرفا يناسب المقام والغرض المراد ، من غير التزام حرف واحد فى كل المواقف المعنويه المتباينه. وعلى هذا نقول : قعدت على الكرسى - قعدت منذ ساعه - من قعدت به همته لم تنهض به عشيرته ... وهكذا. ويزيد الأمر وضوحا ما سيجىء فى ص ٤٠٥ خاصا ببيان المراد من تعلق الجار والمجرور بالعامل.

٣- سيجىء كثير منها فى باب حروف الجر ص ٤٩١ م ٩١ - وقد استفاض الخلاف والجدل فى جواز حذف الحروف الجاره حذفا قياسيا ، أو عدم جوازه ، وفى حكم المجرور بعد الحذف ؛ أيبقى مجرورا كما كان أم ينصب على نزع الخافض؟ وعند نصبه أيجوز أن يكون مفعولا به لعامله المذكور ، أم لا يجوز؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجرورا بالحرف المحذوف؟ أيكون فى محل جر أم فى محل نصب على نزع الخافض ، أو على أنه مفعول به للعامل الجديد؟ .. و.. و... بحوث جدليه وتفريعات متشعبه ... وصفوه ما يقال إن حذف الجار على أربعه أنواع : ا - نوع يحذف وينصب بعده المجرور بما يسمى : «النصب على نزع الخافض» ؛ مثل : - - تمرون الديار - توجهت مكه - ذهبت الشام ... وهذا نوع قليل جدا - فهو غير مطرد ، وقد أوضحنا حكمه بأنه سماعى محض ؛ فلا يجوز فى الفعل الذى ورد معه أن ينصب غيره على نزع الخافض ، ولا يجوز فى الاسم المنصوب على نزع الخافض أن ينصب على هذه الصوره إلا مع الفعل الوارد معه ؛ فلا يجوز : توجهت الحديقه ، ولا

ذهبت النهر ، ولا أشباه هذا ، لأن تعديه هذين الفعلين لم ترد عن العرب إلا فى : «مكه» و «الشام» على التوزيع السالف ، وكان ورودهما فيهما قليلا جدا فلا يسمح بالقياس. ومثلهما : مطرنا السهل والجبل ، وضربت الخائن الظهر والبطن ، أى : فى السهل والجبل - وعلى الظهر والبطن. والقول بأن هذه الأسماء منصوبه على نزع الخافض أولى من القول بأنها مفعول به ، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذا ، لأن نصبها على المفعوليه مباشره ولو على وجه الشذوذ - قد يوحى - خطأ - أن الفعل قبلها متعد بنفسه ؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف ؛ فيقع فى الوهم إباحه تعديته مباشره فى غيرها لكن إذا قلنا : «منصوبه على نزع الخافض» كان هذا إعلانا صريحا عن حرف جر محذوف ، نصب بعده المجرور ؛ فيكون النصب دليلا على ذلك لا يستقيم المعنى إلا بملاحظته ، وتقدير وجوده. ومن هذا النوع المنصوب سماعا ما نصب على نزع الخافض للضروره. ب - نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضا ، ولكن على اعتباره مفعولا به مباشره - للعامل الذى يطلبه ؛ كالحروف التى يكثر استخدامها فى تعديه بعض الأفعال ؛ فتجر الأسماء بعدها. وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال ؛ فتنتصب الأسماء بعد حذفها ؛ مثل الفعل : «دخل» فقد استعملته العرب كثيرا متعديا بالحرف : «فى» ؛ مثل : دخلت فى الدار. وكذلك استعملته بغير «فى» ونصبت ما بعده فقالت : دخلت الدار ، ولم تقتصر فى حاله وجوده أو حذفه على كلمه «الدار» بل أكثرت من غيرها ، مثل : المسجد - الغرفه - الخيمه - القصر - الكوخ - فكثره استعمال الفعل بغير حرف الجر ، ووقوع تلك الأسماء المختلفه بعده منصوبه مع عدم وجود عامل آخر - كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان أن تلك الأسماء المنصوبه هى مفعولات للفعل الموجود ، وأن هذا الفعل نصبها مباشره ؛ فلا حاجه إلى اعتبارها منصوبه على نزع الخافض - كما يرى بعض النحاه دون بعض - لما فى هذا من العدول عن الإعراب الواضح ، المساير لظواهر الألفاظ ومعانيها - إلى الإغراب ، والتعقيد من غير داع. ومعنى ما سبق أن الفعل : «دخل» يعد من الأفعال التى تتعدى بنفسها تاره وبحرف الجر أخرى ، فهو : مثل : شكر - نصح - حيث تقول فيهما : شكرت لله على ما أنعم ، ونصحت للغافل بأن يشكره ، أو : شكرت الله على ما أنعم ، ونصحت الغافل بأن يشكره. وهذا النوع هو الذى وصفناه أول هذا الباب - عند تقسيم الفعل التام إلى متعد ولازم ، ص ١٤٥ - بأنه قسم مستقل بنفسه يسمى : الفعل الذى يستعمل لازما ومتعديا. وهذا النوع يطرد فيه النصب مع حذف حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف. ح - نوع يحذف فيه الحرف قليلا مع بقاء مجروره على حاله من الجر ، كما كان قبل حذف الجار وهذا النوع القليل مقصور على السماع لا محاله ؛ فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير الكلمات التى وردت عن العرب كقولهم : «لاه ابن عمك» ... (أى : لله ابن عمك). فقد حذفت اللام وبقى مجرورها ؛ فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ؛ كأن يقال : المجد أنت - العمل النافع أخوك. تريد : للمجد أنت - للعمل النافع أخوك ، فهذا - وأشباهه - مما لا يصح. ومن هذا المسموع القليل حذف «الباء» ، أو «على» ، مع بقاء مجرورها فى قول أعرابى سئل : كيف أصبحت؟ فأجاب : «خير والحمد لله» أى : - - بخير ، أو : على خير ؛ وحذف «إلى» فى قول آخر : إذا قيل أىّ الناس شرّ قبيله أشارت كليب بالأكفّ الأصابع أى : أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف ... وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقى مجروره على حاله. وهذا النوع لا يطرد فيه الجر ، وإنما يقتصر على المسموع ؛ كما قلنا. د - نوع يكثر فيه حذف الجار مع إبقاء مجروره على حاله من الجر. وهذا النوع قياسى يطرد فى جمله أشياء ؛ أشهرها : حرف الجر الذى مجروره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدريه الثلاثه مع صلته ، وهذه الحروف الثلاثه هى : أنّ - (أن - كى ،) وقد تكلمنا عليها هنا - أما بقيه الأشياء ومناقشتها ، فموضوع الكلام عليها : آخر باب حروف الجر عند الكلام على حذف حرف الجر وإبقاء عمله - ص ٤٩١ م ٩١ - ، والكثير منها غير داخل فى موضوع التعديه بحرف الجر الذى نحن فيه. ومما تقدم نعلم أن حرف الجر إذا حذف ، ينصب الاسم بعده فى حالتين ؛ إحداهما : قليله غير مطرده ، فالنصب فيها مقصور على السماع. والأخرى كثيره مطرده ؛ فالنصب فيها قياسى. ويجر فى حالتين ؛ إحداهما : قليله غير مطرده ؛ فالجر فيها سماعى ، والأخرى : كثيره مطرده فالجر فيها قياسى فالحالات الأربع ؛

منها اثنتان قياسيتان واثنتان سماعيتان.

ويعنينا الآن من تلك المواضع ما يكون فيه المجرور مصدرا مؤولا من حرف

ص: ١٥٥

مصدری من الحروف الثلاثه مع صلته. (وهی : أنّ ، وأن المختصه بالفعل (۱) وکی (۲)) ، مثل : سررت من أن الناشئ راغب فی العلم ، حریص علی أن یزداد منه ، لکی یبنی مجده ، ویرفع شأن بلاده. فیصح حذف الجار قبل کل حرف من الثلاثه ؛ فتصیر الجمله : سررت أن الناشئ ... حریص أن یزداد ... کی یبنی ... فالمصادر التی تؤول فی العبارات السالفه من الحرف المصدری وصلته ، تکون مجروره علی التوالی بالحرف : «من» فالحرف : «علی» ، فالحرف : «اللام» ولا داعی لأن یکون المصدر المؤول فی محل نصب علی نزع الخافض - کما یری فریق - لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ بعد حذفه ، والمعنی قائم علی اعتباره کالموجود ؛ فهو محذوف بمنزله المذکور. ولأن النصب علی نزع الخافض خروج علی الأصل السائد الغالب ؛ فلا نلجأ إلیه مختارین.

۱- إذا وقعت «أنّ وأن» بعد حرف الجر الباء فی صیغه : «أفعل» - بفتح فسکون فکسر - الخاصه بالتعجب جاز حذف الباء مع «أن» قیاسا دون «أنّ» المشدده فی رأی قوی. بحجه أن السماع لم یرد بحذفها ؛ وهذه التفرقه بینهما فی مسأله واحده غیر مقبوله ؛ لأن حذف الباء قبلهما جائز فی کل المسائل الأخری ، فلم تخرج هذه المسأله - کما سنشیر فی ص ۴۵۵ وفی رقم ۳ من هامش ص ۴۹۱ لکن إذ حذفت الباء فی التعجب بعد الصیغه السالفه أتلاحظ فی التقدیر أم لا؟ رأیان ، کما سیجیء فی باب التعجب ج ۳ - ص ۲۷۲ م ۱۰۹.

۲- کی المصدریه لا بد أن یسبقها - لفظا أو تقدیرا - لام الجر التی تفید التعلیل.

وهذا الحذف القياسى لا يصح إلا عند أمن اللبس (١) كما فى الأمثله السالفه ، وفى قول الشاعر :

ولا عار أن زالت عن الحرّ نعمه

ولكنّ عارا أن يزول التّجمّل ...

والأصل : فى أن ... - فإن خيف اللبس لا يصح ؛ ففى مثل : رغبت فى أن يفيض النهر - لا يصح حذف حرف الجرّ : «فى» فلا يقال : رغبت أن يفيض النهر ؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف ؛ أهو : رغبت فى أن يفيض النهر. أم رغبت عن أن يفيض ... ؛ والمعنيان متعارضان متناقضان ؛ لعدم معرفه الحرف المحذوف المعيّن ، وخلو الكلام من قرينه تزيل اللبس. ومثل هذا : انصرفت عن أن أقرأ المجله ؛ فلا يجوز حذف الجار ؛ لأن حذفه يؤدى إلى أن تصير الجمله : انصرفت أن أقرأ المجله ؛ فلا ندرى المقصود ؛ أهو : انصرفت إلى أن أقرأ ، أم انصرفت عن أن أقرأ ... والمعنيان متناقضان ، ولا قرينه تزيل اللبس (٢) ...

٢ - إدخال همزه النقل على أول الفعل الثلاثى (٣) (وهى همزه تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولا. ولا تقتضى - فى الغالب - تكرارا ، ولا تمهلا) ،

١- طبقا لما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٤٩١.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك مقتصرا على بعض الحالات : وعدّ لازما بحرف جرّ وإن حذف فالنّصب للمنجرّ نقلا - وفى : «أنّ» و «أن» يطّرد مع أمن لبس ، كعجبت أن يدوا «عجبت أن يدوا» : أن يعطوا الديه ، وهى التعويض المالى الذى يدفعه من ارتكب نوعا معينا من الجرائم ؛ ليأخذه المظلوم الذى وقعت عليه الجريمه ... يقول : إن تعديه اللازم تكون بإدخال حرف الجر على مفعوله المعنوى - كما شرحنا - وعند حذف حرف الجر ينصب الاسم المجرور بشرط أن يكون هذا النصب نقلا عن العرب ؛ أى : مسموعا فى كلمات وارده عنهم ؛ فليس النصب قياسا ولا مباحا فى غير المنقول عنهم. ثم بين أن حذف الجار قياسى مطرد قبل «أنّ» و «أن».

٣- التعديه القياسيه بهمزه النقل ليست مقصوره على الفعل الثلاثى اللازم ؛ فقد صرح «الأشمونى» فى أول هذا الباب - وتبعه «الصبان» - أن همزه النقل تدخل أيضا على الثلاثى المتعدى للواحد ؛ فتجعله متعديا لاثنين. أما دخولها على المتعدى لاثنين فإن لم يكن من أفعال اليقين والرجحان فلا يصح تعديته بها لثلاثه وإن كان منهما جاز تعديته بها للثالث ، بشرط أن يكون الفعل هو : «أعلم» أو : «أرى» دون أخواتهما من أفعال اليقين والرجحان ، فإن فى تعديه أخواتها الخلاف الذى سبق فى ص ٥٦. ويقول صاحب الهمع - ج ٢ ص ٨١ باب «العوامل» وأولها : «الفعل» - ما نصه عن همزه - - النقل إنها : (لا تعدى ذا الاثنين إلى ثلاثه فى غير باب : «علم» بإجماع) اه فكيف وصف الحكم بالإجماع مع وجود الخلاف فيه ، كما أشرنا.

نحو : خفى القمر - وأخفى السحاب القمر ، ومثل : جزعنا وأجزعنا ، فى قول الشاعر :

فإن جزعنا فإن الشرّ أجزعنا

وإن صبرنا فإنّا معشر صبر (١)

٣ - تضعيف عين الفعل اللازم ، بشرط ألا تكون همزه (٢) ؛ ففى نحو : فرح المنتصر - نام الطفل ، نقول - فرّحت المنتصر - نوّمت الأمّ طفلها.

٤ - تحويل الثلاثى اللازم إلى صيغه : «فاعل» ، الداله على المشاركه ؛ نقول فى : جلس الكاتب ، ثم مشى ، وسار - جالست الكاتب ، وماشيته ، وسايرته.

٥ - تحويل الفعل الثلاثى اللازم إلى صيغه : «استفعل» التى تدل على الطلب (٣) ، أو على النسبه لشىء آخر. فمثال الأول : حضر - عان (بمعنى : عاون) تقول : استحضرت الغائب - استعنت الله ؛ أى : طلبت حضور الغائب ، وعون الله. ومثال الثانى : حسن - قبح ... تقول : استحسنت الهجره - استقبحت الظلم ؛ أى : نسبت الحسن للهجره ، ونسبت القبح للظلم.

وقد تؤدى صيغه استفعل إلى التعديه لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعديا لواحد ؛ نحو : كتبت الرساله - استكتبت الأديب الرساله ، وربما لا تؤدّى ، نحو : استفهمت الخبير. والأحسن قصر هاتين الحالتين الأخيرتين على السّماع (٤) ....

٦ - تحويل الفعل الثلاثى إلى فعل (مفتوح العين) الذى مضارعه «يفعل»

١- جمع صبور. والبيت لأعشى باهله.

٢- لأنه غير مسموع فيها. هذا ، والتضعيف يقتضى - غالبا - التكرار والتمهل ، بخلاف همزه النقل ، بشرط ألا توجد قرينه تعارض كالتى فى قوله تعالى : (.... لَوْ لا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً ...) فإن : «جمله واحده» تعارض التكرار والتمهل فى الفعل : «نزّل».

٣- اما صيغه : «استفعل» الداله على الصيروره فلازمه - غالبا - ، نحو : استأسد القط - استرجل الغلام ... أى : صار القط أسدا - صار الغلام رجلا. وقد أباح المجمع اللغوى القاهرى قياسيه صوغها وجاء قراره هذا صريحا (فى ص ٣٦٤ من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول) ونصه : (يرى المجمع أن صيغه «استفعل» قياسيه لإفاده الطلب ، أو الصيروره) اه.

٤- اما صيغه : «استفعل» الداله على الصيروره فلازمه - غالبا - ، نحو : استأسد القط - استرجل الغلام ... أى : صار القط أسدا - صار الغلام رجلا. وقد أباح المجمع اللغوى القاهرى قياسيه صوغها وجاء قراره هذا صريحا (فى ص ٣٦٤ من محاضر جلسات دور الانعقاد الأول) ونصه : (يرى المجمع أن صيغه «استفعل» قياسيه لإفاده الطلب ، أو الصيروره) اه.

بضمها ، بقصد إفاده المغالبه (۱) ؛ نحو : کرمت الفارس أکرمه ؛ بمعنی : غلبته فی الکرم – شرفت النبیل أشرفه ؛ بمعنی : غلبته فی الشرف.

۷ – التضمین – (وهو أن یؤدّی فعل – أو ما فی معناه – مؤدّی فعل آخر أو ما فی معناه ؛ فیعطی حکمه فی التعدیه واللزوم) (۲). ومن أمثلته فی التعدیه : لا تعزموا السفر ؛ فقد عدّی الفعل «تعزم» إلی المفعول به مباشره ؛ مع أن هذا الفعل لازم لا یتعدی إلا بحرف الجر ؛ فیقال : أنت تعزم علی السفر. وإنما وقعت التعدیه بسبب تضمین الفعل اللازم : «تعزم» معنی الفعل المتعدی : تنوی ، فنصب المفعول بنفسه مثله ؛ فمعنی : «لا تعزموا السفر» لا تنووا السفر ... ومثل : رحبتکم الدار – وهو مسموع – فإن الفعل : «رحب» لازم ؛ لا یتعدی بنفسه إلی مفعول به. ولکنه تضمن معنی : «وسع» فنصب المفعول به «الکاف» مثله ؛ إذ یقال وسعتکم الدار ؛ بمعنی : اتسعت لکم. ومثل : طلع القمر الیمن ، – وهو من الأمثله المسموعه أیضا – والفعل : «طلع»

۱– تسابق اثنین أو أکثر – إلی أمر ؛ وتزاحمهما علیه ، رغبه فی انتصار کل فریق علی الآخر ، وتغلّبه فی ذلک الأمر. ولأهمیه المغالبه سنعود للکلام علیها فی الزیاده والتفصیل ، ص ۱۶۲.

۲– عرفه کثیر من النحاه بأنه : «إشراب اللفظ معنی آخر ، وإعطاؤه حکمه ؛ لتؤدی الکلمه معنی کلمتین». لکن التعریف الذی ذکرناه هو الذی ارتضاه المجمع اللغوی القاهری من بین تعریفات کثیره ؛ کما ورد فی الجزء الأول من مجلته ص ۱۸۰ وما حولها. وکما فی ص ۲۰۲ من محاضر جلساته فی دور الانعقاد الأول. وفی المرجعین السالفین بحوث لطیفه وافیه فی أمر التضمین من نواحیه المختلفه. وقرار المجمع فی ص ۱۸۰ المشار إلیها صریح فی أن التضمین قیاسی بشروط ثلاثه ؛ أولها : تحقق المناسبه بین الفعلین. ثانیها : وجود قرینه تدل علی ملاحظه الفعل الآخر ، ویؤمن معها اللبس. ثالثا : ملاءمه التضمین للذوق العربی. ویوصی المجمع بعدم الالتجاء إلی التضمین إلا لغرض بلاغی. لکن أیکون التضمین فی الفعل وما شابهه – نوعا من المجاز ، أم من الحقیقه ، أم مرکبا منها؟ وهل یختلف التضمین بمعناه السالف النحوی عن التضمین البیانی وهو الذی یقضی بتقدیر حال محذوفه موضعها قبل الجار والمجرور ، مناسبه فی معناها لهما ، ویتعلق بها الجار والمجرور من غیر حاجه إلی إعطاء کلمه معنی کلمه أخری لتؤدی المعنیین کما یقول النحاه؟ وهل یمکن وجود التضمین السماعی؟ کل هذا وأکثر منه وأوفی وأوضح ، مدون فی المرجعین السالفین وقلیل منه مدون فی حاشیه الصبان قبیل آخر الباب. وکذلک عرض له «یاسین» فی حاشیته علی «التصریح» – أول الجزء الثانی ، باب «حروف الجز» – عرضا محمود الإسهاب ، فی نحو أربع صفحات کبیره. وقد سجلنا فی آخر هذا الجزء – ص ۵۲۲ – بحثا نفیسا خاصا به ؛ لا یستغنی عنه المتخصصون. ثم أبدینا فیه رأینا بایجاز. وهو بحث لأحد أعضاء المجمع اللغوی القاهری ألقاه صاحبه علی زملائه ، ثم سجلته – مع المناقشات التی دارت حوله – مجله المجمع.

- بضم اللام (١) - لازم ، ولكنه نصب المفعول به بنفسه بعد أن ضمن معنى : «بلغ».

ومن أمثله جعل المتعدى لازما : «سمع الله لمن حمده» فالفعل : «سمع» فى أصله متعد بنفسه ، ولكنه هنا تضمن معنى : «استجاب» فتعدى مثله باللام ، وهكذا ...

والصحيح عندهم أن التضمين قياسى ، والأخذ بهذا الرأى يفيد اللغه تيسيرا واتساعا (٢). ولما كان الفعل فى التضمين لا يتعدى إلا- بعد أن يستمد القوه من فعل آخر فقد وصف بأنه فى حكم المتعدى. وليس بالمتعدى حقيقه ؛ لأن المتعدى الحقيقى لا تتوقف تعديته على حاله واحده تجيئه فيها المعونه من غيره.

٨ - إسقاط حرف الجر توسعا ، ونصب المجرور على نزع الخافض. وهذا مقصور على السماع (٣) ؛ كقوله تعالى : (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ،) أى : عن أمره. وهذا - كسابقه (٤) - يكون فيه الفعل فى حكم المتعدى لا- حقيقته ؛ مراعاه لأنه العامل فى المجرور معنى ، ولكنه لا دخل له فى نصبه.

١- كشأن جميع الأفعال التى على وزن : «فعل» - بفتح فضم - وقد نقلنا فى رقم ١ من هامش ص ١٤٨ عن صاحب المغنى أنه : يرد من هذه الصيغه متعديا إلا رحب وطلع - بضم ثانيهما. فيما يعرف ، وكما سيجىء أيضا فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٢.
٢- ويمتاز التضمين من بقيه وسائل التعديه بأنه قد ينقل الفعل اللازم طفره إلى أكثر من مفعول واحد ؛ ولذلك عدى : «آلوت» بمعنى : «قصّرت» إلى مفعولين بعد أن كان الفعل قاصرا ، وذلك فى نحو قولهم : لا- آلوك نصحا ؛ لأنه تضمن معنى : «لا أمنعك» الذى ينصب مفعولين. وعدى : «أخبر ، وخبر ، وحدّث ، ونبّأ» إلى الثلاثه ، بعد أن تضمنت معنى : «أعلم» وبعد ما كانت متعديه إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : (أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ) - (فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمائِهِمْ) - (نَبِّئُونِى بِعِلْمٍ.)
٣- سبقت الإشاره لهذه المسأله فى ج ١ ص ١٨ م ٨ ولا داعى للأخذ بالرأى القائل إنه قياسى إذا وجد حرف جر سابق ، نظير للحرف المحذوف ، ولو فصل بينهما فاصل ؛ كبيت ابن مالك فى الإعراب ونصه : فارفع بضمّ ، وانصبن فتحا ، وجر كسرا ؛ كذكر الله عبده يسر أى : انصب بفتح ، وجر بكسر. لا داعى للأخذ بهذا الرأى ، منعا للخلط ، ودفعا للإلباس ؛ إذ قد يقع فى وهم كثيرين أن الفعل متعد بنفسه. (انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢.
٤- كما سبقت لهما الإشاره فى رقم ١ من هامش ص ١٥٢.

إلى هنا انتهى الكلام على أشهر الوسائل لتعديه الفعل اللازم ، ومنها يتضح ما أشرنا إليه (١) قبل سردها ، وهو :

أن كل واحده تؤدى مع تعديه الفعل اللازم معنى خاصّا لا تؤديه أختها - فى الغالب - وأنّ تلك الوسائل قياسيه مطرده ، ما عدا إسقاط حرف الجر توسعا ، ونصب المجرور على نزع الخافض ؛ فإن إسقاطه بهذه الصوره (٢) مقصور على السماع.

١- فى ص ١٥٢.

٢- يلاحظ الفرق بينها وبين حذف الجار قياسا مع بقاء معموله مجرورا ، على الوجه الذى سيجىء فى ص ٤٩١ كما يلاحظ ما سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ١٥٤) من أنواع حذف الجار ، وحكم كل نوع.

زیاده وتفصیل

سبق تعریف «المغالبه (۱)» ، ووعدنا أن نتکلم علیها هنا ، ملخصین آراء الباحثین فیها :

جاء فی مقدمه «القاموس» - فی المقصد الأول الخاص ببیان الأمور التی امتاز بها القاموس ، عند تعلیق المصحح علی الأمر الخامس ، والکلام علی الأمور التی توجب ضم العین فی المضارع ضمّا قیاسیّا ، ومنها أن یکون دالا علی المغالبه - التعلیق التالی :

(«قوله : أو دالّا علی المغالبه ...» یقتضی أن باب المغالبه قیاسی ؛ ولیس کذلک ، کما یدل علیه عباره الرضی ؛ حیث قال : «واعلم أن باب المغالبه لیس قیاسیّا بحیث یجوز نقل کل لغه إلی هذا الباب. قال : س (۲). ولیس فی کل شیء یکون هذا ؛ ألا تری أنک لا تقول نازعنی فنزعته أنزعه بضم العین [وهی الزای] ، للاستغناء عنه بغلبته. وکذا غیره. بل نقول هذا الباب مسموع کثیر») اه.

وقال صاحب القاموس فی الجزء الرابع ماده : الخصومه : ما نصه :

(الخصومه : الجدل - خاصمه مخاصمه ، وخصومه ؛ فخصمه یخصمه : غلبه ، وهو شاذ ، لأن فاعلته ففعلته یردّ «یفعل» منه (أی : المضارع منه) إلی الضم ، إن لم تکن عینه حرف حلق فإنه بالفتح ؛ کفاخره ففخره یفخره. وأما المعتل کوجدت وبعت فیردّ إلی الکسر إلا ذوات الواو ؛ فإنها تردّ إلی الضم ؛ کراضیته فرضوته أرضوه - وخاوفنی فخفته أخوفه. ولیس فی کل شیء (یکون ذلک) لا یقال : نازعته أنزعه ؛ لأنهم استغنوا عنه بغلبته».

وقال الجار بردی فی شرح الکافیه (۳) :

«معنی المغالبه : ما یذکر بعد المفاعله مسندا إلی الغالب». أی : المقصود

۱- فی رقم ۱ من هامش ص ۱۵۹.

۲- یرید : سیبویه.

۳- وقد نقلنا کلامه عن ص ۶۸ ج ۱ من المواهب الفتحیه.

بيان الغلبه فى الفعل الـذى جاء بعـد المفاعله ، على الآخر. فإذا قلت : كارمنى ، اقتضـى أن يكون من غيرك إليك كرم ، مثل ما كان منك إليه ؛ فإذا غلبته فى الكرم فإنك تبنيه على «فعل» بفتـح العين ؛ لكثره معانيه. ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضـمومه ، وإن كان من غير هذا الباب ، نحو كارمنى فكرمته ، يكارمنى فأكرمه ، وضاربنى فضـربته ، يضاربنى فأضربه (بضم الراء فى المضارع) فهذا قد ضـربته وضـربك ، ولكنك قد غلبته فى الضـرب. ويجوز ألا يكون قد ضربك ، وإنما ضربتما غيركما ؛ لتغلبه فى ذلك ، أو لتغلبك ، كذا البواقى.

(وإنمـا فعلوا ذلـك لأـن «الفعـل» بمعنى المغـالبه قـد جاء كثيرا من هـذا الباب ؛ نحو الكبر ؛ وهو : الغلبه فى الكبر ، والكثر ، وهو الغلبه فى الكثره ، والقمر ؛ وهو الغلبه فى القمـار ، فنقلوا من غير ذلـك الباب أيضا إليه ، ليـدل على المراد الموضوع ؛ ثم اسـتثنوا من هـذه القاعـده معتل الفاء ؛ واويّا كان نحو : وعـد ، أو يائيّا نحو : يسـر ؛ فإنه لا ينقل إلى «يفعل» بضم العين ، لئلا يلزم خلاف لغتهم ؛ إذ لم يجىء «مثـال» (١) مضـموم العين. فيقال : واعدنى فوعدته أعده ، وياسـرنى فيسرته ، ومعتل العين أو اللام ، اليائى ؛ فـإنه لاـ ينقـل إلى «يفعل» بالضم بل يبقى على الكسـر ؛ فيقول بايعنى فبعته أبيعه ، ورامانى فرميته أرميه ؛ إذا لم يجئ أجوف ولا نـاقص يـأتى من : «يفعـل» بـالضم ؛ لأنك لو ضـممت عينه لانقلب حرف الياء واوا فيلتبس بـذوات الواو. ومثل هـذا قاله الرضـى وغيره من شراح الكافيه) اه.

وجـاء فى الهمع (ج ٢ ص ١٦٣) فى فعـل يفعـل مـا نصه : «لزموا الضم فى بـاب المغالبه. على الصـحيح ؛ نحو : ضاربنى فضـربته أضربه - وكابرنى فكبرته أكبره ، وفاضلنى ففضلته أفضله. وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حلق ؛ قياسـا ؛ نحو : فـاهمنى ففهمته أفهمه ، وفـاقهنى ففقهته أفقهه ، وحكى الجوهرى : واضأنى فوضأته ، أوضؤه ؛ قال : وذلك بسبب الحرف الحلقى. وروى غيره : وشاعرته فشعرته ، أشعره. وفاخرته ففخرته

١- المثال : ما كانت فاؤه حرف عنه.

أفخره ، بالفتح ، وروايه أبى ذرّ بالضم ...» اه.

ورأى الكسائى - مع قلته - حسن ؛ لأن فيه تيسيرا باستعمال ضبطين فى بعض الصور والأساليب. والعجيب أن اللغتين شائعتان - حتى اليوم - فى كثير من نواحى الإقليم الجنوبىّ «الصعيد» المصرى.

مما تقدم يعلم أنه مسموع كثير عند سيبويه. والوصف بأنه مسموع كثير يؤدى إلى الحكم بأنه قياسى ، وكذلك يعلم من قول شارح الكافيه السابق - وهو : «أنك تبنيه على كذا - أن هذا من عملك ؛ فهو مقيس لك ؛ لكثرته. وهذا رأى ابن جنى أيضا فى كتابه : خ خ الخصائص ج ١ عند الكلام على المغالبه».

وخير ما يلخص به الموضوع تلخيصا وافيا حكيما هو ما جاء فى الجزء الثانى من مجله المجمع اللغوى القاهرى ص ٢٢٦ ، ونصّه (١) :

«ذهب بعض إلى أن المغالبه ليست قياسا ؛ وإنما هى مسموعه كثيرا. وذهب بعض إلى أن استعمالها مطرد فى كل ثلاثى متصرف تام خال مما يلزم الكسر. وإنه يكفى أنه مسموع كثير لنقيس عليه ، كما قرر المجمع ، وكما قال ابن جنى» اه.

وهذا هو الحكم الموفق الذى يحسن الاقتصار عليه.

١- بقلم شيخ الجامع الأزهر - الخضر حسين ، وكان - رحمه الله - أحد أعضاء المجمع اللغوى الأجلاء.

المسأله ۷۲: تعدد المفعول به ...

اشاره

وما يتبع هذا من ترتيب وحذف

عرفنا أن الفعل المتعدى قد يتعدى - مباشره - إلى مفعول به واحد ؛ نحو : عدل الحاكم يكفل السعاده للمحكومين. أو إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : رأيت الظلم أقرب طريق للخراب. أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر ؛ نحو : منعت النفس التسرع فى الرأى. وقد ينصب ثلاثه ؛ نحو : أعلمنى العقل الاعتدال واقيا من البلاء ... ولا يتعدى الفعل لأكثر من ثلاثه.

(ا) فإن كان الفعل متعديا لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاه هذا الأصل فى ترتيبهما ؛ فيتقدم المفعول به الذى أصله المبتدأ على المفعول به الذى أصله الخبر ؛ - ففى مثل : (الصبر أنفع فى الشدائد ...) يجوز : حسبت الصبر أنفع فى الشديد ، كما يجوز : حسبت أنفع فى الشدائد الصبر ، لكن مراعاه الأصل أحسن.

وقد تجب مراعاه الأصل فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر (۱) ؛ كأن يؤدى عدم الترتيب إلى الوقوع فى اللبس ؛ ففى نحو : خالد محمود ... (والمراد : خالد كمحمود) نقول : ظننت خالدا محمودا ؛ فلو تقدم الثانى لاختلط الأمر والتبس ؛ إذ لا يمكن تمييز المشبه من المشبه به ؛ لعدم وجود قرينه تساعد على هذا ؛ فيكون التقديم بمرعاه الأصل هو القرينه.

وقد تجب مخالفه الأصل ؛ فيتقدم المفعول الثانى فى المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ (۲) ؛ كأن يكون فى المفعول الأول ضمير يعود على الثانى ؛ نحو : ظننت فى البيت (۳) صاحبه.

فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثه : حاله يجب فيها مراعاه الأصل بتقديم

۱- وقد سبقت فى بابهما بالجزء الأول م ۳۷ ص ۶۱.

۲- وقد سبقت فى بابهما بالجزء الأول م ۳۷ ص ۶۱.

۳- سبق فى (ص ۲۳ من باب «ظن وأخواتها») أن المفعول الثانى للأفعال القلبيه يجوز أن يكون جمله ، وأن يكون شبه جمله ، كالمثال المذكور هنا. وقد وجب فيه التقديم على المفعول الأول كى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ وهذا ممنوع إلا فى مواضع أخرى محدوده ، ليس منها هذا الموضع.

ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر ، وحاله يجب فيها مخالفه هذا الأصل ، وثالثه يجوز فيها الأمران. وقد تقدم هذا مفصلا فى موضعه الأنسب من باب : ظن «وأخواتها» (١).

(ب) إن لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأحسن تقديم ما هو فاعل فى المعنى على غيره ؛ نحو : أعطيت الزائر ورده من الحديقه. «فالزائر» هو الآخذ ، و «الورده» هى المأخوذه ؛ فهو فى المعنى بمنزله الفاعل ؛ وهى بمنزله المفعول به ، وإن كانت هذه التسميه المعنويه لا يلتفت إليها فى الإعراب.

ويجوز مخالفه الأصل ؛ فيقال : أعطيت ورده من الحديقه الزائر. لكنّ الترتيب أحسن.

وقد يجب التزام الترتيب بتقديم الأول حتما وتأخير الثانى فى مواضع ، أشهرها ثلاثه :

١ - خوف اللبس ؛ نحو : أعطيت محمودا زميلا فى السفر. فلا يجوز تقديم الثانى ؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ ، ولا قرينه تزيل هذا اللبس ، ولا وسيله لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل فى المعنى على غيره ؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوىّ. وفى هذه الصوره يجوز تقديم المفعول الثانى على المفعول الأول وعلى الفعل معا ؛ لعدم اللبس فى هذه الحاله ، نحو : زميلا فى السفر أعطيت محمودا.

٢ - أن يكون الثانى واقعا عليه الحصر (٢) ؛ نحو : لا أكسو الأولاد إلا المناسب ، فلو تقدم الثانى لفسد الحصر ، ولزال الغرض منه.

ولا مانع من تقديمه مع «إلا» ، على المفعول الأول ؛ إذ لا ضرر من هذا ، لأنّ المحصور فيه هو الواقع بعد «إلا» مباشره ؛ نحو : لا أكسو إلا المناسب الأولاد.

٣ - أن يكون الأول ضميرا متصلا والثانى اسما ظاهرا ؛ نحو : منحتك الودّ.

(لكن لا مانع من تقديم المفعول الثانى على الأول والفعل معا ، نحو الودّ منحتك).

وتجب مخالفه الترتيب فى مسائل ، أشهرها ثلاثه أيضا :

١ - أن يكون المفعول الأول (أى : الفاعل فى المعنى) محصورا نحو : ما أعطيت المكافأه إلا المستحقّ. ويجوز تقديمه مع «إلا» على المفعول الأول وحده ، دون عامله.

١- ص ٢٢ م ٦٠.

٢- تقدم فى ج ١ ص ٣٦٤ م ٣٧ إيضاح للحصر (معناه وطريقته).

٢ – أن يكون المفعول الأول – الذى هو فاعل معنوى – مشتملا على ضمير يعود على المفعول الثانى ؛ نحو : أسكنت البيت صاحبه. فإن كان الثانى هو المشتمل على ضمير يعود على الأول جاز الأمران ؛ نحو : أسكنت محمدا بيته ، أو : أسكنت بيته محمدا.

٣ – أن يكون المفعول الثانى ضميرا متصلا ، والأول (أى : الفاعل المعنوى) اسما ظاهرا ؛ نحو : القلم أعطيته كاتبا ...

فأحوال الترتيب ثلاث فى هذا القسم «ب» ؛ وجوب التزامه فى ثلاثه مواضع ، ووجوب مخالفته فى ثلاثه أخرى ، وجواز الأمرين فى غير المواضع السالفه (١).

(ح) إن كان الفعل متعديا لثلاثه ، فالأول منها كان فاعلا ، وقد صيرته همزه النقل مفعولا به (٢). فالأصل الذى يراعى فيه أن يتقدم على المفعول الثانى والثالث. وأصلهما – الأرجح – مبتدأ وخبر ؛ فيراعى فى الترتيب بينهما ما يراعى بين المبتدأ والخبر ؛ طبقا للبيان الذى سبق (٣) (عند الكلام على حكم الناسخ ومعموليه من ناحيه التقديم والتأخير).

١- ترك ابن مالك الكلام على أحوال القسم الأول : «ا» – واقتصر على أحوال هذا القسم : «ب» – فقال بإيجاز : والأصل سبق فاعل معنى ؛ ك «من» من : «ألبسن من زاركم نسج اليمن» ويلزم الأصل لموجب عرى وترك ذاك الأصل حتما ، قد يرى يريد : إذا تعدى الفعل لمفعولين ، أحدهما فاعل فى المعنى ، فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا المفعول على غيره. وساق مثالا هو : «ألبسن من زاكم نسج اليمن». فكلمه : «من» مفعول به ، وهى من ناحيه المعنى – لا الاصطلاح النحوى – بمنزله الفاعل ؛ لأن مدلولها هو : اللابس ، «ونسج اليمن» ، هو الملبوس. وفى هذه الحاله يراعى الأصل بتقديم المفعول الذى هو فاعل معنوى ، ويجوز عدم مراعاته ؛ فنقول : ألبسن نسج اليمن من زاركم. ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاه هذا الأصل قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرا ، – أى : حل ووجد – كما صرح بأن ترك مراعاه الأصل قد يرى حتما ، أى : قد يرى أمرا محتوما ، واجبا. (حتما : مفعول يرى).

٢- راجع رقم ٢ من ص ١٥٧.

٣- فى ص ٢٢ و ١٦٥.

حذف المفعول به

الأغلب أن يؤدى المفعول به معنى ليس أساسيّا (١) فى الجمله ؛ فيمكن الاستغناء عن المفعول به من غير أن يفسد تركيبها ، أو يختل معناها الأساسىّ ، ولهذا يسمونه : «فضله» (وهى اسم يطلقه النحاه على كل لفظ معناه غير أساسىّ فى جملته) بخلاف المبتدأ ، أو الخبر ، أو الفاعل ، أو نائبه ... أو غير هذا من كل جزء أصيل فى الجمله لا يمكن أن تتكون ولا أن يتم معناها الأساسىّ إلا به ، مما يسميه النحاه «عمده».

بالرغم من أن المفعول به فضله - فقد تشتد الحاجه إليه أحيانا ؛ فلا يمكن الاستغناء عنه فى بعض المواضع ، ولا يصح حذفه فيها كما سنرى. أما فى غيرها فيجوز حذفه - واحدا أو أكثر - لغرض لفظىّ ، أو معنوى.

فمن اللفظىّ : المحافظه على وزن الشعر ، كقول شوقى :

ما فى الحياه لأن تعا

تب أو تحاسب متّسع

(أى : تعاتب المخطئ أو تحاسبه (٢)) ... والمحافظه على تناسب الفواصل (٣) ؛ نحو قوله تعالى مخاطبا رسوله الكريم : (ما أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقى - إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشى) ، وقوله : (وَالضُّحى وَاللَّيْلِ إِذا سَجى)(٤) - ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) (٥) فحذف مفعول الفعل : «يخشى» ولم يقل : «يخشاه» أو : يخشى الله ؛ لكى تنتهى الجمله الثانيه بكلمه مناسبه فى وزنها لكلمه : «تشقى» التى انتهت بها الجمله الأولى. ومثل هذا الفعل : «قلا» الذى حذف مفعوله ؛ ليكون مناسبا فى وزنه للفعل : «سجا».

١- هذا فى غير مفعولى «ظن» وأخواتها ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر - غالبا - ، فهما عمدتان بحسب أصلهما ، (كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣ وقد سبق الكلام على حذفهما فى ص ٥٣ م ٦٣).

٢- ومثل قول الشاعر : شكرتك ؛ إن الشكر فرع من التقى وما كل من أوليته نعمه يقضى يريد : يقضى حقها من الشكر .. ، أو يقضى شكرها ...

٣- الكلمات التى فى نهايه الجمل المتصله اتصالا معنويا.

٤- هدأ وسكن ، وخلا من الرياح والعواصف ، وأشباهها.

٥- كره.

والرغبه فى الإيجاز ؛ نحو : دعوت البخيل للبذل ، فلم يقبل ، ولن يقبل. أى : لم يقبل الدعوه ، أو البذل ، ولن يقبل الدعوه أو البذل ...

ومن المعنوى : عدم تعلق الغرض به ، كقول البخيل لمن يعيبه بالبخل : طالما أنفقت ، وساعدت ، وعاونت ؛ أى : طالما أنفقت المال ، وساعدت فلانا ، وعاونت فلانا (١).

أو : الترفع عن النطق به ؛ لاستهجانه ، أو : لاحتقار صاحبه ، أو نحو هذا من الدواعى البلاغيه وغير البلاغيه.

فإذا اشتدت حاجه المعنى إلى ذكر المفعول به بحيث يختل أو يفسد بحذفه لم يجز الحذف ؛ كأن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين ؛ مثل : ما ذا أكلت؟ فيجاب : أكلت فاكهه. فلا يجوز حذف المفعول به : «فاكهه» لأنه المقصود من الإجابه.

أو : يكون المفعول به محصورا ؛ نحو : ما أكلت إلا الفاكهه.

أو : يكون مفعولا به متعجبا منه بعد صيغه : «ما أفعل» التعجبيه ، نحو : ما أحسن الحريه.

أو : يكون عامله محذوفا ؛ نحو قول القائل عند نزول المطر : خيرا لنا ، وشرا لعدونا ، أى : يجلب خيرا ...

وليس هذا الحذف مقصورا على مفعول الفعل المتعدى لواحد ؛ بل يشمله ويشمل المفعول الأول وحده ، أو الثانى وحده ، أو هما معا للفعل الذى ينصب مفعولين ؛ مثل : «ظن» وأخواتها. وكذلك يشمل المفعول الثانى والثالث - دون الأول (٢) - للأفعال التى تنصب ثلاثه ؛ مثل : «أعلم وأرى» كما سبق الكلام على هذا وإيضاحه بالأمثله (٣).

* * *

١- وقد حذفت المفعولات ؛ لأن الغرض الهام من الجمله ليس فلانا وفلانا من الأشخاص المعينه ؛ إنما الغرض هو : البذل والإعطاء لهذا أو لذاك بغير تعيين. ومن هذا قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطى وَاتَّقى ....) أى : أعطى المال واتقى الله ... وقوله : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى ؛) أى يعطيك الخير ؛ فترضاه.

٢- لأنه فى الأصل فاعل ، وقد صيرته همزه النقل مفعولا به (راجع البيان الخاص بهذا فى ص ٥٣ ثم فى ص ٥٧).

٣- فى ص ٥٧. وقد اقتصر ابن مالك على بعض مواضع الحذف ؛ فقال : - - وحذف فضله أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابا أو حصر يقول : أجز حذف الفضله (والمراد هنا : المفعول به) بشرط ألا يضر حذفها. وبين التى يضر حذفها بأنها ما سيقت جوابا ، أو وقعت محصوره على الوجه الذى شرحناه فيهما. (هذا والفعل : «يضر» هو مضارع مجزوم ، ماضيه : «ضار» بمعنى : ضرّ ، تقول : ضارنى البرد يضيرنى ، بمعنى : ضرّنى ، يضرنى).

حذف عامل المفعول به

بمناسبه الكلام على حذف المفعول به الواحد أو المتعدد يعرض النحاه إلى حذف عامله جوازا أو جوبا.

ا - فيجيزون حذفه إن كان معلوما بقرينه تدل عليه ، مثل : ماذا حصدت؟ فتقول : قمحا. أى : حصدت قمحا. وما ذا صنعت؟ فتجيب : خيرا. أى : صنعت خيرا.

ب - ويوجبون حذفه فى أبواب معينه ؛ منها : الاشتغال ؛ وقد سبق (١) ، ومنها : النداء (٢) ، ومنها : التحذير والإغراء (٣) ... بالشروط المدونه فى باب (٤) كل. ومنها : الأمثال المسموعه عن العرب بالنصب ؛ نحو : أحشفا وسوء كيله (٥)؟

١- فى ص ١٢١.

٢- فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوبا ، تقديره : أنادى ، أو أدعو ، وحرف النداء عوض عنه (طبقا للبيان الآتى فى باب «النداء» أول الجزء الرابع).

٣- يشترط فى حذف العامل فى التحذير أن يكون التحذير بكلمه : «إياك» ؛ نحو إياك والكذب ، أو : مع العطف ؛ نحو : الكذب والنفاق ، أو مع التكرار ؛ نحو : النار النار ... ويشترط فى الإغراء : العطف ؛ نحو : الكرامه والشهامه. أو التكرار ؛ نحو الحياء الحياء.

٤- بالجزء الرابع ... وفى حذف العامل الناصب للفضله يقول ابن مالك : ويحذف النّاصبها إن علما وقد يكون حذفه ملتزما أى : يجوز حذف ناصب الفضله (والمراد بها هنا : المفعول به) إن كان الناصب معلوما بقرينه وقد يكون الحذف أحيانا لازما لا بد منه.

٥- هذا مثل قاله فى الأصل أعرابى لآخر يبيع التمر رديئا ، ولا يوفى الكيل. وقد اشتهر المثل حتى صار يقال لمن يسىء إلى غيره إساءتين فى وقت واحد. (الحشف : أردأ التمر). والمثل : الكلام يشبه مضربه بمورده ؛ أى : يشبه ما يستعمل فيه أخيرا بما وضع له فى الأصل. - - أما ما يشبه المثل ؛ (أى : يجرى مجراه) ، فكلام مستعمل فيما وضع له من الأصل ، واستعماله شائع ودورانه على الألسنه كثير.

وكذلك ما يشبه الأمثال ؛ كقوله تعالى : (انْتَهُوا ... خَيْراً لَكَمْ) أى : واعملوا خيرا لكم.

* * *

الاشتباه بين الفاعل والمفعول به

سبق تفصيل الكلام عليه ، وعلى طريقه كشفه ، فى آخر باب «الفاعل» (١).

* * *

جعل الفعل الثلاثى المتعدى لازما أو فى حكم اللازم (٢) ، قياسا.

يصير الثلاثى المتعدى لواحد لازما - قياسا - أو فى حكم اللازم لسبب مما يأتى (٣) :

١ - التضمين (٤) لمعنى فعل لازم ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) فإن الفعل : «يحذر» متعد فى الأصل بنفسه ، تقول

١- ص ٩٣.

٢- يصير لازما بأن ينسلخ عن التعديه ، ويتركها نهائيا ؛ بحسب الظاهر ، وبحسب الحقيقه الواقعه والمعنى ؛ كما فى السبب الثانى والثالث. ويصير فى حكم اللازم بأن يكون بحسب المظهر الشكلى اللفظى لازما ؛ لا بحسب المعنى والواقع الحقيقى ؛ كما فى الأول ، والرابع ، والخامس ؛ لأن «المضمن» ، متعد باعتبار دلالته الأصليه على معنى الفعل المتعدى ، ولأن الضعيف عن العمل ، المحتاج إلى مساعده حرف الجر ، متعد فى المعنى وفى أصله للمفعول ، وطالب له. وكذلك الفعل فى الضروره ... هكذا قالوا. أما جعل الفعل الثلاثى اللازم متعديا فقد سبق الكلام عليه (فى ص ١٥٢).

٣- ليس من المناسب الأخذ بالرأى القائل إن كل الأسباب الآتيه أو بعضها مقصور على السماع ؛ إذ لو كان كذلك ما كانت هناك حاجه إلى ذكر هذه الضوابط ، ولوجب قصر الأمر على العرب. وفى هذا تضييق وإفساد يجافى طبيعه اللغه ، وينافى أصولها ، كما سبق فى الحاله الأخرى (رقم ٢ من هامش ص ١٥٢) ويلاحظ أن الثلاثه الأولى تجلب مع منع التعديه معنى جديدا ، على الوجه الذى سبق شرح نظيره فى طريقه تعديه الفعل اللازم ، (ص ١٥٢ م ٧١).

٤- سبق الكلام على معناه ، والغرض منه ، وحكمه (فى ص ١٥٩ م ٧١) وقلنا : إن فى آخر هذا الجزء بحثا نفيسا خاصا به ، لا يستغنى عنه المتخصصون ، ويليه رأينا فيه بإيجاز.

حذرت عواقب الغضب. ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع : «يخرج» صار متعديا مثله بحرف الجر : «عن». فالمراد : فليحذر الذين يخرجون عن أمره. ومثله قوله تعالى : (وَلا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ) فالفعل ؛ «تعدو» بمعنى «تتجاوز» متعد بنفسه ؛ كما فى مثل : أنت لا تعدو الحق ؛ أى : لا تتجاوز الحق. ولكنه هنا متعد بحرف الجرّ : «عن» ؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر ، هو : «تنصرف» الذى يتعدى بحرف الجر : «عن».

ومثله قول القائل : «قد قتل الله زيادا عنى» فالفعل : «قتل» فى أصله متعد بنفسه مباشره إلى مفعول واحد ، مستغن بعد ذلك - غالبا - عن التعديه بالحرف الجارّ إلى مفعول ثان. ولكنه هنا تضمن معنى الفعل : «صرف» المتعدى بنفسه إلى مفعول ، وإلى الثانى بحرف الجر : «عن» ؛ فصار مثله متعديا بنفسه إلى الأول ، وبهذا الحرف إلى الثانى. فالمراد : قد صرف الله بالقتل زيادا عنى ...

والتضمين من الوسائل التى تجعل المتعدى فى حكم اللازم ؛ ولا تجعله لازما حقيقيّا ؛ - لما بيناه من قبل (١).

٢ - تحويل الفعل الثلاثى المتعدى لواحد إلى صيغه : «فعل» (بفتح أوله وضم عينه) (٢) بشرط أن يكون القصد من التحويل إما المبالغه فى معنى الفعل والتعجب منه (٣) ، نحو : نظر القطّ ، وإما المدح أو الذم (٤) ؛ نحو : سبق الفيلسوف

١- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٢ وفى ص ١٦٠.

٢- وإنما كان تحويل الفعل الثلاثى المتعدى ، إلى هذه الصيغه مؤديا إلى لزومه لأنها صيغه لا تكاد تستعمل إلا لازمه ، إذ لم يرد منها فى المسموع متعديا إلا فعلان - فيما يقال - هما : رحب وطلع (بفتح أولهما وضم ثانيهما) على الوجه الذى سبق بيانه فى رقم ١ من هامش ص ١٤٨.

٣- بشرط استيفاء الفعل لشروط التعجب المدونه فى بابه الخاص - ج ٣ (ص ٢٠٩ وص ٢٩٣).

٤- يجوز تحويل الفعل الثلاثى إلى : «فعل» - بضم العين - ليكون للمدح أو الذم كنعم وبئس على الوجه المشروح فى بابهما (ج ٣) مع أوجه اختلاف بينهما ؛ أشهرها : أمران فى معنى : «فعل» ؛ وهما : إشرابه التعجب مع عدم الاقتصار على المدح الخالص أو الذم الخالص ، وأنه للمدح الخاص بمعنى الفعل ، أو الذم الخاص كذلك ، لا العام الشامل الذى لا يقتصر فيهما على معنى الفعل. - - وأمران فى فاعله الظاهر ؛ وهما : جواز خلوه من «أل» المباشره وغير المباشره ؛ نحو : (وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقاً ،) وجواز جره بالباء الزائده ؛ نحو حب بزياره المخلص. واثنان فى فاعله المضمر ؛ وهما : جواز عوده إلى ما قبله ، وجواز مطابقته له ، نحو : محمد شرف رجلا ؛ فيصح أن يكون الفاعل ضميرا عائدا على «محمد» المتقدم ، أو عائدا على : «رجلا» المتأخر. فإن عاد على المتقدم كان مطابقا له فى الإفراد والتثنيه والجمع ، والتذكير ، والتأنيث. وإن كان عائدا على المتأخر لزم الإفراد ؛ تقول : المحمدان شرفا رجلين ، المحمدون شرفوا رجالا. فاطمه شرفت امرأه ، وهكذا.

وفهم. وذلك فى مدحه بالسبق والفهم. ومنع القادر وحبس ؛ عند ذمه بمنع المعونه وحبسها.

٣ - الإتيان بمطاوع (١) للفعل الثلاثى المتعدى لواحد ؛ نحو : هدمت الحائط المائل ؛ فانهدم ، ثم بنيته ؛ فانبنى.

٤ - ضعف الفعل الثلاثى عن العمل بسبب تأخيره عن معموله ؛ نحو قوله تعالى : (... إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ،) وقوله تعالى : (... لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ.)

ومثله العامل الوصف الذى يعتوره الضعف بسبب أنه من المشتقات ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) وقوله : (مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ) والأصل : إن كنتم تعبرون الرؤيا - الذين يرهبون ربهم - فعّال ما يريد - مصدّقا ما بين يديه ... وفى كل ما سبق تجىء قبل المعمول لام الجر ، وتسمى : «لام التقويه» ؛ لأنها تساعد العامل على الوصول إلى مفعوله المعنوى الحالىّ الذى كان فى الأصل مفعوله الحقيقى.

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدى فى حكم اللازم ، وليس لازما حقيقه (٢).

١- سبق شرح المطاوعه فى ص ٩٨ ، م ٧۶.

٢- لأن العامل متعد فى المعنى إلى ما بعد لام التقويه ؛ لكنه بحسب الشكل اللفظى الظاهر لازم ، تجىء اللام للتقويه يجعل العامل لازما بحسب المظهر. ونعود فنشير إلى ضعف كلام النحاه فى هذه الوسيله الرابعه - كما سيجىء البيان المفيد عنها فى حروف الجر ، (ص ۴٣٩) - إذ من المعروف أن الفعل المتعدى لواحد يجوز تقديم مفعوله عليه (إلا فى بعض صور قليله واجبه التقديم أو التأخير) وأنه لا يترتب على ذلك التقديم إبعاد الفعل عن التعديه إلى اللزوم إبعادا حتميا. وإذا كان بقاؤه متعديا مع التقديم أمرا جائزا فمن أين يأتيه الضعف - - الذى يعالج بلام التقويه؟ وما سبب هذا الضعف؟ وإذا عرفنا أنه يجوز حذف هذه اللام فيعود الاسم بعدها مفعولا منصوبا كما كان قبل مجيئها من غير أن يترتب على هذا فساد فى صياغه الأسلوب أو فى معناه فما الحاجه الحقيقيه إليها؟ وأين الضعف الذى تزيله؟ كذلك المشتقات العامله التى يصفونها بالضعف ، من أين يأتيها الضعف؟ وما سببه وهى التى يجوز - أحيانا - أن تنصب مفعولها الخالى من لام التقويه مع تقدمه أو تأخره ، كما يجوز حذف لام التقويه إن وجدت فتنصبه مباشره ، من غير أن يترتب على حذفها ضرر؟ والأولى بالنحاه أن يقولوا : (ا) إذا تعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وجاز تقدم هذا المفعول على فعله ، فقد يبقى على حاله من النصب ، وقد يجر باللام ؛ فالأمران صحيحان. (ب) إذا كان المشتق ناصبا مفعولا واحدا جاز فى مفعوله النصب مباشره أو جره باللام ، سواء أكان المفعول متقدما أم متأخرا عن عامله.

٥ - ضروره الشعر ، كقول القائل :

تبلت فؤادك (١) فى المنام

خريده (٢)

تسقى الضجيع ببارد بسّام

فإن الفعل «تسقى» ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثانى هنا : «بالباء» نزولا على حكم الضروره الشعريه. وهذه الوسيله أيضا مما يجعل الفعل فى حكم اللازم ، وليس باللازم حقيقه. لما أوضحناه من قبل (٣).

١- أصابته بالمرض بسبب الحب.

٢- امرأه حسناء.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ١٥٢ وفى ص ١۶٠.

المسأله ۷۳: التنازع فی العمل

اشاره

(۱)

(ا) فی مثل : وقف وتکلم الخطیب - نجد فعلین لا بد لکل منهما من فاعل ، ولیس فی الکلام إلا اسم ظاهر واحد ، یصلح أن یکون فاعلا لأحدهما ، وهذا الاسم الظاهر هو : «الخطیب». فأی الفعلین أحق بالفاعل؟ وإذا فاز به أحدهما فأین فاعل الفعل الثانی؟

(ب) وفی مثل : سمعت وأبصرت القارئ - نجد فعلین أیضا ، یحتاج کل منهما إلی مفعول به منصوب. ولیس فی الکلام ما یصلح أن یکون مفعولا به إلا شیئا واحدا ؛ هو : «القارئ» فأیهما أحق به؟ وإذا فاز به أحدهما فأین مفعول الفعل الثانی؟

(ح) وفی مثل : أنشد وسمعت الأدیب : نجد فعلین یحتاج أحدهما إلی مرفوع یکون فاعلا ، ویحتاج الآخر إلی منصوب ، یکون مفعولا به ، فمطلب کل منهما یخالف الآخر - علی غیر ما فی الحالتین السالفتین - ولیس فی الکلام إلا لفظه : «الأدیب» التی تصلح لأحدهما. فأیّ الفعلین أولی بها؟ وما نصیب الآخر بعده؟

(د) وفی مثل : أنست وسعدت بالزائر ، نجد کلّا من الفعلین محتاجا إلی الجار مع مجروره (۲) ؛ لیکمل المعنی ، فأی الفعلین أولی؟ وما نصیب الآخر بعد ذلک؟

۱- لنا فی هذا الباب وفی أحکامه رأی خاص ، نراه أنسب ، وقد سجلناه فی آخره ص ۱۹۰.

۲- أوضحنا فی باب : «تعدی الفعل ولزومه» ص ۱۴۵ - وفی حروف الجر - ص ۴۰۶ - أن لمجرور للتعدیه فی هذا المثال وأشباهه یعد فی المعنی بمنزله المفعول به ، فهو فی حکم المنصوب محلا ، برغم أنه مجرور لفظا ، ولا یجوز فی الرأی الأحسن مراعاه المحل إذا جاء تابع بعده. وفی باب التنازع قد یتکلم النحاه أحیانا عن العامل الذی ینصب المفعول به لفظا ، والذی ینصبه محلا. یریدون بالأول ما یصل إلیه العامل بنفسه ، وبالثانی : ما یصل إلیه بحرف الجر.

من الأمثله السالفه – وأشباهها – نعرف أن الأفعال (١) قد تتعدد فى الأسلوب الواحد ، ويحتاج كل منها إلى معمول خاص به ، ولكن لا يوجد فى الكلام إلا بعض معمولات ظاهره ، تكفى بعض الأفعال دون بعض ، مع حاجه كل فعل إلى معمول خاص به ؛ فتتزاحم تلك العوامل الكثيره على المعمولات القليله ، وكأنها تتنازع ليظفر كل منها وحده بالمعمول ، ولهذا يسمى الأسلوب : «أسلوب التنازع» (٢). ويعرفه النحاه بأنه :

«ما يشتمل على فعلين – غالبا (٣) – ، متصرفين (٤) ، مذكورين ، أو على اسمين يشبهانهما فى العمل ، أو على فعل واسم يشبهه فى العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب (٥) لكل من الاثنين السابقين».

والفعلان أو ما يشبههما يسميان : «عاملى التنازع» ، والمعمول يسمى : «المتنازع فيه».

فلا بد فى التنازع من أمرين ؛ أولهما : تقدم فعلين أو ما يشبههما فى العمل ، وكلاهما يريد المعمول. ثانيهما : تأخير المعمول عنهما.

فمثال تقدم العاملين وهما فعلان متصرفان : تصدّق وأخلص الصالح. ومثال تقدّم العاملين وهما اسمان مشتقّان يعملان عمل الفعل : المؤمن ناصر ومساعد الضعيف. ومثال المختلفين : دراك وساعد الملهوف ؛ بمعنى أدرك وساعد. وهكذا الصور (٦) الأخرى التى تدخل فى التعريف.

١- مثل الأفعال ما يشبهها مما يعمل عملها – كما سيجىء هنا –

٢- ويسميه بعض النحاه القدامى : «الإعمال».

٣- سنعرف – فى ص ١٧٨ – أنه يجوز أن تزيد العوامل على اثنين مع زياده المعمولات أو عدم زيادتها ، ويشترط فى كل الحالات أن يزيد عدد العوامل على عدد المعمولات فى الكلام ؛ لكى ينشأ «التنازع».

٤- إلا «فعل التعجب» فيجوز أن يكونا عاملين فى «التنازع» مع أنهما جامدان – كما فى الصفحه التاليه –.

٥- من حيث المعنى والعمل معا ، ولو كان عملهما مختلفا. وسيجىء فى الزياده والتفصيل نوع المعمول.

٦- كأن يكون الفعلان معا من نوع واحد (للماضى ، أو المضارع ، أو للأمر) وقد يكونان مختلفين فى بعض الصور ، وقد يكون أحد العاملين فعلا والآخر اسما يشبهه ، وقد يكون الفعل هو المتقدم أو الاسم الذى يشبه ...

على هـذا لا ـ يصـح أن يكون من عوامـل التنـازع الحرف ، ولا ـ العامل المتأخر فى مثل : أىّ الرجال قابلت وصافحت ، ولا العامل الذى توسط المعمول بينه وبين العامل الآخر ، نحو : اشتريت الكتاب وقرأت ، ولا العامل الجامد ؛ مثل : «عسى» أو «ليس» ، كما فى قول الشاعر :

من كان فوق محل الشمس موضعه

فليس يرفعه شىء ولا يضع

إلا فعلى التعجب ، فإنهما مع جمودهما يصح أن يكونا العاملين فى أسلوب التنازع ؛ نحو ما أحسن وأنفع صفاء النفوس ، وأحسن وأنفع بصفاء النفوس.

زیاده وتفصیل

(ا) لیس من اللازم - کما أشرنا (۱) - الاقتصار فی أسلوب «التنازع» علی عاملین متقدمین ، ولا علی معمول واحد ظاهر (۲) بعدهما ، فقد یقتضی الأمر أن تکون العوامل ثلاثه (۳) متقدمه من غیر أن یتعدد المعمول ؛ نحو : یجلس ویسمع ویکتب المتعلم. وقد تتعدد العوامل والمعمولات الظاهره ؛ نحو : تکتبون وتقرءون وتحفظون النصوص الأدبیه کل أسبوع. ففی صدر الکلام ثلاثه عوامل تتنازع العمل فی معمولین بعدها ؛ (أی : فی المفعول به. وهو : «النصوص» ، وفی الظرف (۴) ؛ وهو : «کلّ ...») والکثیر فی التنازع الاقتصار علی عاملین ومعمول واحد. ولا یعرف فی الأسالیب القدیمه الزیاده علی أربعه عوامل ، ولکن لا مانع من الزیاده عند وجود ما یقتضیها. ویشترط - فی کل الحالات - أن تقوم القرینه علی أن الأسلوب أسلوب تنازع ؛ لتجری علیه أحکام التنازع ، وأنه لیس من باب اللف والنشر ؛ مثل : غرّد وزأر العصفور والأسد ...

(ب) لا بد أن یکون بین العاملین - أو العوامل - نوع ارتباط ؛ کالعطف

۱- فی رقم ۳ من هامش الصفحه ۱۷۶.

۲- لا فرق فی المعمول بین أن یکون اسما ظاهرا ، أو ضمیرا بشرط أن یکون الضمیر منفصلا مرفوعا ، أو منصوبا ، أو متصلا مجرورا ، نحو : علی إنما قام وقعد هو ، وما زرت وصافحت إلا إیاه. ووثقت وتقویت بک. کذلک لا فرق بین اختیار الأول وغیره للعمل ما لم یکن لأحدهما مرجح ؛ کوجود «بل» أو «لا» العاطفین. فیجب إعمال الأول فی مثل : أهنت لا أکرمت النمام. ویجب إعمال الثانی فی مثل : ضربت بل أکرمت الرجل. لأن «بل» - هنا - تجعل الحکم لما بعدها ، فما قبلها مسکوت عنه ، فلا یطلب المعمول. و «لا» - هنا - تجعل الحکم لما قبلها مثبتا. فما بعدها منفی لا یطلب المعمول.

۳- ومنه قول القطامی : صریع غوان راقهنّ ورقنه لدن شبّ حتی شاب سود الذوائب فقد تنازع العمل فی الطرف : «لدن» عوامل ثلاثه ؛ هی : صریع ، وراق - وراق أیضا المسند إلی نون النسوه.

۴- انظر «ح» ص ۱۷۹.

فى مثل : أعبد وأخاف الله. أو أن يكون العامل المتأخر جوابا معنويّا عن السابق ؛ نحو قوله تعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ)(١). أى : يستفتونك فى الكلاله ، قل الله يفتيكم فى الكلاله ... أو جوابا نحويّا ، كجواب الأمر وغيره مما يحتاج لجواب ؛ نحو : أنشد ، أسمع القصيده. أو يكون المتأخر معمولا للسابق ؛ نحو قوله تعالى : (وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا عَلَى اللهِ شَطَطاً) أو أن يكون العاملان خبرين عن اسم ؛ نحو : الحاكم مكافئ معاقب المستحق ... (ح) يقع التنازع فى أكثر المعمولات ، ومنها : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وشبه الجمله ، دون الحال والتمييز - على الأصح -.

(د) ليس من التنازع «التوكيد اللفظى» ؛ كالذى فى قولهم : «هيهات هيهات العقيق ومن به ...» لأن شرط التنازع : أن يكون المعمول مطلوبا لكل واحد من العاملين من حيث المعنى. وأن يوجد الضمير - إذا كان مرفوعا - فى العامل المهمل ، وهو غير موجود فى هذا التوكيد ، إذ الطالب للمعمول إنما هو كلمه : «هيهات» الأولى ؛ فهى وحدها المحتاجه للعقيق ؛ لتكون فاعلها ، والإسناد بينهما. أما كلمه : «هيهات» الثانيه فلم تجئ للإسناد إلى العقيق ؛ وهى خاليه من الضمير المرفوع ؛ وإنما جاءت لمجرد تأكيد الأولى وتقويتها ؛ فالأولى هى المحتاجه للفاعل ، أما الثانيه فلا تحتاج لفاعل ؛ ولا لغيره ، فليست عامله ، ولا معموله ؛ شأن نظائرها التى تجىء للتوكيد اللفظى. ومثل هذا : جاءك الراغبون فى معرفتك (٢).

١- الكلاله : الميت الذى ليس له والد ولا ولد ، أو : الوارث الذى ليس بولد ولا ولد للميت.

٢- فريق من النحاه يدخل هذين المثالين وأشباههما فى باب التنازع ، ويجرى عليهما أحكامه ؛ بأن يكون العامل هو الأول ، وفى الثانى ضمير مستتر ، أو العكس مع مراعاه التفصيل الخاص بأحكام الضمير فى باب التنازع. وفى هذه الحاله لا يكون العامل الثانى من باب التوكيد اللفظى ؛ لأن العامل الثانى فى بابه زائد للتوكيد اللفظى ؛ فلا فاعل له - فى الرأى الشائع - فلا يتحمل ضميرا ، كما سيجىء فى باب التوكيد من الجزء الثالث ، ص ٤٢٥ م ١١٦. والذين يقولون إن التوكيد اللفظى لا يصلح للتنازع يستدلون بأمثله مسموعه ؛ منها قول - - الشاعر يخاطب نفسه : فأين إلى أين النّجاه ببغلتى؟ أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس فلو كان فى الكلام تنازع لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، أو : أتوك أتاك اللاحقون ، تطبيقا لأحكام التنازع. والحق أن كلا الرأيين لا يصلح للأخذ المطلق أو الرفض المطلق ؛ لمجرد أنه منسوب لهذا أو لذاك وإنما الذى يعول عليه عند عدم الضمير البارز هو الأخذ بما يساير المعنى ويحقق الغرض ؛ فيجب أن أن تكون المسأله من باب التوكيد اللفظى وحده - ولا دخل للتنازع فيها - حين يقتضى المقام تحقيق غرض من أغراض التوكيد اللفظى ، وفى مقدمتها إزاله شك يحيط بالعامل وحده ؛ كأن يجرى الحديث عن سقوط المطر عده أيام متواليه ؛ فيقول أحد الحاضرين : لم يسقط المطر أمس .. فيرد آخر : سقط سقط المطر أمس. ففى هذه الصوره يدور الشك حول الفعل : «سقط» وحده دون فاعله ؛ إذ ليس هناك شك فى أن الذى سقط هو : المطر ، وليس حجرا ، ولا حديدا ، ولا خشبا .. و. أما فى صوره أخرى يدور الشك فيها حول العامل ومعموله معا فإن إزاله الشك عنها قد تكون بتكرار الجمله كلها ، وتكرارها قد يدخلها فى باب التنازع ، ولا سيما مع وجود الضمير البارز. مثال ذلك : أن يدور الحديث حول عدم حضور أحد من الغائبين ؛ بأن يقول قائل : لم يحضر أحد من الغائبين. فيرد آخر : حضر حضر أخى ، أو حضر حضرا المجاهدان ، أو حضرا حضر المجاهدان ... فالمقام هنا يقتضى أن تكون المسأله من باب «التنازع» ، وليست من توكيد الجمله الفعليه بأختها ؛ لأن توكيد الجمله الفعليه بنظيرتها الفعليه يقتضى تكرار لفظى الفعل والفاعل فى كل واحده منها -

كما هو مدون فى باب التوكيد ج ٣ -.

الأحكام الخاصه بالتنازع

(۱)

تتلخص هذه الأحكام فيما يأتى :

۱ - لا مزيه لعامل على نظيره من ناحيه استحقاقه للمعمول (أى : للمتنازع فيه) ؛ فكل عامل يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح فى الأغلب (۲) ؛ فيجوز اختيار الأول السابق مع إهمال الأخير ، ويجوز العكس (۳). وإذا كانت العوامل ثلاثه أو أكثر فإن الحكم لا يتغير بالنسبه للأول والأخير. أما المتوسط بينهما - ثالثا أو أكثر - فيصح أن يساير الأول أو الأخير ؛ فالأمران متساويان بالنسبه لإعمال الثالث المتوسط ، وما زاد عليه من كل عامل بين الأول والأخير.

۲ - إذا وقع الاختيار على الأول ليكون هو العامل المستحق للمعمول وجب تعويض العامل الأخير المهمل تعويضا يغنيه عن المعمول ، وذلك بإلحاق ضمير (۴) به يطابق ذلك المعمول مطابقه تامه فى الإفراد ، والتثنيه ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛

۱- سنذكر أشهر الآراء ، ثم نردفه - آخر الباب فى الزياده والتفصيل - برأى لنا خاص قد يكون فيه يسر ونفع خالصان من الشوائب - كما أشرنا فى رقم ۱ من هامش ص ۱۷۵ -.

۲- إلا فى الحالتين المذكورتين فى رقم ۲ من هامش ص ۱۷۸.

۳- الكوفيون يعملون الأول لسبقه ، والبصريون يعملون الثانى لقربه ، وهذا خلاف يجب إهماله ، إذ لا قيمه له فى الترجيح ، وفى تفضيل أحد العاملين على الآخر إلا ما سبقت الإشاره إليه. فى رقم ۲ ويقول ابن مالك فى الإشاره للتنازع ما نصه : إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل قبل ، فللواحد منهما العمل والثّان أولى عند أهل البصره واختار عكسا غيرهم ذا أسره يقول : إن وجد عاملان يتطلبان عملا فى اسم ظاهر ، وكانا قبله ، فلواحد منهما العمل دون نظيره ، وهذا الواحد ليس معينا مقصورا على أحدهما ، وإنما يجوز أن يعمل هذا أو ذاك ؛ ولا يصح أن يكون العمل لهما معا فى ذلك الاسم. وإعمال الثانى أولى عند البصريين ، لقربه. واختار غيرهم العكس ، أى : إعمال الأول ، لسبقه. ومعنى : «ذا أسره» ، صاحب رابطه قويه ، يريد بها الرابطه العلميه ، وأصحاب هذا الرأى هم الكوفيون. (التقدير : اختار غيرهم العكس حاله كون غيرهم ذا أسره).

۴- إلا فى الحاله التى فى ص ۱۸۴ والأخرى التى فى ص ۱۸۷ حيث يجب إحلال اسم ظاهر بدل ذلك الضمير. طبقا للتفصيل الموضح هناك.

لأن المعمول ، (المتنازع فيه) هو المرجع للضمير ، ويعتبر هذا المرجع متقدما برغم تأخر لفظه عن الضمير. ولا بد من المطابقه بين الضمير ومرجعه فى الأشياء السالفه. والأفضل وجود الضمير فى جميع الحالات ؛ سواء أكان ضمير رفع ، أم نصب ، أم جرّ ؛ فمن إعمال الأول فى المعمول المرفوع مع إعمال الأخير فى ضميره : المثال الوارد فى «ا» ، وهو (١) : «وقف - وتكلم - الخطيب» فنقول : (وقف - وتكلما - الخطيبان). (وقف - وتكلموا - الخطيبون). (وقفت - وتكلمت - الخطيبه). (وقفت - وتكلمتا - الخطيبتان) - (وقفت - وتكلمن - الخطيبات).

فكأن الأصل : (وقف الخطيب ، وتكلم). (وقف الخطيبان وتكلما). (وقف الخطيبون ، وتكلموا). (وقفت الخطيبه ، وتكلمت). (وقفت الخطيبتان ، وتكلمتا) ، (وقفت الخطيبات وتكلمن). وهكذا ...

والوسيله المضبوطه لاستعمال الضمير على الوجه الصحيح أن نتخيل العامل الأول وهو فى صدر الجمله ، ثم يليه مباشره المعمول : «المتنازع فيه» وقد تقدم من مكانه حتى صار بعده بغير فاصل بينهما ، ثم يليهما كل عامل مهمل ، وبعده الضمير المناسب لهذا التركيب القائم على التخيل المحض ؛ كما فى الأمثله السالفه ؛ وكما فى الآتيه :

«أوقد واستدفأ الحارس» ؛ فكل من الفعلين : «أوقد» و «استدفأ» يحتاج إلى كلمه : «الحارس» لتكون فاعلا له. فإذا أعملنا الأول وجب تعويض الأخير بإلحاق ضمير مناسب ، بآخره. ولكى يكون الضمير مناسبا صحيح الاستعمال نتخيل أن الاسم الظاهر «المتنازع فيه» وهو كلمه : «الحارس» قد تقدم حتى صار بعد العامل الأول مباشره (أى : بغير فاصل بينهما). وهذا يقتضى أن يتأخر عنهما كل عامل مهمل. فكأن أصل الأسلوب : «أوقد الحارس واستدفأ». «فالحارس» هو الفاعل للفعل : «أوقد» أما الفعل المهمل «استدفأ» فقد لحق بآخره ضمير مستتر ، مرفوع ، يعرب فاعلا ، ويغنى عن الاسم الظاهر «المتنازع فيه». وهذا الضمير هنا مفرد مذكر ؛ ليطابق مرجعه «المتنازع فيه». فلو كان المرجع مفردا مؤنثا أو مثنى أو جمعا بنوعيهما ، لوجب أن يطابقه الضمير ،

١- ص ١٧٥.

فنقول : (أوقدت – واستدفأت – الحارسه). أوقد – واستدفأا – الحارسان). (أوقدت – واستدفأتا – الحارستان). (أوقد – واستدفئوا – الحارسون). (أوقدت – واستدفأن – الحارسات) ... و... وهكذا. فكأن الأصل : (أوقدت الحارسه ، واستدفأت). (أوقد الحارسان ، واستدفأا). (أوقدت الحارستان ، واستدفأتا). (أوقد الحارسون ، واستدفئوا). (أوقدت الحارسات واستدفأن ...)

هذا حكم «التنازع» عند إعمال الأول حين تتعدد العوامل ولا يتعدد المعمول المرفوع ؛ وهو هنا الفاعل الظاهر الذى يطلبه كل منهما.

وما سبق يقال فى مثال : «ب» (١) وهو : «سمعت وأبصرت القارئ» عند إعمال الأول أيضا ، حيث تعددت العوامل التى يحتاج كل منها إلى المفعول به ؛ وليس فى الكلام إلا مفعول به واحد فنقول : (سمعت – وأبصرته – القارئ). (سمعت – وأبصرتها – القارئه). (سمعت – وأبصرتهما – القارئين). (سمعت – وأبصرتهما – القارئتين). (سمعت – وأبصرتهم – القارئين). (سمعت – وأبصرتهن – القارئات) فكأن أصل الكلام عند التخيل : (سمعت القارئ وأبصرته). (سمعت القارئه ، وأبصرتها). (سمعت القارئين ، وأبصرتهما). (سمعت القارئتين ، وأبصرتهما). (سمعت القارئين ، وأبصرتهم). (سمعت القارئات وأبصرتهن).

وكذلك يقال فى مثال : «ج» (٢) وهو : «أنشد وسمعت الأديب» ، برغم اختلاف المطلب بين العاملين ، فأحدهما يريد المعمول فاعلا له ، والآخر يريده مفعولا به ؛ فنقول ؛ عند إعمال الأول (٣) ؛ (أنشد – وسمعته – الأديب). (أنشدت – وسمعتها – الأديبه). (أنشد – وسمعتهما – الأديبان). (أنشدت – وسمعتهما – الأديبتان). (أنشد – وسمعتهم – الأديبون). (أنشدت – وسمعتهن – الأديبات). فكأن الأصل مع التخيل : (أنشد الأديب ، وسمعته). (أنشدت الأديبه ، وسمعتها). (أنشد الأديبان ، وسمعتهما). (أنشد الأديبون وسمعتهم). (أنشدت الأديبات ، وسمعتهن ...)

١- ص ١٧٥.

٢- ص ١٧٥.

٣- أما عند إعمال الأخير المحتاج للمفعول به فيجىء حكمه فى ص ١٨٦.

ومثل هذا يقال عند إعمال الأول أيضا فى مثال : «د» وهو : «أنست وسعدت

بالزائر الأديب» حيث يحتاج كل من العاملين فى تكمله معناه إلى الجار مع مجروره ؛ نحو : (أنست - وسعدت - بالزائر الأديب ، به (١)). (أنست - وسعدت - بالزائره الأديبه ، بها). (أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين ، بهما). (أنست - وسعدت بالزائرتين الأديبتين ، بهما). (أنست - وسعدت - بالزائرين الأديبين ، بهم) ، (أنست - وسعدت - بالزائرات الأديبات ، بهن). وكأن الأصل مع التخيل : (أنست بالزائر الأديب ، وسعدت به). (أنست بالزائره الأديبه ، وسعدت بها). (أنست بالزائرين الأديبين ، وسعدت بهما). (أنست بالزائرتين الأديبتين ، وسعدت بهما). أنست بالزائرين الأديبين ، وسعدت بهم) ، (أنست بالزائرات الأديبات ، وسعدت بهن.) ... و...

وهكذا نرى أن إعمال الأول يقتضى أمرين محتومين ، ألّا يعمل الأخير فى ذلك المعمول ، وأن يعمل هذا الأخير فى ضمير مطابق للمعمول فى الإفراد ، والتثنيه. والجمع ، والتذكير ، والتأنيث. ويعتبر مرجع الضمير فى كل الصور السالفه متقدما عليه ، بالرغم من تأخر لفظ المرجع - كما أسلفنا -.

وهناك حاله واحده لا يصح فيها مجىء الضمير لتعويض الأخير المهمل ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ، تلك الحاله تتحقق بأن يكون هذا الفعل المهمل محتاجا إلى مفعول به لا يصح حذفه ؛ لأنه عمده فى الأصل ، ولا يصح إضماره ، إذ لو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ؛ مثل : (أظن - ويظنانى أخا - محمودا وعليّا ، أخوين) فكلمه : «محمودا» هى المفعول به الأول للفعل العامل : «أظن» ، وكلمه : «عليّا» معطوفه عليها. و «أخوين» هى المفعول به الثانى للفعل : «أظن». وإلى هناك استوفى الفعل العامل : «أظن» مفعوليه. وبقى الفعل الأخير المهمل : «يظنان» وهو محتاج لمفعولين كذلك. فأين هما؟ أو أين ما يغنى عنهما؟

١- يجيز فريق من النحاه تقديم هذا المعمول بعد عامله. وسيجىء فى الزياده والتفصيل رأى مستقل.

إن «الياء» ضمير ، وهى مفعوله الأول. وبقى مفعوله الثانى ، فلو أتينا به ضميرا أيضا ، فقلنا : أظن - ويظنانى إياه - محمودا وعليّا أخوين ، أى : أظن محمودا وعليّا أخوين ويظنانى إياه - لكان (إياه) مطابقا فى الإفراد «للياء» التى هى المفعول الأول ؛ فتتحقق المطابقه بينهما ، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر ، كما هو الشأن فى مفعولى : «ظن وأخواتها» ولكنها لا تتحقق بين الضمير «إياه» وما يعود عليه ؛ وهو : «أخوين» ؛ إذ «إياه» ضمير للمفرد ، ومرجعه دال على اثنين ؛ فتفوت المطابقه بين الضمير ومرجعه. وهذا غير جائز. ولو أتينا بالضمير الثانى مثنى فقلنا : أظنّ - ويظنانى إياهما - محمودا وعليّا ، أخوين - لتحققت المطابقه بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما لاثنين ، ولكن تفوت المطابقه بين المفعول الثانى والمفعول الأول ، مع أن الثانى أصله خبر عن الأول ، ولا بد من المطابقه بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما المبتدأ أو الخبر ، كما أشرنا.

فلما كان الإضمار هنا يوقع فى الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذى يحقق الغرض ، ولا يوقع فى الخطأ ، فنقول : أظن - ويظنانى أخا - محمودا وعليّا أخوين. أى : أظن محمودا وعليّا أخوين ، ويظنانى أخا. وفى هذه الصوره لا تكون المسأله من باب التنازع(١).

٣ - إذا أعملنا الأخير ، وأهملنا الأول ، وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمل ؛ فلا نلحق به ضمير المعمول (المتنازع فيه) ولا ما ينوب عن ذلك الضمير. إلا فى ثلاث حالات ، لا بد فى كل واحده من الإتيان بضمير مطابق للمعمول ، المتأخر عن هذا الضمير (وفى الحالات الثلاث يجوز عوده الضمير على متأخر لفظا ورتبه (٢).

الأولى : أن يكون المعمول المتأخر مرفوعا ، كأن يكون فاعلا مطلوبا لعاملين - أو أكثر - وكل عامل يريده لنفسه ؛ نحو : شرب وتمهل العاطش. فإذا أعملنا

١- لهذه الحاله نظير (فى ص ١٨٧) ولكن عند إعمال الأخير وإهمال الأول.

٢- كما سبق فى بابى الضمير ، والفاعل. ج ١ ص ١٨٤ م ٢٠.

الأخير وأهملنا الأول وجب إلحاق الضمير المناسب بالأول (١) ؛ فنقول : (شربت ، وتمهلت العاطشه). (شربا ، وتمهل العاطشان). (شربتا ، وتمهلت العاطشتان) (شربوا وتمهل العاطشون). (شربن وتمهلت العاطشات).

الثانيه : أن يكون المعمول «المتنازع فيه» اسما منصوبا أصله عمده ؛ كمفعولى «ظن» وأخواتها ؛ فأصلهما المبتدأ والخبر ؛ وكخبر «كان» وأخواتها (٢). وفى هذه الحاله لا يحذف الضمير المناسب وإنما يبقى ويوضع متأخرا عن المعمول (المتنازع فيه) ؛ نحو : أظنهما - ويظن محمد حامدا ومحمودا ، مخلصين - إياهما ، فالفعلان تنازعا كلمه : «مخلصين» لتكون المفعول الثانى ... فجعلناها للأخير ، وأعملنا الأول فى الضمير العائد إليهما متأخرا.

والمراد : يظن محمد حامدا ومحمودا مخلصين ، وأظنهما إياهما ، أى : أظن حامدا ومحمودا المخلصين. «فحامدا» : مفعول أول للفعل : «يظن». و «محمودا» : معطوف عليه. «مخلصين» مفعول ثان للفعل : «يظن». و «أظنهما» : «أظن» : مضارع ، فاعله مستتر تقديره : «أنا». «هما» ضمير ، مفعول أول. وقد تقدم ليتصل بفعله ، لأن الاتصال ممكن ؛ وهذا يقتضى التقديم فلا داعى للانفصال (٣). «إياهما» : المفعول الثانى الذى جاء متأخرا (٤).

ومثل : كنت وكان الصديق أخا إياه. فالفعلان تنازعا كلمه : «أخا» لتكون خبرا ؛ فجعلناها للمتأخر منهما ، وأعملنا السابق فى ضمير هذا الخبر وجعلنا الضمير متأخرا بعد الخبر ؛ فالمراد : كان الصّديق أخا ، وكنت إياه ، أى : كنت أخا. ويصح : كنته ؛ لأن الاتصال ممكن وجائز ؛ فلا داعى للانفصال (٥).

١- ولكى يقع الضمير موقعا صحيحا نتخيل - كما سبق - أن الفعل المهمل قد تأخر عن مكانه إلى آخر الجمله وقد سبقته واو العطف وقبلها الفعل العامل وفاعله. وعلى أساس هذا التخيل نجىء بالضمير مطابقا لمرجعه المتقدم عليه ، فكأن أصل الكلام : تمهلت العاطشه ، وشربت. تمهل العاطشان وشربا. تمهلت العاطشتان وشربتا. تمهل العاطشون وشربوا. تمهلت العاطشات وشر بن ...

٢- إلا خبر الجامد منها ؛ مثل : «ليس» و «عسى» إذ لا يصلح الجامد الذى ليس فعل تعجب قياسى أن يكون عاملا فى «التنازع» - كما أوضحنا فى ص ١٧٦ و ١٧٧ -.

٣- طبقا لما سبق فى باب الضمير من الجزء الأول م ٢٠.

٤- طبقا لما سبق فى باب الضمير من الجزء الأول م ٢٠.

٥- هناك رأى حسن ، يجيز حذفه. وارتضاه كثير من النحاه.

بقى أن نذكر حاله (١) لا يصح فيها حذف ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا إعمال الأول المهمل فيه ، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر ؛ وهذه الحاله هى التى يكون فيها الفعل الأول المهمل محتاجا إلى مفعول به ، أصله عمده ، فلا يحذف (٢) ولو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ؛ نحو : (يظنانى ، وأظن الزميلين أخوين - أخا). فكلمه : «أظن» مضارع ، فاعله مستتر ، تقديره : «أنا». وهذا المضارع محتاج إلى مفعولين ، أصلهما : المبتدأ والخبر ؛ فلا يحذف واحد منهما. «الزميلين» مفعوله الأول. «أخوين» : مفعوله الثانى. إلى هنا استوفى العامل الأخير مفعوليه. بقى أن يستوفى المتقدم المهمل (وهو : «يظنان») مفعوليه. فالفعل «يظنان» مضارع. فاعله : «ألف الاثنين» و «الياء». مفعوله الأول. فأين مفعوله الثانى؟

لو جئنا به ضميرا مطابقا للمفعول الأول فقلنا : يظنانى - وأظن الزميلين أخوين إياه - لتحققت المطابقه بين المفعول الثانى : «إياه» والمفعول الأول : «الياء» وهى المطابقه الواجبه بين المبتدأ ، والخبر أو ما أصلهما المبتدأ والخبر. ولكن تفوت المطابقه بين الضمير : «إياه» الذى للمفرد ، ومرجعه المثنى ، وهو : «أخوين».

ولو جئنا به مثنى ؛ فقلنا : يظنانى - وأظن الزميلين أخوين - إياهما ، لتحققت المطابقه الواجبه بين الضمير ومرجعه ؛ فكلاهما للتثنيه. وضاعت بين المفعول الثانى ، الدال على التثنيه ، والمفعول الأول وهو «الياء» الداله على المفرد ، مع أن المطابقه بينهما لازمه ؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر.

فللخروج من هذا الحرج نأتى بالمفعول الثانى اسما ظاهرا ؛ فنقول. يظنانى وأظن الزميلين أخوين - أخا. ولا تكون المسأله من باب «التنازع» (٣).

فإن كان المفعول : «المتنازع فيه» ليس عمده فى أصله ، وكان العامل هو المتأخر ، فالأحسن حذف المعمول ؛ نحو : عاونت وعاوننى الجار. وليس من الأحسن أن يقال : عاونته وعاوننى الجار.

١- وهى التى أشرنا إليها فى رقم ١ من هامش ص ١٨٤ عند إعمال الأول ، وإهمال الأخير.

٢- بالرغم من جواز الحذف فى غير التنازع - انظر «ا» من ص ١٩٠.

٣- فهى فى هذا كالتى سبقت فى ص ١٨٤.

الثالثه : أن يكون الضمير مجرورا (۱) ، ولو حذف لأوقع حذفه فى ليس. فيبقى ويوضع متأخرا عن المعمول ؛ نحو : استعنت ، - واستعان علىّ الزميل - به. فالفعل الأول يطلب كلمه : «الزميل» لتكون مجروره بالباء : (أى : استعنت بالزميل) والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلا ؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف ، «على» فأعملنا الفعل المتأخر فى الاسم الظاهر ، وأضمرنا بعده ضميره مجرورا بالباء ، فقلنا : «به». ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمل ، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدم الضمير الفضله ، المجرور على مرجعه ، وهو غير مستحسن فى هذه الصوره. ولو حذفناه وقلنا : استعنت - واستعان علىّ الزميل لأدى حذفه إلى لبس ؛ إذ لا ندرى : آلزميل مستعان به ، أم مستعان عليه ...

فإن أمن اللبس فالأحسن الحذف مع ملاحظه المحذوف فى النيه ؛ فكأنه موجود نحو : مررت ومر بى الصديق (۲).

۱- يعد المجرور بحرف جر للتعديه بمنزله المفعول به المنصوب حكما. (كما سبقت الإشاره فى رقم ۲ من هامش ص ۱۷۵).

۲- عرض ابن مالك أحكام التنازع مجمله ، موجزه ، متداخله. وساقها فى الأبيات القليله التاليه : وأعمل المهمل فى ضمير ما تنازعاه ، والتزم ما التزما يريد : إذا أعمل واحد وأهمل الآخر ، فإن المهمل يعمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، مع التزام الطريقه التى أشار النحاه بالتزامها فى الإعمال ، أو : مع التزام الطريقه التى التزمها العرب فى مثل هذه الأساليب. ولم يوضح هذه الطريقه ، ولم يتعرض لتفصيلها إلا بذكر مثالين فى البيت الآتى ؛ يوضح أولهما إعمال العامل الأخير فى الاسم المتنازع فيه ، مع إعمال المتقدم فى ضميره. ويوضح ثانيهما إعمال الأول فى ذلك الاسم المتنازع فيه مع إعمال الأخير فى ضميره ؛ وكلا الفعلين يحتاج للاسم الظاهر ، ليكون فاعلا له. يقول : كيحسنان ويسىء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا فالاسم المتنازع فيه هو : «ابناك» ، وقد أعمل فيه مباشره الفعل المتأخر : «يسىء» أما الفعل المتقدم : «يحسن» فقد أعمل فى ضميره ؛ فصار : «يحسنان» والمثال الذى فى الشطر الثانى يشتمل على الاسم المتنازع فيه ؛ وهو : «عبداك» ، وقد أعمل فيه الأول : «بغى» وأهمل المتأخر وهو ؛ «اعتدى». ولكنه أعمل فى ضميره ، فصار : «اعتديا». ولم يحذف الضمير فى المثالين ؛ لأنه ضمير رفع ، فلا يحذف ... ثم انتقل إلى بيان حكم خاص بالعامل الأول المهمل ؛ يتلخص فى أنه لا يعمل فى ضمير الاسم - - المتنازع فيه ، إلا إذا كان ذلك الضمير للرفع ، فإن كان للنصب ، أو للجر لم يذكر مع الأول ، وإنما يحذف إن كان ضميرا ليس عمده فى الأصل ، ويؤخر إن كان أصله عمده. (وقد شرحنا هذا تفصيلا ، وأوضحناه بالأمثله). ويقول فيه : ولا تجئ مع أوّل قد أهملا بمضمر لغير رفع أوهلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخّرنه إن يكن هو الخبر (أو هل : أهّل. أى : صار أهلا ، بمعنى أعدّ ، واستعمل فى غير الرفع) ثم بين الحاله التى يحل فيها الظاهر محل الضمير فقال : وأظهران يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسّرا نحو : أظنّ ويظنّانى أخا زيدا وعمرا أخوين فى الرّخا (الرخا - الرخاء. وهو سعه الرزق).

زیاده وتفصیل

یعدّ باب «التنازع» من أکثر الأبواب النحویه اضطرابا ، وتعقیدا ، وخضوعا لفلسفه عقلیه خیالیه ، لیست قویه السند بالکلام المأثور الفصیح ، بل ربما کانت مناقضه له.

(ا) فأما الاضطراب فیبدو فی کثره الآراء والمذاهب المتعارضه التی لا سبیل للتوفیق بینها ، أو التقریب. وقد أهملنا أکثرها.

یتجلی هذا فی أن بعضها یجیز حذف المرفوع ؛ کالفاعل ، وبعضها لا یجیز. وفریق یجیز أن یشترک فعلان أو أکثر فی فاعل واحد ، وفریق یمنع. وطائفه تبیح الاستغناء عن المعمولات المنصوبه ، وعن ضمائرها ... ، وطائفه تبیح حذف ما لیس عمده الآن أو فی الأصل ، وفئه تحتم تقدیر ضمیر المعمول متأخرا فی بعض الصور ، وفئه لا تحتم ... و... فلیس بین أحکام «التنازع» حکم متفق علیه ، أو قریب من الاتفاق ، حتی ما اخترناه هنا. وقد یبدو الخلاف واضحا فی کثیر من المسائل النحویه الأخری ، ولکنه فی مسائل «التنازع» أوضح وأفدح ، کما یبدو فی المراجع المطوله (۱). حیث یدور الرأس ، وتضیق النفس.

ومن مظاهر الاضطراب أیضا أن یحرموا هنا ما أباحوه فی أبواب أخری ، فقد منعوا حذف ضمیر الاسم المتنازع فیه إن کان أصله عمده ؛ کأحد مفعولی «ظن» وأخواتها ، مع أنهم أباحوا ذلک فی باب «ظن» (۲). ومنعوا حذف المعمول إن کان فضله ، والمهمل هو المتأخر ، مع أنهم أجازوه فی الأسالیب الأخری التی لیست للتنازع. ومنعوا هنا الإضمار قبل الذکر فی بعض الحالات ، مع أنهم أباحوه فی مکان آخر ... و... وکأنّ اسم هذا الباب قد سری إلی کل حکم من أحکامه.

(ب) وأما التعقید فلما أوجبوه مما لیس بواجب ، ولا شبه واجب ؛ فقد حتموا أن یکون ضمیر الاسم المتنازع فیه واجب التأخیر عنه حینا - فی رأی کثرتهم ؛

۱- کالأشمونی وحاشیته ، والتوضیح وشروحه وحواشیه ، والجزء الثانی من الهمع و... و.

۲- سبقت الإشاره لهذا فی رقم ۲ من هامش ص ۱۸۷.

فرارا من الإضمار قبل الذكر ، ومتقدما حينا آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما تخيلوه. وربما استغنوا عن الضمير ، وأحلوا محله اسما ظاهرا مناسبا إذا أدى الإضمار إلى الوقوع فى مخالفه نحويه. ولقد نشأ من مراعاه أحكامهم هذه أساليب لا ندرى : ألها نظير فى الكلام العربى أم ليس لها نظير؟ كقولهم ما نصه الحرفىّ : (استعنت واستعان علىّ زيد به. وظننت منطلقه وظنتنى منطلقا هند إياها. وأعلمنى وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما. وأعلمت وأعلمنى زيدا عمرا قائما إياه إياه ... و... و...) (١) وهذا قليل من الأمثله البغيضه ، التى لا يطمئن المرء إلى أن لها نظائر فى الأساليب المأثوره. ومن شاء زياده عجيبه منها فليرجع إلى مظانها فى المطولات.

(ح) وأما الخضوع إلى الفلسفه العقليه الوهميه فواضح فى عدد من مسائل هذا الباب ؛ منها : تحتيمهم التنازع فى مثل : قام وذهب محمد ؛ حيث يوجبون أن يكون الفاعل : «محمد» لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير. ولا يبيحون أن يكون لفظ : «محمد» فاعلا لهما ؛ بحجه «أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد» (٢) ولا ندرى السبب فى منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : «قام محمد وذهب» فإن فاعل الفعل : «ذهب» ضمير يعود على محمد. فمحمد فى الحقيقه فاعل الفعلين ؛ ولا يقبل غير هذا ...

من كل ما سبق يتبين ما اشتمل عليه هذا الباب من عيوب الاضطراب ؛ والتعقيد ، والتخيل الذى لا يؤيده - فى ظننا - الفصيح المأثور.

ومن سلامه الذوق الأدبى وحسن التقدير البلاغى الفرار من محاكاه الصور البيانيه وأساليب التعبير الوارده بهذا الباب - ولو كان لها نظائر مسموعه - لقبح تركيبها ، وصعوبه الاهتداء إلى صياغتها الصحيحه ، ولغموض معانيها ...

ولتدارك هذا كله ، والوصول إلى أحكام واضحه ، سهله ، لا غبار عليها من ناحيه السلامه اللغويه ، وقوه مشابهتها للكلام البليغ ، وتناسقها مع الأحكام

١- الأشمونى - فى هذا الباب - عند شرح بيت ابن مالك الذى شطره الأخير : (.. وأخرته إن يكن هو الخبر) وكذا فى المطولات الأخرى.

٢- حاشيه الصبان وغيره. وقد أجاز الاجتماع فريق آخره ، ودفع الإجازه فريق ثالث!! وهكذا دواليك.

النحويه الأخرى - نرى أن تكون أحكام التنازع مقصوره على ما يأتى (وكلها مستمدّ من آراء ومذاهب لبعض النحاه ، تضمنتها الكتب المتداوله ، وهذا ما نود التنويه به) :

١ - تعريف التنازع : هو ما سبق أن ارتضيناه من مذاهب النحاه ، ونقلناه أول هذا الباب.

٢ - تتعدد العوامل ؛ فتكون اثنين ، أو أكثر. وقد تتعدد المعمولات ، أو لا تتعدد بشرط أن تكون أقل عددا من عواملها المتنازعه.

٣ - كل عامل من العوامل المتعدده يجوز اختياره وحده للعمل فى المعمول المذكور فى الكلام. ولا ترجيح من هذه الناحيه ، لعامل على آخر.

٤ - إذا تعددت العوامل وكان كل واحد منها محتاجا إلى معمول مرفوع ؛ (كاحتياجه إلى الفاعل فى مثل : جلس وكتب المتعلم) فالمرفوع المذكور يكون لأحدها ، أما غيره فمرفوعه ضمير يعود على ذلك الاسم المرفوع. ولا مانع هنا من عوده الضمير على متأخر فى الرتبه. ويجوز أن يكون المرفوع مشتركا بين العوامل المتعدد كلها (١) ؛ إذا كان متأخرا عنها فيكون فاعلا - مثلا - ولا يحتاج واحد منها للعمل فى ضميره.

٥ - إذا تعددت العوامل وكان كل منها محتاجا إلى معمول غير مرفوع جاز اختيار أحدهما للعمل ، وترك الباقى من غير عمل ، لا فى ضمير المعمول ، ولا فى اسم ظاهر ينوب عنه ؛ لأن الاستغناء عن هذا الضمير أو ما يحل محله من اسم ظاهر ، جائز فى الأساليب الخاليه من التنازع. فلا بأس أن يجرى فى التنازع أيضا ، وبعض المأثور من أمثله التنازع يطابق هذا ويسايره. ولا فرق بين ما أصله عمده ، وما أصله فضله. وإذا أوقع الحذف فى لبس وجب إزالته بإحدى الوسائل التى لا تعقيد فيها ، ولا تهوى بقوه الأسلوب ، وحسن تركيبه.

١- وتعدد العوامل مع وجود معمول واحد لها ، رأى يبيحه ويصرح به بعض أئمه النحو ؛ كالفراء - ومكانته بين كبار النحاه معروفه. وقد أوضحناها فى ج ٣ م ٩٨ ص ١٥٨ باب : «أبنيه المصادر».

المسأله ۷۴: المفعول المطلق

اشاره

معناه

(۱) الفعل يدل على أمرين معا ؛ أحدهما : المعنى المجرد (۲) ، ويسمى : «الحدث» والآخر : الزمان ؛ ففى مثل : رجع المجاهد ؛ فأسرع الناس لاستقباله ، وفرحوا بقدومه ، يدل كل فعل من الأفعال الثلاثه : (رجع - أسرع - فرح ...) بنفسه مباشره ؛ - أى : من غير حاجه إلى كلمه أخرى ، - على أمرين.

أولهما : معنى محض نفهمه بالعقل ؛ هو : الرجوع - الإسراع - الفرح ... وهذا المعنى المجرد هو ما يسمى أيضا : «الحدث».

وثانيهما : زمن وقع فيه ذلك المعنى المجرد (الحدث) وانتهى قبل النطق بالفعل ، فهو زمن قد فات ، وانقضى قبل الكلام. وهذا الفعل يسمى : «الماضى».

ولو غيرنا صيغه الفعل ؛ فقلنا : يرجع المجاهد ؛ فيسرع الناس لاستقباله ، ويفرحون بقدومه - لظلّ كل فعل دالّا على الأمرين : المعنى المجرد ، والزمن. ولكن الزمن هنا صالح للحال والاستقبال. وهذا هو : «الفعل المضارع».

ولو غيرنا الصيغه مره ثالثه فقلنا : ارجع ... أسرع ... افرح - لدلّ الفعل فى صورته الجديده على الأمرين ؛ المعنى المجرد ، والزمن ، لكن الزمن

۱- المطلق ، أى : الذى ليس مقيدا تقييد باقى المفاعيل - بذكر شىء بعده ، كحرف جر مع مجروره ، أو غيره من القيود ؛ كالمفعول به - المفعول لأجله - المفعول معه ... ويقولون فى سبب إطلاقه : إنه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ؛ نحو : قام المريض قياما. فالمريض قد أوجد القيام نفسه ، وأحدثه حقّا بعد أن لم يكن ؛ بخلاف باقى المفعولات ، فإنه لم يوجدها ، وإنما سميت باسمها باعتبار إلصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها ، أو معها ، أو فيها ؛ فلذلك لا تسمى مفعولا إلا مقيده بشىء بعدها. هذا ، وقد لازمته كلمه : «المطلق» حتى صارت قيدا.

۲- أى : العقل المحض الذى لا كيان ولا وجود له إلا فى العقل ؛ فهو صوره عقليه بحته ؛ فلا يقوم بنفسه ، وإنما يقوم بغيره ، ولا يدل على صاحبه الذى يقوم به ، ولا على إفراد ، ولا تثنيه ، ولا جمع ، ولا تذكير ، ولا تأنيث. هذا هو المراد من «التجريد البحت».

هنا مستقبل فقط. وهذا هو : «فعل الأمر» فالفعل بأنواعه الثلاثه يدل على المعنى المجرد (الحدث) والزمان (١) معا.

ولو أتينا بمصدر صريح (٢) - لتلك الأفعال - أو غيرها - لوجدناه وحده يدل على المعنى المجرد (الحدث) فقط ؛ كالمصدر وحده فى مثل : الرجوع حسن - الإسراع نافع - الفرح كثير. فهو يدل على أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل. وهذا معنى قولهم : «المصدر الصريح (٣) يدل - فى الغالب (٤) - على الحدث دون الزمان» (٥).

والمصدر الصريح أصل المشتقات - فى الرأى الشائع (٦) - ، ويصلح لأنواع الإعراب المختلفه ؛ فيكون مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا ، ومفعولا به ... و... و... وقد يكون منصوبا فى جملته باعتباره مصدرا صريحا جاء لغرض معنوى ؛ كتأكيد معنى عامله المشارك له فى الماده اللفظيه (أو غير هذا مما سيجىء هنا) مثل : حطّم التمساح السفينه تحطيما. وفى هذه الحاله وأشباهها يسمى : «مفعولا

١- وهذا هو الغالب ؛ لأن هناك أفعالا لا تدل على الزمان كنعم وبئس فى المدح والذم ، وكالأفعال التى فى التعريفات العلميه ، وغيرها ، مما أوضحناه وفصلناه - فيما يتعلق بمعنى الفعل ، وأقسامه ، والزمان ، وغيره - بالجزء الأول ص ٢٩ م ٤.

٢- غير مؤول. وإذا أطلق المصدر كان المراد : الصريح.

٣- لأن المؤول يدل على زمن معين ، (على الوجه الذى بسطناه فى مكانه من الجزء الأول ص ٣٠٢ م ٢٩).

٤- لأن المصدر الصريح قد يدل مع الحدث على المره ، أو الهيئه. وإيضاح هذا وتفصيله فى موضعه الخاص من بابهما (ج ٣ ص ١٤٤ و ١٦١ ، ١٧٤).

٥- وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله. المصدر اسم ما سوى الزّمان من مدلولى الفعل ؛ كأمن ، من أمن - ١ يقول فى تعريف المصدر : إنه اسم يطلق على شىء غير الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل. ولما كان هذان المدلولان هما : الحدث والزمان ، وقد صرح بأنه يدل على غير الزمان - اتجهت الدلاله بعد ذلك إلى المعنى المجرد وحده. ومثل للمصدر بكلمه : «أمن» وقال عنه : إنه من الفعل الماضى : «أمن» ، يريد بذلك : أن معنى هذا المصدر هو بعض مما يحويه الفعل «أمن» إذ الأمن يدل على المعنى المجرد الذى هو أحد شيئين يدل عليهما الفعل : أمن.

٦- راجع الرأى فى ج ٣ باب : أبنيه المصادر. ص ١٤٤ م ٩٨ وفى ٩٩ ١٦١ م باب : «إعمال المصدر واسمه».

مطلقا» (۱) ، ويقال فى إعرابه : إنه منصوب على المصدريه ، أو منصوب ، لأنه مفعول مطلق.

وإذا كان منصوبا على هذه الصوره الخاصه فناصبه قد يكون مصدرا آخر من لفظه ومعناه ، أو من معناه فقط. وقد يكون فعلا (۲) من مادته ومعناه ، أو من معناه فقط ، وقد يكون الناصب له وصفا متصرفا يعمل عمل فعله - إلا أفعل التفضيل - كقولهم : إن الترفع عن الناس ترفعا أساسه الغطرسه ، يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعا لا يستطيع منه خلاصا. وقولهم : المخلص لنفسه إخلاص العقلاء يصدّها عن الغىّ ؛ فيسعد ، والمعجب بها إعجاب الحمقى يطلق لها العنان فيهلك (۳).

فالمصدر : «ترفّعا» - قد نصب بمصدر مثله ؛ هو : ترفّع.

والمصدر : «دفعا» - قد نصب بالفعل المضارع قبله ؛ وهو : يدفع.

والمصدر : «إخلاص» - قد نصب باسم الفاعل قبله ؛ وهو : المخلص.

والمصدر : «إعجاب» - قد نصب باسم المفعول قبله ؛ هو : المعجب.

وكقولهم : الفرح فرحا مسرفا ، كالحزين حزنا مفرطا ؛ كلاهما مسىء لنفسه ، بعيد عن الحكمه والسداد.

فالمصدر : «فرحا» منصوب بالصفه المشبهه قبله وهى : «الفرح».

۱- سيجىء تعريفه فى رقم ۲ من هامش ص ۱۹۸.

۲- بشرط أن يكون متصرفا ، وتاما ، وغير ملغى عن العمل ، فخرج الفعل الجامد ؛ كفعل التعجب ، والناقص مثل كان. والملغى ، مثل «ظن» عند إلغائها بالطريقه السابقه - فى ص ۳۷ -

۳- وفى هذا يقول ابن مالك : بمثله ؛ أو فعل ، أو وصف نصب وكونه أصلا لهذين انتخب - ۲ بيّن فى هذا البيت حكم المصدر ، وأنه قد ينصب بمصدر مثله ، أو بفعل ، أو وصف ، وانتخب كونه أصلا للفعل والوصف ؛ أى : وقع الاختيار والتفضيل على الرأى القائل بهذا. ثم بين أقسام المصدر بحسب فائدته المعنويه ؛ فقال : توكيدا ، أو نوعا يبين ، أو عدد كسرت سيرتين ، سير ذى رشد - ۳ أى : أن المصدر قد يفيد التوكيد ، أو يبين النوع ، أو يبين العدد. وساق مثالا يجمع الأقسام الثلاثه ؛ فإن : «سيرتين» هى لبيان العدد مع التوكيد أيضا ، و «سير ذى رشد» لبيان النوع مع التوكيد أيضا. وترك القسم الرابع النائب عن عامله. وسيجىء فى ص ۲۰۷.

وكذلك المصدر : «حزنا» ؛ فإنه منصوب بالصفه المشبهه قبله ، وهى : «الحزين» (١).

* * *

تقسيم المصدر بحسب فائدته المعنويه

(ا) قد يكون الغرض من المصدر أمرا واحدا ؛ هو : أن يؤكّد - توكيدا لفظيّا - معنى عامله المذكور قبله ، ويزيده قوه ، ويقرره ؛ (أى : يبعد عنه الشك واحتمال المجاز.) ويتحقق هذا بالمصدر المنصوب المبهم (٢) ، نحو : بلع الحوت الرجل بلعا - طارت السمكه فى الجو طيرانا ...

(ب) وقد يكون الغرض من المصدر المنصوب أمرين معا ؛ - فهما متلازمان - : توكيد معنى عامله المذكور ، وبيان نوعه ، ويكون بيان النوع هو الأهم (٣) ؛

١- والصفه المشبهه تنصب المصدر فى الرأى الأنسب ؛ لأن فيه تيسيرا - كما سيجىء فى بابها ج ٣ م ١٠٥ «ملاحظه» : قد يكون العامل فى المنادى هو العامل فى نصب المصدر. ومن الأمثله قول الشاعر : يا هند دعوه صبّ هائم دنف منّى بوصل ، وإلا مات أو كربا (راجع الهمع ج ١ ص ١٧٣. وستجىء لهذا إشاره فى ج ٤ باب النداء ، م ١٢٧ ص ٦)

٢- المصدر المبهم هو الذى يقتصر على معناه المجرد دون أن تجىء له زياده معنويه من ناحيه أخرى ؛ كإضافه أو وصف ، أو عدد ، أو «أل» التى للعهد ... والمصدر ، المختص ما يؤدى معناه المجرد مع زياده أخرى تجىء لمعناه من خارج لفظه ؛ كالتى تجىء له من الإضافه ، أو الوصف .. أو أو .. والبلاغه تقتضى أن يكون استعمال المصدر المبهم مقصورا على الحاله يكون فيها معنى عامله موضع غرابه أو شك ؛ فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابه ، وهذا الشك ؛ كالأمثله التى عرضناها. فليس من البلاغه أن يقال : قعدت قعودا - أكلت أكلا .. وأشباه هذا ، مادام الفعل : «قعد» أو أكل ، ليس موضع غرابه أو شك. نعم التعبير صحيح لغويا ، ولكنه ركيك بلاغيا. أما مثل : طارت السمكه طيرانا ، فالبلاغه ترضى عن مجىء المصدر المبهم ؛ لغرابه معنى عامله ، وتشكك السامع فى صحته ... وهكذا ... وتوكيد المصدر لعامله هو من نوع التوكيد اللفظى - الذى سيجىء فى الجزء الثالث م ١١٦ ص ٤٣٤ - ؛ فيؤكد نفس عامله إن كان مصدرا مثله ، ويؤكد مصدر عامله الذى ليس بمصدر ليتحد المؤكّد والمؤكّد معا فى نوع الصيغه ؛ (تطبيقا لشرط التوكيد اللفظى ، ومنه التوكيد بالمصدر الذى نحن فيه) ؛ فمعنى قولك : عبرت النهر عبرا - أو جدت عبرا عبرا. وهذا رأى المحققين. لكن سيترتب على الأخذ برأيهم حذف المؤكّد فى التوكيد اللفظى ، وهذا الحذف ينافى الغرض من التوكيد اللفظى. وفوق هذا عامله الحقيقى محذوف أيضا ؛ ففى الكلام حذف كثير. هل يجاب بأن اؤكّد مع حذفه ملاحظ يدل عليه اللفظ المذكور الذى يشاركه فى الاشتقاق ، وهو : «عبرت» فهو محذوف كالمذكور؟

٣- يدخل فى هذا القسم المصدر المصوغ للدلاله على الهيئه ، (وسيجىء الكلام عليه فى ج ٣ م ١٠٠)

نحو : نظرت للعالم نظر الإعجاب والتقدير ، وأثنيت عليه ثناء مستطابا. وقوله تعالى : (وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ ، فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ،) وليس من الممكن بيان النوع (١) من غير توكيد معنى العامل.

(ح) وقد يكون الغرض منه أمرين متلازمين أيضا ؛ هما : توكيد معنى عامله المذكور مع بيان (٢) عدده ، ويكون الثانى هو الأهم. ولا يتحقق الثانى بغير توكيده معنى العامل ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين ، وزرت الآثار الرائعه ثلاث زورات.

(د) وقد يكون الغرض منه الأمور الثلاثه مجتمعه (٣) ؛ نحو : قرأت الكتاب قراءتين نافعتين - وزرت الآثار الرائعه ثلاث زورات طويلات ... ولا بد من اعتبار المصدر مختصّا فى هذه الحالات الثلاث الأخيره : (ب - ج - د) لأن المصدر المبهم مقصور على التوكيد المحض ؛ لا يزيد عليه شيئا. فإذا دلّ مع التوكيد على بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو هما معا - وجب اعتباره مصدرا مختصّا.

ومما تقدم نعلم أن فائده المصدر المعنويه قد تقتصر على التوكيد وحده. ولكنها لا تقتصر على بيان النوع وحده ، أو بيان العدد وحده. أو عليهما معا ؛ إذ لا بد من إفاه التوكيد فى كل حاله من هذه الحالات الثلاث. ومن ثمّ قسّم

١- يقولون : إن المصدر النوعى إن كان مضافا فالأصح اعتباره نائب مصدر ؛ لاستحاله أن يفعل الإنسان فعل غيره ؛ وإنما يفعل فعله الصادر منه ؛ فالأصل فى مثل : سرت سير ذى رشد ؛ هو ؛ سرت سيرا مثل سير ذى رشد ؛ فحذف المصدر ، ثم صفته ، وأنيب المضاف إليه منابه. ولو لا ذلك لكان المعنى : أن سير ذى الرشد قد سرته هو نفسه ؛ وهذا فاسد ، إذ كيف أسير السير المنسوب لذى الرشد؟ كيف يكون ذو الرشد هو الذى ساره وأوجده فى حين أقول أنا الذى سرته وأوجدته؟ ففى الكلام تناقض وفساد لا يزيلهما إلا اعتبار النوعى المضاف نائب مصدر. وهذا كلام دقيق ، يتجه إليه غرض المعربين ، وإن لم يتقيدوا به فى إعرابهم الشائع المقبول أيضا ؛ تيسيرا وتخفيفا. (راجع رقم ١ هامش ص ٢٠٤).
٢- ويدخل فى هذا القسم المصدر المصوغ للدلاله على المره ، وهو - فى الغالب - لا يعمل ، كسائر المصادر العدديه. (وسنشير لهذا فى رقم ٤ من هامش ص ١٩٩ وفى ص ٢٠٠. أما تفصيل الكلام عليه ففى بابه الخاص من ج ٣ م ١٠٠).
٣- هى : توكيد المعنى ، وبيان النوع ، وبيان العدد.

بعض النحاه المصدر قسمين ؛ مبهما ؛ ويراد به : المؤكّد لمعنى عامله المذكور. ومختصّا ؛ ويراد به المؤكّد أيضا مع زياده بيان النوع ، أو بيان العدد ، أو بيانهما معا.

وقسمه بعض آخر ثلاثه أقسام ؛ هى : المؤكّد لعامله المذكور ، والمؤكد المبين لنوعه ، والمؤكد المبين لعدده ، وسكت عن المؤكّد المبين للنوع والعدد معا ؛ لأنه مركب من الأخيرين ؛ فهو مفهوم ومقبول بداهه. ونتيجه التقسيم واحده (١).

أمثله لما سبق :

أمثله للتوكيد وحده : كلم الله موسى تكليما - غزا العلم الكواكب غزوا - صافح الفيل صاحبه مصافحه.

أمثله للتوكيد مع بيان النوع : ترنّم المغنّى ترنم البلبل - رسم الخبير رسما بديعا - أجاد المطرب إجاده الموسيقىّ.

أمثله للتوكيد مع بيان العدد : قرأت رساله الأديب قراءه واحده ، وقرأها أخى قراءتين ، وقرأها غيرنا ثلاث قراءات.

أمثله للتوكيد مع بيان الأمرين : ترنمت ترنيمى البلبل والمغنى الساحرين - رحلت لبلاد الشام ثلاث رحلات جميلات.

والنحاه يسمون المصدر المنصوب الدال بنفسه على نوع مما سبق (٢) : «المفعول المطلق».

١- وهناك قسم آخر - سيجىء فى ص ٢٠٧ - هو المصدر النائب عن عامله المحذوف ، وهو مستقل بنفسه فى رأى حسن ؛ ولذا يقول المحققون إن أقسام المصدر أربعه ، والأخذ بهذا الرأى أنفع ، لأنه يذلل صعوبات لا يمكن تذليلها إلا بالتأويل والتقدير والتكلف من غير داع. ومن أمثله هذا : أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز فى الغالب حذف عامله - كما سيجىء فى ص ٢٠٠ و ٢٠٧ وفى رقم ١ من هامش ص ٢٠٨ - ، ولا أن يعمل ، مع أن هناك أنواعا من المصادر قد تؤكد عاملها وتعمل عمله مع وجوب حذفه ؛ كالمصدر النائب عن عامله المحذوف ، فهذا تناقض يمنعه أن يكون هذا قسما مستقلا.

٢- يقول ابن هشام فى تعريف المفعول المطلق : «إنه اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده. وليس خبرا عن مبتدأ (كقولنا : علمك علم نافع) ولا حالا (نحو : ولى مدبرا) ...» اه لا داعى لقوله : (ليس خبرا عن مبتدأ) ؛ لأن هذا الخبر مرفوع وعمده ، كما أن خبر النواسخ عمده. ولا لقوله : (ليس حالا) ، لأن الحال مشتق - فى الغالب - أما المفعول المطلق فليس مرفوعا ولا عمده ، وليس بمشتق فى الغالب ... - هذا ، والحال فى المثال مؤكده لعاملها -

فالمفعول المطلق تسميه يراد منها : المصدر المنصوب المبهم أو المختص. وقد يراد منها : النائب عن ذلك المصدر فهى تسميه صالحه لكل واحد منهما ، تنطبق عليه. - كما سنعرف (١). -

حكم المصدر

(٢)

١ - إذا كان المصدر مؤكّدا لعامله المذكور فى الجمله تأكيدا محضا ؛ فإنه لا يرفع فاعلا (٣) ، ولا ينصب مفعولا به. إلا إن كان مؤكّدا نائبا عن فعله المحذوف (٤) كما لا يجوز - فى الرأى الشائع - تثنيته ، ولا جمعه ما دام المراد منه فى كل حاله هو المعنى المجرد ، دون تقييده بشىء يزيد عليه ، أى : ما دام المصدر مبهما ؛ فلا يقال : صفحت عن المخطئ صفحين ، ولا وعدتك وعودا. إلا إن كان المصدر المبهم مختوما بالتاء ؛ مثل التلاوه ؛ فيقال : التلاوتان والتلاوات.

وسبب امتناع التثنيه والجمع أن المصدر المؤكّد مقصود به معنى الجنس (٥) ؛ لا الأفراد ؛ فهو يدل بنفسه على القليل والكثير ، فيستغنى بهذه الدلاله عن الدلاله

١- سنعلم مما سيجىء فى ص ٢٠١ أن هناك أشياء تنوب عن المصدر الأصيل عند حذفه ؛ فتعرب مفعولا مطلقا ، أو نائب مصدر ، ولا تعرب مصدرا. وعلى هذا قد يكون المصدر مفعولا مطلقا كالأمثله السابقه ، وقد يكون المصدر غير المفعول المطلق ؛ وذلك إذا كان المصدر مرفوعا ، أو مجرورا أو كان منصوبا لا يبين توكيدا ، ولا نوعا ، ولا عددا ، نحو : القتل أشنع الجرائم ، والفتنه أشد من القتل. إن القتل أشنع الجرائم. وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر ؛ كالأشياء التى أشرنا إليها ؛ وهى التى تنوب عن المصدر عند حذفه فالمصدر والمفعول المطلق يجتمعان معا فى بعض الحالات فقط ، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر. (وهذا يسمى عند المناطقه : بالعموم الوجهى بين شيئين ؛ فيجتمعان معا فى جهه معينه ، وينفرد كل منهما فى جهه أخرى تجعله أعم. وأشمل ، وأكثر أفراد من نظيره ...)

٢- أفرد النحاه لإعمال المصدر بابا خاصا بهذا العنوان ، يشمل شروط إعماله ، ومختلف أحكامه ، (وسيجىء فى ج ٣ ص ١٦١ م ٩٩).

٣- لأنه نوع من التوكيد اللفظى - كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٦ - والتوكيد اللفظى لا يكون عاملا ولا معمولا ، إلا فيما نص عليه البيان المدون هنا ، وفى بابه الخاص.

٤- هذه الحاله الفريده التى يعمل فيها المصدر المؤكد عمل فعله. وستجىء مواضع نيابته عنه فى ص ٢٠٧ م ٧٦ ، أما المبين - بنوعيه - فلا يعمل فى الغالب ، كما سنذكره.

٥- المراد : الجنس الإفرادى ، وهو ما يصدق على القليل والكثير ، مثل ، ماء - هواء - ضوء (راجع ج ١ ص ١٥ م ١).

العدديه فى المفرد ، والتثنيه ، والجمع ؛ لأن دلالته تتضمنها ومثل المصدر المؤكد ما ينوب عنه.

ولا يجوز أيضا - فى الغالب - حذف عامل المصدر المؤكّد ولا تأخيره ؛ عن معموله المصدر ؛ لأن المصدر جاء لتقويه معنى عامله ، وتقريره بإزاله الشك عنه ، وإثبات أنه معنى حقيقى ، لا مجازى ، والحذف مناف للتقويه والتقرير. لكن هناك مواضع يحذف فيها عامل المصدر المؤكّد وجوبا بشرط إنابه المصدر عنه ، وستجىء (١).

٢ - أما المصدر المبين للنوع - إذا اختلفت أنواعه - أو المبين للعدد ، فيجوز تثنيتهما وجمعهما ، وتقدمهما على العامل ، وهما فى حاله الإفراد أو التثنيه أو الجمع ، ولا يعملان شيئا - فى الغالب - (٢) ؛ فليس لهما فاعل ولا مفعول ... فمثال تثنيه الأول وجمعه : سلكت مع الناس سلوكى العاقل ؛ الشده حينا ، والملاينه حينا آخر - سرت سير الخلفاء الراشدين ؛ أى : سلكت مع الناس نوعين من السلوك ، وسرت معهم أنواعا من السّير (وليس المراد بيان عدد مرات السلوك ، وأنه كان مرتين ، ولا بيان عدد مرات السير ، وأنه كان متعددا ، وإنما المراد بيان اختلاف الأنواع فى كل حاله ، بغير نظر للعدد).

ومثال الثانى : خطوت فى الحديقه عشر خطوات ، ودرت فى جوانبها أربع دورات(٣).

١- فى ص ٢٠٧ م ٧٦.

٢- وقد يعمل المبين للنوع أحيانا ، كأن يكون مضافا لفاعله ، ناصبا مفعوله أو غير ناصب ؛ نحو : تألمت من إيذاء القوىّ الضعيف - حزنت حزن المريض. وهذا العمل - على قلته - قياسى. (كما سيجىء البيان فى ج ٣ م ٩٩.)

٣- وإلى هذا يشير ابن مالك ببيت ذكره متأخرا عن هذا المكان المناسب له - وسيجىء فى هامش ص ٠٦ - : وما لتوكيد فوحّد أبدا وثنّ ، واجمع غيره ، وأفردا أى : أن المصدر الدال على التوكيد يجب توحيده ؛ أى : إفراده ؛ فلا يترك الإفراد إلى التثنيه أو إلى الجمع. أما غيره فثنه إن شئت ، أو اجمعه ، أو أفرده ، أى : اجعله مفردا. وقد أوضحنا فى الصفحه الآتيه أن النائب عن المصدر المؤكد ، أو : المبين ، يجرى على حكمه.

المسأله ۷۵: حذف المصدر الصريح ، وبيان ما ينوب عنه

اشاره

يجوز حذف المصدر الصريح بشرطين : أن تكون صيغته : (أى : مادته اللفظيه) من ماده عامله اللفظيه (۱) ، وأن يوجد فى الكلام ما ينوب عنه بعد حذفه.

وحكم هذا النائب النصب دائما (۲). ويذكر فى إعرابه : أنه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، أو : منصوب لأنه مفعول مطلق ، ولا يصح فى الإعراب الدقيق أن يقال : «منصوب لأنه مصدر» ؛ ذلك لأنه ليس مصدرا للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه ... فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ فى مدلولاتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصلى المنصوب نقول : إنه «مصدر منصوب» ، أو : «مفعول مطلق» منصوب كذلك. أما عند حذف المصدر الأصلى ووجود نائب عنه فنقول فى إعرابه : «إنه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب» ، أو : «مفعول مطلق ، منصوب» ، ولا يصح أن يقال : مصدر.

۱- يشترط النحاه أن يكون المصدر متأصلا فى المصدريه. ويفسرونها بأنها التى تكون من لفظ عامله وحروفه ، لا مطلق المصدر ؛ ففى مثل : سررت فرحا - أو فرحت جذلا - لا تعدّ كلمه «فرحا» ولا كلمه : «جذلا» مصدرا متأصلا للفعل المذكور ؛ لعدم الاشتراك اللفظى فى الصيغه ، وإنما هما نائبتان عن المصدرين الأصيلين المحذوفين ، والأصل : «سررت سرورا» ، و «فرحت فرحا» ، ثم حذف المصدر الأصيل ، وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه ، ولكنه يرادفه من جهه المعنى. لهذا يعربون المصدر المرادف السالف «نائبا عن المصدر الأصيل» ، أو : «مفعولا مطلقا» كما قلنا ، وكما عرفنا فى رقم ۲ من هامش ص ۱۹۹ أن المفعول المطلق قد يطلق - أحيانا - على المصدر الأصيل المنصوب على المصدريه ، وقد يطلق على ما ينوب عنه أحيانا أخرى ، كما فى هذا المرادف. والمترادفان هما اللفظان المشتركان فى المعنى تمام الاشتراك - بحيث يؤدى أحدهما المعنى الذى يؤديه الآخر - مع اختلاف صيغتهما فى الحروف ؛ مثل : (فرح ، وجذل) ومثل : (شنآن ، وكره) ومثل : (حبّ ، ومقه).

۲- مع خضوعه لبقيه الأحكام التى كان يخضع لها المصدر المحذوف كما أشرنا قريبا فى آخر الهامش ص ۲۰۰.

والأشياء التى تصلح للإنابه كثيره (١) ؛ منها : ما يصلح للإنابه عن المصدر المؤكّد ، وقد ينوب عن المصدر المبيّن أيضا إذا وجدت قرينه تعيّن المصدر المبين المحذوف. ومنها ما لا ينوب عن المصدر المؤكّد ، ولكنه ينوب عن غيره من باقى أنواع المصدر. فمما يصلح للإنابه عن المصدر المؤكّد :

١ - مرادفه (٢) ؛ مثل : أحببت عزيز النفس مقه ، وأبغضت الوضيع كرها.

٢ - اسم المصدر (٣) ، بشرط أن يكون غير علم (٤) : نحو : توضأ المصلّى وضوءا - اغتسل - الصانع غسلا. فالوضوء والغسل اسما مصدرين للفعلين قبلهما ، نائبين عن المحذوف. ومثل : فرقه ، وحرمه ، فى قولهم : افترق الأصدقاء فرقه ، ولكنى أحترم عهودهم حرمه. فالكلمتان اسما مصدرين للفعلين «افترق ، واحترم» قبلهما. ونائبين عن المصدرين المحذوفين (٥) ؛ كالشأن فى كل ما يلاقى المصدر فى أصول ماده الاشتقاق (٦) ؛ بأن يشاركه فى حروف مادته الأصليه ؛

١- يتبين مما يأتى أن أربعه أشياء تصلح للنيابه عن كل مصدر أصيل محذوف هى : المرادف - ملاقيه فى الاشتقاق ، ومن هذا اسم المصدر غير العلم - الضمير - اسم الإشاره.

٢- راجع رقم ١ من هامش الصفحه الماضيه.

٣- هو : ما ساوى المصدر فى الدلاله على معناه ، وخالفه من ناحيه الاشتقاق. بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر - وهذا هو الغالب - كما فى الأمثله المعروضه. فهما يتلاقيان فى الاشتقاق. ولكن الغالب أن اسم المصدر تقل حروفه عن حروف المصدر الذى يلاقيه فى ماده الاشتقاق ، وقد عرضوا للفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحيه اللفظيه السابقه ، ومن الناحيه المعنويه ؛ فقالوا فيهما : إن لفظ المصدر يجمع فى صيغته جميع حروف فعله ؛ فهو يجرى عليه فى أمرها ، واسم المصدر لا يجرى على فعله وإنما ينقص عن حروفه - غالبا - وإن معنى المصدر ومدلوله هو : الحدث. أما اسم المصدر فمعناه ومدلوله المصدر لا الحدث ، فهو يدل على الحدث بواسطه. أى : أن المصدر يدل على الحدث مباشره وبالإصاله ، واسم المصدر بمنزله النائب عنه فى ذلك. على أن تفصيل الكلام على تعريفهما وإيضاح الفروق الدقيقه بينهما وسرد أحكامهما - سيجىء فى الباب الخاص بهما ؛ وهو : باب إعمال المصدر واسمه (ح ٣ ص ١٦١ م ٩٩).

٤- وحجتهم أن العلميه معنى زائد على المصدر ؛ إذ المصدر يدل على الحدث فقط ، - كما عرفنا - فإذا كان النائب اسم مصدر وعلما معا فقد اجتمع فيه أمران ؛ هما العلميه والدلاله على الحدث .. واجتماعهما يجعله غير صالح للنيابه عن المصدر المحذوف ؛ لأن المصدر المحذوف لا يدل على العلميه ؛ فكيف يدل عليها اسم المصدر وهو نائب عنه فى لفظه وفى معناه؟ أى : كيف يدل النائب على شىء ليس فى الأصيل؟

٥- انظر المصباح المنير ، ماده : «حرم».

٦- يدخل فى هذا المصدر الميمى.

إما مع كونه مصدر فعل آخر ؛ كالمثالين الأولين ، ونحو : «التبتيل» فى قوله تعالى : (وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ ، وَتَبَتَّلْ)(١) إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) ، فإنه مصدر (٢) للفعل : «بتّل» وقد ناب عن «التبتّل» ، الذى هو مصدر الفعل : «تبتّل». وإما مع كونه اسم (٣) عين ؛ نحو قوله تعالى : (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً ...،) فكلمه : «نباتا» اسم للشىء النابت من زرع أو غيره ، وقد ناب عن : «إنباتا» الذى هو المصدر القياسى للفعل : «أنبت»(٤).

٣ - بعض أشياء أخرى ؛ كالضمير العائد عليه بعد الحذف ، وكالإشاره له بعد الحذف أيضا ؛ كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص : «أخلصته لمن أودّه» ، وعن الإقبال : «أقبلت هذا». والأصل : أخلصت الإخلاص ، وأقبلت الإقبال. فالضمير عائد على المصدر المؤكد الذى حذف ، ونائب عنه ، وهو : (الإخلاص) واسم الإشاره يشير إلى المصدر المؤكد الذى حذف وينوب عنه ؛ وهو : (الإقبال).

والذى يصلح للإنابه فى الأنواع الأخرى

١ - لفظ كلّ أو بعض ، بشرط الإضافه لمثل المصدر المحذوف ؛ نحو : لا تنفق كل الإنفاق ، ولا تبخل كل البخل ؛ وابتغ بين ذلك قواما (٥). - إذا سنحت الفرصه لغايه كريمه فلا تتمهل فى اقتناصها بعض تمهل ، ولا تتردد بعض تردّد ؛ فإنها قد تفلت ، ولا تعود.

١- تفرغ وانقطع لعبادته وطاعته.

٢- لم يعتبروا : «التبتيل» اسم مصدر للفعل : «تبتل» ؛ لأن حروفه تزيد على حروف مصدر هذا الفعل ، واسم المصدر - فى الرأى الشائع عندهم - لا بد أن تقل حروفه عن حروف مصدر الفعل الذى يجرى على مقتضاه فى الاشتقاق. أما الرأى الذى لا يشترط أن يقل عن حروف المصدر ، ويبيح أن تزيد ، فيجعل «تبتيلا» اسم مصدر.

٣- ذات مجسمه ، وليس - كالمصدر ؛ واسمه - معنى مجردا.

٤- يرى بعض النحاه أن كلمه «نبات» فى الآيه مصدر جرى على غير فعله ؛ لأنه فى الأصل مصدر للفعل : «نبت» - ثم سمى به النابت ؛ فيكون داخلا فى قسم الملاقى للمصدر فى الاشتقاق مع كونه مصدر فعل آخر. ولا مانع أن تكون «نبات» اسم مصدر للفعل : «أنبت».

٥- اطلب طريقا وسطا معتدلا بين الأمرين.

ومثل كل وبعض ما يؤدى معناهما من الألفاظ الداله على العموم أو على البعضيه ، مثل : جميع ، عامه ، بعض ، نصف ، شطر ...

٢ - صفه المصدر المحذوف (١) ؛ نحو : تكلمت أحسن التكلم - وتكلمت ، أىّ تكلم (٢). إذ الأصل : تكلمت تكلّما أحسن التكلم - وتكلمت تكلما أىّ تكلم ، بمعنى : تكلمت تكلما عظيما - مثلا -.

٣ - مرادف المحذوف ؛ نحو : وقوفا وجلوسا فى : قمت وقوفا سريعا للقادم العظيم ، وقعدت جلوسا حسنا بعد قعوده ، ومثله : لما اشتعلت النار صرخ الحارس صياحا عاليا ؛ لينبه الغافلين ، ولم يتباطأ توانيا معيبا فى مقاومتها.

٤ - اسم الإشاره ؛ والغالب أن يكون بعده مصدر كالمحذوف ؛ كأن تسمع من يقول : «راقنى عدل عمر» ؛ فتقول : سأعدل ذاك العدل العمرىّ. ويصح مع القرينه : سأعدل ذاك.

ومثل أن تسمع : أعجبنى إلقاؤك الجميل ، وسألقى ذاك الإلقاء ، أو سألقى ذاك ، فقد حذف المصدر بعد اسم الإشاره : لوجود القرينه الداله عليه بعد حذفه ، وهى اسم الإشاره - فى المثالين - فإنه يدل دلاله المصدر هنا ويغنى عنه (٣) ...

٥ - الضمير العائد على المصدر المحذوف ؛ كأن تقول لمن يتحدث عن الإكرام التام والإساءه البالغه : «أكرمه من يستحقه ، وأسيئها من يستحقها» تريد :

١- ويدخل فى صفه المصدر المحذوف المصدر النوعى المضاف الذى سبق أن أشرنا إليه فى رقم ١ من هامش ص ١٩٧ وأوضحنا الرأى والسبب فى اعتباره نائبا عن المصدر. والكثير فى الصفه النائبه عن المصدر أن تكون مضافه إليه ؛ كالأمثله المذكوره ، وقول الشاعر : الغنى فى يد اللئيم قبيح قدر قبح الكريم فى الإملاق أى : قبيح قبحا قدر قبح الكريم فى الإملاق.
٢- هذا التركيب فصيح بالاعتبار الذى يليه ، والذى يبين أصله ، وما طرأ عليه من حذف. (وبسط الكلام على صحته مدون فى ج ٣ - باب الإضافه ، موضوع «أى»).
٣- لا بد من هذه القرينه التى تجعل المحذوف بمنزله المذكور ، وإلا كان اسم الإشاره نائبا عن مصدر مؤكّد ، لا عن مصدر نوعى.

أكرم الإكرام التام ... من يستحقه ، وأسىء الإساءه البالغه من يستحقها (١).

٦ - العدد الدال على المصدر المحذوف : نحو : يدور عقرب الساعات فى اليوم والليله أربعا وعشرين دوره ، ويدور عقرب الدقائق فى الساعه ستين دوره.

٧ - الآله التى تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف ، وتحقيق دلالته ؛ نحو : سقيت العاطش كوبا - ضرب اللاعب الكره رأسا ، أو رجلا ، أى : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكره ضرب رأس ، أو ضرب رجل ، بمعنى : سقيت العاطش بأداه تؤدى مهمه السقى : تسمى : «الكوب». وضرب اللاعب الكره بأداه معروفه بهذا الضرب. تسمى : الرأس ، أو : الرجل (٢) ولا بد فى الآله أن تكون معروفه بأنها تستخدم فى إحداث معنى المصدر ؛ فلا يصح سقيت الرجل العاطش دلوا - ولا ضرب اللاعب الكره بطنا ؛ لأن الدلو لا يسقى بها الرجل ، والبطن لا يضرب به الكره.

٨ - نوع من أنواعه ؛ نحو : قعد الطفل القرفصاء (٣) - مشى العدوّ القهقرى (٤) ، أو : التقهقر - سرت وراءه الجرى - نام الآمن ملء جفونه ... (٥)

١- مثل هذا الأسلوب قد يبدو غريبا. لكن إذا عرفنا أن معناه : الإكرام ، أكرم إكراما من يستحقه. والإساءه ، أسىء إساءه إلى من يستحقها - هبت الغرابه. وهو أسلوب عربى صحيح له نظائر كثيره فى القرآن ؛ وغيره مثل قوله تعالى : (فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ عَذاباً لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعالَمِينَ) أى : لا أعذب العذاب - لا أعذب عذابا - أحدا من العالمين ...

٢- فى مثل هذه الأمثله ونحوها حذف المضاف - وهو المصدر المنصوب - وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فصار منصوبا مثله ؛ إذ الأصل كما قلنا : سقيت العاطش سقى كوب - ضرب اللاعب الكره ضرب رأس ، أو ضرب رجل.

٣- نوع من القعود ، يستقر فيه الجالس ، وفخذاه ملتصقتان ببطنه ، يحيط بهما ذراعاه. أو ينكب على ركبتيه ، لاصقا فخذيه ببطنه ، وكفاه تحت إبطيه ... والقرفصاء والقهقرى معدودان هنا نائبين للمصدر ؛ لأنهما من غير لفظ العامل ؛ بالرغم من أنهما مصدرين أصليين للفعلين : «قرفص» و «قهقر» ؛ فهما مع فعليهما المشاركين لهما فى الماده - مصدران ، أما مع عامل آخر لا يشاركهما فى الماده اللفظيه - كالذى هنا - فنائبان عن المصدر كما سلف فى رقم ١ من هامش ص ٢٠١.

٤- هى الرجوع إلى الخلف.

٥- ومن هذا قول المتنبى عن قصائده ومشكلاتها المعنويه : أنام ملء جفونى عن شواردها ويسهر الخلق جرّاها ويختصم (جراها - جرائها. أى : من أجلها ...)

أى : قعد قعود القرفصاء – مشى مشى القهقرى ؛ وسرت سير الجرى – نام الآمن نوما ملء جفونه ...

٩ – اللفظ الدال على هيئه المصدر المحذوف ؛ كصيغه : «فعله» ؛ نحو : مشى القط مشيه الأسد ، ووثب وثبه النّمر. فكلمه : مشيه – وثبه – تدل على نوع من الهيئه يكون عليه المصدر ؛ فهى هنا نائبه عنه.

١٠ – وقته ؛ نحو : فلان يلهو ويمرح ؛ لأنه لم يحى ليله المريض ، ولم يعش ساعه الجريح. أى : لم يحى حياه ليله المريض ، ولم يعش عيشه ساعه الجريح. (تريد : لم يحى فى ليله كليله المريض ، ولم يعش فى ساعه كساعه الجريح ؛ يذوق ما فيهما من آلام). ومن هذا كلمه : «ليله» فى قول الشاعر :

ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا

وبتّ كما بات السّليم (١)

مسهّدا

١١ – «ما» الاستفهاميه ؛ نحو : ما تكتب خطّك؟ بمعنى : أىّ كتابه تكتب خطّك؟ أرقعه ، أم ثلثا ، أم نسخا ...؟ ومثله : ما تزرع حقلك؟ بمعنى : أىّ زرع تزرع حقلك؟ أزرع قمح ، أم ذره ، أم قطن ...؟

١٢ – «ما» الشرطيه ؛ نحو : ما شئت فاجلس ، بمعنى : أىّ جلوس شئته فاجلس.

تلك هى أشهر الأشياء التى تنوب عن المصدر غير المؤكّد عند حذفه (٢). وتتلخص كلها فى أمر واحد ، هو : وجود ما يدل عليه عند حذفه (٣) ويغنى عنه.

١– الملدوغ.

٢– ومنهما : ملاقيه فى الاشتقاق ؛ نحو قوله تعالى فى مريم : (وَأَنْبَتَها نَباتاً حَسَناً) واسم المصدر غير العلم ؛ نحو تكلم المتعلم كلام النبلاء – انظر رقم ٢ ص ٢٠٢ ورقم ١ من هامشها.

٣– وفى هذا يقول ابن مالك : وقد ينوب عنه ما عليه دل كجدّ كلّ الجدّ ، وافرح الجذل – ٦ فسجل فى هذا البيت أن المصدر ينوب عنه عند حذفه كل شىء يدل عليه. واقتصر فى التمثيل على نائبين ؛ هما : لفظ «كل» ، وقد أضافها للمصدر ؛ حيث قال : «جد كل الجد» ، ولفظ المرادف ، وهو : الجذل ، بمعنى الفرح ، فى «افرح الجذل» ثم ساق بعد هذا البيت بيتا آخر سبق تدوينه وشرحه فى مكانه المناسب له – بهامش ص ٢٠٠ – ، من مسائل الباب. هو : وما لتوكيد فوحّد أبدا وثنّ واجمع غيره وأفردا – ٥

المسأله ۷۶: حذف عامل المصدر

اشاره

إقامه المصدر المؤكّد نائبا عن عامله فى بعض المواضع

(ا) يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد بشرط وجود دليل (۱) مقالىّ أو حالىّ يدل على المحذوف. فمثال حذف عامل النوعىّ لدليل مقالىّ ، أن يقال : هل جلس الزائر عندك؟ فيجاب : جلوسا طويلا ؛ أى : جلس جلوسا طويلا ، ومثال حذفه لدليل حالىّ أن ترى صيادا أصاب فريسته ؛ فتقول : إصابه سريعه ؛ أى : أصاب إصابه سريعه. ومن هذا قولهم للمتهيئ للسفر : «سفرا حميدا ، ورجوعا سعيدا» أى : تسافر سفرا حميدا ، وترجع رجوعا سعيدا.

ومثال حذف عامل العددى لدليل مقالىّ : أرجعت إلى بيتك اليوم؟ فيجاب رجعتين ، أى : رجعت رجعتين. ولدليل حالىّ أن ترى خيل السباق وهى تدور فى الملعب ؛ فتقول : دورتين ؛ أى : دارت دورتين ... وهكذا.

والمصدر فى الحالات السالفه منصوب بعامله المحذوف جوازا ، وليس نائبا عنه. (ب) أما المصدر المؤكّد لعامله فالأصل عدم حذف عامله ؛ لما عرفنا (۲) من أن هذا المصدر مسوق لتأكيد معنى عامله فى النفس ، وتقويته ، ولتقرير المراد منه ، أى : لإزاله الشك عنه ، ولبيان أن معناه حقيقى لا مجازى ، وهذه هى حكمه المجىء بالمصدر المؤكّد ، ومن أجلها لا يصح تثنيته ، ولا جمعه ، ولا أن يرفع فاعلا أو ينصب مفعولا ، ولا أن يتقدم على عامله ، ولا أن يحذف عامله (۳) ... لأن هذا

۱- فى رقم ۱ من هامش ص ۵۳ أن الدليل (ويسمى : القرينه أيضا) : قد يكون مقاليا ، أى : مرجعه إلى القول والكلام - وقد يكون حاليا ، لا شأن له بالقول أو الكلام ؛ وإنما الشأن فيه للمشاهده ، أو نحوها مما يحيط بالشخص ، ويجعله يفهم أمرا مستنبطا مما حوله.

۲- فى ص ۲۰۰ و «ا» من ص ۱۹۶

۳- سبقت أحكامه فى ص ۱۹۹.

الحذف مناف لتلك الحكمه ، معارض للغرض من الإتيان بالمصدر المؤكّد (۱).

لكن العرب التزموا حذف عامله باطراد فى بعض مواضع معينه ، وأنابوا عنه المصدر المؤكّد ؛ فعمل عمله فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وأغنى عن التلفظ بالعامل ، وعن النطق بصيغته ؛ وصار ذكر العامل ممنوعا معه ؛ لأن المصدر بدل عنه ، وعوض عن لفظه ومعناه ؛ ولا يجتمع العوض والمعوّض عنه (۲).

ولما كان العرب قد التزموا الحذف باطراد فى تلك المواضع ، لم يكن بدّ من أن نحاكيهم ، ونلتزم طريقتهم الحتميه فى حذف العامل فى تلك المواضع ، وفى إنابه المصدر المؤكّد عنه. ولهذا قال النحاه : إن عامل المصدر المؤكّد لا يحذف جوازا - فى الصحيح - ؛ وإنما يحذف وجوبا فى المواضع التى التزم فيها العرب حذفه ، وإقامه المصدر المؤكّد مقامه.

ومع أن العامل محذوف وجوبا فإنه هو الذى ينصب المصدر النائب عنه (أى : أن المصدر نائب عن عامله المحذوف ، ومنصوب به معا).

أما المواضع التى ينوب فيها هذا المصدر عن عامله (۳) المحذوف وجوبا فبعضها خاص بالأساليب الإنشائيه الطلبيه ، وبعض آخر خاص بالأساليب الإنشائيه غير الطلبيه ، أو بالأساليب الخبريه المحضه (۴).

۱- فيما سبق يقول ابن مالك : وحذف عامل المؤكّد امتنع وفى سواه لدليل متّسع - ۶ يريد : أن هناك متسعا للحذف فى غير عامل المؤكد ، عند وجود دليل على المحذوف.

۲- سبقت الإشاره (فى رقم ۱ هامش ص ۱۹۸ وفى رقم ۱ من هامش ص ۲۱۳ إشاره أيضا) إلى أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسما مستقلا بذاته يزاد على الأقسام الثلاثه المشهوره. والسبب أن كثيرا من المصادر النائبه عن عاملها المحذوف قد يكون مؤكّدا لعامله ، والأصل فى المؤكّد ألا يعمل ، وألا يحذف عامله ... و... مع أن المؤكّد هنا يعمل ويحذف عامله ؛ فيقع التعارض والتناقض بين حكم المؤكّد هنا وحكمه فى ناحيه أخرى. ولا سبيل للتغلب على هذا التعارض والتناقض إلا بالتأويل والتقدير ؛ - وهذا معيب - ، أو باعتبار المؤكد هنا ، المحذوف عامله وجوبا ، قسما مستقلا. ولا ضرر فى هذا ؛ بل فيه تغلب على الصعوبه السالفه.

۳- بعض المصادر المؤكّده قد تنوب عن عوامل مهمله ، أو ليست من لفظها ؛ فتكون مقصوره على السماع ، كما يجىء فى ص ۲۱۱ مثل : ويح ، ويل ... وسيجىء الكلام عنها فى الزياده ، ص ۲۱۸.

۴- سبق فى ج ۱ ص ۲۶۸ م ۷۲ إيضاح للجمله الخبريه ، والجمله الإنشائيه. وملخصه : أن الجمله الخبريه هى التى يكون معناها صالحا للحكم عليه بأنه صدق أو كذب ، من غير نظر لقائلها من - - ناحيه أنه معروف بهذا أو بذاك. مثل : نزل المطر أمس. فهى جمله صالحه لأن توصف بأنها - فى حد ذاتها - صادقه أو كاذبه ... والجمله الإنشائيه هى التى يطلب بها إما حصول شىء ، أو عدم حصوله ، وإما إقراره والموافقه عليه ، أو عدم إقراره ؛ فلا دخل للصدق أو الكذب فيها. وهى قسمان ؛ إنشائيه طلبيه ، أى : يراد بها طلب حصول الشىء أو عدم حصوله ، وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، والتحضيض ... ، - كما هو مدون فى المصادر الخاصه بالبلاغه -. وإنشائيه غير طلبيه وهى التى يراد منها : إعلان شىء والتسليم به ، وتقرير

مدلوله ، من غير أن يصحب هذا الإعلان والتسليم طلب أمر آخر ، - كما سيجىء فى ص ٢١١ - وتشمل جمله التعجب - فى الرأى الشائع - وجمله المدح والذم بنعم وبئس ونظائرهما ، وجمله القسم نفسه ، لا جمله جوابه ... وصيغ العقود التى يراد إقرارها ؛ مثل : بعت ، وهبت ... إلى غير هذا مما فى المرجع السابق.

١ – فيراد بالأساليب الإنشائيه الطلبيه هنا : ما يكون فيها المصدر النائب دالّا على أمر ، أو نهى ، أو دعاء ، أو توبيخ ، والكثير أن يكون التوبيخ مقرونا بالاستفهام (١) ؛ فمثال الأمر أن تقول للحاضرين عند دخول زعيم : قياما. بمعنى : قوموا ، وأن تقول لهم بعد دخوله واستقراره : جلوسا. بمعنى : اجلسوا. فكلمه : «قياما» مصدر (أو : مفعول مطلق) منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبا. والمصدر نائب عنه فى الدلاله على معناه ، وفى تحمل ضميره المستتر الذى كان فاعلا (٢) له ؛ فصار بعد حذف فعله فاعلا للمصدر. ومثل هذا يقال فى : «جلوسا» وأشباههما. والأصل قبل حذف العامل وجوبا : قوموا قياما – اجلسوا جلوسا.

ومثال النهى أن تقول لجارك وقت سماع محاضره ، أو خطبه ... سكوتا ، لا تكلما ؛ أى : اسكت ، لا تتكلم. فكلمه : «سكوتا» مصدر – أو : مفعول مطلق – منصوب بفعل الأمر المحذوف وجوبا ، والذى ينوب عنه المصدر فى أداء معناه. وفاعل المصدر مستتر وجوبا ، تقديره : أنت ؛ وقد انتقل إليه هذا الفاعل بعد حذف فعل الأمر على الوجه السالف. وكلمه : «لا» ناهيه ، و «تكلما» :

١– انظر رقم ٤ من هامش الصفحه الآتيه.

٢– ذلك أن فعل الأمر المحذوف ، له فاعل لم يحذف. فلما ناب المصدر عن فعل الأمر المحذوف انتقل فاعله إلى المصدر النائب ، وصار فاعلا له بعد أن كان فاعلا لفعل الأمر المحذوف ؛ فالمصدر متحمل لضمير عامله. وقيل : إن المصدر ناب عن الفعل المحذوف وعن فاعله معا ؛ فلا يحتاج لفاعل ... وقيل ... والرأى الأول أحسن ، لأنه يساير القواعد النحويه العامه. والثانى أخف وأيسر. ولا تأثير لاختلافهما فى الاستعمال الكلامى والكتابى.

مصدر منصوب بالمضارع المحذوف ، المجزوم بلا الناهيه (١) ، ونائب عنه فى تأديه معناه. وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنت. وهذا الضمير انتقل للمصدر من المضارع المحذوف.

ومثال الدعاء بنوعيه (٢) قول زعيم : «ربنا إنا قادمون على معركه فاصله مع طاغيه جبار ؛ فنصرا عبادك المخلصين ، وهلاكا وسحقا للباغى الأثيم». أى : فانصر - يا رب - عبادك المخلصين ، واهلك واسحق الباغى الأثيم.

ومنه «سقيا» و «رعيا» (٣) لك ، وجدعا وليًا لأعدائك. وإعراب المصادر فى هذه الأمثله كإعرابها فى نظائرها السابقه.

ومثال الاستفهام التوبيخى (٤) : أبخلا وأنت واسع الغنى؟ أسفاهه وأنت

١- والأصل قبل الحذف فيهما : اسكت سكوتا ، لا تتكلم تكلما ، ولا يكون حذف المضارع المجزوم «بلا» الناهيه واجبا إلا فى هذه الصوره.

٢- الخير والشر.

٣- يوجب أكثر النحاه حذف العامل هنا ؛ مراعاه للسماع. ويكون التقدير : اسق يا رب ، ارع يا رب. الدعاء لك أيها المخاطب ، فالجار والمجرور فى الصورتين خبر لمحذوف ؛ تقديره : الدعاء - مثلا - ولا يصح أن يكون الجار والمجرور متعلقين بالمصدر قبلهما ؛ لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون : اسق يا رب لك - ارع يا رب لك. وهذا فاسد ؛ لأن السقى ليس مطلوبا لله ، وكذلك الرعى. من أجل هذا قالوا بحق فى مثل : سقيا لك - إن الكلام جملتان وليس جمله واحده. على أن لهذا البحث تفصيلات واسعه ، وتفريعات دقيقه ؛ لا غنى عن الإلمام بها ، لتعدد أحكامها بتعدد استعمالاتها - وقد سجلناها فى ج ١ ص ٣٧٢ م ٣٩. - ويجيز فريق من النحاه عدم التقيد بوجوب حذف العامل فى مثل هذه الصوره المسموعه ، ورأيه سائغ ، والأول هو الأفصح والأقوى - كما سيجىء فى «ح» من ص ٢٢٠.

٤- قد يكون التوبيخ للمتكلم ، بأن يوجه صيغه التوبيخ مشتمله على الخطاب يريد بها نفسه ، بقرينه. كقول القائل لنفسه : أتركا للعمل وأنا فقير؟ وقد يكون التوبيخ للمخاطب ، نحو : أسرقه وأنت غنى؟ وقد يكون للغائب : نحو : أخوفا وهو جندى؟ وقد يكون التوبيخ مسبوقا بأداه استفهام. إما مذكوره صراحه ، أو ملحوظه فى حكم المذكوره ، وإما غير مذكوره ولا ملحوظه. فمثال المذكوره وما فى حكمها قول الشاعر : أذلًا إذا شبّ العدا نار حربهم؟ وزهوا إذا ما يجنحون إلى السّلم؟ والأصل : أتذل ذلا؟ وتزهو زهوا؟ فالأول مسبوق بهمزه الاستفهام المذكوره ، والثانى مسبوق بها ملاحظه وتقديرا. ومثال غير المذكوره وغير المقدره قول الشاعر : خمولا ، وإهمالا وغيرك مولع بتثبيت أسباب السياده والمجد أى : تخمل خمولا ، وتهمل إهمالا ...

مثقف؟ أى : أتبخل بخلا ... أتسفه سفاهه ... وإعراب المصدر هنا كسابقه.

ونيابه المصدر عن عامله المحذوف فى الأساليب الإنشائيه الطلبيه - قياسيه ، بشرط أن يكون العامل المحذوف فعلا من لفظ المصدر ومادته ، وأن يكون المصدر مفردا منكرا ، وإلا كان سماعيّا ؛ مثل : ويحه ، - ويله (١) ... - كما تقدم (٢) -.

٢ - ويراد - هنا - بالأساليب الإنشائيه غير الطلبيه : المصادر الداله على معنى يراد إقراره وإعلانه ، من غير طلب شىء (٣) ، أو عدم إقراره ، كما سبق (٤). والكثير من هذه المصادر مسموع عن العرب جار مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير ؛ كقولهم عند تذكر النعمه : حمدا ، وشكرا ، لا كفرا ؛ أى : أحمد الله وأشكره - ولا أكفر به. وكانوا يردّدون الكلمات الثلاث مجتمعه لهذا الغرض وهو إنشاء المدح ، والشكر ، وإعلان عدم الكفر. ووجوب حذف العامل متوقف على اجتماعها ؛ مراعاه للمأثور ؛ وإلا لم يكن الحذف واجبا.

وكقولهم عند تذكر الشده : «صبرا ، لا جزعا». بمعنى : أصبر ، لا أجزع ، يريدون إنشاء هذا المعنى. وعند ظهور ما يعجب : «عجبا» ، بمعنى : أعجب ، وعند الحث على أمر : افعل وكرامه ، أى : وأكرمك. وعند إظهار الموافقه والامتثال : سمعا وطاعه ، بمعنى : أسمع وأطيع.

والمصدر فى كل ما سبق - أو : المفعول المطلق - منصوب بالعامل المحذوف وجوبا وهو الذى ناب عنه المصدر فى أداء المعنى ، وفى تحمل الضمير الفاعل ، وتقديره للمتكلم : أنا.

١- المصادر الداله على الطلب لا تصلح أن تكون نعتا ، ولا منعوتا - كما سيجىء فى باب النعت - ج ٣ ص ٣٤٧.

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٨.

٣- المقصود فى الأساليب الآتيه : الإنشاء غير الطلبى - وقد شرحناه فى رقم ٤ من هامش ص ١٠٨ - ولكنهم جعلوها من قسم الخبر نظرا لصوره العامل ولفظه. ويرى بعض النحاه أنها أساليب خبريه لفظا ومعنى. وهذا رأى حسن ، لوضوحه ، والمسأله رهن بالاصطلاح.

٤- فى رقم ٤ من هامش ص ٢٠٨.

ونيابه هذا النوع من المصادر عن عامله تكاد تكون مقصوره على الألفاظ المحدده الوارده سماعا عن العرب. ويرى بعض المحققين جواز القياس عليها فى كل مصدر يشيع استعماله فى معنى معين ، ويشتهر تداوله فيه ، وله فعل من لفظه ، من غير اقتصار على ألفاظ المصادر المسموعه. وهذا رأى عملىّ مفيد (١).

٣ - ويراد بالأساليب الخبريه المحضه أنواع ، كلها قياسىّ ، بشرط أن يكون العامل المحذوف وجوبا فعلا من لفظ المصدر ومادته.

منها : الأسلوب المشتمل على مصدر يوضح أمرا مبهما مجملا ، تتضمنه جمله قبل هذا المصدر ، ويفصّل عاقبتها ؛ أى : يبين الغايه منها (فالشروط ثلاثه فى المصدر : تفصيله عاقبه ، وأنها عاقبه أمر تتضمنه جمله ، وهذه الجمله قبله) مثل : إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء ؛ فإما عتابا كريما ، وإما صفحا جميلا (٢) ؛ فسلوك مسلك العقلاء أمر مبهم ، مجمل ، لا يعرف المقصود منه ؛ فهو مضمون جمله محتاجه إلى إيضاح ، وتفصيل ، وإبانه عن المراد ، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين : «عتابا» و «صفحا» المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل ؛ وهو : «إما» وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوبا ، وقد ناب كل مصدر عن فعله فى بيان معناه. والتقدير : فإما أن تعتب عتابا كريما ، وإما أن تصفح صفحا جميلا ومثله : إذا تعبت من القراءه فاتركها لأشياء أخرى ؛ فإما مشيا فى الحدائق ، وإما استماعا للإذاعه ، وإما عملا يدويّا. فالمصادر «مشيا» - «استماعا» «عملا» موضّحه ومفصّله لأمر غامض مجمل قبلها يحتاج لبيان ، هو : «التّرك لأشياء أخرى» فعامل كل منها محذوف وجوبا ، والتقدير : تمشى مشيا - تسمتع استماعا - تعمل عملا ... وهى منصوبه بفعلها المحذوف الذى نابت عنه فى تأديه معناه ... وانتقل إليها الفاعل بعد حذف العامل فصار فاعلا مستترا للمصدر النائب. والتقدير : «أنت». ومثل قول الشاعر :

١- لأنه يساير الأصول اللغويه العامه ، ولا تضار اللغه باتباعه. وقد أشرنا لهذا فى «ج» من ص ٢٢٠.

٢- وتغنى «أو» عن «إما» الثانيه ؛ كقول الشاعر : وقد شفّنى ألا يزال يروعنى خيالك إما طارقا أو مغاديا

لأجهدنّ ؛ فإمّا درء واقعه

تخشى ، وإما بلوغ السؤل والأمل

والتقدير : فإمّا أدرأ درء واقعه ، وإما أبلغ بلوغ السؤل ...

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مكررا أو محصورا ، ومعناه مستمرّا إلى وقت الكلام ، وعامل المصدر واقعا فى خبر مبتدأ اسم ذات (١). فمثال المكرر : المطر سحّا سحّا - الخيل الفارهه (٢) صهيلا (٣) ، صهيلا ، وقول الشاعر :

أنا جدّا جدّا ولهوك يزدا

د ؛ إذا ما إلى اتفاق سبيل

ومثال المحصور : ما الوحش مع فريسته إلا فتكا - ما النمر عند لقاء الفيل إلا غدرا ؛ التقدير : يسحّ سحّا سحّا - تصهل صهيلا صهيلا - أجدّ جدّا جدّا - يفتك فتكا فتكا - يغدر غدرا غدرا -. فهذه المصادر وأشباهها ؛ تقتضى - بسبب التكرار أو الحصر - حذف فعلها. وهى منصوبه بفعلها المحذوف وجوبا ، ونائبه عنه فى بيان معناه ، ومتحمله لضميره المستتر الذى صار فاعلا لها ، وتقديره : «هو» ، أو : «هى» على حسب نوع الضمير المستتر.

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكّدا لنفسه ؛ بأن يكون واقعا بعد جمله مضمونها كمضمونه ، ومعناها الحقيقى - لا المجازى (٤) - كمعناه ،

١- الشروط أربعه : أن يكون المصدر مكررا أو محصورا. وأن يكون عامله خبرا لمبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وأن يكون هذا المبتدأ اسم عين ؛ (أى : اسم ذات مجسمه) فلا يراد به أمر معنوى (عقلى) كالعلم - الفهم - النبل - البراعه ... وأن يكون معنى المصدر مستمرا إلى زمن الحال ؛ لا منقطعا ولا مستقبلا محضا فإن فقد شرط من الشروط لم يكن الحذف واجبا ، وإنما يكون جائزا - فى رأى -. ويقوم مقام التكرار والحصر السالفين بشرط استيفاء باقى الشروط - دخول الهمزه على المبتدأ نحو : أأنت طيرانا ، والعطف على المصدر ؛ نحو أنت طيرانا وعوما. ويلاحظ هنا ما سبق أن أشرنا إليه من أن حذف عامل المؤكد ممنوع - على الصحيح - إلا حين يكون المصدر نائبا عن فعله فى المواضع التى ينوب فيها عنه ، (ومنها هذه الصوره التى ينوب فيها وجوبا عند استيفاء الشروط ، وجوازا - فى رأى - عند فقد شرط أو أكثر.) ، وأن الأحسن اعتبار المصدر النائب عن عامله قسما رابعا مستقلا بنفسه ؛ لأنه قد يؤكد عامله المحذوف ، والأصل فى المؤكد ألا يحذف عامله. فلدفع هذا التعارض يعتبر قسما مستقلا ؛ كى لا يدخل فى قسم المؤكد غير النائب ، فيقع تعارض واضح بين حكم المؤكد وهو يقتضى عدم حذف عامله ، وحكم هذه الأنواع التى يكون فيها المصدر نائبا عن عامله ومؤكدا له. مع أن هذا العامل محذوف (كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ١٩٨ وفى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٨).

٢- النشيطه القويه.

٣- الصهيل : صوت الخيل.

٤- لأن المجازى قد يراد منه ما لا يراد من المعنى الحقيقى للمصدر ، فقد يراد السخريه أو التهكم. فى الأمثله الآتيه.

ولا تحتمل مرادا غير ما يراد منه ؛ فهى نص فى معناه (۱) الحقيقى ، نحو : أنت تعرف لوالديك فضلهما ، يقينا. أى : توقن يقينا ، فجمله : «تعرف لوالديك فضلهما» هى فى المعنى : «اليقين» المذكور بعدها ، لأن الأمر الذى توقنه هنا هو : الاعتراف بفضل والديك ، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذى توقنه ، فكلاهما مساو للآخر من حيث المضمون.

ومثلها : سرّتنى رؤيتك ، حقّا ، بمعنى : أحقّ حقّا ، أى : أقرر حقّا. فالمراد من : سرتنى رؤيتك ، هو المراد من : «حقّا» ، إذ السرور بالرؤيه هو : «الحق» هنا ، والحق هنا هو : «السرور بالرؤيه». فمضمون الجمله هو مضمون المصدر ، والعكس صحيح. فكلمه : «يقينا» ، و «حقّا» وأشباههما من المصادر المؤكده لنفسها ، منصوبه بالفعل المحذوف وجوبا ، النائبه عنه فى الدلاله على معناه. أما فاعله فقد صار بعد حذف الفعل فاعلا للمصدر ، وهذا الفاعل ضمير مستتر تقديره فى المثالين : أنا.

ولا يصح فى هذا النوع (۲) من الأساليب تقديم المصدر على الجمله التى يؤكد معناها ، ولا التوسط بين جزأيها.

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر مؤكدا لغيره ؛ بأن يكون المصدر واقعا بعد جمله معناها ومدلولها ليس نصّا فى معنى هذا المصدر ومدلوله ؛ وإنما يصح أن ينطبق على معناه وعلى غيره قبل مجيئه ؛ فإذا جاء هذا المصدر امتنع الاحتمال ، وزال التوهم وصار المعنى نصّا فى شىء واحد ؛ نحو : هذا بيتى قطعا ، أى : أقطع برأيى قطعا. فلو لا مجىء المصدر : «قطعا» لجاز فهم المعنى على أوجه متعدده بعضها حقيقى ، والآخر مجازى ... - أقربها : أنه بيتى حقّا ، أو :

۱- ولذلك سمى المؤكد لنفسه ، لأنه بمنزله إعاده الجمله التى تتضمن معناه نصا ؛ فكأنه نفس الجمله التى أعيدت ، وكأنها ذاته.

۲- من هذا النوع : لا أفعل الأمر ألبته. فكلمه : «ألبته» ، مصدر حذف عامله وجوبا. والتا فيه ليست للتأنيث ، وإنما هى للوحده. ومعنى «البت» القطع. أى : أقطع فى هذا الأمر القطعه الواحده ؛ لا ثانيه لها ، فلا أتردد ، ثم أجزم بعد الترد. وقد تكون «أل» هنا للعهد ، أى : القطعه المعهوده بيننا ؛ وهى التى لا تردد معها. فألبته : تفيد استمرار النفى الذى قبلها. ولو لم توجد لكان انقطاء محتملا. والأفصح ملازمه : «أل» لكلمه : «ألبته» فى الاستعمال السالف وأن تكون همزتها للقطع.

أنه ليس بيتى حقيقه ، ولكنه بمنزله بيتى ؛ لكثره ترددى عليه ، أو : ليس بيتى ولكنه يضم أكثر أهلى ... أو : .. فمجيء المصدر بعد الجمله قد أزال أوجه الاحتمال والشك ، والمجاز ، وجعل معناها نصّا فى أمر واحد (١) بعد أن لم يكن نصّا.

وهو منصوب بعامله المحذوف وجوبا ، وقد ناب عنه بعد حذفه لتأديه معناه. وفاعل المصدر ضمير مستتر فيه ، تقديره : أنا ، انتقل إليه بعد حذف ذلك العامل. ولا يصح - أيضا - فى هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر المؤكد لغيره على تلك الجمله ، ولا التوسط بين جزأيها.

ومنها : الأسلوب الذى يكون فيه المصدر دالّا على التشبيه بعد جمله ، مشتمله على معناه وعلى فاعله المعنوى (٢) ، وليس فيها ما يصلح عاملا غير المحذوف (٣) ؛ نحو : للمغنى صوت صوت البلبل. أى : للمغنى صوت. يصوّت صوت البلبل ، بمعنى : صوتا يشبهه. ومنه : للشجاع المقاتل زئير زئير الأسد. أى : يزأر زئير الأسد ، أى : زئيرا يشبه زئيره. ومنه : للمهموم أنين ؛ أنين الجريح. أى : يئن أنين الجريح. (أنينا شبيها بأنين الجريح) ... وهكذا. والمصدر منصوب فى هذه الأمثله على الوجه الذى شرحناه (٤).

١- ولهذا سمى المؤكد لغيره ، أى : للجمله التى قبله ، والتى لا تتضمن معناه نصا ؛ لأنه أثر فيها ، وجعل معناها نصّا ، فصار به مؤكدا قويا ، لا ضعف فيه ولا احتمال ، وقد كان ذلك المعنى ضعيفا قبل مجيء المصدر.

٢- يراد به الفاعل اللغوى - لا النحوى - وذلك من فعل الشيء حقيقه ، ولو لم تنطبق عليه الشروط النحويه للفاعل. كالمغنى فى المثال المذكور ؛ فهو فاعل معنى للغناء والتصويت. كذلك : «الشجاع» ، هو فاعل الزئير معنى ، لا نحويا.

٣- جمله الشروط فى الحقيقه سبعه : كونه مصدرا - مشعرا بأن معناه مما يحدث ويطرأ ، وليس أمرا ثابتا دائما أو كالدائم (أى : أنه ليس من السجايا الثابته ، ولا الأمور الفطريه الملازمه ، كالذكاء - الطول - السمنه. فلا يكون مما نحن فيه : لفلان ذكاء ذكاء العبقرى. بنصب كلمه : «ذكاء» الثانيه لأنها من السجايا) - كونه دالا على التشبيه - بعد جمله - هذه الجمله مشتمله على فاعله المعنوى ، وعلى معناه - ليس فيها ما يصلح للعمل. قال الخضرى فى هذا المكان : (هذه الشروط لوجوب حذف الناصب إذا نصب ، ويجوز معها رفعه ؛ بدلا مما قبله ، أو : صفه له ؛ بتقدير : «مثل» أو خبرا لمحذوف. وهل النصب حينئذ أرجح ، أو هما سواء؟ قولان ...) اه.

٤- عرض ابن مالك - بإيجاز - لمواضع حذف عامل المصدر وجوبا فقال : والحذف حتم مع آت بدلا من فعله ؛ كندلا اللّذ كاندلا - - أى : الحذف واجب فى عامل المصدر الآتى بدلا وعوضا عن فعله ، ومغنيا عن التلفظ به ؛ مثل : المصدر : «ندلا» ومعناه : «خطفا» ؛ وهو بمعنى «اندل» فى الدلاله على طلب الندل ، أى : الخطف. فالمصدر «ندلا» منصوب بعامله المحذوف «اندل» ونائب عنه فى تأديه معناه ، ومتحمل لضميره الفاعل الذى تقديره : أنت. (واللذ : الذى). ثم قال : وما لتفصيل ؛ كإمّا منّا عامله يحذف حيث عنّا (عنّا ، أصله : عنّ ، بمعنى : عرض. والألف لوزن الشعر ، ويسمونها : ألف الإطلاق ، لأن الصوت ينطلق من غير حبس ، ويمتد ؛ فيجيء بها). يريد أن عامل المصدر يحذف حيث عرض هذا العامل بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مبهم مجمل قبله ، وساق لهذا بعض آيه تصلح للتمثيل ؛ هى قوله تعالى يخاطب المسلمين فى أمر أسرى الكفار المهزومين : (فَشُدُّوا الْوَثاقَ ؛ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِداءً). الوثاق - القيد ، ومعنى شده : إحكام ربطه وتمكينه. وموضع الشاهد هو : منّا. وفداء - التقدير : تمنون منا بإطلاق الأسرى أحرارا بغير مقابل. أو يفدون أنفسهم فداء ، أى : يدفعون الفديه ؛ وهى : التعويض المالى أو

غيره فى نظير إطلاق سراحهم. ثم قال : كذا مكرّر ، وذو حصر ، ورد نائب فعل لاسم عين استند أى : يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر نائبا عن فعل محذوف استند لمبتدأ اسم عين. أى : كان مسندا هو وفاعله ، والمسند إليه مبتدأ ، دال على اسم عين (أى : على ذات) وقد شرحناه. ثم انتقل إلى المؤكد لنفسه أو لغيره : ومنه ما يدعونه مؤكّدا لنفسه ، أو غيره ، فالمبتدا نحو : له علىّ ألف عرفا والثّان كابنى أنت حقّا صرفا يريد بالمبتدأ : النوع الأول ، وهو المؤكد لنفسه. «عرفا». أى : اعترافا ، وهو المصدر المؤكد لنفسه ، والأصل أعترف اعترفا ، فحذف الفعل وجوبا وناب عنه مصدره. و «صرفا» ، أى : خالصا ، وهى نعت لكلمه : «حقا» أى : حقا خالصا لا شبهه فيه. و «حقا» هى المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبا. ثم قال : كذاك ذو التّشبيه بعد جمله كلى بكا ، بكاء ذات عضله يريد : المصدر المقصود به التشبيه بعد جمله مشتمله على فاعله المعنوى ، كما أوضحنا فى الشرح. ومثل له بمثال هو : لى بكا بكاء ذات عضله» ، أى : لى بكاء. أبكى بكاء ذات عضله ؛ «فبكاء» - - هى المصدر الدال على التشبيه ، وعامله محذوف وجوبا ... ولا يصح أن يكون عامله المصدر الذى قبله ، وهو كلمه : «بكا» المقصوره ، لأن المصدر لا يعمل هنا ، لأنه ليس نائبا عن فعله ، ولا مؤولا بالحرف المصدرى. وهذان هما الموضعان اللذان يعمل فى كل منهما المصدر الصريح. و «العضله» الداهيه. و «بكاء ذات عضله» ، أى : بكاء من أصابتها داهيه.

هذا ، وقد اشترطنا أن تكون الجمله السابقه مشتمله على معناه ، فهل يشترط أن تكون مشتمله على لفظه أيضا؟

ص: ٢١٦

الجواب : لا ؛ فإنها قد تشتمل على لفظه كالأمثله السابقه ، وربما لا تشتمل ؛ مثل قول القائل يصف النخيل : رأيت شجرا محتجبا فى الفضاء ، ارتفاع المآذن ، فكلمه «ارتفاع» مصدر منصوب بعامل محذوف وجوبا ، تقديره : يرتفع ارتفاع المآذن. وإنما حذف وجوبا لتحقق الشروط ؛ التى منها ؛ وقوع المصدر بعد جمله مشتمله على معناه ، وإن كانت غير مشتمله على لفظه ، لأن معنى : «رأيت شجرا محتجبا فى الفضاء» - هو : رأيت شجرا مرتفعا. ومثله : رأيت رجلا يزحم الباب - ضخامه الجمل ، أى : يضخم ضخامه الجمل.

ص: ٢١٧

زیاده وتفصیل

(أ) کررنا أن الأفضل اعتبار المصدر النائب عن عامله قسما مستقلّا بنفسه ، ینضم إلی الأقسام الأخری الشائعه ، وأوضحنا (۱) سبب استقلاله. أما عامله المحذوف فلا بد أن یکون فی جمیع المواضع القیاسیه فعلا مشترکا معه فی الماده اللفظیه ، وفی حروف صیغتها ، کالأمثله الکثیره التی مرت. وأما الأمثله السماعیه فمنها الخالی من هذا الاشتراک اللفظی ؛ مثل : ویح - ویل - ویس - ویب ... وأمثالها من الألفاظ التی کانت بحسب أصلها کنایات عن العذاب والهلاک ، وتقال عند الشتم والتوبیخ ، ثم کثر استعمالها حتی صارت کالتعجب ؛ یقولها الإنسان لمن یحب ومن یکره ، ثم غلب استعمال : «ویس» و «ویح» فی الترحم وإظهار الشفقه ، کما غلب استعمال : «ویل» و «ویب» فی العذاب. وإذا نصبت الألفاظ الأربعه - وأشباهها - کانت مفعولات مطلقه لعامل مهمل (۲) ، أو لفعل من معناها ؛ فالأصل : (رحمه الله ویحا وویسا ؛ بمعنی : رحمه الله رحمه) -. أو : (رحمه الله ویحه وویسه. بمعنی رحمه الله رحمته ...) وکذا : (أهلکه الله ویلا - وویبا ، أو أهلکه الله ویله - وویبه ؛ بمعنی أهلکه الله إهلاکا - وأهلکه الله إهلاکه). فالفعل مقدّر فی الأمثله بما ذکرناه ، أو بما یشبهه فی أداء المعنی من غیر تقید بنصّ الأفعال السالفه التی قدرناها.

وقیل إن الکلمات السالفه : (ویح - ویس - ویل - ویب ... عند

۱- فی هوامش ص ۱۹۸ و ۲۰۸ و ۲۱۳.

۲- أی : لفعل من لفظها ؛ کان یستعمله العرب قدیما ، ثم ترکوا استعماله اختیارا ؛ فصار مهملا مستغنی عنه ؛ شأن کل شیء مهمل. لکن أیجوز استعمال هذا الفعل الذی أهمله العرب؟ الرأی السدید أنه لا مانع من استعماله ما دام معروفا بنصه وصیغته. فإن لم یکن معروف الصیغه وکان المعروف مصدرا أو مشتقا ، فقد انطبق علیه رأی بعض اللغویین - کابن جنی - وهو یقضی بإباحه تکمله الماده اللغویه الناقصه بما یجعلها علی غرار نظائرها ، فالمصدر تشتق منه فروع تساير الفروع التی تشتق من نظیره فی الدلاله العامه ، وفی الوزن ... ، والمشتق کاسم الفاعل وغیره تکمل له فروعه ومصدره بما یساير نظائره کذلک. وقد ارتضی مجمع اللغه بالقاهره هذا المذهب ، وسار علیه فی بعض قراراته. وفیما یلی کلام ابن جنی : - - قال فی کتابه الخصائص (ج ۱ ص ۳۶۲ باب : فی أن ما قیس علی کلام العرب فهو من کلام العرب) ما نصه : «حکی لنا أبو علی عن ابن الأعرابی أظنه قال : یقال درهمت الخبّازی ، أی : صارت کالدرهم ؛ فاشتق من الدرهم ، وهو اسم عجمی. وحکی أبو زید : رجل مدرهم. قالوا ولم یقولوا منه درهم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فی الکف ، ولهذا أشباه» اه. ثم قال بعد ذلک فی ص ۳۶۷ من الفصل نفسه ما نصه : «لیس کل ما یجوز فی القیاس یخرج به سماع ؛ فإذا أخذ إنسان علی مثلهم ، وأم مذهبهم لم یجب علیه أن یورد فی ذلک سماعا ، ولا أن یرویه روایه ...» وفی ص ۱۲۷ - باب تعارض السماع والقیاس - ما نصه : «إذا ثبت أمر المصدر الذی هو الأصل لم یتخالج شک فی الفعل الذی هو الفرع. قال لی أبو علی فی الشام : إذا صحت الصفه فالفعل فی الکف. وإذا کان هذا حکم الصفه کان فی المصدر أجدر لأن المصدر أشد ملابسه للفعل من الصفه ...» ثم ضرب أمثله تحتاج إلی حسن تفهم وأناه ... وله فصل آخر جلیل الشأن ، عظیم النفع ، عنوانه : فصل فی اللغه المأخوذه قیاسا (ج ۱ ص ۴۳۹) - یؤید ما سبق - وسنذکر فی آخر الکتاب - هذا الفصل کاملا ؛ لأهمیته ، ونفیس مضمونه.

نصبها تكون منصوبه على أنها مفعول به ؛ وليست مفعولا- مطلقا ؛ فالأصل مثلا- : ألزمه الله ويحه ، أو ويله ... أو ... وهذا رأى حسن لوضوحه ويسره. وإن كان الأول هو الشائع. ومثلها : بله الأكفّ (فى حاله الكسر) بمعنى : ترك الأكفّ ، أى : اترك ترك الأكفّ ...

(ب) من المصادر المسموعه التى ليس لها فعل من لفظها ، ما يستعمل مضافا وغير مضاف ؛ كالكلمات الخمس السابقه. فإن كانت مضافه فالأحسن نصبها على اعتبارها مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، أو مفعولا به ، كما شرحنا. والنصب هو الأعلى. ولم يعرف - سماعا - فى كلمه : «بله» المضافه سواه. أما الكلمات الأربع التى قبلها فيجوز فيها الرفع على اعتبارها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبرا والمبتدأ محذوف. وتقدير الخبر المحذوف : ويحه مطلوب - مثلا - ويله مطلوب - مثلا - وهكذا الباقى ... وتقدير المبتدأ المحذوف : المطلوب ويحه ... - المطلوب ويله ... وهكذا ...

فإن كانت الكلمات الأربع مقرونه «بأل» فالأحسن الرفع على الابتداء - وهو الشائع - ؛ نحو : الويح للحليف ، والويل للعدو. ولا مانع أن تكون

خبرا ؛ نحو : المطلوب الويح - المطلوب الويل ... ويجوز النصب على أنها مفعول مطلق للفعل المحذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف أيضا.

وإن كانت تلك الكلمات خاليه من «أل» ومن الإضافه جاز النصب والرفع على السواء.

وملخص الحكم أن الرفع والنصب جائزان فى كل حالات الألفاظ الأربعه غير أن أحد الأمرين قد يكون أفضل من الآخر أحيانا ، طبقا للبيان السالف (١).

(ج) أشرنا (٢) إلى أن فريقا من النحاه يجيز عدم التقييد بالسماع ، وعدم وجوب حذف العامل فى المصادر المسموعه بالنصب على المصدريه لنيابتها عن عاملها ، مثل : «سقيا» و «رعيا» ... كما يجيز فى التى ليست مضافه ، ولا مقرونه بأل ، أن تضاف ، وأن تقترن بأل ؛ فتجرى عليها الأحكام السالفه فى كل حاله. وهذا هو الأنسب اليوم ؛ ليسره مع صحته وإن كان الأول هو الأقوى.

(د) هناك مصادر أخرى مسموعه بالنصب ، وعاملها محذوف وجوبا ، وهى نائبه عنه (٣) :

١ - منها : ما هو مسموع بصيغه التثنيه مع الإضافه ؛ مثل : «لبّيك ، وسعديك» ، لمن يناديك أو يدعوك لأمر. والأصل : ألبى لبيك ، وأسعد

١- ويجوز فى حالتى الرفع والنصب المذكورتين أن يكون الاسم المعمول لهما مجرورا باللام ؛ نحو ويح للمحسنين ، وويل للظالمين ... أو : ويحا وويلا. ومن هذا قول جرير : كسا اللؤم تيما خضره فى جلودها فويلا لتيم من سرابيلها الخضر أما كلمه : «تعسا» ... و «بعدا» - و «تبّا» فأفصح الاستعمالات فيها النصب مع جر معمولها باللام ، فيقال : تعسا للخائن ، وبعدا له (أى : هلاكا له) وتبّا له - (راجع كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن ج ١ ص - ٢٩٠ -)

٢- فى رقم ١ من هامش صفحتى ٢١٠ م

٣- كثير من هذه المصادر متفرق فى النصوص الأدبيه القديمه وفى المراجع اللغويه ، وقد جمع طائفه كبيره منها شارح المفصل ج ١ ص ١٠٩ وما بعدها ، كذلك صاحب الهمع ، ج ١ ص ١٨٨ وما بعدها. وسيجىء تفصيل الكلام عليها من جهه إضافتها فى أول الجزء الثالث م ٩٤ ص ٦٥

سعـديك ؛ بمعنى : أجيبـك إجابه بعـد إجابه ، وأساعـدك مساعده بعد مساعده. أى : كلما دعوتنى وأمرتنى أجبتك ، وساعدتك. والمسموع فى الأساليب الوارده استعمال : «سعديك» بعد «لبّيك». واتباع هذه الطريقه الوارده أفضل. لكن يجوز استعمال «سعديك» بدون «لبيك» إن دعت حكمه بلاغيه. أما «لبيك» فالمسموع فيها الاستعمالان.

ومثل : حنانيك فى قولهم : «حنانيك ، بعض الشرّ أهون من بعض» بمعنى : حنّ علىّ حنانيك ؛ (أى : تحنّن واعطف) حنانا بعد حنان ، ومره بعد أخرى. - فهى هنا كلمه : «استعطاف».

ومثل : دواليك فى نحو : تقرأ بعض الكتاب ، ثم ترده إلىّ. فأقرأ بعضه ، وأرده إليك ؛ فتقرأ وتردّ ... وهكذا دواليك ... بمعنى أداول دواليك ، أى : أجعل الأمر متداولا ومتنقلا بينى وبينك ، مره بعد مره.

ومثل : هذاذيك ؛ فى نحو : هذاذيك فى غصون الشجر ؛ أى : تهذّ هذاذيك ؛ بمعنى : تقطع مره بعد مره. ومثل : حجازيك ؛ فى نحو : حجازيك عن إيذاء اليتامى : أى : تحجز حجازيك ؛ بمعنى : تمنع.

ومثل : حذاريك ؛ فى نحو : حذاريك الخائن ، أى : احذر حذاريك بمعنى : احذر الخائن ؛ حذرا بعد حذر ...

والمصادر السالفه كلها منصوبه ، وعاملها محذوف وجوبا وهى نائبه عنه ، وكلها غير متصرف - فى الأغلب - ، أى : أنها ملازمه فى الأكثر حاله واحده سمعت بها ، وهى حاله النصب والتثنيه مع الإضافه إلى كاف الخطاب - التى هى ضمير مضاف إليه -. وقد ورد بعضها بغير التثنيه ، أو : بغير الإضافه مطلقا ، أو : بالإضافه مع غير غير كاف الخطاب ، أو : له عامل مذكور ... لكن لا داعى لمحاكاه هذه الأمثله القليله ؛ فلا خير فى محاكاتها ، وترك الأكثر الأغلب. بقى أن نسأل : ما معنى التثنيه فى الأمثله السابقه وأشباهها؟ أهى تثنيه حقيقيه يصير بها الواحد اثنين ليس غير ، فيكون معنى : «لبيك» ، و «سعديك» و «حنانيك» ... تلبيه موصوله بأخرى ، ومساعده موصوله بمساعده ، وحنانا موصولا بمثله؟ أيكون هذا هو المراد ، أم يكون المراد هو مجرد التكثير؟

رأيان قويان ... ولا داعى للاقتصار على أحدهما دون الآخر ؛ لأن بعض المناسبات والمواقف المختلفه قد يصلح له هذا ولا يصلح له ذاك ، وبعض آخر يخالفه ؛ فالأمر موقوف على ما يقتضيه المقام.

٢ - ومنها ما هو مفرد منصوب ملازم للإضافه - إلا فى ضروره الشعر - مثل : «سبحان (١) الله» أى : براءه له من السوء. ومثل : معاذ (٢) الله ؛ أى : عياذا بالله ، واستعانه به. ومثل ريحان الله ؛ أى : استرزاق الله. ولا يعرف لهذا فعل من لفظه ؛ فيقدر من معناه ؛ أى : أسترزقه. والكثير استعماله بعد سبحان الله. والثلاثه السالفه غير متصرفه. ومثلها : حاش (٣) الله ؛ بمعنى تنزيه الله.

٣ - أمثله أخرى أكثرها ملازم النصب بغير تثنيه ولا إضافه ؛ مثل : «سلاما» من الأعداء ، بمعنى : براءه منهم ، لا صله بيننا وبينهم. بخلاف «سلام» بمعنى : «تحيه» ؛ فإنه متصرف. ومثل : «حجرا» فى نحو قولك لمن يسألك : أتصاحب المنافق؟ فتجيب : حجرا ، أى : أحجر حجرا ؛ بمعنى أمنع نفسى ، وأبعده عنى ، وأبرأ منه (٤) ... ومثل قولك لمن يطلب إنجاز أمره : سأفعله ، وكرامه ومسرّه - أو : ونعمه ، أو ؛ ونعام عين - وهذه مضافه - ... أى سأفعله وأكرمك كرامه ، وأسرّك مسره ، وأنعم نفسك نعمه ، وأنعم نعام عين ، أى : إنعام عين ... بمعنى أمتعك تمتع عين.

٤ - أمثله أخرى تختلف عن كل ما سبق فى أنها ليست مصادر ، ولكنها

١- «سبحان» اسم مصدر ؛ فهو فى حكم المصدر (وقد سبقت الإشاره إليه فى : ص ١١٢ م ٦٨) ومن استعماله غير مضاف لضروره الشعر قول الأعشى : أقول لما جاءنى فخره سبحان من علقمه الفاخر

٢- سبقت الإشاره إليه فى ص ١١٢ م ٦٨.

٣- تفصيل الكلام عليها وعلى لغاتها وأوجه إعرابها موضح فى باب «الاستثناء» ص ٣٢٩ وفى «ب» من ص ٣٣٥ عند بيان أنواع : «حاشا».

٤- فى الجزء الأول من تفسير القرطبى ص ٧٨ ما نصه : (العرب تقول عند الأمر تنكره : «حجرا له» - بضم الحاء ، وسكون الجيم - أى : دفعا له. وهو استعاذه من الأمر) اه.

أسماء منصوبه تدل على أعيان ، أى : على أشياء مجسمه محسوسه : (ذوات) ، كقولهم فى الدعاء على من يكرهونه : «تربا (۱) وجندلا (۲)». والأحسن أن تكون هذه الكلمات وأشباهها مفعولا به لفعل محذوف ، والتقدير : ألزمه الله تربا وجندلا أو : لقى تربا وجندلا. أو : أصاب ، أو : صادف ... أو : نحو هذه الأفعال المناسبه لمعنى الدعاء المطلوب ...

۱- ترابا.

۲- صخرا.

المفعول له ، أو : المفعول لأجله

اشاره

أ

لازمت البيت ؛ استجماما

-

أو : للاستجمام.

زرت المريض ؛ اطمئنانا عليه

-

أو : للاطمئنان.

أتغاضى عن هفوات الزميل ؛ استبقاء لمودته

-

أو : لاستبقاء مودته.

أحترم القانون ؛ دفعا للضرر

-

أو : لدفع الضرر.

ب

/ تنزهت ؛ طلب الراحه

-

أو : لطلب الراحه.

تحفظت فى كلامى ؛ خشيه الزلل

-

أو : لخشيه الزلل.

ألتزم الاعتدال ؛ رغبه السّلامه

-

أو : لرغبه السلامه.

أسأل الخبير ؛ قصد الاسترشاد

-

أو : لقصد الاسترشاد.

ج

أجلس بين الأصدقاء ؛ الصلح

-

أو : للصلح.

أطلت المشى بين الزروع ؛ التمتع بها

-

أو : للتمتع بها.

أسعى بين المتخاصمين ؛ التوفيق

-

أو : للتوفيق.

هجرت الصحف الهزليه ؛ النّفور منها

-

أو : للنفور.

كـل جمله من الجمل المعروضه تصـلح أن تكون سؤالا معه جوابه على النحو الآتى ، ما الـداعى أو : ما السـبب فى أنك لازمت البيت؟ الجواب : الاستجمام. ما العله ، أو : ما السبب فى أنك زرت المريض؟ ... الاطمئنان.

ما السـبب فى تغاضـيك عن هفوات زميلك؟ اسـتبقاء الموده ... وهكـذا باقى الأمثله ؛ حيث يدل كل مثال على أنه يصـلح سؤالا عن السبب (۱) ، جوابه كلمه معه فى جملته.

ولو لحظنا الكلمه الواقعه جوابا لوجـدناها : مصـدرا ، يبين سـبب ما قبله (أى : علته ...) ويشارك عامله فى الوقت ، وفى الفاعل ؛ لأن زمن الاستجمام وفاعله

۱- والغالب أن تكون أداه الاستفهام هى : «لماذا»؟ أو : «لم»؟ ، أو : «ما»؟ ، أو نحوها من كل ما يسأل به عن السبب.

هو زمن ملازمه البيت وفاعلها. وزمن الاطمئنان وفاعله ، هو زمن زياره المريض وفاعلها ... وكذا الباقى ...

فكل كلمه اجتمعت فيها الأمور - أو الشروط - الأربعه السالفه تسمى : «المفعول له» ، أو : «المفعول لأجله» (١) فهو : المصدر (٢) الذى يدل على سبب ما قبله (أى : على بيان علته) (٣) ويشارك عامله فى وقته ، وفاعله ...

أقسامه

المفعول لأجله ثلاثه أقسام (٤) ، مجرد من «أل» ، والإضافه ؛ كالقسم الأول : «ا». ومضاف ؛ كالقسم الثانى : «ب» ، ومقترن بأل ؛ كالقسم الثالث «ح». وهذا القسم دقيق فى استعماله وفهمه ، قليل التداول قديما وحديثا ، ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله.

أحكامه

١ - من أحكامه أنه إذا كان مستوفيا للشروط جاز نصبه مباشره ، وجاز جره بحرف من حروف الجر التى تفيد التعليل ؛ وأوضحها (٥) : اللام - ثم : فى ،

١- أى : لأجل شىء آخر ، بسببه حصل هذا المفعول. فالمراد : ما فعل لأجله فعل.

٢- أى الصريح. ومثله : المصدر الميمى ، واسم المصدر. وكذلك المصدر المنسبك ؛ (كالذى فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٨) ، ومن المصدر الميمى قول الشاعر : وأمر تشتهيه النفس ، حلو تركت مخافه سوء السماع أى : تركته خوف سوء السمعه.

٣- ولأنه يبين عله ما قبله وسببه لا يكون من لفظ عامله ؛ - لكيلا يصير مصدرا مؤكدا لعامله -. ولا من من معناه ، ولا يبين نوعه ، أو عدده ؛ لأن هذا كله مناقض للتعليل الذى هو شرط أساسى فى المفعول لأجله.

٤- إذا كان المفعول لأجله مضافا لمعرفه أو مقترنا «بأل» التى تفيد التعريف - فإنه يكون معرفه ، وإذا كان مجردا منهما فإنه يكون نكره.

٥- من أمثله «فى» التى لبيان السبب (أى : للتعليل) قوله عليه السّلام : «دخلت امرأه النار فى هره حبستها» ... أى : بسبب هره. ومن أمثله الباء التى لبيان السبب قوله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) أى : بسبب ظلم. ومن أمثله «من» الداله على بيان السبب قوله تعالى : (وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ ....) أى : بسبب إملاق : (فقر). وسيجىء البيان التام عن هذه الأحرف مع نظائرها من حروف الجر ، فى الباب الخاص بها ، آخر هذا الجزء - ص ٤٠١ -

والباء ، ومن - والأمثله السالفه توضح أمر النصب والجر باللام ، ومن الممكن حذف اللام من تلك الأمثله ، ووضع حرف آخر من حروف التعليل مكانها.

لكنه فى جميع حالات جرّه لا يعرب - اصطلاحا - مفعولا لأجله ، وإنما يعرب جارّا ومجرورا متعلقا بعامله. وهذا برغم استيفائه الشروط ، وبرغم أن معناه فى حالتى نصبه وجره لا يختلف (١).

ومع أن النصب والجر جائزان - هما ليسا فى درجه واحده من القوه والحسن ؛ فإنّ نصب المجرد أفضل من جره ، لشيوع النصب فيه ، ولتوجيهه الذهن مباشره إلى أن الكلمه «مفعول لأجله». وجرّ المقترن «بأل» أكثر من نصبه. أما المضاف فالنصب والجر فيه سيانّ. (وقد تقدمت الأمثله للأنواع الثلاثه).

فإن فقد شرط من الأربعه (٢) لم يجز تسميته مفعولا لأجله ، ولا نصبه على هذا الاعتبار ؛ وإنما يجب جره بحرف من حرف التعليل السابقه ، إلا عند فقد التعليل ؛ فإنه لا يجوز جره بحرف من هذه الحروف الداله على التعليل ؛ منعا للتناقض.

فمثال ما فقد المصدريه : أعجبتنى الحديقه ؛ لأشجارها ، وسرتنى أشجارها ؛ لثمارها ؛ فالأشجار والثمار ليستا مصدرين ، ولهذا لم يصح نصبهما مفعولين لأجله ، وصارتا مجرورتين.

ومثال ما فقد التعليل : عبدت الله عباده ، واطعت الرسول إطاعه (٣) ... ولا يجوز فى هذين وأمثالهما الجر بحرف جر يفيد التعليل - كما سبق -.

١- يرى بعض النحاه أن المفعول لأجله حين يكون منصوبا ، لا يكون منصوبا بالعامل الذى قبله ؛ وإنما يكون منصوبا على نزع الخافض (أى : عند نزعه من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم فى رقم ٤ من هامش ص ١٥٣ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائده. ومثله الآراء الأخرى التى تزيد بعض الشروط أو تنقص. ومن الزياده أن يكون المفعول لأجله «قلبيا» ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالبا - يكون بأمور قلبيه معنويه ، لا بأمور حسيه من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضا من باقى الشروط ...

٢- يرى بعض النحاه أن المفعول لأجله حين يكون منصوبا ، لا يكون منصوبا بالعامل الذى قبله ؛ وإنما يكون منصوبا على نزع الخافض (أى : عند نزعه من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم فى رقم ٤ من هامش ص ١٥٣ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائده. ومثله الآراء الأخرى التى تزيد بعض الشروط أو تنقص. ومن الزياده أن يكون المفعول لأجله «قلبيا» ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل - غالبا - يكون بأمور قلبيه معنويه ، لا بأمور حسيه من أفعال الجوارح ، ويفهم أيضا من باقى الشروط ...

٣- يرى بعض النحاه أن المفعول لأجله حين يكون منصوبا ، لا يكون منصوبا بالعامل الذى قبله ؛ وإنما يكون منصوبا على نزع الخافض (أى : عند نزعه من مكانه ، وحذفه ؛ كما تقدم فى رقم ٤ من هامش ص ١٥٣ من باب : تعدى الفعل ولزومه) ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ؛ لما فيه من تكلف وتعقيد بغير فائده. ومثله الآراء الأخرى التى تزيد بعض الشروط أو تنقص. ومن الزياده أن

يكون المفعول لأجله «قلبيا» ؛ لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر ، هو : التعليل ؛ إذ التعليل. -

ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الوقت : ساعدتنى اليوم ؛ لمساعدتى إياك غدا (١).

ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل : أجبت الصارخ ؛ لاستغاثته. لأن فاعل الإجابه غير فاعل الاستغاثه (٢).

١- المراد من اتحاد المصدر مع عامله فى الوقت أن يقع حدث العامل فى أثناء زمن تحقق معنى المصدر ؛ مثل : هرب اللص جبنا ، أو : يقع أول زمن العامل فى آخر زمن تحقق المصدر : نحو : حبست المتهم خوفا من فراره ، أو العكس ، نحو : جئتك حرصا على إفادتك.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : ينصب «مفعولا له» المصدر ، إن أبان تعليلا ؛ كجد شكرا ، ودن أى : ينصب على اعتباره مفعولا له إن أبان تعليل ما قبله ، أى : إن بين سبب ما قبله. وضرب لهذا مثلا هو : جد شكرا. بمعنى : جد لأجل الشكر ، فكلمه : «شكرا» مصدر بين سبب الجود. ومعنى : «دن» ، داين الناس بجودك وفضلك : ليشكروك. فهو فعل أمر من دان الرجل غيره بمعنى : صار دائنا له. ويصح أن يكون فعل أمر من : «دان» بمعنى : صار صاحب دين (بكسر الدال) وعلى المعنيين يصح أن يكون للفعل مفعول لأجله محذوف ؛ تقديره : شكرا. ويكون أصل الكلام : جد شكرا ، ودن شكرا. ثم قال فى بيان بقيه الشروط : وهو - بما يعمل فيه - متّحد وقتا ، وفاعلا ، وإن شرط فقد فاجرره بالحرف ، وليس يمتنع مع الشّروط ، كلزهد ذا قنع يريد : أنه يكون مفعولا ـ لأـجله بشرط أن يكون متحدا مع عامله فى الوقت والفاعل ، وهذا مراده من قوله بما يعمل فيه متحد. أى : وهو متحد بالذى يعمل فيه النصب. (والضمير عائد على المفعول له) فإن فقد شرط فاجرر بالحرف ، ولا تنصب. ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعا مع استبقاء الشروط ؛ مثل : قنع زهدا ؛ فيصح : هذا قنع لزهد. وانتقل بعد ذلك لبيان درجه النصب والجر من القوه البلاغيه عند دخولهما فى أقسام المفعول لأجله ، فقال : وقلّ أن يصحبها المجرّد والعكس فى مصحوب «أل» وأنشدوا : لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء (قل أن يصحبها : أى : يصحب الحرف. وأنثه باعتباره : كلمه. ويجوز التذكير باعتبار أنه حرف) فدخول حرف الجر على المجرد من «أل والإضافه» قليل ، ودخوله كثير على المقرون بأل ؛ مثل قول الشاعر القديم : لا ـ أقعد الجبن عن الهيجاء ... (أى : لا ـ أقعد عن الهيجاء الجبن ، يريد : للجبن ، أى : بسبب الجبن). ولم يتعرض ابن مالك للمضاف. وكلامه السابق يشعر بالحكم ، وهو أن النصب والجر سيان ، إذ بين أن أحد الثلاثه يكثر فيه النصب دون الجر ، وأن واحدا آخر يكثر فيه الجر دون النصب ، وسكت عن الثالث ، فالسكوت فى هذه الحاله قد يوحى بجواز الأمرين على التساوى.

٢ – ومن أحكامه أنه يجوز حذفه لدليل يدل عليه عند الحذف ؛ كأن يقال : إن الله أهل للشكر الدائم ؛ فاعبده شكرا ، وأطعه. والتقدير : أطعه شكرا ؛ فحذف الثانى لدلاله الأول عليه. ومثل : إن الضيف الذى سيزورنا جدير أن نظهر له التكريم فى كل حركاتنا ؛ فنقف تكريما ، ونتقدم عند قدومه تكريما ، ونصافحه ، أى : نصافحه تكريما. ومثل ما سبق من قول ابن مالك : جد شكرا ودن (١).

٣ – ومنها : أنه – وهو منصوب أو مجرور – يجوز تقدمه على عامله ؛ نحو : (طلبا للنزهه – ركبت الباخره). (انتفاعا – شاهدت تمثيل المسرحيه). والأصل : ركبت الباخره ، طلبا للنزهه – شاهدت تمثيل المسرحيه ؛ انتفاعا. وقول الشاعر :

فما جزعا – وربّ الناس – أبكى

ولا حرصا على الدنيا اعترانى

والأصل : فما أبكى جزعا.

٤ – ومنها : جواز حذف عامله ؛ لوجود قرينه تدل عليه ؛ نحو : بعدا عن الضوضاء ؛ فى إجابه من سأل : لم قصدت الضواحى؟ ...

٥ – ومنها : أنه لا يتعدد (٢) ؛ سواء أكان منصوبا أم مجرورا ؛ فيجب الاقتصار على واحد للعامل الواحد – ولا مانع من العطف عليه أو البدل منه (٣) – لهذا قالوا فى الآيه الكريمه : (وَلا تُمْسِكُوهُنَّ ضِراراً ؛ لِتَعْتَدُوا.) أن كلمه : «ضرارا» مفعول لأجله ، والجار والمجرور : (لتعتدوا) متعلق بها ، ولا يصلح أن يكون متعلقا بالفعل إلا عند إعراب : «ضرارا» حالا مؤوله ؛ بمعنى : مضارّين.

١– من أمثله حذفه – كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٢٥ – قوله تعالى : (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) والأصل : كراهه أن تضلوا. أى : كراهه ضلالكم ؛ فالمصدر المؤول مفعول له – كما نص على ذلك صاحب : «المغنى» عند الكلام على الحرف : لا –. والمفهوم أن المفعول لأجله (وهو كلمه : كراهه) مضاف إلى المصدر المؤول بعدها ، ثم حذف المضاف ؛ فقام المضاف إليه مقامه ، وأعرب إعرابه.

٢– لأن العله فى وجود الشىء لا تكون إلا واحده. والسبب الواحد لا يوجد إلا مسببا عنه واحدا.

٣– ومن أمثله العطف عليه قول على رضى الله عنه فى بعض الأشرار : «لا تلتقى بذمهم الشفتان ؛ استصغارا لقدرهم ، وذهابا عن ذكرهم» ، ومن أمثله البدل قول أحد الباحثين : (ما تأملت الكون إلا تجلت لى عظمه الله ، وعجائب قدرته ؛ فأطأطئ الرأس إخباتا ، خشوعا ، وتواضعا ...) فالخشوع هو الإخبات بدل كل من كل –.

المسأله ۷۸: ظرف المكان و ظرف الزمان

اشاره

(۱)

فی مثل : جاءت السياره صباحا ، ووقفت يمين الطريق ؛ ليركب الراغبون - تدل كلمه : «صباحا» على زمن معروف ؛ هو أول النهار وتتضمن فی ثناياها معنى الحرف : «فی» الدال على الظرفيه (۲) ، بحيث نستطيع أن نضع قبلها هذا الحرف ، ونقول : جاءت السياره فی صباح ، ووقفت يمين الطريق ؛ فلا يتغير المعنى مع وجود «فی» ، ولا يفسد صوغ التركيب. فهو حرف عند حذفه هنا ملاحظ كالموجود ، يراعى عند تأديه المعنى ، ولأن كلمه : «صباحا» ترشد إليه ، وتوجه الذهن لمكانه ؛ وهذا هو المقصود من أن كلمه «صباحا» تتضمنه (۳).

ولو غيّرنا الفعل : «جاء» ، ووضعنا مكانه فعلا آخر ؛ مثل : وقف - ذهب - تحرك ... - لبقيت كلمه : «صباحا» على حالها من الدلاله على الزمن المعروف ، ومن تضمنها معنى : «فی». وهذا يدل على أن تضمنها معنى : «فی» مطرد (۴) مع أفعال كثيره متغيره المعنى.

۱- يسمى الظرف بنوعيه : «المفعول فيه» وهو نوع من شبه الجمله ، وكذا من شبه الوصف - كما سيجیء فی رقم ۱ من هامش الصفحه الآتيه.

۲- أی : «على أن شيئا فی داخل شیء آخر» ؛ فالغلاف الخارجی هو الظرف ، وما فی داخله هو : المظروف ؛ نحو : الماء فی الكوب. وفی مثل : السفر اليوم ، يكون الظرف هو اليوم ، والمظروف هو السفر.

۳- فالمراد من تضمنها : أنها تشير إلى معنى «فی» من غير أن تتضمن لفظ ، أو تنوب عنه فی أداء معنا ، أو عمله ، أو تكتسب شيئا بهذا التضمن. ولو لا ذلك لوجب بناء هذه الظروف ؛ (لما يسميه النحاه : «السبب التضمنی ، أو : المعنوی» ؛ وهو يمنع غالبا ، ظهور الحرف. (وقد سبق بيانه فی الجزء الأول ، ص ۶۰ م ۷ - وهو يزيد الأمر هنا وضوحا) - مع أن أكثر الظروف معرب ؛ برغم تضمنه معنى : «فی».

۴- أی : مستمر فی مختلف الأحوال ، ومع كل الأفعال ومشتقاتها العامله. غير مقصور على نوع معين منها. لكن يجب ملاحظه أمور ثلاثه. أولها : أن كلمه : «فی» لا يصح التصريح بها مع الظروف التی لا تتصرف - كما سيجیء فی رقم ۴ من ص ۲۴۷ و «د» من ص ۲۵۴ - بخلاف المتصرفه. وثانيها : أن نوعين من الظروف المكانيه لا ينصبهما إلا أفعال معينه خاصه ، أو مشتقاتها ؛ - - فلا يتضمنان - فی الأعم الأغلب - معنى : «فی» باطراد - كما سيجیء فی رقم ۳ من هامش ص ۲۴۰ ، فالظروف الداله على المقادير لا تنصبها إلا أفعال السير ومشتقاتها ، والظروف التی تلاقی فعلها فی الاشتقاق إنما ينصبها ما تجتمع معه فی حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله. ثالثها : أن أسماء الزمان التی تلاقی فعلها فی الاشتقاق ، ينصبها ما تجتمع معه فی حروف مادته من فعل ، أو وصف يعمل عمله ... (انظر «ج» من ص ۲۴۱).

بخلاف ما لو قلنا : الصباح مشرق – صباح الخميس معتدل ، ... فإن كلمه : «الصباح» فى المثالين ، وأشباههما تدل على الزمن المعروف ، ولكنها لا تتضمن معنى «فى». فلو وضعنا هذا الحرف قبلها لفسد الأسلوب والمعنى ؛ إذ لا يصح أن يقال : فى الصباح مشرق – ولا فى صباح الخميس معتدل ؛ ومن أجل هذا لا يصح – اصطلاحا – تسميه كلمه : «الصباح» فى هذين المثالين ظرف زمان ؛ لعدم وجود شىء مظروف فيها ، بالرغم من أنها تدل على الزمان فيهما.

وتدل كلمه : «يمين» فى المثال الأول على المكان ؛ لأن معناها وقفت السياره فى مكان هو : جهه اليمين. وهى متضمنه معنى : «فى» ، إذ نستطيع أن نقول : وقفت فى جهه اليمين ؛ فلا يتغير المعنى. ولو غيّرنا الفعل ، وجئنا بآخر ، فآخر ... لظلت كلمه : «يمين» على حالها من الدلاله على المكان ، ومن تضمنها معنى «فى» باطّراد.

بخلاف قولنا : اليمين مأمونه – إن اليمين مأمونه – خلت اليمين ... فإنها فى هذه الأمثله – وأشباهها – لا تتضمن معنى الحرف : «فى» ويفسد الأسلوب والمعنى بمجيئه ؛ إذ لا يقال : فى اليمين مأمونه. وكذا الحال فى باقى الأمثله وأشباهها ؛ لهذا لا يصح تسميتها فى هذه الأمثله ظرف مكان ، لعدم وجود شىء مظروف فيها ... فكلمه : «صباحا» فى المثال الأول – ونظائرها – تسمى : ظرف «زمان». وكلمه «يمين» ونظائرها ، تسمى : «ظرف مكان».

فالظرف (١) هو : (اسم منصوب يدل على زمان أو مكان ، ويتضمن معنى :

١- يسمى الظرف بنوعيه : «المفعول فيه – كما سبق فى رقم ١ من هامش الصفحه الماضيه – وقد يطلق الظرف فى كلام الأقدمين – أحيانا – مرادا منه الجار مع مجروره. لأن كلمه : «الظرف» عندهم قد تشمل «شبه الجمله» بنوعيه ؛ وتطلق على كل منهما. صرح بهذا «المغنى» و «الهمع ح ١» – فى مبحث : «كيف». وكذا الخضرى – وغيره. – فى ج ١ باب : «المبتدأ والخبر» عند بيت ابن مالك : «وفى جواب كيف زيد؟ قل دنف ...» وانظر النحو الوافى (ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٢ من الطبعه الثالثه – وشبه الجمله يسمى أيضا : «شبه المشتق ، أو : شبه الوصف» للسبب المدون فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٧).

«فى» باطراد (١) ...) وينقسم إلى ظرف زمان ، وظرف مكان (٢).

أحكام الظرف بنوعيه – أشهرها

١ – أنه منصوب (٣) على الظرفيه (٤) ، فلو كان مرفوعا ، أو منصوبا لداع آخر غير الظرفيه ، أو مجرورا (٥) ولو كان الجار هو «فى» الداله على الظرفيه – فإنه لا يسمى ظرفا ، ولا يعرب ظرفا ، ولو دلّ على زمان أو مكان.

وناصبه – ويسمى : عامله – إما مصدر ؛ نحو : المشى يمين الطريق أسلم ، والجرى وراء السيارات يعرض للأخطار. وإما فعل (٦) لازم أو متعد ، نحو : أنجزت عملى مساء ، ثم قعدت أمام المذياع ، أتمتع به. وإما وصف (٧) حقيقى عامل ، (اسم فاعل ، اسم مفعول ...) ، نحو الطياره مرتفعه فوق السحاب ، والسحاب مركوم تحتها لا- يعوقها. وإما وصف تأويلا ؛ ويراد به الاسم الجامد المقصود منه الوصف بإحدى الصفات المعنويه ، مثل : أنا عمر عند الفصل فى قضايا الناس ، وأنت معاويه ساعه الغضب ، فالظرف : «عند» منصوب بكلمه : «عمر» ، والمراد منها : «العادل». وكلمه : «ساعه» منصوبه بكلمه : «معاويه» والمراد منها : الحليم (٨).

١- أى : بأن يتعدى إليه كل الأفعال مع بقاء تضمنه فى المعنى لذلك الحرف الدال على احتواء الظرف لمعنى عامله. إلا الظروف التى أشرنا إليها (فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٩) ومنها نوعان لا يتضمنان معنى «فى» إلا فى حالات معينه يكون فيها الفعل العامل أو مشتقاته من نوع معين ؛ فهما بسبب هذا التعيين لا يتضمنان معنى «فى» باطراد.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك : الظّرف وقت أو مكان ضمّنا : «فى» ، باطّراد ؛ «كهنا» امكث «أزمنا» والأحسن فى : «ضمنا» أن تكون ألفه للتثنيه المراد منها الوقت والمكان. وكلمه : «أو» للتنويع ، بمعنى الواو.

٣- إما مباشره ؛ لأنه معرب ، وإما مبنى فى محل نصب.

٤- انظر «ا» من ص ٢٤٤ حيث الكلام على الظرف المتصرف.

٥- كالصور التى يجب فيها جره بالحرف : «فى» وإعرابهما بعد ذلك خبرا للمبتدأ – وقد سبقت فى باب المبتدأ والخبر ، ج ١ م ٣٥ –.

٦- تام أو ناقص ، جامد أو مشتق ... (وسيجىء الكلام على سبب التعلق فى ص ٢٣٦ وفى باب حروف الجر ، ص ٤٠٥ ب).

٧- أى : مشتق.

٨- وقد يكون ناصبه هو العامل فى المنادى ؛ كقول الشاعر : يا دار بين النّقا والحزن ما صنعت يد النّوى بالألى كانوا أهاليك؟ وسيجىء بيان هنا ، وفى باب المنادى ، ج ٤ م ١٢٧ –

ولا بد أن يتعلق (١) الظرف بناصبه (أى : بعامله) وليس من اللازم أن يكون عامله متقدما عليه ؛ كالأمثله السالفه ، فقد يكون متأخرا عنه ؛ كقولهم : «الحرّ عند الحميّه لا يصطاد ، ولكنه عند الكرم ينقاد ، وعند الشدائد تذهب الأحقاد». والمشهور أنه لا يتعلق بعامله المباشر إن كان هذا العامل حرفا من حروف المعانى (٢).

١- معنى التعلق موضح فى «ب» ص ٢٥١ وفيها أن التعلق قد يكون بعامل معنوى ، هو : «الإسناد».

٢- المراد من حروف المعانى موضح ، فى صدر الجزء الأول (م ٥) عند الكلام على «الحرف» ونزيد هنا ما يقوله صاحب «المفصل» - فى ج ٨ ص ٧ - من أنها حروف جاءت عوضا عن الجمل ، ومفيده معناها ، بأوجز لفظ ، فكل حرف منها يفيد فائدتها المعنويه مع الإيجاز والاختصار ؛ فحروف العطف جيء بها عوضا عن : «أعطف» وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن : «أستفهم». وحروف النفى إنما جاءت عوضا عن : «أجحد» ، أو : «أنفى» ، وحروف الاستثناء جاءت عوضا عن : «أستثنى» ، أو : «لا أقصد» ، وكذلك لام التعريف نابت عن : «أعرّف» ، وحروف الجر جاءت لتنوب عن الأفعال التى بمعناها ؛ فالباء نابت عن : ألصق - مثلا - والكاف نابت عن أشبه ، وكذلك سائر حروف المعانى : كأحرف النداء والتمنى ... وقد عقد صاحب المغنى - فى الجزء الثانى من كتابه - فصلا عن شبه الجمله بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) ؛ عنوانه : «هل يتعلقان بأحرف المعانى»؟ ملخصه : أن هناك ثلاثه آراء : أولها : المنع مطلقا ، وهو المشهور. ثانيها : الجواز مطلقا. ثالثها : التفصيل ؛ فإن كان حرف المعنى نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابه ، لا الأصاله ، وإلا فلا ؛ فنحو «يا لمحمد» يكون الجار والمجرور متعلقين بالحرف : «يا» ؛ لنيابته عن «أدعو» ، أو : «أنادى». وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فمثلوا له بقول الشاعر : وما سعاد غداه البين إذ رحلوا إلا أغنّ غضيض الطّرف مكحول فالظرف : «غداه» ظرف للنفى ، أى : انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغن ، ولا يصح تعلقه بما بعد «إلا» لأن معمول المستثنى لا يتقدم عليهما - كما سيجيء فى بابه ص ٣٠٣ م ٨١ -. ومثل : ما ضربت الغلام للتأديب. فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فالجار والمجرور متعلقا بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب المنفى. أما إذا قصدت نفى الضرب على كل حال فالجار والمجرور متعلقان بالنفى ، والتعليل له. أى : أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ، لأنه قد يؤدب بعض الناس بالصفح عنه ، وترككك إياه دون أن تضربه. ومثله فى التعلق بحرف النفى عندهم : ما أكرمت المسيء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل لفسد المعنى المراد. ومثل هذا قوله تعالى : (ما أَنْتَ بِنِعْمَهِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ؛) فالباء متعلقه بالنفى ؛ إذ لو علق الجار والمجرور بكلمه : «مجنون» ولم يتعلقا بالنفى - لأفاد نفى جنون خاص ؛ هو الجنون الذى يكون من نعمه الله. وليس فى الوجود جنون هو نعمه ، ولا المراد نفى جنون خاص ... و... ثم قال صاحب المغنى تعليقا على هذا الرأى ما نصه : - - «هذا كلام بديع. إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحه التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر التعلق بفعل دل عليه النافى ... و...» اه. وإذا كان الكلام السالف بديعا «كما يقول - بحق - صاحب المغنى» فكيف لا يوافق عليه جمهره النحاه بعد ما بدا له من تلك الآثار المعنويه الهامه التى كشفها أصحابه ، وأبانوا جليل قدرها؟ لهذا لم يكن بد من الاطمئنان إلى ذلك الكلام والاقتصار عليه ، وإن خالفه الجمهور بغير حجه واضحه. اللهم إلا إن كان القصد أن التعلق بالفعل أظهر وأبين. فهذا صحيح.

٢ – أن عامله قد يحذف جوازا ، أو وجوبا ؛ فيحذف جوازا حين يدل عليه دليل ؛ كأن يقال : متى حضرت؟ فيجاب : يوم الجمعه ؛ أى : حضرت يوم الجمعه. ومتى وصلت يوم الجمعه؟ فيجاب : مساء. أى : وصلت مساء ، ومثل : كم ميلا مشيت؟ فيجاب : ميلين ؛ أى : مشيت ميلين ، ويسمى الظرف الذى ذكر عامله أو حذف جوازا لوجود قرينه تدل عليه : «الظرف اللغو». أما الذى حذف عامله وجوبا فيسمى : «الظرف المستقر» (١). ويجب حذف هذا العامل فى سته مواضع :

أن يقع خبرا ، أو حالا ، أو صفه ، أو صله ، أو مشتغلا (٢) عنه ، أو لفظا مسموعا عن العرب محذوفا فى أكثر استعمالهم. فمثال الخبر : الأزهار أمامنا ، والزروع حولنا. ومثال الحال : هذا الأسد أمام مروضه كالفأر. ومثال الصفه : إن شهاده زور أمام القضاء قد تحفر هوه سحيقه تحت أقدام شاهدها ، ومثال الصله : احتفيت بالصديق الذى معك. ومثال الاشتغال : يوم الأحد سافرت فيه (٣). ومثال المسموع : حينئذ الآن.

١- تكلمنا بإسهاب عن الظرف «اللغو» ، والظرف «المستقر» ، – بفتح القاف – وعن سبب التسميه ؛ وما يصحبها من أحكام مختلفه ؛ فى الجزء الأول (فى ص ٢٧١ م ٢٧ و ٣٤٦ م ٣٥) وهى أحكام هامه (منها : أن الظرف اللغو لا يقع بنفسه خبرا ، ولا صله ... و... وإنما الذى يقع هو عامله المذكور ، أو المحذوف جوازا لقرينه – كما سيجىء ، فى ص ٢٣٦ –) وبعضها يؤدى إلى تيسير محمود. ثم عدنا إلى الكلام المفصل مره أخرى فى هذا الجزء الثانى بمناسبه الكلام على حروف الجر ، وتعلقها بعامل محذوف – وغيره – وآثاره من النواحى المختلفه (ص ٤١٣). والموضوع كله جدير بالإطلاع عليه.

٢- تقدم باب الاشتغال فى هذا الجزء ص ١٢١.

٣- القياس فى الاشتغال بمعناه العام أن نقول : سافرته ، إلا أن الضمير العائد على الظرف يغلب جره بفى. وقد تحذف تيسيرا وتوسعا ؛ – كما قالوا – على تخيل أن الفعل اللازم متعد بنفسه. وبناء على هذا التخيل يكون الضمير المتصل به مباشره ، مفعولا به ، لا ظرفا – بالرغم من أنه عائد على الظرف – ، – – ويصير الفعل متعديا بنفسه. (راجع الصبان فى هذا الموضع ، ثم المفصل ج ٢ ص ٤٦). وهذا التخيل يؤدى إلى اللبس والخلط بين المتعدى واللازم. فالخير فى إبقاء حرف الجر وجوبا كما يرى كثره النحاه. أما عند حذفه فالأنسب إعراب الضمير ظرفا لأنه راجع إلى الظرف – (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٣٩) ومما فيه إشاره إلى التخيل السالف كلام «أبى على القالى» فى كتابه : «ذيل الأمالى والنوادر» – ص ٣ – عند عرضه قصيده الأبيرد الرياحى فى رثاء أخيه ، ومطلعها : تطاول ليلى لم أنمه تقلبا كأن فراشى حال من دونه الجمر قال : أبو على ، بعد الفراغ منها ما نصه : (قال أبو الحسن – يريد : أبا الحسن على بن سليمان الأخفش – من روى : «لم أنمه» جعله مفعولا به على السعه ، كما قالوا : «اليوم صمته». والمعنى : لم أنم فيه ، وصمت فى اليوم. جعله مثل : زيد ضربته) اه. ومثل هذا فى كتاب : «الكامل للمبرد» – ص ٢٧ – فقد نقل فى باب عنوانه : «من كلام العرب الاختصار» حذف كلمه «فى» من قول العرب : «أقمت ثلاثا ما أذوقهن طعاما ولا شرابا» ، وقول الراجز : «فى ساعه يحبها الطعام» – ببناء المضارع للمجهول – ثم قال بعد ذلك : (يريد فى ساعه يحب فيها الطعام. وكذلك الأول معناه ما أذوق فيهن ... وذلك أن ضمير الظرف تجعله العرب مفعولا به على السعه كقولهم يوم الجمعه سرته ، ومكانكم قمته ، وشهر رمضان صمته ... فهذا يشبه فى السعه بقولك : «زيد ضربته» ، وما أشبهه ، فهذا بيّن). اه.

والعامل المحذوف فى الثلاثه الأولى يصح أن يكون وصفا أو فعلا ؛ فالتقدير على اعتباره وصفا هو : (مستقر ، أو موجود ، أو كائن ، أو حاصل ... وأشباه هذا مما يناسب.) وعلى اعتباره فعلا هو : (استقر - وجد - كان ؛ بمعنى : وجد - حصل ... وأشباه هذا مما يناسب). أما مع الصله فيجب أن يكون فعلا (١) ؛ لأن الصله لغير «أل» لا بد أن تكون جمله فعليه ، والوصف مع مرفوعه ليس جمله (٢). والأحسن فى «المشغول عنه» هنا وفى «المسموع» أيضا أن يكون فعلا ، فأصل المشغول عنه : سافرت يوم الأحد سافرت فيه. وأصل المسموع : حينئذ الآن. أى :

١- وكذلك العامل المحذوف فى - القسم ، لأن القسم والصله - لغير أل - ، لا يكونان إلا جملتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتقدير العامل المحذوف فعلا ، وليس اسما مشتقا يشبهه - كما سيجىء فى باب حروف الجر ص ٤٦٠ - أما صله «أل» فصفه صريحه ؛ فيجب أن يكون المحذوف اسما مشتقا يصلح أن يكون صله لها على الوجه الذى تقدم بيانه عند الكلام عليها فى باب الموصول والصله (ج ١ ص ٢٥٣ م ٢٦ و ٢٧١ م ٢٧).

٢- إذا كان المحذوف فى الصله وغيرها هو متعلق الظرف فهل يجوز أن نقول إن الظرف نفسه هو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ، أو الخبر ، ونستريح من التقدير؟ الجواب ؛ نعم ، (وتفاصيل هذا وأدلته قد سبقت فى ج ١ ص ٢٧٢ ، م ٢٧ وفى باب باب المبتدأ والخبر شبه الجمله. م ٣٥ وسيجىء تلخيصها فى الزياده (ص ٢٣٦) ، وفى باب حروف الجر (هامش ص ٤١٣).

كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن (١).

١- هـذا مثل يقال لمن ذكر أمرا تقادم عهـده ، أى : حصل ووقع ما تقوله حين إذا كان كـذا وكـذا ، واسـمع الآن كلامى ؛ فهما جملتان. والمقصود منعه من ذكر ما سبق ، وأمره بسـماع ما يقال له الآن. وفى نصب الظرف وحذف عامله جوازا أو وجوبا يشـير ابن مالـك بقوله : فانصـبه بـالواقع فيه مظهرا كـان ، وإلّـا فـانوه مقـدّرا وكـلّ وقت قابـل ذاك ، ومـا يقبله المكان إلّا مبهما نحو : الجهـات ، والمقـادير ، وما صـيغ من الفعل ؛ كمرمى من رمى الظرف يقع فيه المعنى إما من المصـدر المجرد ، أو من الفعل ، أو من الوصف العامـل. وهو هنا يقول : انصب الظرف بالعامل الـذى معناه يقع فى هـذا الظرف. فالمراد : انصـبه بواحـد من الأشـياء السـالفه إن كـان موجودا ، وإلاـ فقـدره. ثم بين أن كـل وقت ، - أى : ظرف للزمـان - يقبل النصب على الظرفيه ؛ مبهما كان أم مختصا. أما ظرف المكان فلا ينصب منه إلا ما ذكره من الجهات ، والمقادير ، وما صـيغ من الفعل. (وسـيأتى شـرح هـذا فى ص ٢٣٩).

زیاده وتفصیل

إذا کان عامل الظرف محذوفا وجوبا فی بعض المواضع (۱) ، فما الداعی إلی ملاحظته عند الإعراب ، ووجوب تقدیره فی تلک المواضع ، واعتباره هو الخبر أو الصفه ، أو الحال ، أو الصله ، أو ... دون الظرف نفسه؟ لم لا یکون الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفه ، أو الحال ، أو الصله ، أو ... فی تلک المواضع ما دام متعلقه المحذوف واجب الحذف ، ولا یصح ذکره بحال؟ وإذا کان کلام العرب خالیا منه دائما فکیف عرفنا أنه محذوف؟ إن الحکم بالحذف یقتضی علما سابقا ومعرفه من اللغه بأن هذا المحذوف - أو نظائره - قد وجد حقیقه فی الکلام العربیّ ، ثم حذف لسبب طارئ. وهذه المعرفه لم توجد حقّا. فکیف حکمنا - إذا - بأنه محذوف؟ ... إلی غیر هذا مما یحتج به المعارضون ، وینتهون منه إلی أن الظرف نفسه هو الخبر ، أو الصفه ، أو ... أو ... ولیس من اللازم فی رأیهم أن یکون هذا الظرف منصوبا بالعامل المحذوف ، فقد یکون منصوبا بشیء آخر فی الجمله ، أو بعامل معنوی کالحذف ... أو بغیر عامل ... ولا ضرر فی هذا عندهم.

وفریق منهم یقول إن خصائص العامل - ومنها : معناه ، وتحمّله للضمیر - قد انتقلت للظرف ؛ فلا ضرر أن یکون الظرف نفسه بعد هذا هو الخبر ، أو : الصفه ... أو ... (وقد أشرنا لهذا الرأی فی ص ۴۱۳ ، وسبق إیضاحه فی الجزء الأول (هامش ص ۲۷۱ م ۲۷ وص ۳۴۶ م ۳۵) ، وأنه رأی مقبول عند بعض القدامی المحققین).

أما الذین یحتمون أن یکون العامل المحذوف هو الخبر ، أو الصفه ... أو ... دون الظرف ، ویشترطون أن یکون للظرف فی تلک المواضع متعلقا هو الخبر أو الصفه ... فلهم حجه منطقیه قویه. ولکنها علی قوتها تتسع للتیسیر والتخفیف بغیر ضرر ، وتنتهی إلی ما یقوله المعارضون ؛ هی : أن الزمان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحیل أن یوجد زمان لا یقع فیه حادث جدید ، أو لا یستمر فیه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جدیده أو مستمره - محال. وبتعبیر أدقّ : لابدّ من اقتران کل حادث بزمان ، ویستحیل أن یوجد حادث فی غیر زمان. ولهذا سمی

۱- سبق بیانها فی ص ۲۳۳.

الزمان ظرفا ؛ تشبيها بالظرف الحسى - كالأوانى والأوعيه التى توضع فى داخلها الأشياء. وإذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون - حتما - بالحادث المتصل به الواقع فيه ، وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد «الوجود المطلق» من غير زياده معنويه عليه. فهو معروف ، فلا داعى لذكره ؛ إذ لا فرق فى المعنى بين : قولنا : «السفر حاصل غدا» ، وقولنا : «السفر غدا» لأنه هو والزمان متلازمان كما سلف ؛ فذكر الثانى كاف فى الدلاله على وجود المحذوف ؛ فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود. هذا من الناحيه العقليه المحضه(١).

وهناك شىء آخر يقولونه فى شبه الجمله الواقع خبرا - أو غير خبر - من الأشياء التى سلفت ؛ هو : أن اللفظ الدال على الزمان لا يكمل وحده - بغير متعلقه - المعنى الأساسى للجمله ، ولا يستقل بنفسه فى تحقيق فائده تامه ، وإنما يجىء لتكمله معنى آخر فيما يسمى : «العامل» ؛ فليس من شأن اللفظ الزمانى أن يتمم المعنى الأساسى المراد بغير ملاحظه العامل المحذوف ؛ فلو لا ملاحظته فى مثل : «السفر يوم الخميس» لكان المعنى : السفر زمان ، وهذا الزمان يوم الخميس ، وبعباره أخرى : السفر هو يوم الخميس نفسه ، ويوم الخميس هو السفر ، والمعنى - لا شك - فاسد ، لأن الثابت المقرر من استقراء كلام العرب يوجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، والمبتدأ هو الخبر فى المعنى كذلك.

ومثل هذا يقولون فى ظرف المكان ؛ فالمكان المجرد لا وجود له ؛ فمن المستحيل أن يوجد مكان لا تقع فيه أحداث جديده ، أو تستمر فيه أحداث قديمه ؛ فالحوادث والأماكن مقترنان متلازمان على الدوام ، فذكر الثانى فى الكلام كاف فى الدلاله على وجود المحذوف الملاحظ حتما ، فيتساوى المعنى بين : «علىّ موجود فى البيت» و «على فى البيت». هذا إلى أن ظرف المكان وحده بغير ملاحظه عامله المحذوف لا يتمم المعنى الأساسى المراد ، ولا يكمل القصد ؛ فالمكان إنما يجىء لتكمله معنى ، ولا يمكن

١- بل إن الظرف بنوعيه لا بد أن يدل فى أصله على : «الوجود المطلق» ثم يمتاز «اللغو» بدلالته - فوق هذا - على معنى خاص آخر كالأكل أو الشرب أو غيرهما مما يزاد عليه فيجعله خاصا مقيدا بعد أن كان عاما مطلقا. وسيجىء للموضوع بيان فى باب : «حروف الجر». عند الكلام على شبه الجمله - رقم ٢ من هامش ص ٤١٣ -.

أن يستقل بإيجاد معنى أساسى جديد. وإذا ثبت أن لكل حادثه زمنا فلا بد لها من مكان أيضا. وإذا استحال أن يخلو زمان من حادثه استحال أن يخلو مكان من حادثه أيضا. ولو لا ملاحظه المحذوف لكان المبتدأ فى مثل : «الجلوس فوق» هو نفس الخبر ، أى : أن : الجلوس هو «فوق» ، «وفوق» هو الجلوس ذاته. وهذا معنى فاسد ، لما تقدم من أن المبتدأ هو الخبر فى المعنى ، والخبر هو المبتدأ فى المعنى فى غير هذه المواضع.

ومثل هذا يقولون فى الجار مع مجروره .

تلك هى الأدله القويه ولا حاجه لغير المتخصصين بمعاناتها. وحسبنا أن نساير الرأى القائل بأن شبه الجمله هو الخبر ، أو الحال ، أو ... على الوجه المدون فى الجزء الأول فى الصفحات المشار إليها.

٣ - أن أسماء الزمان الظاهره (١) كلها تصلح للنصب على الظرفيه ، يتساوى فى هذا ما يدل على الزمان المبهم (٢) وما يدل على الزمان المختص (٣) ، فمثال الأول : عملت حينا ، واسترحت حينا ، ومثال الثانى : قضيت يوما سعيدا فى الضواحى ، وأمضيت يوم الخميس فى الريف. كما يتساوى فى هذا ما كان منها جامدا ؛ مثل : يوم ، وساعه ... وما كان مشتقّا مرادا به الزمان ؛ كصيغتى : «مفعل ، ومفعل» - بفتح العين وكسرها - القياسيتين الدالتين على «الزمان» ، بشرط أن تكون الصيغ القياسيه المشتقه جاريه على عاملها (أى : مشتركه معه فى مثل حروفه الأصليه) ، مثل : قعدت مقعد الضيف ، أى : زمن قعود الضيف (٤).

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفيه إلا بعض أنواع :

١- بخلاف المضمره كضمير الظرف - فى مثل : يوم الجمعه سرت فيه - فإنه ظرف يجر بالحرف ، «فى» وجوبا ؛ فلا يقال : سرته ، إلا على رأى يبيح التوسع بحذف حرف الجر قبله ، وإعرابه مفعولا به. (وقد سبق البيان والتفصيل فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٣).

٢- اسم الزمان المبهم هو : النكره التى تدل على زمن غير محدود ، (أى : غير مقدر بابتداء معين ونهايه معروفه) ؛ مثل : حين ، وقت ، مده ، زمن. أو : تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، - عشيه - غداه. (كما سيجىء فى ص ٢٧٩ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب فى باب الإضافه ج ٣ م ٩٤) والمختص عكسه ؛ ومنه المقدر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلميه ؛ كرمضان ، أو بالإضافه مثل : زمن الشتاء ، أو بأل ، مثل : اليوم ... ومنه أيضا : المقدر غير المعلوم كالنكره المعدوده غير المعينه نحو : سرت يوما أو يومين ، والنكره الموصوفه كسرت زمنا طويلا. وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزمانى المبهم بمنزله التأكيد المعنوى لزمن عامله. لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل فى زمن فات ، فإذا قلنا : «سار الرجل زمنا» كان المعنى أيضا : حصول سير الرجل فى زمن فات. فالظرف الزمانى لم يفد إلا التأكيد المعنوى للزمن ؛ كما قلنا. ومنه (سُبْحانَ الَّذِى أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلًا) فكلمه : «ليلا» ظرف زمان يؤكد زمن الفعل. «أسرى» ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا. أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوى مع الزياده الداله على الاختصاص. وعلى هذا يكون من الظروف الزمانيه ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال ، ومنها ما يؤكده مع زياده أخرى ؛ كالشأن فى المصدر المبين للنوع أو للعدد ، - وقد سبق - وسيجىء الكلام على الظرف المؤكد والمؤسس فى «ب» من ص ٢٤٣. وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المبهمه التى سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٢٤١ م ٢٦. وبمناسبه الكلام على الظرف الزمانى المضاف تردد كتب اللغه (أن العرب لم تضف كلمه : «شهر» إلا إلى «رمضان» والربيعين).» لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى. ولا مانع كذلك من ترك الإضافه إلى رمضان والربيعين وغيرها ؛ كما نص على ذلك النحاه.

٣- اسم الزمان المبهم هو : النكره التى تدل على زمن غير محدود ، (أى : غير مقدر بابتداء معين ونهايه معروفه) ؛ مثل : حين ، وقت ، مده ، زمن. أو : تدل على وجه من الزمان دون وجه ، مثل : صباح ، - عشيه - غداه. (كما سيجىء فى ص ٢٧٩ م ٧٩ أما الإيضاح الأنسب فى باب الإضافه ج ٣ م ٩٤) والمختص عكسه ؛ ومنه المقدر المعلوم ؛ لتعريفه بالعلميه ؛ كرمضان ، أو بالإضافه مثل : زمن الشتاء ، أو بأل ، مثل : اليوم ... ومنه أيضا : المقدر غير المعلوم كالنكره المعدوده غير المعينه نحو : سرت يوما أو يومين ، والنكره الموصوفه كسرت زمنا طويلا. وهناك فرق آخر يترتب على ما سبق ؛ هو : أن الظرف الزمانى المبهم بمنزله

التأكيد المعنوى لزمن عامله. لأن معنى : سار الرجل ، هو : حصول سير من الرجل فى زمن فات ، فإذا قلنا : «سار الرجل زمنا» كان المعنى أيضا : حصول سير الرجل فى زمن فات. فالظرف الزمانى لم يفد إلا التأكيد المعنوى للزمن ؛ كما قلنا. ومنه (سُبْحانَ الَّذِى أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً) فكلمه : «ليلا» ظرف زمان يؤكد زمن الفعل. «أسرى» ؛ لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا. أما الظرف المختص فيفيد التأكيد المعنوى مع الزياده الداله على الاختصاص. وعلى هذا يكون من الظروف الزمانيه ما يؤكد عامله كما يقع تأكيد العامل بالمصدر والحال ، ومنها ما يؤكده مع زياده أخرى ؛ كالشأن فى المصدر المبين للنوع أو للعدد ، - وقد سبق - وسيجىء الكلام على الظرف المؤكد والمؤسس فى «ب» من ص ٢٤٣. وظرف الزمان المبهم غير الأسماء المبهمه التى سبق الكلام عليها فى ج ١ ص ٢٤١ م ٢٦. وبمناسبه الكلام على الظرف الزمانى المضاف تردد كتب اللغه (أن العرب لم تضف كلمه : «شهر» إلا إلى «رمضان» والربيعين).» لكن لا مانع من إضافتها إلى الشهور الأخرى. ولا مانع كذلك من ترك الإضافه إلى رمضان والربيعين وغيرها ؛ كما نص على ذلك النحاه.

٤- انظر رقم ١ من هامش ص ٢٤١ - (راجع أول «باب الظرف» فى ج ١ - من حاشيتى الخضرى والصبان).

(ا) منها : المبهم (١) وملحقاته ؛ نحو : الجهات الستّ ، فى مثل : وقف الحارس أمام البيت - وطار العصفور فوقه ... فإن كان المكان مختصّا لم يصح نصبه على الظرفيه ، ووجب جره بالحرف : «فى» إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون عامل الظرف المكانى المختص هو الفعل : «دخل» أو : «سكن» أو : «نزل» فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثه ؛ نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ... ونزلت البلد ... والأحسن فى إعراب هذه الصور وأشباهها أن يكون كل من «الدار» ، و «البيت» ، «والبلد» مفعولا به - لا ظرفا - ويكون الفعل قبلها متعديا (٢) إليها بنفسه مباشره.

الثانيه : أن يكون الظرف المكانى المختص هو كلمه : «الشام» وعامله هو الفعل : «ذهب». فقد قال العرب : «ذهبت الشام» ويعرب هنا ظرفا - ومثله الظرف المختص : «مكه» مع عامله الفعل : «توجّه» فقد قال العرب أيضا : توجهت مكه. فنصب ظرفا مع هذا الفعل وحده. و «الشام» و «مكه» ظرفان مكانيّان على معنى : «إلى».

(ب) ومنها : المقادير (٣) ، نحو : غلوه (٤) - ميل - فرسخ - بريد ...

١- المراد به : ما ليس له هيئه ولا شكل محسوس ، ولا حدود تحصره وتحدد جوانبه ؛ مثل : الجهات الست - وما يشبهها فى الشيوع - وهى (أمام - خلف - يمين - شمال - فوق - تحت) والمختص : عكسه ؛ مثل : بيت - دار - غرفه - وقد ألحق بالجهات الست ألفاظ ستجىء ؛ فى «أ» من ص ٢٤٣ منها : عند ، ولدى ... و... وهناك تفصيل آخر فى باب الإضافه ج ٣ م ٩٤.
٢- لنستريح من النصب على نزع الخافض ، ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفا منصوبا.
٣- ويلاحظ ما سبقت الإشاره إليه (فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٩ ورقم ١ من هامش ص ٢٣١) وهو أن الظروف الداله على المقادير لا تتضمن معنى : «فى» باطراد ؛ وإنما تتضمنها أحيانا قليله لأن ناصبها لا بد أن يكون من أفعال السير ، أو مشتقاتها ؛ فلا توجد : «فى» مع ناصب آخر. وكذلك النوع الآتى : وهو ما صيغ من ماده فعله وحوى حروفه ، فإن هذا الظرف لا يتضمن معنى «فى» باطراد لأن ناصبه من فعل أو وصف يعمل عمله ، لا بد أن يكون مشتركا معه فى حروف صيغته فلا توجد «فى» مع غيره. ففى هذين النوعين لا تطرد «فى» ؛ إذ توجد مع بعض الأفعال المعينه ومشتقاتها دون بعض آخر لا يمكن أن يتضمنها معنويا ؛ لأنه غير صالح للعمل فى النوعين السالفين. هذا ، وقد اختلف النحاه فى المقادير ؛ أهى من المبهم ، أم قسم قائم بذاته ، أم شبيهه بالمبهم ... ولسنا فى حاجه إلى العناء ؛ فاعتبارها قسما مستقلا أنسب ؛ وليست من المبهم ؛ لأنها معلومه المقدار ، ولكنها مختلفه الابتداء ، والانتهاء ، والبقعه ، بحسب الاعتبار ؛ فليس لها جهه ثابته مستقره فيها ، فالميل قد يكون فى بلد ، وقد يكون فى غيرها ... ، يكون فى صحراء ، وقد يكون فى حضر ، وقد يكون فى الشرق بالنسبه لشىء آخر ، أو فى الغرب ، وهكذا.
٤- الغلوه : مائه باع تقريبا ، أو : هى أبعد مسافه يقطعها السهم. والميل : ألف باع ، والفرسخ : ثلاثه أميال ، والبريد : أربعه فراسخ ...

و... و... مثل : مشيت غلوه ، ثم ركبت ميلا ، ثم سرت فرسخا.

(ح) ومنها : ما صيغ. على وزن (١) : «مفعل» ، أو «مفعل» للدلاله على المكان ، بشرط أن يكون الوزن جاريا على عامله ، (أى : مشتركا معه فى مثل حروفه الأصيله ، ومشتملا عليها) (٢) ، مثل : وقفت موقف الخطيب ، وجلست مجلس المتعلم - صنعت مصنع الورق ، وبنيت مبناه ... فلو كان عامله من غير لفظه لوجب الجر بالحرف : «فى» ؛ نحو : جلست فى مرمى الكره (٣).

ومن ثم كان هذا النوع غير متضمن معنى «فى» باطراد ، ومستثنى من التضمن (٤) المطرد.

وهذا القسم يكون مختصّا كالأمثله السالفه ، ومبهما ؛ نحو : وقفت موقفا - جلست مجلسا (٥).

١- - كما سبق فى ص ٢٣٩ - ويكون اسم الزمان والمكان من الثلاثى على وزن : مفعل (بفتح العين) إن كان مضارع فعله مفتوح العين ، أو مضمومها (مثل : يلعب - يقعد) أو : كان مضارعه معتل اللام ؛ نحو : يرمى. ويكون على وزن مفعل (بكسر العين) إن كان مضارع فعله مكسور العين ، مثل : يجلس ، أو : معتل الفاء فى أصلها مع سلامه اللام ، بشرط أن تكون الفاء واوا تحذف فى مضارعه ؛ مثل : يعد ، من : وعد. أما من غير الثلاثى فيكون على وزن مضارعه ، مع إبدال أوله ميما مضمومه وفتح ما قبل الآخر ؛ مثل : «مستخرج» ومضارعه : «يستخرج» (وفى ج ٣ ص ٢٤٢ م ١٠٦ تفصيل الكلام عليهما وعلى أحكامها).
٢- وكذلك ما سبقت إليه الإشاره (فى رقم ٣ ص ٢٣٩) وهو المشتق من مصدر الفعل للدلاله على الزمان - وتحقق فيه هذا الشرط - وكان منصوبا ؛ فإنه يصلح أن يعرب ظرف زمان ؛ كالمثال : قعدت مقعد الضيف ؛ أى : زمن قعود الضيف.
٣- وردت ألفاظ مسموعه بالنصب لا يصح القياس عليها. مثل قولهم : فلان يجلس من الباب مقعد القابله (أى : المولده) كنايه عن قربه من الباب. وفلان مزجر الكلب ، ومتناط الثريا. كنايه عن البعد فيهما.
٤- كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٩ وفى رقم ٣ من هامش ص ٢٤٠. وهذا والظروف المكانيه الثلاثه : (المبهم - المقدار - ما صيغ من الفعل) هى التى أشار إليها ابن مالك فيما سبق - رقم ١ من هامش ص ٢٣٥ - بقوله : ... وما يقبله المكان إلّا مبهما
٥- وإلى هذا أشار ابن مالك (وهو يسرد الأشياء التى تصلح للنصب على الظرفيه المكانيه ؛ ومنها ما صيغ من الفعل كمرمى من رمى ،) بقوله : وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

ومما يلاحظ أن هذه الصيغه : (مفعل - مفعل) صالحه للزمان والمكان ويكون التمييز بينهما بالقرائن ؛ كأن يقال : متى حضرت؟ فيجاب : حضرت محضر القطار ؛ أى : زمن حضور القطار ؛ لأن «متى» للاستفهام عن الزمن. بخلاف : أين حضرت؟ فيجاب : حضرت محضر المجتمعين حول الخطيب ؛ لأن «أين» أداه استفهام عن المكان.

٤ - أنه يجوز تعدد الظروف المنصوبه على الظرفيه لعامل واحد بغير إتباع (١) ، بشرط اختلافها فى جنسها ؛ (أى : اختلافها زمانا ومكانا) ؛ مثل : استرح هنا ساعه - أقم عندنا يوما. أما إذا اتفقت فى جنسها فلا تتعدد إلا فى صورتين ؛ إحداهما : الإتباع ؛ بجعل الظرف الثانى بدلا (٢) من الأول ، نحو : أقابلك يوم الجمعه ظهرا. فكلمه : «ظهرا» بدل بعض من كلمه : يوم.

والأخرى ، أن يكون العامل اسم تفضيل ؛ نحو : المريض اليوم أحسن منه أمس. (فاليوم وأمس ؛ ظرفان عاملها أفعل التفضيل : أحسن) وقد تقدم عليه واحد ، وتأخر واحد.

٥ - أنه يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؛ مسايره للرأى القائل بذلك ، توسعا وتيسيرا ؛ نحو : أعطيت السائل أمامك ويوم العيد - قرأت الكتاب هنا ويوم السبت الماضى.

٦ - إذا وقع الظرف خبرا فإنه يستحق أحكاما خاصه يستقل بها ، وقد سبق تسجيلها فى مكانها الأنسب. وهو باب : «المبتدأ والخبر» (٣) ومن تلك الأحكام أن يكون فى مواضع معينه باقيا على حالته من النصب ، وفى مواضع أخرى يكون مرفوعا أو مجرورا ولا يسمى فى هاتين الحالتين ظرفا ... إلى غير هذا من الأحكام الهامّه المدونه فى الموضع المشار إليه.

١- أى : بغير أن يكون واحد منها تابعا للآخر ، (نعتا له ، أو عطفا ، أو توكيدا ، أو بدلا).

٢- ولا يبدل الأكثر من الأقل - على الصحيح - ففى نحو : كتبت الرساله يوم الخميس سنه كذا ... يعرب الظرف الثانى (سنه) حالا من الأول ، وليس بدلا (راجع أول باب السادس من المغنى). وهذا رأى البصريين. لكن جاء فى «الهمع» ، ما يرده حيث قال - فى ج ٢ ص ١٢٧ باب بدل ما نصه : (المختار - خلافا للجمهور - إثبات بدل الكل من البعض ، لوروده فى الفصيح ...) اه وسرد أمثله من القرآن والشعر تؤيد رأيه ، وقد ذكرناها فى باب البدل - ج ٣ م ١٢٣.

٣- ج ١ م ٣٥ ص ٤٣٧.

زیاده وتفصیل

(ا) عرفنا (۱) «المبهم» من ظروف المکان ، وأنه یشمل أنواعا منها : «الجهات الست». وقد ألحقوا بهذه الجهات ألفاظا أخری ، منها : عند - - لدی - وسط - بین - إزاء - حذاء ... واختلفوا فی مثل (۲) : داخل - خارج - ظاهر - باطن - جوف الدار - جانب ، وما بمعناه (مثل : جهه - وجه - کنف) فی مثل : قابلته داخل المدینه أو خارجها ، أو ظاهرها ... ؛ فکثیر من النحاه یمنع نصب هذه الکلمات علی الظرفیه المکانیه ؛ لعدم إبهامها ، ویوجب جرّها بالحرف : «فی». وفریق یجیز ، ویری أنّ هذا هو الأنسب (۳) ، لما فیه من تیسیر ، لأن تلک الکلمات الداله علی المکان لا تخلو من إبهام ، فهی شبیهه بالمبهم ، وملحقه به. وکان الجدیر بکل فریق أن یستند فی تأیید رأیه علی موقفه من المسموع المأثور ، ویعتمد علیه وحده فی الاستدلال ، واستنباط الحکم ، فمن نصره السماع الکثیر فرأیه هو الأقوی دون غیره. ولکنهم لم یفعلوا. ومن ثمّ یکون الرأی المجیز أولی بالاتباع ، وإن کانت المبالغه فی الدقه والحرص علی سلامه الأسلوب وسمّوه تقتضی البعد عن الخلاف باستعمال الحرف «فی» ؛ لاتفاق الفریقین علی صحه مجیئه ؛ فیجری التعبیر اللغوی علی سنن موحد.

(ب) من أنواع الظرف ما یکون مؤسّسا ؛ وما یکون مؤکّدا ، فالمؤسّس هو الذی یفید زمانا أو مکانا جدیدا لا یفهم من عامله ؛ نحو : صفا الجو الیوم ، فقضیته حول المیاه المتدفقه ، وبین الأزاهر والریاحین. فکل من الظروف : (الیوم - حول - بین - ...) یسمی : ظرفا مؤسسا ، أو تأسیسیّا ؛ لأنه أسّس - أی : أنشأ - معنی جدیدا لا یفهم من الجمله بغیر وجوده.

والمؤکّد هو الذی لا یأتی بزمن جدید ، وإنما یؤکد زمنا مفهوما من عامله. ومن أمثله قوله تعالی : (سُبْحانَ الَّذِی أَسْری بِعَبْدِهِ لَیْلًا.) فالظرف : «لیلا» لا جدید معه إلا التوکید لزمن الإسراء ؛ لأن الإسراء لا یکون إلّا لیلا ...

ومثله : سرت حینا ومده ، لأن الظرف لم یزد زمنا جدیدا غیر الزمن الذی دل علیه الفعل (۴)

۱- فی ص ۲۳۹.

۲- من کل ما لا یدل علی حقیقته بنفسه ، وإنما تعرف بما تضاف إلیه ؛ مثل : مکان - ناحیه - أمام - وراء - جهه ... فیقال مثلا : مکان علی - ناحیه محمود ...

۳- راجع حاشیه الخضری ، باب الظرف - ج ۱ - ففیها تلخیص الرأیین ، وبیان الأنسب منهما ، وأنه المفهوم من کلام صاحب الهمع فی هذا الباب.

۴- انظر رقم ۲ من هامش ص ۲۳۹.

المسأله ٧٩: الظرف المتصرف وغير المتصرف ، وأقسام كلّ

اشاره

الظرف بنوعيه قد يكون متصرفا ، وقد يكون غير متصرف.

(ا) فالمتصرف هو الذى لا يلازم النصب على الظرفيه ، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التى لا يكون فيها ظرفا ؛ كأن يقع مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مجرورا بالحرف : «فى» المذكور قبله ... أو ... فمثال الزمان المتصرف : يومكم مبارك ، ونهاركم سعيد. إن يومكم مبارك ، وإن نهاركم سعيد. جاء اليوم المبارك ... إنّا نرقب مجىء اليوم المبارك - فى يوم العيد يتزاور الأهل والأصدقاء.

ومثال المكان المتصرف : يمينك أوسع من شمالك - العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبره ؛ وإنما وجهته الأمام. ومثل : الفرسخ ثلاثه أميال ، ونعرف أن الميل ألف باع (١).

وقد سبق (٢) أن الظرف بنوعيه إذا ترك النصب على الظرفيه إلى حاله أخرى غير النصب على الظرفيه - ولو إلى الجر «بفى» أو غيرها - فإنه لا يسمى ظرفا ، ولا يعرب ظرفا ، ولو دل على زمان أو مكان.

حكم الظرف المتصرف

١ - إما معرب منصرف ؛ مثل : يوم - شهر - يمين - مكان (٣).

٢ - وإما معرب غير منصرف مثل : غدوه (٤) ؛ وبكره (٥) ؛ وضحوه ؛

١- وفى الظرف المتصرف يقول ابن مالك : وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرّف فى العرف أى : فى عرف النحاه واصطلاحهم.

٢- فى ص ٢٣١.

٣- انظر ما يختص بهذه الكلمه فى ص ٢٤٧ ،

٤- الوقت من طلوع الفجر إلى شروق الشمس. وفى ص ٥١١ كلام يختص بهذه الكلمه.

٥- الوقت من طلوع الشمس إلى الضحوه ، أى : الضحا ، وهو وقت ارتفاع الشمس فى الأفق.

بشرط أن تكون كل واحده علم جنس (١) على وقتها المعين المعروف ؛ سواء أكان هـذا الوقت مقصودا ومحددا من يوم خاص بعينه ، أم غير مقصود ولا محدد من يوم معين. فهذه الثلاثه - وأشباهها - متصرفه ؛ تستعمل ظرفا وغير ظرف ، وفى الحالتين تمنع من الصـرف. وسـبب منعها من الصرف : «العلميه والتأنيث اللفظى». فإن فقدت العلميه لم تمنع من الصرف ؛ وذلك لعدم التعيين (لأنها فقـدت تعيين الزمن وتحديده ؛ وصارت داله على مجرد الوقت المحض الخالى من كل أنواع التخصـيص إلا بقرينه أخرى للتعيين) ؛ مثل : غدوه وقت نشاط ، يسـرنى السفر غدوه والقدوم فى ضحوه ، بشرط أن يراد بهما مطلق زمن بغير تعيينه. ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنه : (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيها بُكْرَةً وَعَشِيًّا)(٢).

٣ - وإما مبنى. والمبنى قد يكون مبنيّا على السـكون ، مثل : «إذ» الواقعه «مضافا إليه» والمضاف زمان ، نحو : لاح النصـر ساعه إذ أخلص المجاهدون - كان النصر يوم إذ جاهد المخلصون. أو مبنيّا على الكسر ، مثل الظرف : «أمس» عند الحجازيين ؛ فى نحو : اعتدل الجوّ أمس.

* * *

(ب) أما غير المتصرف (٣) : فمنه الذى لا يستعمل إلا ظرفا ، ومنه ما يستعمل

١- سبق إيضاحه فى مكانه المناسب (ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٢ و ٢٠٨ م ٢٣).

٢- لزياده الإيضاح نسوق ما قاله الصـبان فى هذا الموضع من الجزء الثانى آخر باب الظرف. قال : عن «غدوه وبكره» - ومثلهما : ضحوه - ما نصه : «إنهما علمان جنسـيان ؛ بمعنى أن الواضع وضـعهما علمين جنسـيين لهذين الوقتين ؛ أعم من أن يكونا من يوم بعينه ، أو لا. وهـذا معنى قولهم : قصـد بهمـا التعيين أو لم يقصـد ، كمـا وضع لفـظ : أسامه علما للحقيقه الأسـديه ، أعم من أن يقصـد به واحد بعينه أو لا. فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصـى ، لا النوعى ؛ إذ هو لا بد منه. فلا اعتراض بأن عدم قصـد التعيين يصـيرهما نكرتين منصـرفتين. ويؤيـد مـا ذكرناه قول الـدمامينى : كما يقال عنـد قصـد التعميم : أسامه شـر السباع ، وعند التعيين هـذا أسامه فاحـذره - يقال عنـد قصـد التعميم غدوه أو بكره وقت نشاط ، وعند قصد التعيين لأسـيرنّ الليله إلى غدوه أو بكره قال : وقـد يخلوان من العلميه فينصـرفان ، ومنه قوله تعالى : (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيها بُكْرَةً وَعَشِيًّا ،) وحكى الخليل : جئتك اليوم غـدوه ، وجئتنى أمس بكره. والتعيين فى هـذا لا يقتضـى العلميه حتى يمنع الصـرف ؛ لأن التعيين أعم من العلميه ، فلا يلزم من اسـتعمالهما فى يوم معين أن يكونـا علمين ؛ لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسـماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول : رأيت رجلا وأنت تريـد شـخصا معينا ، فيحمل على ما أردته من المعين ، ولا يكون علما» اه. ما نقله الصبان. ثم انظر الكلام عليهما فى ج ١ ص ١١٠ م ٢٢.

٣- ستجىء له أمثله أخرى فى «الزياده والتفصيل» ، ص ٢٥٠ وما بعدها.

ظرفا ، وقد يترك الظرفيه - ولا يسمى ظرفا - إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف : «من» - غالبا (١) - فمثال الذى لا يستعمل إلا ظرفا : «قطّ» (٢) ، و «عوض» (٣) و «بدل» ؛ بمعنى : مكان (مثل : خذ هذا بدل ذاك) ، و «مكان» بمعنى بدل. (أما «مكان» بمعناه الأصلى فظرف متصرف) «وسحر» (٤) ؛ إذا أريد به سحر يوم معين محدد ؛ نحو : أزورك سحر يوم السبت المقبل ؛ وإلا فهو ظرف متصرف ؛ نحو : تمتعت بسحر منعش ؛ فهل يساعفنى سحر مثله؟

ومثال ما يلازم النصب على الظرفيه وقد يتركها إلى شبهها : (عند ، ولدن ، وقبل ، وبعد ... و...) مثل : مكثت عندك ساعه ، ثم خرجت من عندك إلى بيتى - سأقصد الحدائق لدن الصبح حتى الضحا ، ثم أعود من لدنها - - حضرت قبل الميعاد ، ولم أحضر بعده. أو : حضرت من قبل الميعاد ، ولم أحضر من بعده (٥).

١- قلنا : «غالبا» لأن الظرف : «أين» قد يخرج عن النصب على الظرفيه إلى الجر بالحرف : «من» أو : «إلى». وكذلك الظرفان : «ثم» و «هنا» - بلغاتهما المختلفه - وهما فى الوقت نفسه من أسماء الإشاره ؛ فيخرجان إلى الجر بأحد الحرفين : «من» أو «إلى» (راجع الصبان ج ١ باب اسم الإشاره عند الكلام على : ثمّ - وسبق لهذا بيان فى ج ١ باب اسم الإشاره م ٢٥). وكذلك الظرف : «متى» قد يخرج إلى الجر بالحرف : «إلى» أو : حتى.

٢- سبق الكلام عليهما فى هذا الجزء ص ١١٤ م ٦٨ وملخصه : أن «قط» ظرف زمان لاستغراق الماضى ، ولا يستعمل - فى الغالب - إلا بعد نفى أو شبهه. والأفصح فى ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها ، وفيها لغات أخرى - وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحدا قط («وقطّ» غير : «فقط» التى سبق الكلام عليها فى رقم ١ من هامش ص ١١٤ - وقلنا هناك إن إيضاحها ، وبيان حكمها فى ج ١ م ٣٠ عند بيت ابن مالك فى المعرف «بأل» : «أل» حرف تعريف ... وأنها بمعنى : «حسب» والفاء زائده لتزيين اللفظ) ... وعوض : ظرف لاستغراق الزمان المستقبل ، - غالبا - ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفى أو شبهه. وهو مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، إن لم يضف. فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين.

٣- سبق الكلام عليهما فى هذا الجزء ص ١١٤ م ٦٨ وملخصه : أن «قط» ظرف زمان لاستغراق الماضى ، ولا يستعمل - فى الغالب - إلا بعد نفى أو شبهه. والأفصح فى ضبطه : فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها ، وفيها لغات أخرى - وهو ظرف مبنى على الضم ، مثل : ما خدعت أحدا قط («وقطّ» غير : «فقط» التى سبق الكلام عليها فى رقم ١ من هامش ص ١١٤ - وقلنا هناك إن إيضاحها ، وبيان حكمها فى ج ١ م ٣٠ عند بيت ابن مالك فى المعرف «بأل» : «أل» حرف تعريف ... وأنها بمعنى : «حسب» والفاء زائده لتزيين اللفظ) ... وعوض : ظرف لاستغراق الزمان المستقبل ، - غالبا - ولا يكاد يستعمل إلا بعد نفى أو شبهه. وهو مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، إن لم يضف. فإن أضيف أعرب ؛ نحو : لن أخادع عوض العائضين.

٤- الثلث الأخير من الليل.

٥- لهذه الظروف وملازمتهما النصب على الظرفيه أحكام تفصيليه موضع الكلام عليها باب : «الإضافه» ج ٣ ص ١١٤ وما بعدها. وغير ذى التصرف : الذى لزم ظرفيه ، أو شبهها - من الكلم يريد : أن الظرف غير المتصرف من الكلمات ، هو : الذى لزم الظرفيه وحدها ، أو : لزم الظرفيه وقد يتركها إلى شبها أحيانا. وفى البيت تقصير فى صيافته ، لقوله : وغيرصاحب التصرف. بدل قوله : وغير المتصرف. وكما الحذف فى الشطر الأخير حيث الواجب : ظرفيه فقط ، أو ظرفيه وشبها.

حكم الظرف غير المتصرف

١ - إما معرب ممنوع من الصرف ؛ مثل : سحر - عتمه (١) - عشيه (٢) بشرط أن يقصد بكل واحده التعيين الدال على وقت خاص ، فتكون علم جنس عليه ؛ لدلالتها على زمن معين محدد دون غيره من الأزمان المبهمه الخاليه من التعيين ، نحو : استيقظت ليله الخميس سحر - حضرت يوم الجمعه عشيّه - سهرت يوم السبت عتمه.

فإن فقدت هذه العلميه صارت نكره لا تدل على وقت مخصص من يوم بذاته ، وخرجت من نوع الظرف غير المتصرف ودخلت فى نوع المتصرف المنصرف فتصير مبتدأ ، وخبرا ، وفاعلا و... وغير ذلك ، مع التنوين فى كل حاله ؛ نحو سحر خير من عشيّه ، وربّ عتمه خير من سحر (٣).

٢ - وإما معرب مصروف مثل : «بدل» و «مكان» السالفين (٤).

٣ - وإما مبنى على السكون أو غيره ، مثل : لدن ، ومذ ، ومنذ (٥) وقطّ ، ... وغيرها (مما سيجىء (٦) فى الزياده والتفصيل).

٤ - جميع الظروف غير المتصرفه لا يصح التصريح قبلها بالحرف : «فى» بخلاف المتصرفه ، وإذا ظهرت «فى» قبل الظرف - مطلقا - فإنه يصير اسما محضا مجرورا بها ، ولا يصح تسميته ظرف زمان أو ظرف (٧) مكان.

١- الثلث الأول من الليل. (وعى ممنوعه من الصرف ، على رأى راجح).

٢- آخر النهار.

٣- فتمنع كلمه : «سحر» للعلميه والعدل عن السّحر ؛ لأنها تدل على معين كما تدل عليه الكلمه المقرونه بأل التى للتعريف ؛ فكان حقها التصدير بكلمه «أل» التى للتعريف ، ولكن العرب عدلوا عن هذا ؛ فاجتمع فى الكلمه العلميه والعدل ، وبسبب اجتماعهما تحقق ما يوجب منع الصرف - كما يقول النحاه -. وتمنع كلمتا : «عتمه وعشيه» للعلميه والتأنيث اللفظى. (وقد يوضح العلميه هنا ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٤٥) ويشترط لمنع الثلاثه من الصرف الخلو من «أل» ومن الإضافه فإن نكرت نونت وتصرفت ؛ كقوله تعالى : (نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ) وكذلك مع أل أو الإضافه ؛ نحو : سافر الرجل يوم الجمعه السحر منه ، أو فى سحره. (ولهذا الكلام صله بما سيجىء عنها فى ص ٥١١).

٤- فى ص ٢٤٦.

٥- لا يكون «مذ ومنذ» غير متصرفين إلا على الرأى الذى يمنع وقوعهما مبتدأ ، أو شيئا آخر غير الظرفيه (كما يجىء فى رقم ٣ هامش ص ٢٥٤).

٦- فى ص ٢٥٠.

٧- كما سبق فى ص ٢٤٤ و ١ من ص ٢٣١.

ما ينوب عن الظرف

(ا) يكثر حذف الظرف الزمانىّ المضاف إلى مصدر ، وإقامه المصدر مقامه (١). فينصب مثله باعتباره نائبا عنه ، وذلك بشرط أن يعيّن المصدر الوقت ويوضحه ، أو يبين مقداره ، وإن لم يعينه ؛ فمثال الأول : أخرج من البيت شروق الشمس ، وأعود إليه غروبها - أزوركم فى العام الآتى قدوم الراجعين من الحج. (تريد : أخرج من البيت وقت طلوع الشمس ، وأعود إليه وقت غروبها - ووقت قدوم الراجعين). فحذف الظرف الزمانى : «وقت». وقام مقامه المصدر ، وهو : (شروق - غروب - قدوم ، فأعرب ظرفا بالنيابه).

ومثال الثانى : أمكث عندك كتابه صفحه ؛ (أى : مده كتابه صفحه) ، وأنتظرك لبس الثياب ، (أى : مده لبسها) ، وأغيب غمضه عين ، (أى : مده غمضها).

وقد يحذف الظرف وينوب عنه مصدر مضاف إلى اسم عين (٢) ثم يحذف هذا المصدر المضاف أيضا ، ويحل محله اسم العين. باعتباره نائبا عن النائب عن الظرف الزمانى. ويعرب ظرفا بالإنابه. نحو : لا أكلم السفيه النّيّرين - أى : مده طلوع النيرين ؛ (وهما : الشمس والقمر) : فحذف الظرف الزمانى ؛ وهو «مده» ، وقام مقامه المصدر المضاف : «طلوع» ، ثم حذف المصدر المضاف وحل محله المضاف إليه ؛ وهو : كلمه : «النيرين». وتعرب ظرفا بالإنابه - كما قلنا - ومن أمثلتهم : لا أجالس ملحدا الفرقدين (٣) ، ولا أماشيه القارظين (٤) ؛ يريدون : مده ظهور الفرقدين ، ومده غياب القارظين.

هذا ، والإنابه فى كل ما سبق قياسيه إذا تحقق ما شرحناه.

(ب) أما نيابه المصدر عن ظرف المكان فقليله حتى قصروها على المسموع دون غيره - مثل كلمه : قرب - ؛ نحو : جلست قرب المدفأه ، أى : مكان قرب المدفأه. فكلمه : «قرب» مصدر بالنيابه.

١- والمصدر قد يقع - أحيانا - ظرفا دون تقدير مضاف ؛ مثل : أحقا أنك مكافح ، أى : أفى حق ... (وسيجىء فى ه من ص ٢٥٦) ...

٢- اسم ذات ، أى : شىء حسى مجسم.

٣- اسم نجمين.

٤- رجلان خرجا يجمعان القرظ (وهو : ثمر شجر السنط ، ويستخدم فى الدباغه) فلم يعودا.

(ح) وهناك أشياء أخرى غير المصدر تصلح للإنابه - قياسا - عن الظرف بنوعيه بعد حذفه ، وتعرب ظرفا بالنيابه.

منها : صفته ؛ نحو : صبرت طويلا من الدهر - جلست شرقيّ المنزل ؛ أى : صبرت زمنا طويلا ... - جلست مجلسا شرقيّ المنزل. أو جلست مكانا شرقيّ المنزل.

ومنها : عدده ؛ بشرط أن يوجد ما يدل على أنه عدده : كالإضافه إلى زمان ، أو مكان نحو : مشيت خمس ساعات قطعت فيها ثلاثه فراسخ.

ومنها كل أو بعض ، وغيرهما مما يدل على الكليه والجزئيه ، بشرط الإضافه إلى زمان أو مكان (١) ؛ نحو : نمت كل الليل. وقول الشاعر :

أكلّ الدهر حلّ وارتحال

أما يبقى علىّ ، وما يقينى

ومثل : استمر الحفل بعض الليل ... مشت القافله كل الأميال - أو بعض الأميال(٢) ...

١- كما سيجىء فى باب الإضافه ج ٣ ص ٥٨ م ٩٤.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك فى ظرف الزمان يكثر

زیاده وتفصیل

(ا) الظروف من حیث التصرف وعدمه ، ودرجته ، أربعه أقسام :

قسم یمتنع تصرفه أصلا ؛ مثل : «قطّ» ، «عوض» – وقد سبقا – ومثل : «بعین» إذا اتصلت بها الألف أو «ما» فصارت : «بینا أو بینما» ، فإنها عندئذ تلازم الظرفیه تماما – کالتی فی ص ۲۶۰ و ۲۶۷ أیضا –

ویلحق بهذا القسم : «عند ، وفوق ، وتحت» (۱) وأشباهها مما لا یخرج عن الظرفیه إلا إلی الجر بالحرف : «من» – غالبا (۲) –.

وقسم ثان : یتصرف کثیرا ، کیوم ، شهر ، یمین (۳) ، شمال ، ذات الیمین ، ذات الشمال (۴).

وثالث : متوسط فی تصرفه ؛ وهو : أسماء الجهات (إلا ما سبق حکمه فی القسمین السالفین ؛ من مثل : فوق ، وتحت ، ویمین ، وشمال ، وذات الیمین ، وذات الشمال ...).

ومن هذا القسم المتوسط : «بین» التی لم یتصل بآخرها : «الألف» أو «ما» فإن اتصلت بها : «الألف» أو : «ما» وصارت : (بینا – بینما) ... فهی ممنوعه التصرف ، کما أسلفنا.

ورابع : تصرفه نادر فی السماع ، لا یقاس علیه ، مثل : الآن ، وحیث ، ودون ، التی لیست بمعنی ردیء – ووسط ؛ بسکون السین فی الغالب. أما بفتحها فاسم متصرف فی الغالب أیضا. وفی غیر الغالب یجوز فی کلیهما التسکین والفتح ،

۱– هناک رأی یقول : «فوق ، وتحت» – یتصرفان نادرا. ولا داعی للأخذ به ، وسیجیء فی ص ۲۶۵. الکلام علی حالات بنائهما وإعرابهما.

۲– انظر رقم ۱ من هامش ص ۲۴۶.

۳– کل من الظرفین : «یمین» و «شمال» قد یکون معربا – کما فی ص ۲۴۴ – ، وقد یکون مبنیا. بالتفصیل الذی فی رقم ۵ من ص ۲۶۵) أما تفصیل الکلام علی معناهما وإضافتهما ففی ج ۳ ص ۳۶ م ۹۳.

۴– بشرط إضافه : «ذات» إلی : «الیمین» أو : «الشمال». (کما سیأتی فی ص ۲۵۶ من هذا الجزء ، وفی ج ۳ ص ۳۶ م ۹۳ ، هذا ، إلی أن لکلمه : «ذو» و «ذات» أحکاما أخری فی ج ۱ ص ۷۰ م ۸ ، باب : «الأسماء السته» ، وص ۲۵۴ م ۲۶ باب : «الموصول»).

والأفضل اتباع الغالب ؛ ليقع التفاهم بغير تردد. وقد وضعوا علامه للتمييز المعنوى بين الكلمتين ؛ فقالوا : إن أمكن وضع كلمه : «بين» مكان : «وسط» واستقام المعنى فهى ظرف ؛ نحو : جلست وسط القوم ، أى : بينهم. وفى هذه الحاله يحسن تسكين السين ؛ مراعاه للغالب. وإن لم تصلح كانت اسما ، نحو : احمرّ وسط وجهه. وفى هذه الصوره يحسن تحريك السين بالفتح ، مراعاه للغالب.

(ب) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفيه ، وجب - عند الأكثرين - أن يكون متعلقا بالعامل الذى عمل فيه النصب (١) ، وهذا العامل يكون - فى الغالب - فعلا (٢) ، أو مصدرا ، أو شيئا يعمل عمل الفعل (٣) كالوصف ؛ نحو : سافرت يوم الجمعه فوق درّاجه بخاريه. أو : أنا مسافر يوم الجمعه فوق درّاجه بخاريه ... فالظرفان «يوم» و «فوق» متعلقان بعاملهما «سافر» أو : «مسافر» ... و... ومعنى أنهما متعلقان به : مرتبطان ومستمسكان به ، كأنهما جزءان منه لا يظهر معناهما إلا بالتعلق به. فاستمساكهما بالعامل كاستمساك الجزء بأصله ، ثم هما فى الوقت نفسه يكملان معناه.

بيان هذا أن العامل يؤدى معناه فى جملته ، ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل إلا بالظرف الذى هو جزء متمم ومكمل له ؛ ففى مثل : جلس المريض ... قد نحس فى المعنى نقصا يتمثل فى الأسئله التى تدور فى النفس عند سماع هذه الألفاظ ؛ ومن الأسئله : أين جلس؟ أكان فوق السرير ، أم أمامه ، أوراء

١- سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٢ ثم فى ص ٢٣٦ م ٧٨) كلام هام يتصل بهذا الموضوع ، ويتممه ؛ من ناحيه التعلق بحروف المعانى ، والحكمه فى وجوب التعلق. وسيجىء فى ص ٤١٣ باب حروف الجر عند الكلام على (شبه الجمله م ٨٩) ما يزيده توفيه واكتمالا.

٢- والرأى الشائع القوى أن شبه الجمله بنوعيه (وهما الظرف ، وحرف الجر الأصلى مع مجروره) لا يجوز أن يتقدم على عامله الفعل المؤكد بالنون - طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٠٠.

٣- وقد يكون تعلقهما بعامل معنوى ، - إذا لم يوجد عامل آخر يصح التعلق به - وهذا العامل المعنوى هو : الإسناد (أى : النسبه) على الوجه المشروح فى آخر هامش ص ٣٣١ ورقم ٢ من ص ٤٠٩ أما تعلقه بأحرف المعانى فقد سبق بيانه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٢ م ٧٨.

النافذه ، ... أيمين الداخل ... أم شمال الخارج ...؟ متى جلس؟ أصباحا ، أم ظهرا ، أم مساء ...؟ وهكذا ... فإذا جاء الظرف الزمانى أو المكانى فقد أقبل ومعه جزء من الفائده ينضم إلى الفائده المتحققه من العامل ؛ فيزداد المعنى العام اكتمالا بقدر الزياده التى جلبها معه ؛ فمجيئه إنما هو لسبب معين ، ولتحقيق غايه مقصوده دعت إلى استحضاره ، هى عرض معناه ، مع تكمله معنى عامله. فلهذا وجب أن يتعلق به.

والاهتداء إلى هذا العامل قد يحتاج فى كثير من الأحيان إلى فطنه ويقظه ، ولا سيما إذا تعددت فى الجمله الواحده الأفعال أو ما يعمل عملها ؛ حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقى من بينها أناه وتفهما ؛ خذ مثلا لذلك : أسرعت الطائره التى تخيرتها بين السحب ... فقد يتسرع من لا دراىه له فيجعل الظرف «بين» متعلقا بالفعل القريب منه ، وهو الفعل : «تخير» فيفسد المعنى ؛ إذ يصير الكلام : تخيرت الطياره بين السحب ، إنما الصحيح : أسرعت بين السحب ، وهذا يقتضى أن يكون الظرف متعلقا بالفعل «أسرع» ، فيزداد معناه ، ويكمل بعض نقصه ، كما لو قلنا : تخيرت الطياره فأسرعت بين السحب.

مثال آخر : قاس الطبيب حراره المريض ، وكتبها تحت لسانه ، فلا يصح أن يكون الظرف «تحت» متعلقا بالفعل «كتب» ؛ لئلا يؤدى التعلق إلى أن الكتابه كانت تحت اللسان ؛ وهذا معنى فاسد لا يقع. أما إذا تعلق الظرف «تحت» بالفعل : «قاس» فإن المعنى يستقيم ، وتزداد به الفائده ، أى : قاس الطبيب حراره المريض تحت لسانه. فالقياس تحت اللسان. وهكذا يجب الالتفات لسلامه المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده من الظرف.

(ح) الزمان أربعه أقسام (١) :

أولها : المعيّن (٢) المعدود (٣) معا ، مثل رمضان - المحرّم (من غير أن يذكر قبلهما كلمه : شهر) - الصيف - الشتاء. وهذا القسم يصلح جوابا

١- من ناحيه استغراق المعنى. (راجع الهمع ج ١ ص ١٩٧ والصبان ج ٢ ص ٩٥ وبينهما اضطراب ظاهر تداركناه بمعونه مراجع أخرى).

٢- أى : المعين بالعلميه.

٣- الدال بلفظه على عدد محدود.

لأداتى الاستفهام : «كم - ومتى» ، نحو : كم شهرا صمت؟ متى رجعت من سفرك؟ والجواب : صمت رمضان - رجعت الصيف ...

ثانيا : غير المعيّن وغير المعدود ؛ فلا يصلح جوابا لواحد منهما ؛ مثل : حين - وقت.

ثالثها : المعيّن غير المعدود ؛ فيقع جوابا لأداه الاستفهام : «متى» فقط ؛ نحو : يوم الخميس ، وكلمه : «شهر» المضاف إلى اسم بعده من أسماء الشهور ، مثل : شهر صفر - شهر رجب ... وذلك جوابا فيهما عن قول القائل : متى حضرت؟ متى تغيبت؟

رابعها : المعدود غير المعين ؛ فيقع جوابا لأداه الاستفهام : «كم» فقط ، نحو : يومين ، ثلاثه أيام ، أسبوع - شهر - حول.

١ - فالذى يصلح جوابا للأداتين : «كم» ، و «متى» (وهو القسم الأول) ، أو يصلح جوابا للأداه : «كم» (وهو القسم الرابع) يستغرقه الحدث (المعنى) الذى تضمنه ناصبه - سواء أكان الجواب نكره أم معرفه - بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان. فإذا قيل : كم سرت؟ فأجبت : «شهرا» ، وجب أن يقع السير فى جميع الشهر كله ، ليله ونهاره - إلا إن قامت قرينه تدل على أن المقصود المبالغه والتجوز - وكذا إن كان الجواب : المحرم ، مثلا- وكذا يقال فى الأبد والدهر ، مقرونين بكلمه : «أل» فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرقهما ليلا ونهارا (١).

فإن كان حدث الناصب (أى : معناه) مختصّا ببعض أجزاء الزمان. استغرق بعضها الذى يختص به ، وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخرى. فإذا قيل : كم صمت؟ فكان الجواب : «شهرا» ، انصبّ الصوم على الأيام دون الليالى ، لأن الصوم لا يكون إلا نهارا. وإذا قيل : كم سريت؟ فكان الجواب : «شهرا» - انصب السّرى على الليالى دون الأيام ، لأن السرى لا يكون

١- أما كلمه ؛ «أبدا» بغير «أل» فلاستغراق الزمن المستقبل وحده ؛ فإذا قلت : صام الرجل الأبد ، كان معناه : صام كل زمن من أزمنه عمره ، القابله للصوم - عاده - إلى حين وفاته. ولا تقول صام أبدا ؛ وإنما تقول : لأصومن أبدا.

إلا ليلا. وكذا يقال : فى الليل والنهار معرفين ، فالحدث الواقع على كل منهما مقصور على زمنه الخاص.

٢ - وغير ما سبق يجوز فيه التعميم والتبعيض ؛ كيوم ، وليله ، وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء الشهور ؛ بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمه : شهر ؛ كشهر رمضان - شهر المحرم.

وهناك رأى آخر من عده آراء فى هذا البحث ؛ هو : أن ما صلح جوابا لأداه الاستفهام : «كم» أو : «متى» يكون الحدث (المعنى) فى جميعه تعميما أو تقسيطا ، فإذا قلت : سرت يومين ؛ فالسير واقع فى كل منهما من أوله إلى آخره ، وقد يكون فى كل واحد من اليومين ، وإن لم يشمل اليوم كله من أوله إلى آخره. ولا يجوز أن يكون فى أحدهما فقط. ومن التعميم : صمت ثلاثه أيام ، ومن التقسيط أذّنت ثلاثه أيام ، ومن الصالح لهما : تهجدت ثلاث ليال.

وعلى كل فهذه - كما قالوا - ضوابط تقريبيه. والقول الفصل للقرائن الحاسمه ، ولا سيما العرف الشائع ؛ فتلك القرائن هى التى توضح أن المراد التعميم أو التبعيض.

(د) قلنا (١) إن الظرف غير المتصرف إما معرب منصرف ، وإما معرب غير منصرف ، وإما مبنى ، وقد تقدمت الأمثله. وهو فى حالاته الثلاث لا يجوز أن تسبقه «فى» (٢). فالمبنى قد يكون مبنيّا على السكون مثل : مذ (٣) ، ولدن ... أو على الضم مثل : منذ (٤) ، أو على فتح الجزأين ؛ مثل ظروف الزمان أو المكان المركبه ؛ (نحو : صباح مساء - يوم يوم - صباح صباح. والمعنى : كلّ صباح ومساء «أى : كل صباح ، وكل مساء» - وكلّ يوم - وكلّ صباح). (ومثل : بين بين وستأتى) (٥).

فإن فقدت التركيب ، أو أضيف أحد الجزأين للآخر ، أو عطف عليه - امتنع البناء ، ووجب إعرابها وتصرفها ... لكن أيبقى المعنى فى الجميع مع فقد التركيب ،

١- فى ٢٤٧ م ٧٩.

٢- كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٢٢٩ وفى رقم ٤ من ص ٢٤٧.

٣- لا يكون «مذ ومنذ» غير متصرفين إلا فى الرأى الذى يقصرهما على الظرفيه وحدها ، ويمنع وقوعهما مبتدأ ، (كما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٢٤٧).

٤- لا يكون «مذ ومنذ» غير متصرفين إلا فى الرأى الذى يقصرهما على الظرفيه وحدها ، ويمنع وقوعهما مبتدأ ، (كما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٢٤٧).

٥- فى ص ٢٥٥ و ٢٦٠ و ٢٦٧.

بسبب وجود العطف ، أو الإضافه كما كان مع التركيب أم يختلف؟

اتفقوا على أنه باق فى الجميع ، إلا صباح مساء عند الإضافه ، مثل : أنت تزورنا صباح مساء ، ففريق يرى أنها كغيرها من الظروف المركبه التى تتخلى عن التركيب وتضاف ، فيظل المعنى الأول باقيا بعد الإضافه (وهو هنا : كل صباح وكل مساء) ، وفريق يرى أن المعنى مع الإضافه يختلف ؛ فيقتصر على الصباح وحده كما فى المثال السالف ، حيث تقتصر الزياره فيه على الصباح فقط ؛ اعتمادا على أن المعنى منصب على المضاف ، (وهو الصباح). أما المضاف إليه فهو مجرد قيد له ؛ أى : صباحا لمساء.

والحق أن الأمرين محتملان فى المثال ، إلا عند جود قرينه تحتم هذا وحده ، أو ذاك ، فوجودها ضرورىّ لمنع هذا الاحتمال.

ومن الظروف المركبه المبنيه على فتح الجزأين والتى لا تتصرف : «بين بين» (١) بمعنى : التوسط بين شيئين ، مثل : درجه حراره الجو أو الماء : بين بين ، أى : متوسطه بين المرتفعه والمنخفضه. - ثروه فلان بين بين ، أى : بين الكثيره القليله ... فإن فقد الظرف : «بين» التركيب جاز أن يكون معربا متصرفا ومنه قوله تعالى : (... مَوَدَّهَ بَيْنِكُمْ،) وقوله : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) فى قراءه من قرأه مرفوعا ، أمّا من قرأه بالنصب بدل الرفع فقد جرى على أغلب أحواله (٢) ومثله الظرف : «دون» فى قوله تعالى : (وَمِنَّا دُونَ ذلِكَ.)

ومن الظروف غير المتصرفه (٣) : «ذا» ، و «ذات» ، بشرط إضافتهما إلى الزمان دن غيره ، فيلتزمان النصب على الظرفيه الزمانيه فلا يجوز جرّهما ب «فى» ولا وقوعهما فى موقع إعرابىّ آخر ، إلا على لغه ضعيفه لقبيله «خثعم» تبيح فيهما التصرف. وقد رفضها جمهره النحاه (٤) ؛ نحو : قابلت الأخ ذا صباح ، أو ذا مساء ، أو ذات يوم ، أو ذات ليله ، أى : وقتا ذا صباح ، ووقتا ذا

١- ستجىء إشاره إليها فى ص ٢٦٠ بمناسبه الكلام على : «إذا» كما سيجىء بعض أحكامها الهامه فى ص ٢٦٧.

٢- يجوز إعرابه ظرفا منصوبا مباشره ، والفاعل محذوف ، ويجوز اعتباره اسما مبنيا على الفتح فى محل رفع فاعل ... وهناك إعرابات أخرى ... وانظر كلاما يختص به فى ص ٢٦٠ و ٢٦٧.

٣- لهذه الظروف أمثله أيضا فى ص ٢٤٦ و ٢٥٠ م ٧٩.

٤- راجع الهمع ج ١ ص ١٩٧.

مساء ، ومده ذات يوم ، ومده ذات ليله ، أى : وقتا صاحبا لهذا الاسم ، ومده صاحبه لهذا الاسم (١).

قد تضاف «ذات». إلى كلمه : «اليمين» أو : «الشمال» - وهما من الظروف المكانيه كما سبق (٢) - فتصير ظرف مكان متصرفا ؛ نحو : تتحرك الشجره ذات اليمين وذات الشمال ، نحو : دارك ذات اليمين والحدائق ذات الشمال. (وقد سبقت الإشاره إلى «ذا» و «ذات» من ناحيه إفرادهما وجمعهما فى الجزء الأول ، باب الأسماء السته م ٨ ص ٦٩٩ وفى آخر هامش ص ٣٢١ منه إشاره إلى استعمال : «ذات» استعمال الأسماء المحضه المستقله ، وأن النسب إليها هو : «ذووى ، أو ذاتى» طبقا للبيان التفصلى فى باب النسب ج ٤ م ١٧٨ وص ٥٥٤)

ومن غير المتصرف أيضا : حوال - حوالى - حول - حولى ... - أحوال - أحوالى ... وليس المراد - فى الغالب - حقيقه التثنيه والجمع وإنما المراد المعنى المفهوم من الكلمه المفرده ، وهو : الإحاطه والالتفاف - وقد يستعمل «حواليك» مصدرا : مثل : لبيك (٣) ؛ لأن الحول ، والحوال يكونان بمعنى «جانب الشىء المحيط به» كما يكونان بمعنى : «القوه».

ومن الظروف التى لا تتصرف «شطر» بمعنى : ناحيه أو جهه ؛ كقوله تعالى : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ) ومنها : زنه الجبل ، أى : إزاءه ، ومثله : وزن الجبل أى : الناحيه التى تقابله ؛ سواء أكانت قريبه أم بعيده.

ومنها - فى رأى - : صددك وصقبك ، تقول : بيتى صدد بيتك ، بنصبه على الظرفيه ؛ أى : قربه وقبالته ، وبيتى صقب بيتك ، أى : قربه كذلك ، والصحيح أن هذين الظرفين يتصرفان ؛ فيستعملان اسمين.

(ه) هناك ألفاظ مسموعه بالنصب ، جرت مجرى ظرف الزمان والمكان ،

١- سبقت الإشاره لهذه الظروف فى ص ٢٥٠ أما إيضاح معناها وحكم إضافتها مفصله فيجىء فى ج ٣ ص ٣٦ م ٩٣.

٢- فى ص ٢٥٠.

٣- سبق الكلام عليه فى ص ٢٢٠ م ٧٦.

وكانت مجروره بحرف الجر : «فى» فأسقطوه توسعا ، ونصبوها على اعتبارها متضمنه معناه. فمن أمثله الزمان كلمه «حقّا» فى مثل : أحقّا أنك مسرور؟ فحقّا ظرف زمان منصوب خبر مقدم ، والمصدر المؤول بعده مبتدأ والأصل : أفى حق سرورك (١)؟ وقد نطقوا بالحرف «فى» احيانا فقالوا :

«أفى حقّ مواساتى أخاكم ...» وقالوا : «أفى الحق أنى مغرم بك هائم ...» وهذا الاستشهاد قد يصلح دليلا على أن كلمه : «حقّا» السالفه ظرف زمان .. ومثلها : غير شك أنك مسرور ، أو : جهد رأيى أنك محسن ، أو : ظنّا منى أنك أديب فغير ، وجهد ، وظنّا - كلمات منصوبه هنا على الظرفيه الزمانيه (٢) توسعا بإسقاط حرف الجر : «فى» والأصل : فى غير شك - فى جهد رأيى - فى ظنى - والظرف فيها جميعا خير مقدم والمصدر المؤول بعده مبتدأ مؤخر. ومن أمثله ظروف المكان السماعيه : مطرنا السّهل والجبل ، وضربت الجاسوس الظّهر والبطن. وإنما كانت هذه الظروف سماعيه مقصوره عليه لأنها لا تدخل فى أنواع الظروف المكانيه القياسيه.

(و) قد ينزل بعض الظروف منزله الشرط ؛ فيحتاج لجمله بعدها جمله أخرى بمثابه الجواب ، وقد تقترن بالفاء كقوله تعالى : (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ ..) وعلى هذا قول ابن مالك فى حكم «خلا وعدا» ، فى باب «الاستثناء» :

(وحيث جرّا فهما حرفان ...) (٣).

(ز) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه؟ سيجىء الجواب فى مكانه

١- والظرفيه هنا زمانيه مجازيه. - كما فى الخضرى والتصريح آخر باب : «الظرف» وقد سبق الكلام عليه مفصلا فى ج ١ ص ٤٨٧ م ٥١ عند الكلام على فتح همزه «أن». وسبقت الإشاره إليه فى رقم ١ هامش ص ٢٤٨.

٢- والمعنى : سرورك حاصل فى زمن لا شك فى وقوع السرور فيه ، وإحسانك متحقق فى زمن سجلت فيه هذا قدر جهدى واستطاعتى ، وأدبك حاصل فى زمن أظن وقوعه فيه.

٣- راجع الصبان والخضرى عند شرح البيت. ويجىء الإيضاح فى هامش ص ٣٣١ وانظر الكلام على الظرف «بين» فى ص ٢٦٧ وما يليها من رقم ٣ هامش ص ٢٦٨) وهامشها لصلته لموضوع.

الأنسب ، من باب العطف آخر الجزء الثالث (١).

(ح) الظروف الزمانيه والمكانيه متعدده الأنواع ، والأحكام ، جديره أن تستقل برساله توفيها حقها من البسط ، والإيضاح ، والتهذيب ، وجمع شتاتها المتناثر فى المطولات ، والمراجع الكبيره ، واستصفاء ما يجدر الأخذ به ، واستبعاد ما يغشيه مما لا يناسب. وتحقيق هذا كله غرض جليل هام يقتضى بحثا مستقلّا ؛ لا تزحمه البحوث الأخرى ؛ فتضغطه ، أو تطغى عليه.

على أن هذا لا يحول دون استخلاص موجز ، مركّز ، دقيق ؛ قد يفيد القانع ، أو يسعف المضطر ، ولكنه لا يغنى المستقصى ، الذى لن يرضى بغير التوفيه بديلا. ومثل هذا لا يجد طلبته إلا فى بطون المراجع الواسعه ؛ كالمغنى ، وشرح المفصل ، والجزء الأول من همع الهوامع : للسيوطى ؛ فقد - حوى أو كاد - من شأن «الظرف» بنوعيه - ولا سيما الظرف المبنى - ما لم يهيأ لسواه ، وجمع فى فصل : «الظروف المبنيه» ما وصفه صادقا بقوله (٢) : «إنى أوردت ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مبنىّ ظروف الزمان والمكان ، مرتبا على حروف المعجم ...».

وفيما يلى الموجز

الذى استخلصناه من تلك المراجع ، ورتبناه على حسب الحروف الهجائيه ، مع ترك ما سبق الكلام عليه (٣).

١ - إذ (٤) - ظرف للزمن الماضى فى أكثر استعمالاتها ، وقد تكون للمستقبل بقرينه (٥) ، وهى مبنيه على السكون ، غير متصرفه (٦) فى الأغلب - وتكون أحيانا

١- ج ٣ م ١٢٢ ص ٥٢٤ وقد عرض الصبان لهذا البحث فى آخر باب الظرف من الجزء الثانى من حاشيته على الأشمونى.

٢- فى ص ٢٠٤.

٣- مما يمكن الاكتفاء به.

٤- سيجىء الكلام على «إذ» و «إذا» بمناسبه أخرى فى ج ٣ باب : «الإضافه» ص ٦٣ ، ٧٠ ، و ٧٢ م ٩٤ ويجىء كلام آخر مفيد على «إذا» فى ج ٤ باب : «عوامل الجزم» ، ص ٣٣٣ م ٥٦

٥- بيان هذا فى رقم ٦ الآتى.

٦- جاء فى المغنى - ج ١ - عند الكلام عليها ما يفيد أنها متصرفه ؛ حيث يقول فى الوجه الثانى من أوجه استعمالها ما نصه : (أن تكون مفعولا به ، نحو قوله تعالى : (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ.) والغالب على المذكوره فى أوائل القصص فى التنزيل أن تكون مفعولا به بتقدير : «اذكر» ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَهِ ... -) وقوله : (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ ...) - وقوله : (وَإِذْ فَرَقْنا - - بِكُمُ الْبَحْرَ ...) وبعض المعربين يقول فى ذلك إنه ظرف للفعل : «اذكر» محذوفا - وليس مفعولا به - وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه - أى : تذكره - لا الذكر فيه) اه. كلام المغنى. وقال صاحب الهمع (ج ١ ص ٢٠٤) فى دلالتها الزمنيه ، وفى تصرفها. ما نصه : (أصل وضعها أن تكون ظرفا للوقت الماضى. وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور

: لا. وقال جماعه منهم ابن مالك : نعم. واستدلوا بقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبارَها) والجمهور جعلوا الآيه ونحوها من باب قوله تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ...) أى : من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزله ما قد وقع. قال ابن هشام : ويحتج لغيرهم - أى : لغير الجمهور - بقوله تعالى : (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ؛ إِذِ الْأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ ... ؛) فإن : «يعلمون» مستقبل لفظا ومعنى : لدخول حرف «التنفيس» عليه ، وقد عمل فى «إذ» فيلزم أن يكون بمنزله «إذا» لأن «إذا» للمستقبل. وتلزم «إذ» الظرفيه ؛ فلا تتصرف بأن تكون فاعله أو مبتدأه ... إلا أن يضاف اسم الزمان إليها : نحو : «حينئذ» - «يومئذ» ... وجوز الأخفش ، والزجاج ، وابن مالك وقوعها مفعولا به ، نحو قوله تعالى : (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً ...) وبدلا منه ؛ نحو : (وَاذْكُرْ فِي الْكِتابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ ...). والجمهور لا يثبتون ذلك ، ووافقهم أبو حيان ، قال : «لأنه لا يوجد فى كلام العرب : «أحببت إذ قدم زيد ، ولا كرهت إذ قدم». وإنما ذكروا ذلك مع الفعل : «اذكر» لما اعتاص - أى : التوى ، وصعب - عليهم ما ورد من ذلك فى القرآن. وتخريجه مهل ، وهو أن تكون «إذ» معموله لمحذوف يدل عليه المعنى. أى : اذكروا حالتكم ، أو : قضيتكم ، أو أمركم ... وقد جاء بعض ذلك مصرحا به ؛ قال تعالى : (وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْداءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ...) «فإذ» ظرف معمول لقوله : «نعمه الله». وهذا أولى من إثبات حكم كل بمحتمل ، بل بمرجوح». اه. كلام أبو حيان)» اه. ما دوّنه الهمع.

مضافا إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : حينئذ - يومئذ ... فتتحرك «الذال» بالكسر عند التنوين. وإذا كانت ظرفا التزمت الإضافه إلى جمله (١) ؛ إمّا اسميه ليس عجزها فعلا ماضيا ، نحو قوله تعالى : (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ...) وقوله تعالى : (... إِذْ هُما فِي الْغارِ) وإما فعليه نحو : جئتك إذ دعوتنى. ويشترط فى الجمله الفعليه أن تكون ماضويه لفظا ومعنى أو معنى فقط - كأن يكون فعلها مضارعا قصد به حكايه الحال الماضيه - وألا تكون شرطيه ، ولا مشتمله على ضمير يعود على المضاف ؛ فلا يصح : أتذكر اذ إن تأتنا نكرمك ..

١- وفى هذه الحاله يشترط فى «إذ» الظرفيه المحضه ألا تكون مختومه بما الزائده - نص على هذا المبرد فى كتابه المقتضب ، ج ٢ ص ٥۴ -.

وقد يحذف شطر الجمله الاسميه أحيانا مع ملاحظه وجوده ؛ كقول الشاعر :

هل ترجعنّ ليال قد مضين لنا

والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا

والتقدير عندهم : العيش منقلب أفنانا إذ ذاك كذلك ، لأنها لا تضاف - فى الأغلب - (١) إلى مفرد (٢). ومثله قول الآخر :

كانت منازل ألّاف عهدتهمو

إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

أى : إذ ذاك كذلك.

وقد تحذف الجمله التى تضاف إليها ، ويعوض عنها التنوين (٣) ؛ نحو : أقبل الغائب وكنتم حينئذ مجتمعين ، أى : حين إذ أقبل ...

وقد تزاد للتعليل ؛ كقوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ؛) أى : لأجل ظلمكم فى الدنيا ... وهى حرف بمنزله لام التعليل ... وقيل : ظرف ، والتعليل مستفاد من قوه الكلام ، لا من اللفظ ؛ وقد تكون حرفا للمفاجأه ، أو زائده لتأكيد معنى الجمله كلها ؛ وذلك بعد كلمه : «بين» (٤) المختومه «بالألف» الزائده ، أو «ما» الزائده ؛ نحو : بينا نحن جلوس إذ أقبل صديق ... ومثل : فبينما العسر إذ دارت مياسير (٥).

هذا ، واستعمال «إذ» قياسىّ فى جميع الصور ، والحالات المختلفه التى سردناها فى الكلام عليها.

٢ - إذا - الصحيح أنها اسم ؛ بدليل وقوعها خبرا مع مباشرتها الفعل ؛ نحو : الهناء إذا تسود المحبه الأهل ، ووقوعها بدلا من الاسم الصريح ، نحو : المقابله غدا إذا تطلع الشمس.

١- راجع الخضرى والصبان (باب : «إن» - مواضع كسر الهمزه وجوبا ، وهل منها : «حيث»؟)

٢- قد يبدو هذا التقدير غريبا ، ولكن تزول غرابته - كما يجىء فى ج ٣ ص ٦٥ م ٩٤ - بأمثله أخرى توضحه وتؤيده. كأن نقول : المنافق منقلب أحوالا إذ هذا - المنافقان منقلبان أحوالا إذ هذان - المنافقون منقلبون أحوالا إذ هؤلاء. ففى كل هذه التراكيب وأشباهها - وما أكثرها - لا يتم المعنى إلا بالتقدير السالف.

٣- كما سبق فى ج ١ ص ٢٦ م ٣.

٤- لها بيان فى ص ٢٦٧ وما يليها.

٥- ولا يشترط فيها غير هذا ، بخلاف «إذا» الفجائيه التى سيجىء الكلام عليها فى ص ٢٦٣.

(ا) وهی ظرف للمستقبل فی أکثر استعمالاتها ، وتکون للماضی بقرینه ؛ نحو قوله تعالی : (وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَیْها ...) لأن الآیه نزلت بعد انفضاضهم.

وقد تکون للحال بعد القسم ؛ نحو قوله تعالی : (وَاللَّیْلِ إِذا یَغْشی) لأن اللیل والغشیان مقترنان. وهل «إذا» فی الآیه متعلقه بفعل القسم وفعل القسم للحال (۱)؟

ومثل قوله تعالی تعالی : (وَالنَّجْمِ إِذا هَوی ؛ ما ضَلَّ صاحِبُکُمْ وَما غَوی ....)

(ب) والغالب فی استعمالها أن تتضمن مع الظرفیه معنی الشرط بغیر أن تجزم إلا فی ضروره الشعر ، وتحتاج بعدها إلی جملتین ، الأولی تحتوی علی فعل الشرط ، والثانیه هی الجواب. نحو قوله تعالی : (إِذا جاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَیْتَ النَّاسَ یَدْخُلُونَ فِی دِینِ اللهِ أَفْواجاً - فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّکَ وَاسْتَغْفِرْهُ ....)

وقد تتجرد للظرفیه المحضه الخالیه من الشرط (۲) ؛ کقوله تعالی : (وَاللَّیْلِ إِذا یَغْشی ، وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّی ...،) وقوله تعالی : (وَالضُّحی وَاللَّیْلِ إِذا سَجی ...،) وقوله تعالی : (وَإِذا ما غَضِبُوا هُمْ یَغْفِرُونَ)(۳). وقد

۱- هذا رأی فریق من النحاه. ولم یوافق علیه آخرون ؛ لما یلزم علیه من أن یکون القسم فی وقت غشیان اللیل ، وأنهما یحصلان معا فی زمن واحد. وارتضی هؤلاء أن تکون «إذا» ظرفا متعلقا بمضاف یدل علیه القسم ؛ إذ لا یقسم بشیء إلا لعظمته. والتقدیر : وعظمه اللیل إذا یغشی. (راجع الصبان ، ج ۲. باب الإضافه عند الکلام علی «إذا»).

۲- جمهزه النحاه فی هذه الحاله توجب نصبها علی الظرفیه دون غیرها ، فلا تکون فاعلا ولا مفعولا به ، ولا غیرهما. أما قوله علیه السّلام لعائشه : «إنی لأعلم إذا کنت عنی راضیه ...» فیؤولونه بأن المراد : إنی لأعلم شأنک إذا کنت عنی راضیه ، ولا یوافقون علی أن تکون مفعولا به ، لئلا یفسد المعنی إذ المراد لیس العلم بالزمن ، وإنما المراد العلم بالحال والشأن. وهذا صحیح فی الحدیث السالف أما فی غیره فقد یکون المراد وقوع الأثر علی الزمن نفسه وعندئذ لا یمنع مانع من أن تکون «إذا» مفعولا به ، نزولا علی ما یقتضیه المعنی.

۳- لو کانت «إذا» فی الآیه شرطیه لاشتمل جوابها (هم یغفرون) علی الفاء الرابطه أو ما ینوب عنها فی الربط ، لأن هذا الجواب جمله اسمیه تحتاج للرابط ، ولا داعی للتمحل بأن الرابط قد یحذف أحیانا. (انظر ج ۴ ص ۳۳۳ م ۱۵۶ لأهمیته).

اجتمع النوعان – الظرفيه المحضه ، والظرفيه الشرطيه مع حذف فعل الشرط – فى قول الشاعر :

إذا أنت لم تترك أخاك وزلّه (١)

– إذا زلّها – أوشكتما (٢)

أن تفرّقا (٣)

وإذا كانت للشرط فإنها لا تدل على التكرار ؛ ففى مثل إذا خرجت أخرج معك. يتحقق المراد بالخروج مره واحده. وهى أيضا لا تفيد الشمول والتعميم – فى الرأى الشائع – فلو حلف رجل على أن يتصدق بمائه – مثلا – إذا رجع ابن من أبنائه الغائبين ؛ فرجع ثلاثه ، لم يجب عليه إلا مائه ، وتسقط عنه اليمين بعدها.

وتستعمل «إذا» الظرفيه الشرطيه فى التعليق إذا كان الشرط محقق الوقوع (٤) ، نحو : إذا أقبل الشتاء أقيم عندكم ، أو مرجّح الوقوع ، نحو : إذا دعوتمونى أيها الإخوان أحضر.

(ح) «وإذا» الظرفيه الشرطيه تضاف دائما إلى جمله فعليه خبريه ، غير مشتمله على ضمير يعود على المضاف ، والأكثر أن تكون ماضويه. وقد اجتمع النوعان فى قول الشاعر :

والنفس راغبه إذا رغّبتها

وإذا تردّ إلى قليل تقنع

والماضى فى شرطها أو جوابها مستقبل الزمن (٥) ؛ فإن وليها اسم مرفوع بعده فعل

١– هفوه.

٢– اقتربتما.

٣– الأصل : تتفرقا. حذفت إحدى التاءين تخفيفا.

٤– وهى بهذا تختلف عن «إن» الشرطيه وأخواتها ؛ مما يكثر فى الأمر المحتمل ، أو المشكوك فى تحقيقه. وقد تدخل على المستحيل ، كقوله تعالى : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ ...) وقد تدخل على الأمر المحقق إن كان غير متيقن الزمان : كقوله تعالى : (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ؟) فالموت محقق ، ولكن زمنه مبهم. (وفى الجزء الرابع ص ٣٢٧ م ١٥٥ وص ٣٣٣ م ١٥٦. – باب الجوازم – البيان الشامل لهذه الأدوات كلها).

٥– سواء أكان ماضى اللفظ والمعنى معا ، (وهو الماضى الحقيقى بصيغته وزمنه) أم كان ماضيا معنى وحكما دون لفظ ، وهو المضارع المسبوق بحرف الجزم : «لم» فإن هذا الحرف الجازم يقلب – فى الغالب – زمنه للمضى – كما هو موضح فى باب «الجوازم» – ج ٤ – فإذا وقع الماضى الحقيقى ، أو المعنوى (وهو المضارع المسبوق بالحرف «لم») فعل شرط للأداه : «إذا»

الشـرطيه ، أو لأـداه جازمه تخلص زمنه للمسـتقبل : المحض ؛ كقول الشاعر : إنّ السـماء إذا لم تبك مقلتها لم تضـحك الأرض عن دان من الثمر

فالاسم – فى الغالب – فاعل لفعل محذوف (١) مثل : (إذا السماء انشقت ...) وحين تقع شرطيه ظرفيه تكون مضافه إلى الجمله الشرطيه المكونه من فعل الشرط ومرفوعه ، ومنصوبه بما يكون فى جمله الجواب من فعل أو شبهه (٢).

(د) وقد تكون «إذا» للمفاجأه (٣) – والأحسن فى هذه الحاله اعتبارها حرفا (٤) – ؛ فتدخل وجوبا ؛ إما على الجمل الاسميه ، نحو : اشتدت الريح ، فإذا البحر هائج ، وإما على الجمل الفعليه المقرونه بقد ، لأن «قد» تقرب زمن الفعل من الحال – نحو : اشتدت الرياح ؛ فإذا قد لجأت السفن إلى الموانى – يضطرب البحر فإذا قد يتألم ركاب البواخر. كما يجب فى كل حالاتها أن يسبقها كلام قبلها تقع عليه المفاجأه ، وأن تكون المفاجأه فى الزمن الحالىّ (٥) حتما – لا المستقبل ، ولا الماضى – وأن تقترن بها الفاء الزائده للتوكيد (٦). وأن تخلو من جواب بعدها. وقد تليها الباء الزائده التى تدخل سماعا فى مواضع ؛ منها بعض أنواع معينه من المبتدأ ، كالمبتدأ الذى بعدها ، نحو نظرت فإذا بالطيور مهاجره (٧).

٣ – الآن – وهو اسم للوقت الحاضر جميعه ، وهو الوقت الذى يستغرقه نطق

١– أو نائب فاعل أحيانا – ولهذا الرأى توضيح واف سبق فى باب الاشتغال من هذا الجزء ص ١٣٩ وما بعدهما.

٢– ولا يمنع من هذا العمل أن يكون الجواب مشتملا – أحيانا – على الفاء الرابطه ، أو ما ينوب عنها ، لأن هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فى غير هذا الموضع الذى يكون فيه العامل واقعا فى جواب الشرط.

٣– أى : مفاجأه ما بعدها ، بمعنى : هجومه.

٤– ويجوز اعتبارها ظرف زمان أو مكان أيضا ، بمعنى : (ففى الوقت أو ففى المكان) – راجع ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢.

٥– المقصود بالزمن الحالى : الزمن الذى يتحقق فيه المعنيان فى وقت واحد ؛ المعنى الذى بعدها والمعنى الذى قبلها ؛ بحيث يقترنان معا فى زمن تحققهما ، ولو كان الزمن ماضيا ؛ كالذى فى نحو : خرجت أمس فإذا المطر فياض.

٦– وقد سبقت الإشاره لهذا فى ج ١ ص ٤٩٢.

٧– راجع المغنى ج ١ عند الكلام على «الباء» ، وص ٤٥٥ الآتيه ؛ حيث الكلام على حرف الجر الباء ، والبيان الأنسب.

الإنسان بهذه الكلمه ؛ نحو : أنارت الشمس الآن ، أو الحاضر بعضه فقط ، مثل : الملّاح يحرك سفينته الآن. فإن تحريكه السفينه لا يعم ولا يشمل كل وقته الحاضر عند النطق. وقد يقع على الماضى القريب من زمن النطق ، أو على المستقبل القريب منه ؛ تنزيلا للقريب فى الحالتين منزله الحاضر.

وهو ظرف ، مبنى على الفتح ، وظرفيته غالبه ، لازمه ، أى : لا يخرج عنها إلا فى القليل المسموع الذى لا يقاس عليه. ويرى بعض النحاه أنه معرب منصوب على الظرفيه - وليس مبنيّا - وله أدله تدعو إلى الاطمئنان والاستراحه لرأيه الأسهل (١).

٤ - أمس - اسم ، معرفه ، متصرف ، وهو اسم زمان لليوم الذى قبل يومك مباشره ، أو ما فى حكمه عند إراده القرب. ويستعمل مقرونا بأل لزياده التعريف ، أو غير مقترن بها فلا يفقد التعريف.

وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفه ، تعددت بسببها آراء النحاه فى استنباط حكمه. وخير ما يستصفى منها أنه : إذا كان مقرونا بأل فإعرابه وتصرفه هو الغالب ، ولا يكون ظرفا ؛ نحو كان الأمس طيبا - إن الأمس طيب ، أسفت على انقضاء الأمس. وإذا لم يكن مقترنا بأل فالأحسن عند استعماله ظرفا أن

١- فى الجزء الأول من : «همع الهوامع» (باب : الظرف ص ٢٠٧) عرض واف للآراء المختلفه المتعدده التى تدور حول الظرف : «الآن» من ناحيه الحكم عليه بالبناء ، أو بالإعراب ، وأدله كل رأى. وجميعها أدله جدليه محضه لا قيمه لها فى إثبات المراد ، لأن إثباته القاطع إنما يكون بعرض الأمثله الصحيحه الوارده عن العرب التى تكفى فى تأييد هذا أو ذاك ، لا فى مجرد الجدل المحض الذى لا تسايره الشواهد الكثيره. على أن صاحب الهمع بعد فراغه من عرض الآراء أدلى برأيه. فقال ما نصه :(«المختار عندى القول بإعرابه ؛ لأنه لم يثبت لبنائه عله معتبره ؛ فهو منصوب على الظرفيه ، وإن دخلته «من» جرّ. وخروجه عن الظرفيه غير ثابت ، ولا يصلح الاستدلال له بالحديث السابق لما تقرر غير مره») اه. ثم قال بعد ذلك ما نصه : (وفى شرح الألفيه لابن الصائغ : إن الذى قال بأن أصله «أوان» يقول بإعرابه ، كما أن «أوانا» معرب) اه. أما الحديث المشار إليه فقد ذكره قبل رأيه هذا قائلا ما نصه : (وقال ابن مالك : ظرفيته «أى : الآن» غالبه لازمه ؛ فقد يخرج عنها إلى الاسميه ، كحديث «فهو يهوى فى النار ، الآن حين انتهى إلى قعرها ...» ف «الآن» فى موضع رفع بالابتداء ، «وحين انتهى» خبره. و «حين» مبنى لإضافته إلى جمله صدرها ماض) اه. وإنما كان الحديث السالف غير صالح عنده للاستدلال به لأن صاحب الهمع من طائفه ترى أن الحديث - - النبوى لا يستشهد به فى اللغويات ، لاحتمال أن يكون مرويا بالمعنى دون حرص على النص اللفظى الذى نطق به الرسول عليه السّلام ، ولأن بعض رواه الحديث أجنبى لا يحسن النطق بالكلام العربى الصحيح. وهذا رأى له معارضون لا يوافقون عليه. وللفريقين أدله وبحوث طويله فى هذا الشأن عرضها مختصره صاحب : «خزانه الأدب» فى أولها ، وكذلك عرض لها بشىء من البسط صاحب كتاب : «المواهب الفتحيه» فى الجزء الثانى.

يكون مبنيّا على الكسر دائما فى محل نصب ، نحو : أتممت الكتابه أمس. وإن لم يستعمل ظرفا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضا فى جميع أحواله. نحو : انقضى أمس بخير - إن أمس كان حسنا - لم أشعر بانقضاء أمس.

ومما يتصل باستعمال «أمس» ما جاء فى كتاب : «لسان العرب» وغيره وهو أنك تقول : ما رأيت الصديق مذ أمس ؛ إذا كان ابتداء عدم الرؤيه هو اليوم الذى قبل يومك الحالىّ مباشره. فإن لم تره يوما قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول من أمس (١). فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول من أول من أمس ، ولا يقال إلا ليومين قبل أمس ، أى : لا يصح ذكر «أمس» لما قبلهما (٢).

٥ - بعد - أول - قبل - أمام - قدّام - وراء - خلف - أسفل - يمين - شمال - فوق - تحت - عل (٣) - دون - ... (٤)

من الظروف المبنيه حينا ، والمعربه حينا آخر : «بعد» وهو زمان ملازم للإضافه.

ا - غير أن المضاف إليه قد يذكر ، نحو : صفا الجو بعد المطر ، وفى هذه الحاله يتعين أن يكون الظرف معربا منصوبا بغير تنوين ؛ لأنه مضاف ، ويجوز جره بالحرف : «من».

ب - وقد يحذف المضاف إليه وينوى وجود لفظه بنصّه الحرفى ؛ فيبقى المضاف

١- هذا التركيب مثل قولهم : ما رأيته أول من أمس. (راجع ما يتصل به فى الصفحه الآتيه).
٢- راجع الكلام على كلمه «أول» فى الصفحه التاليه ثم إيضاح آخر عنها فى ح ٣ ص ٦٢٣ ، ١٢٥ م ٩٤ - باب الإضافه.
٣- فى الظرف «عل» لغات مختلفه أوضحناها فى باب الإضافه ج ٣ منها : علا (على وزن : عصا) وبعض العرب يجيز إضافته ولكنه يوجب قلب ألفه ياء عند إضافته لياء المتكلم طبقا للبيان الخاص به فى باب الإضافه.
٤- فى باب الإضافه من ج ٣ ص ١١٥ م ٩٥ تفصيل الكلام على هذه الظروف ، وعرض أحكامها مستوفاه.

على حاله معربا منصوبا غير منوّن ؛ كما كان قبل حذف المضاف إليه ؛ نحو : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد المطر. وحكم الظرف هنا كسابقه.

ح - وقد يحذف المضاف إليه ، ويستغنى عنه نهائيًا كأن لم يكن ؛ مثل : صفا الجو بعدا ... والظرف فى هذه الحاله معرب ، منصوب ، منون ...

د - وقد يحذف وينوى معناه. (أى : ينوى وجود كلمه أخرى تؤدى معنى المحذوف من غير أن تشاركه فى نصّه وحروفه) وفى هذه الصوره يلتزم الظرف المضاف : البناء على الضم ؛ مثل : لما انقطع المطر صفا الجو بعد ، أى : بعد انقطاعه ، أو بعد ذلك ...

فالأحوال أربعه (١) تعرب فى ثلاثه منها ، وتبنى فى حاله واحده هى : التى يحذف فيها المضاف وينوى معناه. وتلك الأحوال الأربعه تنطبق على باقى الظروف التى وليت : «بعد».

غير أن هناك بعض الأمور تتصل بلفظ : «أوّل» الذى ليس ظرفا (٢). منها : اعتباره اسما مصروفا معناه ابتداء الشىء المقابل لنهايته ، ولا يستلزم أن يكون له ثان ؛ فقد يكون له ثان ، وربما لا يكون ؛ تقول : هذا أول ما اكتسبته ، فقد تكتسب بعده شيئا ، أولا تكتسب. وقيل : يستلزم كما أن الآخر يستلزم أولا والحق الرأى الأول. وللقرائن دخل كبير فى توجيه المعنى إلى أحد الرأيين. ومنه قولهم : ما له أول ولا آخر (٣)

ومنها : أن يكون وصفا مؤولا ، أى : أفعل تفضيل بمعنى : «أسبق» ، فيجرى عليه حكمه ؛ من منع الصرف وعدم التأنيث بالتاء. ووجوب إدخال «من» على المفضّل عليه ... ؛ نحو : هذا أول من هذين ، ولقيته عام أول من عامنا (٤).

ومنها : أن يكون اسما معناه : «السابق» ؛ فيكون مصروفا ؛ نحو لقيته عاما أولا ، أى : سابقا.

١- تفصيل أحكامها وأحوالها فى ج ٣ ص ٥٣ م ٥٩ باب الإضافه.

٢- تقدم له بيان آخر فى الصفحه السابقه. وكذلك فى ج ١ ص ١٤٦ م ١٧ باب النكره والمعرفه وستجىء إشاره مهمه إليه فى ج ٣ باب الإضافه.

٣- راجع الكلام عليه مع الظرف «أمس» فى الصفحه الماضيه وله بيان آخر فى ج ٣ باب الإضافه ص ١٢٥.

٤- ويصح لقيته عاما أول من عامنا. جاء فى الهمع (ج ١ ص ٥٤ باب «النكره والمعرفه») ما نصه : (من الأسماء ما هو معرفه معنى ، نكره لفظا ، نحو : كان ذلك عاما أول - وأول من أمس ؛ فمدلولهما معين لا شيوع فيه بوجه ، ولم يستعملا إلا نكرتين ، وقد سبق بيان هذا - فى ج ١ م.

أما «أول» الظرف الزمانى فمعناه : «قبل» نحو : رأيت الهلال أول الناس.

هـذا ، وأصـل أول - فى الأرجـح ، بنوعيه : الظرف ، والاـسم - ، هو : أو أل بوزن : أفعـل ؛ قلبت الهمزه الثانيه واوا ، ثم أدغمت الواو فى الواو ، بدليل جمعه على أوائل (١).

٦ - بين (٢) - بـدل - فأما : «بين» فأصـله ظرف للمكان ، وقد يكون للزمان أيضا والكلمه فى الحالتين مضافه إلا عند التركيب - كما سبق (٣) - وتتخلّل شيئين (٤) ، أو ما فى تقدير شـيئين (٥) أو أشياء (٦) ، وتصـرفها متوسط ، وكذلك وقوعها معربه ، مثل قوله تعـالى فى الزوجين : (وَإِنْ خِفْتُمْ شِـقاقَ بَيْنِهِما فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ ، وَحَكَماً مِنْ أَهْلِها ...) ، فقـد وقعت اسـما معربا مضافا إليه ، مجرورا بالكسـره الظـاهره ؛ كشأنهـا فى قوله تعـالى : (هـذا فِراقُ بَيْنِى وَبَيْنِـكَ،) وقوله (لَقَـدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) فى قراءه من رفع الظرف ، وقوله : (وَمِنْ بَيْنِنا وَبَيْنِكَ حِجابٌ).

ولا تضاف إلّا إلى متعدد ، كقول الشاعر :

شوقى إليك نفى لذيذ هجوعى

فارقتنى فأقام بين ضلوعى

فإن أضيفت لمفرد وكان ضميرا لا يدل على تعدد ، وجب تكرارها مع عطف

١- انظر ما يتعلق به فى ص ٥٢١ وفى ج ٣ - باب الإضافه -

٢- سبقت الإشاره إلى بعض أحكامها (لتركيب) ، فى ص ٢٥٥ وإشاره أخرى فى ص ٢٦٠. بمناسبه الكلام على : «إذ».

٣- سبقت الإشاره إلى بعض أحكامها (لتركيب) ، فى ص ٢٥٥ وإشاره أخرى فى ص ٢٦٠. بمناسبه الكلام على : «إذ».

٤- كقوله تعالى : (... وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ وَالسَّحابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ.)

٥- كقوله تعالى : (وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلا تُخافِتْ بِها ، وَابْتَغِ بَيْنَ ذلِكَ سَبِيلًا ،) أى : بين الجهر والمخافته.

٦- كقول امرئ القيس : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسـقط اللّوى بين الدّخول فحومل ومما يصلح لتقدير شيئين ، أو أشياء قول الشاعر : قدّر الهجر بيننا فافترقنا وطوى البين عن جفونى غمضى

المكرره بالواو ، كالآيه السابقه ، (هذا فراق بينى وبينك ..) وإن كان اسما ظاهرا فالكثير أنها لا تتكرر ؛ إذ يكتفى بالعطف بالواو على الاسم الظاهر المضاف إليه ؛ مع جواز التكرار ، وإن كان الأول هو الأكثر (١) ؛ مثل : تضيع الغايه بين التردد واليأس. وقولهم : شتان بين رويّه وتسرّع.

وقد يتصل بآخرها «الألف» الزائده أو «ما» (٢) الزائده ، فتصير زمانيه غير متصرفه ، وفى هذه الحاله يضاف الظرف وجوبا إلى جمله (اسميه ، أو فعليه) ، وبعدها كلام مترتب على هذه الجمله ، يعتبر بمنزله الجواب (٣).

١- تكرارها بين المتعاطفين الضميرين واجب أما بين المتعاطفين الظاهرين فجائز للتوكيد ؛ فيصح أن يقال : المال بين محمود وبين على ، بزياده : «بين» الثانيه ، للتأكيد كما قاله ابن برى وغيره ، وبذلك يرد على منع الحريرى تكرارها. (راجع حاشيه ياسين على شرح التصريح ج ٢ وكذا «الصبان» أول باب عطف النسق فيها عند الكلام على واو العطف). ويؤيد ما سبق ورودها مكرره فى بعض الأحاديث الشريفه ، التى نقلها وشرحها صاحب المواهب الفتحيه (ح ٢) وفى كلام آخر لعمر بن عبد العزيز وهو ممن يحتج بكلامهم. وكذلك وردت فى شعر يحتج به نقله «الطبرسى (فى كتابه مجمع البيان ج ١ ص ٤٥) ونصه : قال عدى بن زيد : وجاعل الشمس مصرا لاخفاء به بين النهار ، وبين الليل قد فصلا - المصر : الحاجز - وقول أعشى همدان : بين الأشج وبين قيس باذخ بخ بخ لوالده وللمولود

٢- وقوع «ما» الزائده بعد الظرف : «بين» يوجب وصلهما فى الكتابه.

٣- يكون الظرف مضافا للجمله التى بعده مباشره ، ومنصوبا لعامل فى الكلام المتأخر عنها المترتب عليها ، كأنه جواب لها ، معلق عليها كتعليق الجواب على الشرط (على الوجه الذى سبق فى «و» ص ٢٥٧ وكما يجىء فى ص ٣٣١). وما سبق هو رأى الجمهور. وهناك آراء أخرى أيسرها أنها - بعد اتصال «ما» الزائده ، أو : الألف الزائده بها ، تصير ظرف زمان غير مضاف ، لأن الحرف الزائد قد كفها عن العمل. ويصير الظرف «بين» منصوبا بالعامل الذى فى الجمله التى تليه والجمله التى تليها بمنزله الجواب. وهذا رأى حسن وفيه تيسير. ومن المفيد الذى يوضح ما سبق أن نسجل هنا ما جاء فى حاشيه الأمير على المغنى ، وما جاء فى الصبان عن هذه المسأله. جاء فى المغنى ؛ ج ١ فى الكلام على «إذ» وأنواعها ، ما نصه : (تكون للمفاجأه ، نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعه بعد «بينا» ، أو «بينما» ... و...) وقد علق على هذا : الأمير فى حاشيته ، قائلا ما نصه : -

للظرف

، فمثال الفعليه : بينما أنصفتنى بالودّ ظلمتنى بالمنّ ، وقول الشاعر :

- (أصل : «بين» مصدر بان ، إذا تفرق ، ثم استعملت استعمال الظروف ؛ زمانيه ومكانيه. ولا تضاف إلا لمتعدد ؛ فأصل قولك : جلست بين زيد وعمرو ، وأتيت بين الظهر والعصر ، جلست مكان تفرق زيد وعمرو ، أى : المكان الواقع بينهما ، وأتيت زمن تفرق الظهر والعصر ، أى : الزمن الذى يفصل بينهما ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه. ثم لما أرادوا أن يضيفوها إلى الجمله مع كونها لازمه للإضافه للمفرد - أى : لغير الجمله - وكانت الإضافه إلى الجمله كلا إضافه ؛ لعدم تأثيرها فى لفظ المضاف إليه - وصلوها - بأحد الأمرين ؛ «ما» التى شأنها الكف ؛ فكأنها كفتها عن الإضافه ، أو الألف مشبعه عن الفتحه ؛ لأنها أيضا تفيد قطع ما قبلها فى الوقف ، مبدله عن تنوين إثر فتح ؛ كالظنونا - فى قوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا -.) ثم هى بعد ظرف زمان فقط ؛ لأنه ليس لنا مكان يضاف للجمله غير «حيث». وإن تأملت ما سبق أغناك عن إضمار «أزمان» بعدها إذا أضيفت للجمله كما قيل») اه. وهذا الرأى أحسن من التالى.

وقال الصبان فى الجزء الثانى - باب الإضافه عند الكلام على قول ابن مالك :

وألزموا إضافه إلى الجمل

حيث وإذ ...

ما نصه :

(اعلم أن أصل : «بين» أن تكون مصدرا بمعنى : الفراق ، فمعنى جلست بينكما : جلست مكان فراقكما. ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك : أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك ؛ فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه. فتبين أن : «بين» المضافه إلى المفرد - أى : الذى ليس جمله - تستعمل فى الزمان والمكان. فلما قصدوا إضافتها إلى الجمله ، اسميه أو فعليه - والإضافه إلى الجمله كلا إضافه - زادوا عليها تاره : «ما» الكافه : لأنها تكف المقتضى عن اقتضائه ، وأشبعوا تاره أخرى الفتحه ؛ فتولدت «ألف» لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، لأنه حينئذ كالموقوف عليه ، لأن الألف قد يؤتى بها للوقوف كما فى : «أنا» والظنونا - يشير إلى أن الأصل فى «أنا» خلوها من الألف ، وإلى قوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا) وتعين حينئذ ألا تكون إلا للزمان ؛ لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث. وإضافه : «بينما» أو «بينا» فى الحقيقه إلى زمان مضاف إلى الجمله ؛ فحذف الزمان المضاف ، والتقدير : بين أوقات زيد قائم ، أى : بين أوقات قيام زيد - كذا قرره الرضى.

(وقد يضاف «بينا» إلى مفرد مصدر دون «بينما» على الصحيح ، كذا فى الدمامينى والهمع ، وتقدير : «أوقات» ؛ لأن «بين» إنما تضاف لمتعدد. وناقش أبو حيان بأن : «بين» قد تضاف للمصدر المتجزئ ؛ كالقيام ، مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجمله فى مثل هذا.

(قال فى الهمع : وما ذكر من أن الجمله بعد : «بينا» و «بينما» مضاف إليها هو قول الجمهور. وقيل : «ما» و «الألف» كافتان ؛ فلا محل للجمله بعدهما. وقيل «ما» كافه دون الألف بل هى مجرد إشباع».

وعلى عدم إضافتهما يكون عاملهما ما فى الجمله التى تليهما كما فى المغنى) اه. كلام الصبان.

ص: ٢٦٩

فبينا نسوس الناس - والأمر أمرنا -

إذا نحن فيهم سوقه نتنصّف (١)

ومثال الاسميه :

استقدر الله خيرا (٢) ،

وارضينّ به

فبينما العسر إذ دارت مياسير

وبينما المرء فى الأحياء مغتبطا

إذ صار فى الرّمس (٣)

تعفوه الأعاصير

وقد ورد فى السماع الذى لا يقاس عليه إضافه «بينا» للمصدر دون : «بينما» - على الصحيح - ...

وقد تركب «كخمسه عشر» فتبنى على فتح الجزأين مثل :

نحمى حقيقتنا وبع

ض القوم يسقط بين بين

الأصل : بيننا وبين الأعداء ، أى : بين المقاتلين. فأزيلت الإضافه من الظرفين ، وركب الاسمان تركيب خمسه عشر. فإن أضيف صدر : «بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفيه فى الصدر ، وجاز زوالها. فمن الأول قولهم : المنافق بين بين ؛ بنصب الأولى على الظرفيه مباشره. ومن الثانيه قولهم : المنافق بين بين. أما إذا وقعت مضافا إليه فيتعين زوال الظرفيه.

وأما : «بدل» فقد سبق الكلام عليه فى ص ٢٤٦.

٦ - حيث - من الظروف المكانيه الملازمه للبناء ، برغم أنها مضافه (٤).

والأكثر أن تبنى على الضم ، وتضاف للجمل (٥) الاسميه والفعليه ، وإضافتها للفعليه أكثر نحو : قعدت حيث الجوّ معتدل ، وبقيت حيث طاب المقام ؛ وقول الشاعر :

وما المرء إلا حيث يجعل نفسه

ففى صالح الأخلاق نفسك فاجعل

ص: ۲۷۰

۱- نطلب الإنصاف.

۲- اسأله أن يقدره ويهيئه لك.

۳- القبر.

۴- سيجىء الكلام عليها من ناحيه إضافتها للجمله أو المفرد (فى ج ۳ م ۹۳ ص ۶۸) وبناء الظروف مع إضافتها شائع ، كما ترى فى هذا الباب.

۵- بشرط أن تكون «حيث» غير مختومه بما الزائده عند إضافتها إلى الجمله. وقد نص على هذا الشرط فيها وفى «إذ» الظرفيه المحضه المبرد فى كتابه : «المقتضب» ج ۲ ص ۵۴.

ومن القليل إضافتها للمفرد ، ومع قلته جائز ، ولكن لا داعى لترك الكثير إلى القليل. ومثله دلالتها على الزمان (١).

٧ - ريث - أصله : مصدر راث ، يريث ؛ إذا أبطأ. ويجوز أن يترك المصدريه ويستعمل فى معنى ظرف الزمان فيكون مبنيّا على الفتح ، ومضافا إلى جمله فعليه ؛ نحو : بقيت معك ريث حضر زميلك ، أى : قدر بطء حضور زميلك. وقد تقع بعدها «ما» الزائده أو المصدريه فاصله بينها وبين الجمله الفعليه ، نحو : فلان يمنح المحتاج ريث ما (٢) يسمع.

٩ - عند - ظرف يبين أن مظروفه إما حاضر حسّا ، أو : معنى ، وإما قريب حسّا ، أو : معنى ، فالأول ، نحو : قوله تعالى : (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ...) والثانى : نحو قوله : (قالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتابِ ...) والثالث : نحو قوله تعالى : (عِنْدَ سِدْرَهِ الْمُنْتَهى ، عِنْدَها جَنَّهُ الْمَأْوى،) والرابع : نحو قوله تعالى : (رَبِّ ابْنِ لِى عِنْدَكَ بَيْتاً فِى الْجَنَّهِ،) وقوله : (عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ.)

وهى ظرف مكان معرب ، لا يكاد يستعمل إلا منصوبا على الظرفيه المكانيه ، كالأمثله السابقه ، أو مجرورا بالحرف : «من» - دون غيره من حروف الجر - مثل : (وَآتَيْناهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ ؛ رَحْمَهً مِنْ عِنْدِنا) وقد وردت للزمان قليلا فى

١- فقد قالوا إن الأصل فيها أن تكون للمكان ، وقد تكون للزمان ؛ كقول الشاعر : للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه (أى : حين تهدى ...) كما قالوا : إنها لا تستعمل فى الغالب إلا ظرفا ، وندر جرها بالباء ، نحو : تلاقينا بحيث صافح أحدنا الآخر. وكذلك جرها بالحرف «إلى» ، كقول الشاعر : «إلى حيث ألقت رحلها أمّ قشعم». و «فى» نحو : أصبحنا فى حيث التقينا. ونص ابن مالك على أن تصرفها نادر. وقال ابن هشام فى المغنى : الغالب كونها فى محل نصب على الظرفيه ، أو خفض بمن. وقد تخفض بغيرها ، كقول الشاعر : إلى حيث ... إلخ. والأحسن الأخذ برأى ابن هشام ؛ لما فيه من تيسير وإن كان الجر قليلا.
٢- إن كانت «ما» زائده فالأحسن وصلها بالظرف : «ريث» وإن كانت مصدريه فالأحسن فصلها.

قولهم : الصبر عند الصدمه الأولى. ويجوز محاكاته عند قيام قرينه ، بشرط إضافته للزمان (١).

وتشترك : «عند» (٢) مع «لدى» - و «لدن» فى أمور ، وأهمها : الدلاله على ابتداء غايه مكانيه أو زمانيه (٣). وتخالفهما فى أمور أخرى يجىء الكلام عليها مع الكلام عليهما.

١- جاء فى المصباح المنير فى ماده : «عند» ما نصه : (الأصل فى استعمال هذا الظرف أن يكون فيما حضرك من أى قطر «ناحيه» من أقطارك ، أو دنا منك. وقد استعمل فى غيره ؛ فتقول : عندى مال ؛ لما هو بحضرتك ، ولما غاب عنك ؛ فقد ضمّن معنى الملك والسلطان على الشىء ، ومن هنا استعمل فى المعانى فيقال : عنده خير ، وما عنده شر ، لأن المعانى ليس لها جهات ...) اه. ويقول أيضا :(«عند» ظرف مكان. ويكون ظرف زمان إذا أضيف إلى الزمان ؛ نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس ، ويدخل عليه من حروف الجر «من» لا غير ؛ تقول : جئت من عنده. وكسر العين هو اللغه الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحه ... وحكى الفتح والضم) اه.

٢- سيجىء الكلام على : (لدن ولدى فى ص ٢٧٤) وأيضا على (عند ، ولدن) فى باب الإضافه ، ج ٣ ص ١٠١ م ٩٥.

٣- قال صاحب المفصل - ج ٤ ص ٨٥ - ما نصه فى معنى ظروف الغايات : (قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غايه كل شىء ما ينتهى به ذلك الشىء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام ، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافه وأريد معنى الإضافه صارت هى غايات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى ، قيل لها : غايات). وتوضيحا لما سلف نسوق بعض الأمثله التى تجلى المراد ، منبهين إلى أن الغايه لها معان أخرى تختلف باختلاف الموضوعات والمناسبات - (منها : ما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٦ ورقم ٢ من هامش ص ٤٣٣) (ومنها ما سيجىء فى ص ١٠١ و ١٢١ م ٩٥ من الجزء الثالث وفيه هذه الأمثله التى نسوقها لمناسبه دعت إليها هناك):. ا - فى مثل : سافرت من لدن بيتنا إلى الضاحيه - تشتمل هذه الجمله على الفعل : «سافر» ، والسفر يقتضى الانتقال من مكان إلى آخر. فلا بد لتحققه من نقطه معينه يبتدئ منها ، وأخرى ينتهى إليها. أى : لا بد له من مكان ابتداء ، ومكان انتهاء ، محددين ، مضبوطين ؛ كاللذين هنا ، وهما : البيت والضاحيه. وبين نقطتى الابتداء والانتهاء مسافه محصوره بينهما ، لا محاله. ويطلق على مجموع الثلاثه اسم اصطلاحى ، هو : «الغايه المكانيه» أى : «المسافه المكانيه» أو : «المقدار المكانى» ، وهى تشمل كما نرى مكانا محدودا ، محصورا ، له بدايه ونهايه معينتان ، ومسافه تصل هذه بتلك. وقد دخل لفظ «لدن» على كلمه هى بدايه الغايه ؛ فدخوله على هذه الكلمه - وعلى نظائرها - يرشد إلى أنها أول - - جزء من أجزاء الغايه ، أو أنها نقطه البدايه. ولو قلت : سافرت من لدن الصبح إلى العصر ، لدل الفعل : «سافر» على أنه استغرق زمنا محددا معينا ، له بدايه زمنيه معروفه ، ونهايه زمنيه معروفه كذلك ؛ فله نقطتا ابتداء وانتهاء ، زمنيتان ، مضبوطتان ، وينحصر بينهما مقدار زمنى يصلهما. ويتكون من مجموع الثلاثه (أى : من نقطه البدايه ، ونقطه النهايه ، وما بينهما) ما يسمى فى الاصطلاح : «الغايه الزمانيه» بمعنى : «المقدار الزمانى» ودخول لفظ «لدن» على الكلمه التى بعده يرشد إلى أن هذه الكلمه نفسها هى نقطه البدايه ، أى : أول جزء من أجزاء الغايه. ويفهم مما سبق أن «لدن» ، و «عند» اسمان يدلان على ما بعدهما من بدء الغايه ... فسمى كل منهما «نقطه البدايه» نفسها ، وليس الابتداء الذى هو أمر معنوى. ولهذا كانا اسمين - عند النحاه - دون «من» ، «ومنذ» الحرفين اللذين معناهما الابتداء المعنوى. فإضافه «لدن» ، و «عند» إنما هى من إضافه الاسم إلى مسماه. (هذا وقد أطلنا

الكلام – فى ج ١ ص ٥٦ م ٦ – عن سبب تفرقتهم بين كلمه : «ابتداء» واعتبارها اسما ، وكلمه : «من» الجاره المفيده للابتداء واعتبارها حرفا). لكن قد يخطر على البال السؤال الآتى : إذا كان لفظ «لدن» للدلاله على بدايه الغايه فما الداعى لمجىء الحرف «من» قبله ، ومعناه الابتداء أيضا؟ أجاب النحاه عن هذا إجابه غير مقنعه ؛ فقالوا : إن دلاله «لدن» على بدايه الغايه ليست مألوفه فى الأسماء ؛ فجاء الحرف «من» ليكون بمنزله الدال على ذلك ، ولهذا يكون فى الأعم الأغلب موجودا. (راجع حاشيه ياسين على شرح التصريح فى هذا الموضع). والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لهما مجتمعين ، دون تعليل آخر. ب – ما سبق يقال فى الظرف : «عند» ؛ فلو وضعناه مكان «لدن» فى الأمثله السالفه – وأشباهها – لم يتغير الأمر ؛ ففى مثل : قرأت الكتاب من عند المقدمه إلى الخاتمه ، نجد الفعل : «قرأ» لا يتحقق كاملا إلا بنقطه مكانيه معينه تبتدئ منها القراءه ؛ هى المقدمه ، ونقطه أخرى محدده تنتهى إليها ؛ هى الخاتمه ، وبين النقطتين المكانيتين مسافه مكانيه تصل بينهما هى المسافه الأخرى المكتوبه ، ومن اجتماع الثلاثه : (أى من نقطه البدايه المكانيه ، ونقطه النهايه المكانيه ، وما بينهما) يتكون ما يسمونه : «الغايه المكانيه» التى يجىء الظرف «عند» ليدل على أن المضاف إليه هو نقطه البدايه فيها. وإذا قلت : قرأت الكتاب من عند العصر إلى المغرب نشأت الغايه الزمانيه التى تتكون من اجتماع تلك الثلاثه ، والتى يدخل الظرف «عند» على أول جزء منها ؛ فيكون وجوده دليلا على أن ما بعده (وهو المضاف إليه) نقطه البدايه الزمانيه ... مما تقدم يتضح الفرق بين «الغايه» ، ومبدأ الغايه الذى يدل عليه «لدن» أو «عند» ؛ فالغايه تشمل الأجزاء الثلاثه ، أما مبدأ الغايه فهو الجزء الأول منها ، دون الجزأين الآخرين. وكذلك يتضح المراد من قولهم : (إن معنى : «لدن» ، و «عند» هو الدلاله على مبدأ الغايات الزمانيه أو المكانيه). وأنه – – يصح وضع أحدهما مكان الآخر ؛ فيقال : جئت من عند الصديق ، أو : من لدن الصديق. وفى القرآن الكريم : (آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا ، وَعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً ؛) فلو وضع أحد الظرفين مكان الآخر لجاز ، ولم يمنع منه مانع إلا كره التكرار اللفظى بغير داع بلاغى. ح – إذا دخل «لدن» ، أو : «عند» على بدايه الغايه فليس من اللازم أن يذكر معها اللفظ الدال على النهايه ، إذ يكفى أن يشتمل الكلام على البدايه وحدها ما دام المقام يكتفى به. د – ليس الأمر فى كل ما سبق مقصورا على الأفعال التى تعمل فى الظرف ، وتحتاج فى تحقيق معناها إلى غايه زمانيه أو مكانيه ، وإنما الأمر يشمل كل عامل آخر لا يتحقق معناه كاملا إلا بذكر الغايه ؛ يتساوى فى هذا أن يكون العامل فعلا ، أو شبه فعل ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو غير ذلك مما يعمل ...

۱۰ – ۱۱ – عوض – قطّ – سبق الکلام علیهما فی ص ۱۱۴ و ۲۴۶

١٢ – لدن – يكون ظرفا دالا على مبدأ الغايات ، أى : أنه لابتداء غايه زمان أو مكان بالمعنى الذى سبق (١) شرحه فى «عند» – ، ويلازم البناء ، وبناؤه على السكون هو الأغلب ، مثل : تذكر فضل والديك لدن أنت صغير. والكثير فى استعماله أن يكون مسبوقا «بمن الجاره» (٢) مثل : هذا فضل من لدن المولى الكريم. ومثل : بقيت هنا من لدن الظهر إلى الغروب. وأن يكون مضافا لمفرد كالأمثله السالفه ، أو مضافا للجمله ؛ نحو : فلان مولع بالعلم لدن شبّ إلى أن شاب – أو : مولع بالعلم لدن هو يافع.

ويكون بمعنى : «عند» كثيرا ولكن يخالفها فى أمور ؛ منها : أن «لدن» ملازم للإضافه للمفرد ، أو للجمله ، ويجوز استغناؤه عن الإضافه إذا وقعت بعده كلمه : «غدوه» ؛ منصوبه (٣) مثل قضيت الوقت لدن غدوه حتى غروب الشمس. أما «عند» فيصح أن تترك الإضافه. وتصير اسما مجردا ؛ كأن يقول شخص : عندى مال ؛ فيجاب : وهل لك عند؟ «فعند» هنا مبتدأ. أو يقال : الكتاب عندى. فيجاب : أين عندك :

ومنها : أنه لا يكون إلا فضله ولو ترك الظرفيه ؛ ففى مثل السفر من عند البيت

١- فى رقم ٣ من هامش ص ٢٧٢.

٢- وفى حاله جرّه لا يكون ظرفا. وكذلك كل حاله أخرى لا يكون فيها منصوبا على الظرفيه.

٣- على اعتبار : «غدوه» تمييزا ، أو : اعتبارها خبرا لكان المحذوفه ، والتقدير : لدن كانت الساعه غدوه ، ويجوز فى «غدوه» الرفع عند الكوفيين ، على اعتبارها فاعلا لكان التامه المحذوفه ، والتقدير : لدن كانت غدوه ، أى : ظهرت ووجدت غدوه ، ويجوز فى غدوه الجر بالإضافه ؛ وهو القياس.

لا يصح : السفر من لدن البيت. فكلمه : «عند» مجروره ، والجار والمجرور خبر ، والخبر عمده. وقد اشتركت «عند» فى تكوينه ؛ فهى عمده بسبب اشتراكها ، ولهذا لا يصح : «من لدن البيت» لكيلا تشترك : «لدن» فى تكوين العمده ، وهى لا تكون إلا فضله خالصه دائما.

١٣ - لدى - ظرف معرب ملازم للنصب على الظرفيه. ومعناه : «عند» ويخالفها فى أمور :

منها : أن «لدى» لا تجر أصلا ، أما «عند» فتجر بالحرف «من».

ومنها : أن «عند» تكون ظرفا للأعيان (أى : للأشياء المجسمه) وللمعانى ، أما «لدى» فلا تكون إلا للأعيان فى الصحيح ؛ تقول : هذا الرأى عندى صائب ، ولا تقول : لدىّ.

ومنها : أنك تقول : عندى مال ، وإن كان غائبا ، ولا تقول : لدىّ مال ، إلا إذا كان حاضرا.

هذا ، وبإضافه «لدى» للضمير تنقلب ألفها ياء ، نحو : لديك - لديه ... (١) أما عند إضافتها للاسم الظاهر فلا تنقلب.

١٤ - لمّا (٢) - ظرف زمان (٣) ، بمعنى : حين. ويفيد وجود شىء لوجود آخر. والثانى منهما مترتب على الأول ؛ فهو بمنزله الجواب المعلّق وقوعه على وقوع شىء آخر. نحو : لما جرى الماء شرب الزرع. ولهذا لا بد لها من جملتين ، بعدها ، تضاف - وجوبا - إلى الأولى منهما ؛ لأنها من الأسماء الواجبه الإضافه

١- ويراعى فى الإعراب ما سبق تفصيله فى ج ١ م ١٦ ص ١٧٨. (آخر الكلام على الاسم المعتل الآخر).
٢- «لما» أنواع متعدده ، منها : «لما» الظرفيه ، والكلام عليها هنا ، (ولها إشاره فى باب الإضافه ، ج ٣) ومنها : التى بمعنى «إلا» الاستثنائيه (وستجىء فى «د» من ص ٣٣٦) ومنها : «لما» الجازمه (وستجىء فى ج ٤ م ١٥٣ ص ٣١٤).
٣- على المشهور ؛ (لأن بعض النحاه يعتبرها حرفا بمعنى : حين) وتسمى : «لما الحينيه» ويسميها بعض النحاه : «لما الوجوديه» ، لأنها الرابطه لوجود شىء بوجود غيره ؛ أو : «لما التوقيتيه» ، لأنها بمعنى وقت.

للجمله ، وتكون ثانيتهما متوقفه التحقق على الأولى. وعامل النصب فى : «لمّا» هو الفعل أو ما يشبهه فى الجمله الثانيه.

والأغلب الأكثر شيوعا فى الجملتين - ولا سيما (١) الثانيه - أن تكونا معا ماضيتين لفظا ومعنى ؛ نحو : قوله تعالى : (فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ.) أو معنى فقط (٢) كقول المعرى يصف خيلا سريعه :

ولمّا لم يسابقهن شىء

من الحيوان سابقن الظّلالا

وقول المتنبى :

عرفت الليالى قبل ما صنعت بنا

فلما دهتنى لم تزدنى بها علما

وقد ورد فى القرآن الكريم وقوع الجمله الثانيه مضارعيه فى قوله تعالى : (فَلَمَّا

١- قال الأشمونى فى الجزء الثالث ، أول باب : «إعراب الفعل» عند الكلام على أنواع : «أن» ومنها الزائده ، ما نصه : (الزائده هى التاليه «لما» ؛ نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ ...) اه كلام الأشمونى. وهنا قال الصبان : (قوله : نحو : فلما أن جاء البشير ... وتقول : «أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع. فارضى). اه. كلام الصبان نقلا عن الفارضى. وهذا النص صريح فى أنها قد تدخل على المضارع قياسا إذا كان مسبوقا بأن الزائده والعجيب أن الصبان يأتى به هنا جليا واضحا ، ليكمل ما فات الأشمونى ثم ينسى هذا فى الجزء الرابع - أول باب الجوازم - عند الكلام على : «لما» الجازمه حيث يصرح «الأشمونى» بأنه استغنى - كبعض من سبقوه - بقوله : «لما» أخت «لم» عن أن يقول : «لما» الجازمه ، وأنه احترز بكلمه : «أختها» من «لما» الحينيه ، ومن «لما» الاستثنائيه ؛ لأن هاتين لا يليهما المضارع ، فيقول «الصبان» تعليقا على هذا ، وتأييدا له ما نصه : (أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجه إلى الاحتراز منهما). اه. فهو يكتفى بهذا ساكتا عما قيل من أن المضارع لا يجىء بعد «لما» الحينيه ، و «لما» الاستثنائيه. وكما نسى هذا فى «باب الجوازم» نسيه أيضا فى باب «جمع التكسير» - ج ٤ - عند الكلام على صيغه : «فعول» واطّرادها ، حيث قال الأشمونى عنها فى ذلك الباب (ظاهر كلام المصنف هنا موافقه التسهيل فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالبا إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقد ، أو نحو : قلّ ، أو ندر ...) اه وهنا قال الصبان ما نصه : (قوله : ولما يذكر غيره ... إلخ) تركيب فاسد لأن «لما» الحينيه لا تدخل إلا على ماض ... اه كلام الصبان. فبأى الرأيين نأخذ؟ بالأول ؛ لأنه نص صريح ، فيه تيسير. ولكن حظه من القوه والسمو البلاغى أقل كثيرا من الآخر الذى منعه أكثر النحاه - حتى الصبان فى بعض تصريحاته - (وستأتى إشاره أخرى للظرف «لما» فى ج ٤ ص ٣١٤ م ٥٣. ونص للكلام السالف فى ج ٤ ، فى النواصب م ١٤٨ ص ١٢٢). ومن الخير ترك الأول الضعيف

٢- بأن يكون الفعل مضارعا مجزوما بالحرف «لم» الذى يخلصه للماضى.

ذَهَبَ عَنْ إِبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَجاءَتْهُ الْبُشْرى - يُجادِلُنا ...) كما ورد فيه وقوعها جمله اسميه مقترنه بالفاء ، أو إذا ، حيث يقول : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ...) ويقول : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ.) وقد تأول النحاه هذه الآيات ؛ بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا. ولا داعى للتأول فى القرآن بغير حاجه شديده ، وإذا كنا نقبل التأول فى القرآن فلم لا نقبله فى كلام من يحاكى القرآن؟ نعم نقبل محاكاته ، وندع التأول لمن يتخذه شرطا للقبول ؛ فالنتيجه الأخيره واحده ، هى صحه الاستعمال ، وصحه تأليف الأسلوب على نسق القرآن. وقد جاء فى كتاب : «مجمع البيان لعلوم القرآن» للطبرسىّ - ج ٣ ص ١٥٥ - فى إعراب قوله تعالى : (فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتالُ إِذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَهِ اللهِ ...) ما نصّه ، (إذا ، بمنزله «الفاء» فى تعليقه الجمله بالشرط) اه ، يريد : ربط جمله جواب «لما» بشرطها. وهذا يؤيد ما قلناه.

هذا «ولا مانع أن يتقدم جواب «لمّا» عليها كما ورد فى بعض المراجع اللغويه (١).

١- فقد جاء فى : «تاج العروس ، شرح القاموس» عند الكلام عليها ما نصه : «(قد يتقدم الجواب عليها فيقال : استعد القوم للقاء العدو لما أحسوا بهم. أى : حين أحسوا بهم)» اه ومن هذا قول حافظ إبراهيم فى قصيدته العمريه : أمنت لمّا أقمت العدل بينهمو فنمت نوم قرير العين هانيها والتقدير : لما أقمت العدل بينهم أمنت ... لكن إذا تقدم جوابها عليها أيظل محتفظا باسمه وبعمله ، فيسمى جوابها ، ويعمل فيها النصب ، مع مخالفه هذا للحكم العام الذى يمنع تقدم الجواب على كل أداه من أدوات التعليق ...؟ أم هى مستثناه من هذا الحكم العام؟ المفهوم من كلام «تاج العروس» هو احتفاظ جوابها باسمه وبعمله بالرغم من تقدمه عليها مع أنها أداه تعليق. غير أن المفهوم من كلام للصبان فى مسأله أخرى كهذه يخالف ما هنا. فقال فى «لما» التى تقدم عليها عاملها إنها ظرف بمعنى «حين» متعلقه بالعامل الملفوظ المتقدم عليها ، ثم قال ما نصه : (والظاهر أنها على هذا القول خاليه من معنى الشرط). اه - راجع الصبان ج ٢ باب الإضافه عند بيت ابن مالك : وألزموا «إذا» إضافه إلى جمل الأفعال ... إلخ - - وهو يريد بخلوها من معنى الشرط أنها ظرف محض لا يفيد تعليقا : فلا يصح تسميه عامله جوابا إذا تقدم عليه ، وعلى هذا لا يكون فى الكلام أداه شرط. سواء أبقيت «لما» مفيده للتعليق مع تقدم الجواب أم غير مفيده ، وسواء أكان هذا الرأى هو الأوضح أم ذاك ، فالخلاف لفظى شكلى ؛ لا يعنينا منه إلا أن الاستعمال صحيح على الرأيين ، وأن الأسلوب خال من العيب اللفظى والمعنوى.

١٥ - مذ ومنذ (١) - قد يكونان ظرفين للزمان (٢) متصرفين ، مبنيين ، وقد يكونان اسمين مجردين من الظرفيه ، وقد يكونان حرفى جر.

فيصلحان للظرفيه إذا وقع بعدهما جمله اسميه ، أو فعليه ماضويه ؛ فيعربان ظرفين مبنيين فى محل نصب ، مع إضافه كل منهما إلى الجمله التى بعده. وعامل النصب فيهما لا بد أن يكون فعلا ماضيا ؛ وكذلك الفعل فى الجمله الفعليه التى يضافان إليهما لا بد أن يكون ماضيا. نحو : جئت مذ أو منذ الوالد حاضر - جئت مذ أو منذ حضر الوالد.

ويتجردان للاسميه الخالصه (٣) إذا لم تقع بعدهما جمله ، ووقع بعدهما اسم مرفوع (٤) نحو : غادرت البلد مذ ، أو : منذ يومان. «فمذ» أو «منذ» مبتدأ و «يومان» خبره. أو العكس (٥). ولا بد من تقدمهما فى الحالتين (أى : عند إعرابهما مبتدأ وخبرا). والمعنى : غادرت البلد ، أمد المغادره يومان.

ويكونان حرف جر إذا وقع الاسم بعدها مجرورا.

١٦ - مع - ظرف لا يتصرف. وهو معرب منصوب على الظرفيه - فى الرأى

١- سبق الكلام عليهما فى ج ١ ص ٢٦٦ م ٣٧ وص ٣٧٠ م ٣٨. وسيجىء فى حروف الجر ص ٤٧٨ م ٩٠. مناسبه أخرى لهما. والكلام عليهما متشعب النواحى ، متعدد الأحكام. ولقد خصهما ببحث واف مستقل أحد أعضاء مجمع اللغه العربيه القاهرى ، ودوّن بحثه المستفيض بمجله المجمع (ج ٣ ص ٢٥٤) واستطاع أن يعرض فيه كل ما يختص بهما عرضا مفيدا كاملا. (وقد أثبتناه آخر الكتاب ص ٥٠٧).

٢- معناهما : زمن ، أو : أمد.

٣- أى : بغير ظرفيه.

٤- فإن كان مجرورا فهما حرفا جر ، كما سيجىء هنا. أما التفصيل ففى ص ٤٧٨ م ٩٠ ، مبحث حرف الجر ، وفى البحث المستقل الخاص بهما ص ٥٠٧.

٥- فيكون «مذ ومنذ» ظرفين متعلقين بمحذوف هو الخبر.

الشائع – ويدل على زمان اجتماع اثنين – غالبا – أو مكانهما. وإضافته هى الكثيره. فإن انقطع عن الإضافه نوّن ، وصار حالا. وقد يصير خبرا – طبقا لما سيجىء (١) من كلام وتفصيل هام ، عليه وعلى ظروف تقدمت ، فى المكان المناسب من باب الإضافه –

* * *

بناء أسماء الزمان المبهمه ، وشبيهتها الأسماء الأخرى المبهمه التى ليست بزمان.

تبنى على الفتح أسماء الزمان المبهمه كلها (٢) ، ظروفا وغير ظروف ، جوازا – لا وجوبا – فى حالتين :

الأولى إذا أضيفت إلى الجمل جوازا لا وجوبا (٣) ، والمراد بالمبهمه هنا : النكره التى تدل على الزمان دلاله غير محدوده بمبدأ ولا نهايه ، مثل : حين – زمان – وقت ، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه ؛ مثل : نهار – صباح – عشيه – غداه. بخلاف أسماء الزمان المختصه بتعريف أو غيره – مما سبق بيانه فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٩ – ، فإنها لا تضاف إلى الجمل ، ومثلها : الزمان المحدود ، كأمس ، وغد ، والمعدوده كيومين – ليلتين – أسبوع – شهر – سنه ؛ فكل هذه الأزمنه (٤) لا يضاف منها شىء للجمل.

فإذا أضيفت تلك الأسماء الزمانيه المبهمه إلى الجمل فإنها تبنى جوازا – كما أسلفنا – ويكون بناؤها على الفتح (٥). ويجوز فيها الإعراب ؛ ولكن البناء على الفتح

١– ج ٣ ص ١٠٧ م ٩٥.

٢– سبقت الإشاره إليها فى ص ٢٣٩ ويجىء تفصيل الكلام على أحكامها فى ج ٣ باب الإضافه ص ٢١ و ٥٤ و ٧٠ و ٧٣.

٣– لأن الإضافه الواجبه إلى الجمل تحتم البناء – كما سيجىء فى ج ٣ ص ٦٣ ، ٦٥ و ٦٧ م ٩٤ – وإذا أضيفت أسماء الزمان إلى جمله وجب أن تكون جمله خبريه ، ولا تصلح الجمله الشرطيه المقترنه «بإن» أو بغيرها من أدوات التعليق ، ولا الجمله الإنشائيه على اختلاف أنواعها ... ، إلى غير هذا من بقيه الشروط التى ستذكر فى الموضع السالف.

٤– سبق الكلام عليها أيضا فى ص ٢٣٩ م ٧٨.

٥– راجع الخضرى – وغيره – فى باب الإضافه حيث عقد «تنبيها» مستقلا للنص على الفتح فقط.

أفضل إذا أضيفت لجمله فعليه ، فعلها مبنى - ولو كان مضارعا مبنيّا - ، مثل : عاد المسرف فقيرا كيوم جاء إلى الدنيا ، ومثل : أشرف أيام الأمهات حين يحرصن على تربيه أولادهن. والإعراب أفضل إذا أضيفت لجمله مضارعيه مضارعها معرب ، أو لجمله اسميه (١) ؛ مثل قوله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ،) ومثل : أن تسمع من يقول «الشجاعه مطلوبه» فتقول : هذا يوم الشّجاعه مطلوبه.

الثانيه : إذا أضيفت لمبنى مفرد (غير جمله) ، نحو : يومئذ - حينئذ ... وألحق النحاه بأسماء الزمان المبهمه ، ما ليس زمانا من كل اسم معرب ناقص الدلاله بسبب توغله (٢) فى الإبهام ؛ مثل : غير - دون - بين - مثل ... ونحوها مما يسمونه : «متوغلا فى الإبهام» (٣) ومن الأمثله : (ما قام أحد غيرك) - والآيات : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ،) فى قراءه من قرأ «مثل» بفتح اللام -

---

١- سواء أكانت الجمله الاسميه مصدره بما الحجازيه ، أو : «لا» أختها ، أو : «لا» العامله عمل : «إن» - أم غير مصدره.

٢- أى : تعمقه وتغلغله فى داخله.

٣- المراد به : اللفظ الذى لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه. وستجىء إشاره له (فى الجزء الثالث باب الإضافه ص ٢١ وص ٤٥ م ٩٣) ومنها نعلم أن اللفظ المتوغل فى الإبهام قد يكتسب البناء من المضاف إليه - مع إيضاح هذا مفصلا - وأنه فى أكثر أحواله لا يقع نعتا ، ولا منعوتا ، - إلا «غير ، وسوى» ، فيصلحان للنعت - ومن ألفاظه : قبل وبعد ... و... - كما سيجىء فى باب النعت ص ٣٤٦ م ١١٤ من الجزء الثالث - وأنه فى أكثر أحواله لا يستفيد التعريف من المضاف إليه المعرفه إلا بأمر خارج عن الإضافه ؛ كوقوع كلمه : «غير» بين ضدّين معرفتين - كما نص على هذا «العكبرى» فى صدر كتابه المسمى : «إملاء ما منّ به الرحمن ...» أول سوره البقره - فى مثل : رأيت العلم غير الجهل ، وعرفت العالم غير الجاهل ، وكقوله تعالى : (صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) فوقوع كلمه : «غير» بين ضدين معرفتين أزال إبهامها ؛ لأن جهه المغايره تتعين. بخلاف خلوها من ذلك فى مثل : أبصرت رجلا غيرك. وكذلك الشأن فى كلمه : «مثل» إذا أضيفت إلى معرفه بغير وجود قرينه تشعر بمماثله خاصه ، فإن الإضافه لا تعرفها ، ولا تزيل إبهامها. أما إن أضيفت لمعرفه وقارنها ما يشعر بمماثله خاصه فإنها تتعرف ؛ نحو : راقنى هذا الخط ، وسأكتب مثله ؛ وهذا معنى قولهم ؛ إذا أريد بكلمه : «غير» و «مثل» مغايره خاصه ومماثله خاصه حكم بتعريفهما. وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقعت بين متضادين ؛ أما قوله تعالى : (أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ) حيث وقعت كلمه : «غير» المضافه للمعرفه صفه للنكره فالحقيقه أنها لا تعرب هنا صفه ولكن تعرب بدلا ؛ لعدم مطابقتها.

(وَمِنَّا دُونَ ذلِكَ) - (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ...) بالبناء على الفتح جوازا فى هذه الأمثله ، وأشباهها. فالإضافه تجوّز البناء على الفتح - وحده - فى الأنواع الثلاثه السالفه.

وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف بسبب إضافته إلى مبنى أصلا ، لا ظرفا ولا غيره ؛ وأن الفتحه فى الأمثله السابقه حركه إعراب لابناء ؛ إما على الحاليه ، أو على المصدريه ، أو ... أو (١) ...

وهذا الرأى قد يكون أنسب للأخذ به اليوم والاقتصار عليه ، بالرغم من صحه الأول وقوته ، وشيوعه قديما - ، منعا للاضطراب ، وتحديدا للغرض.

١- راجع فى كل ما سبق الهمع ج ١ ص ٢١٨ والأشمونى والصبان أول باب الإضافه ؛ عند الكلام على الإضافه غير المحضه ؛ وبيت ابن مالك : وذى الإضافه اسمها لفظيه ... بقى أن نذكر ما قرره النحاه بشأن تلك الألفاظ إذا لم تستفد التعريف من المضاف إليه. فسيبويه والمبرد يقولان : إن الإضافه غير محضه : فائدتها التخفيف ، وما يتبعه من مزايا تلك الإضافه. وغيرهما يقول : إنها محضه ومعنويه تفيد «التخصيص» ، وإن كانت لا تفيد «التعيين» - كما سيجىء فى باب الإضافه ، ج ٣ -.

المسأله ۸۰: المفعول معه

اشاره

(۱)

(ا) إذا سأل مسترشد : أين دار الآثار القديمه؟ فقد يكون الجواب : تسير مع طريقك هذا ؛ فينتهى بك إليها.

ليس المراد أنه يسير ، والطريق يسير معه حقيقه ، وإلا كان المعنى فاسدا ، لأن الطريق لا يمشى ، وإنما المراد أن يباشر السير فى هذا الطريق ، ويقرن المشى به حتى يصل.

ولو كان الجواب : تسير وطريقك هذا ... لكان التعبير سليما ، والمراد واحدا فى الجوابين.

فإن كان السؤال : أين محطه (۲) القطر؟ فإن الجواب قد يكون : تمشى مع الأبنيه التى أمامك ؛ فتنتهى بك إلى ميدان فسيح ، فيه المحطه. ليس المراد أن يمشى ، وتمشى معه الأبنيه فعلا : وإلا فسد المعنى ؛ إذ الأبنيه لا تمشى. وإنما المراد أن يلتزم المشى الذى يقارنها ويلابسها حتى يصل إلى غايته. ولو كان الجواب تمشى والأبنيه التى أمامك ... لصحّ الأسلوب ، وما تغير المراد.

(ب) وإذا قلنا : أكل الوالد مع الأبناء ... فإن الجمله تفيد أن الأبناء شاركوا والدهم - فعلا فى الأكل حين كان يأكل ؛ بسبب وجود كلمه تفيد المشاركه المعنويه الحقيقيه ، وهى : «مع» ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقى. وكذلك لو قلنا أكل الوالد والأبناء ؛ فإن المعنى يبقى على حاله ، ولا فساد فى التركيب.

ومثل هذا : جلس الأب مع الأسره ، فإن هذه الجمله تفيد اشتراك الأسره فى الجلوس اشتراكا واقعا فى زمن واحد ؛ بسبب وجود كلمه تفيد هذا ؛ وهى : «مع». ولا شىء يحول دون هذا المعنى أو يؤدى إلى فساد الصياغه لو قلنا : جلس الأب والأسره.

۱- أى : المفعول الذى وقع معه فعل الفاعل.

۲- هذه كلمه عربيه صحيحه.

نعود إلى الجمل التى فيها : «الواو» بدلا من كلمه : «مع» وهى :

تسير وطريقك - تمشى والأبنيه - أكل الوالد والأبناء - جلس الأب والأسره - .. فنلحظ أن كل كلمه وقعت بعد الواو مباشره هى : اسم ، مسبوق بواو بمعنى : «مع» ، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسما قبلها ، وصاحبه زمن وقوع الحدث (١) ، وقد يشاركه ، فى الحدث - كالمثالين الأخيرين فى «ب» - أو لا يشاركه ؛ كالمثالين الأولين. وهذا الاسم الذى بعدها هو ما يسمى : «المفعول معه». ويقولون فى تعريفه :

إنه : اسم مفرد (٢) ، فضله ، قبله واو بمعنى : «مع» ، مسبوقه بجمله فيها فعل أو ما يشبهه فى العمل ، وتلك الواو تدل نصّا (٣) على اقتران الاسم الذى بعدها باسم آخر قبلها فى زمن حصول الحدث ، مع مشاركه الثانى للأول فى الحدث ، أو عدم مشاركته (٤).

١- معنى الفعل ، أو ما يشبهه.

٢- ليس جمله ولا شبهها.

٣- إن لم يمكن التنصيص بها على المصاحبه - بسبب أن الاسم السابق منصوب ، وأن العامل يصح أن يتسلط على الاسم الذى بعدها مباشره - فهى للعطف قطعا ؛ نحو : قرأت المجله والصحيفه. (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٨٨). أما إذا كان الاسم السابق مرفوعا أو مجرورا والاسم بعد الواو منصوبا منطبقا عليه تعريف المفعول معه فإن نصبه يقطع بأن المراد هو المعيه نصا ، إذ لو كان المراد العطف لوجب جر المعطوف أو رفعه تبعا للمعطوف عليه.

٤- انظر «ا» من ص ٢٩١.

زیاده وتفصیل

من التعریف السابق نعلم أن کل جمله مما یأتی لا تشتمل علی المفعول معه : أقبل القطار والناس منتظرون ، لأن الذی وقع بعد الواو (۱) جمله ، ولیس اسما مفردا.

اشترک محمود وحامد ؛ لأن الذی بعد الواو عمده ، لا فضله ، إذ الفعل : «اشترک» یقتضی أن یکون فاعله مثنی أو جمعا ؛ لأنه لا یقع إلا من اثنین أو أکثر فلا بدّ من التعدد ، ولو بطریق العطف کالمثال المذکور ؛ «فحامد» معطوف علی الفاعل : «محمود» فهو فی حکم الفاعل ، وعمده مثله.

خلطت القمح والشعیر ؛ لأن الواو لم تفد : «معیه» وإنما فهمت المعیه من الفعل : «خلط».

نظرت علیّا وحلیما قبله ، أو بعده - شاهدت اللیل والنهار ، لأن الواو فیهما لیست للمعیه ، وإلا فسد المعنی.

شاهدت الرجل مع زمیله - اشتریت الحقیبه بکتبها ؛ فالمعیه هنا مفهومه واضحه ، ولکن لا توجد الواو.

کل زارع وحقله ، بشرط أن یکون خبر المبتدأ : «کل» محذوفا فی آخر الجمله ؛ والتقدیر : کل زارع وحقله مقترنان ؛ فلا تکون الواو للمعیه ؛ لعدم وقوعها بعد جمله. أما إذا کان الخبر مقدرا قبل الواو (أی : کل زارع موجود وحقله) فالواو للمعیه.

لا تتناول الطعام وتقرأ ؛ لأن الذی وقع بعد الواو فعل (۲).

۱- هذه الواو تسمی : واو الحال ، وهی من جهه المعنی تفید المعیه ، لأنها تفید المقارنه - فی الغالب - والمقارنه نوع من المعیه ، لکن لا تسمی اصطلاحا واو المعیه.

۲- یصح فی هذا الفعل أن یکون مجزوما بالعطف ، أو مرفوعا علی الاستئناف فلا تکون الواو للمعیه. ویجوز أن یکون منصوبا بأن مضمره وجوبا بعد واو المعیه ؛ فیکون المصدر المؤول مفعولا معه (فی رأی راجح) کما صرح بهذا الخضری وغیره فی هذا الباب. ولهذا الرأی ما یعارضه. (وتفصیلهما فی مکانهما من الجزء الرابع فی باب النواصب عند الکلام علی نصب المضارع بعد واو المعیه).

هذا المال لك وأباك - ما الرجل فرح والشريك ، لعدم وجود ناصب يعمل النصب فيهما (١) ؛ فلا يصح النصب ؛ إذ لا مفعول معه.

ص: ٢٨٥

١- سيجيء عند الكلام على الحكم الأول من أحكامه - بعض أمثله مسموعه خاليه من عامل ظاهر ؛ فيقدر لها عامل.

أحكامه

له عده أحكام ، منها

١ - النصب. والناصب له : إما الفعل الذى قبله كالأمثله السالفه - أول الباب - ، وإما ما يشبه الفعل فى العمل (١) ، كاسم الفاعل ، فى نحو : الرجل سائر والحدائق - وكاسم المفعول ؛ فى نحو : السياره متروكه والسائق ، وكالمصدر ؛ فى نحو : يعجبنى سيرك والطّوار (٢) ، واسم الفعل فى مثل : رويدك والغاضب (٣) ، بمعنى : أمهل نفسك مع الغاضب.

وقد وردت أمثله مسموعه - لا يصح القياس عليها لقلّتها - وقع فيها المفعول معه منصوبا بعد : «ما» ، أو : «كيف» الاستفهاميتين ، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه فى العمل. مثل : ما أنت والبحر؟ كيف أنت والبرد؟ فالبحر والبرد - - وأشباههما - مفعولان معه ، منصوبان بأداه الاستفهام. وقد تأول النحاه هذه الأمثله. وقدّروا لها أفعالا مشتقه من الكون وغيره (٤) ، مثل : ما تكون والبحر؟ كيف تكون والبرد؟ فالكلمتان مفعولان معه ، منصوبان بالفعل المقدر (٥) عندهم.

١- إن كان الشبيه من المشتقات وجب أن يكون مما ينصب المفعول به ، ولهذا لا تصلح الصفه المشبهه ، ولا أفعل التفضيل ؛ ولا ما لا يعمل.

٢- الرصيف. «والرصيف» : كلمه صحيحه.

٣- بشرط أن تكون الواو للمعيه ، وبعدها المفعول معه ، وليست للعطف وبعدها معطوف ؛ (لأن هناك حالات تصلح فيها للمعيه والعطف كما سيجىء فى ص ٢٨٨).

٤- مثل : تصنع - تفعل ... وكل ما يصلح له الكلام - كالمثالين - لبيان مضمون المعنى ...

٥- والحق : أنه لا داعى لهذا التقدير ؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأداتين السالفتين ، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى ؛ إذ التقدير فى مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغه ولهجه ، للغه ولهجه أخرى ، من غير علم أصحابهما. وليس هذا من حقنا - (كما يرى بعض المحققين ، ومنهم «ابن جنى» فى بحثه الذى عنوانه : «باب ، اختلاف اللهجات» بكتابه : «الخصائص» ونقله عنه «المزهر» - ج ١ ص ١٤٨) - وبعض النحاه يجيز أن يقيس عليهما الأدوات الاستفهاميه الأخرى. ا - وإذا كان أصل الكلام : ما تكون والبحر؟ وكيف تكون والبرد؟ فإن «تكون» فى المثالين - - ناقصه ، وأداه الاستفهام خبرها متقدما. أما اسمها - أنت - فضمير المخاطب ، كان مستترا فيها. فلما حذفت برز ، وصار منفصلا. ب - ويجوز اعتبار «تكون» تامه ، وفاعلها الضمير المستتر ، ويصير بعد حذفها بارزا منفصلا ، و «كيف» الاستفهاميه حال مقدم و «ما» الاستفهاميه مفعول مطلق متقدم ، بمعنى : أى وجود توجد مع البحر ... و... وهذا أسهل كسهوله : تصنع ، أو تعمل ، بدلا من «كان» الناقصه. ج - المبرد رأى آخر - لا بأس به - فى إعراب تلك الأمثله ، وما شابهها ، فقد جاء فى كتابه : «الكامل» للمبرد ج ١ ص ٢٣٥ عند ذكره لكتاب على بن أبى طالب إلى معاويه المطالب بدم عثمان رضى الله عنه ، يقول على : (وبعد ، فما أنت وعثمان؟) قال المبرد ما نصه : (ما أنت وعثمان؟ فالرفع فيه الوجه ، لأنه عطف اسما ظاهرا على اسم مضمر منفصل ، وأجراه مجرا ، وليس هنا فعل ، فيحمل على المفعول ؛ فكأنه قال : فما أنت؟ وما عثمان؟ هذا تقديره فى العربيه. ومعناه : لست منه فى شىء. وقد ذكر سيبويه -

رحمه الله – النصب ، وجوزه جوازا حسنا ، وجعله مفعولا ـ معه ، وأضمر : «كان» من أجل الاستفهام ؛ فتقديره عنده «ما كنت وفلانا؟» اه. ثم سرد المبرد أمثله أخرى قال بعدها ما نصه : (فإن كان الأول مضمرا متصلا كان للنصب ... و... تقول مالك وزيدا ؛ فكأنه فى التقدير : وملابستك زيدا ، وفى النحو تقديره : مع زيد) اه كلام المبرد. * * * وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله : ينصب تالى الواو مفعولا معه فى نحو : سيرى والطّريق مسرعه (أى : سيرى مع الطريق) يقول : ما يجىء بعد الواو فى مثل : سيرى والطريق مسرعه – ينصب على اعتباره مفعولا معه. ولم يوضح هذا المفعول ، ببيان أوصافه ، وشروطه ؛ مكتفيا بالمثال ، والتعريف بالمثال نوع من أنواع التعريف المنطقى ، ولكنه لا ـ يناسب ما نحن فيه مما يحتاج إلى شروط وقيود ... ثم قال : بما من الفعل وشبهه سبق ذا النّصب. لا بالواو فى القول الأحق يريد : هذا النصب للمفعول معه يكون بشىء سبق ؛ كالفعل وشبهه ، ولا يكون بالواو فى الرأى الأحق باتباع (فكلمه : «ما» بمعنى : شىء. والجار والمجرور – بما – خبر متقدم للمبتدأ المتأخر : ؛ «ذا». والجمله من الفعل : «سبق» وفاعله فى محل نصب حال من كلمه ؛ الفعل) ... والتقدير : هذا النصب بشىء من الفعل وشبهه حاله كون الشىء سبق ، وتقدم على المفعول معه وعلى الواو ، ويصح أن تكون : «ما» موصوله ، والجمله الفعليه صله ... ثم أشار بعد ذلك إلى المفعول معه المنصوب بعد «ما» و «كيف الاستفهاميتين ، فقال : وبعد «ما» استفهام أو «كيف» نصب بفعل كون مضمر بعض العرب وقد نسب النصب بعد الأداتين السالفتين لبعض العرب للدلاله على أنه سماعى فقط وهذا صحيح. ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكون المقدر وغيره من المصطلحات النحويه المحضه

٢ – لا يجوز أن يتقدم على عامله مطلقا ، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم

ص: ٢٨٧

المشارك له والمقارن ... ففى مثل : مشى الرجل والحديقه ؛ لا يصح أن يقال : والحديقه مشى الرجل ، ولا : مشى والحديقه الرجل.

٣ - لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعيه فاصل ، ولو كان الفاصل شبه جمله كما لا يجوز حذف هذه الواو مطلقا.

٤ - إذا جاء بعده تابع أو ضمير أو ما يحتاج إلى المطابقه وجب أن يراعى عند المطابقه الاسم الذى قبل الواو وحده ؛ نحو : كنت أنا وزميلا كالأخ ؛ أحبّه وأعطف عليه. ولا يصح كالأخوين ...

* * *

حالات الاسم الواقع بعد الواو

له حالات أربع

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق ، أو نصبه مفعولا معه (١). والعطف أحسن ، مثل : بالغ الرجل والابن فى الحفاوه بالضيف. فكلمه : «الابن» ، يجوز رفعها بالعطف على الرجل ، أو نصبها مفعولا معه ، ولكن العطف أحسن من النصب على المعيه ؛ لأنه أقوى فى الدلاله المعنويه على المشاركه والاقتران (٢) ولا شىء يعيبه هنا. ومثله : أشفق الأب والجدّ على الوليد - أضاء القمر والنجوم ...

ثانيها : جواز الأمرين ، والنصب على المعيه أحسن ؛ للفرار من عيب لفظى أو معنوى. فمثال اللفظى : أسرعت والصديق ؛ فكلمه : «الصديق» يجوز فيها الرفع عطفا على الضمير المرفوع المتصل ، ويجوز فيها النصب على المعيه ، وهذا أحسن ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ كهذا المثال (٣). والفرار من الضعف أفضل من

١- إلا فى الحاله المشار إليها فى رقم ٣ من آخر هامش ص ٢٨٣.

٢- لأن العطف يقتضى إعاده العامل تقديرا قبل المعطوف ، فكأن العامل مكرر. فيقع به التأكيد اللفظى الذى يقوى المعنى. (انظر ما يتصل بهذا فى «ا» من ص ٢٩١).

٣- كما هو موضح فى مكانه من باب العطف - ج ٣ - عند الكلام على العطف على الضمير المرفوع المتصل.

الإقبال عليه بغير داع (١).

ومثال العيب المعنوى قولهم : «لو تركت الناقه وفصيلها (٢) لرضعها». فلو عطفنا كلمه : «فصيل» على كلمه : «الناقه» لكان المعنى : لو تركت الناقه وتركت (٣) فصيلها - لرضعها ، وهذا معنى غير دقيق ، يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعى لهما. وعيبه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدى إلى حصول الرضاعه. وقد نتركهما ؛ لا نحول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ، ولا تمكنه من الرضاعه ، أو ينفر منها ...

ثالثها : وجوب العطف ، وامتناع المعيه (٤) : وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزما تعدد الأفراد التى تشترك فى معناه اشتراكا حقيقيّا. وكذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعيه. فمثال الأول : تقابل النمر والفيل - اختصم العادل والظالم - اتفق التاجر والصانع ... فكل فعل من هذه الأفعال : (تقاتل - اختصم - اتفق - وأشباهها) لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد فيشترك الأفراد فى معنى العامل ؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقه فى التقاتل ، والاختصام ، والاتفاق ... وهذا يتحقق بالعطف دائما ؛ لأنه يقتضى الاشتراك المعنوى الحقيقى (٥). بخلاف المعيه ؛ فإنها تقتضى الاشتراك الزمنى ؛ أما المعنوى فقد تقتضيه حينا ، ولا تقتضيه أحيانا ؛ كما عرفنا (٦).

ومثال الثانى : أشرف القمر وسهيل قبله أو بعده ... فتفسد المعيه بسبب وجود : «قبل» ، أو «بعد».

١- وفى الحالتين السابقتين يقول ابن مالك : والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنّصب مختار لدى ضعف النّسق النسق هو العطف بالحرف ؛ كالعطف بالواو ، أو الفاء ، أو ثم ...

٢- الفصيل : ابن الناقه الذى يفصل عنها.

٣- لأن العطف على نيه تكرار العامل. - انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه -

٤- من هذا القسم المسأله المشار إليها فى رقم ٢ من هامش ص ٢٨٣.

٥- أما الاشتراك فى الزمن فقد يقتضيه أو لا يقتضيه ؛ فمثل : أكلت خالده وأختها ، قد يقع أكلهما فى زمن واحد أو مختلف (كما يتضح فى «ا» من ص ٢٩١).

٦- فى ص ٢٨٢ ، ٢٨٣.

رابعها : امتناع العطف ووجوب النصب – فى الأصح – ، إمّا على المعيه ، إن استقام المعنى عليها. وإما على غيرها إن لم يستقم ؛ (كنصب الكلمه مفعولاـ به لفعل محذوف) ؛ وذلك منعا لفساد لفظى أو معنوى. فمثال وجوب النصب على المعيه لمانع لفظى يمنع العطف : نظرت لك وطائرا ؛ لأن الأصل – الغالب – فى العطف على الضمير المجرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف ؛ كما فى قول الشاعر :

فما لى وللأيّام – لا درّ درّها

تشرّق بى طورا ، وطورا تغرّب

فقد أعاد اللام مع المعطوف (١) ، ومثال النصب لمانع معنوى يمنع العطف : مشى المسافر والصحراء. بنصب كلمه : «الصحراء» على المعيه ؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمه : «المسافر» لكان المعنى : مشت الصحراء. وهذا فاسد. ومثال النصب على غير المعيه بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمه مفعولا به : دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحما ، وفاكهه ، وخضرا ، وماء عذبا ، وغناء ساحرا – فيجب نصب كلمه : «ماء» وكلمه : «غناء» بفعل محذوف يناسب كلا منهما. والتقدير : وشربنا ماء عذبا ، وسمعنا غناء ساحرا ... ولا يصح النصب على المعيه ، ولا على العطف (٢) وإلا فسد المعنى. ومثله قول الشاعر:

تراه كأنّ الله يجدع أنفه

وعينيه إن كان مولاه له وفر (٣)

يريد : ويفقأ عينيه ؛ لأن الجدع – خاص بالأنف ، فلا يكون للعينين ... (٤)

١– سيذكر هذا البيت لمناسبه أخرى فى باب العطف ج ٣ – م ١١٦.

٢– لأن الماء لا يؤكل ، وكذا الغناء ، ولأن سماع الغناء فى الحفل الساهر يكون بعد الأكل – عاده – لا معه فى زمنه. وعند تقدير فعل محذوف مناسب. تنشأ جمله فعليه تكون معطوفه بالواو على الجمله الفعليه الأولى ؛ فالعطف – على الأصح – عطف جمل. والممنوع عطف المفردات ، إذ لا يجوز عطف «ماء» ولا غناء على : لحما. لكن يصح عطف جمله : «شربنا» وجمله : «سمعنا» على الجمله الأولى ؛ وهى : «أكلنا». (وستجىء مناسبه أخرى لهذا فى ج ٣ باب العطف عند الكلام على العطف بالواو).

٣– الوفر الزياده. والبيت يذم حقودا بأنه يحزن لنعمه تبدو على جاره أو صاحبه ، ويتألم كمن جدع أنفه ، أو فقئت عيناه.

٤– وإلى شطر من هذه الحاله يشير ابن مالك قائلا : والنّصب – إن لم يجز العطف – يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب

المسأله ۸۱: الاستثناء

اشاره

تمهيد

(۱).

يتردد فى هذا الباب كثير من المصطلحات الخاصه به ، والتى لا بدّ من معرفه مدلولاتها - قبل الدخول فى مسائله وأحكامه. ومن تلك المصطلحات :

المستثنى منه - المستثنى - أداه الاستثناء - التّام - الموجب - المفرّغ - المتصل - المنقطع - ... وفيما يلى بيانها.

(ا) (المستثنى منه - المستثنى - أداه الاستثناء).

هذه الثلاثه تنكشف مدلولاتها على أكمل وجه إذا عرفنا أن أسلوب الاستثناء فى أكثر حالاته ، هو أسلوب أهل الحساب فى عمليه : «الطّرح». فالذى يقول : أنفقت من المال مائه إلا عشره ، إنما يعبر عما يقوله أهل الحساب : (۱۰۰ - ۱۰) والذى يقول : اشتريت تسعه كتب إلا اثنين ؛ إنما يعبر عن قولهم : (۹ - ۲) ... وهكذا ...

والتعبير الحسابى يشتمل على ثلاثه أركان مهمه ؛ هى : المطروح منه (مثل ۱۰۰ ومثل ۹ ... وأشباههما ...) والمطروح (مثل ۱۰ ومثل ۲ ...) وعلامه الطرح ويرمزون لها بشرطه أفقيه قصيره : (-)

ولهذه المصطلحات الحسابيه الثلاثه ما يقابلها تماما فى الأسلوب الاستثنائى ؛ ولكن بأسماء أخرى ؛ فالمطروح منه يقابله : «المستثنى منه». والمطروح يقابله : «المستثنى». وعلامه الطرح يقابلها الأداه : «إلا» ، أو إحدى أخواتها ، أى : ثلاثه إزاء ثلاثه.

ولما كانت عمليه الطرح بمصطلحاتها شائعه ، بل أوّليه - كان ربط أسلوب

۱- المراد به هنا الاستثناء فى اصطلاح النحاه ، فله تعريف خاص عندهم ، وأدوات وأحكام نحويه يتميز بها. ومن الممكن تأديه المعنى الاستثنائى بوسائل مختلفه تخالف الاستثناء النحوى ، ولكنها لا تسمى : «استثناء» فى اصطلاحهم ؛ لعدم انطباق تعريفه وأحكامه عليها.

الاستثناء بها كفيلا بإيضاح مصطلحاته الثلاثه السالفه ، وفهمه فى سهوله ويسر واستقرار(١).

وفى ضوء هذا نستطيع أن نفهم قول النحاه فى تعريف الاستثناء الاصطلاحى : (إنه الإخراج «بإلا» أو إحدى أخواتها لما كان داخلا فى الحكم السابق عليها) (٢). فليس هذا الإخراج إلا «الطرح» ؛ بإسقاط ما بعدها مما قبلها ، ومخالفته إياه فيما تقرر من أمر مثبت أو منفى ...

(ب) الاستثناء التام :

ما كان فيه المستثنى منه مذكورا ؛ كالأمثله السالفه ، ومثل : ركبت الطائره عشرين ساعه إلا خمسه. وكان معى زملائى إلا ثلاثه. فكلمه «عشرين» هى المستثنى منه. وكذا كلمه : «زملاء». وبسبب وجود كل منهما فى الكلام سمى الاستثناء : «تامّا».

(ح) الاستثناء الموجب ، وغير الموجب :

فالأول ما كانت جملته خاليه من النفى ؛ وشبهه - وشبه النفى هنا : النهى ؛ والاستفهام الذى يتضمن معنى النفى (٣) - كالأمثله السابقه ، وكقول الشاعر :

قد يهون العمر إلا ساعه

وتهون الأرض إلا موضعا

١- أى : بقائه مفهوما.

٢- وهذا يشمل الدخول الحقيقى ؛ كالأمثله السالفه ، والدخول التقديرى الملاحظ فى النفس كالمفرّغ ؛ وكالمستثنى المنقطع ، - وسيجىء إيضاحهما فى ص ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٨ و ٣٠٨ - ؛ فإنهما لا يدخلان فى الحكم السابق حقيقه ، وإنما يندمجان فيه تقديرا.

٣- وهذا يشمل أنواعا ؛ منها الاستفهام الإنكارى : (ويسمى أيضا : الإبطالى) ويعرفونه بأنه الذى يسأل به عن شىء غير واقع ، ولا يمكن أن يحصل. فمدعيه كاذب. وهذا النوع يتضمن معنى النفى ؛ لأن أداه الاستفهام فيه بمنزله أداه النفى فى أن الكلام الذى تدخل عليه منفى المعنى ؛ نحو قوله تعالى : (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثاً؟.) (راجع : المغنى ج ١ عند الكلام على الهمزه. وكذلك حاشيه الأمير عليه عند الكلام على : «أم»). ومنها : الاستفهام التوبيخى ؛ وهو : ما يسأل به عن أمر حاصل واقع ، ومن يدعى وجوده يكون صادقا فى إخباره عن أمر موجود ذميم. وفاعله ملوم يستحق التوبيخ بسببه ؛ مثل قولنا للأوصياء : أتأكلون أموال اليتامى بالباطل؟ وفى الجزء الثانى من «المغنى» عند الكلام على : «هل» أن أنواع الإنكار ثلاثه ؛ منها النوعان السالفان ، أما الثالث فمعناه النفى المجرد ، والسلب المحض. بحيث يمكن وضع أداه النفى مكان أداه الاستفهام فلا يتغير المعنى. والأكثر أن تكون أداه الاستفهام هى : «هل» نحو : هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، أى : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان.

والثانى : ما كان مشتملا على نفى أو شبهه ؛ نحو : ما تأخر المدعوون للحفل إلا واحدا – هل تأخر المدعوون إلا واحدا (١)؟

ومن النفى ما هو معنوى (يفهم من المعنى اللغوى للكلمه ، دون وجود لفظ من ألفاظ النفى). مثل : يأبى الله إلا أن يتم نوره ، فمعنى «يأبى» : لا يريد. ومثل : قلّ رجل يفعل ذلك ، لأن معنى : «قلّ» فى هذا الأسلوب المسموع ، هو : النفى ؛ أى : لا رجل يقول ذلك.

أما «لو» فى مثل : لو حضر الضيوف إلا واحدا ، لأكرمتهم ، فإنه نفى ضمنىّ غير مقصود ، فلا ينظر إليه من هذه الناحيه ، فكأنه غير موجود.

(د) الاستثناء المفرغ (٢) ، هو : ما حذف فيه المستثنى منه والكلام غير موجب ؛ (فلا بد من الأمرين معا) (٣) نحو : ما تكلم ... إلا واحد – ما شاهدت ... إلا واحدا – ما ذهبت ... إلا لواحد والأصل – مثلا – قبل الحذف : ما تكلم الناس إلا ... – ما شاهدت الناس إلا ... – ما ذهبت للناس إلّا (٤) ... ثم حذف المستثنى منه ، كحذفه فى قول الشاعر :

لا يكتم السرّ إلا كلّ ذى شرف

والسّرّ عند كرام الناس مكتوم

والأصل : لا يكتم الناس السرّ إلا كل ذى شرف.

فالاستثناء المفرّغ يقتضى أمرين مجتمعين حتما (٥) ؛ أن يكون الكلام غير تام ، وغير موجب. وهذا أمر يجب التنبه له. وإلى أن أداه الاستثناء الفعليه لا يصح استخدامها فيه. – لأنها لا تستخدم إلا فى الاستثناء التام المتصل –

١– من النحاه من يرى أن هذا النوع لا تستخدم فيه أدوات الاستثناء الفعليه ، ورأيه ضعيف يجب إهماله ؛ أخذا بصريح ما جاء فى المفصل – ح ٢ ص ٧٧ و ٧٨ –. وفى الخضرى والصبان – وسيجىء هذا فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٨ –.

٢– انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٩٣ أما سبب التسميه ففى ص ١٩٨.

٣– ومن القليل الذى لا يلتفت إليه وقوع التفريغ فى الإيجاب ، إذا كان المحذوف فضله حصلت مع حذفه فائده. لكن هذه القله لا اعتبار لها ، ويجب إهمالها – كما نصوا على ذلك – راجع الصبان –

٤– يوضح هذا المثال ما يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٩.

٥– انظر ص ٣٢٨ وقد ورد النص الخاص بمنع استخدام أداه الاستثناء الفعليه فى غير التام المتصل فى حاشيه الخضرى ، وبالجزء الثانى من الصبان عند الكلام على الأدوات الفعليه ، وكذا المفصل ج ٢ ص ٧٧.

الاستثناء المتصل والمنقطع

فالأول : ما كان فيه المستثنى بعضا (۱) من المستثنى منه ؛ نحو : سقيت الأشجار إلا شجره - فحص الطبيب الجسم إلا اليد.

والثانى : ما لم يكن فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه ؛ نحو حضر الضيوف إلا سياراتهم - اكتمل الطلاب إلا الكتب. ومثل قوله تعالى عن أهل الجنّه : (لا يَسْمَعُونَ فِيها لَغْواً إِلَّا سَلاماً،) فاللغو هو : ردىء الكلام وقبيحه ، والسّلام ليس بعضا منه. وكذلك قوله تعالى : (لا يَسْمَعُونَ فِيها لَغْواً وَلا تَأْثِيماً ، إِلَّا قِيلاً سَلاماً سَلاماً.)

وليس معنى انقطاعه أنه لا صله له بالمستثنى منه ، ولا علاقه تربطهما ارتباطا معنويّا ، وإنما معناه انقطاع صله «البعضيه» بينهما ؛ فليس «المستثنى» جزءا حقيقيّا من «المستثنى منه» ، ولا فردا من أفراده. ومع انقطاع هذه الصله على الوجه السالف لا بد أن يكون هناك نوع اتصال معنوى يربط بينهما. ولهذا تؤدى أداه الاستثناء فيه معنى الحرف : «لكن» (ساكن النون أو مشددها) الذى يفيد الابتداء والاستدراك معا (۲) ؛ وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معا لا يقطع الصله المعنويه بين ما بعده وما قبله ، ومن ثمّ كان من المحتوم فى كل «استثناء منقطع» صحه وقوع الحرف : «لكن» - الساكن النون ، أو مشددها - موقع أداه الاستثناء فيه مع استقامه المعنى. (على التفصيل الذى سيجىء فى الزياده) (۳) ولا يجوز فى الاستثناء المنقطع أن تكون أداته فعلا ؛ لأن هذه الأداه الفعليه لا تستخدم إلا فى التامّ المتصل ، كما تقدم.

والآن نبدأ الكلام فى أحوال الاستثناء ، وأحكامه ، وهى متعدده (۴) يتعدد أدواته

۱- لهذا صورتان ؛ الأول : أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد ، والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثله ؛ نحو : تناولت الكتب إلا كتابا. فالمستثنى منه - وهو الكتب - متعدد الأفراد ، والمستثنى واحد منها. الثانيه : أن يكون المستثنى منه فردا واحدا ، ولكنه ذو أجزاء ، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء ؛ مثل : غطيت الجسم إلا الوجه. وفى الحالتين يكون ما بعد «إلا» مخالفا فى المعنى لما قبلها. ولا مانع فى الرأى الأحسن أن يكون المستثنى المتصل جمله - وسيجىء البيان فى رقم ۳ من هامش ص ۳۰۵ ورقم ۲ من هامش ص ۳۰۷ -

۲- راجع «و» من ص ۳۰۷.

۳- فى : «و» من ص ۳۰۷.

۴- هذا الباب من أكثر الأبواب تعددا فى الأحكام ، واختلافا فيها. ومنها المردود والضعيف. وقد حاولنا جاهدين تصفيته مما يشوه الحقائق الناصعه.

الثمانيه التى منها الحرف المحض ، والاسم المحض ، والفعل المحض ، وما يصلح فعلا وحرفا.

* * *

الكلام على أحكام المستثنى الذى أداته حرف خالص ، وهى : «إلّا» (١) :

(ا) إذا كانت أداه الاستثناء «إلّا» ، ولم تتكرر (٢) فللمستثنى بها ثلاثه أحكام :

الأول : وجوب النصب - فى الأغلب (٣) - ، بشرط أن يكون الكلام تامّا موجبا (٤) ؛ سواء أكان «المستثنى» متأخرا بعد «المستثنى منه» ، أم متقدما (٥) عليه ، «متصلا» ، أم «منقطعا» فمتى تحقق الشرط كان النصب واجبا - فى الأغلب (٦) - ، وعامّا يشمل كل الأحوال. وعند الإعراب يقال : «إلا» أداه استثناء حرف. والمستثنى : منصوب على الاستثناء كالأمثله الآتيه. ولا بد أن تتقدم «إلا» على المستثنى فى كل الحالات (٧) ، سواء أكان متقدما على المستثنى منه أم متأخرا عنه :

(امتلأت الجداول إلا جدولا كبيرا). (امتلأت - إلا جدولا كبيرا - الجداول).

(كتبت الرسائل إلا رساله واحده). (كتبت - إلا رساله واحده - الرسائل).

(تمتعت بالصحف إلا صحيفه تافهه). (تمتعت - إلا صحيفه تافهه - بالصحف).

(أعدّت ملابس الرحله إلا الحقائب). (أعدت - إلا الحقائب - ملابس الرحله).

(تناولت الطعام إلا الماء). (تناولت - إلا الماء - الطعام).

(أضأت المصابيح إلا غرفه). (أضأت - إلا غرفه - المصابيح).

١- ومثلها : «لمّا» التى تشبهها فى الحرفيه ، وفى الدلاله على الاستثناء. وإفادته ؛ (طبقا للبيان الخاص بها فى «ا» من «الزياده» ص ٣٠٣ وفى «د» من ص ٣٣٦ -) وهى غير «لما» الظرفيه التى سبق الكلام عليها فى ص ٢٧٥ وتجىء لها إشاره فى باب الإضافه ، ج ٣ م ٩٤ ص ٨١ ، وهما كذلك غير لما الجازمه التى سيجىء الكلام عليها فى ح ٤ م ١٥٣ ص ٣١٤ هذا ، و «إلا» التى للاستثناء كلمه واحده ، وليست مركبه ، وهى حرف ، وقد تترك الحرفيه والاستثناء وتصير اسما محضا (كما سيجىء البيان فى «ج» من ص ٣٢٥) بخلاف : «إلا» التى فى مثل : إلا تجامل زملاءك يكرهوك ، فإنها مركبه من «إن» الشرطيه المدغمه فى : «لا» النافيه.

٢- أما المكرره فيجىء حكمها فى ص ٣١٣.

٣- وهذا هو الشائع وهناك رأى آخر لا يوجب النصب ، سيجىء بيانه فى «د» من ص ٣٠٤.

٤- وهذا هو الشائع وهناك رأى آخر لا يوجب النصب ، سيجىء بيانه فى «د» من ص ٣٠٤.

٥- سيجىء شرط آخر فى «ه» من ص ٣٠٦ هو ألا يكون المستثنى نكره محضه ... و...

٦- فى ص ٣٠٤ أحكام خاصه بتقديم المستثنى وبيان العامل الذى يعمل فيه النصب ...

٧- انظر ما يختص بهذا فى «ب» من ص ٣٠٣.

الثانى : إما نصب «المستثنى» (والإعراب كالحاله السابقه). وإما ضبطه على حسب حركه «المستثنى منه» ، (فيكون مثله ؛ مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا) ويعرب : «بدلا» (١). ولا بد فى الحالتين أن يكون الكلام تامّا غير موجب (٢). ولا فرق بين المتصل والمنقطع (٣). ومن الأمثله :

ما تخلف السباقون إلا واحدا - أو : واحد.

ما جهلت السباقين إلا واحدا - أو : واحدا (٤).

هل تأخرت عن السباقين إلا واحدا - أو : واحد.

ويجوز أن يتقدم «المستثنى» (٥) وهو منصوب ، على المستثنى منه مباشره ويبقى كلّ شىء كما كان ، فلا يتغير الإعراب كالأمثله الآتيه :

ما تخلف - إلا واحدا - السباقون.

ما جهلت إلا واحدا - السباقين (٦).

هل تأخرت إلا واحدا - عن السباقين.

أما لو تقدم وهو بدل فى الأصل ؛ فإن الأمر يتغيّر تغيّرا كليّا (٧) فيعرب «المستثنى» المتقدم على حسب حاجه الكلام قبله ، ويزول عنه اسم المستثنى ؛ كما يزول عن «المستثنى منه» المتأخر ، اسمه ، ويعرب بدلا من الاسم الذى تقدم ، وتابعا له فى حركه

١- بدل بعض من كل ، والمبدل منه هو المستثنى منه. والبدل هنا لا يحتاج لرابط ؛ لأن وجود «إلا» يغنى عنه ؛ لدلالتها على أن ما بعدها بعض مما قبلها - وستجىء إشاره لهذا فى البدل ج ٣ ص ٤٨٧ -.

٢- إذا انتقض النفى بسبب وجود «إلا» المكرره لم يجز البدل ، واقتصر الأمر على النصب وحده ؛ نحو : ما شرب أحد شيئا إلا الماء إلا محمودا ؛ لأن الكلام هنا بمنزله المثبت ؛ إذ معناه. شربوا الماء إلا محمودا. وفى «د» من ص ٣٠٤ أمثله مسموعه للبدل فى كلام تام موجب. وفى «ز» من ص ٣٠٩ الرأى فى تفريعات البدل التى يعرضها النحاه.

٣- فى «و» من ص ٣٠٧ أحوال وأحكام هامه تختص بالمنقطع.

٤- فى هذا المثال نصبت كلمه : «واحدا» فى الصورتين ، ولكن النصب فى إحداهما على البدليه ، وفى الأخرى على الاستثناء.

٥- بشرط أن تتقدم معه «إلا» وتسبقه ، لأن تقدمها عليه شرط عام فى كل الحالات التى يتقدم فيها على المستثنى منه أو يتأخر عنه ، كما أسلفنا ، وكما يجىء فى «ب» من الزياده والتفصيل» ص ٣٠٣.

٦- سيذكر هذا المثال فى الحاله التاليه التى يتقدم فيها البدل ؛ لأنه - وأشباهه - صالح للحالتين

٧- فى هذه الحاله سيعتبر من القسم الثالث الآتى ، وهو قسم : «المفرغ».

إعرابه ، وتصير «إلا» ملغاه (١). ومن الأمثله :

ما تخلف إلا واحد - السباقون.

ما جهلت إلا واحدا - السباقين (٢).

هل تأخرت إلا عن واحد (٣) - السباقين.

ففى مثل : ما تخلف - إلا واحد - السباقون ... تعرب كلمه «إلا» ملغاه. وتعرب كلمه : «واحد» فاعلا للفعل : «تخلّف» وتعرب كلمه :

«السباقون» بدلا منها (٤) ، بدل كل من كل ، وهذا إعرابها فى باقى الأمثله المعروضه (٥).

الثالث : أن يعرب ما بعد «إلا» على حسب العوامل قبلها ؛ بشرط أن يكون الكلام «مفرّغا (٦)». وهذه الصوره لا تعدّ من صور الاستثناء ؛ لعدم وجود «المستثنى منه» (٧). لهذا تعرب «إلا» ملغاه. ويعرب ما بعدها فاعلا ، أو مبتدأ ، أو مفعولا ، أو خبرا ، أو غير ذلك ... فكأن كلمه : «إلا» غير موجوده من هذه الناحيه الإعرابيه (٨) فقط دون المعنويه. ويسمّون الكلام : «مفرّغا» ؛ لأن ما قبل «إلا» تفرغ للعمل الإعرابى فيما بعدها. ولم يشتغل بالعمل فى غيره. ومن الأمثله : ما أخطأ إلا واحد متسرع - ما العدل إلا دعامه الحكم الصالح. ما سمعت إلا بلبلا صدّاحا - ليس العمل إلا سلاح الشريف.

١- لأن ما بعدها يكون خاضعا فى إعرابه لحاجه ما قبلها ؛ فكأنها غير موجوده لكنها من ناحيه المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها.

٢- لأن ما بعدها يكون خاضعا فى إعرابه لحاجه ما قبلها ؛ فكأنها غير موجوده لكنها من ناحيه المعنى تفيد استثناء ما بعدها من حكم ما قبلها.

٣- هذا المثال لا يتعين فيه التفريغ عند تقديم البدل المنصوب ؛ إذ يصح - كما قلنا فى رقم ٦ من هامش الصفحه السابقه - اعتبار الكلام تاما غير موجب تقدم فيه المستثنى المنصوب الذى ليس بدلا ؛ ويكون حكمه حكم الأمثله التى قبل هذا مباشره.

٤- ما يأتى فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٩ يوضح أصل هذا المثال ، وما جرى فيه.

٥- البدل هنا : بدل كل من كل ، لأن المتأخر عام أريد به خاص ؛ فصح لذلك إبداله من المستثنى الذى تقدم ، وكان قبل تقدمه بدل بعض ؛ - كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٧ - فانقلب المتبوع تابعا ، كما فى قولهم : ما مررت بمثلك أحد.

٦- إلا المثال الثانى فلا يتعين فيه التفريغ لما سبق فى رقم ٢.

٧- من التفريغ النوع الآتى فى ص ٣٠٢.

٨- انظر البيان فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٣.

ما ذهبت إلا للنابغ (۱) – ما سعيت إلا فى الخير.

ونحو :

يأبى الحرّ إلا العزه – يأبى الله إلا أن يتم نوره (۲).

وأصل الكلام – مثلا – : قبل حذف المستثنى منه :

ما أخطأ المتكلمون إلا واحدا متسرعا – أو : واحد.

ما العدل دعامه إلا دعامه الحكم الصالح – أو دعامه الحكم الصالح.

ما سمعت طيورا مغرده إلّا بلبلا صدّاحا – أو : بلبلا صدّاحا.

ليس العمل سلاحا إلّا سلاح الشريف – أو : سلاح الشريف.

ما ذهبت لأحد إلا النابغ – أو : النابغ

ما سعيت فى أمر إلا الخير – أو : الخير.

يأبى الحرّ كلّ شىء ، إلّا العزه – أو : العزه.

يأبى الله كل شىء إلا إتمام نوره – أو : إتمام ...

فهو فى أصله كلام تام غير موجب ، يجوز فيه الأمران السالفان ؛ إما النصب على الاستثناء ، وإما الإتباع على البدليه ، فلما حذف المستثنى منه صار الكلام نوعا

۱– أصل الكلام : ما ذهبت لأحد إلا النابغ. فلما حذف المستثنى منه – وهو : أحد ، – بقيت لام الجر منفرده تحتاج لشىء بعدها تجره ؛ إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها ؛ فتأخرت إلى ما بعد «إلا» ؛ لتجره ؛ لأنه خاضع فى إعرابه لما قبلها ، ولا يمكن تقديمه وحده دون «إلا». (وهذا التفسير هو الذى أحلنا عليه فى رقم ۳ من هامش الصفحه السابقه ومن ص ۲۹۴).

۲– الكلام هنا مفرغ ؛ لأن المستثنى منه محذوف ، ولوجود نفى معنوى فى كلمه «يأبى» ؛ لأن معناها دائما هو : لا يريد – كما سبق ، فى ص ۲۹۴ – (هذا تأويلهم ، وفيه مجال للتوقف والرفض).

جديدا ؛ هو : المفرغ (١) ، وصار له حكم جديد خاص ، تبعا لذلك ...

ويمكن تلخيص كل ما تقدم من أحكام المستثنى ب «إلا» الواحده (٢) فيما يأتى :

(ا) النصب صحيح فى جميع أحوال المستثنى «بإلا» التى لم تتكرر ، ما عدا حاله : «التفريغ» ؛ فإنه يعرب فيها على حسب حاجه الجمله ، وتعرب «إلا» ملغاه.

(ب) يزاد على النصب البدليه حين يكون الكلام «تامّا» غير موجب ، بشرط ألا يتقدم المستثنى على المستثنى منه مباشره ؛ فإن تقدم وهو منصوب بقى على حاله منصوبا على الاستثناء ، وإن تقدم وهو «بدل» تغير الأمر ؛ فزال اسمه

١- يجوز التفريغ لجميع المعمولات ، إلا المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، وكذا الحال المؤكد لعامله ؛ فلا يقال : ما سرت إلا والأشجار - ما زرعت إلا زرعا - لا تعمل إلا عاملا - وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتا أو منفيا قبل : «إلا» ثم مخالفته بعد : «إلا». وأما قوله تعالى : (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) فالقرائن تدل على أن المراد : إن نظن إلا ظنا عظيما ، فهو مصدر مبين للنوع. ويجوز أن يقع «التفريغ» فى غير ما سبق منعه ؛ فمن التفريغ للمبتدأ قوله تعالى : (هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ) ومن التفريغ للفاعل قول الشاعر: ما المجد زخرف أقوال تطالعه لا يدرك المجد إلا كلّ فعال وللظرف قول الشاعر : لم يضحك الورد إلا حين أعجبه حسن الرياض ، وصوت الطائر الغرد وللجار مع مجروره قول الشاعر يمدح الخليفه باحتمال التعب لراحه الرعيه : بصرت بالراحه الكبرى فلم ترها تنال إلا على جسر من التعب وقول الآخر : ما القرب إلا لمن صحّت مودته ولم يخنك ، وليس القرب للنسب ثم انظر «ا» الآتيه فى «الزياده والتفصيل» - ص ٣٠٢ - حيث النوع من التفريغ المشتمل على جمله فعليه قسميه ... ويشيع فى الأساليب الأدبيه المسموعه ، وهو نوع يخالف ما سبق.

٢- أى : التى لم تتكرر.

عنه ، وصار معربا على حسب حاجه الجمله ، لأن الكلام يصير : «مفرّغا». أما المستثنى منه الذى تأخر فيزول عنه اسمه أيضا ، ويعرب «بدل كلّ من كلّ» من المستثنى الذى تقدم وتغير حاله (۱).

ص: ۳۰۱

۱- وفيما سبق من الأحوال الثلاثه وأحكامها يقول ابن مالك : ما استثنت «الّا» مع تمام ينتصب وبعد نفى أو كنفى انتخب : إتباع ما اتّصل ، وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع يريد : ما استثنته «إلا» (أى : كانت أداه استثنائه) وكان تاما ، فإنه ينصب. ولم يذكر الإيجاب مع شرط التمام ؛ لأنه مفهوم من المقابله الوارده فى الشطر الثانى من البيت ، حيث نص على أنه بعد النفى وشبه النفى يكون المختار هو الإتباع مع المستثنى المتصل ، والنصب وحده مع المنقطع. إلا عند تميم فإنهم يجوزون فى المنقطع الإبدال أيضا. ففهم من هذا أن الأول لا بد أن يكون موجبا. وهذه تفريعات لا داعى لها ؛ والحكم المستصفى يتلخص فيما قلناه من أن المستثنى التام فى الكلام الموجب ينصب فى جميع صوره ، وأن المستثنى فى الكلام التام غير الموجب يجوز فيه أمران : النصب ، والإبدال. ولا أهميه لكثره أحد الأمرين على الآخر كثره نسبيه (أى : بالنسبه لذلك الآخر ، بحيث لا تنزل القله إلى حد القله الذاتيه) أو لاستعمال قبيله دون الأخرى ، ما دام الضبط صحيحا وكثيرا فى نفسه ، دون أن تكون قلته ذاتيه. ثم عرض بعد ذلك لحاله المستثنى المتقدم حين يكون الكلام تاما غير موجب فبين أن غير النصب - وهو : «البدل» - قد يجوز ، ولكن النصب هو المختار. فالأمران جائزان ، قياسيان ، ولكن أحدهما أكثر فى الاستعمال من الآخر كثره نسبيه ؛ يقول : وغير نصب سابق فى النّفى قد يأتى. ولكن نصبه اختر إن ورد ثم انتقل للكلام على الاستثناء المفرغ فقال : وإن يفرّغ سابق «إلّا» لما بعد يكن كما لو الّا عدما أى : إذا كان الكلام قبل إلا مفرغا (متجها للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجوده. وعلى هذا الفرض نضبط ما بعدها ؛ فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ... على حسب حاجه ما قبلها.

زیاده وتفصیل

(ا) یتردد فی فصیح الأسالیب الوارده أسلوب مطّرد ، یحوی نوعا آخر من التفریغ ، یخالف ما سبق. وضابط هذا النوع : أن یکون الکلام مشتملا علی جمله قسمیّه ، ظاهرها مثبت ، ولکن معناها منفی ، وجواب القسم جمله فعلیه ماضویه لفظا ، مستقبله معنی ، مصدّره «بإلا» ؛ نحو : سألتک بالله إلّا نصرت المظلوم - ناشدتک الله إلّا ترکت الإساءه ... حلفت بربی إلا عاونت الضعیف ، وقول الشاعر :

بالله ربک إلّا قلت صادقه

هل فی لقائک للمشغوف من طمع

فالاستثناء فی الأمثله السابقه - ونظائرها - مفرغ یقتضی أن یکون للکلام فی معناه غیر تام ، وغیر موجب ، فالمراد : (ما سألتک بالله ... إلا نصرک) - (ما ناشدتک الله ... إلا ترک الإساءه ...) - (ما حلفت بربی ... إلا علی معاونه الضعیف). - (ما حلفت بالله ربک ... إلا علی قولک صادقه ...) فقد اجتمع فی الکلام الأمران معا تقدیرا ؛ (وهما عدم التمام وعدم الإیجاب) واجتمع معهما أمر ثالث ؛ هو : أن الفعل - مع فاعله - به «إلا» مؤول بمصدر منسبک بغیر سابک ، لیمکن إعراب هذا المصدر علی حسب ما تحتاج إلیه الجمله قبل «إلا» ، أی : علی حسب ما یقتضیه «التفریغ» ؛ - تطبیقا لحکم «الاستثناء المفرغ». فیکون مفعولا به فی المثال الأول ، (وهو : سألتک بالله إلا نصرت الضعیف) ، أی : ما سألتک بالله إلا نصرک الضعیف ، ویکون شیئا آخر غیر مفعول به - إذا اقتضی الکلام غیره ؛ لعدم صلاحیه المفعول به ویجری هذا التأویل والسبک فی بقیه الأمثله ، وأشباهها مما یطرد صوغه علی النمط الوارد الموافق للمأثور (۱).

۱- جاء فی الدرر اللوامع ، شرح همع الهوامع - ج ۲ ص ۴۶ - بمناسبه البیت السالف ، وهو : (بالله ربک إلا قلت صادقه ... إلخ) ما ملخصه : أن البیت المذکور یذکر شاهدا علی تصدیر جواب القسم بالحرف «إلا» ، وأن التقدیر فیه : أسألک بالله إلا قلت ، والاستثناء مفرغ. والمعنی : ما أسألک إلا قولک ، فالمثبت لفظا ، منفی معنی ، لیتأتی التفریغ. والفعل - مع فاعله - مؤول بالمصدر لیتأتی فیه المفعولیه ... فإن قام الاعتراض بأن تأویل الفعل - مع فاعله - بالمصدر من غیر سابک هو تأویل شاذ غیر قیاسی ، وأنه - - مقصور علی ما ورد السماع به من مثل : «تسمع بالمعیدیّ خیر من أن تراه» ... کان دفع الاعتراض بأن تأویل الفعل بالمصدر من غیر سابک أمر قیاسی فی بعض الحالات ؛ کالتی نحن فیها ، دون بعض ؛ فیحکم علیه بالشذوذ فی کل باب لم یطرد فیه السبک عن العرب. أما إذا اطرد السبک فی باب واستمر فیه ، فإنه لا یکون شاذا ؛ کالأسالیب التی نحن بصددها حیث التزمت فیها العرب ذلک النسق ، وکإضافه بعض أسماء الزمان إلی الجمله فی مثل : جئت حین رکب الأمیر ، أی : فی حین رکوب الأمیر. وفی مثل قوله تعالی : (هذا یَوْمُ یَنْفَعُ الصَّادِقِینَ صِدْقُهُمْ ،) أی : یوم نفع الصادقین ... فهذا وأمثاله مطرد. ومثل : لا تأکل السمک وتشرب اللبن ، فإنک إذا نصبت «تشرب» فإنما تنصبه بأن مضمره ؛ فیصیر اسما معطوفا فی الظاهر علی فعل ، وهذا العطف ممتنع إلا عند التأویل ؛ فتحتاج إلی أن تتصید من الفعل مصدرا من غیر سابک ، ولا یعد هذا شاذا ، لاطراده فی بابه. وکذلک مثل : سواء علی أقمت أم قعدت. أی : قیامک وقعودک ، فهذا مؤول بالمصدر بدون أداه سبک ؛ لاطراده فی

باب التسويه ... اه الملخص.

وبهذه المناسبه نذكر «لمّا» - التى سبقت الإشاره إليها (١) - وهى التى تماثل «إلّا» فى الحرفيه ، وفى الدلاله على الاستثناء ، ولكنها لا تدخل إلا على جمله اسميه ؛ (كقوله تعالى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) - ، فى قراءه من شدّد الميم ، واعتبر «إن» التى فى صدر الجمله ، نافيه -) أو على جمله فعليه ماضويه لفظا لا معنى ؛ (بأن يكون الفعل ماضيا فى لفظه ، مستقبلا فى معناه) ، نحو : أنشدك الله لمّا فعلت ؛ أى : أنشدك بالله ، وأستحلفك به إلا فعلت. والمعنى : ما أسألك إلا فعلك ؛ على تقدير : إلا أن تفعل كذا ... ؛ ليكون الفعل الماضى مستقبل الزمن ؛ تطبيقا لما تقرر من أن الماضى الذى يليها يكون ماضيا فى لفظه ، مستقبلا فى معناه (٢) - وسيجىء (٣) تفصيل الكلام على جواب القسم ، وأنواعه ، وأحكامه.

(ب) نعود لذكر ما قرره النحاه خاصّا بتقديم المستثنى بإلا. قالوا : لا يصح - مطلقا - تقديمه وحده عليها (٤) ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه ، وعلى عامله معا ؛ فلا يصح : إلا التفاح أكلت الفواكه. أما تقدمه على أحدهما وحده فجائز ؛ وقد تقدمت الأمثله لتقدمه على المستثنى منه دون العامل. وأما تقدمه على العامل وحده فنحو : الفواكه إلا التفاح أكلت. حيث تقدم المستثنى على عامله

١- فى رقم ١ من هامش ص ٢٩٦ وتجىء لها إشاره أيضا فى : «د» من ص ٣٣٦.

٢- راجع الأشمونى والصبان - ج ٤ - أول باب : «الجوازم» عند الكلام على : «لما» الجازمه.

٣- فى ص ٤٦٠.

٤- كما سبق فى رقم ٥ من هامش ص ٢٩٧.

بعد أن سبقهما معا المستثنى منه. وإذا كان المستثنى منه اسم موصول لم يجز تقديمه على الصله ، لأنه لا يصح الفصل بين الموصول وصلته بالمستثنى.

وإذا كان للاسم الواقع بعد إلا - مباشره - أو لغيره مما بعدها معمول ؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها ؛ ففى مثل : ما أنا إلا طالب علما - لا يصح : ما أنا علما إلا طالب. وإذا كان قبلها عامل له معمول ، فإنه لا يجوز تأخير هذا المعمول عنها ؛ ففى مثل ما يجيد الناشئون الخطابه إلا الأديب - أو مثل : ما يحرص على الأدب إلا الأديب ... لا يصح أن يقال : ما يجيد الناشئون إلا الأديب الخطابه - ولا ما يحرص إلا الأديب على الأدب. وبعض النحاه يجيز تأخير هذا المعمول إذا كان شبه جمله ، أو حالا ، ويؤيد رأيه بأمثله كثيره فصيحه تجعله مقبولا ؛ فيصح أن يقال : يتكلم الخطباء - إلا المريض - واقفين ... يعترف الإجانب - إلا بعضهم - بعظمه العرب ... تتصافى النفوس إلا الخبيثه - أمام الخطر.

ويصح تقديم المستثنى على صفه المستثنى منه ؛ ففى مثل : ما كرّمت الأمه المتحضره إلا النابغين ... يصح أن يقال : ما كرّمت الأمه إلا النابغين المتحضره.

(ح) تعددت الآراء فى الناصب للمستثنى ؛ فقيل : «إلا» ، وقيل : العامل الذى قبلها بمساعدتها. وقيل فعل محذوف تقديره : أستثنى ... و... ولا أثر لهذا الخلاف النظرى فى أحكام المستثنى ، وضبطه ؛ فالخير فى إغفاله ؛ اكتفاء بأن نقول فى الإعراب : المستثنى منصوب على الاستثناء. ولعل أقوى الآراء أنه منصوب بالفعل قبلها ، أو بغيره مما يعمل عمله (١). إلا المستثنى المنقطع فعامله هو : «إلا». ونحن فى غنى عن التّعرض لأقواها وغيره إلا حين يعرض أمر يختص بالعامل - وهذا قليل - وعندئذ يرجح الفعل أو ما يعمل عمله كالحالات السالفه التى يجوز فيها تقدم المستثنى على عامله أو عدم تقدمه.

(د) وردت أمثله مسموعه وقع فيها المستثنى غير منصوب ، مع أن الكلام تام موجب ؛ ومنها قوله تعالى : (فشربوا منه إلا قليل منهم) فى قراءه كلمه :

١- فإن لم يوجد قبلها فعل أو غيره مما يعمل - نحو : الزملاء أخوه إلا الغادر - أمكن تأويله بما يعمل ، أى : الزملاء منتسبون للأخوه إلا الغادر.

«قليل» بالرفع. ومنها : تغير المنزل إلا باب (١) ... و... و...

وقد كلف النحاه أنفسهم عناء التأويل والتقدير ؛ ليجعلوا الكلام تامّا غير موجب ؛ فيصلوا من هذا إلى جواز البدل ، وإلى أن الأمثله مسايره للقاعده عندهم. فقالوا فى الآيه : إن نصها - على لسان طالوت - هو : (إِنَّ اللهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ ، فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى) ... (فشربوا منه إلا قليل منهم) فمعنى : «شربوا منه» : لم يكونوا منى ولا من أنصارى. فهى فى تأويل كلام منفى فى تقديرهم. وقالوا : فى المثال الثانى وأشباهه : إنّ : «تغيّر» معناها لم يبق على حاله. فالكلام يتضمن نفيا فى المعنى ...

ولا شك أن كلامهم مردود ، وتأويلهم بعيد ، لسببين :

أولهما : أن كل كلام مثبت لا بد له من نقيض غير مثبت ، ويستحيل الحكم على شىء بالإثبات دون أن يتصور العقل له ضدّا منفيّا. فمعنى «نام الرجل» لم يتيقظ. ومعنى «تيقظ» ليس بنائم. ومعنى «تحرك الطفل» : لم يسكن. ومعنى «سكن» : لم يتحرك ... ومعنى «شرب» : لم يفقد الماء ويظمأ. ومعنى «فقد الماء» : ما شرب ... و... و...

وهكذا ، فلو أخذنا برأيهم وفتحنا باب التأويل لم يبق فى الكلام العربى أسلوب مقصور على «التمام مع الإيجاب» دون أن يصلح للنوع الثانى (وهو : التام غير الموجب) وهذا غير مقبول.

وثانيهما : وهو الأهم - أن الآيه والمثال وغيرهما مما وقع فيه المستثنى غير منصوب فى الكلام التام الموجب - إنما ورد صحيحا مطابقا للغه بعض القبائل العربيه ، التى تجعل الكلام «التّامّ الموجب ، والتام غير الموجب» متماثلين فى الحكم (٢) ؛ يجوز فيهما : إما النصب على الاستثناء ، وإما البدل من المستثنى منه ، وإما الرفع على الابتداء (٣) ... و... فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغه قبيله للغه

١- نص المثال الوارد فى «التصريح» - وفى حاشيه ياسين أمثله متنوعه أخرى - ؛ : وبالصّريمه منهم منزل خلق عاف تغيّر إلا النّؤى والوتد

٢- وقد ورد النص على هذا فى كثير من المراجع النحويه ، ومنها : حاشيه ياسين على «التصريح ، شرح التوضيح» ، ففيها البيان والأمثله من القرآن والحديث وغيرهما مما سرده فى أول «الاستثناء». - وكذا الصبان -

٣- من يرفع الاسم بعد : «إلا» فى الكلام التام الموجب فعل اعتبار ذلك الاسم مبتدأ ، خبره - - مذكور أو محذوف ، ويجعل المستثنى حينئذ هو الجمله فى محل نصب على الاستثناء. ويجرى هذا فى المتصل والمنقطع (راجع الصبان ، أول باب الاستثناء ، وكذلك حاشيه «الأمير» على المغنى ج ٢ ، بعد الجمله السابعه من باب الجمل التى لها محل من الإعراب ؛ حيث الأمثله المتعدده الوارده برفع المستثنى فى الكلام التام الموجب والتى لا تحتمل تأويلا ، وحيث النص الصريح من كلام ابن مالك وغيره بأن النصب جائز لا واجب ، مؤيدا رأيه بالشواهد الفصيحه المتنوعه التى سردها ...) (وانظر رقم ٢ من هامش ص ٣٠٧) والخير فى ترك هذه اللغات القليله ؛ بالرغم من أنها صحيحه قياسيه.

نظيرتها. وإذا كان التأويل معيبا وواجبنا الفرار منه جهد استطاعتنا ، فإن الأنسب لنا اليوم أن نتخير - عند الضبط - اللغه الضاربه فى الفصاحه ، الغالبه الشائعه بين اللغات المتعدده ؛ لنقتصر عليها فى استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليله ، توحيدا للتفاهم ، وفرارا من البلبله الناشئه من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجه ماسه ؛ فعلينا أن نعرف تلك اللغات فى مناسباتها ، ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الوارده بها ، دون محاكاتها فى الضبط ، أو القياس عليها - كما أشرنا لهذا كثيرا - على الرغم من أنها صحيحه يجوز محاكاتها (١).

(ه) إذا كان الكلام تامّا موجبا (٢) فلا يكون المستثنى منه - فى الفصيح - نكره ، إلا إن أفادت (٣). فلا يقال جاء قوم إلا رجلا ، ولا قام رجال إلا محمدا ، لعدم الفائده ، بسبب أن النكره محضه. فإن أفادت جاز ؛ نحو قوله تعالى : (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَهٍ إِلَّا خَمْسِينَ عاماً) - وقام رجال كانوا فى بيتك إلا واحدا. أما الكلام التام غير الموجب فالفائده تحقق فيه بالنفى وشبهه ؛ لدلاله النكره معه - غالبا - على العموم نحو : ما جاءنا أحد إلا رجلا ، أو إلا عليّا ...

١- لأن كل قراءه صحيحه قرئ بها القرآن يصح محاكاتها فى غيره ، والقياس عليها ، وكذلك كل لغه سليمه لإحدى القبائل ؛ كما نص على هذا الأئمه ، وعرضنا له بأدلته وتفاصيله فى بحث مستفيض ؛ عنوانه «القياس». بكتابنا المسمى : (اللغه والنحو بين القديم والحديث).

٢- راجع فى الحكم الآتى فى كتاب : همع الهوامع ج ١ ص ٢٢٣ أول باب الاستثناء ، (وفى رقم ۴ من هامش ص ٢٩۶ ، إشاره لما يأتى.)

٣- إفادتها تكون بزياده تطرأ عليها ؛ كوصف ، أو إضافه ، أو غيرها مما يفيدها تخصيصا.

كذلك لا يكون المستثنى منه معرفه ، والمستثنى نكره لم تخصص ؛ فلا يقال : قام القوم إلا رجلا ، فإن تخصصت جاز ؛ نحو : خرج القوم إلا رجلا منهم.

(و) عرفنا (١) أن المستثنى المنقطع ليس بعضا من المستثنى منه ، فليس فردا من أفراد نوعه - أى : من أفراد صنفه - ، وليس جزءا من أجزاء الفرد ؛ - كما سبق (٢) - فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين؟ كيف يكون المطروح مباينا جنس المطروح منه؟

قال النحاه :

١ - إن كان المستثنى المنقطع جمله (٣) ؛ مثل قوله تعالى : (فَذَكِّرْ ، إِنَّما أَنْتَ مُذَكِّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذابَ الْأَكْبَرَ ...) أعربت هذه الجمله (٤) ، فى موضع نصب على الاستثناء ، و «إلا» أداه استثناء حرف ؛ بمعنى : «لكن» (الساكنه النون ، التى تفيد الاستدراك والابتداء معا ، وتقتضى أن تسبقها جمله ، وتدخل على جمله جديده - اسميه أو فعليه -) (٥) ، فهى متوسطه بين جملتين ؛ فكأن التقدير ؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولى وكفر فيعذبه الله ...

١- فى ص ٢٩٤.

٢- فى ص ٢٩٤.

٣- يجوز وقوع المستثنى المنقطع جمله بنوعيها ، ويكون لها محل من الإعراب - كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥ - ، ولا داعى لاشتراط أن يكون الاستثناء مفرغا ، وأن يكون الفعل إما مضارعا ، وإما ماضيا مسبوقا بقد ، أو بماض قبل «إلا». فهذا الشرط الذى نص عليه «ياسين» فى حاشيته على «التصريح» عند الكلام على : «غير» التى للاستثناء - خالفه فيه الأكثرون ، ولعله غالب ، لا شرط لازم ؛ (كما سيجىء فى «ب» من ص ٣٢٤). فإن كان المستثنى متصلا جاز - فى القول الصحيح - وقوعه جمله ، برغم ما فى حاشيه ياسين ج ١ ، الباب الخامس من أبواب النيابه ، عند الكلام على جر الممنوع من الصرف بالكسره لإضافته -.

٤- هى جمله اسميه ، المبتدأ «من» اسم موصول بمعنى الذى ، مبنى على السكون فى محل رفع - «تولى» ، فعل ماض ، الفاعل ، ضمير مستتر تقديره : هو. والجمله لا محل لها من الأعراب صله الموصول ... «فيعذبه» ؛ الفاء زائده ، داخله على جمله الخبر. «يعذبه الله» جمله من مضارع وفاعله ومفعوله فى محل رفع ؛ خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب على الاستثناء - وقد سبق بيان المواضع التى تزاد فيها الفاء فى الخبر ، ج ١ م ٤١ ص ٤٨٧ آخر باب المبتدأ والخبر -.

٥- فهى تقتضى - بعد الجمله السابقه عليها - الدخول على جمله جديده ، زياده على ما تفيده من الاستدراك (وقد مر شرح الاستدراك وتفصيل أحكامه فى ج ١ ص ٤٧٢ م ٥١).

٢ – إن كان المستثنى المنقطع مفردا منصوبا فأداه الاستثناء : «إلا» تكون – عند أكثر النحاه – بمعنى : لكنّ (المشدده النون) التى تفيد الابتداء ، والاستدراك ، وتعمل عمل : «إنّ» ، نحو : نام أصحاب البيت إلا عصفورا مغردا. فكلمه : «إلا» بمعنى : «لكنّ» المذكوره ، التى تقتضى بعدها جمله اسميه الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ؛ سواء أكان خبرها مذكورا أم محذوفا. ولا بدّ – على هذا الرأى – من جمله اسميه بعدها ، ولا بدّ من ذكر جمله أخرى قبلها ؛ فكأن التقدير : نام أصحاب البيت لكنّ عصفورا مغردا يقظ ، أو : لم ينم ...

ويرى سيبويه أن المستثنى المنقطع المنصوب بعد «إلا» إنما هو منصوب بعامل قبلها ؛ شأنه فى هذا شأن المستثنى المتصل. فما بعد «إلّا» عند سيبويه – مفرد سواء أكان متصلا أم منقطعا. وهى بمعنى : «لكن» العاطفه التى لا يقع المعطوف بها إلا مفردا غير أن «إلّا» ليست حرف عطف. والأخذ برأى سيبويه فى اعتبار المستثنى المنقطع أسهل وأيسر.

٣ – وإن كان المستثنى المنقطع مفردا مرفوعا – ؛ كما فى حاله البدليه .. عند من يجيزها ، والابتداء عند من لا يجيزها (١) – فى نحو ؛ ما سهر أصحاب البيت إلا عصفور مغرد – كانت أداه الاستثناء «إلا» بمعنى : لكن (ساكنه النون) فأصل التقدير ، ما سهر أصحاب البيت لكن عصفور مغرد سهر.

والسبب فى كل هذه التقديرات – كما يبدو – هو إدخال كل ضبط من تلك الضبوط تحت قاعده نحويه عامه ، أما المعنى فلن يتغير فى المستثنى ، ولا المستثنى منه ، ولا غيرهما ، وسيظل المستثنى منصوبا على الاستثناء إن كان جمله أو مفردا منصوبا ، فإن كان مفردا غير منصوب فهو بدل. ويجوز فى الاسم المرفوع اعتباره مبتدأ خبره مذكور أو محذوف ، كما تقدم – والجمله منصوبه على الاستثناء.

بالرغم من أن المنقطع ليس بعضا من المستثنى منه فإنه لا يجوز أن يكون منقطع المناسبه والعلاقه بينه وبين المستثنى منه انقطاعا كليّا فى المعتاد – كما سبق (٢) –

١– راجع رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥.

٢– فى ص ٢٩٤ «٥».

فلا يصح : أقبل الجمع إلا ثعبانا. كذلك لا يصح أن يسبقه ما هو نص صريح فى خروجه وفقد تلك العلاقه ، فلا يجوز : صهلت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل نص قاطع فى صوت الخيل وحدها ؛ فلا صله بين المستثنى والمستثنى منه مطلقا ؛ فيصير الكلام خلطا وبترا. بخلاف صوّتت الخيل إلا الإبل.

(ز) تقدم - فى الحكم الثانى (١) - أن المستثنى فى الكلام التام غير الموجب يجوز فيه النصب والبدل. ويقول النحاه فى تفريع هذا البدل كلاما مرهقا غير مقبول ، والخير فى إهماله ؛ ومنه :

إذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع. فمثل : ما جاءنى من أحد إلا البائع ... لا يجوز إعراب «البائع» بدلا مجرورا من لفظ : «أحد» ، لزعمهم أن كلمه : «أحد» مجروره اللفظ بالحرف الزائد : «من» وهو حرف لا يزاد - غالبا - إلا فى كلام منفى ؛ كالمثال السالف ، وأن كلمه : «البائع» معناها مثبت ؛ (لأن الكلام الذى بعد «إلا» مناقض لما قبلها فى النفى والإثبات ، كما هو معروف) فإذا كان معناها مثبتا فكيف تكون بدلا من كلمه : «أحد» المنفيه ، المجروره لفظا بالحرف الزائد ، والبدل على نيه تكرار العامل الذى يعمل فى المبدل منه؟ فكأنهم يقولون :

إنّ كلمه : «البائع» قبلها فى التقدير الحرف «من» الزائد الذى عمل الجر فى المبدل منه «أحد». ويترتب على هذا - عندهم - دخول «من» الزائده الجاره فى كلام مثبت بعد «إلّا» ، وهى - فى الغالب - لا تكون إلا فى كلام منفىّ ، كما سبق. وفرارا من هذا الذى يرونه محظورا منعوا البدل بالجر من لفظه : «أحد» وأجازوا البدل بالرفع من محلها ؛ لأنها مجروره بمن «لفظا» وفى محل رفع فاعل للفعل : جاء ، فالتقدير : جاء البائع.

ومثل : ليس اللص بشىء إلا ـ رجلا ـ تافها ، فقالوا لا ـ يجوز إعراب كلمه : «رجلا ـ» بالجر على اعتبارها بدلا من كلمه : «شىء» المجرور لفظها ؛ وإنما يجوز النصب على اعتبارها بدلا من محل كلمه : «شىء» ، وذلك للوهم السالف أيضا ؛ وهو أن المبدل منه (وهو كلمه : شىء) مجرور بالباء الزائده ، وهذه

١- ص ٢٩٧.

الباء لا تزاد إلا فى جمله منفيه ، والمستثنى «بإلا» مثبت بعد الكلام المنفى ، فلو أبدلنا كلمه : «رجلا» من كلمه : «شىء» لكان هذا البدل مستلزما فى التقدير وقوع الباء - وهى العامل فى المبدل منه - قبل البدل أيضا ؛ لأن البدل على نيه تكرار العامل ؛ فيترتب على هذا دخول «باء» الجر الزائده على مثبت ؛ وهو عندهم ممنوع. فللفرار من هذا أبدلوا كلمه : «رجلا» من كلمه : «شىء» مع مراعاه محلها ، لا لفظها ، لأن محلها النصب ؛ فهى مجروره لفظا ، منصوبه محلا ، باعتبارها خبر : «ليس»!!

ومثل : لا ساهر هنا إلا حارس. لا يجوز عندهم أن تكون كلمه : «حارس» بدلا منصوبا من محلّ كلمه ؛ «ساهر» المبنيه على الفتح لفظا فى محل نصب. وحجتهم أن كلمه : «ساهر» ... اسم «لا» واسم «لا» منفى ، أما المستثنى هنا فموجب ، لوقوعه بعد «إلّا». (وما بعدها مخالف لما قبلها نفيا وإثباتا ، كما تقدم) - ولما كان العامل فى المستثنى منه : هو : «لا» النافيه للجنس وجب عندهم أن تكون عامله أيضا فى المستثنى ؛ لأن العامل فى الاثنين لا بد - فى الرأى المشهور - أن يكون واحدا ، ثم يقولون : كيف تعمل «لا» فى المستثنى الموجب وهى لا تعمل إلا فى منفى؟ وللفرار من هذا قالوا : إن البدل هو من محل اسم «لا» قبل دخولها ، وليس من محل اسمها بعد دخولها ، فاسمها قبل كان مبتدأ (١) فالبدل مرفوع مثله ، ولا عمل للناسخ فيه إذ ذاك.

ومثل : ما الخائن شيئا إلا رجل حقير ؛ فقد منعوا أن تكون كلمه : «رجل»

١- يجوز فى هذا المثال من الأوجه الإعرابيه ما يجوز فى أشباهه التى عرضوها فى باب «لا» النافيه للجنس - آخر الجزء الأول - ؛ ومنها : «لا إله إلا الله». فقد جوزوا فى كلمه : «الله» ما يأتى : ا - الرفع على البدليه ؛ مراعاه لمحل «لا مع اسمها ؛ لأن محلها رفع على الابتداء عند سيبويه. ب - أو : الرفع على البدليه مراعاه لمحل اسم «لا» باعتباره فى الأصل مبتدأ مرفوعا قبل دخول الناسخ. ج - أو : الرفع على البدليه من الضمير المستتر فى خبر «لا» المحذوف ؛ فأصل الكلام لا إله موجود ؛ أى : هو. د - أو : النصب على الاستثناء من هذا الضمير المستتر ؛ لأن الجمله تامه غير موجبه ؛ فيجوز فى المستثنى أمران كما عرفنا : البدليه ، أو : النصب على الاستثناء.

بدلا منصوبا من كلمه : «شيئا» المنصوبه. وحتموا أن تكون بدلا مرفوعا من كلمه : «شيئا» باعتبار أصلها ؛ فقد كانت خبرا مرفوعا للمبتدأ قبل مجيء «ما» الحجازيه التى تعمل عمل : «ليس». وسبب المنع أن المستثنى منه منفى ، والمستثنى موجب ، والعامل فى الاثنين واحد ؛ هو : «ما» الحجازيه ، فتكون «ما» الحجازيه قد علمت فى الموجب ، وهى لا تعمل إلا فى المنفىّ.

ذلك رأيهم ودليلهم (١) فى كل ما سبق من الأمثله الممنوعه ، وهو رأى غريب (إذ ما الحكمه - كما قال بعض آخر (٢) من النحاه - فى ارتكاب هذا التكلف (٣)؟ مع أن القاعده : أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (٤). ومثلوا له بقوله تعالى : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّهَ -) حيث لا يمكن تسليط العامل على المعطوف (٥) - فهلا جاز هنا فى البدل الجر أو النصب تبعا للفظ المبدل منه بناء على هذه القاعده ...) (٦).

وشىء آخر له الأهميه الأولى ، ولا أعرف أنهم ذكروه ؛ هو كلام العرب فى مثل ما سبق ، والمأثور من أساليبهم ، أجاء خاليا من إتباع المستثنى للفظ المستثنى منه ، أم لم يجئ؟ وفى الحالتين لا يقوم دليل على المنع ؛ لأن عدم المجيء ليس معناه التحريم ، فالأمر السلبى لا يكفى فى انتزاع حكم قاطع مخالف للمألوف فى نظرائه التى يتبع فيها البدل حركه المبدل منه اللفظيه ، كما أن المجيء قاطع فى الصحه.

١- راجع الأشمونى ، وحاشيه الصبان ج ٢ أول باب : «الاستثناء» ، عند الكلام على البدل ، فى الكلام التام غير الموجب.

٢- راجع الأشمونى ، وحاشيه الصبان ج ٢ أول باب : «الاستثناء» ، عند الكلام على البدل ، فى الكلام التام غير الموجب.

٣- عرضنا صورا من تطبيقه فى آخر الجزء الثالث عند الموازنه بين عطف البيان وبدل الكل.

٤- وقد يعبرون عن هذه القاعده بتعبيرات مختلفه الألفاظ متحده المعانى ؛ منها : (يغتفر كثيرا فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل) - كما جاء فى الصبان ، فى باب الإضافه ، عند الكلام على : «أى» ومنها : (يغتفر فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل) - كما جاء فى الهمع ج ١ ص ٢١٥ عند الكلام على الظرف : «لدن» - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ١ من هامش ص ٦٧ وص ٤٩٠.

٥- لأن فعل الأمر لا يرفع اسما ظاهرا. ومثل هذا ما يقال فى الحرف : «ربّ» من صحه عطف المعرفه على الاسم المجرور بها مع أن «رب» لا يجر إلا النكره - كما سيجيء فى حروف الجر -.

٦- وقد ردوا كلامه بأن الأخذ بتلك القاعده إنما يكون فى بعض المواضع دون بعض وليست مطرده. وهذا غريب أيضا.

الحق أن هذا كله – وأشباهه – هو الجانب المعيب فى : «نظريه العامل» ، إذ يمنحه سلطانا قويّا يتحكم به فى صياغه الأسلوب ، أو فى ضبطه ، بغير سند يؤيده من فصيح الكلام. وقد سبق أن امتدحنا هذه النظريه البارعه التى لم تصدر إلا عن عبقريه ، وذكاء لماح ، وقلنا (١) إنها لا عيب فيها إلا ما قد يشوبها فى قليل من الأحيان من مثل هذه الهنوات.

(ح) فى مثل : ما أحد يقول الباطل إلا الدنىء ، يجوز فى كلمه : «الدنىء» أن يكون بدلا مرفوعا من كلمه : «أحد» أو : من ضميره المستتر الواقع فاعلا للمضارع. ويجوز نصبه على الاستثناء. فللرفع ناحيتان ، وللنصب واحده.

أما فى مثل : ما رأيت أحدا يقول الباطل إلا الدنىء ، فيجوز فى كلمه : «الدنىء» النصب على الاستثناء ، أو : على البدليه من كلمه : «أحدا» المنصوبه ويجوز فيها الرفع على البدليه من الفاعل المستتر فى الفعل المضارع ؛ فللنصب ناحيتان وللرفع ناحيه.

* * *

١- ج ١ ص ٤٥ م ٦.

(ب) إذا كانت أداه الاستثناء هى «إلا» ، المكرره (۱) :

(ا) قد يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظىّ المحض ، وتقويه «إلا» الأولى الاستثنائيه ، بغير إفاده استثناء جديد. ولهذه الحاله صورتان :

الأولى : أن تقع «إلا» التى تكررت للتوكيد اللفظى المحض ، بعد «الواو» العاطفه - ولا يصح أن تقع بعد غيرها من حروف العطف - نحو : أحب ركوب السفن إلا الشراعيه ، وإلا الصغيره. فالواو حرف عطف. «إلا» الثانيه : للتوكيد اللفظىّ ، ولا تفيد استثناء. و «الصغيره» معطوفه على «الشراعيه» ؛ فهى مستثنى ، بسبب العطف ، لا بسبب «إلا» المكرره (۲). ولهذا يكون المستثنى المعطوف تابعا للمعطوف عليه فى ضبطه.

الثانيه : ألّا تقع «إلا» التى جاءت للتكرار بعد حرف عطف ، ولكن يكون اللفظ الواقع بعدها مباشره متفقا مع المستثنى الذى قبلها فى المعنى والمدلول. برغم اختلاف اللفظين فى الحروف الهجائيه ، ويكون ضبط اللفظ بعد المكرره مبنيّا على افتراض أنها غير موجوده ؛ فوجودها وعدمها سواء من ناحيه الحكم الإعرابى الذى يخصه. مثال ذلك رجل يقال له : هارون الرشيد ، أو : محمد الأمين ... أو ... نحو : جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد ، اشتهر الخلفاء إلا محمدا إلا الأمين. فكلمه : «إلا» الثانيه فى المثالين لا تفيد استثناء جديدا ، لأن «الرشيد» المقصود ، هو : «هارون» ، و «الأمين» هو : «محمد». وإنما أفادت الثانيه توكيدا لفظيّا

۱- سبق الكلام على : «إلا» غير المكرره فى ص ۲۹۶.

۲- وهذا الحكم ينطبق على جميع أنواع المستثنى الثلاثه إذا تكررت «إلا» وقد سبق مثال «التام الموجب» أما مثال «التام غير الموجب» فنحو : لا أحب ركوب السفن إلا البواخر ، وإلا الكبيره. وأما مثال «المفرغ» فقول الشاعر : لا يمنح النفس ما ترجوه من أرب إلا الطموح ، وإلا الجدّ ، والعمل وقول الآخر : وما الفضل إلا أن تجود بنائل وإلا لقاء الخلّ ذى الخلق العالى فالمصدر المؤول بعد «إلا» ، الأولى خبر. أما الثانيه فلمجرد التوكيد اللفظى ، والمصدر الصريح بعدها معطوف بالواو على المصدر المؤول.

لكلمه : «إلا» الأولى ، ولا تأثير لها فى ضبط كلمتى : «الرشيد والأمين» ، فكل واحده منهما تعرب هنا بدل كل من كل (١) ، أو : عطف بيان من المستثنى الأول. ولو حذفنا كلمه : «إلا» التى جاءت للتكرار ما تغير الضبط ولا الإعراب ، فوجودها لا أثر له من هذه الناحيه.

ولو قلنا : ما جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد لصحّ فى كلمه : «الرشيد» الرفع أو النصب ، تبعا لكلمه : «هارون» التى يجوز فيها الأمران ، بسبب أن الاستثناء تام غير موجب. وكذلك ما جاء القوم إلا محمدا ، أو محمد ، إلّا الأمين ؛ فيجوز فى كلمه : «الأمين» الأمران للسبب السابق. فكأن «إلا» المكرره غير موجوده : إذ لا أثر لها فى الحكم الإعرابىّ.

ولو قلنا : ما اشتهر إلا هارون إلا الرشيد ، لوجب رفع كلمه «الرشيد» إتباعا لكلمه : «هارون» التى يجب رفعها ؛ بسبب أن الاستثناء مفرّغ. وكذلك الحال فى المثال الثانى (٢).

* * *

(ب) وقد يكون تكرارها لغير التوكيد اللفظىّ وإنما الغرض استثناء جديد : بحيث لو حذفت لم يفهم الاستثناء الجديد ، ولم يتحقق المراد منه ؛ فهى فى هذا الغرض كالأولى تماما ؛ كلتاهما تفيد استثناء مستقلا ؛ وفى هذه الحاله تتعدد الأحكام على الوجه الآتى :

١ - إن كان تكرارها فى كلام تام موجب فالمستثنيات كلها منصوبه فى كل الأحوال ؛ نحو ظهرت النجوم إلا الشمس - إلا القمر - إلا المرّيخ.

١- البدل فى هذا المثال بدل كل من كل ، وفى غيره قد يكون بدل بعض ، أو : اشتمال ، أو : إضراب ؛ مثل : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا وجهه ، أو : إلا عطفه ، أو : ما أعجبنى أحد ، إلا الطبيب الرحيم ، إلا المهندس المبتكر.
٢- وفى «إلا» المكرره للتوكيد يقول ابن مالك : وألغ إلّا ذات توكيد ؛ كلا تمرر بهم ، إلّا الفتى إلّا العلا يريد : اعتبر «إلا» ملغاه ، أى : غير موجوده ، إذا كانت للتوكيد ، وأردت أن تضبط ما بعدها. ومثل لها بمثال هو : لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا. والعلا أو العلاء ، هو اسم الفتى. فالفتى هو : العلاء ، والعلاء هو الفتى. وهو بدل كل ، أو عطف بيان من كلمه : «الفتى». ولو حذفت «إلا» المكرره ما تغير الإعراب ؛ فوجودها وعدمها سيان من هذه الوجهه الإعرابيه ، - كما شرحنا -.

٢ - إن كان الكلام تامّا غير موجب والمستثنيات متقدمه نصبت جميعا ؛ نحو : ما غاب إلا الشمس - إلا القمر إلا المرّيخ - النجوم. فإن تأخرت نصبت أيضا. ما عدا واحدا منها - أىّ واحد - فيجوز فيه أمران ؛ إما النصب على الاستثناء كغيره ، وإما البدل من المستثنى منه ؛ مثل : ما غابت النجوم ، إلا الشمس (بالرفع أو النصب) إلا القمر - إلا المرّيخ.

٣ - إن كان الكلام مفرغا وجب إخضاع احد المستثنيات (١) لحاجه العامل الذى قبل «إلا» «الأولى» ، ونصب باقى المستثنيات ، نحو ما نبت إلا قمح جيد - إلا شعيرا غزيرا - إلا قصبا قويّا ...

وإذا كانت «إلا» التى جاءت للتكرار تفيد استثناء جديدا - كما سبق - فلا بد أن يجىء بعدها مستثنى ، ولا بد أن يكون له مستثنى منه. فأين هذا المستثنى منه؟ أهو المستثنى منه الأول السابق ، أم هو المستثنى الذى قبل «إلا» المكرره مباشره ، فيكون المستثنى الذى بعدها خارجا ومطروحا من المستثنى الذى قبلها مباشره؟ وبعباره أخرى : أين «المستثنى منه» بعد «إلا» المكرره لغير توكيد فى مثل : بكّر العاملون إلا صالحا ، إلا محمودا ، إلا حسينا؟ فكلمه : «محمودا» مستثنى ثان ، فأين المستثنى منه؟ أهو : «العاملون» المستثنى منه الأول ، أم هو «صالحا» المستثنى الذى قبله مباشره؟

وكذلك : «حسينا» مستثنى ثالث ... فأين المستثنى منه؟ أهو العاملون أم (محمودا) ، أم ما ذا؟

إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض - كهذا المثال - كان المستثنى منه هو الأول حتما ، وهو هنا : العاملون. أما إذا أمكن استثناء كل واحد مما قبله مباشره - كالأعداد - فيجوز الأمران ، أى : استثناء كل واحد مما قبله مباشره ، أو استثناء المجموع من المستثنى منه الأول ؛ ففى مثل : أنفقت عشره ، إلا أربعه ، إلا اثنين ، إلا واحدا ، يجوز إسقاط المستثنيات كلها من العشره ، فنجمع أربعه ، واثنين ، وواحدا ، ونطرح المجموع من العشره ؛ فيكون الباقى الذى أنفق هو ثلاثه. أى : ١٠ - (٤+ ٢+ ١) - ٣ كما يجوز إسقاط المستثنى

١- ليس من اللازم أن يكون الأول ، وإن كان هو المستحسن.

الأخير مما قبله مباشره. ثم نسقط الباقى من المستثنى الذى قبله ... وهكذا ، فما بقى آخر الأمر يكون هو المطلوب ، ففى المثال السابق : نطرح ١ من ٢ فيكون الباقى : ١ ثم نطرح ١ من ۴ فيكون الباقى : ٣ ثم نطرح ٣ من ١٠ فيكون الباقى : ٧ وهو المبلغ الذى أنفق.

والأحسن فى الطريقه الثانيه جمع الأعداد التى فى المراتب الفرديه ، ومنها المستثنى منه الأول ، ثم جمع الأعداد التى فى المراتب الزوجيه ، وطرح مجموعها من مجموع الفرديه ، فباقى الطرح هو المطلوب.

ويلاحظ أن الطريقتين جائزتان ولكن نتيجتهما مختلفه ، ولهذا كان اختيار إحداهما خاضعا للقرائن ؛ فهى التى تعين إحداهما فقط مراعاه للمعنى.

* * *

ولو أردنا تلخيص كل ما تقدم من الأحكام الخاصه بكلمه : «إلا» المكرره (١)

١- وفى أحكام «إلا» المكرره لغير التوكيد يقول ابن مالك : وإن تكرّر لا لتوكيد فمع تفريغ - التأثير بالعامل دع فى واحد ممّا بإلّا استثنى وليس عن نصب سواه مغنى (التقدير : إن تكررت «إلّا» لتوكيد فدع التأثير بالعامل فى واحد مما استثنى بإلا - مع التفريغ. أى : فى حاله التفريغ ...) يريد : إذا تكررت «إلا» لغير التوكيد فإن كان الكلام مفرغا فاترك واحدا من المستثنيات ليخضع لتأثير العامل الذى فى الجمله السابقه ، وانصب باقى المستثنيات ، فليس عن نصبها غنى ، أى : مفر. ثم انتقل إلى الحالات الأخرى التى ليس فيها تفريغ ؛ فقال : ودون تفريغ مع التّقدّم نصب الجميع احكم به والتزم يريد فى الحالات التى ليس فيها تفريغ - وهى حاله التام الموجب ، وحاله التام غير الموجب - إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعا فى مختلف أحوالها. أما إن تأخرت فقال فيها : وانصب لتأخير ، وجئ بواحد منها ؛ كما لو كان درن زائد كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا على وحكمها فى القصد حكم الأوّل أى : تنصب المستثنيات كلها فى حاله التأخير ؛ فإن كان الكلام تاما غير موجب ، صح اختيار واحد منها ، وضبطه بما كان يستحقه من الضبط لو لم تتكرر إلا ، وهذا الضبط هو البدايه أو النصب كما وضحه مثاله ؛ وهو : (لم يفوا إلا امرؤ إلا على) فيجوز فى «على» الرفع على البدليه من «امرؤ» ، أو النصب. ثم بين أن المستثنيات كلها مقصوده كالمستثنى الأول. فما تكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول من الخروج مما قبله إثباتا أو نفيا.

المفيده لاستثناء جديد - أى : التى ليست للتوكيد المحض - لكان التلخيص الموجز هو :

١ - إذا تكررت «إلا» لغير التوكيد نصبت بعدها المستثنيات فى جميع الأحوال ، وفى مختلف الأساليب ، إلا فى حاله : «التفريغ» فيجب - حتما - تخصيص مستثنى واحد يخضع فى إعرابه لحاجه العامل ، ونصب ما عداه.

٢ - ويجوز فى حاله الكلام التام غير الموجب إذا تأخرت المستثنيات اختيار واحد منها ليكون بدلا من المستثنى منه الأول ، ويجوز نصبه مع باقيها.

زیاده وتفصیل

(ا) فی کل حاله یجوز فیها الأمران ؛ (العطف والمعیه) ، لا بد أن یختلف المعنی فی کل أمر منهما ؛ ذلک أن العطف یقتضی المشارکه الحتمیه بین المعطوف والمعطوف علیه فی معنی الفعل ، من غیر أن یقتضی المشارکه الزمنیه الحتمیه ؛ فقد یقتضیها أو لا یقتضیها ، ففی مثل : «آنسنی محمود وصالح فی السفر» لا بد أن یشترک الاثنان فی مؤانسه المتکلم ، وأن تتناولهما المؤانسه ؛ لأن العطف علی نیه تکرار العامل ؛ فکأنک قلت : آنسنی محمود ، وآنسنی صالح. لکن لیس من اللازم أن تکون هذه المؤانسه قد شملتهما ، وشملت المتکلم فی زمن واحد ؛ فقد تکون فی وقت واحد أو لا تکون (۱). والأمر فی هذه المشارکه الزمنیه وعدمها ، متروک للقرائن والدلائل.

أما المفعول معه فلا بد فیه من المشارکه الزمنیه الحتمیه. أما المشارکه المعنویه فقد یقتضیها أو لا یقتضیها (۲) ؛ ففی مثل : سافر الرحاله والصحراء ، تتعین المشارکه الزمنیه وحدها دون المعنویه ؛ فإنها تفسد المعنی ؛ لأن الصحراء لا تسافر ... وفی مثل : سار القائد والجنود ، تصح المشارکه المعنویه مع المشارکه الزمنیه المحتومه فجواز الأمرین فی کل حاله یجوز فیها أمران لیس معناه أن المراد منهما واحد. وإنما معناه أن هذا الضبط صحیح إن أردت المعنی المعین المختص به ، وأن ذاک الضبط صحیح أیضا إن أردت المعنی المختص به کذلک. وإن شئت فقل : إن کل ضبط صحیح منهما لا بد أن یؤدی إلی معنی یخالف ما یؤدیه الضبط الآخر.

(ب) قد یقتضی المقام ذکر أنواع مختلفه من المفاعیل. وفی هذه الحاله یحسن ترتیبها بتقدیم المفعول المطلق ، فالمفعول به الذی تعدی إلیه العامل مباشره. فالمفعول به الذی تعدی إلیه العامل بمعونه حرف جرّ ، فالظرف الزمانی ، فالمکانی ، فالمفعول له ، فالمفعول معه. وهذا الترتیب هو ما ارتضاه کثیر من النحاه. والحق أن الذی یجب مراعاته عند الترتیب هو تقدیم ما له الأهمیه.

۱- کما سبق فی رقم ۵ من هامش ص ۲۸۹.

۲- کما سبق فی ص ۲۸۳.

المسأله ۸۲: أحكام المستثنى

اشاره

الذى أدواته أسماء (۱) : (غير ، وسوى ، بلغاتها المختلفه)

من أدوات الاستثناء ما هو اسم صريح ؛ أشهره : غير ، وسوى (وفيها لغات مختلفه : سوى ، سوى ، سواء ، سواء) وهذه الأسماء الصريحه - عند استعمالها أداه استثناء - تشترك فى المعنى وفى الحكم.

فأما «غير» - ومثلها نظيراتها - فمعناها إفاده المغايره ... أى : الدلاله على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها فى المعنى الذى ثبت له ، إيجابا أو نفيا ؛ فمعنى : «أسرع المتسابقون غير سعيد» ، أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين فى هذا سعيدا ؛ فهو لم يسرع ، فكان مخالفا ومغايرا لهم أيضا. وكذلك : «ما ضحك الحاضرون غير صالح». فالمعنى : أنهم لم يضحكوا ، مغايرين مخالفين صالحا فى هذا ، أى : فى عدم الضحك ؛ لأنه ضحك دونهم ، فكان مخالفا ومغايرا أيضا. ومثل هذا يقال فى بقيه أسماء الاستثناء.

وأما حكم تلك الأسماء فينحصر فى أمرين (۲) ؛ أولهما : ضبط المستثنى الواقع بعد كل اسم منها ، وطريقه إعرابه.

وثانيهما : ضبط أداه الاستثناء الاسميه ، وطريقه إعرابها ، (لأنها اسم لا بد له من موقع إعرابىّ ؛ فيكون مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، على حسب موقعه من الجمله ؛ كشأن جميع الأسماء).

۱- من هذه الأسماء : بيد ، وسيجىء الكلام عليها وعلى الفرق بينها وبين «غير» وأخواتها فى : «ا» «من» الزياده ، ص ۳۲۴.

۲- لا بد قبل النظر فى تحقق هذين الأمرين معا ، من أن يكون الكلام جاريا على ما يقتضيه ويتطلبه أسلوب الاستثناء ؛ بحيث لا يستقيم المعنى إلا على أساس الاستثناء. والسبب فى هذا الشرط أن كل اسم من أدوات الاستثناء الاسميه يصلح فى ذاته لأشياء كثيره ، منها الاستثناء ، وغيره ؛ فلا يتعين للاستثناء إلا إذا اقتضى السياق ذلك ، وتحققت أركان الاستثناء بوجود المستثنى منه ، أو بعدم وجوده إن كان الكلام «مفرغا» فلا بد من النظر لحاجه السياق أولا - انظر رقم ۲ وما بعدها ص ۳۲۴.

ا – فأما ضبط المستثنى وإعرابه فليس له إلا ضبط واحد ، وإعراب واحد ، هو : ضبطه بالجر ، ويعرب «مضافا إليه» ، إليه دائما ، – ولا بد أن يكون مفردا (١) – والأداه الاسميه هى المضاف. كما فى الأمثله الآتيه :

أ –

أسرع

المتسابقون

غير

سعيد.

فرح

الفائزون

غير

واحد.

ظهرت

النجوم

غير

نجم.

ب –

ما أسرع

المتسابقون

غير سعيد ،

أو : غير سعيد.

ما رأيت

الفائزين

غير سعيد ،

أو : غير سعيد.

ما

نظرت للنجوم غير

نجم ، أو :

غير نجم.

ح -

ما أسرع

...

غير سعيد.

ما رأيت

...

غير سعيد.

ما نظرت

...

لغير سعيد.

ففى كل هذه الأمثله - وأشباهها - لا يكون المستثنى إلا مضافا إليه مجرورا ، مفردا (٢) ، وأداه الاستثناء الاسميه هى : المضاف.

ب - وأما ضبط أداه الاستثناء وإعرابها فيختلف باختلاف حاله الكلام ، فحين يكون الكلام تامّا موجبا ، تنصب على الاستثناء

كما فى «ا» من الأمثله السالفه ، وكقول الشاعر :

كلّ المصائب قد تمرّ على الفتى

وتهون ، غير شماته الحسّاد

وحين يكون الكلام تامّا غير موجب يجوز نصبها على «الاستثناء» ، ويجوز إتباعها للمستثنى منه ؛ كما فى «ب» من الأمثله السالفه ، وقولهم : أين الأقوال من الأفعال ، فلن تتحقق بالكلام الغايات الجليله غير بعض منها ، وما أقلّه؟

وحين يكون الكلام مفرغا تضبط وتعرب على حسب حاجه الجمله ؛ فقد

١- أى : ليس جمله ولا شبهها

٢- فى الأخذ بهذا الرأى راحه وسهوله ؛ لأنه يساير فى إعرابه إعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى. ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأى القائل بإعرابها حالا مؤوله ؛ بمعنى : «مغاير» ، وعلى الرأى القائل إنها منصوبه على التشبيه بظرف المكان فى الإبهام (انظر الحاله الثانيه التى تشتمل على ما ألحق بأسماء الزمان المبهمه - ص ٢٨٠) ، ولسنا بحاجه إلى الإثقال بعرض الأدله ؛ لأنها جدليه محضه ؛ ولا أثر لها فى الأمر الهام. وهو : ضبط الكلمه.

تكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو غيرهما ، كما فى «ج» من الأمثله السالفه ، وكقولهم : لا ينفع المرء غير عمله.

يفهم من كل ما تقدم : أنه يطبق عليها عند ضبط صيغتها الخاصه كل الأحكام التى تجرى على المستثنى بإلا عند إراده ضبطه (١) بالتفصيلات المختلفه التى سبقت هناك. ولا فرق فى هذا بين : «غير» وباقى أخواتها الأسماء (٢).

لكن بينها وبين أخواتها (٣) بعض فروق فى نواح أخرى ؛ منها : أن المضاف إليه بعد الأداه «غير» (٤) قد يحذف إذا دلت عليه قرينه : مثل : عرفت خمسين ليس غير (٥) ، أى : ليس غير الخمسين. ولا يصح : عرفت خمسين ليس سوى. لأن «سوى بلغاتها المختلفه واجبه الإضافه لفظا ومعنى ، ولا يصح قطعها عن هذه الإضافه اللفظيه (٦).

١- ويجوز بناؤها على الفتح فى كل الحالات بشرط أن تكون مضافه إلى مبنى. شأنها فى ذلك شأن الأسماء المتوغله فى الإبهام - وقد سبقت الإشاره إلى المراد منها فى باب الظرف ص ٢٧٩ - (ومنها : غير ، ومثل ، وبعض الظروف التى عرضناها ...)

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك : واستثن مجرورا بغير ، معربا بما لمستثنى بإلّا نسبا ولسوى ، سوى ، سواء - اجعلا على الأصح ما لغير جعلا- (التقدير : استثن بكلمه : غير ، مجرورا ، أى : مستثنى مجرورا. حاله كون لفظ : «غير» معربا بمثل ما نسب للمستثنى بإلا. أى : معربا مثل إعرابه فى الحالات المختلفه). يريد : أن المستثنى «بغير» مجرور دائما. وأن كلمه «غير» نفسها تضبط بالضبط الذى يكون للمستثنى «بإلا» فيما لو حذفت «غير» ، وحلت محلها : «إلا» وجاء بعد «إلا» مستثناها. - كما شرحنا -. ثم بين أن مثل «غير» فى ذلك كلمات أخرى ؛ منها : سوى - وسوى - سواء. وأن الأصح أنها تشبهها فى الاستثناء. وليست ظرفا إلا عند فريق.

٣- أما الفرق بين «غير» و «إلا» و «بيد» فيجىء فى «ب» من ص ٣٢٤.

٤- وبعض أدوات سيجىء ذكرها فى مكانها الخاص من باب الإضافه ج ٣.

٥- يصح ضبط «غير» هنا بأوجه متعدده ؛ (كما سبق فى باب الظروف ص ٢٦٥) ، والتقدير مثلا- : كالبناء على الضم ؛ باعتبارها اسم «ليس» والخبر محذوف ؛ ويكون المضاف إليه محذوفا مع نيه معناه ليس غيرها معروفا. ويجوز فى : «غير» أن تكون مبنيه على الفتح لإضافتها إلى مبنى (وهو : الضمير) فى محل رفع اسم «ليس» أيضا والخبر محذوف كالسابق. ويجوز أن تكون مرفوعه منونه باعتبارها اسم «ليس» ، والمضاف إليه محذوف ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، والخبر محذوف أيضا ، أى : ليس غير ... معروفا. ويجوز نصبها مع تنوينها باعتبارها خبر «ليس» واسمها محذوف ؛ والتقدير : عرفت خمسين ليس المعروف غيرا ، أى : غيرها - وسيجىء الكلام على : «غير» فى باب الإضافه - ج ٣ م ٩٥ -.

٦- بيان هذا فى مكانه المناسب من باب الإضافه (ج ٣) عند الكلام على : «غير».

ومنها : أن «غير» لا تكون ظرفا. أما «سوى» فتقع ظرف مكان فى مثل : جاء الذى سواك ، عند من يرى ذلك ، وجعلها صله الموصول ؛ (لأن الصله لا تكون إلا جمله أو شبه جمله) ، والتقدير عنده : جاء الذى استقر فى مكانك عوضا عنك ، ثم توسعوا فى استعمال «سواك» ومكانك ، فجعلوهما - مجازا - بمعنى : «عوضك» من غير ملاحظه حلول بالمكان.

ومنها : أن استعمال «غير» فى الاستثناء ليس هو الأكثر ، وإنما الأكثر أن تكون :

١ - نعتا لنكره ؛ فتفيد مغايره مجرورها للمنعوت ، إما فى ذاته الماديه ؛ نحو : أقبلت على رجل غير (١) علىّ ، وإما فى وصف طارئ على ذاته الماديه ، نحو : خرج البرىء من المحكمه بوجه غير الذى دخل به ، ذلك أن وصف الوجه مختلف فى الحالتين ... أما ذات الوجه ، ومادته التى يتكون منها ، فلم تتغير. وكقول الشاعر :

تحاول منى شيمه غير شيمتى

وتطلب منى مذهبا غير مذهبى

«فالشيمه ، أو المذهب» وصف طارئ على الذات ، وأمر عرضىّ لاحق بها ، وليس جزءا أساسيّا من تكوينها المادىّ الأصيل.

٢ - أو نعتا لشبه النكره : وهو المعرفه المراد منها الجنس (٢) ، نحو قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) فكلمه «غير» مجروره ، وهى لذلك نعت لكلمه : «الذين» المراد بها جنس لأقوام معيّنين (٣) ، وليست للاستثناء ؛ إذ لو كانت للاستثناء لوجب نصبها

١- ليست هنا أداه استثناء لما هو مقرر من وجوب أن يكون المستثنى منه - فى الأغلب - أعم من المستثنى ، بحيث يشمله.

٢- كاسم الموصول ؛ فإنه مبهم باعتبار عينه ، من غير اعتبار صلته معه ؛ فإنها تزيل إبهامه ، وتجعله معينا. (كما سيجىء فى «ج» من ص ٣٢٥).

٣- كيف تقع «غير» نعتا لاسم الموصول وأشباهه مع أنها نكره وهو معرفه؟ والجواب : أن منعوتها وحده - من غير الصله - بمنزله النكره ؛ فهى مطابقه له فى التنكير ، أو : أن إبهامها وتنكيرها ضعيفان - بسبب وقوعها بين ضدين - فهى قريبه من المعرفه ؛ فتقع نعتا للمعرفه. بالإيضاح الذى : كر عنها فى ج ٣ باب الإضافه. والرأى الحق هو أن العرب استعملت فى كلامها «غير» نعتا للنكره أحيانا ، وللمعرفه التى تشبهها حينا ؛ كما فى الآيه المعروضه.

وإذا وقعت نعتا - كما فى الحالتين السالفتين - فإنها تكون مؤوله بالمشتق بمعنى : مغاير (١).

٣ - يلى هاتين فى الكثره أن تقع موقعا إعرابيّا آخر مما تصلح له الأسماء الجامده ؛ كالمبتدأ فى قول الشاعر :

وغير تقىّ يأمر الناس بالتقى

طبيب يداوى والطبيب مريض

وكالخبر - ومنه خبر النواسخ - فى قول الشاعر :

وهل ينفع الفتيان حسن وجوههم

إذا كانت الأعمال غير حسان

وكالفاعل ونائبه ، والمفعول به ... و... ، وكل هذا قياسى فصيح.

أما «سوى» فالأكثر فيها أن تكون للاستثناء ؛ كالأمثله السالفه ؛ ولغير الاستثناء فى نحو : سواك متسرع - رأيت سواك متسرعا - القوه بسوى الحق مهزومه ... - لا ينفع سوى الصبر عند معالجه المشكلات ، وكقول الشاعر :

وإذا تباع كريمه أو تشترى

فسواك بائعها ، وأنت المشترى

وقول الآخر :

أأترك ليلى ليس بينى وبينها

سوى ليله؟ إلى إذا لصبور

وقد تكون نعتا لنكره ، أو لشبه نكره كما تكون «غير» ... وهكذا (٢).

* * *

حكم تابع المستثنى «بغير» وأخواتها :

مما يلاحظ أن المستثنى «بغير وأخواتها» مجرور دائما ؛ لأنه مضاف إليه لكن إذا جاء بعده تابع (٣) له جاز فى التابع أمران :

أحدهما : الجر مراعاه للفظ المستثنى المجرور ؛ نحو : قدمت المنح للفائزين غير محمود وحسن.

ثانيهما : ضبطه بمثل ضبط المستثنى «بإلّا» ، لو حذفت «غير» وحل محلها : «إلا». وذلك بأن نتخيل حذف : «غير» ، ووقوع «إلا» موقعها ؛

١- لأن النعت لا يكون إلا مشتقا ، أو مؤولا به.

٢- سيجىء فى : ه من ص ٣٣٦ أن «سوى» قد تكون - أحيانا - بمعنى : (ولا سيما) ؛ طبقا للبيان الشامل الذى سبق تفصيله فى ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦ - باب : «الموصول».

٣- سبق أن التوابع أربعه : النعت - العطف - التوكيد - البدل. (وفى الجزء الثالث باب خاص بكل واحد).

وضبط المستثنى بغير على حسب ما تقتضيه الحاله الجديده بسبب : «إلا» ، ثم نضبط تابعه بمثل حركته الجديده ، ففى المثال السابق : قدمت المنح للفائزين غير محمود - يصير : قدمت المنح للفائزين إلا محمودا ، فصار المستثنى منصوبا مع «إلا» بعد أن كان مجرورا مع الأداه : «غير» ، فيصح فى تابعه أن يكون منصوبا مع «غير» أيضا على تخيل «إلا» المقدره والملحوظه ، وأن المستثنى بها - على فرض وجودها فى الكلام - منصوب ؛ فنقول : غير محمود ، وحسن أو : غير محمود وحسنا ؛ بافتراض أن كلمه : «محمود» مجروره فى ظاهرها ؛ لأنها مستثنى للأداه «غير» ، ومنصوبه فى التقدير والتوهم ؛ لأنها مستثنى للأداه: «إلا» المقدره ، ولهذا يصح النصب والجر فى كلمه : «ضرب» من قول الشاعر :

ليس بينى وبين قيس عتاب

غير طعن الكلى ، وضرب الرقاب

ومثل : ما جاء الفائزون غير محمود وحسن ، أو : حسنا ، أو : حسن ؛ لأننا لو وضعنا الأداه «إلا» مكان الأداه «غير» لجاز فى المستثنى ، الذى كان مجرورا بعد «غير» أمران بعد مجىء «إلا» هما النصب على الاستثناء ، والرفع على البدليه ، هكذا : ما جاء الفائزون إلا محمودا - أو محمود ، فيجوز فى تابعه الأمران : النصب والرفع ؛ وهذا يجرى أيضا فى تابع المستثنى بكلمه : «غير» التى تجىء فى مكان : «إلا» فيجوز فيه الأمران زياده على جرّه. ومعنى هذا أن كلمه «حسن» وهى المعطوفه فى المثال السالف ، يجوز فيها الجر ، والنصب ، والرفع.

والنحاه يسمون الضبط الناشئ من التخيل السالف : «الإعراب على التوهم» (١) أو : «على المحل» وهو مقصور - فى باب الاستثناء - على المستثنى «بغير» وأخواتها الأسماء. ولا يجوز فى غيرها. ومع جوازه المشار إليه يحسن البعد عنه ، وعن التوهم عامه ؛ حرصا على أهم خصائص اللغه ، وتمسكا بسلامه البيان.

١- انظر البيان فى رقم ٤ من هامش ص ٤٠١ وله إشاره فى ص ٤٩٣.

زیاده وتفصیل

(ا) من أخوات «غیر» الاستثنائیه کلمه بمعناها ، هی : «بید» (۱) (وقد یقال فیها : «مید») ، ولکنها تختلف عن «غیر» فی أمور :

منها : ملازمه «بید» للنصب دائما ، علی اعتبارها حالا مؤوله ، بمعنی : «مغایر» ، أو علی اعتبارها منصوبه علی الاستثناء ؛ فلا تکون صفه ، ولا تکون مرفوعه ، ولا مجروره ، ولا تکون منصوبه إلا علی الاعتبار السابق.

ومنها : أنها لا تکون أداه استثناء إلا فی الاستثناء المنقطع.

ومنها : أنها مضافه دائما إلی مصدر مؤول من : «أنّ ومعمولیها». ولا یجوز قطعها عن الإضافه.

ومن الأمثله : فلان غنیّ ، بید أنه جشع ، وأخوه فقیر بید أنه عزیز النفس.

(ب) تختلف الأداتان «غیر» و «إلا» فی أمور (۲) ، أهمها :

۱ - أن «إلا» تقع بعدها الجمل بنوعیها الاسمیه والفعلیه ، (وقد سبق (۳) القول بأنه لا داعی للأخذ بما اشترطه بعض النحاه : لوقوع الجمل بعدها وهو : ألا یکون الاستثناء متصلا ، وأن یکون الکلام مفرغا - وأن یکون الفعل فی الجمل الفعلیه إما مضارعا ، نحو : ما النبیل إلا یعمل الخیر ، وإما ماضیا مقترنا بالحرف «قد» نحو : ما النبیل إلا قد قام بالواجب ، وإما ماضیا مسبوقا بماض آخر قبل «إلا» ، نحو : ما أرسلت رساله إلا تمنیت أن ترضی صاحبها ... ؛ فالظاهر أن ما سبق لیس بالشروط المحتومه ، وإنما هو الصور الکثیره) (۴) أما «غیر» فلا تقع بعدها الجمل ، لأنها لا تضاف إلا للمفرد.

۲ - یجوز أن یقال : عندی درهم غیر جید ، علی النعت ، ولا یجوز : عندی درهم إلا جید - لأن الکثیر فی وقوع «إلا» نعتا أن یکون ذلک فی أسلوب

۱- وهی التی سبقت لها الإشاره فی رقم ۱ من هامش ص ۳۱۸.

۲- سبق (فی ص ۳۲۰) بیان الفوارق بین «غیر» وأخواتها الأخری.

۳- فی رقم ۲ من هامش ص ۳۰۷ البیان والإیضاح.

۴- فی رقم ۲ من هامش ص ۳۰۷ البیان والإیضاح.

يصح فيه الاستثناء. وهنا لا يصح الاستثناء ؛ لمخالفته الكثير (١) ...

٣ - يجوز أن يقال : قام غير واحد. ولا يجوز : قام إلا واحد ؛ لأن حذف المستثنى منه لا يكون فى الكلام الموجب.

٤ - يجوز أن يقال : أقبل الإخوان غير واحد وزميله ، أو زميله ، بجر «زميله» مراعاه للفظ المعطوف عليه ، أو نصبها حملا على المعنى المتخيل - كما شرحناه ، وأبدينا فيه رأينا من قبل (٢) - ولا يجوز مع «إلا» تخيل سقوطها ، وإحلال «غير» محلها ...

٥ - يجوز أن يقال : ما جئتك إلا ابتغاء علمك ، ولا يجوز مع الأداه : «غير» إلا الجر ، أى : ما جئتك لغير ابتغاء معروفك ؛ لأن المفعول لأجله يجب أن يكون مصدرا. و «غير» ليست مصدرا.

(ح) قد يقتضى المعنى أن تخرج «إلا» عن الحرفيه ، وعن أن تكون أداه استثناء ، لتكون اسما بمعنى : «غير» وتعرب صفه - بشرطين (٣).

أولهما : أن يكون الموصوف نكره أو ما شبهها من معرفه يراد بها الجنس - كما سبق (٤) - مثل المعرف بأل الجنسيه ...

وثانيهما : أن يكون جمعا أو شبه جمع ، والمراد بشبه الجمع : ما كان مفردا فى اللفظ ، دالا على متعدد فى المعنى ؛ مثل : كلمه : «غير» ... فى نحو : جاء غير الغريب. فغير الغريب - وأشباهه - متعدد حتما (٥).

١- يوضح هذا ما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٨. وما سيجىء فى «ج».

٢- ص ٣٢٢ و ٣٢٣ - عند الكلام على تابع المستثنى ب «غير».

٣- زاد بعض النحاه شرطا ثالثا ؛ هو : أن تكون فى الأسلوب الذى تقع فيه نعتا صالحه لأن تكون للاستثناء. والتحقيق أن هذا الشرط مردود بدليل أن سيبويه يمثل لها بقوله : (لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا) بل إن المبرد يصرح - فى أحد رأييه - بأن سيبويه يشترط ألا تكون صالحه للاستثناء ، ويذكر مثاله السالف. فالصحيح أن هذا الشرط مرفوض - كما تقدم -.

٤- انظر رقم ٢ و ٣ من ص ٣٢١.

٥- ومن الشرطين السالفين تنشأ صور أربع : (أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكره حقيقيه.) - (وأن يكون شبيها بالجمع ونكره حقيقيه) - (وأن يكون جمعا حقيقيا وشبيها بالنكره الحقيقيه). وللصور الثلاث السالفه أمثله معروضه. (أما الرابعه : فأن يكون شبيها بالجمع ، شبيها بالنكره ، كالمفرد المعروف بأل الجنسيه).

فمثال «إلا» الواقعه صفه لجمع حقيقى هو نكره حقيقيه : سينهزم الأعداء ، فقد خرج لملاقاتهم جيش كبير ، إلا القواد والرماه. فلا يصح أن تكون «إلا» هنا حرف استثناء ؛ خشيه أن يفسد المعنى ؛ إذ الاستثناء - كما شرحنا أول الباب - يقتضى أن يكون المعنى : خرج لملاقاتهم جيش كبير طرحنا ونقصنا منه القواد والرماه ، ولا يعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته. ومثل : تتسع قاعه المحاضره لجموع كثيره إلا المحاضر ، فهى هنا - كما فى المثال السابق - بمعنى : غير. ولا يصح أن تكون بمعنى «إلا» الاستثنائيه ؛ لئلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى : تتسع قاعه المحاضره لجموع كثيره طرحنا ونقصنا منهم المحاضر ، إذ لا يعقل أن تتسع قاعه المحاضره للسامعين ، ولا تتسع للمحاضر ، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضره من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : (لَوْ كانَ فِيهِما)(١) آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) ، فلو كانت «إلا» حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهه ، ليس من ضمنها الله لفسدتا. (أى : لو كان فيهما آلهه أخرجنا وطرحنا منها الله ، لفسدتا) وهذا معنى باطل ؛ إذ يوحى بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهه ولم يخرج ولم يطرح. وهذا واضح البطلان. بخلاف ما لو كانت «إلا» اسما بمعنى : «غير» ، نعتا للنكره قبلها ؛ فإن المعنى يصح ويستقيم.

ومثال : «إلا» الاسميه الواقعه نعتا لشبه الجمع الذى هو نكره حقيقيه أن تقول للخائن : غيرك إلا الخائن يستحق الصفح ، فكلمه «إلا» اسم بمعنى : «غير» ولا تصلح أن تكون استثناء لئلا يكون المعنى : غيرك من الخائنين يستحقّ الصفح إلا الخائن ، وفى هذا تناقض ظاهر. أو غيرك من الأمناء مطروحا وخارجا منهم الخائن يستحقون الصفح. والخائن ليس من الأمناء ، ولا علاقه له بهم حتى يستثنى منهم (٢). فإذا جعلنا : «إلا» بمعنى : «غير» صح المعنى واستقام وتعرب صفه لكلمه «غير» الأولى ، ولا يصح أن تكون حرف استثناء لفساد المعنى وتناقضه ...

ومثالها نعتا للجمع الحقيقىّ الشبيه بالنكره : يخشى عقاب الله العصاه إلا الصالحون

١- فى السماء والأرض.

٢- ولا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعا ؛ لعدم وجود نوع من العلاقه أو الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه. (طبقا لما يقتضيه الاستثناء المنقطع ، كما سبق فى ص ٢٩٥ و ٣٠٨).

فالعصاه شبه نكره لوجود «أل» (١) الجنسيه. و «إلا» بمعنى «غير» صفه. ولو كان حرفا لفسد المعنى ؛ إذ يكون : يخشى عقاب الله العصاه ، والصالحون لا يخشونه.

أما شبه الجمع الشبيه بالنكره فكالمفرد المعرف «بأل الجنسيه» نحو : الرجل إلا المريض يحتمل الأثقال.

وإذا كانت «إلا» الاسميه نعتا فكيف نعربها؟ أتكون هى - وحدها - النعت : مباشره ؛ مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرور بحركات مقدره على آخره. على حسب المنعوت ، وبعدها ما أضيفت إليه مجرورا؟ أم تكون هى النعت - أيضا - ، مرفوعه ، أو منصوبه ، أو مجروره ، على حسب المنعوت ، ولكن صورتها كصوره الحرف ، فالحركات لا تقدّر عليها ، وإنما تنتقل إلى المضاف إليه الذى بعدها مباشره ؛ فتكون «إلا» نعتا مضافا ، واللفظ بعدها هو المضاف إليه ، وهو مجرور بكسره مقدره منع من ظهورها الحركه المنقوله إليه من «إلا»؟

رأيان ، وكلاهما معيب ، معترض عليه. وأولهما أقرب إلى القبول ، ومن الخير ألا نلجأ فى أساليبنا إلى استعمال «إلا» الاسميه ما استطعنا لذلك

١- سبقت أحكامها مفصله - ولا سيما من ناحيه أثرها فى التعريف والتنكير - فى ج ١ ص ٣٠٨ م ٣.

المسأله ۸۳: أحكام المستثنى

اشاره

الذى أدواته أفعال (۱) خالصه ،

والذى أدواته تصلح أن تكون أفعالا (۲) وحروفا ...

(ا) فأما الأدوات التى هى أفعال خالصه فتنحصر فى فعلين ناسخين (۳) جامدين ؛ هما : «ليس» و «لا يكون». (بشرط وجود «لا» النافيه قبل هذا الفعل المضارع ، الذى للغائب ، دون غيرها من أدوات النفى) ، ولا يصلح من أفعال «الكون» أداه للاستثناء إلّا هذا المضارع الجامد ، المنفى بالحرف : «لا» ، الدال على الغائب ؛ مثل : زرعت الحقول ليس حقلا ، أو : زرعت الحقول لا يكون (۴) حقلا. ومثل : ما تركت الكتب ليس كتابا ، أو لا يكون كتابا ...

وحكم المستثنى بهما وجوب النصب ، باعتباره خبرا لهما ، لأنهما ناسخان جامدان ، من أخوات : «كان» (۵). أما الاسم فضمير مستتر وجوبا تقديره : هو ؛ يعود على «بعض» مفهوم من «كل» يرشد إليه السياق ، ويدل عليه المقام ضمنا (۶) ؛

۱- إذا كانت أداه الاستثناء فعلا- خالصا ، أو غير خالص - وجب أن يكون جامدا ، وأن يكون الكلام تاما متصلا ؛ موجبا أو غير موجب ؛ فلا تصلح الفعليه للاستثناء المنقطع ، ولا المفرغ - كما سيجىء هنا - (وقد نص «الصبان ، والخضرى» على هذا عند الكلام على الاستثناء بالأدوات الفعليه ، وكذلك صاحب «المفصل» ص ۷۷ ج ۲) وسبقت الإشاره له فى رقم ۱ من هامش ص ۲۹۴.

۲- إذا كانت أداه الاستثناء فعلا- خالصا ، أو غير خالص - وجب أن يكون جامدا ، وأن يكون الكلام تاما متصلا ؛ موجبا أو غير موجب ؛ فلا تصلح الفعليه للاستثناء المنقطع ، ولا المفرغ - كما سيجىء هنا - (وقد نص «الصبان ، والخضرى» على هذا عند الكلام على الاستثناء بالأدوات الفعليه ، وكذلك صاحب «المفصل» ص ۷۷ ج ۲) وسبقت الإشاره له فى رقم ۱ من هامش ص ۲۹۴.

۳- أحكامهما الخاصه بالنّسخ مدونه فى باب «النواسخ» ح ۱ م ۴۲.

۴- الفعل هنا مضارع زمنه للحال ، أو للاستقبال ؛ فيبدو غريبا متناقضا مع الفعل الماضى قبله فى هذا المثال أو ما يشبهه. وقد قالوا إن المراد : لا تعد ولا تحسب حقلا ؛ فلا منافاه بين زمن المضارع والماضى على هذا التفسير. ومثل هذا يقال فى الفعل : «ليس» إذا سبقه الماضى الصريح ، مع أن «ليس» لنفى المعنى فى الزمن الحالى ، أو يقال : إنه لنفى المعنى فى الزمن الحالى عند عدم قرينه تعينه للماضى - كالتى هنا - أو تعينه للمستقبل ؛ على الوجه المبين فى مكانه المناسب ج ۱ ص ۴۱۱ م ۴۲ باب «كان» وأخواتها.

۵- إذا كان المستثنى ضميرا منصوبا وجب فصله ؛ نحو : الرجل قام القوم ليس إياه ، أو لا يكون إياه ، لما تقدم (فى ج ۱ م ۲۰ باب الضمير) من أن «ليس ولا يكون» فعلين للاستثناء ، ناسخين أيضا ؛ فلا يجوز : «ليسه ولا يكونه» كما لا يجوز : «إلاه» ، فكما

لا يقع الضمير المتصل بعد «إلا» - لا يقع بعد ما هو بمعناها. - لكن انظر رقم ۴ من هامش ص ۳۳۳ -.

۶- الكلام على مرجع الضمير فى ج ۱ ص ۱۸۱ م ۱۹.

فمعنى «زرعت الحقول ليس حقلا» : ليس هو من المزروع ؛ أى : ليس بعض الحقول المزروعه حقلا. فالمزروع «كلّ» استثنى (١) بعضه.

ولا بد أن يكون هذا النوع من الاستثناء تامّا متصلا ، موجبا أو غير موجب كما فى الأمثله المذكوره ... وتعرب الجمله المشتمله على الناسخ واسمه وخبره فى محل نصب حالا (٢) ، أو تعتبر جمله استئنافيه لا محل لها من الإعراب ، ولا علاقه لها بما قبلها من الناحيه الإعرابيه فقط ؛ أما من الناحيه المعنويه فبينهما ارتباط (٣).

(ب) وأما الأدوات التى تكون أفعالا تاره ، وحروفا تاره أخرى - فهى ثلاثه : عدا - خلا - حاشا (وفى الأخيره لغات (٤) أشهرها : حاشا - حشا - حاش ...). ومعنى كل أداه من هذه الأدوات الفعليه : «جاوز». ويتعين عند استعمالها أفعالا أن يكون الاستثناء بها تامّا متصلا ، موجبا أو غير موجب ؛ كالشأن فى جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالا ؛ فإنها لا تصلح للمفرّغ ، ولا المنقطع. ١ - فإن تقدمت على كل منها «ما» المصدريه وجب اعتبارها أفعالا ماضيه خالصه - ولا تكون هنا إلا ماضيه جامده ؛ (فهى جامده فى حاله استعمالها أدوات استثناء) مثل : أحب الأدباء ما عدا الخدّاع - وأقرأ الصحف ما خلا التافهه ، وأشاهد تمثيل المسرحيات ما حاشا السوقيه ، غير أن تقدّم «ما» المصدريه على «حاشا» قليل ؛ حتى قيل إنه ممنوع. ويحسن الأخذ بهذا الرأى.

وحكم المستثنى فى الصور السالفه التى تتقدم فيها «ما» المصدريه وجوب النصب ، باعتباره مفعولا به لفعل الاستثناء المذكور فى الجمله ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره : «هو» ، يعود على «بعض» مفهوم من «كل» يدل عليه المقام - كما سبق - أمّا المصدر المؤول من «ما» المصدريه والجمله

١- إذا لم يكن فى الكلام فعل ملفوظ أو مشتق يشبهه فى الإرشاد إلى ما يرجع إليه الضمير ، أمكن تصيده من فحوى العباره ؛ ففى مثل : القوم إخوتك ليس عليا - يكون التقدير : ليس هو عليا ؛ أى : ليس المنتسب إليك بالإخوه عليا.

٢- ولا تجىء «قد» المشروطه - عند كثير من النحاه - فى الجمله الماضويه المثبته الواقعه حالا ؛ لأن هذا الشرط فى غير الجمل الماضويه التى أفعالها جامده ، ومنها الأفعال الواقعه فى الاستثناء ، مثل : ليس خلا - عدا - حاشا (كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧٢) لهذا لا يصح مجىء «قد» هنا.

٣- يصح إعراب آخر على اعتبار مخالف لما سبق. والبيان يجىء فى الزياده والتفصيل ص ٣٣٣.

٤- ولها أنواع تجىء فى ص ٣٣٥.

الفعليه التى بعدها (١) ، فهو فى محل نصب حال (٢) مؤوله بالمشتق ، أو ظرف زمان. والتقدير على الأول : (أحب الأدباء مجاوزين الخداع ... مجاوزه التافهه ... و... مجاوزه السوقيه).

والتقدير على الثانى : (وقت مجاوزتهم الخداع ... وقت مجاوزتها التافهه ... وقت مجاوزتها السوقيه) (٣) ... وكلا التقديرين حسن ، ولا يكاد يختلف فى الدلاله عن الآخر.

٢ - أما إذا لم تتقدم «ما» المصدريه على الكلمات الثلاث السابقه فيجوز اعتبارها أفعالا ماضيه جامده تنصب المستثنى ، مفعولا لها ، وفاعلها ضمير مستتر وجوبا تقديره : «هو» - كما سلف - والجمله فى محل نصب حال ، أو لا محل لها من الإعراب ، مستأنفه. ويجوز اعتبارها حروف جر ، والمستثنى مجرور بها ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما أو بما يشبهه. أو أنهما ليسا فى حاجه - إلى تعلق. على اعتبار الثلاثه حروف جر شبيهه بالزائد (٤) ، (وحرف الجر الشبيه بالزائد لا يحتاج إلى تعليق) ، ففى الأمثله السابقه يجوز : أحب الأدباء عدا الخداع ، أو : الخداع - وأقرأ الصحف خلا التافهه ، أو التافهه - وأشاهد تمثيل المسرحيات حاشا السوقيه أو السوقيه. فكلمات : (الخدّاع ، التافهه ، السوقيه) - يجوز فى كل منها النصب ، فيكون المستثنى مفعولا به ، والعامل فعلا ماضيا جامدا. ويجوز فيها الجر والعامل حرف جرّ (٥) ...

١- فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه فى صياغه المصدر المنسبك ؛ وإنما يدخل الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : جاوز. هذا ، والحرف المصدرى لا يدخل على فعل جامد إلا على هذه الأفعال ؛ لأنها مستثناه من القاعده السالفه ، أو لأنها متصرفه فى أصلها - وقد أشرنا لهذا فى ج ١ م ٢٩. -

٢- الحال هنا جائزه ، بالرغم من أن الحال لا تكون مصدرا مؤولا ؛ لاشتماله على ضمير يجعلها معرفه. ولكنها هنا معرفه مؤوله بالنكره ، أى : مجاوزين - مثلا - (كما سيجىء فى : «ه» من ص ٣٤٦ ورقم ٣ من هامشها).

٣- طريقه صوغ المصدر المؤول من «ما» وصلتها وكل ما يتصل بها - مدونه فى ج ١ ص ٢٩٦ م ٢٩ آخر باب الموصول.

٤- - كما سيجىء فى ص ٤١٧ - ولا داعى للأخذ بهذا الرأى ، لأنه معقد ، وحجه أصحابه واهيه

٥- «ملاحظه» - : قالوا إنما يجوز الأمران - النصب والجر - بعد تلك الأفعال الثلاثه فى غير الحاله التى يكون المستثنى بها ياء المتكلم. فإن كان المستثنى بها ضميرا للمتكلم (الياء) ولم توجد «ما» المصدريه تعيّن اعتبار الأداه - - حرف جر إن لم يوجد قبل ياء المتكلم نون الوقايه ؛ نحو : أطال الخطباء حاشاى ، أو : عداى ، أو خلاى. والمستثنى مبنى على الفتح فى محل جر. ولا يصح هنا اعتبار الأداه فعلا ينصب المستثنى (الياء) إذ لو كانت الأداه فعلا لوجب - على المشهور - الإتيان بنون الوقايه قبل ضمير المتكلم «الياء» (تطبيقا لما سبق فى باب الضمير ، ج ١ ص ١٩٢ م ٢١) ، بخلاف ما لو قلنا : حاشانى ، أو عدانى ، أو خلانى حيث يجب اعتبار الأداه فعلا محضا ، والياء مفعوله ، بسبب وجود نون الوقايه التى تلزم آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ؛ طبقا للرأى الغالب. هذا كلامهم. وهو مدفوع بأن نون الوقايه إنما تجىء فى آخر الفعل عند اتصاله بياء المتكلم لتقيه وتحفظه من الكسر الذى يجىء فى آخره لمناسبه الياء التى تلحق بآخره. ولما كانت هذه الأدوات لا يلحقها الكسر عند اتصالها بالياء امتنع الداعى لمجىء نون الوقايه مجيئا حتميا ، وصار الاستغناء عنها جائزا ؛ فيصح أن يقال : حاشاى ، أو : عداى ، أو خلاى ... وفى هذه الصور يصح اعتبار الأداه فعلا أو حرفا ، لعدم وجود ما يعينها لأحدهما دون الآخر. نعم ، لو قلنا : حاشانى ، أو : عدانى ، أو :

خلانى ... لكان وجود نون الوقايه – ووجودها هنا جائز لا واجب ، كما أسلفنا – مرجحا قويا لاعتبار الأداه فعلا ، لكثره هذه النون فى الأفعال ... وقلتها فى الحروف ؛ مثل : منّى وعنّى ...

وقد وردت أمثله مسموعه وقعت فيها «ما» قبل الكلمات الثلاث : (خلا - عدا - حاشا) (١) ووقع فيها المستثنى مجرورا وهى ؛ أمثله شاذه لا يصح

١- وفيما سبق من أدوات الاستثناء التى تكون أفعالا فقط ، أو : التى تصلح لأن تكون أفعالا وحروفا يقول ابن مالك ، وقد خلطها : واستثن - ناصبا - «بليس وخلا» «وبعدا» ، «وبيكون» بعد : «لا» أى : استثن بالأدوات التى ذكرها ، (وهى : ليس - خلا - عدا - يكون ؛ بشرط وقوع «يكون» بعد «لا» النافيه). ناصبا المستثنى بها ، وفى هذه الحاله التى تنصب فيها المستثنى يتعين أن تكون أفعالا خالصه. ثم أردف قائلا: واجرر بسابقى «يكون» إن ترد وبعد : «ما» انصب ، وانجرار قد يرد يقول : جر المستثنى بالأداتين السابقتين على «يكون». إن شئت ؛ وهما : «خلا وعدا» وإن شئت فانصبه بعدهما بشرط أن تسبقهما. «ما» ولم يذكر نوع «ما» وأنها المصدريه. ثم أشار إلى رأى ضعيف مردود ؛ هو أنهما قد يجران المستثنى أحيانا مع وجود : «ما» قبلهما - على اعتبارها زائده - وأوضح بعد ذلك أنهما فى حاله جرهما المستثنى يعتبران حرفى جر ، وأنهما فى حاله نصبه يعتبران فعلين : وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان (ويلاحظ أنه أدخل «الفاء» على جمله : «هما حرفان» تنزيلا للظرف : «حيث» منزله الشرط على الوجه الذى شرحناه فى موضعه المناسب ص ٢٥٧ «و» و ٢٦٨ وهامشها). أو على اعتبار : «حيث» شرطيه بغير اتصالها «بما» الزائده ، تبعا لرأى الكوفيين ، أما الظرف : «حيث» فمتعلق بعامل معنوى ، هو : الإسناد (أى : بالنسبه الواقعه بين ركنى جمله) تطبيقا لما دونوه من أن شبه الجمله يتعلق - - بما فى الجمله من فعل أو غيره مما يصح التعلق به ، فإن لم يوجد ما يصلح فقد يتعلق بالنسبه (الإسناد) وذلك كالنسبه المأخوذه من قول ابن مالك «فهما حرفان» فالظرف «حيث» متعلق بالنسبه. أى تثبت حرفيتهما حيث جرا ... - وسيجىء إشاره لهذا فى باب حروف الجر عند الكلام على التعلق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٩ كما سيجىء فى ج ٤ م ١٥٧ ص ٣٥١ إشاره لإجراء الظرف مجرى الشرط -. ثم بين أن الأداه : «حاشا» شبيهه بالأداه : «خلا» فى كل أحكامها. لكن لا تجىء : «ما» ، قبل : «حاشا» وأن فيها لغات أشهرها «حاش» ، و «حشا» ، حيث يقول : وكخلا : حاشا ، ولا تصحب «ما» وقيل : «حاش» ، «وحشا» ؛ فاحفظهما

القيـاس عليهـا. وقـد أوّلها النحاه ليصـححوها ؛ فقالوا : إن «ما» التى وقعت قبلها ليست مصـدريه ، ولكنها زائـده. ولا خير فى هـذا التأويل ، لأن العربى الـذى نطق بتلك الأمثله لا يعرف «ما» المصـدريه ، ولا الزائده ، ولا شـيئا من هذه المصـطلحات التى ظهرت أيام تـدوين العلوم ، وجمعها ، وتأليفها ، ولا شأن له بها. هذا إلى أن التأويل السابق - كشأن كثير من نظائره - قد يخضع لغه قبيله ولهجتها لأخرى تخالفها من غير علم أصحابها. وهذا غير سائغ ؛ كما أشرنا مرارا.

زیاده وتفصیل

(ا) هل تقع الجمله المکونه من فعل الاستثناء وفاعله نعتا؟

ننقل هنا رأیین مفیدین ، وإن کان بینهما نوع تعارض ...

أولهما : ما جاء فی الهمع (۱) ونصه (۲) :

(من أدوات الاستثناء : «لیس» ، «ولا یکون» ، - وهذه هی الناقصه ، ولیست أخری ارتجلت للاستثناء -. وینصبان المستثنی علی أنه خبر لهما ، والاسم ضمیر مستتر ، لازم الاستتار - کما تقدم فی مبحث الضمیر (۳) - نحو : قام القوم لیس محمدا ، وخرج الناس لا یکون علیّا. ولفظ : «لا» قید فی کلمه : «یکون» فلو نفیت بما ، أو : لم ، أو : لمّا ، أو : لن ... لم تقع فی الاستثناء. ومن شواهد «لیس» قول الشاعر :

عددت قومی کعدید الطیس

إذ ذهب القوم الکرام لیسی (۴)

وقوله علیه السّلام : یطبع المؤمن علی کل خلق ، لیس الخیانه والکذب.

(وقد یوصف ب «لیس ، ولا یکون» ، حیث یصح الاستثناء ؛ بأن یکون - أی : المستثنی منه - نکره منفیه (۵). قال ابن مالک : أو معرفا بلام الجنس. نحو : ما جاءنی أحد لیس محمدا ، وما جاءنی رجل لا یکون بشرا. وجاءنی القوم لیسوا إخوتک. قال أبو حیان : ولا أعلم فی ذلک خلافا ، إلا أن المنقول هو اختصاصه بالنکره ، دون المعرف بلام الجنس.

(ولا یجوز فی النکره المؤنثه : نحو : أتتنی امرأه لا تکون فلانه ، إذ لا یصح الاستثناء منها ، ولا فی المعرفه ؛ نحو جاء القوم لیسوا إخوتک. بل یکونان فی موضع نصب علی الحال.

(وإذا وصف بهما رفعا ضمیر الموصوف المطابق له ؛ فیبرز (۶) ؛ نحو : ما جاءتنی

۱- ج ۱ ص ۲۳۳.

۲- مع بعض تیسیر فی بضع کلمات.

۳- ج ۱ م ۱۸ ص ۲۰۷ باب : «الضمیر» ، وکذلک هنا فی ص ۳۲۸.

۴- قد وقع المستثنی هنا ضمیر متصلا یخالف الأکثر الذی سبق حکمه. فی رقم ۴ من هامش ۳۲۸.

۵- ولا بد أن تکون أعم من المستثنی ؛ لیمکن استثناؤه منها - کما هو معلوم.

۶- إلا عند ابن مالک - کما سبق -.

امرأه ليست أو لا تكون فلانه ، وما جاءنى رجال ليسوا زيدا ، أو نساء لسن الهندات.

(قال السيرافى : أجازوا الوصف «بليس ، ولا يكون» لأنهما نص فى نفى المعنى عن الثانى. وهذا معنى الاستثناء ، وليس ذلك فى «عدا وخلا» ، إلا بالتضمن ، فلم يوصف بهما ؛ لأنهما ليسا موضعى جحد ؛ فلا يقال : ما أتتنى امرأه عدت هندا ، أو : خلت دعدا) اه. همع - بتيسير.

ثانيهما : ما جاء فى المفصّل (١) ونصه :

«قد يكون : «ليس ، ولا يكون» وصفين لما قبلهما من النكرات ، تقول : أتتنى امرأه لا تكون هندا ، فموضع «لا تكون» رفع ؛ بأنه وصف لامرأه. وكذلك تقول فى النصب والجر : رأيت امرأه ليست هندا ، ولا تكون هندا ، ومررت بامرأه ليست هندا ، ولا تكون هندا.

ولا يوصف «بخلا وعدا» كما وصف ب «ليس ، ولا يكون» فلا تقول : أتتنى امرأه خلت هندا ، وعدت جملا. وذلك أن : «ليس ولا يكون» لفظهما جحد ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما ؛ فجريا فى ذلك مجرى «غير» ، فوصف بهما كما يوصف «بغير». وأما «خلا وعدا» فليسا كذلك ، وإنما يستثنى بهما على التأويل ، لا لأنهما جحد. ولما كان معناهما المجاوزه والخروج عن الشىء فهم منهما مفارقه الأول ، فاستثنى بهما لهذا المعنى ، ولم يوصف بهما ؛ لأن لفظهما ليس جحدا ؛ فليس جاريًا مجرى «غير») ا. ه.

ويلاحظ : أن صاحب «المفصّل» لم يقيد وقوعهما نعتا بالموضع الذى يصلحان فيه للاستثناء ، كما قيّده صاحب الهمع ، وأن الأمثله التى ذكرها صاحب المفصل صالحه للنعت هى التى نصّ صاحب الهمع على عدم صلاحها نعتا. فكيف ذلك؟

لا مفر من إعراب الجمله الفعليه فى هذه الأمثله نعتا خالصا لا يصلح للاستثناء ؛ لأن النكره التى قبل الفعلين ليست عامه ؛ فلا تصلح «مستثنى منه» يتسع لإخراج المستثنى فالجمله نعت محض - كالشأن فى كل الجمل الواقعه بعد النكرات المحضه - وبهذا يتلاقى الرأيان ويتفقان.

١- ج ٢ ص ٧٨.

(ب) ليست : «حاشا» مقصوره على الاستثناء ؛ وإنما هى ثلاثه أنواع : أولها : الاستثنائيه ؛ وهى فعل ماض جامد ، وقد سبق ما يختص بها (١).

وثانيها : أن تكون. فعلا ماضيا متعديا متصرفا ؛ بمعنى : «استثنى» ، مثل : (حاشيت مال غيرى أن تمتد له يدى - حين نتخير موضوعات الكلام نحاشى الموضوعات الضارّه - إذا دعوت لحفل فحاش من لا يحسن أدب الاجتماع) (٢).

ثالثها : أن تكون للتنزيه وحده (٣) أى : للدلاله على تنزيه ما بعدها من العيب (٤) وهى اسم مرادف لكلمه : «تنزيه» التى هى مصدر : نزّه. وتنصب على اعتبارها مصدرا قائما مقام فعل من معناه ، محذوف وجوبا ، ويغنى هذا المصدر عن النطق بفعله المحذوف (٥) ؛ نحو : حاشا لله ، أى : تنزيها لله من أن يقترب منه السوء. فكلمه : «حاشا» - بالتنوين - مفعول مطلق ، منصوب بالفعل المحذوف - وجوبا ، الذى من معناه ، وتقديره : «أنزه». والجار والمجرور متعلقان بها. ويصح أن يقال فيها : حاش لله ، بغير تنوين ؛ فتكون «حاش» مفعولا مطلقا ، ولكنه مضاف ، واللام بعده زائده (٦) ، وكلمه «الله» مضاف إليه مجرور ، كما يصح أن يقال فيها : حاش الله ، بغير اللام الزائده بين المضاف والمضاف إليه.

١- فى ص ٣٢٩.

٢- إذا كانت فعلا ماضيا متصرفا كهذا النوع ، فإن ألفها الأخيره تكتب ياء ، هكذا : «حاشى». بخلافها فى النوعين الآخرين ؛ فتكتب ألفا.

٣- أى : التنزيه الخالص الذى لا يشوبه معنى آخر ؛ كالاستثناء أو غيره ، ذلك أن «حاشا» الاستثنائيه والمتصرفه - لا تخلوان من تنزيه ؛ ولكنه مختلط بمعنى آخر.

٤- وهذا يشمل ما يكثر الآن حين يريدون تنزيه شخص من العيب ، فيبتدئون بتنزيه الله تعالى : ثم ينزهون من أرادوا. يريدون أن الله منزه عن ألا يطهر ذلك الشخص من العيب.

٥- سبق فى باب المفعول المطلق تفصيل الكلام على المصدر القائم بدلا من التلفظ بفعله ص ٢٠٧ ، وفى ص ٢٢٢ إشاره إليها.

٦- كزيادتها فى قوله تعالى : (هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ.) ولهذا قال بعض النحاه إن «حاش» اسم فعل بمعنى : برئ. أو تنزه. فتكون اسم فعل ماض مبنى على الفتح ، واللام بعدها زائده و «الله» مجرور باللام الزائده فى محل رفع ، فاعل اسم الفعل.

(ح) هل يحذف المستثنى؟ وهل تحذف أداه الاستثناء؟

أما حذف الأداه فالأصح أنها لا تحذف. وأما حذف المستثنى فيجوز بشروط ثلاثه : فهم المعنى ، وأن تكون الأداه هى : «إلا» أو : «غير» وأن تسبقهما كلمه : «ليس» (١). نحو : قبضت عشره ليس إلا ـ ، أو : ليس غير. أى ليس المقبوض إلا ـ العشره. وليس المقبوض غير العشره ... ومن القليل أن يحذف المستثنى بعد : «لا ـ يكون». بشرط فهم المعنى أيضا ، نحو : قبضت عشره. لا يكون ... أى لا يكون غيرها ... لا يكون المقبوض غيرها.

(د) من أدوات الاستثناء «لمّا» بمعنى «إلا» وقد وردت فى أمثله مسموعه إما فى كلام منفى ؛ مثل قوله تعالى : (إِنْ)(٢) كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) وإما فى كلام مثبت ولكنه مقصور على بضعه أساليب سماعيه ؛ أشهرها : نشدتك الله لما فعلت كذا. وعمرك الله لمّا فعلت كذا.

وإذا كانت للاستثناء وجب إدخالها على الجمله الاسميه أو على الماضى لفظا لا معنى كالمثالين السالفين (٣) إذا المعنى فيهما «إلا أن تفعل كذا» ويستحسن النحاه الاقتصار على المسموع.

(ه) يذكر بعض النحاه فى آخر باب الاستثناء تفصيل الكلام على «لا سيما» من ناحيه تركيبها ؛ ومعناها ، وعلاقتها بالاستثناء ، وضبط الاسم الذى بعدها ، وإعرابهما ... ويذكرها فريق آخر فى باب الموصول ، بحجه أن «ما» المتصله بها قد تكون موصوله ... وقد آثرنا ذكرها فى باب الموصول (٤) ؛ لأنه أسبق ، وصلتها به أقوى.

ونزيد هنا أن بعض الرواه نقل لها أخوات مسموعه (٥) ، منها : «لا مثل ما» ... - لا سوى ما (٦) ... - فهذان يشاركان : «لا سيما» فى معناها وفى

١- أجاز بعضهم أن يكون النافى هو : «لا» إذا كانت أداه الاستثناء هى : «غير» ؛ كما سيجىء فى الجزء الثالث باب الإضافه عند الكلام على : «غير».

٢- «إن» حرف نفى.

٣- نص على هذا «الأشمونى» فى الجزء الرابع - باب الجوازم ؛ عند الكلام على «لما» الجازمه. (انظر ما يتصل بالمسأله ويوضحها فى : «ا» من الزياده ، ص ٣٠٢ و ٣٠٣).

٤- ج ١ ص ٣٦٦ م ٢٩.

٥- أشرنا لهذه فى ص ٦٠ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٢ ، أما البيان الكامل ففى ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦.

٦- أشرنا لهذه فى ص ٦٠ وفى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٢ ، أما البيان الكامل ففى ج ١ م ٢٨ ص ٣٦٦.

أحكامها الإعرابيه التى فصلناها فيما سبق (١).

ومنهـا : «لا تر ما ...» ، و «لو تر ما» ... ، وهما بمعناها - كما قلنا فى الموضع المشار إليه - ولكنهما يخالفانها فى الإعراب ؛ فهـذان فعلان لا بـد من رفع الاسم بعـدهما ؛ ولا يمكن اعتبار «ما» زائده مع جر الاسم بعدها بالإضافه ، لأن الأفعال لا تضاف. والأحسـن أن تكون «ما» موصوله وهى مفعول للفعل : «تر» وفاعله ضـمير مسـتتر وجوبا تقديره : أنت. والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجمله صله.

وإنما كان الفعل مجزوما بعد «لا» لأنها للنهى. والتقدير فى «قام القوم لا تر ما علىّ» : لا تبصـر (أيها المخاطب الشخص) الذى هو علىّ ؛ فإنه فى القيام أولى منهم. أو تكون «لا» للنفى ، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعا ، وشذوذا.

وكذلك بعد «لو» سماعا. والتقدير : لو تبصر الذى هو علىّ لرأيته أولى بالقيام.

والجدير بنا أن نقتصر فى استعمالنا ، على : «ولا سيما» لشيوعها قديما وحديثا.

١- ح ١ ص ٣٦٦ م ٢٨.

المسأله ۸۴: الحال

اشاره

(۱) ظهر البدر كاملا - نجا الغريق شاحبا

أبصرت النجوم متوهجه - أرسل التاجر البضاعه ملفوفه

فحص الطبيب مريضه جالسين - صافح المضيف ضيفه واقفين

البرد - قارسا - ضارّ - الشمس - شديده - مؤذيه

النزول من القطار - متحركا - خطر - ركوب السياره - ماشيه - وخيم العاقبه ،

تعريفه :

وصف (۲) ، منصوب (۳) ، فضله (۴) ، يبين هيئه ما قبله ؛ - من فاعل ، أو مفعول به

۱- أبيات ابن مالك - كما وردت فى هذا الباب من «ألفيته» - لا تساير تسلسل المسائل ، ولا ترتيبها المنهجى على الوجه الذى ارتضيناه. لهذا وضعنا كل بيت عقب القاعده التى يناسبها ، ويتصل بها اتصالا منطقيا. وفى الوقت نفسه وضعنا بجانب كل بيت رقما يميزه ، ويدل على ترتيبه بين أبيات الباب كما رتبها ابن مالك. وكلمه : الحال - بغير تاء التأنيث فى آخرها - صالحه لأن تكون مذكره أو مؤنثه ؛ نحو : الحال طيب ، أو : طيبه. إن هذا الحال حسن ، أو هذه الحال حسنه. أما إذا ختمت بتاء التأنيث فهى مؤنثه فقط ، نحو : الحاله طيبه ، وإن هذه الحاله حسنه. والكثير فى اللفظ التذكير ؛ بخلو آخره من التاء ، والكثير فى المعنى التأنيث.

۲- اسم مشتق. وقد تكرر تعريف المشتق وأنواعه - ولكل منها باب خاص فى الجزء الثالث -.

۳- فى بعض المراجع المطوله - كهامش التصريح - معركه جدليه بسبب أن «النصب» ليس جزءا من التعريف ؛ وإنما هو حكم ، والدفاع عن هذا ، أو مقاومته. ولا يعنينا مثل هذا الجدل الذى لا خير فيه. والنصب قد يكون ظاهرا ، كما فى الأمثله المعروضه ، أو : مقدرا مثل : تغدو الطيور شتى ، أو : محليا ، كقولهم : جاءت الخيل بداد ، فكلمه : «بداد» علم جنس ، وهى حال ، مبنيه على الكسر فى محل نصب.

۴- الفضله : ما يمكن أن يستغنى عنه - فى الأغلب - المعنى الأساسى للجمله. وهى خلاف العمده.

أو منهما معا ، أو من غيرهما (١) - وقت وقوع الفعل (٢). كالكلمات التى تحتها خط فى الأمثله المعروضه.

وتعرف دلالته على الهيئه بوضع سؤال كهذا : كيف كان شكل البدر حين ظهر؟ أو : كيف كانت صورته؟ فيكون الجواب : هو لفظ الحال السابقه ؛ أى : كاملا ، أو : مستديرا ... و... و... وكذا الباقى.

وليس من اللازم أن تكون الحال فى كل الاستعمالات وصفا ، وإنما هذا هو الغالب (٣) ، ولا أن تكون فضله ؛ فهذا غالب أيضا ، إذ تكون بمنزله العمده أحيانا فى إتمام المعنى الأساسى للجمله ، أو فى منع فساده ؛ فالأولى ؛ كالحال التى تسدّ مسد الخبر (٤) ، فى مثل : امتداحى الغلام مؤدّبا ؛ فإن المعنى الأساسى - هنا لم يتم إلا بذكر الحال. وكالحال فى قوله تعالى : (... وَإِذا قامُوا إِلَى الصَّلاهِ قامُوا كُسالى) وقوله تعالى : (وَإِذا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ،) وقول الشاعر :

١- أى : يبين هيئه صاحبه ، كالفاعل ، وكالمبتدأ ، أو الخبر ، أو اسم النواسخ. ولا قيمه للاعتراض على مجىء الحال من المبتدأ ، أو من اسم الناسخ ، أو مما ليس فاعلا ، أو مفعولا ، أو نحوهما ؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح ، وهو عدم الاستعمال العربى الأصيل ، وإنما يرفضونه لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذى وهبوه للعامل ، كأن يقولوا فى منع مجىء الحال من المبتدأ : إن العامل فى المبتدأ هو : «الابتداء» ، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها ؛ فيختلف العاملان وأحدهما عامل فى الحال ، والآخر عامل فى صاحبها. مع أن العامل - عندهم - فى الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل فى صاحبها أيضا - طبقا للبيان الآتى فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٤ - والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخلّص لا يوافقهم ، ولا يؤيدهم ، مع كثرته - بدليل صحه قولهم : أعجبنى عطاء المحسن مبتسما ، وسرنى صوت القارئ خاشعا. ولهذا يخالفهم - بحق - «سيبويه» وفريق معه. وإن ما يرفضونه ظاهرا صريحا ، يقبلونه على نيه التأويل ؛ فكأن مجرد النيه يبيح المحظور ؛ بالرغم من أن اللفظ الذى يؤولونه لن يتغير فى ظاهره ، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل. وهذا موضع من مواضع الشكوى. ولعله السبب الذى حمل بعض النحاه المحققين ؛ - كالرضى - على رفض اعتراضهم ، ونبذ رأيهم المخالف رأى سيبويه (كما جاء فى الخضرى ج ١ والصبان وغيرهما - فى باب الحال عند بيت ابن مالك : «وعامل ضمن معنى الفعل ، لا ...») وعلى أن يقول : «إن رأى سيبويه هو الحق ، ولا ضروره تدعو للرأى المخالف». وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النيه وجب ترك الناس أحرارا فى محاكاه الكثير المأثور من الكلام العربى الصحيح ، وفى القياس عليه. ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فليفعل. فالمهم هو ترك اللفظ على حاله الظاهر الموافق للوارد. ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقه التأويل فهو حر وإن كانت المشقه بغير فائده.

٢- هذا هو الغالب. وقد يكون زمن الحال مقدرا (أى : مستقبلا ، وسيجىء البيان فى ص ٣٦٤).

٣- كما سيجىء فى ص ٣٤٢.

٤- سبق شرحه فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ باب المبتدأ والخبر.

ولست ممن إذا يسعى لمكرمه

يسعى وأنفاسه بالخوف تضطرب

فالمعنى الأساسى لا يتم لو حذفت الحال : «كسالى» أو : «جبارين» أو : «أنفاسه تضطرب»؟ والثانيه (وهى الحال التى يفسد معنى الجمله بحذفها) ؛ مثل : ليس الميت من فارق الحياه ، إنما الميت من يحيا خاملا لا نفع له ؛ فلو حذفنا الحال ، وقلنا : الميت من يحيا - لوقع التناقض الذى يفسد المعنى. ومثل كلمه : «لاعبين» فى قوله تعالى : (وَما خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ.) فلو حذفت الحال (لاعبين) لفسد المعنى أشد الفساد (١) ...

هذا ، وما يبين الحال هيئته من فاعل ، أو مفعول به ، أو : منهما معا ؛ أو : غيرهما ، يسمى : «صاحب الحال» (٢).

والتعريف السابق مقصور على الحال «المؤسّسه» دون «المؤكده» ، لأن المؤسسه هى التى تبين هيئه صاحبها ، أما المؤكده فلا تبين هيئه. ومثال الأولى : ارتمى السارق صارخا. ومثال الثانيه : ولّى الحزين منصرفا ، وسيجىء بيانهما وتفصيل الكلام عليهما قريبا(٣).

* * *

أقسام (٤) الحال ، والكلام على كل قسم :

تتعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفه التى ينبنى عليها التقسيم. وفيما يلى أشهر هذه الاعتبارات ، وما تؤدى إليه.

الأول : انقسام الحال باعتبار ثبات معناها انقسام الحال باعتبار ثبات معناها وملازمته (٥) شيئا (٦) آخر ، أو عدم ذلك - إلى «منتقله» ، وهى الأكثر ، «وثابته» ، وهى الأقل.

فالمنتقله : هى التى تبين هيئه شىء (٧) مده مؤقته ، ثم تفارقه بعدها ، فليست دائمه الملازمه له : مثل : أقبل الرابح ضاحكا - أسرع البرق مشتعلا - شاهدت

١- انظر رقم ٣ من ص ٣٨٠.

٢- يجىء الكلام عليه مفصلا فى ص ٣٧٤ م ٨٥.

٣- فى ص ٣٦٥.

٤- يسميها بعض النحاه أقساما ، ويسميها آخرون أوصافا ، ويسميها فريق ثالث : نواحى الحال ... و... ولا أهميه لاختلاف التسميه ما دام المراد واحدا ؛ وهو الكلام على الحال بحسب الاعتبارات المتصله بها.

٥- وسبب هذه الملازمه وجود علاقه مبعثها العقل ، أو الطبع ، أو العاده ، ولو لم تكن الملازمه دائمه فى بعض الأحيان - كما جاء فى حاشيه ياسين فى هذا الموضع -.

٦- وهو : صاحبها.

٧- وهو : صاحبها.

كتائب النمل مهاجره - ... و... فكل حال من الثلاثه : (ضاحكا - مشتعلا - مهاجره ...) غير دائم ، وإنما يوجد مده تقصر أو تطول ، ثم ينقطع. «فالضحك» لا يلازم صاحبه إلا مده محدده ، وكذلك : «الاشتعال» ، أو «المهاجره».

والثابته : هى التى تبيّن هيئه شيء تلازمه - غالبا - ولا تكاد تفارقه ، وتتحقق الملازمه فى إحدى صور ثلاث :

(ا) أن يكون معناها التأكيد. وهذا يشمل :

١ - أن يكون معناها مؤكّدا مضمون جمله قبلها ، بشرط أن يكون هذا المضمون أمرا ثابتا ملازما فى الغالب ، فيتفق معنى الحال ومضمون الجمله ؛ ويترتب على هذا أن تكون الحال ثابته ملازمه صاحبها تبعا لذلك ؛ نحو : خليل أبوك رحيما ، «فرحيما» حال من «أب» الذى هو صاحبها الملازمه له. ومعناها - وهو : «الرحمه» - يوافق المعنى الضمنى للجمله التى قبلها. وهو : «أبوه خليل» ، لأن هذه الأبوه لا تتجرد من الرحمه ، كما أن المعنى الضمنى للجمله هو معنى الحال ، إذ مضمون : «خليل أبوك» أنه رحيم ؛ بداعى الأبوه التى تقتضى الرحمه والشفقه - كما سلف - فلهذا كان معنى الحال مؤكدا مضمون الجمله التى قبلها. والحال فيها ملازمه صاحبها.

ويشترط فى هذه الجمله التى قبلها أن تكون اسميه ، وأن يكون طرفاها (وهما : المبتدأ والخبر) معرفتين ، جامدتين (١). ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معا وعن عاملها ، وأن يحذف عاملها وصاحبها (٢) وجوبا ؛ طبقا للتفصيل الذى سيأتى ...

١- اشترط بعض النحاه أن يكون هذا الجمود محضا ، بحيث لا يتأول الجامد بالمشتق ؛ احترازا من مثل : «على الأسد مقداما» ؛ لأن «الأسد» مؤول بالشجاع ؛ فيكون الجامد المؤول بالمشتق هو العامل فى الحال ، وتصير الحال مؤكده لعاملها ، لا لمضمون الجمله. أما الجامد الذى لا يتأول عندهم فمثل : «على أخوك رحيما» ، بزعم أن الأخوه لا تستلزم الرحمه ، بخلاف الأبوه. هذا رأيهم وتحقيقه عسير ؛ إذ لا يكاد يوجد جامد لا يمكن تأويله - كما يقول كثير من النحاه - انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٤٧ - حتى المثال الذى عرضوه - ونظائره - ولعل هذا كان السبب فى أن شرطهم ورأيهم لم يذكره بل لم يوافق عليه - فريق آخر من النحاه ، كصاحب التوضيح ؛ كما يدل عليه مثاله وهو : (زيد أبوك عطوفا) وكما يصرح شارحه بأنه مخالف للرأى السالف. (راجع التوضيح وشرحه عند تقسيمه الحال إلى مؤسسه ومؤكده) وقد ذكر الأشمونى وغيره مثال التوضيح أيضا فى أول باب الحال ، ثم فى الحال المؤكده.

٢- وهذا على اعتبار أنها حال من الضمير المحذوف مع العامل كما سيجيء فى ص ٣٥٧ و ٣٦٥ و ٣٧٠.

۲ – وکذلک یشمل أن تکون مؤکده لعاملها ؛ إما فی اللفظ والمعنی معا ، نحو قوله تعالی : (وَأَرْسَلْناکَ لِلنَّاسِ رَسُولاً،) وإما فی المعنی فقط ، نحو قوله تعالی : (وَالسَّلامُ عَلَیَّ یَوْمَ وُلِدْتُ ، وَیَوْمَ أَمُوتُ ، وَیَوْمَ أُبْعَثُ حَیًّا،) فکلمه : «حیّا». حال من فاعل المضارع : أبعث ، أی : من الضمیر المستتر (أنا). ومعناها : الحیاه ، وهو معنی الفعل : أبعث ؛ لأن البعث هو الحیاه بعد الموت. فمعناها موکّد لمعنی عاملها. والرساله صفه ملازمه للرسول ، وکذا حیاه المبعوث ؛ فکلاهما وصف حلّ بصاحبه لا یفارقه.

۳ – ویشمل أیضا أن تکون مؤکّده بمعناها معنی صاحبها مع ملازمتها صاحبها ؛ نحو : اختلف کل الشعوب جمیعا. فکلمه : «جمیعا» حال مؤکده معنی صاحبها ، وهو : «کلّ» ، لأن معنی الجمعیه هو معنی الکلیه ، لا یفترقان وسنعود للکلام علی أنواع من المؤکده بمناسبه أخری (۱).

(ب) أن یکون عاملها دالّا علی تجدّد صاحبها ؛ بأن یکون صاحبها فردا من نوع یستمر فیه خلق الأفراد وإیجادها علی مر الأیام ، أی : أن لذلک الفرد أشباه ونظراء توجد وتخلق بعد أن لم تکن. ویتکرر هذا الخلق والإیجاد طول الحیاه ؛ نحو : خلق الله جلد النمر منقّطا ، وجلد الحمار الوحشیّ مخطّطا ؛ فکلمه «منقطا» حال ، وکذا کلمه «مخططا» ، وعاملهما : ، «خلق» ، وهو یدل علی تجدّد هذا المخلوق ، أی : إیجاد أمثاله ، واستمرار الإیجاد فی الأزمنه المقبله.

(ح) أحوال مرجعها السماع ، وتدل علی الدوام بقرائن خارجیه ؛ مثل ؛ «قائما» فی قوله تعالی : (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلائِکَهُ وَأُولُوا الْعِلْمِ – قائِماً بِالْقِسْطِ،) فکلمه «قائما» حال ، وعاملها الفعل : «شهد» ، وصاحبها : «الله». ودوام القیام بالقسط معروف من أمر خارجی عن الجمله ؛ هو : صفات الخالق. ومثل : «مفصّلا» فی قوله تعالی : (وَهُوَ الَّذِی أَنْزَلَ إِلَیْکُمُ الْکِتابَ مُفَصَّلاً)(۲).

* * *

الثانی : انقسامها بحسب الاشتقاق والجمود (۳) إلی : «مشتقه» – وهی الغالبه ؛

۱– فی ص ۳۵۷ و ۳۶۵ و ۳۷۰.

۲– مبینا فیه الحق والباطل بحیث لا یلتبس أحدهما بالآخر ، ولا یختلط به.

۳– وفیما سبق من تعریف الحال ، وبیان المنتقل منها والثابت ، والجامد والمشتق ، وأن المنتقل غالب ولکنه لیس مستحقا ، أی : لیس واجبا – یقول ابن مالک : الحال : وصف ، فضله ، منتصب مفهم فی حال : (کفردا أذهب) – ۱ – – أراد : مفهم فی حال کذا ... فکلمه : «حال» هنا لا تنون ؛ لأنها مضاف ، والمضاف إلیه محذوف علی نیه الثبوت ، أی : فی حال کذا – کما سبق –. ذلک أن قولک : جاء محمود راکبا ، یفید المعنی الذی فی : جاء محمود فی حال الرکوب ، وهو بیان هیئه صاحبه. وهذا معنی قولهم : الحال علی معنی : «فی». ثم قال بعد ذلک : وکونه منتقلا ، مشتقّا یغلب. لکن لیس مستحقّا – ۲ أی : هذا الکون الذی سرده ووصفه بالانتقال والاشتقاق – لیس مستحقا. فهو کثیر لا واجب

كالأمثله السالفه - وإلى «جامده» وهى القليله ، ولكنها مع قلتها قياسيه فى عده مواضع (١) ؛ سواء أكانت جامده مؤوله بالمشتق ، أم غير مؤوله (٢). وأشهر مواضع المؤوله بالمشتق أربعه :

(ا) أن تقع الحال «مشبّها به» فى جمله تفيد التشبيه إفاده تبعيّه غير مقصوده لذاتها. نحو : ترنم المغنّى بلبلا - سارت الطياره برقا - هجم القط أسدا. فالكلمات الثلاث : (بلبلا - برقا - أسدا) أحوال منصوبه مؤوله بالمشتق ، أى : سارّا - سريعه - جريئا. وكل حال من الثلاث يعدّ بمنزله المشبه به. (أى : كالبلبل - كالبرق - كالأسد) ، ولا يعتبر مشبها به مقصودا حقيقه ، لأن التشبيه ليس المقصود الأول هنا ؛ إنما المقصود الأول هو المعنى الحادث عند التأويل بالمشتق.

(ب) أن تكون الحال داله على مفاعله : (بأن يكون لفظها أو معناها جاريا على صيغه «المفاعله» ؛ وهى صيغه تقتضى - فى الأغلب - المشاركه من جانبين أو فريقين فى أمر) ، نحو ؛ سلمت البائع نقوده مقابضه ؛ أو سلمت البائع النقود يدا بيد ؛ فكلمه : «مقابضه». حال جامده ، ولفظها على صيغه : «المفاعله» مباشره ، ومعناها : «مقابضين» وهذا يستلزم اشتراك البائع والمتكلم فى عمليه القبض. ولهذا كانت الحال هنا مبينه هيئه الفاعل والمفعول به معا ، أى : أن صاحب الحال هو الأمران.

١- لأنها ليست قله ذاتيه مردها قله استعمال العرب لها ، وإنما مردها أنها قله بالنسبه للمشتقه. فهى كثيره فى ذاتها بغير نظر لقسيمتها. (انظر معنى «القله» فى الأشمونى ج ٢ «باب الإضافه» عند بيت ابن مالك : «وربما أكسب ثان أولا ...» وستجىء إشاره لها فى ص ٤٢٢ ويجىء الإيضاح فى ح ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤).
٢- الأهميه الأولى إنما هى لصحه وقوع الحال جامده فى هذه المواضع ، أما التأويل وعدمه فلا أهميه له.

ومثلها : يدا بيد (١) ، إذ معنى الكلمتين - لا لفظهما - جاريا على صيغه : «المفاعله» غير المباشره ؛ لأن معناهما : «مقابضه» وتأويلها : «مقابضين» أيضا. والأسهل عند الإعراب أن تقول : «يدا» حال من الفاعل والمفعول به معا. و: «بيد» جار ومجرور متعلقان بمحذوف ، صفه للحال. فمن مجموع الصفه والموصوف ينشأ معنى الحال ، وهو : «المفاعله» المقتضيه للمشاركه. فهذه المشاركه لا تتحقق إلا باجتماع الصفه والموصوف فى المعنى. أما فى الإعراب فكلمه : «يدا» وحدها هى الحال. وهى أيضا الموصوف ، و «بيد» صفه.

ومثل هذا يقال فى : «كلّمت المنكر عينه إلى عينى (٢) - أى : مواجهه أو مقابله ؛ بمعنى مواجهين ... فكلمه «عين» حال (٣) من الفاعل والمفعول به معا. وهى مضاف ، «والهاء» مضاف إليه. و «إلى عينى» جار ومجرور ، ومضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفه ؛ والتقدير ؛ عينه المتجهه إلى عينى ... ومجموع الصفه والموصوف هو الذى يوجد صيغه : «المفاعله» برغم أن الإعراب يقتضى التوزيع على الطريقه السالفه ؛ فتكون : «عين» الأولى وحدها هى الحال والموصوف معا ، وما بعدها صفه ...

ومثل هذا أيضا : كلمت الصديق فاه إلى فىّ (أى : فمه إلى فمى) ، بمعنى مشافهه ؛ المؤوله بكلمه : مشافهين.

ومثل : ساكنته غرفته إلى غرفتى ؛ بمعنى : ملاصقه ، التى تؤول بكلمه : ملاصقين ، وجالسته جنبه إلى جنبى ، كذلك ... وكل هذا قياسى فى الرأى الأحسن.

(ح) أن تكون داله على سعر ؛ نحو : بع القمح. كيله بثلاثين ، أى : مسعّرا. فكلمه «الكيله» حال منصوبه ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف ، صفتها. ومن مجموع الصفه والموصوف يكون المشتق المؤول.

١- من الحال الجامده المسموعه بنصّ ها بعض أمثله ، منها قولهم (... يدا بيد) وقولهم (... فاه إلى فىّ) ... فهل يجوز القياس على تلك الأمثله فنقول مثلا : كلمت المنكر عينه إلى عينى؟ قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين. وحجه المانعين جدليه لا تثبت على الفحص. والأنسب الرأى الكوفى.

٢- من الحال الجامده المسموعه بنصّ ها بعض أمثله ، منها قولهم (... يدا بيد) وقولهم (... فاه إلى فىّ) ... فهل يجوز القياس على تلك الأمثله فنقول مثلا : كلمت المنكر عينه إلى عينى؟ قالوا لا يجوز القياس إلا عند بعض الكوفيين. وحجه المانعين جدليه لا تثبت على الفحص. والأنسب الرأى الكوفى.

٣- يصح فيها وفى أمثالها الرفع ؛ فتكون مبتدأ. والجار مع مجروره خبرها ، والجمله فى محل نصب ، حال. ولا يحسن فى كلمه : «عين» أن تكون بدلا ؛ لأن البدل - فى القول الشائع - يكون على نيه تكرر العامل. ولا يستقيم المعنى هنا على تكراره ، إذ لا يقال : كلمت عينه.

(د) أن تكون الحال داله على ترتيب ؛ نحو ادخلوا الغرفه واحدا واحدا (۱). أو : اثنين اثنين ، أو : ثلاثا ثلاثا ... والمعنى : ادخلوها : مترتّبين. وضابط هـذا النوع : أن يذكر المجموع أوّلا مجملا ، مشـتملا - ضـمنا - على جزأيه المكررين ، ثم يأتى بعده تفصـيله مشتملا - صراحه - على بيان الجزأين المكررين.

ومن أمثلته : يمشـى الجنود ثلاثه ثلاثه. أو أربعه أربعه ... ينقضـى الأسـبوع يوما يوما ، وينقضـى الشـهر أسبوعا أسبوعا. وتنقضى السنه شهرا شهرا ، وهكذا (۲).

ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤوله ؛ الـداله على الترتيب ولا يحـدث الترتيب من واحـده فقط. لكن الأمر عند الإـعراب يختلف ؛ إذ يجب إعراب الأـولى وحـدها هى الحـال من الفاعـل - كما فى الأمثله السالفه - أو من المفعول به ، أو من غيره على حسب الجمل الأخرى التى تكون فيها.

أما الكلمه الثانيه المكرره فيجوز إعرابها توكيـدا لفظيّا للأولى ، كما يجوز - وهذا أحسن - أن تكون معطوفه على الأولى بحرف العطف المحذوف «الفاء» أو : «ثمّ» - دون غيرهما من حروف العطف (۳) - ، فالأصل : ادخلوا الغرفه

۱- يكثر اليوم أمثـال هـذه الأسـاليب المشـتمله على التكرار العـددى المفيـد للترتيب ، وقـد منعها بعض النحاه ، تبعا للحريرى فى كتابه : «دره الغواص» حيث صـرح بأنه لا يجوز : جاءوا واحـدا واحدا ، ولا اثنين اثنين ، لأن العرب - فى رأيه - عدلوا عن ذلك إلى : «أحـاد ، ومثنى ؛ وأخواتهما» ، وهجروا المعـدول عنه. وقـد تعقبه الشـهاب الخفاجى ، وعلق على ذلك الرأى ، مثبتا بالأدله والشواهـد القـاطعه ابتعـاده عن الصواب ، وأن رأى الحريرى هو الخطأ الـذى لاـ سـند يؤيـده ، وأن ذلك التكرير كثير فى كلام العرب ، فهو قياسـى. وكذلك صـرح بعض شـراح «الكافيه» بأن أسـماء العدد المستعمله للتكرير المعنوى بلفظها مطرده. مما سبق يتبين أنه لا داعى لمنع تلك الأساليب ، ولا للجدل حول قياسيتها. (كما ستجىء الإشاره فى ج ۴ ص ۱۷۲ م ۱۴۶).

۲- فالمجموع المجمل هو : (واو الجماعه - الجنود - الأسبوع - الشهر - السنه ...) ولهذه الأساليب صله بما يشبهها من نحو : ثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث و... و... مما سيجىء بيانه فى ج ۴ ص ۱۷۱ م ۱۴۶ عند الكلام على منع الصرف للوصفيه والعدل.

۳- لأن هذين الحرفين هما اللذان يدلان على الترتيب ، دون باقى حروف العطف.

واحدا فواحدا ، أو : ثم واحدا - يمشى الجنود ثلاثه فثلاثه ، أو : ثم ثلاثه ... (١) ويصح أن يقال : ادخلوا الأول فالأول (٢) ... و... و... فيكون حرف العطف ظاهرا ، وما بعده معطوف على الحال التى قبله. ولكن الحال هنا - مع صحتها - فقدت الاشتقاق والتنكير معا.

(ه) أن تكون مصدرا صريحا (٣) متضمنا معنى الوصف (أى : المشتق) ؛ بحيث تقوم قرينه تدل على هذا ؛ نحو اذهب جريا لإحضار البريد ؛ أى : جاريا - تكلم الخطيب ارتجالا ، أى : مرتجلا (٤) - حضر الوالد بغته. أى : مفاجئا ...

لا تثق بالكذوب ، واعلم يقينا

أن شرّ الرجال فينا الكذوب

أى : متيقنا.

وقد ورد - بكثره - فى الكلام الفصيح وقوع المصدر الصريح المنكّر حالا ؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحا فى رأى بعض المحققين ، وهو رأى - فوق صحته - فيه تيسير ، وتوسعه ، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ، ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيره المسموعه تأويلا يبعدها عن المصدر ، كما فعل بعض النحاه من ابتكار عده أنواع من التأويل بغير

١- وقد يكون الغرض من التكرار الاستيعاب لا الترتيب ؛ فقد جاء فى كتاب الإقليد : (إن العرب تكرر الشىء مرتين فتستوعب جميع جنسه) ؛ مثل : ستمر بك أبواب الكتاب مفصله بابا بابا. (راجع ص ٨٠ من حاشيه الألوسى على شرح القطر).

٢- «الأول» السابقه «حال» منصوبه ، والثانيه معطوفه عليها بالفاء التى تفيد الترتيب. وزيدت فيهما «أل» شذوذا. كما تزاد فى النظم للضروره. والأصل : ادخلوا أول فأول ؛ أى : ادخلوا مترتبين (وقد سبق هذا عند الكلام على «أل» الزائده - ج ١ م ٣١ ص ٣٩٨ «ب» -) انظر ما يتصل بهذا فى ص ٣٥٠.

٣- أما المصدر المؤول فلا يكون حالا ؛ لأنه يشتمل على ضمير يجعل الحال معرفه ، فتخالف الأغلب فيها ؛ وهو : التنكير. وبالرغم من هذا يصح وقوعها مصدرا مؤولا بشرط أن تكون أداه السبك هى : «ما» المصدريه ، وبعدها فعل من أفعال الاستثناء الثلاثه ، - «خلا» أو «عدا» أو «حاشا» لأن المصدر المؤول هنا يؤول بنكره. (انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٣٠. وفى ج ١ ص ٢٩١ م ٢٩ إشاره لبعض ما تقدم).

٤- من غير إعداد سابق للخطبه.

داع (۱) ؛ إذ لم يراعوا للكثره حقها الذى يبيح القياس (۲).

* * *

وأشهر مواضع الحال الجامده التى لا تتأول بالمشتق سبعه :

(ا) أن تكون الحال الجامده موصوفه بمشتق (۳) أو بشبه (۴) المشتق ؛ نحو (ارتفع السعر قدرا كبيرا - وقفت القلعه سدّا حائلا) - (تخيل العدو القلعه جبلا فى طريقه - عرفت جبل المقطم حصنا حول القاهره).

والنحاه يسمون هذه الحال الموصوفه : «بالحال المؤطّئه» ، أى : الممهّده لما بعدها ؛ لأنها تمهد الذهن ، وتهيئه لما يجىء بعدها من الصفه التى لها الأهميه

۱- غريب - كما يقول بعض النحاه - أن يكثر ورود الحال مصدرا منكرا ، فى فصيح الكلام المأثور ، بل فى أفصحه ؛ وهو : القرآن ، ثم نسمع من يقول : إنه بالرغم من تلك الكثره مقصور على السماع. فمما جاء فى القرآن قوله تعالى : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً) وقوله : (يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ سِرًّا وَعَلانِيَهً) وقوله : (إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهاراً) وقوله : (يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً.) هذا بعض ما جاء فى الكتاب العزيز من الأحوال ، وما أكثر ما جاء فى غيره مما يستشهد به. وتأويلها بالمفعول المطلق الذى حذف عامله ضعيف ؛ لأن حذف عامل المؤكد فى مثل هذا معيب - كما سبق فى ص ۱۷۲ - وكذا كل تأويل آخر يشبهه. فما الذى يقاس عليه إن لم تكن هذه الشواهد كلها داعيه للقياس عليها؟ ولماذا يوافق بعضهم على القياس فى المصدر إذا كان نوعا لعامله ؛ نحو جاء السائق سرعه ، أى : سريعا؟ ولماذا يقصره كثير منهم على أنواع ثلاثه من المصدر؟ هى : ا - المصدر الدال على بلوغ نهايه الشىء ؛ نحو : أنت الرجل شجاعه ، وأخوك الرجل علما. وأمثال هذا المصدر الذى قبله خبر مقرون «بأل» الداله على الوصول إلى نهايه الشىء ؛ حسنا أو قبحا. ب - والمصدر الذى قبله مبتدأ وخبر والمبتدأ مشبه بالخبر ، أنت عمر عدلا - وهى الخنساء شعرا. ح - والمصدر الواقع بعد : «أما» فى نحو : أما بلاغه فبليغ ، من كل مصدر وقع بعد «أما» فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين ، أو سلبه أحدهما ، وأنت تعتقد اتصافه بواحد منهما. والحق أنه لا داعى لشىء من هذا كله. فالقياس مباح.

۲- يقول ابن مالك : ومصدر منكّر حالا يقع بكثره ؛ كبغته زيد طلع - ۶ - وسيعاد هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ۳۵۰ -

۳- يرى كثير من النحاه أن هذه مؤوله بالمشتق أيضا ، وأنه لا وجود لحال جامده لا تؤول بالمشتق. - كما سبق فى رقم ۱ من هامش ص ۳۴۱ - والخلاف شكل لا أثر له.

۴- شبه المشتق هو الظرف والجار مع مجروره ، وإنما كان شبه الجمله شبيها بالمشتق لإمكان تعلق كل منهما بمحذوف مشتق ، تقديره : كائن ، أو : موجود ، أو : حاصل ... ولأن الضمير قد انتقل من المشتق بعد حذفه إلى شبه الجمله (كما سيجىء البيان فى رقم ۱ من هامش ص ۳۵۶ وفى هامش ص ۴۱۷ م ۸۹).

الأولى دون الحال ، فإن الحال غير مقصوده ؛ وإنما هى مجرد وسيله وطريق إلى النعت ؛ ولهذا يقسم النحاه الحال قسمين : أحدهما : «المؤطّئه» ، وتسمّى أيضا : «غير المقصوده» ، وهى التى شرحناها ، وثانيهما : «المقصوده مباشره» ؛ وهى المخالفه للسالفه.

(ب) أن تكون داله على شىء له سعر ؛ نحو : اشتريت الأرض قيراطا بألف قرش ، وبعتها قصبه بدينار - رضيت بالعسل رطلا بعشره قروش ، وبعته أقه بثلاثين ... فالكلمات : (قيراطا - قصبه - رطلا - أقه -) حال جامده. وهى من الأشياء التى تسعّر ؛ كالمكيلات ، والموزونات ، والمساحات ...

(ح) أن تكون داله على عدد ؛ نحو : اكتمل العمل عشرين يوما ، وتم عدد العاملين فيه ثلاثين عاملا فكلمه : «عشرين» و «ثلاثين» ، .... حال.

(د) أن تكون إحدى حالين ينصبهما أفعل التفضيل ، متحدتين فى مدلولهما ، وتدل على أن صاحبها فى طور من أطواره مفضّل (١) على نفسه أو على غيره ، فى الحال الأخرى ، نحو : هذا الخادم شابا أنشط منه كهوله ، فللخادم أطوار مختلفه ؛ منها طور الشباب ، وطور الكهوله ، وهو فى طور الشباب مفضل على نفسه فى طور الكهوله ، وناحيه التفضيل هى النشاط.

ومثل : الشتاء بردا أشد منه دفئا. فللشتاء أطوار ، منها طور البروده ، وطور الدفء. وهو فى ناحيه البرد أشد منه فى ناحيه الدفء.
ومثل : الحقل قصبا أنفع منه قمحا.

ومن الأمثله : الولد غلاما أقوى من الفتاه غلامه (٢) - المنزل سكنا أحسن من الفندق إقامه ...

وكلتا الحالين منصوبه بأفعل التفضيل. والأكثر أن تتقدم إحداهما عليه ، وهى المفضّله ، وتتأخر الثانيه (٣).

١- ليس المراد بالتفضيل الحسن ، أو عدم العيب ، أو قلته ... وإنما المراد الزياده فى الشىء مطلقا ؛ حسنا أو قبحا. (كما سيجىء فى باب التفضيل ، ج ٣).
٢- مؤنث غلام.
٣- كما يجىء فى رقم ٢ من هامش ٥ ، ٣ وفى «د» من ص ٣٥٨ ، ثم انظر الملاحظه التى فى ص ٣٥٩ حيث يجوز تأخرهما.

(ه) أن تكون نوعا من أنواع صاحبها المتعدده ؛ نحو : هذه أموالك (۱) بيوتا ؛ فكلمه : «بيوتا» حال ، وصاحبها - وهو : أموال - له أنواع متعدده (منها : البيوت ، والزروع ، والمتاجر ، والثياب ...) ونحو : هذه ثروتك كتبا وهذه كتبك هندسه ...

(و) أن يكون صاحبها نوعا معينا وهى فرع منه ؛ نحو : رغبت فى الذهب خاتما - انتفعت بالفضه سوارا - تمتعت بالحرير قميصا ... و... فكل من الذهب ؛ والفضه ، والحرير ، نوع ، والحال فرع منه (۲).

(ز) أن تكون هى النوع وصاحبها هو الفرع المعين ؛ نحو : رغبت فى الخاتم ذهبا - انتفعت بالسوار فضه - تمتعت بالقميص حريرا (۳) ...

* * *

الثالث : انقسامها من ناحيه التنكير والتعريف :

لا تكون الحال إلا نكره (۴) ، كالأمثله السالفه. وقد وردت معرفه فى ألفاظ مسموعه لا يقاس عليها ، ولا يجوز الزياده فيها. ومنها كلمه «وحد» فى قولهم : جاء الضيف وحده - سايرت الزميل وحده. فكلمه : «وحد» حال ، معرفه ؛

۱- المال : كل شىء يمكن امتلاكه ، من عقار ، ونقود ، وغيرهما.

۲- ضابط هذا القسم : أن يكون الفرع جزءا من أصله ، وحين يتفرع منه يكتسب اسما جديدا ، وهذا الاسم الجديد لا يمنع من إطلاق اسم الأصل عليه.

۳- وفى الحال الجامده يقول ابن مالك : ويكثر الجمود فى سعر ، وفى مبدى تأوّل بلا تكلّف - ۳ أى : فى الأشياء التى تسعر ، وفى كل ما يظهر قبول التأويل السهل : كبعه مدّا بكذا ، يدا بيد وكرّ زيد أسدا ، أى : كأسد - ۴ المد : مكيال يختلف باختلاف الجهات ؛ فهو فى بعضها مقدار رطل وثلث ، وفى بعض آخر مقدار رطلين ... و... وقد يكون ملء الكفين المعتدلتين مع امتدادهما.

۴- أو ما هو بمنزله النكره ، كالجمله الواقعه حالا ؛ لما رددناه من أن الجمله نكره أو بمنزله النكره (راجع رقم ۲ من هامش ص ۳۶۸).

بسبب إضافتها للضمير ؛ وهى جامده مؤوله بمشتق من معناها ، أى : منفردا ، أو متوحدا(١).

ومنها : رجع المسافر عوده على بدئه ، فكلمه : «عود» حال ، وهى معرفه ؛ لإضافتها للضمير ، ومؤوله بالمشتق ، على إراده : رجع عائدا ، أو راجعا على بدئه. والمعنى : رجع عائدا فورا ، أى : فى الحال : أو : رجع على الطريق نفسه.

ومنها : ادخلوا الأول فالأول (٢) ، أى : مترتبين ، ومنها : جاء الوافدون الجمّاء الغفير (٣) ، أى : جميعا.

ومنها قولهم فى رجل أرسل إبله أو حمره الوحشيه إلى الماء ، مزاحمه غيرها ومعاركه : أرسلها العراك ، أى : معاركه ، مقاتله (٤).

* * *

١- كلمه : «وحد» ملازمه للإضافه دائما. ويدور الجدل حول إعرابها وإضافتها ؛ أهى ملازمه للنصب دائما ، أم تتركه إلى غيره؟ أهى مضافه للضمير وجوبا ، أم يجوز إضافتها إلى غيره؟ بيان هذا كله مسجل فى «باب الإضافه» ح ٣ م ٩٤ ص ٦٦.

٢- انظر ما يوضح هذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٦.

٣- الجماء : مؤنث الأجمّ ، بمعنى : الكثير. و «الغفير» : الكثير الذى يغفر وجه الأرض ، أى : يغطيه بكثرته. والغفير - فى المثال - صفه للجماء ، مع أن «الغفير» هنا مذكره ، والجماء مؤنثه فلم تطابق الصفه موصوفها الحقيقى. وقد تلمس النحاه لهذا تأويلات ؛ منها ؛ أن «فعيلا» هنا وإن كان بمعنى فاعل ، قد حمل على «فعيل» بمعنى «مفعول» حيث تحذف التاء منه غالبا عند ذكر الموصوف - وهذا وأشباهه - مردود. والسبب الذى لا يرد هو : أن العرب نطقوا بها هكذا من غير تعليل ...

٤- يقول بعض النحاه إن الأحوال المذكوره ليست معارف ؛ لأن «وحد» و «عود» ألفاظ مبهمه لا تكتسب التعريف ، ولأن «أل» زائده فى الأحوال الباقيه المبدوءه بها - وهذا رأى فيه تكلف وضعف. يقول ابن مالك : والحال إن عرّف لفظا فاعتقد تنكيره معنى ، كوحدك اجتهد - ٥ ومصدر منكّر حالا يقع بكثره ؛ كبغته زيد طلع - ٦ وقد سبق هذا البيت فى هامش ص ٣٤٧ لمناسبه أخرى.

زیاده وتفصیل

من الألفاظ التی وقعت حالا مع أنها معرفه بالإضافه ، قولهم : تفرق المهزومون أیادی سبإ. علی تأویل : متبدّدین ، لا بقاء لهم. أو علی تأویل «مثل أیادی سبإ» (۱). وحذف المضاف ، وأقیم المضاف إلیه مقامه ؛ فأعرب حالا مثله (۲).

ومنها : طلبت الأمر جهدی ، أو : طاقتی. علی تأویل ، جاهدا ، ومطیقا (۳).

ومنها : العدد من ثلاثه إلی عشره ، مضافا إلی ضمیر المعدود ؛ نحو : مررت بالإخوان ثلاثتهم ... أو خمستهم ... أو سبعتهم ... علی تأویل مثلّثا إیاهم ، أو مخمّسا ، أو مسبعا ...

ویجوز إتباعه لما قبله ؛ فلا یعرب حالا ، وإنما یعرب توکیدا معنویّا : بمعنی جمیعهم. ویضبط لفظ العدد بما یضبط به التوکید.

والصحیح أن هذا لیس مقصورا علی العدد المفرد ؛ بل یسری علی المرکب ؛ نحو : جاء القوم خمسه عشرهم ؛ بالبناء علی الفتح (۴) فی محل نصب ، أو محل غیره علی حسب حاجه الجمله.

* * *

۱- یلاحظ أن کلمه : «مثل» هی من الألفاظ المبهمه فی أغلب استعمالاتها - کما سبق فی ص ۲۸۰ - ولهذا لا تکتسب التعریف إذا أضیفت لمعرفه.

۲- سیجیء هذا فی ج ۳ م ۹۶ ص ۱۳۶.

۳- ستجیء الإشاره لهذه الألفاظ فی باب الإضافه (ج ۳ ص ۲۴ م ۹۳).

۴- بالرغم من أن العدد المرکب مبنی هنا فهو مضاف للضمیر - (وستجیء إشاره لهذا فی باب «التوکید» ج ۳ م ۱۱۶ ص ۴۱۳، وکذلک فی ج ۴ باب : «العدد» عند الکلام علی تمییز العدد م ۱۶۴ ص ۳۹۷ -).

الرابع : انقسامها من ناحيه أنها هى نفس صاحبها فى المعنى أو ليست كذلك.

والغالب أنها هى نفسه ؛ كالحال المشتقه فى نحو : صالح المتألم صارخا.

- شاهدت الطيور مبكره ... فالصارخ فى الجمله - هو المتألم ، والمتألم هو الصارخ ؛ والمبكره هى الطيور ، والطيور هى المبكره.

وغير الغالب أن تكون مخالفه له ، كالحال الواقعه مصدرا صريحا فى نحو : خرج الولد جريا ، وجاء القادم بغته ، وأشباههما ؛ فإن الجرى ليس هو الولد ، والولد ليس هو الجرى. والبغته ليست هى القادم ، والقادم ليس هو البغته. وقد سبق (١) الكلام على صحه وقوع المصدر حالا ، وهذه المخالفه لا تؤثر فى المعنى مع القرينه.

* * *

الخامس : انقسامها بحسب تأخيرها عن صاحبها ، أو تقديمها عليه ، وبحسب تأخيرها عن عاملها أو تقديمها عليه - إلى ثلاثه أقسام فى كل (٢). هى : وجوب تأخيرها ، ووجوب تقديمها ، وجواز الأمرين.

ترتيبها مع صاحبها

(ا) يجب تأخيرها عن صاحبها إذا كانت محصوره (٣) ، نحو قوله تعالى : (وَما نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ.) فلا يصح تقديم الحال وحدها ، لأن تقديمها يفسد سلامه التركيب ، ويزيل الحصر ، فيفوت الغرض البلاغى منه. ولو تقدمت معها «إلا» فالإحسن المنع أيضا ، مجاراه للنهج الصحيح الشائع.

وكذلك يجب تأخيرها إن كان صاحبها مجرورا بالإضافه (أى : أنه مضاف إليه) (٤) ، نحو : أعجبنى شكل النجوم واضحه ؛ فلا يجوز تقديم الحال : (واضحه) على صاحبها : (النجوم) لئلا تكون فاصله بين المضاف والمضاف

١- فى : «٥» من ص ٣٤٦.

٢- أحكام التقديم والتأخير الآتيه مقصوره على الحال المؤسسه. أما المؤكده فالرأى الأنسب عدم تقديمها.

٣- سبقت الإشاره إلى الحصر ومعناه وطريقته فى الجزء الأول ص ٣٦٤ م ٣٧.

٤- بشرط أن يصلح لمجىء الحال منه ، وسيجىء بيان ذلك فى ص ٣٧٦.

إليه. والفصل بها لا يصح. كما لا يصح - فى الرأى الأنسب - تقديمها على المضاف (ولا فرق فى الحالتين بين الإضافه المحضه وغيرها).

أما إذا كان صاحبها مجرورا بحرف جر أصلى ؛ نحو : جلست فى الحديقه ناضره ، فالأحسن الأخذ بالرأى القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثله كثيره منها فى القرآن وغيره ، تؤيده (١). ولا داعى لتكلف التأويل والتقدير (٢).

فإن كانت مجروره بحرف جر زائد ، جاز التقديم ؛ نحو : ما جاء متأخرا من

١- ومنها قوله تعالى : (وَما أَرْسَلْناكَ - إِلَّا كَافَّةً - لِلنَّاسِ.) أى : وما أرسلناك إلا للناس كافه. وقول الشاعر : تسلّيت - طرّا عنكمو - بعد بينكم بذكراكمو حتى كأنكمو عندى البين : الفراق. طرا : جميعا. أى : تسليت عنكم طرا. وبمناسبه الكلام على : «كافه» يذكر أكثر اللغويين والنحاه ألفاظا لا تستعمل إلا منصوبه على «الحال» ، ومنها : «كافه» و «قاطبه». غير أن «الصبان» سجل فى باب : «الحال» - ج ٢ - عند الكلام على الآيه السابقه استعمال «كافه» مجروره ومضافه فى كلام عمر بن الخطاب ونصه : «قد جعلت لآل بنى كاكله على كافه المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا إبريزا». وعرض الصبان بعد ذلك لتفصيلات أخرى تختص بهذه الكلمه ، وباستعمالها. وعلى هامش القاموس المحيط - ج ٣ - ماده : «كف» نص منقول عن شرح القاموس يجيز استعمال هذه الكلمه مقرونه بأل ، أو مضافه ، وأن رفض هذين الاستعمالين لا مسوغ له. ونص كلامه : (ما رفضوه رده الشهاب فى شرح الدره ، وصحح أنه يقال ، وإن كان قليلا». اه. أما : «قاطبه» فقد استعملها «الجاحظ» غير حال فى أول رسالته التى موضوعها : «تفضيل النطق على الصمت» حيث يقول : «وإن حجته قد لزمت جميع الأنام ، ودحضت حجته قاطبه أهل الأديان». وتردد الأدباء فى محاكاته. ولكن هذا التردد يزول بما جاء فى كتاب : «الأمالى ، للقالى» - ج ١ ص ١٧٠ طبعه المطبعه الأميريه بالقاهره - فقد قال مؤلفه عند الكلام على ماده : «قطب» ومعناها ما نصه : (قال يعقوب بن السكيت : يقال : قطب ، يقطب ، قطوبا ، وهو قاطب ... إذا جمع ما بين عينيه ، واسم ذلك الموضع : «المقطب» ومنه قيل : الناس قاطبه أى : الناس جميع) اه. فقد استعملها خبرا. ومن كل ما سبق يتبين أن الكلمتين ليستا ملازمتين للحال.

٢- فى هذه الصوره يقول ابن مالك : وسبق حال ما بحرف جرّ قد أبوا. ولا أمنعه فقد ورد - ٩ أى : أن النحاه أبوا أن يوافقوا على تقديم حال صاحب قد جر بحرف جر (أى : أصلى). ثم أوضح رأيه الخاص قائلا : إنه لا يوافقهم ، ولا يمنع تقديم الحال وسبقها على صاحبها المجرور بالحرف ؛ لأن هذا ورد فى الكلام الفصيح. وإذا كان واردا فيه بقدر كاف فكيف يمنع؟ لكنه لم يذكر التفصيل.

أحد. وهذا بشرط أن يكون حرف الجر الزائد مما لا يمتنع حذفه ، أو مما لا يقل حذفه ؛ فالأول كالباء الداخله على صيغه : «أفعل» الخاصه بأسلوب التعجب ؛ نحو : أجمل بالنجوم (١) طالعه. والثانى كالباء فى فاعل : «كفى» بمعنى : «يكفى» ، مثل : كفى بالزمان مرشدا. فإن كان حرف الجر الزائد مما يمتنع حذفه أو يقل لم يجز تقديم الحال عليه.

وزاد بعض النحاه مواضع أخرى يمتنع فيها تقديم الحال على صاحبها ، منها أن يكون صاحبها منصوبا بالحرف الناسخ : «كأنّ» أو : «ليت» ، أو : «لعل» أو بفعل تعجب ، أو بصله الحرف المصدرى فى نحو : أعجبنى أن ساعدت الفقيره عاجزه - أو أن يكون ضميرا متصلا بصله «أل» ، نحو : الود أنت المستحقه صافيا (٢).

(ب) ويجب تقديمها على صاحبها إذا كان محصورا ؛ نحو : ما فاز خطيبا إلا البليغ ، ولا انتصر مدافعا إلا الصادق.

أو كان صاحبها مضافا إلى ضمير يعود على شىء له صله وعلاقه بالحال ، نحو : جاء زائرا هندا أخوها - جاء منقادا للوالد ولده.

(ح) ويجوز التقديم والتأخير فى غير حالتى الوجوب السالفتين ، نحو دخل الصديق مبتسما ، أو : دخل - مبتسما - الصديق.

ترتيبها مع عاملها

(٣)

(ا) يجب أن تتأخر عنه إن كان فعلا جامدا كفعل التعجب ؛ نحو :

١- تفصيل الكلام على هذه «الباء». فى باب التعجب ، ج ٣ م ١٠٨. ص ٢٧٩.

٢- على اعتبار أن صاحب الحال : «هاء» الضمير ، لا المبتدأ.

٣- «ملاحظه هامه» تختص بالعامل فى الحال ، وفى صاحبها : الحال منصوبه ، وعامل النصب إما لفظى ؛ كالمصدر ، وكالفعل المشتق ، وكالوصف الذى يعمل عمله ، وكاسم الفعل ... وإما معنوى ؛ كأسماء الإشاره ، وألفاظ الاستفهام ، وبعض الحروف والأدوات التى سيجىء ذكرها هنا ، ومنها شبه الجمله. والعامل فى الحال هو - فى أكثر الصور - العامل فى صاحبها ، فعاملهما واحد ولو اختلف نوع عمله فى كل منهما. وهناك صور أخرى يختلف فيها العاملان - عامل الحال ، وعامل صاحبها - كالحال التى صاحبها المبتدأ ، حيث يكون المبتدأ هو العامل فى الحال ، ويكون الابتداء هو العامل فى المبتدأ - وكالحال التى صاحبها اسم لناسخ ... وكثره النحاه تشترط أن يكون العامل فى الحال وفى صاحبها واحدا فى كل الصور ، إلا سيبويه وفريق معه فإنه يرفض هذا الشرط - كما سبق البيان فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٩ - ورأيه هو الحق ؛ لما سلف هناك مفصلا.

ما أحسن الصديق وفيّا ، أركان مشتقّا يشبه الجامد ، كأفعل التفضيل (١) ؛ نحو : أنت أفصح الناس متكلما (٢).

أو كان عاملها مصدرا صريحا يمكن تقديره بأن والفعل والفاعل ، نحو : من الخير إنجازك العمل سريعا ، فكلمه : «سريعا» حال من الكاف ، والعامل هو المصدر الصريح (٣) : «إنجاز» ومن الممكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل والفاعل فتكون الجمله : من الخير أن تنجز العمل سريعا. ومثله أن تقول : يعجبنى إنجاز الصانع عمله سريعا ؛ فكلمه : «سريعا» حال من «الصّانع» والعامل هو : «إنجاز» أيضا. فإن كان المصدر الصريح غير مقدّر بهما جاز تقديم الحال وتأخيره ؛ نحو : معتذرا لك صفحا عن المسيء ... ، أو : صفحا عن المسيء معتذرا لك.

أو كان العامل اسم فعل ؛ نحو : نزال مسرعا ؛ أى : انزل مسرعا ؛ لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه.

أو كان العامل معنويّا ؛ (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروف الفعل كألفاظ الإشاره ، والاستفهام ، وأحرف التمنى والتشبيه ، وكشبه الجمله - الظرف ،

١- كان شبيها بالجامد ، لأنه فى كثير من أحواله لا يقبل علامه التأنيث ، ولا علامه التثنيه ، أو الجمع ؛ فخالف بهذا المشتقات الأصيله ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول. واقترب من الجامد الذى لا تتغير صورته.

٢- يستثنى من أفعل التفضيل صورتان ؛ إحداهما : أن يكون عاملا فى حالين لاسمين ، متحدين فى مسماهما ، وإحداهما مفضله على الأخرى ؛ فالأحسن تقديم المفضله عليه ، وتأخير الأخرى عنه. نحو : هذا الأديب ناثرا أبرع منه شاعرا. فكلمه : «أبرع» أفعل تفضيل ، نصبت حالين ؛ هما : «ناثرا» و «شاعرا» والاسمان لمسمى واحد ، وإحداهما مفضله ، وهى : «ناثر» فتقدمت على العامل ؛ وتأخرت الثانيه. والصوره الثانيه كالسابقه ؛ إلا أن الحالين لشيئين مختلفين فى مسماهما ؛ نحو ؛ المتعلم منفردا أنفع من الجاهل مستعينا بغيره. (راجع د من ص ٣٤٨ ود من ص ٣٥٨ وانظر الملاحظه التى بعدها حيث يجوز تأخيرهما).

٣- إذا كان العامل مصدرا نائبا عن فعله المحذوف وجوبا جاز تقديم الحال ، نحو : إكراما هندا متعلمه. فيصح : متعلمه إكراما هندا (كما فى ج من ص ٣٥٨). وقد سبقت مواضع المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبا فى ص ١٧٨ م ٧٦.

أو الجارّ مع مجروره – الواقع خبرا ، أو نعتا كـذلك) (١) ، نحو : هـذا كتابك جميلا ، فكلمه : «جميلا» حال من الخبر : (كتاب) والعامـل هو اسم الإشـاره. ومعناه : أشـير ؛ فهو يتضـمن معنى الفعل ، دون أن يشـتمل على حروفه. ومثل : ليت الصانع – متعلما – حريص على الإتقـان. فكلمه : «متعلمـا» حال من الصانع ، والعامل «هو : ليت» ، وهو حرف معناه : «أتمنّى» ، فيتضـمّن معنى الفعل دون حروفه ... ومثل : كأن الباخره – واسعه – فندق كبير. ومثل : الزروع أمامك ناضره ، أو : الزروع فى حديقتك – ناضره ...

والاسـتفهام المقصود به التعظيم ؛ نحو : يا جارتا ، ما أنت جاره؟ ... وهكذا كل ما يتضـمن معنى الفعل دون حروفه غير ما سبق ، كأدوات التنبيه ، والترجى ، والنداء ...

لكن بعض النحـاه يسـتثنى من العامـل الـذى يتضـمن معنى الفعـل دون حروفه ، شـبه الجمله بنوعيه (الظرف والجار مع مجروره) فيجيز أن يتقـدم عليهمـا الحـال أو يتـأخر ، نحو : الحـارس عنـد البـاب واقفا ، و: الحارس – واقفا – عنـد الباب ، ونحو : القطّ فى الحديقه قابعا ، أو : القطّ – قابعا – فى الحديقه. وإنما يجيز تقدم هذه الحال بشرط أن تتوسط بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجمله المتـأخر عنه وعن الحـال معـا. ولاـ يصـح تقـدم الحـال عليهمـا معـا ، فلاـ يقـال : واقفا – الحارس عنـد الباب ، ولا قابعا القط فى الحديقه. فإن تقدمت الحال والخبر معا ، وكانت الحال هى الأسبق جاز ؛ نحو : واقفا عند الباب الحارس ، وهذا رأى مقبول(٢).

ويصح عند أكثر النحاه تقديم الحال على عاملها «شبه الجمله» إن كانت

١- لأن شـبه الجمله قـد يكون متعلقا بفعل أو بوصف محـذوف ، وينتقل إليه الضـمير الـذى يكون فى المتعلق بعـد حذفه. وبهذا يصير شبه الجمله متضمنا معنى الفعل ، لاشتماله على المتعلق المحذوف ، فوق اشتماله على ضميره على (الوجه المفصل فى ج ١ ص ٣٤٦ م ٣٥ ورقم ٤ من هامش ص ٣٤٧ فى هذا الباب وص ٣٥٠ م ٩٨).

٢- برغـم قلتـه بالنسـبه إلى الأـول. وحجه أصـحابه ورود أمثله فصـيحه تكفى للحكم بقياسـيته ؛ منهـا قراءه من قرأ قـوله تعـالى : (وَالسَّماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) بنصب : «مطويات» – وقول الشاعر : رهط ابن كوز محقبى أدراعهم فيهم ، ورهط ربيعه بن حـذار – – فكلمه : «محقبى» حال ، تقدمت على عاملها شبه الجمله : (فيهم) ... والمخالفون لهذا الرأى يؤلونه بغير داع مقبول.

هی شبه جمله أیضا ؛ نحو : الخیر عندک أمامک - أو الخیر فی الدار أمامک ... علی اعتبار الظرف (عند) والجار مع مجروره (فی الدار) حالین من الضمیر المستکن فی شبه الجمله بعدهما (۱).

أو کانت الحال مؤکده معنی الجمله (۲) ؛ نحو : علی جدّک شفیقا ، وتقدیر العامل : علیّ جدّک أعرفه ، (أو : أعلمه ، أو : أحقه ...) شفیقا. فعامل الحال وصاحبها (باعتباره الضمیر) محذوفان وجوبا قبل الحال.

أو کان العامل قد عرض له ما یمنع من تقدم معموله علیه ، کالماضی المبدوء بلام الابتداء (۳) أو بلام جواب القسم (۴) ، فإن المعمول لا یتقدم علی هذه اللام نحو : إنی لقد تحملت - صابرا - هفوه القریب. أو : والله لقد تحملت - صابرا - هفوه القریب.

وکالعامل الواقع فی صله حرف مصدری مطلقا ؛ نحو : لک أن تتنقل راکبا. أو الواقع صله «أل» (۵) ، نحو : أنت السائق بارعا ، لأن معمولهما لا یتقدم علیهما - فی الرأی الراجح.

أو کانت الحال مقترنه بالواو ؛ نحو : اقر الکتاب والنفس صافیه (۶).

(ب) یجب أن تتقدم علیه إذا کان لها الصداره ، نحو : کیف أنقذت الغریق؟ فکلمه : «کیف» اسم - علی الأرجح - مبنی علی الفتح فی محل نصب ، حال (۷).

۱- ومما یصلح مثالا لهذا شبه الجمله «من الله» فی قوله تعالی : (وَمَنْ یَفْعَلْ ذلِکَ فَلَیْسَ مِنَ اللهِ فِی شَیْءٍ ...) (راجع الصبان ، وکذا حاشیه الأمیر علی «المغنی» أول المقدمه).

۲- سبق الکلام علیها فی ص ۳۴۱ وسیجیء بمناسبه أخری فی ص ۳۶۵ و ۳۷۰.

۳- سبق الکلام علیها فی ج ۱ ص ۴۹۷ م ۵۳.

۴- الکلام علیها سیأتی - ۴۶۱ - فی حروف القسم ، باب : حروف الجر.

۵- بخلاف صله غیرها : فیجوز : من الذی راکبا جاء ، لجواز تقدیم معمول الصله علیها لا علی الموصول.

۶- یحسن الاقتصار علی هذا الرأی ، دون الرأی الذی یجیز التقدیم والتأخیر بتأول.

۷- تقدم فی ج ۱ ص ۳۶۷ م ۳۹ إعراب «کیف» فی صورها المختلفه ، وأشرنا لهذا فی رقم ۳ من هامش ص ۵۸ وفی هامش ص ۶۴ و ۱۱۱.

(ح) يجوز الأمران فى غير الحالتين السالفتين ، مثل : واقفا أنشد الشاعر القصيده. وأشباه هذا مما يكون فيه عامل الحال فعلا متصرفا ، أو مشتقّا يشبه الفعل المتصرف ، أو مصدرا نائبا عن فعله المحذوف وجوبا (كما سبقت الإشاره إليه) (١). والمراد بالذى يشبه الفعل ما يتضمن معنى الفعل وحروفه ، ويقبل علامات التأنيث ، والتثنيه ، والجمع (٢). فمثال الحال المتقدمه على عاملها الفعل المتصرف - غير ما سبق - راغبا أقبلت على زيارتك. ومثال المتقدمه على اسم فاعل : مسرعه الطائره مسافره ، ومثال المتقدمه على صفه مشبهه : الإنسان - قانعا - غنىّ ، ومثال اسم المفعول : الحاكم - ظالما - محطّم ... ومثال المتقدمه على المصدر النائب عن فعله المحذوف وجوبا : متعلمه إكراما هندا (٣).

(د) إذا كان العامل هو أفعل التفضيل الذى يقتضى حالين (٤) إحداهما تدل على أن صاحبها فى طور من أطواره أفضل من نفسه أو غيره فى الحال الأخرى - فالأحسن أن تتقدم إحداهما على أفعل التفضيل ، وتتأخر الثانيه - كما سبق - (٥) نحو : الحقل قطنا أنفع منه قمحا - الفدان عنبا أحسن منه قطنا - المتعلم تاجرا أقدر منه زارعا. المصباح الكهربىّ منفردا أقوى من عشرات الشموع مجتمعه (٦) ، ومثل قول علىّ - رضى الله عنه - لأنصاره ، وهم يعرضون عليه الخلافه

١- فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٥.

٢- خرج اسم الفعل ؛ فإنه قد يتضمن معنى الفعل وحروفه ولكنه غير مشتق ، ولا يقبل تلك العلامات ؛ كاسم الفعل : «نزال» بمعنى : انزل. وخرج أفعل التفضيل كذلك ، لأنه مشتق ، ولكن لا يقبل تلك العلامات فى حالات كثيره (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٥).

٣- كما سبقت الإشاره فى رقم ٣ من هامش ص ٣٥٥.

٤- ولا مانع أن تكون الحالان أو إحداهما جامده ، غير مؤوله بالمشتق ؛ طبقا لما سبق فى «د» من ص ٣٤٨ عند سرد مواضع الحال الجامده غير المؤوله بالمشتق.

٥- فى «د» من ص ٣٤٨ وكما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥٥.

٦- وإلى مواضع تقديم الحال على عاملها وعلى صاحبها يشير ابن مالك بإيجاز ومزج بين مواضعهما ؛ فيقول : والحال إن ينصب بفعل صرّفا أو صفه أشبهت المصرّفا - ١٢ - - فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل. ومخلصا زيد دعا - ١٣ يريد : أن الحال المنصوبه بفعل متصرف أو وصف يشبهه - يجوز تقديمها وتأخيرها عن عاملها ؛ وذكر مثالين : أحدهما لحال تقدمت على عاملها الفعل المصرف ، (وهو مخلصا زيد دعا) ، والآخر لحال تقدمت على عاملها الوصف الذى يشبه الفعل المتصرف ، (وهو : مسرعا ذا راحل). ثم انتقل إلى الكلام على الحال التى لا يجوز تقديمها على عاملها المعنوى فقال : وعامل ضمّن معنى الفعل لا حروفه - مؤخّرا لن يعملا - ١٤ كتلك ، ليت ، وكأنّ ، وندر نحو : سعيد مستقرّا فى هجر - ١٥ أى : أن العامل المعنوى (وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه) لا يعمل النصب إذا كان متأخرا عن الحال. وبين أمثله من العامل المعنوى ، هى : تلك ؛ ليت ، كأن ... وأوضح أن تقديم الحال على عاملها المعنوى شبه الجمله نادر عنده. وضرب له مثلا هو : سعيد مستقرا فى هجر. (بلد باليمن) ثم تكلم على جواز تقديم أحد الحالين المنصوبين بأفعل التفضيل : ونحو : زيد مفردا أنفع من عمرو معانا ، مستجاز ، لن يهن - ١٦ مستجاز : أجازه النحاه. لن يهن : لن يضعف مثل هذا الأسلوب فى نظر العارفين.

أول الأمر : (أنا لكم وزيرا ، خير لكم منى أميرا ...)

ملاحظه

أجاز فريق من النحاه ما يشيع اليوم فى بعض الأساليب ، من تأخير الحالين معا عن أفعل التفضيل ، بشرط أن تقع بعده الحال الأولى مفصوله من الثانيه بالمفضل عليه ؛ نحو : المتعلم أقدر تاجرا منه زارعا - المصباح الكهربىّ أقوى متفردا من عشرات الشموع مجتمعه - هذه الفاكهه أطيب ناضجه منها فجّه -.

* * *

السادس : انقسامها بحسب التعدد - الجائز والواجب - وعدمه ، إلى واحده وإلى أكثر :

قد تكون الحال واحده لواحد ؛ نحو : يقف الشرطىّ متيقظا ، وهذه تطابق : صاحبها الحقيقى فى الإفراد وفروعه ، وفى التأنيث والتذكير (١) ، نحو : هبط

١- كل هذا بشرط أن تكون الحال حقيقيه (وهى : الداله على هيئه صاحبها مباشره ، لا هيئه شىء آخر يتصل به. فالداله على هيئه صاحبها الحقيقى نحو : يقف الشرطى متيقظا ، والداله على هيئه شىء - - آخر يتصل به بسبب. (وتسمى : الحال السببيه ، ولا تشترط فيها المطابقه التامه لصاحبها ، وسيجىء حكمها فى ص ٣٧٣) نحو يقف الشرطى مفتحه عيناه طول الليل.

الطيار هادئا - هبط الطياران هادئين - هبط الطيارون هادئين - هبطت الطياره هادئه ... و...

وقد تكون الحال واحده ولكن يتعدد ما تصلح له ، من غير أن توجد قرينه تعين واحدا مما يصلح ؛ نحو : قابلت الأخ راكبا. والأنسب فى هذا النوع أن تكون للأقرب. ومنع بعض النحاه هذا الأسلوب ، لإبهامه ، وخفاء الصاحب الحقيقى ، ورأيه سديد.

والمتعدده (١) قد تكون متعدده لواحد ، فتطابقه فى الأمور السالفه ، نحو : هبط الطيار هادئا ، مبتسما ، لابسا ثياب الطيران. ونزل مساعده نشيطا مبتهجا حاملا- بعض معداته ، وخرجت المضيفه مسرعه قاصده حجرتها ... ولا يجوز وجود حرف عطف بين الأحوال المتعدده - ما دامت أحوالا - فإن وجد حرف العطف صحّ ، وكان ما بعده معطوفا ، ولا يصح أن يعرب حالا (٢).

وقد تكون متعدده لأكثر من واحد ؛ فإن كان معنى الأحوال ولفظها واحدا وجب تثنيتها أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل ، أهى متحده فى عملها وألفاظها ، ومعانيها ، أم غير متحده فى شىء من ذلك؟ نحو : عرفت النحل والنمل دائبين على العمل. والأصل : عرفت النحل دائبا ... والنمل دائبا ... والحالان متفقان لفظا ومعنى (٣) ، وهما يبيّنان هيئه شيئين ؛ فوجب تثنيتهما تبعا لذلك ، فرارا من التكرار. ونحو : أبصرت فى الباخره الرّبّان ، والبحّار والمهندس منهمكين فى إدارتها. والأصل : أبصرت الرّبّان منهمكا ، والبحار منهمكا ، والمهندس منهمكا. فالحال هنا متعدده. وهى متفقه الألفاظ والمعانى ، وأصحابها ثلاثه ؛ فجمعت وجوبا تبعا لذلك ، استغناء عن التكرار.

١- وتسمى : المترادفه. وقد تسمى : المتداخله ، طبقا للبيان الموضح فى «ا» من ص ٣٦٣.

٢- كما فى رقم من ص ٤٠٠.

٣- ولا- يضر الاختلاف تذكيرا ، وتأنيثا ؛ نحو قوله تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دائِبَيْنِ) أى : سخر لكم الشمس دائبه والقمر دائبا.

ونحو : بنيت البيت وأصلحت السّور جميلين. ووقفت سعاد وشاهدت أمّها متكلمتين (١).

هـذا ، والتكرار الممنوع فى التثنيه والجمع هو تعـدد الأحوال متواليه ، كل واحـده وراء الأخرى مباشـره. أما وقوع كل واحده بعد صاحبها مباشره فليس بممنوع. وإن تعـددت لمتعـدد وكانت مختلفه الألفاظ أو المعانى وجب التفريق بغير عطف ؛ بحيث تكون كـل حـال بعـد صاحبها مباشـره ، وهو الأحسن ؛ منعا للغموض. ويجوز تأخير الأحوال المتعـدده كلها وتكون الأولى منها للاسـم الأخير ، والحال الثانيه للاسم الذى قبله ، والحال الثالثه للاسم الذى قبل هذا ... وهكذا ترتب الأحوال مع أصـحابها ترتيبا عكسيّا. فـأول الأحـوال لآخر الأصـحاب ، وثانى الأحوال للصاحب الـذى قبل الأخير ... ومراعاه هـذا واجبه. إلا إن قامت قرينه تـدل على غيره. فمثـال مراعـاه الترتيب السـابق : كنت أسوق السياره فأبصـرت زميلى فى سـيارته قاصـدا الريف ، مقبلا من الريف. فكلمه : «قاصدا» حال من «زميل» بإعطاء أول الحالين لآخر الاسـمين. وكلمه : «مقبلا» حال من التاء فى : «أبصـرت» ؛ بإعطاء ثانى الحالين للاسم الذى قبل السابق ... و... ومثال مخالفه هذا الترتيب لقرينه تدعو للمخالفه : لقى التّرجمان جماعه السياح باحثا عنهم ، سائله عنه. فكلمه : «باحثا» حال من : «الترجمان» وكلمه : «سائله» حال من «جماعه» ولو روعى الترتيب هنا لاختلّت المطابقه الواجبه بين الحال وصاحبها فى التـذكير والتأنيث. فالـذى ربط بين الحال وصاحبها ، وعيّن لكل حال صاحبها هو قرينه التذكير فيهما معا ، أو التأنيث فيهما معا. ومثل : حـدث المحاضـر طلابه واقفا جالسـين ؛ فكلمه : «واقفا» حال من : «المحاضـر» ، و «جالسـين» حال من : «الطلاب». ولم يراع الترتيب ؛ لأمن اللبس مـأمون ؛ بسـبب وجود المطـابقه التى تقضـى بأن يكون صاحب الحال المفرده مفردا ، والمجموعه جمعا (٢).

١- من الكلام النظرى المحض ما يقوله النحاه : (إن العامل فى الحال عند تعدد العامل هو مجموع العوامل. لا كل واحد مستقلا. لئلا يجتمع عاملان على معمول واحـد!! وانظر «ا» من» ٣٦٣). ولا فائـده من تناسـى الأمر الواقع من غير داع ؛ فالواقع أن كل عامل قد اشترك فى العمل برغم ما سبق.

٢- اقتصـر ابن مالك فى الكلام على الحال المتعـدده على البيت الآتى : والحال قد يجىء ذا تعدّد لمفرد - فاعلم - وغير مفرد -

والجدير فى هذه المسأله – وفى غيرها – الاعتماد على القرينه ؛ فلها الاعتبار الأول دائما.

وإذا وقعت الحال بعد : «إمّا» التى للتفصيل ، أو بعد : «لا» النافيه وجب تعدد الحال ، نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ ؛ إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ ونحو : يقفز الطيار ؛ لا خائفا ، ولا مترددا. أما فى غير هذين الموضعين فالتعدد جائز على حسب الدواعى المعنويه.

* * *

ص: ٣٦٢

زیاده وتفصیل

(ا) إذا تعددت الحال لواحد سمیت : «مترادفه» ؛ أی : متواليه ، (تتلو الواحده الأخری). ویجوز أن تکون الحال الثانیه حالا من الضمیر المستتر فی الأولی ؛ وعندئذ تسمی الثانیه : «متداخله». وهذا یجری فی کل حال متعدده ، فیجوز أن تکون حالا من ضمیر التی قبلها مباشره.

ویمنع جماعه من النحاه ترادف الحالین ؛ بزعم أن العامل الواحد لا ینصب إلا حالا واحده. وله حجه جدلیه مردوده ، لأنها من نوع الجدلیات التی تسیء إلی النحو من غیر أن تفیده (۱).

(ب) عرفنا أنه یجوز أن تتعدد الحال من غیر أن یتعدد صاحبها ؛ نحو : مشیت بین الریاحین هانئا ، مستنشقا أریجها ، متملیا جمالها ... ، ولکن لا یجوز أن تتعارض الأحوال ، فلا یقال : حضر القطار سریعا بطیئا ، ولا وقف الحارس متیقظا غافلا. نعم یجوز هذا عند إراده الوصول إلی معنی واحد یؤخذ من الحالین معا ، ولا یؤدیه أحدهما دون الآخر ؛ نحو : أکلت الطعام ساخنا باردا ، ترید : معتدلا فی حرارته ، ونحو : رکبت السیاره مسرعه بطیئه ؛ أی : متوسطه فی سرعتها ، ومثل : لا تأکل الفاکهه ناضجه فجّه ، أی : متوسطه النضج.

ونحو : اترک الطعام ممتلئا جائعا ، أی : متوسطا فی الشبع. ونحو : تخیر ثیابک واسعه ضیقه ، أی : معتدله السعه. وهکذا.

بالرغم من أن المعنی المقصود لا یتحقق إلا من اللفظین معا فإن الإعراب یقضی أن یکون کل لفظ منهما - حالا.

* * *

۱- انظر رقم ۱ من هامش ص ۳۶۱.

السابع : انقسامها بحسب الزمان إلى : مقارنه ، ومقدّره (۱) (مستقبله) ... فالمقارنه هى التى يتحقق معناها فى زمن تحقق معنى عاملها ، وحصول مضمونه ؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر ، نحو : (أقبل البرىء فرحا ، - هذا يسوق السياره الآن محترسا) - فزمن الفرح ، والاحتراس ، هو زمن وقوع معنى الفعلين : أقبل - يسوق.

والمقدّره ، أو المستقبله (۲) : هى التى يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها ، أى : بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر ؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها ؛ نحو : سيسافر بعض الطلاب غدا إلى البلاد الغربيه ؛ موزّعين فيها ، متدرّبين فى مصانعها. ثم يعودون عاملين فى مصانعنا ؛ فزمن التوزع والتدرب متأخر عن السفر ، الذى هو زمن حصول العامل ، ومستقبل بالنسبه له. وكذلك العمل متأخر عن العوده. وكقوله تعالى فى الإنسان : (إِنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ ، إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) فكلمه «شاكرا» حال ، وزمن وقوعه متأخر - حتما - عن زمن عامله (وهو الفعل : هدى) ، وكلمه : «كفورا» معطوف عليه ، وهو حال مثله. وكذلك قوله تعالى للصالحين أهل الجنه : (ادْخُلُوها بِسَلامٍ آمِنِينَ) ، وقوله تعالى : (فَادْخُلُوها خالِدِينَ،) فكلّ من الأمن والخلود متأخر فى زمنه عن زمن الدخول لا محاله (۳) ...

۱- سيجىء - فى رقم ۳ من هذا الهامش - نوع ثالث يذكره بعض النحاه ويعارض فيه آخرون.

۲- وهى التى أشرنا إليها فى رقم ۲ من ص ۳۳۹.

۳- أما النوع الثالث الذى يسميه بعض النحاه : «الحال المحكيه» فحال وقع معناها قبل النطق بها ؛ نحو : نزل المطر أمس فياضا ، واندفع فى طريقه جارفا. وقد عارض - بحق - كثره النحاه فى هذا القسم وفى أمثلته بحجه قويه ؛ هى أن العبره إنما تكون بمقارنه الحال وقت تحقق معناها وحين وقوعها ووجودها - لزمن العامل وتحقق معناه - كالتى هنا ، وليست لزمن المتكلم. هذا إلى أن الأمثله المعروضه (وأشباهها) وقد جاءت فيها «الأحوال» مشتقات نوعها اسم فاعل ، واسم الفاعل حقيقه فى الزمن الحالى ، عند عدم القرينه التى توجهه لزمن غير الحال. فالتعبير به عن الماضى ، يعتبر مجازا ويسمى «حكايه حال ماضيه». وهذه الحجه صحيحه ، وبرغم صحتها لا أهميه للخلاف. لأن الغرض المطلوب هو الحكم على مثل تلك «الأحوال» بالصحه والبعد عن الخطأ. وقد ثبت أن ذلك الاستعمال صحيح والأسلوب سليم ، فلا أهميه بعد ذلك لأن يكون الاستعمال الصحيح حقيقيا أو مجازيا وإن كانت قله الأقسام - من غير ضرر - أمرا محمودا.

والحال المقارنه أكثر استعمالا وورودا فى الكلام ، ولا تحتاج إلى قرينه كالتى يحتاج إليها غيرها.

* * *

الثامن : انقسامها بحسب التأسيس والتأكيد إلى مؤسّسه ومؤكّده. فالمؤسّسه ، وتسمى المبيّنه (١) : هى التى تفيد معنى جديدا لا يستفاد من الكلام إلا بذكرها ، نحو : وقف الأسد فى قفصه غاضبا ، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلا ، فكلمه : «غاضبا» حال مؤسّسه : لأنها أفادت الجمله معنى جديدا لا يفهم عند حذفها. وكذلك كلمه : «مقبلا» وأشباههما من الأحوال التى لا يستفاد معناها من سياق الكلام بدون ذكرها.

والمؤكّده : هى التى لا تفيد معنى جديدا ، وإنما تقوّى معنى موجودا فى الجمله قبل مجيئها (٢) ، ولو حذفت الحال لفهم معناها مما بقى من الجمله. نحو : لا تظلم الناس باغيا ، ولا تتكبر عليهم مستعليا ، «فالبغى» هو الظلم ، و «الاستعلاء» هو الكبر. ولو حذف كل من الحالين فى المثال (وهما يؤكدان عاملهما) ما نقص المعنى ، ولا تغير ، ولفهم معناه من بقيه الكلام. ومثلهما باقى الأحوال التى يستفاد معناها بغير وجودها. وقد سبق - فى مناسبه أخرى (٣) - الإشاره إلى المؤكده ، وأنها قد تكون مؤكده لمضمون الجمله ؛ نحو : خليل أبوك عطوفا ، أو مؤكده لعاملها لفظا ومعنى ؛ نحو : (وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) أو معنى فقط : نحو : (... وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ...) لأن البعث يقتضى الحياه ، أو مؤكده لصاحبها ؛ نحو قوله تعالى : (وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً.) فكلمه : «جميعا» حال من الفاعل «من» وهذا الفاعل اسم موصول يفيد العموم ، والحال - هنا - تفيد العموم ، فهى مؤكده له.

وأشرنا هناك إلى أن الجمله التى تؤكّد الحال مضمونها لا بد أن تكون جمله اسميه ، طرفاها معرفتان ، جامدتان (٤) ؛ ولا بد أن تتأخر الحال عنهما معا ،

١- لأنها تبين هيئه صاحبها - أما المؤكده فلا تبين هيئه - كما فى ص ٣٣٩ و ٣٤٠ -.

٢- سواء أكان المعنى الذى تؤكده هو معنى عاملها أم معنى صاحبها ، أم معنى الجمله التى قبلها. - كما سبق فى ص ٣٤١ وما بعدها وله إشاره فى ص ٣٧٠.

٣- ص ٣٤١ وما بعدها.

٤- إذا كان فى الجمله فعل أو ما يعمل عمله كان عاملا فى الحال ؛ فلا يعتبر العامل مضمرا ، - - ولا تكون الحال مؤكده لمضمون الجمله. وقد قلنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٤١ إن بعض النحاه اشترط الجمود المحض ؛ ليخرج : هو الأسد مقداما ؛ فإنها مؤكده لعاملها ؛ وهو : «الأسد» ؛ لتأوله بالشجاع ، وليست مؤكده لمضمون الجمله ، لأن هذه الحال ليست جامده محضه ، كما يشترط. وقد آثرنا هناك إهمال رأيه ، والأخذ بالرأى الذى يكتفى بمجرد الجمود للأسباب التى أوضحناها.

وعن عاملها أيضا. وأن العامل فى هذه الحال محذوف وجوبا ، وكذلك صاحبها. ففى المثال السابق : «خليل أبوك عطوفا» ، يكون التقدير : أحقه ، أو : أعرفه ، أو : أعلمه ، أو نحو ذلك. وهذا التقدير حين يكون المبتدأ كلمه غير ضمير المتكلم ، فإن كان ضميرا للمتكلم وجب اختيار الفعل أو العامل المقدر مناسبا له ، أى : أحقّنى - أعرفنى - أعلم أنى ... ولا بد أن تكون هذه الحال متأخره عنه أيضا.

أما الغرض (١) من التوكيد بالحال فقد يكون بيان اليقين نحو : أنت الرجل معلوما ، أو الفخر ، نحو : أنا فلان بطلا ، والتعظيم ؛ نحو : أنت العالم مهيبا ، أو التحقير ؛ نحو : هو الجانى مقهورا ؛ أو التصاغر ؛ نحو : ربّ أنا عبدك فقيرا إليك ؛ أو التهديد والوعيد ، نحو : فلان قاهر للأبطال قادرا على الفتك بك (٢) ...

* * *

التاسع : انقسامها بحسب الإفراد وعدمه إلى مفرده ، وجمله ، وشبه جمله. ثم الكلام على ما تحتاج إليه الجمله الحاليه من رابط :

فالمفرده : ما ليست جمله ولا شبهها ، نحو : أشرب الماء صافيا (٣) -

---

١- يتبين هذا الغرض بالقرائن المنضمه للكلام

٢- فيما سبق يقول ابن مالك : وعامل الحال بها قد أكّدا فى نحو : لا تعث فى الأرض مفسدا - ١٨ بها : أى : بالحال. ثم قال فى الحال المؤكده لمضمون الجمله : وإن تؤكّد جمله فمضمر عاملها ولفظها يؤخّر - ١٩ أى : أن العامل مضمر (أى : محذوف) إذا كانت الحال مؤكده للجمله ، وأن لفظ الحال يؤخر وجوبا عن الجمله ، وعن عاملها المحذوف ، هو وصاحبها.

٣- ومن الحال المفرده بعض ألفاظ مركبه سماعا (فلا يجوز القياس عليها) وهى ألفاظ وردت عن العرب مركبه ، ومبنيه : - على الأصح - على فتح الجزأين فى محل نصب ، باعتبارها حالا ، ولا تكون غير حال. ومنها : تفرق الأعداء شغر بغر ، أى : متفرقين. وكذلك شذر مذر ، بمعنى : متفرقين أيضا - - ومثل : تركت الصحراء حيث بيث ، أى : مبحوثا عن أهلها ، مطلوبا إخراجهم منها - ومثل : فلان جارى بيت بيت ، أى : مقاربا ، أو ملاصقا - ومثل : لاقيتهم كفّه كفّه ، أى : مواجها ... وهكذا ... ويلاحظ أن الجزء الثانى من تلك المركبات - ونظائرها - (مثل : بغر - مذر - بيث - إلخ) هو مجرد لفظ عرضى ، أى : صوت ليس له معنى مستقل ، ولا كيان ذاتى يستقل به عن الكلمه التى يتبعها ، ولا يجلب أو معنى يكمله (كما سيجىء فى باب النعت ح ٣) وإنما يجىء عرضا بعد الأول ، ولهذا يذكر فى إعرابه أنه تبع للأول ، فهو داخل فيما يسمى : الأتباع (بفتح الهمزه) وليس من التوابع الأربعه المشهوره (النعت - - التوكيد - العطف - البدل) ولا يعرب إعرابها ما لم يؤد معنى جديدا ، وإنما يكتفى فى إعرابه بأن يقال : إنه تبع للأول ، أو من الأتباع ؛ فمثله مثل الثانى من قولهم : (حسن بسن) و (شيطان فيطان) و (عفريت نفريت) ... ولا شىء فى هذه الثوانى وأشباهها داخلا فى التوابع الأربعه المذكوره. لأنه لا يأتى بمعنى من معانيها.

سر فى الطريق حذرا (١) ، ... ومثل كلمه : «جاهدا» فى قول الشاعر :

ومن يتتبع - جاهدا - كل عثره

يجدها ، ولا يسلم له الدهر صاحب

وشبه الجمله هو الظرف والجار مع مجروره. نحو : كنت فى الطائره فأبصرت البيوت الكبيره فوق الأرض صغيره. والسفن الضخمه بين الأمواج محتجبه - إن دار الآثار فى القاهره مليئه بالنفائس - تشكلت الثلوج على الغصون أشكالا بديعه.

ولا بد فى شبه الجمله أن يكون تامّا ؛ أى : مفيدا. وإفادته قد تكون بالإضافه ، أو بالنعت ، أو بالعدد ، أو بغير ذلك مما يكون مناسبا له ، ويجعله مفيدا (على الوجه الذى تكرر شرحه من قبل) (٢) فلا يصح : هذا إبراهيم عنك ، ولا هذا إبراهيم اليوم ...

وإذا كانت الحال جمله أو شبه جمله فلا بد أن يكون صاحبها معرفه (٣) محضه ؛ (أى : معرفه لفظا ومعنى) ؛ مثل : وقف جارى يكلمنى. فإن لم يكن معرفه خالصه ؛ (بأن كان معرفه فى اللفظ دون المعنى ؛ كالمبدوء «بأل الجنسيه

١- قد يجب اقتران الحال المفرده «بالفاء» ، أو : «ثم» العاطفتين فى صوره واحده هى الصوره الثالثه التى تجىء فى ص ٣٨٢ والكوفيون يجيزون : «واو العطف» أيضا - كما سيجىء -.

٢- فى باب الموصول «ج ١ ص ٣٤٧ م ٢٧) والمبتدأ والخبر (ج ١ ص ٤٣١ م ٣٥ وج ٢ ص ١٠٠ م ٦٨). وفى المواضع السالفه بيان عن شبه الجمله من ناحيه تعلقه.

٣- يصح أن يكون صاحب الحال نكره فى بضعه مواضع تجىء فى ص ٣٧٤. عند الكلام عليه.

أو كان نكره مختصه ، بسبب نعت أو غيره ...) (١) ، جاز فى الجمله وشبهها أن تكون حالا ، وأن تكون نعتا ؛ نحو : أعرف الطائرات تفوق غيرها فى السرعه. وقد عرفنا طائرات سريعه تطوف بالكره الأرضيه فى دقائق ، ونحو : تهدر الطائرات فى الجو كقصف الرعود ... وهذه طائره كبيره أمامنا تهدر كالرعد. والجمله (٢) قد تكون اسميه أو فعليه ؛ نحو : لازمت البيت والمطر هاطل - لازمت البيت وقد هطل المطر وقد اجتمعت الجملتان فى قول الشاعر:

كأن سواد الليل - والفجر ضاحك

- يلوح ويخفى ، أسود يتبسم

ويشترط فى الجمله الواقعه حالا أن تكون خبريه ، غير تعجبيه (على القول بأن الجمله التعجبيه خبريه) فلا تصح الإنشائيه بنوعيها (٣) الطلبى ، وغير الطلبى. وأن تكون مجرده من علامه تدل على الاستقبال (٤) كالسين وسوف ، ولن ، وأداه

١- كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٣٧٤ وقد سبق بيان النكره المحضه وغير المحضه بإسهاب ، وكذا المعرفه بنوعيها - فى الجزء الأول ، باب النكره والمعرفه ، ص ١٩٤ م ١٧ ويجىء فى الجزء الثالث (باب النعت. م ١١٤ ص ٣٩٠) إشاره له أيضا.
٢- إذا وقعت الجمله حالا فإنما تسمى جمله باعتبار أصلها السابق قبل الحاليه حين كانت تؤدى فيه معنى مفيدا مستقلا. أما بعد وقوعها حالا فإنها تؤدى معنى غير مستقل ، وهى لذلك لا تسمى جمله ولا كلاما ، شأنها فى هذا كشأن الجمله الواقعه خبرا ونعتا وغيرهما ؛ (طبقا للبيان الشامل الذى سبق فى ج ١ هامش ص ١٥ م ١ وفى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٦ م ٢٧). وإذا وقعت الجمله حالا أو نعتا أو موقعا إعرابيا آخر ، فهى نكره ، وقيل : فى حكم النكره ، - (كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤٩) ٣. وقد تردد هذا فى كثير من المراجع النحويه ، ومنها حاشيه ياسين على شرح التوضيح (أول باب النكره والمعرفه) حيث قال : «وأما الجمل والأفعال فليست نكرات ، وإن حكم لها بحكم النكرات. وما يوجد فى عباره بعضهم أنها نكرات فهو تجوز». وهذا الخلاف لا أهميه له ؛ إذ الأهميه فى أنها تقع فى كل موقع لا يصلح فيه إلا النكره ، كوقوعها خبر «لا» النافيه للجنس ، ونعتا للنكره المحضه.
٣- سبق توضيح المراد من الجمله الإنشائيه ملخصا فى رقم ٣ من هامش ص ٢٠٩ وفى ج ١ ص ٢٦٨ م ٧٢.
٤- فى هذا الشرط وفى تعليله خلاف ، وجدل كلامى ... أما مثل : لأمدحن المخلص ؛ إن حضر وإن غاب : حيث وقعت الجمله الشرطيه حالا مع أنها إنشائيه ، ومشتمله على علامه استقبال - وهى حرف الشرط : «إن» - فالمسوغ عندهم أنها شرطيه لفظا لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال. ونشير إلى ما جاء فى «المغنى» ، و «الهمع» خاصا بأن : «لا» النافيه تخلص المضارع للاستقبال إذا سبقته ، خلافا لابن مالك - ومن معه - محتجا بإجماع النحاه على صحه «جاء محمد لا يتكلم» مع الإجماع أيضا على أن الجمله الحاليه لا تصدر بعلامه استقبال. ونقول : الرأى الأنسب هو أن «لا» تخلصه للاستقبال عند عدم قرينه تمنع. (وقد سجلنا كلام المغنى والهمع ج ١ م ٤ ص ٥٦).

الشرط ... و ... وأن تكون مشتمله على رابط يربطها بصاحبها ليكون المعنى متصلا بين الجملتين ؛ فيتحقق الغرض من مجيء الحال جمله ، ولو لا الرابط (١) لكانت الجملتان منفصلتين لا صله بينهما ، والكلام مفككا (٢) ...

والرابط قد يكون واوا مجرده تسمى : واو (٣) الحال ، نحو : احترست من الشمس والحراره شديده. وقد يكون الضمير (٤) وحده ؛ نحو : تركت البحر أمواجه عنيفه. وقد يكون الواو والضمير معا ، نحو : لا آكل الطعام وأنا شبعان. ولا أشرب الماء وهو غير نقى وكقول الشاعر :

إن الكريم ليخفى عنك عسرته

حتى تراه غنيّا وهو مجهود

وقد يستغنى عن الرابط أحيانا - كما سيجيء (٥).

لكن هناك موضعان تجب فيهما الواو ، ومواضع أخرى تمتنع ؛ فتجب فى الجمله الحاليه الخاليه من الضمير لفظا وتقديرا (٦) ؛ نحو : تيقظت وما طلعت الشمس. وفى الجمله المضارعيه المثبته ، المسبوقه بالحرف : «قد» ؛ نحو قوله تعالى : (لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ.)

١- وقد يكون الرابط محذوفا ، كما سيجيء فى ص ٣٨٣.

٢- يقول ابن مالك فى الحال التى تقع جمله من غير تفصيل لأنواعها ، ولا بيان لشروطها الكامله : وموضع الحال تجيء جمله كجاء زيد ، وهو ناو رحله - ٢٠ أى : تجيء الجمله موضع الحال المفرده ؛ بمعنى أنها تكون حالا مثلها وعرض لها مثالا جمله اسميه هى قوله : (وهو ناو رحله).

٣- وهى فى الوقت نفسه للاستئناف ؛ لوجوب دخولها على جمله. كما أنها تفيد الاقتران والمعيه ، ولكنها لا تسمى اصطلاحا واو معيّه (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٨٤).

٤- إذا كان المبتدأ ضميرا للمتكلم ، والحال جمله فعليه رابطها الضمير - جاز فى الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للغائب ؛ نحو : أنا الصادق أحب الحق ، أو يحب الحق ، وكذلك إن كان المبتدأ ضميرا للمخاطب جاز فى الضمير الرابط أن يكون للمخاطب أو للغائب ؛ نحو : أنت الصادق تحب الحق ، أو يحب الحق. ومراعاه التكلم والخطاب أحسن فى الصورتين (كما سبق فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٢٥ - هامشها -).

٥- فى ص ٣٨٣.

٦- ذلك أن الضمير قد يجوز حذفه لفظا لا تقديرا - إذا عرف من السياق - كما سيجيء فى ص ٣٨٣ - نحو : ارتفع سعر القمح ؛ كيله بخمسين قرشا. أى : كيله منه.

والمواضع التى تمتنع فيها

هى :

١ - أن تكون جمله الحال اسميه واقعه بعد عاطف يعطفها على حال قبلها ، نحو : سيجىء المتسابقون مشاه ، أو هم راكبون (١) السيارات ؛ فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال ؛ لوجود حرف العطف : «أو». وواو الحال لا تلاقى حرف عطف.

٢ - أن تكون جمله الحال مؤكده لمضمون جمله قبلها (٢) ؛ كالقول عن القرآن : (هو الحق لا شك فيه) وقوله تعالى عنه : (ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ،) وليس من اللازم أن تكون جمله الحال المؤكده اسميه ، فقد تكون فعليه أيضا ؛ نحو : هو الحق لا يشك فيه أحد ..

أما المؤكده لعاملها فقد تقترن بالواو ؛ نحو : قوله تعالى : (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ.)

٣ - الجمله الفعليه الماضويه بعد «إلا» التى تفيد الإيجاب (أى : المسبوقه بكلام غير موجب فيكون المعنى بعدها موجبا) ؛ نحو : ما تكلم العظيم إلا قال حقّا. ويرى بعض النحاه : أنه يجوز فى هذا الموضع الربط بالواو ، محتجّا بأمثله فصيحه متعدده (٣). وحجته مقبوله. ولكن من يريد الاقتصار على الأعم الأفصح لا يساير هذا الرأى. ويجيز بعض آخر صحه الربط بالواو بشرط أن تقع بعدها «قد» مباشره (٤) وهذا رأى حسن وفيه تيسير.

٤ - الجمله الماضويه المعطوفه على حال ، بالحرف العاطف : «أو» ؛ نحو : أخلص للصديق ؛ حضر (٥) أو غاب.

١- الأحسن فى إعراب مثل هذا المثال : أن تكون : «أو» حرف عطف ، والجمله بعدها فى محل نصب حال ، وهذه الحال المنصوبه معطوفه على «مشاه».

٢- سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٥.

٣- منها قول الشاعر : نعم امرؤ هرم لم تعر نائبه إلا وكان لمرتاع بها وزرا

٤- قال «الصبان» ما نصه : (فى الرضى أنهما قد يجتمعان بعد «إلا» نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمنى) اه.

٥- الجمله من الفعل «حضر» وفاعله فى محل نصب حال من الصديق وبعدها : «أو» فلا يجوز أن يكون الرابط فى الجمله السابقه الواو ، لأن الكلام العربى خال من الواو فى مثل هذا الأسلوب. أما التعليلات الأخرى للمنع فمردوده.

٥ – الجمله المضارعيه المسبوقه بحرف النفى : «لا» ؛ نحو : ما أنتم ؛ لا تعملون (١). ومن القليل الذى لا يقاس عليه أن تقع الواو رابطه فى الجمله الفعليه (مضارعيه ، أو ماضويه) إذا كانت مسبوقه بالحرف النافى «لا».

٦ – الجمله المضارعيه المسبوقه بحرف النفى : «ما» (٢) ؛ نحو : عرفتك ما تحب العبث ، وعهدتك ما تسعى للإيذاء.

٧ – الجمله المضارعيه المثبته المجرده من «قد» ؛ نحو : شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضره ، يتفرغ لها. وقد وردت أمثله مسموعه من هذا النوع ، وكان الرابط فيها الواو ، منها قولهم : قمت وأصكّ عين العدو ، ومنها :

فلما خشيت أظافيرهم

نجوت ، وأرهنهم مالكا

ومنها :

«علّقتها (٣) عرضا وأقتل قومها» ... وأمثله أخرى.

وقد تأول النحاه هذه الأمثله ليدخلوها فى نطاق القاعده ، ويخرجوها من مجال الشذوذ. ولا داعى لهذا التأول (٤) الذى لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك الأمثله. والخير أن نحكم عليها بما تستحقه من القله والندره التى لا تحاكى ، ولا يقاس عليها.

١- مثل هذا التركيب يتضح معناه ويزول ما قد يكون فيه من غموض إذا عرفنا أن «لا» النافيه تقدر فيه بكلمه : «غير» المنصوبه على الحال ، المضافه ، وأن المضارع بعدها يقدر باسم فاعل ، هو : «المضاف إليه» ، أى : ما أنتم غير عاملين؟ أى : ما أنتم وما أمركم فى الحاله التى لا تعملون فيها؟ وهو مثل الآيه الكريمه : (وَما لَنا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ ....) التقدير : ما لنا غير مؤمنين؟ ما أمرنا ، وما شأننا فى الحاله التى نكون فيها غير مؤمنين؟ (ثم راجع رقم ٤ من هامش ص ٣٦٨ خاصا بالحرف : «لا» النافيه).

٢- «إن» : النافيه ، مثل : «ما» فيقال فى حرف النفى : «ما» وفى المضارع بعده ما قيل فى سابقه مما هو مدون قبل هذا مباشره فى رقم ١.

٣- أحببتها.

٤- قالوا فى التأويل : إن الواو واو الحال حقيقه. ولكنها لم تدخل على الجمله المضارعيه مباشره ؛ وإنما دخلت على مبتدأ محذوف ؛ خبره الجمله المضارعيه المذكوره بعده ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال. فالحال هو الجمله الاسميه لا الفعليه. والواو داخله على جمله اسميه عندهم. فما الداعى لهذا؟ إن كان دخول الواو على الجمله المضارعيه المثبته المجرده من «قد» غير مقبول وغير صحيح وجب التصريح بهذا ، والحكم على ما يخالفه بأنه يحفظ ولا يقاس عليه. وإن كان دخول الواو صحيحا وجب التصريح بهذا أيضا من غير تأويل. وإن كان التأويل يبيح الممنوع وجب السماح بالواو لكل من شاء. ومن أراد بعد ذلك أن يحمل نفسه مشقه التأويل فهو حرفيا يرتضيه لها. ولا شك أن التأول على هذه الصوره لا خير فيه. وأن الخير فى منع الواو فى مثل هذه المواضع.

فى غير هـذه المواضع التى تمتنع فيها الواو يكون الربط بالواو وحـدها ، أو بالضـمير وحده ، أو بهما معا. وقد سـبقت الأمثله لكل هذا (١).

وإذا كـانت جمله الحـال مـاضويه مثبته وفعلها متصـرف ورابطها الواو وحـدها وجب مجىء «قـد» بعـد الواو مباشـره (٢) ؛ نحـو : انصرفت وقد انتزى ميعاد العمل ، فإن كان الرابط هو الضمير وحده ، أو الواو والضمير معا فالأحسن مجىء «قد» أيضا.

وتمتنع «قد» مع الماضـى الممتنع ربطه بالواو - وقد سـبق بيانه - كالماضى التالى «إلا» الاستثنائيه التى تفيد الإيجاب عند من يمنع ربطه بالواو (٣) ، أو الذى بعده : «أو».

* * *

١- اقتصـر ابن مالك على حاله واحده من الحالات التى تمتنع فيها الواو ، سـجلها بقوله : وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ، ومن الواو خلت - ٢١ يريد : أن الجمله المضارعيه المثبته الواقعه حالا تحوى الضمير الرابط وتخلو من الواو المستعمله فى الربط ؛ لأـن هـذه الواو لاـ تصـلح للربط هنا. ثم بين أن الجمله المضارعيه الحاليه المسـبوقه بالواو ينوى ويقـدر لها بعـد هـذه الواو مبتـدأ محذوف ، خبره الجمله المضارعيه ؛ فتكون مسـنده له. يقول : وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلنّ مسـندا - ٢٢ وما عدا هذه الحاله التى اقتصـر عليها يجوز فيه الربط بالواو فقط ، أو بالضمير فقط ، أو بهما معا ؛ فيقول : وجمله الحال سوى ما قدّما بواو ، أو بمضمر ، أو بهما - ٢٣

٢- لتقرب زمنهـا من الحـال ، وهـذا هو الرأى المختـار. ويرى فريق آخر من النحاه لزوم : «قـد» مع الماضـى المثبت ؛ سواء أكان الرابط هو الواو ، أم الضـمير ، أم هما معا. لكن يقول «أبو حيان» م نصه : (الصحيح جواز وقوع الماضى حالا بدون قد» ولا يحتاج لتقـديرها ؛ للكثره. وردّ ذلـك ، وتأويـل الكثير ، ضـعيف جـدا ، لأنـا إنمـا نبنى المقـاييس العربيه على وجود الكثره) اه. - راجع «الهمع» ح ١ ص ٢٤٧ آخر باب الحال - وهـذا الرأى حسن ، وفى الأخذ به تيسير تؤيده النصوص الكثيره المسـموعه كما يقول أبـو حيـان - ومن وافقه - ومن تلـك النصوص قوله تعـالى : (هـذِهِ بِضاعَتُنـا رُدَّتْ إِلَيْنـا) وقوله تعـالى : (... أَوْ جـاؤُكُمْ حَصِـرَتْ صُـدُورُهُمْ ....) هـذا ، ولا تـدخل «قـد» على الجمله الماضويه التى فعلها جامد ؛ كأفعال الاسـتثناء (ليس. - خلا - عدا - حاشا) - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢٩. -

٣- انظر ما يختص بهذا فى رقم ٥ من هامش ص ٣٧٠.

العاشر : انقسامها باعتبار جريانها على صاحبها أو عدم جريانها إلى قسمين ؛ حقيقيه وسببيّه (۱).

فالحقيقيه : هى التى تبين هيئه صاحبها مباشره ؛ كالأمثله التى مرت فى أكثر الموضوعات السالفه ، ومثل : فزع العصفور من المطر مبتلّا. فكلمه «مبتلّا» حال. تبين هيئه صاحبها نفسه ؛ وهو : «العصفور» وقت فزعه. ولا تبين هيئه شىء آخر غير العصفور نفسه ، - كعشه ، أو شجرته ، أو صاحبه ، أو طيور أخرى - ومثل : وقف المصلى خاشعا. فكلمه : «خاشعا» حال تبين هيئه صاحبها مباشره ؛ وهو : المصلى ، ولا شأن لها بغيره ...

ولا بد أن تطابق الحال الحقيقيه (۲) صاحبها فى التذكير ، والتأنيث والإفراد ، والتثنيه والجمع.

والسببيه : هى التى تبين هيئه شىء له اتصال وعلاقه بصاحبها الحقيقى ، أىّ علاقه ، دون أن تبين هيئه صاحبها الحقيقى مباشره ؛ مثل : فزع العصفور من المطر مبتلا عشّه ، ومثل : وقف المصلى خاشعا قلبه. فكلمه : «مبتلا» حال ، كما كانت ، وصاحبها هو : «العصفور» كما كان ، أيضا. ولكن الحال هنا لا تبين هيئه صاحبها الحقيقى : «العصفور» ، وإنما تبين هيئه : «العش» وللعش صله وعلاقه بصاحبها ؛ فهو مسكن العصفور ومأواه. كذلك المثال الثانى ، فكلمه : «خاشعا» حال ، وصاحبها الحقيقى هو : المصلى. ولكنها لا تبين هيئته ، وإنما تبين شيئا له صله وعلاقه به ؛ هو : قلبه ؛ فإن قلبه جزء منه.

ومن أمثله السببيه : كتبت الصفحه مستقيمه خطوطها ، سمعت المغنيه عذبا صوتها ، وسمعت القارئ واضحه نبراته.

ولا بد فى الحال السببيه أن ترفع اسما ظاهرا مضافا لضمير يعود على صاحب الحال كالأمثله السالفه ، وأن تكون مطابقه لهذا الاسم المرفوع بها ، فى التذكير والتأنيث ، والإفراد ، دون التثنيه والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد ؛ نحو : سكنت البيت جيدا هواؤه ، واسعه غرفه ، جميلا مدخلاه ، نظيفه مسالكه ... (۳)

۱- وهذا الموضوع هو الذى سبقت له الإشاره العابره فى رقم ۱ من هامش ص ۳۵۹ وتفصيل الكلام على صاحب الحال يجىء فى الصفحه التاليه.

۲- ما لم يمنع من وجوب المطابقه مانع لغوىّ ، مما سيجىء فى موضعه ؛ ولمطابقه الحال لصاحبها موضوع مستقل ؛ فى ص ۳۷۷.

۳- وكما فى «ب» من ص ۳۷۸.

المسأله ۸۵:صاحب الحال

اشاره

عرفنا (۱) أن الحـال قـد تبين هيئه الفاعل فى مثل : ينفع الصانع متقنا ، أو هيئه المفعول به فى مثل : يحترم الناس العامل مخلصا ، أو هيئه الفاعل والمفعول به معا فى نحو : استقبل الأخ أخاه مسرورين ، أو هيئه المبتدأ (۲) فى نحو : (الصحف - ماجنه - ضاره) ... أو غير ذلـك ممـا تبين الحال هيئته ؛ كالمضاف والمضاف إليه (۳) ... وهـذا الذى تبين الحال هيئته يسـمى : صاحب الحال ؛ كالذى فى الأمثله السالفه : (الصّانع - العامل - الأخ - أخاه - الصحف ...)

والأكثر فى صاحب الحال أن يكون معرفه. وقد يكون نكره بمسوّغ من المسوغات الآتيه :

۱ - أن تكون النكره متأخره والحال متقدمه عليها ، نحو :

(يمشى - حزينا - مدين). (يدعو - متألما - مظلوم) (۴) ...

۲ - أن تكون النكره متخصصه (۵) ؛ إما بنعت بعدها ؛ نحو : أشفقت على

۱- فى ص ۳۳۸ م ۸۴.

۲- مجىء الحال من المبتدأ صحيح ، (طبقا للبيان المدون فى رقم ۱ من هامش ص ۳۳۹ ورقم ۳ من هامش ص ۳۵۴)

۳- لمجىء الحال من المضاف إليه شروط ذكرناها فى ص ۳۷۶.

۴- من الجائز أن يكون أصل الجملتين السالفتين هو : يمشى مدين حزين - يدعو مظلوم متألم ... ومن المقرر أن نعت النكره إذا تقـدم عليها أعرب حالا ؛ كالمثالين المذكورين ، ما لم يمنع مانع من إعرابه حالا ؛ ذلك أن المنعوت النكره قد يكون - أحيانا - كـالمنعوت المعرفه ، من جهه أن النعت المتقـدم عليه يعرب على حسب العوامـل ، والمنعـوت المتـأخر يعرب بـدلا منه أو عطف بيان ، نحو : مررت بقائم رجل ، واسـتمعت إلى خطيب غلام. ومما تقـدم نعلم أن نصب نعت النكره المتقـدم عليها باعتباره حالا هو أمر غالب ، لا واجب على الأصـح ؛ لتخرج الصور السالفه ، ويخرج النعت فى مثل : جاءنى رجل أحمر ، ونحوه من الصـفات الثابته - (راجع ج ۳ من حاشيه الصبان آخر باب النعت).

۵- ولهـذا يصـح أن تكون الجمله - وشـبهها - بعـد النكره المتخصـصه حالا إذا لاحظنا تخصصـها - كما سـبق عنـد الكلام على الحكم التـاسع (وفى ص ۳۶۸) - ويصـح أن تكون نعتا إذا لم نلاحظه. وقـد أوضـحنا هـذا فى مواضع متعدده ؛ منها : باب النكره والمعرفه فى الجزء الأول.

طفله صغيره تائهه ، وإما بإضافه ؛ نحو : حافظت على أثاث الغرفه منسّقا ، وإما بعمل ؛ نحو : أفرح بناظم شعرا مبتدئا ، وإما بعطف معرفه عليها ، نحو : ذهب فريق ومحمود مسرعين.

٣ - أن تكون النكره مسبوقه بنفى ، أو شبهه (وهو هنا : النهى والاستفهام) ؛ نحو : ما خاب عامل مخلصا - لا تشرب فى كوب مكسورا - هل ترضى عن أمّ قاسيا قلبها؟

٤ - أن تكون الحال جمله مقرونه بالواو ؛ نحو : استقبلت صديقا وهو راجع من سفر.

٥ - أن تكون الحال جامده ، نحو : هذا خاتم ذهبا (١).

وقد وردت أمثله مسموعه من فصحاء العرب وقع فيها صاحب الحال نكره بغير مسوغ ؛ منها : صلى رجال قياما. ومنها : فلان يستعين بمائه أبطالا. وللنحاه فى هذا كلام وجدل. والذى يعنينا أن فريقا منهم يبيح مجىء صاحب الحال نكره بغير مسوغ (٢) وفريقا آخر (٣) يمنعه ، ويقصره على السّماع ، ويؤول الأمثله القديمه ، أو يحكم عليها بالشذوذ الذى لا يصح القياس عليه. وفى الأخذ بالرأى الأول توسعه ومحاكاه نافعه ، ولكن يحسن ألا نسارع إليه قدر الاستطاعه ، ذلك أن صاحب الحال النكره بغير مسوغ - قليل فى فصيح الكلام. نعم هذه القله ليست مطلقه ؛ وإنما هى نسبيه (أى بالنسبه لصاحب الحال المعرفه أو النكره ، المختصه) (٤). لكن هذا لا يمنعنا أن نختار الأكثر استعمالا فى المأثور الفصيح ، وإن كان غيره مقبولا (٥).

* * *

١- فى هذا المثال حين يكون صاحب الحال نكره ، وفرعا من الحال - يرتضى النحاه إعراب الأصل تمييزا.

٢- من هؤلاء سيبويه ، وحجته : أن الحال جاءت لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ ، وهذه الحجه يؤيدها ويقويها السماع الذى يكفى للقياس عليه.

٣- كالخليل ويونس.

٤- فهى قله نسبيه (كالتى شرحناها فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٣ و ٤٢٢ والبيان فى ج ٣ رقم ١ من هامش ص ٧٤ م ٩٤).

٥- وفى صاحب الحال النكره يقول ابن مالك : ولم ينكّر - غالبا - ذو الحال إن لم يتأخّر ، أو يخصّص ، أو يبن - ٧ من بعد نفى ، أو مضاهيه ؛ كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا - ٨ - - يريد : أن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكره ، إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال ، أو : خصص ، أو : بان (أى : ظهر) بعد نفى أو ما يضاهى النفى (يشابهه ، وهو هنا النهى والاستفهام) وساق مثالا هو : لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا ، والمسوغ فيه النهى.

صاحب الحال إذا كان مضافا إليه :

يصح أن يكون صاحب الحال مضافا إليه ، نحو : تمتّعت بجمال الحديقه واسعه ، - ونعمت برائحه الزهر متفتحا ناضرا - ، وأكلت نادر الفاكهه ناضجه. ويشترط أكثر النحاه (١) فى صاحب الحال إذا كان مضافا إليه :

(ا) أن يكون المضاف إما جزءا حقيقيّا منه ؛ نحو : أعجبتنى أسنان الرجل نظيفا ، وراقتنى أظفاره باسطا أنامله. «فالأسنان» مضاف وهى جزء حقيقى من المضاف إليه ؛ أى : من صاحب الحال ؛ (وهو : «الرجل») و «الأظفار» مضاف ، وهى جزء حقيقى من المضاف إليه صاحب الحال ؛ (وهو : الضمير العائد على الرجل ، ويعتبر فى حكم الرجل). ومن هذا قوله تعالى : (وَنَزَعْنا ما فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْواناً؛) فكلمه : «إخوانا» حال من الضمير : «هم» المضاف إليه. والمضاف بعض حقيقى منه. ومن الأمثله قوله تعالى : (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً ...،) فكلمه : «ميتا» حال من المضاف إليه (وهو : «أخ») والمضاف (وهو : «لحم») بعض منه.

(ب) وإما بمنزله الجزء الحقيقى ، (حيث يصح حذف المضاف وإقامه المضاف إليه مقامه ؛ فلا يتغير المعنى) كما فى الأمثله الأولى : (تمتعت بجمال الحديقه واسعه ، ونعمت برائحه الزهر ، متفتحا ناضرا ... و...) فيصح أن يقال : تمتعت بالحديقه واسعه ، ونعمت بالزهر متفتحا ... و... ومن هذا قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّهَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً؛) حيث يصح : أن اتّبع إبراهيم حنيفا ...

(ح) وإما عاملا فى المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدرا عاملا

١- ويخالفهم سيبويه بحق ، وإن كان رأيه - مع صحته - ليس الأفصح فيما اشترطوه ، كما سيجىء البيان فى رقم ٣ من هامش الصفحه التاليه : (٣٧٧).

فيه ؛ نحو : عنـد الله تقـدير العاملين مسـرورين ، ونحو : (إليه مرجعكم (١) جميعا) أو أن يكون وصـفا عاملا فيه (٢) ، نحو : هذا رافع الرايه عاليه فى الغد (٣) ... (٤)

* * *

مطابقه الحال

- بنوعيها (٥) - لصاحبها :

(ا) الأصـل أن تطـابق الحـال «الحقيقيه» صاحبهـا - وجوبـا - فى التـذكير والتـأنيث ، وفى الإفراد وفروعه. كالأمثله السالفه. لكن يستثنى من هذا الأصل بعض حالات لها أحكام أخرى تتلخص فيما يلى :

١- «مرجع» ، مصدر ميمى ، أى : رجوعكم.

٢- كاسمى الفاعل والمفعول بالشروط الواجبه لإعمالهما ، ومنها أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال ... و...

٣- جاء فى «الخضرى» فى هـذا الموضع خاصـا بالأمور الثلاثه ما نصه : (وإنما اشترط أحـد الأمور الثلاثه لوجوب اتحاد عامل الحـال وصاحبهـا عنـد الجمهور ؛ كالنعت والمنعوت ، وصاحبها إذا كان مضافا إليه هو معمول للمضاف. وهو - أى : المضاف - لا يعمل فى الحال إلا إذا أشبه الفعل ؛ بأن كان مصدرا ، أو صـفه «أى : وصـفا مشتقا» وحينئذ فالقاعده موفاه. فإن كان المضاف جزءا أو كـالجزء من المضاف إليه ، صار هو كأنه صاحب الحا ل ؛ لشـده اتصال الجزء بكله ؛ فيصـح توجه عامله للحال. بخلاف غير ذلـك. وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحـال وصاحبها فى العامل ؛ لأنه أشبه بالخبر من النعت ، وعامل الخبر غير عامل صـاحبه ، وهـو : المبتـدأ على الصـحيح. ومقتضـى ذلـك صـحه مجيئـه مـن المضـاف إليه مطلقـا ، فليحرر. ثم رأيت فى الصـبان التصريح به) اه.

٤- وفى مجيء الحـال من المضاف إليه يقول ابن مالك : ولا تجز حالا من المضاف له إلّا إذا اقتضـى المضاف عمله - ١٠ أى : إلا إذا اسـتوفى المضاف عمله فى الحال ، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل. أو كان جزء ما له أضـيفا أو مثل جزئه ؛ فلا تحيفا - ١١ يريد : أن الحال يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا مما أضيف إليه ، (أى : إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه) ، أو مثل الجزء كما شـرحناه. أما قوله : «فلا تحيفا» ، فأصـلها : تحيفن ، بنون التوكيـد الخفيفه التى تنقلب ألفا عند الوقف. والجمله معناها : لا تظلم نفسك ، أو اللغه بمخالفه هذا. وهو حشو لم يذكر إلا لتكمله البيت.

٥- انظر ص ٣٧٣ حيث الكلام : على الحال «الحقيقيه» ، وعلى قسيمتها : «السببيه».

١ - إذا كان صاحب الحال الحقيقيه جمعا مفرده مذكر لغير العاقل (١) ، جاز فى الحال أن تكون مفرده مؤنثه ، وجمع مؤنث سالما ، وجمع تكسير (٢) ؛ نحو : سرتنى الكتب نافعه ، أو : نافعات ، أو : نوافع.

٢ - إذا كان لفظ الحال الحقيقيه من الألفاظ التى يغلب استعمالها بصوره واحده للمذكر والمؤنث - ككلمه : صبور - بقى على صورته ؛ نحو : عرفت المؤمن صبورا عند الشدائد ، وعرفت المؤمنه صبورا كذلك (٣).

٣ - إذا كان لفظ الحال الحقيقيه أفعل التفضيل المجرد من «أل» والإضافه ، أو المضاف إلى نكره ، لزم الإفراد والتذكير - على الأرجح ، كما سيجىء فى بابه (٤) - ؛ نحو : عرفت العصامىّ أنشط وأنفع ، أو : أنشط عامل ، وأنفع رجل.

٤ - إذا كانت الحال الحقيقيه مصدرا فإنه يلازم صوره واحده ؛ نحو : حضر القطار سرعه. وإذا اشتهر المصدر صح تثنيته وجمعه - كالنعت - ؛ نحو : عرفت الوالى عدلا ، والواليين عدلين ، والولاه عدولا.

٥ - إذا كانت الحال كلمه : «أىّ» (٥) فإنها - فى الغالب - تقع حالا من معرفه مع إضافتها إلى نكره ؛ نحو : استمعت إلى علىّ أىّ خطيب.

(ب) أما الحال «السببيه» فتطابق الاسم الظاهر المرفوع بها - وجوبا - فى التذكير والتأنيث والإفراد ، دون التثنيه والجمع ، إذ الأحسن أن تلتزم معهما الإفراد

١- يدخل فى هذا الجمع نوعان ، أحدهما : جمع التكسير الذى مفرده مذكر غير عاقل. والآخر : ما ألحق بجمع المذكر السالم. وكان مفرده مذكرا غير عاقل أيضا : مثل : وابلون» ، جمع : وابل للمطر الغزير ، وعلّيون ، جمع : علّىّ ؛ للمكان المرتفع. ولا يدخل جمع المذكر السّالم الأصيل ؛ لأن مفرده - فى الأغلب - مذكر عاقل.

٢- يصح فى جمع التكسير هذا أن يكون للمؤنث ، وأن يكون للمذكر ، بملاحظه مفرده المذكر غير العاقل مثل قرأت الكتب نوافع ، سرتنى الكتب أحاسن (جمع : أحسن) - (راجع رقم ١ من هامش ص ٣٦٢ م ١١٤ ج ٣ - ثم حاشيه ياسين ج ٢ أول باب النعت حيث النص الشامل).

٣- لهذه الصوره فروع تتضح من نظائرها فى النعت - ج ٣ ص ٣٣٧ -.

٤- ج ٣ م ١١٢ ص ٣٢٧ و ٣٣٨.

٥- الكلام على : «أى» وأنواعها ، وأحكامها المختلفه ، مفرق فى أجزاء الكتاب المختلفه على حسب الأبواب التى تستعمل فيها ؛ كصفحه ٢٠٤ السابقه ، والصفحه ٢٦٢ م ٢٦ ج ١ - باب الموصول ، وكبابى الإضافه والنعت فى ج ٣.

- كما سبق (۱) - نحو : سكنت البيت جيدا هواؤه ، واسعه غرفه ، جميلا مدخلاه ، نظيفه مسالكه.

* * *

۱- انظر ص ۳۷۳.

المسأله ۸۶ : حكم الحال ...

اشاره

، وعاملها ، وصاحبها ، ورابطها ، من ناحيه الذّكر والحذف.

(ا) الأصل فى الحال أن تكون مذكوره ؛ لتؤدى مهمتها المعنويه ؛ وهى : بيان هيئه الفاعل ، أو المفعول به ، أو غيرهما ، مما سبق تفصيله (۱). لهذا يجب ذكرها فى كثير من المواضع ، ويجوز حذفها فى أخرى. فمن المواضع التى يجب أن تذكر فيها ما يأتى :

۱ - أن تكون محصوره ؛ نحو : ما أحب العالم إلا نافعا بعلمه.

۲ - أن تكون نائبه عن عاملها المحذوف سماعا ؛ نحو : هنيئا لك (۲) ، بمعنى : ثبت لك الخير هنيئا ، أو : هنأك الأمر هنيئا (۳) ، أو نحو هذا التقدير الدّال على الدعاء بالهناءه.

۳ - أن يتوقف على ذكرها المعنى المراد ، أو يفسد بحذفها ... - كما أشرنا أول الباب (۴) - ؛ نحو قوله تعالى : (وَإِذا قامُوا إِلَى الصَّلاهِ قامُوا كُسالى) وقوله تعالى : (وَما خَلَقْنَا السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما لاعِبِينَ.)

ومن هذا الموضع أن تكون سادّه مسدّ الخبر (۵) فى مثل : سهرى على المزرعه نافعه.

۴ - أن تكون جوابا. مثل : كيف حضرت؟ فيجاب : راكبا.

ويصح حذف الحال إذا دل عليها دليل. وأكثر حذفها حين يكون لفظها مشتقّا من ماده «القول» ويكون الدليل عليها بعد الحذف هو : المقول (۶) ؛ نحو : جلست فى حجرتى ؛ فإذا صديقى الغائب يدخل : «السّلام عليكم» ، أى : يدخل قائلا : السّلام عليكم. فكلمه : «قائلا» هى الحال المحذوفه ، وهى

۱- فى ص ۳۳۸.

۲- ونحو قولهم : «هنيئا لأرباب البيان بيانهم ...»

۳- ستجىء إشاره لهذا فى ص ۳۸۳ والحال فى هذا المثال مؤكده لعاملها كنظائرها التى سبقت : فى ص ۳۴۱ و ۱۶۵ و... ومنها : ولا تعث فى الأرض مفسدا - (وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً) - (وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا) -.

۴- ص ۳۳۹.

۵- فى ج ۱ ص ۳۸۵ م ۳۹ تفصيل الكلام على الحال التى تسد مسد الخبر.

۶- الشىء الذى قيل.

مشتقه من ماده : «القول». وقد دل عليها الكلام الذى قيل ؛ وهو : «السّلام عليكم». ومثل : هل دار بينك وبين المسافر كلام؟ نعم. لما قابلنى فى الصباح حيّانى : «صباح الخير» ، وحدثنى عن رحلته المنتظره ؛ ثم أسرع إلى القطار بعد أن صافحنى ومد يده : «الوداع». أى : قائلا- صباح الخير ؛ قائلا : الوداع. ومن هذا قوله تعالى فى أهل الجنه : (وَالْمَلائِكَهُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ ، سَلامٌ عَلَيْكُمْ،) أى : قائلين : سلام عليكم. وقوله تعالى : (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ ، رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا،) أى : قائلين ربنا تقبل منا.

* * *

(ب) والأصل فى عامل الحال - وغيرها - أن يكون مذكورا ؛ ليحقق غرضا معينا ، هو : إيجاد معنى جديد ، أو تقويه معنى موجود. وقد يحذف جوازا أو وجوبا ؛ لدواع تقتضى الحذف ، أى : أن عامل الحال قد يذكر وجوبا ، وقد يحذف وجوبا ، وقد يجوز ذكره وحذفه.

فيجب ذكره إن كان عاملا معنويّا (وقد سبق شرحه) (١) كأسماء الإشاره ؛ وحروف التنبيه ، والتمنى ؛ وكشبه الجمله ... و... و...

ويجوز حذفه إذا كان عاملا غير معنوى ، ودل عليه دليل مقالىّ (٢) ، أو حالىّ فمثال المقالىّ أن يقال : أتستطيع الصعود إلى قمه الجبل؟ فيجيب المسئول : مسرعا. أى : أصعد مسرعا - أتعتنى بخط رسائلك؟ فيجاب : واضحا جميلا أى : أعتنى به واضحا جميلا.

ومثال الحالىّ : أن ترى مسافرا فتقول له : «سالما». أى : تسافر سالما ، وأن ترى من يشرب الدواء فتقول : «شافيا» ، أى : تشرب الدواء شافيا. وأن تقول لمن يبنى بيتا : «معمورا» ، أى : تبنى البيت معمورا ...

١- ص ٣٥٥.

٢- سبق - فى رقم ١ من هامش ص ٥٣ م ٦٣ وفى ج ١ ص ٣٦٢ م ٣٧ - أن الدليل المقالى هو : ما يكون قائما على كلام مذكور صريح ، وأن الدليل الحالىّ ، هو : ما يكون أساسه القرائن والمناسبات المحيطه بالمتكلم من غير استعانه بكلام أو ألفاظ ...

ويجب حذفه فى مواضع

، أهمها :

١ – أن تكون الحال سادّه مسدّ الخبر (١) ، نحو : إنشادى القصيده محفوظه ، فكلمه : «محفوظه» حال ؛ سدت مسدّ خبر المبتدأ المحذوف وجوبا ؛ والأصل : إنشادى القصيده إذ كانت ، أو : إذا كانت محفوظه.

٢ – أن تكون الحال مفرده مؤكده مضمون جمله (٢) قبلها. – نحو : الجدّ أب راحما.

٣ – أن تكون الحال مفرده داله بلفظها على زياده تدريجيه ، أو نقص تدريجى ؛ نحو : تصدّق على المحتاج بدرهم ؛ فصاعدا – لا- تتعرض للشمس عند شروقها إلا- عشرين دقيقه ؛ فنازلا ... فكلمه : «صاعدا» حال. وعاملها وصاحبها محذوفان. والتقدير : فاذهب بالعدد صاعدا. والجمله المحذوفه هنا إنشائيه ، معطوفه بالفاء على نظيرتها الفعليه الإنشائيه (٣). وكلمه : «نازلا» حال. وعاملها وصاحبها محذوفان : والجمله منهما إنشائيه معطوفه بالفاء على نظيرتها. ولا بد من اقتران هذه الحال المفرده «بالفاء» العاطفه ، أو «ثم» العاطفه (٤) ؛ ومن الأمثله : تدرب على الحفظ خمسه أسطر ، فسته ، فسبعه ، فصاعدا. لا تتناول فى اليوم أكثر من ثلاث وجبات ؛ فنازلا ...

٤ – أن تكون الحال مسبوقه باستفهام يراد به التوبيخ ؛ نحو : أنائما وقد أشرقت الشمس؟ أعاطلا والعمل يطلبك؟ أسفيها وهو كريم النشأه؟ أى : أتوجد نائما؟ – أتوجد عاطلا؟ – أيوجد سفيها؟ ...

١- سبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها فى ج ١ ص ٣٨٥ م ٣٩ آخر باب المبتدأ والخبر.

٢- ورد ذكرها فى مواضع ، منها : (ص ٣٤١ و ٣٥٧ و ٣٦٥ و ٣٧٠).

٣- ليس من اللازم أن تكون الجملتان إنشائيتين ، إنما الأحسن – فى رأى جمهره النحاه – اتحادهما خبرا أو إنشاء.

٤- كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٦٧. والكوفيون يجيزون واو العطف أيضا ، (كما جاء فى مجالس ثعلب ، ج ٤ ص ٢١٥ من القسم الأول).

٥ - عوامل حذفت سماعا. من ذلك قولهم لمن ظفر بشيء ؛ هنيئا لك ما أدركت. أى : ثبت هنيئا (١).

والحذف فى المواضع الأربعه الأولى قياسى (٢).

* * *

(ح) والأصل فى صاحب الحال أن يكون مـذكورا فى الكلام ؛ لتتحقق الفائده من ذكره. وقد يحذف جوازا فى مثل قوله تعالى : (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً،) أى : بعثه الله.

ويجب حذفه فى الصوره التى يحذف فيها عامله وجوبا حين تؤكد الحال مضمون جمله قبلها ، على الوجه الذى سبق (٣) شرحه. وكـذلك يجب حـذفه مع عامله حين تـدل الحال على زياده تـدريجيه ، أو نقص تدريجى - وهى الصوره الثالثه من الصور التى فى الصفحه المتقدمه.

* * *

(د) والأصل فى الرابط أن يكون مذكورا ؛ ليعقد الصـله المعنويه بين جمله الحال والجمله التى قبلها المشتمله على صاحب الحال ، فيمنع التفكك. لكن يجوز حـذف الرابط لفظا ، لا تقـديرا (٤) ، إذا كان ضـميرا مفهوما من السـياق. نحو : ارتفع سـعر القمح ، كيله بخمسين قرشا ، أى : كيله منه ...

وكـذلك يصـح حـذفه إن كـان الحـال جمله خاليه من الرابط لكن عطف عليها «بالفاء» ، أو : «الواو» ، أو : «ثم» جمله تصـلح أن تكون حالا مع اشتمالها على الرابط ؛ نحو : عرفت الوالى العادل تشكو الرعيه ، فيزيل أسباب

١- سائغا مقبولا. والفعل هنئ. (وقد سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ ص ٣٨٠).

٢- وفى حـذف العامل يقول ابن مالك : والحال قـد يحـذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ، ذكره حظل - ٢٤ يريد : أن الحال قـد يحذف ما يعمل فيها النصب (أى : يحذف عاملها) وأن بعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره ، أى : ممنوع (حظل : منع) لأنه واجب الحذف.

٣- ص ٣٤١ و ٣٥٧ و ٣٦٥ و ٣٧٠

٤- كما سبق فى رقم ٦ من ص ٣١٢.

الشكوى (١) – أقبل الفائز ، يصفق الناس ، ويشرق وجهه – تداوى المريض يشير الأطباء ثم يستجيب للمشوره.

ص: ٣٨۴

١- راجع الصبان ، ج ١ باب المبتدأ ، عند الكلام على الخبر الجمله ، ورابطه. وكذا التصريح ج ٢ باب العطف عند الكلام على الفاء العاطفه. وقد اقتصر فى الرابط عليها لأنها الأصل وخالفه الصبان وغيره ...

المسأله ۸۷ : أقسام التمييز

اشاره

التمييز

(ا) كيل

عندى إردبّ ...

-

عندى إردبّ شعيرا ، أو : أردبّ شعير ، أو : إردبّ

من شعير.

وهبت كيله ...

-

وهبت كيله قمحا ، أو كيله قمح ، أو : كيله من قمح.

خلطت غذاء الفرس بقدح ...

-

خلطت غذاء الفرس بقدح فولا ، أو : بقدح فول ، أو :

بقدح من فول

(ب)

وزن

خلطت غذاء الفرس بقدح ...

-

خلطت غذاء الفرس بقدح فولا ، أو : بقدح فول ، أو :

بقدح من فول

اشتريت أوقيّه ...

-

اشتريت أوقيه ذهبا. أو : أوقيه ذهب ، أو : أوقيه من

ذهب

وزن الإناء رطل ...

-

وزن الإناء رطل نحاسا ، أو :

رطل نحاس ، أو رطل : من نحاس.

دفعت ثمن أقه ...

-

دفعت ثمن أقه تفاحا. أو : أقه تفاح ... أو أقه من

تفاح.

(ح)

مساحه

جنيت محصول فدان ...

-

جنيت محصول فدان قطنا ، أو فدان قطن ، أو : فدانا

من قطن

حرثت قيراطا ...

-

حرثت قيراطا برسيما. أو :

قيراط برسيم ، أو : قيراطا من برسيم.

سقيت قصبه ...

-

سقيت قصبه خضرا ، أو قصبه خضر ، أو : قصبه من خضر.

(د)

عدد

عندى خمسه ...

-

عندى خمسه أقلام.

رأيت عشرين ...

-

رأيت عشرين سائحا.

أخذت مائه ...

-

أخذت مائه جنيه مكافأه.

(ه) نسبه أو :

جمله (۱)

ازداد المتعلم ...

-

ازداد المتعلم أدبا.

أعجبنى الخطيب ...

-

أعجبنى الخطيب كلاما.

فاضت البئر ...

-

فاضت البئر نفطا (۲).

(ا) فى جمله مثل : «عندى إردب» من أمثله القسم : «ا» نجد كلمه غامضه مبهمه هى : «إردب» ، لأن مدلولها يحتمل عده أنواع مختلفه ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالقصد دون غيره ، فقد يكون هذا الإردب : قمحا ، أو : شعيرا ، أو : فولا ، أو : غيرها ، ولا ندرى النوع المراد من تلك الأشياء الكثيره ، إذ لا دليل يدل عليه وحده ، لهذا كانت كلمه : «إردب» مبهمه ، غامضه ، لعدم تحديد المراد منها وتعيينه. لكن إذا قلنا : عندى إردبّ شعيرا - زال الغموض والإبهام ، وتعين المراد بسبب اللفظ الذى جاء ؛ وهو : «شعيرا».

كذلك الشأن فى كلمه : «كيله» ، فإنها غامضه ، مبهمه ، لا تعيين فيها ؛ لاحتمال أن تكون الكيله : قمحا ، أو : ذره ، أو : فولا ، أو : عدسا ... فإذا قلنا : كيله قمحا ، تعين المراد ، وزال الاحتمال. ومثل هذا يقال فى كلمه : «قدح» فى المثال الأخير من قسم «ا» ، وفى غيرها من كل كلمه عربيه تدل فى العرف الشائع على شىء يقع به الكيل ؛ مثل : ويبه ، ربع ، ملوه (۳) ...

(ب) وفى جمله مثل : اشتريت أوقيه (من أمثله القسم : «ب») ، نصادف هذا الإبهام والغموض فى كلمه : «أوقيه» ؛ لاحتمالها عده أنواع ، لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره ، فقد تكون الأوقيه ذهبا ، أو : فضه ، أو عنصرا آخر من العناصر التى توزن ... لكن إذا قلنا : أوقيه ذهبا - اختفى الإبهام ، وحل محله التعيين الموضح للمطلوب. ومثل هذا يقال فى كلمه : رطل ، وأقّه ، فى المثال الثانى والثالث (من أمثله : قسم ب) وفى نظائرها من

۱- لهذا النوع أمثله أخرى فى «ب» من ص ۳۹۳.

۲- هو المسمى : زيت البترول.

۳- من المكاييل الشائعه فى مصر : الإردب ؛ وهو يساوى اثنتى عشره كيله ، ومقدار الكيله : ربعان ، والربع : أربعه أقداح - والوييه كيلتان. والكيله أيضا أربع ملوات.

الكلمات العربيه التى يجرى فى العرف اعتبارها من الموازين ، ومنها : قنطار ، ودرهم ، وحبّه ...

(ح) وفى جمله مثل : جنيت محصول فدان (من أمثله : «ج») نجد الكلمه الغامضه المبهمه هى كلمه : «فدان» فإنها تحتمل أن يكون مدلولها فدان قصب ، أو فدان عنب ، أو قمح ، أو غيره. فإذا قلنا : ... «فدان قطن» - انقطع الاحتمال ، وزال الغموض والإبهام ، وتحدد القصد. ومثل هذا يقال فى كلمه : «قيراط» ، وقصبه (من أمثله القسم : «ج») ، وغيرها من الألفاظ العربيه التى تستعمل فى المساحات (١) ، (ومنها : السهم (٢) ، والذراع ، والباع ، والشبر ، والفتر ...)

(د) ومثل هذا يقال فى كل عدد من جمل القسم : «د» أو ما شابهها مما يشتمل على أحد الأعداد ؛ نحو : عندى خمسه ، فإن كلمه : «خمسه» - وهى عدد حسابىّ - غامضه ، مبهمه ؛ لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها ؛ مثل : أقلام ، أو غيرها مما ورد فى هذا القسم وفى نظائره.

(ه) ننتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق ؛ ففى مثل : «ازداد المتعلم» ، لا يقع الغموض على كلمه واحده كالتى سلفت ، وإنما ينصبّ على الجمله كلها ؛ أى : على معنى جزأيها الأساسيين معا. فقد نسبنا الازدياد للمتعلم. فأى ازدياد هذا الذى نسبناه له ، أهو فى علمه؟ أم فى أدبه ، أم فى ماله؟ أم فى جسمه ، أم فى حسن معاملته ...؟ فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم ، وهذا الأمر الغامض ليس منصبّا على كلمه واحده كما قلنا ؛ وإنما يشمل معنى جمله كامله ؛ لأن الجمله هى التى تحوى فى طرفيها نسبه شىء (٣) لشىء آخر. فإذا قلنا : ازداد المتعلم أدبا - ارتفع الغموض عن النسبه ، واتضح المراد من

١- هى الأشياء التى يجرى تقديرها بالقياس ويدخلها العرف الشائع فى المقاييس.

٢- فى مصر ينقسم الفدان إلى أربعه وعشرين قيراطا. والقيراط أربعه وعشرون سهما.

٣- فى هامش الصفحه الأولى من صفحات الجزء الثالث ، بيان مستفيض عن معنى : «النسبه» وأنواعها ، وما يتصل بها.

الجمله. ومثل هذا يقال فى المثالين الأخيرين من أمثله القسم : «٥» وفى غيرهما من كل جمله يقع فيها الغموض على النسبه الناشئه من طرفيها.

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتى :

(ا) أن فى اللغه ألفاظا مبهمه ، غامضه ، تحتاج إلى تبيين وتوضيح.

(ب) وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفرده ، كالكلمات المستعمله فى العدد ، أو فى المقادير الثلاثه الشائعه ، - وهى : الكيل ، والوزن ، والمساحه (١) - وقد تكون جملا كامله تقع النسبه فى كلّ واحده منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح (٢).

(ح) وإذا تأملنا الكلمات التى أزالت الغموض والإبهام فى الأمثله السالفه - وأشباهها - وجدنا كل كلمه منها : نكره (٣) ، منصوبه - فى الأكثر (٤) - ، فضله ، تبين جنس ما قبلها أو نوعه ، أو : توضح النسبه فيه ، فهى - كما يقولون - بمعنى : «من» (٥) البيانيه - غالبا - والكلمه التى تجتمع فيها هذه الأوصاف تسمى : «التمييز» (٦) ، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه : «المميّز» ، أى :

١- وكذلك بعض الضمائر (كما سيجىء فى «ح» من الزياده ص ٣٩٧) ثم انظر المراد من «المقادير» فى رقم ٣ من هامش الصفحه الآتيه.

٢- وقد يكون تمييز النسبه لمجرد التوكيد ؛ كقول أبى طالب عم النبى عليه السّلام : ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البريه دينا (راجع الصبان والخضرى فى باب : «نعم ، وبئس» عند الكلام على اجتماع فاعلهما ، وتمييزهما) وهذا يختلف عما فى رقم ٧ من هامش ص ٤٠٠.

٣- النكره هنا : لا بد أن تكون اسما صريحا ، لأن التمييز لا يكون جمله ولا لفظا مؤولا.

٤- إذا كانت الكلمه التى تزيل الإبهام مجروره بالإضافه أو بالحرف - كما فى بعض الأمثله المعروضه هنا - فإنها لا تسمى فى الاصطلاح «تمييزا» إلا مع التقييد بأنه مجرور ، لأن كلمه : «تمييز» عند إطلاقها بغير تقييد لا تنصرف إلا للنوع المنصوب. أما غيره مما يفيد فائدته فى هذا الباب فلا يسمى تمييزا اصطلاحا وقد يسمى تمييزا ولكن مع تقييده بأنه مجرور ؛ لكيلا ينصرف الذهن إلى النوع المنصوب. والأحسن مراعاه الاصطلاح (كما فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩١).

٥- أى : «من» التى تبين جنس ما قبلها ، أو نوعه ، والمجرور بها هو عين الشىء الذى تبينه. - وستجىء معانيها فى ص ٤٧٥ - وليس المراد أنه يمكن دائما تقدير «من» قبلها. فإن هذا لا يمكن فى بعض الأساليب.

٦- ويسمى أحيانا : التبيين ، أو : التفسير ، أو : المفسّر ، أو : المميّز ، أو : المبيّن.

أن التمييز : (نكره ، منصوبه - فى الأغلب - فضله ، بمعنى «من» التى للبيان (١))

ينقسم التمييز بحسب المميّز إلى قسمين :

أولهما : تمييز المفرد ، أو : الذات (٢) وهو الذى يكون مميّزه لفظا دالّا على العدد ، أو على شىء من المقادير (٣) الثلاثه : (الكيل - الوزن - المساحه). أى : أنه الذى يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحه ، أو : العدد (٤). فتمييز المفرد أو الذات أربعه أنواع - غالبا - (٥).

١- غالبا - كما سبق -. ويقول ابن مالك فى تعريف التمييز ، وبيان عامله ، والتمثيل لبعض أقسامه ما يأتى : اسم بمعنى : «من» ، مبين ، نكره ينصب تمييزا بما قد فسّره كشبر ارضا ، وقفيز برّا ، ومنوين عسلا وتمرا يريد بالمبين : أن التمييز يبين إبهام ما قبله ، أى : يوضحه ويزيل غموضه. ثم يقول : إن التمييز منصوب ، وناصبه هو الشىء المبهم الذى جاء التمييز لتفسيره وإيضاحه. ومعنى هذا عنده أن تمييز النسبه منصوب - فى رأيه - بالجمله التى يوضح النسبه فيها. وسيجىء الرأى فى كل ذلك. (رقم ٢ من ص ٣٩٣ و ٣ من ص ٣٩٥). «البر» : القمح. «القفيز» إذا كان مكيلا فإنه يختلف باختلاف الأقطار ؛ فهو فى بعضها نحو : ٣ / ٢ / ١٨ قدحا ، وفى بعض آخر نحو : ثمان وأربعين قدحا - «منوين» تثنيه : «منا» وهو فى بعض الأقطار من مقادير الوزن المقدره برطلين.

٢- سمى تمييز مفرد : لأنه يزيل الإبهام عن كلمه واحده ، أو ما هو بمنزلتها ، ويسمى أيضا : تمييز «ذات» لأن الغالب فى تلك الكلمه التى يزيل إبهامها أن تكون شيئا محسوسا مجسما. فمعنى ذات ؛ أنها جسم. وليس فى هذا النوع من التمييز تحويل - كما سيجىء فى الصفحه التاليه عند الكلام على تمييز الجمله -.

٣- المقادير هنا : جمع مقدار ، وهو : ما يقدر به غيره. ويشمل كل شىء يستعمل فى تقدير الكيل ، أو الوزن ، أو المساحه ، من غير تقيد بلفظ خاص ، أو بزمن معين. وبهذا يدخل كل لفظ عربى عرف العمل به فى تقدير واحد من الثلاثه المذكوره. ولا يدخل العدد فى المقادير - على المشهور - لأن العدد فى المعنى هو المعدود ؛ كما فى مثل : هنا خمسه رجال ؛ فالخمسه التى هنا هى الرجال ، والرجال هى الخمسه ، بخلاف المقادير.

٤- العدد المقصود فى هذا الباب هو العدد الصريح ؛ أى : العدد الحسابى : مثل ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ... و... أما العدد المبهم (أى : الكنائى) مثل : «كم» ، ... فله - فى الجزء الرابع - باب خاص بأحكامه المختلفه ، هو : باب كنايات العدد.

٥- غالبا ؛ لأن هناك نوعا خامسا - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٨ - هو تمييز الضمير «المبهم» ، وسيجىء الكلام عليه فى «ج» من الزياده ، ص ٣٩٧.

ثانيهما : تمييز الجمله وهو الذى يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها ، وهو المعنى المنسوب فيها لشىء من الأشياء ، ولذلك يسمى أيضا : «تمييز النسبه» ، وقد سبقت الأمثله للنوعين.

تقسيم تمييز الجمله بحسب أصله

ينقسم تمييز الجمله (دون تمييز المفرد) إلى ما أصله فاعل فى الصناعه (١) وإلى ما أصله مفعول به كذلك. ويرى أكثر النحاه أنّ تمييز الجمله لا يخرج - فى الغالب - عن واحد من هذين ، (ولو تأويلا) (٢) ؛ مثل : زادت البلاد سكانا - اختلف الناس طباعا - قوى الرجل احتمالا ، ومثل : أعددت الطعام ألوانا - وفيت العمال أجورا - نسقت الحديقه أزهارا.

فالأصل : زاد سكان البلاد - اختلفت طباع الناس - قوى احتمال الرجل. فتغير الأسلوب ؛ بتحويل الفاعل تمييزا. وقد كان الفاعل مضافا ؛ فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه فاعلا ، بعد أن صار الفاعل تمييزا بالصوره السالفه.

والأصل فى الأمثله الباقيه : أعددت ألوان الطعام - وفيت أجور العمال - نسقت أزهار الحديقه ؛ فتغير الأسلوب ؛ بتحويل المفعول به تمييزا ، وقد كان هذا المفعول مضافا ، فأتينا بالمضاف إليه ، وجعلناه مفعولا به ، بعد أن صار المفعول به السابق تمييزا.

أما تمييز المفرد فلا تحويل فيه مطلقا.

١- أى : فاعل لفعل أو ما يشبه الفعل مما يحتاج لفاعل بمقتضى الأصول النحويه وصناعتها. والتقييد بأن الفاعل المعنوى أصله فاعل فى الصناعه تقييد ضرورى ؛ لإبعاد ما هو فاعل فى المعنى دون الصناعه ؛ نحو : لله درّك فارسا ، وأبرحت جارا (أى : أعجبت ؛ يقال : أبرح الرجل ، إذا جاء بالبرج - بسكون الراء - أى : بالعجب). فإن معناهما : عظمت فارسا ، وعظمت جارا ، ولكنهما غير محولين أصلا عن الفاعل الصناعى ، ولهذا يجوز جرهما بالحرف : «من» ؛ نحو : لله درك من فارس. ونحو : أبرحت من جار ، فى حين التمييز المحول عن الفاعل الصناعى يجب نصبه ، ولا يجوز جره بمن. - انظر «ج» من ص ٣٩٧ - وكذلك : ما أحسن المهذب رجلا ، فإنه مفعول فى المعنى. لكنه غير محول ؛ لأنه عين ما قبله ، ولهذا يصح جره أيضا بمن. انظر ما يتصل بفعل التعجب فى هامش ص ٣٩٤. أما نحو : نعم رجالا الزراع ، فقد رأى بعض النحاه فى التمييز أنه محول عن الفاعل الصناعى ؛ فيجب نصبه. ورأى آخرون أنه غير محول فيجوز فيه النصب أو الجر بمن ، والرأى الأول أقوى. (راجع : «ج» من ص ٣٩٧).

٢- راجع «ا» ، و: «ب» من الزياده والتفصيل (ص ٣٩٧) حيث الكلام على التأويل ، ونوع من التفضيل.

المسأله ۸۸ : أحكام التمييز

اشاره

(ا) يختص تمييز المفرد (أو : الذات) بالأحكام التاليه :

۱ - إن كان تمييزا للكيل ، أو : الوزن ، أو : المساحه ، جاز فيه ثلاثه أشياء ، إما نصبه على أنه التمييز مباشره - وهذا هو الأحسن (۱) - وإما جره (۲) على أنه مضاف إليه ، والمميّز هو المضاف ، وإما جره بالحرف «من» ، ومن الأمثله غير ما سبق : (اشتريت كيله أرزا - اشتريت كيله أرز - اشتريت كيله من أرز). (اشتريت درهما ذهبا - اشتريت درهم ذهب - اشتريت درهما من ذهب). (بعت محصول فدان قصبا - بعت محصول فدان قصب - بعت محصول فدان من قصب).

وإنما يجب جر التمييز على اعتباره مضافا إليه بشرط ألا يكون المقدار - وهو المميّز - قد أضيف لغيره ؛ فإن أضيف المقدار لغير التمييز وجب نصب التمييز ، أو : جره «بمن» ، نحو : ما فى الإناء قدر راحه دقيقا (۳) ، أو :من دقيق.

۱- لأنه يدل على المقصود نصّيا من غير احتمال شيء آخر معه ؛ ففى مثل : «اشتريت رطلا عسلا» ... يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الرطل مملوء بالعسل ، ولا يريد الوعاء نفسه ، وفى أمثله أخرى لأنواع التمييز المفرد يمنع النصب احتمالات معنويه أخرى ؛ كالصنجه الموزون بها ، وكالمكيال الذى يكال به ، وكالمقياس الذى يمسح به (يقاس به).

۲- ومع جره يسمى : «تمييزا» مجرورا أيضا ؛ فالجر لا يمنع من هذه التسميه المقيده (انظر رقم ۴ من هامش ص ۳۸۸). والإضافه هنا على معنى : «من» البيانيه التى سبق الكلام عليها (فى رقم ۵ من هامش ص ۳۸۸) وهذا هو الشأن فى إضافه المقادير إلى الأشياء المقدره ، نحو : بعت فدان قصب ، وفى إضافه الأعداد إلى معدوداتها ؛ نحو : خمسه أقلام ، وفى إضافه العدد إلى عدد آخر ، نحو عندى من الكتب أربعمائه - (وسيجىء البيان فى ج ۳ م ۹۳ ص ۱۸ حيث الأوجه الإعرابيه المختلفه فيما سبق).

۳- فى هذا يقول ابن مالك : وبعد ذى وشبهها اجرره إذا أضفتها ؛ كمدّ حنطه ، غذا يريد : «بذى» ... الأشياء التى سبق أن عرض لها أمثله فى البيت السابق ؛ (وهى ثلاثه : المساحه ، الكيل ، الوزن) فإن التمييز بعدها مجرور بالإضافه ، أما «شبهها» فهو : كل لفظ عربى جرى العرف على - - استعماله فى واحد من الثلاثه. و «المد» : يقدر فى بعض الأقاليم بنحو ۱۲ / ۷ من القدح ، وفى بعض آخر بنحو : رطل وثلث رطل. «حنطه» : قمح. غذا : غذاء. ثم قال إن الجر بالإضافه إنما يكون حين إضافه المميّز للتمييز مباشره. أما إذا أضيف المميز لغير التمييز فيجب نصب التمييز : والنّصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل : «ملء الأرض ذهبا» وسيذكر بعد بيتين أنه يجوز جر التمييز بالحرف «من» بشرط ألا يكون التمييز للعدد ولا للنسبه. فيقول فى ص ۳۹۴ : واجرر «بمن» إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى ؛ كطب نفسا تفد «ذى العدد» أى : صاحب العدد ، يريد التمييز الذى للعدد الصريح ؛ فإنه لا يجوز جره بالحرف «من» أما العدد غير الصريح ؛ مثل : «كم» فيجوز جر تمييزه - بالتفصيل الوارد فى بابه ، ج ۴ - نحو : كم من كتاب عندك ، كما أن التمييز الذى كان أصله فاعلا ، لا يجوز جره بمن ، ومثل له بمثال هو : طب نفسا تفد ، أى : تستفد. وإنما كان أصل التمييز هنا فاعلا لأن أساس الكلام : لتطب نفسك ؛ ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزا. ومثله طاب الورع نفسا ؛ أصله : طابت نفس الورع ؛ ثم حول الكلام على الوجه السالف. (وقد وفينا الكلام على أصل التمييز ، وستجىء

الإشاره للبيت السالف لمناسبه أخرى فى ص ٣٩٤).

وإن كان تمييز المفرد خاصّا بالعـدد الصـريح ، والعدد ثلاثه ، أو عشـره ، أو ما بينهما ... ، وجب جرّ التمييز ؛ بإعرابه مضافا إليه ، والمضاف هو العدد (أى : الممّيز) ، والغالب فى هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقله.

فـإن كان العـدد لفظا دالّا على المائه أو المئات ، أو الألف أو الألوف - وجب أن يكون التمييز مفردا مجرورا ، لأنه يعرب مضافا إليه ، والمضاف هو العدد (١).

وإن كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشره ، وأن يكون مفردا ، وفيما يلى أمثله لما سبق :

(قرأت فى العطله ثلاثه كتب ، كل كتاب مائه صفحه ، وعدد السطور ألف سطر).

(قضـينا فى الرحله خمسه أيام ، قطعنا فيها مائه ميل مشـيا ، وأنفق كل منا ألف قرش). (الأسـبوع سبعه أيام بلياليها ، كل منها أربع وعشرون ساعه ،

١- والإضافه على معنى : «ومن» طبقاً البيان الذى سلف فى رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه.

والساعه ستون دقيقه). (الستة اثنا عشر شهراً ، الشهر ثلاثون يوماً - غالباً - السنه ثلاثمائه يوم وأربعه وستون يوماً ، فى الغالب) (١) -.

٢ - وعامل النصب أو الجر بالإضافه فى «التمييز المفرد» ، هو اللفظ المبهم ، أى : المميّز. أما عند الجرّ بالحرف : «من» فإن هذا الحرف يكون هو العامل.

٣ - ولا بد من تقدم العامل على التمييز فى جميع الأنواع الخاصه بتمييز الذات (المفرد) (٢).

٤ - وإذا تعدد تمييز المفرد فالأحسن العطف بين المتعدد (٣). وإذا كان التمييز مخلوطا من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف ، نحو : عندى رطل سمنا عسلا ، أو : سمنا وعسلا.

* * *

(ب) يختص تمييز «الجمله» أو : «النسبه» بالأحكام الآتيه :

١ - يجب نصبه إن كان محوّلا عن الفاعل أو المفعول الصناعيين (٤) ؛ نحو : ارتفع المخلص درجه ، وعلا الأمين منزله ، ومثل : رتبت الحجره أثاثا - نظمت الكتب صفوفا. والأصل : ارتفعت درجه المخلص - علت منزله الأمين - رتبت أثاث الحجره - نظمت صفوف الكتب.

ومن تمييز الجمله الواجب النصب ما يكون واقعا بعد أفعل التفضيل ، نحو : المتعلم أكثر إجاده. وإنما يجب نصبه بشرط أن يكون سببيّا (٥) ؛ أى : فاعلا فى المعنى ، كالمثال المذكور ، وإلا وجب جره بالإضافه. وعلامه التمييز الذى هو فاعل فى المعنى ألّا يكون من جنس المفضّل الذى قبله ، وأن يستقيم المعنى بعد جعله فاعلا مع جعل أفعل التفضيل فعلا (٦) ؛ ففى المثال السابق نقول : المتعلم

١- لتمييز العدد أحكام كثيره ، ، متشعبه ، وتفصيلات متعدده - ولا سيما تقدمه - ؛ مكانها : «باب العدد» فى الجز الرابع. (م ٩٤ ص ٣٩٤) وقد اقتصرنا هنا على ما يناسب موضوعنا.

٢- والذى بعد العاطف لا يسمى تمييزا - وإنما يعرب معطوفا ، برغم أنه يؤدى معنى التمييز. - كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٣٩٥ -

٣- انظر رقم (١) من هامش ص ٣٩٠. و «ب» من ص ٣٩٧.

٤- معناه الأصيل فى هامش ص ٣٩٧.

٥- لهذا إيضاح يجىء فى «ب» من الزياده والتفصيل ص ٣٩٧ ، وبيان مفيد آخر فى باب أفعل التفضيل - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٨ -

٦- لهذا إيضاح يجىء فى «ب» من الزياده والتفصيل ص ٣٩٧ ، وبيان مفيد آخر فى باب أفعل التفضيل - ج ٣ م ١١٢ ص ٣٣٨ -

كثرت إجادته وفى مثل : أنت أحسن خلقا ، نقول : أنت حسن خلقك ... وهكذا. ومثال التمييز الذى ليس بفاعل فى المعنى : علىّ أفضل جندىّ ، وميّه أفضل شاعره. وضابط هذا النوع أن يكون أفعل التفضيل بعضا من جنس التمييز ؛ فيصح أن يوضع مكان أفعل التفضيل كلمه : «بعض» مضافه ، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل فى مكانه ؛ فلا يفسد المعنى ، ففى المثال السابق نقول : علىّ بعض الجنود ، وميّه بعض الشاعرات. وإذا لم يصح أن يكون فاعلا فى المعنى وجب جره بالإضافه - كما قلنا - ، لوجوب إضافه أفعل التفضيل إلى ما هو بعضه (١) (متابعه للرأى الأشهر).

وإنما يجب الجر بالإضافه بشرط أن يكون أفعل التفضيل غير مضاف لشىء آخر غير التمييز. فإن كان مضافا وجب نصب التمييز ؛ نحو : علىّ أفضل الناس إخوه - وميّه أفضل النساء أشعارا.

ومما تقدم نعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب نصبه فى حالتين وجره فى واحده. ومن تمييز الجمله الذى يجب نصبه ، ولا تصح إضافته (٢) : ما يقع بعد التعجب القياسىّ ، أو السماعى (٣) ؛ فالأول ، نحو : ما أحسن الغنىّ مشاركه فى الخير - أحسن بالغنىّ مشاركه فى الخير - والثانى نحو : لله در العالم مخترعا (٤) - حسبك به

١- كما سيجىء فى بابه بالجزء الثالث م ١١٢ ص ٣٣٨. وفى هذه الصوره يقول ابن مالك : والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضّلا ؛ كأنت أعلى منزلا

٢- فيمتنع جره بالإضافه حتما ، دون جره بمن فى بعض الصور - كما سيجىء فى رقم ٤ من هذا الهامش.

٣- القياسى يكون بإحدى الصيغتين المخصصتين له ، وهما : ما أفعله ، وأفعل به. (وسيجىء الكلام المفصل عليهما فى مكانه من الجزء الثالث باب : «التعجب»). أما التعجب بغيرهما فمقصور على السماع ، ويقال له : التعجب العرضى. وفى هذه الصوره يقول ابن مالك : وبعد كلّ ما اقتضى تعجّبا ميّز ، كأكرم بأبى بكر أبا وذكر بعد هذا البيت بيتا سبق أن نقلناه وشرحناه بمناسبه أخرى فى ص ٣٩٢ ؛ هو : واجرر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى ؛ كطب نفسا تفد

٤- يجوز فيه وفيما بعده جره بمن بملاحظه ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٠ وما سيجىء فى «ح» من الزياده ص ٣٩٧ - والدر : اللبن ، أى : أن اللبن الذى ارتضعه هذا الرجل ونشأ عليه ، لبن غير معتاد ولا مألوف ، إنما هو لبن موضع العجب ، إذ أنشأ هذا الرجل الذى لا مثيل له ؛ فهو لبن خاص من عند منشىء العجائب. ومبدعها الأول وهو : الله. (راجع رقم ٢ من هامش ص ٢١ و ٣١ ح من ص ٣٩٧ من هذا الجزء ، ثم الجزء الأول ص ٤٥٨ م ٣٨. من الطبعه الثالثه).

رجلا - كفى به نافعا - يا جارتا ما أنت جاره (١) حسبك بالصادق رجلا ، وقول الشاعر :

وحسبك داء أن تبيت ببطنه (٢)

وحولك أكباد تحنّ إلى القدّ (٣)

٢ - لا يجوز تعدده بغير عطف ؛ نحو : نما الغلام جسما وعقلا (٤) ...

٣ - عامل النصب فى هذا التمييز هو ما فى الجمله من فعل ، أو : شبهه (٥).

٤ - لا يجوز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان جامدا. كأفعل فى التعجب ؛ وكنعم وبئس (٦) - وأخواتهما - من أفعال المدح والذم ، نحو : ما أنفع الطبيب إنسانا ، ونعم المغيث رفيقا ، وبئس القاسى رجلا ، أو كان فعلا متصرفا يؤدى معنى الجامد ؛ نحو : كفى بالطبيب إنسانا ، فإن الفعل : «كفى» متصرف ولكنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ، فمعنى قولنا : كفى بالطبيب إنسانا : ما أكفاه إنسانا : أما فى غير هاتين الصورتين الممنوعتين فالأحسن عدم تقديم التمييز (٧). وأما توسط هذا التمييز بين العامل ومعموله فجائز بشرط أن يكون

١- «يا جارتا» : أصلها : يا جارتى ، منادى منصوب ، لأنه مضاف لياء المتكلم ، المنقلبه ألفا. وهذا الأسلوب تتعدد فيه الصور الإعرابيه بتعدد المعانى ، فقد تكون «ما» حرف نفى خرج عن معناه للتعجب ، والجمله بعدها اسميه ؛ (مبتدأ وخبر) خاليه من التمييز ، ويكون المعنى : لست جاره ، وإنما أنت شىء أكثر منها ؛ فأنت أم ، أو أخت ، أو إحدى القريبات الحميمات ، أى : بمنزله واحده من هؤلاء ؛ إعلانا للتعجب من عملها الذى لا يصدر من جاره ، وإنما يصدر من واحده ممن سبقن. وقد تكون «ما» استفهاميه ، خبرا مقدما ، و «الضمير» مبتدأ مؤخر ، و «جاره» : تمييز ، والجمله تفيد التعجب بسبب أداه الاستفهام الداله على الاستعظام ؛ فقد خرج عن معناه الحقيقى إلى التعجب. ويصح فى هذه الصوره أيضا أن تكون : «جاره» حال مؤوله ، بمعنى : ملاصقه ... ويصح أن تكون «ما» نافيه ، والجمله بعدها منفيه ، أى : أنت لست أهلا أن تكونى جاره ... و...

٢- شده امتلاء المعده بالطعام.

٣- القطعه من الجلد الجاف غير المدبوغ.

٤- وما بعد العاطف يعرب معطوفا ولا يسمى فى الاصطلاح تمييزا ؛ مع أنه يؤدى معنى التمييز - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ -.

٥- وهذا عند غير ابن مالك ، وقد سجلنا رأيه فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٩.

٦- انظر رقم ١ من هامش ص ٣٠١ م ١١٠ ج ٣ - باب «نعم وبئس» - ففيه أحكام خاصه بتمييزهما ، ومنها : أنه لا يصح تأخيره عن المخصوص بالمدح أو الذم.

٧- فى حكم تقديم التمييز وعدم تقديمه يقول ابن مالك : وعامل التّمييز قدّم مطلقا والفعل ذو التّصريف نزرا سبقا - - يريد : أن عامل التمييز يجب تقديمه ؛ سواء أكان التمييز تمييز مفرد أم تمييز نسبه. ثم بين أن التمييز إن كان عامله فعلا متصرفا - وهذا

لا يكون إلا فى تمييز الجمله – فقد يتأخر هذا العامل ويتقدم بالتمييز عليه فى حالات نادره. والأحسن عدم القياس هنا.

العامل فعلا أو وصفا يشبهه ؛ نحو : صفا نفسا الورع ، وقول المتنبى :

فهنّ أسلن – دما – مقلتى

وعذّبن قلبى بطول الصدود

ص: ٣٩٦

زیاده وتفصیل

(ا) تمییز النسبه قد یکون غیر محوّل إلا بتأویل لا داعی له ، نحو : امتلأ الإناء ماء ؛ إذ لا یقال امتلأ الماء.

(ب) عرفنا (۱) أن التمییز الواجب النصب بعد «أفعل التفضیل» هو السببیّ (۲) ، وأنه نوع من تمییز الجمله ؛ إذ أصله : «فاعل» ، وأصل «أفعل» هو : الفعل ، ومن الممکن إرجاعهما إلی أصلهما ؛ فتعود الجمله الفعلیه للظهور ، وترجع لأصلها الذی ترکته ، وتحولت عنه إلی أسلوب آخر ...

لکن کیف یتحقق هذا؟ ففی مثل : أنت أکثر مالا ، وأعلی منزلا ، - ونظائرهما - لا یمکن تحویل أفعل إلی فعل یؤدی المعنی الأصلی الأساسی لصیغه التفضیل (وهو الکثره ، والعلوّ - مثلا.) مزیدا علیه الدلاله علی التفضیل.

یری بعض النحاه فی هذا النوع التفضیلیّ أنه محول عن مبتدأ مضاف ، والأصل ، مالک أکثر ؛ ومنزلک أعلی ... فصار المبتدأ تمییزا ، وصار الضمیر المتصل المضاف إلیه مبتدأ مرفوعا منفصلا. وفی هذه الحاله وأمثالها یجیء التمییز محولا عن المبتدأ ، ویری آخرون ؛ أن المراد معروف من السیاق ، وهو : أنه کثر کثره زائده ، وملأ علوّا زائدا ، فلا یفوت التفضیل بتحویله عن الفاعل ، أو : أن فوات معنی التفضیل غیر ضار ؛ إذ لا یجب بقاؤه فی الفعل الموضوع مکان أفعل التفضیل فی هذا الباب ، قیاسا علی عدم بقائه فی بعض أبواب أخری.

وکلا الرأیین حسن. ولعل الرأی الثانی - بوجهتیه - أحسن ؛ لأن فیه تخفیفا من غیر ضرر ، وتقلیلا للأقسام بحصرها فی الفاعل والمفعول به.

(ح) من الأسالیب المسموعه فی التمییز : لله در خالد فارسا (۳). فکلمه :

۱- فی ص ۳۹۳.

۲- هو المتصف فی المعنی بالشیء الجاری فی اللفظ علی غیر ذلک المتصف به ؛ فإن المنزل - فی مثل : أنت أعلی منزلا - هو المتصف فی المعنی بالعلو ، مع أن العلو جار فی اللفظ علی المخاطب.

۳- سبق شرحها وبیان حکمها فی رقم ۱ من هامش ص ۳۹۰ ولها شرح مع غیرها فی رقم ۴ من هامش ص ۳۹۴. وکذا فی رقم ۲ من هامش ص ۱۸ - وکذا فی ص ۴۵۸ ج ۱ م ۳۸ من الطبعه الثالثه.

«فارسا» وأشباهها (مما يحل محلها فى هذا التركيب ويكون مشتقّا) يصح إعرابها حالا ؛ لاشتقاقها ، ولأن المعنى يتحمل الحاليه ، ويصح إعرابها تمييزا للنسبه ؛ والمعنى على هذا التمييز أوضح ، وبه أكمل. وإنما يكون التمييز فى مثل : «لله در خالد فارسا» من تمييز النسبه إذا كان المتعجب منه (وهو المميّز) ، اسما ظاهرا مذكورا فى الكلام كهذا المثال ، أو كان ضميرا مرجعه معلوم ؛ نحو : سجل التاريخ أبدع صور البطوله لخالد بن الوليد ؛ لله درّه بطلا. أو : يا له رجلا ، أو : حسبك به فارسا ... فالضمير هنا معروف المرجع : فإن جهل المرجع وجب اعتبار التمييز من تمييز المفرد (١) ، لأن الضمير مبهم ، فافتقاره إلى التمييز ليكون مرجعا يبين ذات صاحبه ؛ ويوضح حقيقته - أشد من افتقاره إلى بيان نسبه التعجب إليه (أى : إلى صاحب الضمير). أما الضمير المعلوم فبالعكس كما ذكرنا (٢). ومثل هذا يقال فى الضمير المتصل بالصيغتين القياسيتين فى التعجب ، وهما «ما أفعله وأفعل به».

أما تمييز الضمير المستتر فى : «نعم» و «بئس» فى مثل : الفارس نعم رجلا - الجبان بئس جنديّا - فالأحسن اعتباره من تمييز المفرد ، برغم أن مرجعه مذكور دائما : وهو : التمييز. ومثله : ربّه رجلا ، أما تمييز : «كم» فى مثل : كم رجلا شاركتهم ؛ فإنه مفرد من نوع تمييز العدد ، لأن «كم» كنايه عنه.

(د) تجب مطابقه تمييز الجمله للاسم السابق فى مواضع ، ويجب ترك المطابقه فى أخرى. وقد تترجح المطابقه أو عدمها فى ثالثه. وفيما يلى البيان :

فتجب المطابقه

١ - إن كان كل من التمييز والاسم السابق عليه فى الجمله لشىء واحد ، أى : أن مدلول كل منهما هو مدلول الآخر ؛ نحو : كرم علىّ رجلا ، (فالرجل هو :

١- كأن ينظر شخص قائدين. أحدهما راكب ، والآخر راجل ، ثم يقول عن غير إعلان ولا تصريح باسم أحدهما : لله دره فارسا. أو : يقرأ نصين ؛ أحدهما نثر ، والآخر شعر ، وهما لأديب واحد ، ثم يقتصر على أن يقول : لله دره شاعرا.

٢- هذا النوع هو الذى أشرنا إليه فى رقم ٥ من هامش ص ٣٨٩.

علىّ ، وعلىّ هو : الرجل). وكرم العليان رجلين ، وكرم العليون رجالا ، وكرمت عبله فتاه ، وكرمت العبلتان فتاتين ، وكرمت العبلات فتيات ... و...

٢ - إن كان مدلول التمييز غير مدلول الاسم السابق ، ولكن هذا الاسم السابق جمع ، والتمييز مصدر فإنه يجمع إذا اختلفت أنواعه باختلاف الأفراد التى يدل عليها الاسم السابق ، وتنطبق عليها تلك الأنواع ، وتنصبّ عليها ، نحو : خسر الأشقياء أعمالا ، فقد جمع التمييز «أعمالا» بقصد معيّن : هو بيان أن هذه الأعمال مختلفه الأنواع ، وأن كل نوع منها يصيب شقيّا ، وهو فرد من أفراد الاسم السابق المجموع : (الأشقياء).

٣ - إن كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق جمع ، والتمييز جمع متعدد ، غير مصدر ، فيجمع لإزاله لبس محتمل ؛ نحو : كرم الأولاد آباء ، فقد جمع التمييز: «آباء» ليدل جمعه على أن لكل ولد أبا ، وليسوا إخوه. ولو لم نجمعه وقلنا : كرم الأولاد أبا ، لقوى احتمال أنهم إخوه من أب واحد.

ويجب ترك المطابقه

١ - إن كان معنى التمييز واحدا ليس له أفراد متعدده ومعنى الاسم السابق متعددا ؛ نحو : كرم الأولاد أبا (إذا كانوا إخوه لأب).

٢ - أو كان التمييز غير الاسم السابق ، ولكن الاسم السابق مفرد ، والتمييز جمع متعدد غير مصدر ، وقصد بجمعه إزاله لبس محتمل ؛ نحو : نظف المتعلم أثوابا ، وكرم الشريف آباء ، فلو طابق التمييز الاسم السابق لوقع فى الوهم أن المقصود ثوب واحد ، وأب واحد. ولإزاله هذا الاحتمال جمع التمييز.

٣ - أو كان التمييز مصدرا لا يقصد أن تختلف أنواعه ، نحو : أحسن الجنود عملا.

وتترجح المطابقه فى مثل ؛ حسنت الفتاه عينا ؛ لأن احتمال اللبس يكاد يكون معدوما ؛ إذ لا يكاد يخطر على البال أن الحسن مقصور على عين ، واحده. ويترجح تركها فى : حسن الفتيان ، أو الفتيه وجها ، للسبب السالف.

(٥) يتفق الحال والتمييز فى أمور ، ويفترقان فى أخرى. وأهم ما يتفقان فيه خمسه أمور :

كلاهما : اسم ، نكره ، منصوب ، فضله ، رافع للإبهام.

وأهم ما يختلفان فيه سبعه

١ – التمييز لا يكون إلا مفردا (١) ، أما الحال فقد تكون جمله ، أو شبه جمله.

٢ – التمييز لا يكون إلا فضله ، أما الحال فقد يتوقف عليها المعنى الأساسى – كما سبق فى بابها (٢) –.

٣ – التمييز مبين للذوات أو للنسبه ، والحال لا تكون إلا مبينه للهيئات.

٤ – تمييز الجمله لا يتعدد إلا بالعطف ؛ نحو : ارتفع النبيل خلقا ، وعلما ، وجاها. والأحسن فى التمييز المتعدد للمفرد أن يكون تعدده بالعطف.

إلا إن كان المراد من التمييز المتعدد المفرد معنى واحدا ، مثل عندى رطل عسلا سمنا ؛ فيجوز التعدد مع العطف ، وبدونه (٣) – أما الحال فتتعدّد بعطف وبغير عطف ؛ نحو أقبل المنتصر ، فرحا ، مسرعا ، مصافحا رفاقه ، أو فرحا ومسرعا ، ومصافحا ... – وعند وجود العاطف لا تسمى فى الاصطلاح «حالا» وإنما تعرب معطوفا ، برغم أنها تؤدى معنى الحال (٤) ، وكذلك التمييز –.

٥ – لا يصح تقديم تمييز المفرد على عامله. والأحسن عدم تقديم تمييز الجمله على عامله ، إذا كان فعلا مشتقّا ، أو وصفا يشبهه. أما الحال فيجوز.

٦ – التمييز فى الغالب يكون جامدا ، أما الحال فتكون مشتقه وجامده.

٧ – التمييز لا يكون مؤكدا لعامله – فى الصحيح (٥) – والحال قد تكون مؤكّده.

١– ليس جمله ، ولا شبهها.

٢– فى ص ٣٣٩ ، وفى رقم ٣ من ص ٣٨٠.

٣– سبق فى ص ٣٣٩.

٤– راجع ما يختص بهذا فى ص ٣٦٠ من باب الحال. حيث التفصيل.

٥– يلاحظ الفرق الكبير بين هذا الحكم والذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٨٨.

المسأله ۸۹ : حروف الجر

اشاره

(۱)

الكلام عليها الأمور الآتيه : (وأكثرها دقيق هامّ)

(عددها ، وبيانها) - (عملها) - (تقسيمها من ناحيه هذا العمل ، والأصاله فيه ، أو عدمها ؛ وما يترتب على ذلك من التعلق بالعامل ، وآثار التعلق ...) - (معانى كل حرف ، ووجوه استعماله) - (حذف حرف الجر وحده مع إبقاء عمله ، وحذفه مع مجروره) - (نيابه حرف جر عن آخر).

(ا) فأما عددها وبيانها فالمشهور منها عشرون (۲) ؛ هى : من - إلى - حتى - خلا - عدا - حاشا - فى - عن - على - مذ - منذ - ربّ - اللام - كى - الواو - التاء - الكاف - الباء - لعل - متى -.

(ب) وأما عملها فهو جرّ آخر الاسم (۳) الذى يليها مباشره فى

۱- يسميها بعض القدماء : «حروف الإضافه». (لما يأتى فى رقم ۳ من هامش ص ۴۰۶) وقد يطلقون عليها أحيانا. «الظرف» لأن «الظرف» يشمل «شبه الجمله» بنوعيه المعروفين وهما : الظرف والجار مع مجروره. (انظر رقم ۱ من هامش ص ۲۳۰ حيث بيان المراجع) وقد يطلق على كل واحد منهما : «شبه الوصف» للسبب المبين فى رقم ۴ من هامش ص ۳۴۷.

۲- لم ندخل فى عدادها الحرف : «لو لا» الداخل على ضمير غير مرفوع (عند من يقول بأنه حرف جر شبيه بالزائد - كما سيجىء فى ص ۴۱۷ - ، فما بعده مجرور لفظا مرفوع محلا ، على أنه مبتدأ) لأن فى هذا تعقيدا.

۳- ليست حروف الجر وحدها هى السبب أو العامل فى جر الاسم ؛ فأسباب جره أو عوامله الأصيله ثلاثه. «أولها» : حروف الجر ؛ فكل حرف منها لا بد له من اسم يجره على الوجه المبين فى هذا الباب. «ثانيها» : أن يكون الاسم مضافا إليه. «ثالثها» : أن يكون تابعا لمتبوع مجرور ؛ فالنعت. والعطف ، والتوكيد ، والبدل - مجروره حتما إذا كان المتبوع مجرورا. بقى سببان آخران للجر ؛ «أحدهما» : الجر على «التوهم» ، ومن صواب الرأى إهماله ، وعدم الاعتداد به (كما قلنا فى ص ۳۲۳ وفى ج ۱ ص ۴۴۱ م ۴۹ بعد أن أوضحناه وتناولناه بالبيان فى الموضعين وفى ج ۳ م ۹۳ ص ۸). والآخر الجر على : «المجاوره» والواجب التشدد فى إغفاله ، وعدم الأخذ به مطلقا (كما أشرنا فى الموضع السابق) ، أما الداعى لاتخاذه سببا للجر عند القائلين به فورود أمثله قليله - وبعضها خطأ ، أو - - مشكوك فى صحه نقله عن العرب - قد اشتملت على جر الاسم من غير سبب ظاهر لجره ، إلا مجاورته لاسم مجرور قبله مباشره ؛ منها : هذا جحر ضب خرب ؛ بجر كلمه : «خرب» مع أنها صفه لكلمه : «جحر» ولا تصلح صفه لكلمه : «ضب» ؛ لأن الضّب لا يوصف بأنه خرب. ومنها قول الشاعر : «يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلّهم ...» ؛ بجر كلمه : «كل» مع أنها توكيد لكلمه : «ذوى» المنصوبه ؛ إذ لو كانت توكيدا لكلمه : «الزوجات» لقال : كلهن. - وقد تأول النحاه المثال الأول بأن أصله : هذا جحر ضبّ خرب الجحر منه ، أو خرب جحره ، ثم حذف ما حذف ؛ وبقى ما بقى. واشتد الجدل فى نوع المحذوف

وصحته وعدم صحته ، على الوجه المبين فى المطولات (ومنها الهمع ج ٢ ص ٥٥). وقالوا فى المثال الثانى ؛ إنه خطأ أو ضروره. واتفق كثير من الأئمه على أن الجر بالمجاوره ضعيف ، أو ضعيف جدا. وعلى هذا لا يصح القياس عليه وإنما يقتصر على الوارد فيه ، المسموع عن العرب ، - كما جاء فى خزانه الأدب للبغدادى ج ٢ ص ٣٢٤ - بل جاء فى كتاب : «مجمع البيان ، لعلوم القرآن» (ج ٣ ص ٣٣٥) ما نصه : (إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاوره جائزا فى كلام العرب) اه. (وقد أعدنا ما سبق - لأهميته - فى أول الجزء الثالث ص ٨).

الاختيار (١) جرّا محتوما (٢) ؛ ظاهرا ، أو مقدرا ، أو محليّا (٣). فالظاهر كالذى فى قول الشاعر :

إنى نظرت إلى الشعوب فلم أجد

كالجهل داء للشعوب ، مبيدا

١- مباشره : أى : بغير أن يفصل بينهما فاصل فى الاختيار ، لكن يجوز الفصل - أحيانا - ب «كان» الزائده التى سبق الكلام عليها فى باب «كان» ج ١ م ۴۴. أما فى حاله الضروره الشعريه فقد يجوز - مع القبح - الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ، أو بالمفعول به ، كقول الشاعر : إن عمرا لا خير فى - اليوم - عمرو إنّ عمرا مكثّر الأحزان وقول الآخر : وإنى لأطوى الكشح من دون ما انطوى وأقطع بالخرق الهبوع المراجم والأصل : وأقطع بالهبوع المراجم الخرق ، (الهبوع : الجمل الذى يمشى مشيه حمار الوحش. والمراجم : الذى يرجم الأرض بأخفافه. - ويروى : المزاحم بالزاى - والخرق : المكان الواسع الذى تصفر فيه الريح).

٢- ولا يجوز إلغاء عمله الجر.

٣- الجر المحلى فرع من الإعراب المحلى المختص بالكلمات المبنيه ؛ كالضمائر ، وكأكثر أسماء الإشاره والموصول ... فيكون لفظ الكلمه مبنيا ؛ لكنه فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب ما يقتضيه العامل. ويختص كذلك بالجمل المحكيه ، وغيرها من الجمل الأخرى التى لها موقع إعرابى ؛ - - كجمله النعت ، أو الحال ... كما يكون فى المصادر المنسبكه ، وفى آخر الكلمه المجروره بحرف جر زائد ، أو شبيه بالزائد - كما سيأتى فى هذا الباب - وما سبق مبنى على الرأى القائل : إن الإعراب المحلى نوع يختلف عن الإعراب التقديرى (وقد عرض لهما الصبان فى الجزء الثانى من حاشيته ، أول باب الفاعل ، عند الكلام على حكمه : «الرفع» وأوضحنا هذا مفصلا فى المكان المناسب من الجزء الأول ؛ باب المعرب والمبنى ... ص ۵۴ م ۶ وص ١٣٢ م ١٧ و ٢٢٠ م ٢٣.)

والمقدّر كالذى فى قولهم : ما من فتى يستجيب لدواعى الغضب إلا كانت استجابته بلاء وخسرانا.

والمحلى كالذى فى قولهم : لا أتألم ممن يسعى بالوقيعه بين الناس قدر تألمى من الذين يعرفونه ، وهم - إلى ذلك - يستجيبون لما يقول ...

(ح) وتنقسم هذه الحروف من ناحيه الاسم الذى تجرّه إلى قسمين ، قسم لا يجر إلا الأسماء الظاهره ، وهو : عشره.

مذ - منذ - حتى - الكاف - الواو - ربّ (١) - التاء - كى - لعلّ - متى.

وقسم يجر الأسماء الظاهره والمضمره ؛ وهو : العشره الأخرى (٢). وسيأتى الكلام (٣) على معنى كل حرف من القسمين ، وعمله.

وتنقسم من ناحيه الأصاله وعدمها إلى ثلاثه أقسام ، حروف أصليه - وما قد

١- ومن القليل الذى لا يقاس عليه جره الضمير - وسيجىء البيان فى ص ۴۸۳.

٢- فى بيان حروف الجر ، والمختص منها بالظاهر دون غيره ، يقول ابن مالك : هاك حروف الجرّ ، وهى : من ، إلى حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، فى ، عن ، على مذ ، منذ ، ربّ ، اللّام ، كى ، واو ، وتا والكاف ، والبا ، ولعلّ ، ومتى بالظّاهر اخصص منذ ، مذ ، وحتّى والكاف ، والواو ، وربّ ، والتّا وقد اقتصر على سبعه أحرف تجر الظاهر ، وترك ثلاثه ؛ هى : كى ، لعل ، متى. ويقول أيضا : واخصص بمذ ، ومنذ وقتا ، وبرب منكّرا. والتّاء لله ، ورب وما رووا من نحو : ربّه فتى نزر ، كذا كها ، ونحوه أتى أى : أن الكاف قد تجر المضمر شذوذا.

٣- فى ص ۴۲۲.

يشبهها (۱) ويلحق بها أحيانا - وحروف زائده (۲) ، وحروف شبيهه بالزائده.

* * *

القسم الأول : الحرف الأصلى - وشبهه (۳) ، وهو الذى يؤدى معنى فرعيّا جديدا فى الجمله ، ويوصّل بين العامل والاسم المجرور (۴) ؛ فله مهمتان يؤديهما معا. وفيما يلى إيضاحهما :

(ا) فأما من ناحيه إفادته معنى فرعيّا جديدا لا يوجد إلا بوجوده فيتجلى فى مثل : «حضر المسافر» ؛ فإن هذه الجمله تبعث فى النفس عده أسئله ، قد يكون منها : أحضر المسافر من القريه أم من المدينه؟ أحضر من بلد أجنبى ، أم غير أجنبى؟ أحضر فى سياره ، أم فى طياره ، أم فى باخره ، أم فى قطار؟ أحضر إلى بيته ، أم إلى مقر عمله؟ ... و... و.. ففى الجمله نقص معنوى فرعىّ فإذا قلنا : «حضر المسافر من القريه» وأتينا بحرف الجر الأصلى «من» ، وبعده مجروره - فإن بعض النقص يزول ، ويحل محله معنى فرعىّ جديد ، بسبب وجود «من» ، فإنها بينت أن ابتداء المجىء هو : «القريه». ولم يوجد هذا المعنى إلا بوجود «من» ؛ فهى لبيان : «الابتداء» ، وقد ظهر هذا المعنى الفرعى الجديد على المجرور بها.

وإذا قلنا : حضر المسافر من القريه إلى مقر عمله ، فإنّ نقصا آخر معنويّا يزول ، ويحل محله معنى فرعىّ جديد ، هو : «الانتهاء» ؛ بسبب وجود «إلى» ، فقد دلت على أن نهايه السفر هى مقر العمل ، ولو لا وجود : «إلى» ما فهم هذا المعنى الفرعىّ الجديد ، فهى لبيان الانتهاء ، وقد ظهر على المجرور بها (۵).

ولو قلنا : حضر المسافر من القريه إلى مقر عمله فى سياره - لزال نقص معنوى آخر ، وحل محله معنى فرعىّ جديد ؛ هو : «الظرفيه» بسبب وجود حرف الجر الأصلىّ «فى» الذى يدل على أن المسافر كان خلال حضوره - فى سياره تحويه

۱- انظر رقم ۱ من هامش الصفحه الآتيه.

۲- فى الجزء الأول (م ۵ ص ۶۲ و ۶۵) بيان مفيد عن المراد من اللفظ الزائد ، سواء أكان حرفا أم غير حرف.

۳- انظر رقم ۱ من هامش الصفحه الآتيه.

۴- إلا الحرف : «على» إذا كان معناه الإضراب ؛ فإنه لا يتعلق بعامل ؛ كما سيجىء فى ص ۳۹۱.

۵- طبقا للبيان الخاص بمعنى الحرف ، والغرض منه. (وقد تقدم فى ج ۱ م ۵ ص ۶۲).

كما يحوى الظرف المظروف ، أى : كما يحوى الوعاء الشىء الذى يوضع فيه وهكذا بقيه حروف الجر الأصليه كلها - وكذا الشبيهه بالأصليه (١) - ؛ فإن كلّا منها لا بد أن يحمل معه للجمله معنى فرعيّا جديدا من المعانى (٢) التى يختص بتأديتها ، ولا يتكشف هذا المعنى الجديد إلا بعد وضع الحرف مع مجروره فى الجمله. وعندئذ يتكشف ويتحقق مدلوله على الاسم المجرور به - كما سبق (٣) -.

أما وجود الحرف وحده أو مع مجروره بغير وضعهما فى جمله ، فلا يفيد شيئا.

هذا من ناحيه إفادته معنى فرعيّا جديدا لم يكن له وجود قبل مجيئه.

(ب) وأما من ناحيه وصله بين عامله والاسم المجرور - وهو ما يسمى : «التعلق بالعامل» - فالنحاه يقولون : إن الداعى القوى لاستخدام حرف الجر الأصلى مع مجروره ، هو الاستفاده بما يجلبه من معنى جديد - وهذا المعنى الجديد ليس مستقلا بنفسه ، وإنما هو تكمله فرعيه لمعنى فعل أو شبهه. ويوضحون هذا بما يشبه الكلام السابق. ففى مثل : حضر المسافر من القريه - نجد الجار مع مجروره قد أكملا بعض النقص البادى فى معنى الفعل : «حضر» ؛ فلولاهما لتواردت علينا الأسئله السالفه ، لكن بمجيئهما انحسم الأمر. فلهذا يقال : الجار والمجرور متعلق بالفعل : «حضر» ، أى : مستمسك ومرتبط به ارتباطا معنويّا كما يرتبط الجزء بكله ، أو الفرع بأصله ؛ لأن المجرور يكمل معنى هذا

١- حرف الجر الشبيه بالأصل هو : «لام الجر الزائده» زياده غير محضه ؛ لأنها تجىء لتقويه عاملها الضعيف ، ومن الممكن الاستغناء عنها : فإذا لوحظ أنها تفيد عاملها «التقويه» كان هذا معنى جديدا جلبته معها ، وأفادته عاملها ؛ فيجب تعلقها مع مجرورها به. وإن لوحظ أنه يجوز حذفها فلا تتأثر الجمله بحذفها كانت زائده زياده غير محضه ، لأن الحرف الزائد زياده محضه لا يفيد شيئا إلا توكيد معنى الجمله كلها ، لا بعضها - وسيجىء البيان عند الكلام على لام الجر الزائده المحضه التى للتقويه ص ٤٣٩ -.

٢- لكل حرف من حروف الجر الأصليه أو الشبيهه بالأصليه ، عده معان ، ولكل معنى مقام يناسبه ، وسياق يقتضيه. (وسيجىء فى ص ٤٢٢ تفصيل هذا).

٣- وقد أسهبنا القول فى إيضاح معنى الحرف مطلقا ، وأن معناه لا يعرف من لفظه فقط ؛ وإنما يعرف بعد وضعه فى جمله. وأن هذا المعنى يظهر على ما بعده ... و... كل هذا فى ج ١ ص ٦٢ م ٥.

الفعل ، بشرط أن يوصله به حرف الجر الأصلى - ، أو ما ألحق به -. والنحاه يسمون هذا الفعل (١) «عاملا». ويقولون أيضا :

إن حرف الجر الأصلى (٢) - وما ألحق به - بمثابه قنطره توصل المعنى بين العامل والاسم المجرور ، أو بمثابه رابطه تربط بينهما ؛ ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره إلى ذلك الاسم إلا بمعونه حرف الجر الأصلى - وما ألحق به - ؛ فهو وسيط ، أو وسيله للاتصال بينهما (٣) ومن أجل هذا كان حرف الجر الأصلى - وملحقه - مؤديا معنى فرعيّا وهو فى الوقت نفسه أداه من أدوات تعديه الفعل اللازم لمفعول به معنى (أى : حكما). مثال آخر : قعد الرجل ... ، أقعد فى البيت ، أم فى السفينه ، أم فى الحقل ...؟ فمعنى الفعل : «قعد» فى حاجه إلى تكمله فرعيه تدعو للإتيان بالجار الأصلى مع مجروره ؛ فإذا قلنا : قعد الرجل فى السفينه ... انكشف المعنى الكامل للفعل : «قعد» بسبب اتصاله بالسفينه ، وكان هذا الاتصال بمساعده حرف الجر الأصلىّ ، إذ ليس من الممكن أن نقول : قعد الرجل السفينه ؛ بإيقاع المعنى على السفينه مباشره بغير حرف الجر ؛ لأن الاستعمال العربى الصحيح يأبى ذلك ؛ برغم شده احتياج العامل - وهو هنا الفعل : «قعد» - إلى كلمه : «السفينه» ليوقع عليها أثره المعنوى. لكنه عاجز عن أن يوصله إليها بنفسه ؛ فجاء حرف الجر الأصلى وسيطا للجمع بينهما ، ومعينا على تذليل تلك الصعوبه ، ووصل بين معنى الفعل والاسم المجرور بعده. فهو - بحق - أداه اتصال بينهما ؛ ولذا يعدّ وسيله من وسائل تعديه الفعل اللازم إلى مفعول به تقديرا ، زياده على ما يجلبه معه من معنى فرعى

١- وكذا ما يشبهه.

٢- إلا الحرف : «على» الذى للإضراب (كما سيجىء فى رقم ٤ من هامش ص ٤٠٧ - و ١ من هامش ص ٤١٢ وص ٤٧٢).

٣- ولهذا يسميها بعض النحاه : «حروف الإضافه» ، - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٠١ - لأنها إذا كانت أصليه (كما جاء فى بعض المطولات ومنها : المفصل ج ٢ ص ١١٧) تضيف إلى الأسماء المجروره بها معانى الأفعال وشبهها من كل ما يقع عليه التعلق به ، ولو لم يوجد الحرف الأصلى ما تحققت الفائده الفرعيه التكميليه ، ولا صح الأسلوب بعد حذفه وحده وإبقاء مجروره السابق - فى غير المواضع التى يصح فيها حذفه ، ويظل ملحوظا بالرغم من حذفه ، ومعتبرا كالمذكور - ، بخلاف غير الأصلى ؛ فإن حذفه وحده لا يفسد الأسلوب ، وفائدته إما جديده مستقله لا يقصد منها أن تتمم نقصا فى غيرها ، وهذا هو الشبيه بالزائد ، وإما مؤكده لمعناه وهذا هو الزائد - كما سيجىء فى ص ٤١٧ - لهذا كان ما يسمونه : «التعلق» بالعامل مقصورا على حرف الجر الأصلى مع مجروره - وكذا ما ألحق به -.

مثال ثالث : نام الوليـد. فمعنى الفعل : «نام» معروف ، ولكنه معنى يشوبه بعض النقص الفرعيّ ؛ إذ لا يـدل - مثلا - على المكان الذى وقع فيه النوم.

فالعامـل ؛ (وهو هنـا الفعـل : نـام) بحـاجه إلى إتمام المعنى بـذكر المكان الـذى وقع فيه أثره. فهل نقول : نام الوليـد السـرير؟ لا نسـتطيع ذلك ؛ لأن الأساليب السليمه تأباه ، فالفعل عاجز عن إيصال معناه المباشر إلى تلك الكلمه ، فنلجأ إلى الوسيط المساعد ؛ وهو حرف الجر الأصـيل ، - وشـبهه - ليوصّـل بين الاـثنين ؛ ويعـدّى الفعـل اللازم إلى مفعول به معنى ، (حكما) ؛ فنقول : نام الوليد فى السرير. ومثل هذا يقال فى الفعلين : «دعا» ، و «ذم» من قول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمّه (١)

ذموه بالحق وبالباطل ...

وهكذا ...

من كـل ما سـبق نفهم أن حرف الجر الأصـلى (٢) مع مجروره إنمـا يقومـان بمهمه مشتركه ومزدوجه ، كانت السـبب القوىّ فى مجيئهمـا ؛ وهى : إتمام معنى عاملهما ، واسـتكمال بعض نقصه (٣) بما يجلبانه معهما من معنى فرعىّ جديـد ؛ وأحـدهما - وهو حرف الجر الأصلى (٤) - يقوم بمنزله الوسـيط الذى يصل بين معنى العامل والاسم المجرور ، ويجعل عامله اللازم متعديا حكما وتقديرا ويعبر النحاه عن كل هذا تعبيرا اصـطلاحيّا ؛ هو : «أن الجار الأصلىّ - وشبهه - مع مجروره متعلّقان بالعامل» (٥). فالمراد من تعلقهما به هو : اتصالهما وارتباطهما به ؛ لتكمله معناه الفرعىّ على الوجه الذى سلف.

كمـا نفهم أيضـا ما يقولونه من : أن الاسم المجرور بالحرف الأصـلى - وشـبهه - هو بمنزله «المفعول به» لـذلك العامل ؛ لوقوع معنى العامـل عليه ؛ كمـا يقع على «المفعول به» ؛ فكلا الاسـمين يقع عليه معنى عامله ، وكلاهما يتمم معنى العامل ، والمتعلّق به. إلا أن المفعول به منصوب ، ويصل إليه معنى ذلك العامل مباشره ، أما الاسم الآخر فمجرور بحرف الجر الأصلى ، ولا يصل إليه معنى عامله «وهو المتعلّق به» إلا بوسيط ، ولا يصح تسميته مفعولا به حقيقيّا ، بالرغم من أنه

١- بأن يفعل ما يستدعى أن يذموه بسببه.

٢- وكذا ما ألحق به

٣- وكذا ما ألحق به

٤- لتجليه هذه المسأله أيضا والسبب فى وجوب التعلق تراجع ص ٢٣٦.

٥- إلاـ الحرف : «على» إذا كـان معناه الإضـراب - كما أشـرنا فى رقم ٢ من هـامش ص ٤٠٦ و ١ من هـامش ص ٤١٢ ويجىء البيان فى ص ٤٧٢.

بمنزلته (١) ، كما لا يصح إعرابه فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا مبتدأ ، ولا بدلا (٢) ولا غير ذلك ... ، وإنما يقتصر فى إعرابه على أنه «اسم مجرور بالحرف» ، وكفى (٣) ...

أنواع العامل

(أى : المتعلّق به) ومواضع ذكره وحذفه :

ليس من اللازم أن يكون العامل (أى : المتعلّق به) فعلا ؛ فقد يكون شيئا آخر يشبهه ؛ كاسم الفعل فى مثل : نزال فى الباخره ، بمعنى : انزل فى الباخره ، وحيّهل على داعى المروءه ، بمعنى : أقبل على داعى المروءه ، وكالمصدر الصريح (٤) فى قولهم : السكوت عن السفيه جواب ، والإعراض عنه عقاب ..

ومثل : الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر دعامه من أقوى الدعائم لإصلاح المجتمع ، وكالمشتق الذى يعمل عمل الفعل ؛ نحو : أنا محبّ لعملى ، فرح به ، مرتاح لرفاقى فيه. وقول الشاعر :

يموت المداوى للنفوس ولا يرى

لما فيه من داء النفوس مداويا

وكذلك المشتق الذى لا يعمل (٥) ؛ كاسم الزمان ، واسم المكان ... نحو : انقضى مسعاك لتأييد الحق ، وعرفنا مدخلك إلى أعوانه.

وقد يكون العامل لفظا غير مشتق ، ولكنه فى حكم المؤول به (أى :

١- إذا كان بمنزله المفعول به حكما ومعنى ، فهل يجوز فى توابعه النصب؟ الإجابه الصحيحه : لا. (راجع «ب» من ص ١٢٢ ثم رقم ٣ من هامش ص ١٤٥ ثم ص ١٥٣).

٢- يستثنى من هذا الحكم صوره خاصه يصح فيها عند فريق من النحاه إعراب الاسم المجرور بالحرف «بدلا» ؛ طبقا للبيان التفصيلى فى باب «البدل» - ج ٣ ص ٥٣٨ م ١٢٣.

٣- «ملاحظه» : ما المراد الدقيق مما نقرؤه فى بعض المراجع اللغويه ، وغيرها ، أن فعلا معينا لازما ، ثم يردفونه تصريحا أو تمثيلا ؛ بأنه يتعدى بحرف جر معين؟ الجواب فى ص ١٥٣.

٤- وهو يشمل المصدر الدال على المره ، أو الهيئه ، كما يشمل المصدر الميمى ، والصناعى.

٥- هذا هو الراجح ؛ لأن المشتق غير العامل لا يخلو من رائحه الفعل. راجع حاشيتى : الخضرى والصبان ، أول باب : «إعمال اسم الفاعل» عند قول ابن مالك : ..... إن كان عن مضيّه بمعزل حيث علق الجار والمجرور : «عن مضيه» بكلمه : «معزل» التى هى اسم مكان. (وستجىء الإشاره لهذا فى ج ٣ ص ٢٠٤).

يؤدى معنى المشتق) ؛ مثل : أنت عمر فى قضائك ، فالجار مع مجروره متعلّقان بكلمه : «عمر» الجامده ؛ لأنها مؤوله بالمشتق ؛ فهى هنا بمعنى : عادل. ومثل قولهم : قراءه كلام السفهاء علقم على ألسنتنا. فالجار والمجرور متعلقان «بعلقم» الجامده ؛ لأنها هنا بمعنى : صعب ، أو شاق ، أو مؤلم ، أو : مرّ ...

والمشهور : أن حرف الجر الأصلى ومجروره لا يتعلقان بأحرف المعانى ، ولكن هذا المشهور مخالف لما نقلناه عن بعض المحققين (١).

وقد يخلو الكلام من ذكر العامل (٢) ؛ لأنه إما محذوف جوازا لوضوحه ؛ بسبب اشتهاره فى الاستعمال قبل الحذف وأمن اللبس بعد الحذف ، أو بسبب وجود دليل يدل عليه ؛ فمثال الأول : «بأبى» فى قول المتنبى :

بأبى من وددته فافترقنا

وقضى الله بعد ذاك اجتماعا

وقول الآخر :

بنفسى تلك الأرض ؛ ما أطيب الرّبا

وما أحسن المصطاف (٣)

والمتربعا (٤)

يريد : أفدى بأبى ، - أفدى بنفسى. ومثال الثانى : أزورك فى مساء الخميس أما أخوك ففى مساء الجمعه ، أى : فأزوره فى مساء الجمعه.

وإما محذوف وجوبا إذا كان دالا على مجرد الكون العام ، أى : الوجود المطلق ؛ وذلك فى مسائل ؛ أشهرها سبعه :

أن يقع صفه ، نحو ؛ هذه رساله فى يد صديق عزيز. أو : حالا ؛ نحو : قرأت الرساله من صديق عزيز. أو : صله ، نحو : استمتعت بالأزهار التى فى الحديقه ؛ أو : خبرا لمبتدأ أو لناسخ ، كقول الشاعر :

جسمى معى ، غير أن الروح عندكمو

فالجسم فى غربه ، والروح فى وطن

فليعجب الناس منى ؛ أنّ لى بدنا

لا روح فيه ، ولى روح بلا بدن

۱- راجع إيضاح هذا وتفصيله الكامل فى باب : «الظرف» - رقم ۲ من هامش ص ۲۳۲ م ۷۸ -.

۲- قد يكون تعلق شبه الجمله بالإسناد (أى : بالنسبه الواقعه بين ركنى الجمله ، وهذا إذا لم نتوصل إلى فعل أو شبهه مما يصح التعلق به ؛ كقول ابن مالك فى باب الاستثناء خاصّا بالأداتين «خلا وعدا» : «وحيث جرافهما حرفان ...» فالظرف «حيث» متعلق بالنسبه المأخوذه من قوله : «فهما حرفان» أى : تثبت حرفيتهما حيث جرا. (وقد سبق تفصيل وإيضاح لهذا فى هامش ص ۳۳۱، وتسميه الإسناد بالعامل المعنوى).

۳- المكان المختار لقضاء فصل الصيف فيه.

۴- المكان المختار لقضاء فصل الربيع فيه.

أو : أن يلتزم العرب حذفه فى أسلوب معين ؛ كقولهم لمن تزوج : «بالرّفاء (١) والبنين» ، أى : تزوجت ... فلا يجوز فى مثل هذا الأسلوب ذكر العامل ؛ لأنه أسلوب جرى مجرى الأمثال ، والأمثال لا تغير.

أو يكون حرف الجر هو «الواو» أو «التاء» المستعملتين فى القسم ، نحو : والله لا أبتدئ بالأذى ، وقول الشاعر :

فو الله لا يبدى لسانى حاجه

إلى أحد حتى أغيّب فى القبر

تالله لأصنعن المعروف. التقدير : أقسم والله ، أقسم بالله.

أو أن يرفع الجار مع مجروره الاسم الظاهر عند من يقول بذلك ؛ (٢) بشرط اعتمادهما على استفهام ، أو نفى ؛ نحو : أفى الله شك؟ : ما فى الله شك.

وإذا كان العامل محذوفا جاز تقديره فعلا ، (مثل : استقر - حصل - وجد - كان بمعنى : وجد ... و...) وجاز تقديره وصفا يشبهه ؛ (مثل : مستقر - - حاصل - كائن ...). إلا فى القسم والصله لغير «أل» الموصوله ؛ فيجب تقديره فيهما فعلا ، لأن جملتى (٣) القسم والصله لغير «أل» ، لا تكونان هنا إلا جملتين فعليتين ، ولن يتحقق هذا إلا بتعلق شبه الجمله بفعل محذوف ، لا بغيره. وقد سبق أن أوضحنا جواز القول - تيسيرا - بأن الجار والمجرور إذا وقعا صفه ، أو صله ، أو خبرا ، أو حالا -. هما الصفه ، أو الصله ، أو الخبر ، أو الحال ، من غير نظر للعامل ، ولا اعتباره واحدا من تلك الأشياء (٤).

ولما كانت العلاقه بين العامل (المتعلّق به) ، والجار مع مجروره على ما ذكرنا من الارتباط المعنوى الوثيق - وجب أن نتنبه عند التعليق ؛ فنميز العامل الذى يحتاج إلى الجار مع المجرور لتكمله معناه ، من غيره الذى لا يحتاج ؛ فنخص الأول بتعلقهما به ، ونعطيه ما يناسبه ، دون سواه من العوامل التى لا يصلح لها التّعلق ؛ إما

١- الرفاء (بكسر الراء المشدده) هو : التوافق ، والالتئام ، وعدم الشقاق.

٢- وهو رأى يحسن اليوم إغفاله قدر الاستطاعه. لما يوقع فيه من بلبله.

٣- كما فى ص ٤١٣.

٤- سبق هذا فى ج ١ ص ٢٧٢ ، ٣٤٦ وسيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٣ كلام هام فى هذا.

بسبب الاكتفاء بمعنى العامل دون احتياج إلى الجار مع مجروره ، وإما بسبب فساد المعنى المراد من العامل إذا تعلقا به.

بيان ذلك : أن الكلام قد يشتمل على عده أفعال أو غيرها مما يشبهها ؛ فيتوهم من لا فطنه له أن التعلق بكل واحد منها جائز ؛ فيسارع إلى التعليق غير متثبت من حاجه العامل له ، فى استكمال المعنى أو عدم حاجته ، وغير ملتفت إلى ما يترتب عليه من فساد المعنى أو عدم فساده ؛ كما يتضح من الأمثله التاليه :

«جلست أقرأ فى كتاب تاريخى» ... فلو تعلق الجار والمجرور : «فى كتاب» بالفعل : «جلس» لكان المعنى : جلست فى كتاب ... ، وهذا واضح الفساد. لكن يستقيم المعنى لو تعلقا بالفعل : «أقرأ».

«قاس الطبيب حراره المريض ، وكتبها ، بمقياس الحراره». فلو تعلق الجار والمجرور بالفعل : «كتب» لكان المعنى : كتب الطبيب حراره المريض بمقياس الحراره. وهذا غير صحيح ؛ لأنه لا يقع ، وإنما يصح المعنى بتعلقهما بالفعل : «قاس» ؛ إذ يكون الأصل : قاس الطبيب بمقياس الحراره - حراره المريض. وهذا معنى سليم.

ويقول الرّصافى :

جهلت كجهل الناس حكمه خالق

على الخلق طرّا بالتعاسه حاكم

وغايه جهدى أننى قد علمته

حكيما ، تعالى عن ركوب المظالم

فلو تعلق الجار والمجرور : (على الخلق) بالفعل : «جهل» لأدى هذا التعلق إلى فساد شنيع فى المعنى ؛ إذ يكون التركيب : جهلت على الخلق جميعا أى : تكبرت عليهم ، وأسأت إليهم. وهذا غير المراد ، وكذلك لو تعلقا بالمصدر : «جهل» أو : «حكمه» ... أما لو تعلقا بالوصف المشتق : «حاكم» فإن المعنى يستقيم ، ويتحقق به المراد ، إذ يكون التركيب ... حاكم على الخلق طرّا بالتعاسه ... ومثل هذا يقال فى الجار والمجرور : «بالتعاسه». ويقول الشاعر :

عداتك منك فى وجل وخوف

يريدون المعاقل والحصونا ...

فلو تعلق الجار ومجروره (منك) بكلمه : «عداه» (١) لفسد المعنى ، بخلاف

١- جمع : عاد ، بمعنى ظالم. (فهو عامل مشتق).

تعلقهما بكلمه : «وجل» فإن المعنى معه يكون : عداتك فى وجل منك ... وهو معنى مستقيم.

ومن الأمثله السالفه يتبين أن متعلّقهما قد يكون متأخرًا عنهما ، أو متقدما عليهما ؛ فليس من اللازم أن يتقدم عليهما العامل الذى يتعلقان به. وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر :

بالعلم والمال يبنى الناس ملكهمو

لم يبن ملك على جهل وإقلال

وفى قول الآخر :

لئن لم أقم فيكم خطيبا فإننى

بسيفى إذا جدّ الوغى لخطيب ...

فالمراد : يبنى الناس ملكهم على العلم والمال ... - لم يبن الناس ملكهم على جهل وإقلال - لئن لم أقم فيكم خطيبا فإننى لخطيب بسيفى ...

فالواجب يقتضى - فى كل الأحوال - أن نبحث لحرف الجر الأصلى (١) مع مجروره عن «العامل» المناسب لهما - ولا سيما إذا تعددت حروف الجر ومجروراتها ، وتعددت معها الأفعال وأشباهها (٢) - وأن نميزه ونستخلصه من غير المناسب ؛ ولا نتأثر فى اختياره بقربه من الجار والمجرور ، أو بعده عنهما ، أو تقدمه عليهما أو تأخره ، أو ذكره ، أو حذفه. وإنما نتأثر بشى واحد ؛ هو ما يكون بين العامل وبينهما من ارتباط معنوى يحتم اتصالهما به بطريقه تعلقهما به مع ملاحظه الرأى المشهور ؛ وهو : أن شبه الجمله بنوعيه لا يتقدم على عامله المؤكد بالنون (٣).

١- وشبهه ، إلا الحرف «على» الذى للإضراب فإنه لا يتعلق ، (كما سبق فى رقم ٢ من هامش ٤٠٦ ورقم ٤ من هامش ٤٠٧ طبقا للبيان الآتى فى ص ٤٧٢).

٢- الكثير ألا يتعلق حرفان للجر بعامل واحد إذا كانا بمعنى واحد ، نحو : مررت بالوالد بالأخ ؛ حتى لقد منع بعض النحاه هذا التعليق منعا باتا. أما عند اختلاف معنى الحرفين فيجوز تعلقهما بعامل واحد ؛ نحو : مررت بالعربى بالباديه. والحق أن المنع القاطع المطلق مخالف لظاهر كلام الزمخشرى فى قوله تعالى : (كُلَّما رُزِقُوا مِنْها مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالُوا هذَا الَّذِى رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ) فإنه يفيد الجواز مع كون معنى الحرفين : (من» الأولى والثانيه) واحدا ؛ ذلك لأن الحرف الثانى إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول ، والأول إنما تعلق به فى حال الإطلاق (راجع شرح التصريح وحاشيه ياسين ج ١ باب الحال عند الكلام على الحال مع صاحبها).

٣- انظر البيان فى ١ من هامش ص ١٠٠.

وفى هذه الحاله التى يتمم فيها الجار والمجرور المعنى مع عاملهما يسميان «شبه الجمله (١) التام» فإن لم يكمل بهما المعنى (وقد يكون ذلك لعدم اختيار «المتعلّق به» المناسب) سميّا : «شبه الجمله الناقص» ، نحو : محمد عنك - الشمس حتى اليوم - النهر بك ... و... فهذه تراكيب فاسده ، بخلاف : محمد فى البيت - الشمس على خط الاستواء - النهر لنا (٢).

١- شبه الجمله قسمان : الظرف ، والجار مع مجروره. وفى باب الصله. خاصه - يعتبر الوصف الواقع صله «أل» بمنزله شبه الجمله. (وقد تقدم إيضاح هذا فى الجزء الأول عند الكلام على أنواع الصله. وسيجىء فى الهامش بعد هذا مباشره بيان العلامه التى تميز شبه الجمله التام المفيد مما ليس تاما ولا مفيدا).

٢- من المستحسن أن نلخص ما سبق متناثرا هنا فى ص ٢٣٦ وفى ج ١ فى بابى «الموصول» ، و «المبتدأ والخبر» خاصا يشبه الجمله ؛ من ناحيه التعلق ، ووجوب حذف العامل أو جوازه ، وشبه الجمله اللغو والمستقر ... و... وما يصحب كل هذا من أحكام هامه. وإنما نعيده بمناسبه الكلام على حروف الجر ، لأن الجار مع مجروره أحد الشطرين اللذين يسميان : «بشبه الجمله» ، والشطر الآخر هو : «الظرف» - ويطلقه بعض القدماء على الشطرين - ويزاد عليهما صله «أل» خاصه (كما سبق فى رقم ١) فأنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجمله هو : «باب الظرف» ، و «باب حروف الجر». وإلى هذين البابين - قبل غيرهما - يتجه نظر الباحث فى «شبه الجمله» ؛ حيث يجب أن يتجمع ويتركز فى كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجمله ، وأحكامه ، دون الاعتماد على المتفرق فى الأبواب الأخرى ، لمناسبات طارئه. الأصل المتفق عليه بين النحاه أن العامل فى الظرف ، وفى الجار مع مجروره يقع بنفسه فى مواقع إعرابيه مختلفه ؛ منها : الصله ، والصفه ، والخبر ، والحال ... و... فهل يقع شبه الجمله نفسه فى تلك المواقع الإعرابيه بدلا من عامله ، ويحل محله؟ لا مانع من هذا فى رأى حسن لفريق من قدامى النحاه. بشرط أن يكون العامل فى شبه الجمله بنوعيه محذوفا ، وبشرط أن يكون كل منهما مفيدا بعد حذف العامل الذى يتعلقان به - مع ملاحظه أن الذى يتعلق من أنواع الجار مع مجروره هو حرف الجر الأصلى مع مجروره وشبه الأصلى ، دون حرف الجر الزائد وشبهه مع مجروريهما وأوضح علامه تدل على وجود الفائده المطلوبه من الظرف ومن الجار مع مجروره هو أن يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما : ويتحقق هذا فى صورتين : الأولى : أن يكون هذا المتعلق المحذوف شيئا يدل على مجرد الوجود العام ، أى : الوجود المطلق دون زياده معنى آخر. وهذا يسمى : «الاستقرار العام» أو : «الكون العام» ومعناهما : مجرد الوجود ؛ ففى نحو : (تكلم الذى عندك) لا يفيد الظرف : «عند» شيئا أكثر من الدلاله على وجود الشخص وجودا مطلقا من غير زياده شىء آخر على هذا الوجود ؛ كالأكل ، أو الشرب ، أو القراءه ، أو سواها ... وهذا هو «الاستقرار العام» أو «الكون العام» كما قلنا ، ولا يحتاج فى فهمه إلى قرينه ، أو غيرها. وكذلك نحو : (سكت الذى فى الحجره) أى : الموجود فى الحجره وجودا مطلقا غير مقيد بزياده شىء آخر ؛ كالنوم ، أو الضحك ، أو المشى. وكذلك غيرهما من الأمثله. ولأن هذا الكون العام واضح «ومفهوم» بداهه - طبقا للبيان الهام الذى سبق فى ص ٢٣٦ - وجب حذفه فى مسائل ؛ منها ما ذكرناه ، وهو : أن يقع صله ، أو صفه ، أو خبرا ، أو حالا ... إذ لا داعى للإطاله بذكره من غير حاجه إليه. - - الثانيه : أن يكون متعلقهما أمرا خاصا محذوفا جوازا لوجود ما يدل عليه. ويظهر المتعلق الخاص فى المثالين السابقين بأن نقول : تكلم الذى وقف عندك ، وسكت الذى نام فى الحجره. فكلمه : «وقف» أو : «نام» تؤدى معنى خاصا هو : الوقوف ، أو : النوم. ولا يمكن فهمه إلا بذكر كلمته فى الجمله ، والتصريح بها. فليس هو مجرد حضور الشخص ، ووجوده المطلقين ؛ وإنما هو الوجود والحضور المقيدين بالوقوف أو بالنوم. ولهذا لا يصح حذف المتعلق

الخاص إلا بدليل يدل عليه وعندئذ يجوز حذفه ؛ مثل : قعد صالح فى البيت ومحمود فى الحديقه ؛ فتقول : بل صالح الذى فى الحديقه. تريد : بل صالح الذى قعد فى الحديقه ؛ فإن حذف المتعلق الخاص بغير دليل كان الظرف والجار مع مجروره غير تامين ؛ فلا يصلحان للصله ، ولا لغيرها مما سبق ؛ مثل : هذا الذى أمامك ، أو : منك. تريد هذا الذى غضب أمامك ، أو : غضب منك. ومثل : غاب الذى اليوم ... أو : الذى بك. تريد غاب الذى حضر اليوم ، والذى استعان بك. فالمتعلق العام المطلق قد زيد عليه هنا ما جعله خاصا مقيدا. وظرف المكان هو الذى يكون متعلقه فى الصله كونا عاما واجب الحذف ، أو كونا خاصا واجب الذكر إلا عند وجود قرينه ؛ فيجوز معها حذفه أو ذكره. أما ظرف الزمان فلا يكون متعلقه إلا خاصا ؛ فلا يجوز حذفه إلا بقرينه ، وبشرط أن يكون الزمن قريبا من زمن الكلام ، نحو : نزلنا المنزل الذى البارحه ، أو : أمس ، أو آنفا ، (أى : فى أقرب ساعه ووقت منا). تريد : الذى نزلناه البارحه ، أو أمس ، أو آنفا. فإن كان زمن الظرف بعيدا من زمن الإخبار بمقدار أسبوع مثلا ، لم يحذف العامل ؛ فلا تقول يوم الأربعاء : نزلنا المنزل الذى يوم الخميس أو يوم الجمعه. ولم أطلع على تحديد النحاه للزمن القريب أو البعيد ؛ ولكن قد يفهم من أمثلتهم أن القريب ما لم يتجاوز يومين ، وأن البعيد ما زاد عليهما. وربما كان عدم التحديد مقصودا منه ترك الأمر للمتكلم والسامع. وشبه الجمله بنوعيه يسمى : «مستقرا» (بفتح القاف ، والمراد : مستقر فيه) حين يقع متعلقه «كونا عاما» يفهم بدون ذكره. ويسمى : «لغوا» حين يقع متعلقه «كونا» مذكورا أو محذوفا لقرينه تدل عليه. وإنما سمى «مستقرا» لأمرين - سبقت الإشاره إليهما فى ص ٢٣٦ - ؛ لاستقرار معنى عامله فيه ؛ أى : فهمه منه ، ولأنه حين يصير خبرا - مثلا - ينتقل إليه الضمير من عامله المحذوف ، ويستقر فيه ، وبسبب هذين الأمرين استحق عامله الحذف وجوبا. وسمى «اللغو» لغوا لأن وجوده ضئيل الأثر مع وجود عامله ؛ إذ لا يستقر فيه معنى عامله ، ولا يتحمل ضميره. وفى هذه الحاله يكون العامل الملفوظ به فى الجمله هو الخبر ، أو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ... أو ... ويجب ذكره ، ولا يجوز حذفه إلا لقرينه. ولو حذف لوجودها لكان - مع حذفه أيضا - هو الخبر أو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ... فلا يصح - فى رأى الكثره - فى حالتى ذكر الكون الخاص أو حذفه أن يكون الظرف أو الجار مع مجروره خبرا ، أو نعتا ، أو واحدا مما سبق. وهذا نوع من التشدد لا داعى له ؛ إذ لا مانع هنا أن نعرب شبه الجمله بنوعيه هو الخبر ، أو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ، أو غيرها. وذلك عند ما - - يحذف جوازا عامله المعروف ، لأن هذا الإعراب جائز فى شبه الجمله الذى حذف عامله العام وجوبا - كما سيجىء - فلم لا يجوز هنا؟ ويتضح مما سبق أن شبه الجمله بنوعيه لا بد أن يدل فى أصله على : «الوجود المطلق» ، ثم يمتاز اللغو بدلالته - فوق هذا - على معنى خاص ؛ كالمشى ، والحركه ، وغيرهما مما يزاد عليه فيجعله خاصا مقيدا بعد أن كان عاما مطلقا ويتضح أيضا أن الكون العام واجب الحذف مع شبه الجمله ؛ إذ لا فائده من ذكره ؛ ولا خفاء ، ولا لبس بحذفه ، ولانتقال الضمير منه إلى شبه الجمله. وأن الكون الخاص يجب ذكره حتما ؛ لعدم وجود ما يدل عليه عند حذفه - فإن وجدت قرينه تدل عليه وتعينه صح حذفه - مثل : الفارس فوق الحصان ، أى : راكب فوق الحصان ، ومن لى بفلان؟ أى : من يتكفل لى بفلان؟ والبحترى من الشعراء ؛ أى : معدود منهم. ومثل قوله تعالى فى القصاص : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ) على تقدير : الحر مقتول بالحر ؛ لأن تقدير الكون العام فى الأمثله السابقه لا يؤدى المعنى المراد. والمتعلق الخاص المحذوف لوجود قرينه تدل عليه هو الذى يعرب عندهم - كما سبق - خبرا ، أو صفه ، أو صله ، أو حالا ... لا شبه الجمله. وبالرغم من حذفه فإنه لا يخرج شبه الجمله - فى رأيهم - عن اعتباره : «لغوا». ولا يتنافى مع ما هو ثابت له من أنه : «كون خاص». فالمعول عليه عندهم فى الحكم باللغو راجع إلى خصوص الكون ، وأنه ليس بعام ؛ سواء أذكر الكون الخاص أم حذف لقرينه ، وفى الحكم بالاستقرار إلى عموم الكون ، وأنه ليس بخاص. وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقه ، وأدله جدليه مرهقه فى إثبات تلك الأقسام والفروع ، وفى المفاضله بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا أو اسما ، وغير هذا مما لا حاجه إليه اليوم ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير فى إهماله ، وفى الاقتصار - عند

حذف العامل - على إعراب الظرف ، والجار مع مجروره هو الخبر ، أو الصفه ، أو الصله ، أو الحال ... وهو رأى لبعض السابقين ، ولا داعى للتشدد فى البحث عن نوع العامل المحذوف مع عدم الحاجه إليه ، ولا للتمسك بأنه هو الخبر ، أو الصفه ... أو ... ولا خير فى ركوب الشطط لإظهار آثاره ، لأن المعنى جلى كامل بدونه. إن ذلك التشدد هو صوره من الجانب المعيب فى نظريه العامل النافعه الجميله. ولم الإعنات وفى استطاعتنا التخفيف والتيسير بغير إفساد؟ وقد دعا لهذا بعض القدامى - كما أشرنا - ، وكما ورد فى كثير من المراجع الكبيره ، كالمفصل وغيره. يقول صاحب المفصل (ج ١ ص ٩٠) عند الكلام على أقسام الخبر ما نصه : (اعلم أنك لما حذفت الخبر الذى هو : «استقر» أو : «مستقر» ، وأقمت الظرف مقامه - على ما ذكرنا - صار الظرف هو الخبر ، والمعامله معه [يريد أن الآثار اللفظيه والمعنويه فى الجمله قد انتقلت إليه] وهو مغاير المبتدأ فى المعنى. ونقلت الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعا به ؛ كما كان مرتفعا بالاستقرار ؛ ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره ؛ للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره. والقول عندى أنه بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف - لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلا مرفوضا فإن ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك - لم يمنع منه مانع. - - واعلم أنك إذا قلت ؛ «زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ سواء أكان فعلا : أم اسما ، وفيه ضمير مرفوع ، والظرف وذلك الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ. وإذا قلت : زيد فى الدار ، أو : من الكرام ، فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب. «عندك» إذا قلت : زيد عندك. ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ...) اه. وهو يشير بقوله : «الجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار ...» إلى ما هو معروف فى الاصطلاح النحوى من أن المجرور بحرف جر أصلى وشبهه هو «مفعول به» فى المعنى ، وحرف الجر أداه لتوصيل أثر الفعل إليه - (كما شرحنا أول الباب ، ص ٤٠٨ وفيما سبقه من ص ١٤٥ و ١٥٣ و...). وعلى هذا يكون ما يدور على الألسنه اليوم عند الإعراب من أن الظرف ، أو الجار مع مجروره هو الصله ، أو الصفه ، أو الخبر ، أو الحال ... أمرا سائغا مقبولا ، ورأيا لبعض القدامى يحمل طابع التيسير والاختصار. فإن وقع أحدهما فى تلك المواضع فقد يتعلق بشىء مذكور يصلح للتعلق ، كالفعل ونحوه ... وقد يتعلق بفعل محذوف أو بمشتق ، أو غيره مما يصح التعلق به. ولا يتحتم أن يكون المحذوف فعلا إلا حين يقع صله ، - لغير «أل» - لأن الصله لا تكون إلا جمله (والوصف المشتق مع مرفوعه ليس جمله ، ولا يكون صله لغير «أل» ، كما عرفنا فى باب الموصول) ، وكذلك يتحتم أن يكون فعلا فى حاله القسم الذى حذف عامله ؛ لأن جمله القسم أيضا لا بد أن تكون فعليه - كما سبق فى ص ٤١٠ -. ومما تجدر ملاحظته أن شبه الجمله بنوعيه (الظرف ، والجار الأصلى مع مجروره) إذا تعلق بفعل مؤكد بالنون لم يجز أن يتقدم على هذا الفعل فى الرأى المشهور دون الرأى الآخر - طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ١ هامش ص ١٠٠ ، وأشرنا إليه فى رقم ٣ من هامش ٤١٢ -. وإذا أخذنا بهذا الرأى السهل اليسير كانت تسميه الظرف والجار مع مجروره «شبه جمله» إنما هى من قبيل الإبقاء على التسميه القديمه ، ومراعاه أصلها السابق ، أو : لأن كلا من الظرف والجار مع مجروره ليس مفردا فى الحقيقه ، بل هو مركب ؛ إذ يحمل معه الضمير المستتر الذى انتقل إليه من العامل المحذوف على الوجه الذى بسطناه. أما التسميه القديمه وأصلها السابق فقد أوضحناهما من قبل بما ملخصه : أن الظرف أو الجار مع المجرور ليس هو الخبر ، ولا الصفه ، ولا الصله ، ولا الحال و... و... فى رأى جمهورتهم. وإنما الخبر وغيره فى الحقيقه لفظ آخر محذوف يتعلق به الظرف والجار الأصلى مع مجروره ؛ إذ لا مهمه لشبه الجمله إلا إتمام المعنى فى غيره ، لهذا لا بد لنوعيه أن يتعلقا بفعل أو بما يشبهه ؛ ليتم بهما المعنى - للأسباب الموضحه فى أول هذا الباب ، وفى باب الظرف - ، والمحذوف قد يكون فعلا فقط (أما فاعله الضمير فقد تركه واستقر فى شبه الجمله) وقد يكون - فى غير الصله والقسم - شيئا آخر ، فإن لم يوجد فى الكلام ما يصلح أن يقع عاملا يتعلق به الظرف أو الجار الأصلى مع مجروره كما فى مثل : الغزال فى

الحديقه ، فأين العامل؟ فلما كان التعلق واجبا وكان شبه الجمله غير صالح لأن يكون هو المبتدأ فى المعنى - كالشأن فى الخبر - ، وكان العامل غير موجود ؛ وجب تقديره - - محذوفا ؛ إما فعلا مع فاعله (أى : جمله فعليه ، مثل : استقر ، أو : ثبت ، أو : حصل ، أو : كان ، بمعنى : وجد ، (وهى التامه) ... وإما اسما مشتقا ؛ مثل : «مستقر» ، أو : «كائن» المشتقه من «كان» التامه ، وإما اسما آخر يصلح عاملا. وإما بالنسبه (أى : الإسناد طبقا لما هو مشروح فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٩). فليس الخبر - أو غيره ... - عندهم هو الظرف نفسه ، أو الجار مع مجروره مباشره ؛ إنما الخبر هو المحذوف ، ويتعلق به كل واحد من هذين. ولما كان كل منهما صالحا لأن يتعلق بالفعل المحذوف ، ويدل عليه وعلى فاعله بغير خفاء ولا لبس - كان شبه الجمله بمنزله النائب عنهما ، والقائم مقامهما ، والفعل مع فاعله جمله ، فما ناب عنها وقام مقامها - شبيه بها ، لذلك أسموه : «شبه الجمله». وأصحاب هذا الرأى يقولون إن الضمير الذى كان فاعلا للعامل المحذوف قد انتقل بعد ذلك كله إلى شبه الجمله ، أى : بعد أن تمت المشابهه. وبسبب انتقال الضمير إلى شبه الجمله ، وصحه تعلقه بالمشتق سموه : «شبه الوصف» أيضا - كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٣٤٧ وفى رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ - وقد أوضحنا سبب تعلق الظرف ، وطريقته وما يتصل بهذا فى بابه من هذا الجزء - ص ٢٣٦ وكذا فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٣١ - كما أوضحنا هنا فى هذا الباب أمرهما مع الجار والمجرور.

ملاحظه

المشهور أن شبه الجمله التام بنوعيه (الظرف ، والجار مع مجروره) إذا وقع بعد نكره محضه وجب إعراب متعلّقه (عامله) نعتا. وإذا وقع بعد معرفه محضه

ص: ۴۱۴

وجب إعرابه حالا- أما إذا وقع بعد نكره غير محضه ، أو معرفه غير محضه فيجوز إعرابه فى كلّ صوره من الصورتين ، حالا ، أو نعتا. لكن يقول بعض المحققين إن متعلّق شبه الجمله يصلح أن يكون حالا أو نعتا فى جميع الصوّر ؛ سواء

أكـانت النكره والمعرفه محضتين أم غير محضتين ، مـا عـدا صوره واحـده يتعين أن يكون شـبه الجمله فيها نعتا ، هى : أن تكون النكره محضه. ورأيه حسن. وقد سبق

ص: ۴۱۶

إيضاحه التام وتفصيله (١).

وحروف الجر السابقه كلها أصليه إلّا أربعه ؛ هى : «من». و «الباء» و «اللام» و «الكاف» فهذه الأربعه تستعمل أصليه حينا ، وزائده حينا آخر ، وإلا «لعل» و «ربّ» ؛ فإنهما حرفا جر شبيهان بالزائد ، وكذا : «لو لا» فى رأى أشرنا إليه من قبل (٢). ومن النحاه من يجعل : خلا ، وعدا ، وحاشا ، من حروف الجر الشبيهه بالزائده. لكن لا داعى للعدول عن اعتبارها حروفا أصليه ؛ - كما سبق (٣) فى باب الاستثناء -. وسيجىء تفصيل الكلام عن معانى حروف الجر وعملها فى الموضع الخاص بهذا من الباب (٤).

* * *

القسم الثانى : حرف الجر الزائد (٥) زياده محضه (٦) وهو الذى لا يفيد معنى

١- فى ج ١ ص ١٩٢ و ١٩٤ حيث البيان الكامل.

٢- رقم ٢ من هامش ص ٤٠١ م ٨٩ وتفصيل هذا فى الجزء الأول عند الكلام على الحرف ص ٤٣ وما بعدها م ٥.

٣- فى رقم ٤ من هامش ص ٣٣٠.

٤- ص ٤٢٢ وما بعدها.

٥- أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٤٠٤ إلى الموضع الذى يشتمل على بيان المراد من «اللفظ الزائد» - سواء أكان اللفظ حرفا أم غير حرف - وأن ذلك الموضع هو : ج ١ م ٥ ص ٦٢ و ٦٥.

٦- هناك «اللام الجاره» قد تكون زيادتها لتقويه عاملها فتكون زيادتها شبيهه بالمحضه - (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥).

جديدا ، وإنما يؤكد المعنى العامّ فى الجمله كلها ، فشأنه شأن كل الحروف الزائده ؛ يفيد الواحد منها توكيد المعنى العام للجمله كما يفيده تكرار تلك الجمله كلها. سواء أكان المعنى العام إيجابا أم سلبا ، ولهذا لا يحتاج إلى شىء يتعلق به ، ولا يتأثر المعنى الأصلى بحذفه ، نحو : كفى بالله شهيدا ، بمعنى : يكفى الله شهيدا ؛ فقد جاءت «الباء» الزائده لتفيد تقويه المعنى الموجب وتأكيده ؛ فكأنما تكررت الجمله كلها لتوكيد إثباته وإيجابه. ومثل : ليس من خالق إلا الله. أى : ليس خالق إلا الله ، فأتينا بالحرف الزائد : «من» : لتأكيد ما تدل عليه الجمله كلها من المعنى المنفى ، وتقويه ما تتضمنه من السلب. ولو حذفنا الحرف الزائد فى المثالين ما تأثر المعنى بحذفه.

ولا فرق فى إفاده التأكيد بين أن يكون الحرف الزائد فى أول الجمله ، أو فى وسطها ، أو فى آخرها ؛ نحو : بحسبك الأدب - كفى بالله شهيدا - الأدب بحسبك ... وقد تكون زياده الحرف واجبه لا غنى عنها كزياده «باء الجر» بعد صيغه «أفعل» للتعجب القياسىّ ؛ نحو : أكرم بالعرب (١).

وإنما لم يتعلق الجار الزائد مع مجروره بعامل لأن التعلّق والزياده متعارضان ، إذ الداعى للتعلق هو الارتباط المعنوى بين عامل عاجز ، ناقص المعنى ، واسم يكمله لا يصل إليه أثر ذلك العامل إلا بمساعده حرف جرّ أصلىّ - وشبهه - ، أما الزائد فلا يدخل الكلام ليعين على الإكمال ، وإيصال الأثر من العامل العاجز إلى الاسم المجرور ، وإنما يدخل الكلام لتأكيد معناه القائم ، وتقويته كله ، لا للربط.

طريقه إعراب المجرور بالحرف الزائد

لا بد من أمرين فى الاسم المجرور بالحرف الزائد ؛ أن يكون مجرورا فى اللفظ ، وأن يكون - مع ذلك - فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ على حسب مقتضيات العوامل. فله إعراب لفظىّ ، وآخر محلى معا. ففى مثل. «كفى بالله شهيدا» تعرب «الباء» حرف جر زائدا - «الله» مجرور بها ، فى محل رفع ، لأنه فاعل ، إذ الأصل : كفى الله ...

١- بشرط دخولها على اسم صريح ، لا مؤول من أن وأن وصلتهما - كما سيجىء عند الكلام على «الباء» فى حروف الجر ص ٤٥٥. وانظر ص ١٣٥ وهامشها ، ثم رقم ٣ من هامش ص ٤٩١ للأهميه.

وفى مثل : «بحسبك الأدب». «الباء» : حرف جرّ زائد ، «حسب» مجروره بها ، فى محل رفع ؛ لأنها تصلح مبتدأ ؛ إذ الأصل : حسبك الأدب ... وهكذا.

فحرف الجر الأصلى والزائد يشتركان فى أمر واحد ، هو : أن كلا منهما لا بد أن يجر الاسم بعده. ويختلفان فى ثلاثه أمور :

فى أن الحرف الأصلى لا بد أن يأتى بمعنى فرعىّ جديد لم يكن فى الجمله قبل مجيئه. أما الحرف الزائد فلا يأتى بمعنى جديد. وإنما يؤكد ويقوى المعنى العامّ الذى تتضمنه الجمله كلها من قبل مجيئه.

والحرف الأصلى مع مجروره لا بد أن يتعلقا (١) بعامل محتاج إليهما فى تكمله معناه ، أما الحرف الزائد ومجروره فلا يتعلقان. والحرف الأصلى يجر الاسم بعده لفظا دون أن يكون لهذا الاسم محل آخر من الإعراب (٢). وتوابعه مجروره اللفظ مثله ، ولا محل لها. أما الزائد فلا بد أن يجر الاسم لفظا ، وأن يكون له مع ذلك محل من الإعراب. وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فيه أمران ؛ إما الجر مراعاه للفظ المتبوع ، وإما حركه أخرى يراعى فيها محل المتبوع لا لفظه ؛ ففى مثل : كفى بالله القادر شهيدا. يصح فى كلمه : «القادر» الجر تبعا للفظ «الله» المجرور لفظا ، ويجوز الرفع تبعا لمحله باعتباره فاعلا. ومثل هذا يجرى فى سائر التوابع.

وأشهر حروف الجر الزائده هو الأربعه السالفه (من - الباء - اللام - الكاف ...) وسيأتى معنى كل وعمله فى المكان الخاص بذلك (٣).

* * *

القسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو الذى يجر الاسم بعده لفظا فقط ، ويكون له مع ذلك محل من الإعراب (٤) - فهو كالزائد فى هذا - ويفيد الجمله معنى جديدا مستقلا ، لا معنى فرعيّا مكملا لمعنى موجود ، ولهذا لا يصح

١- إلا الحرف : «على» الذى للإضراب - (انظر ص ٣٩١).

٢- أى : أنه ليس له إعراب محلى.

٣- ص ٤٢٢ وما بعدها.

٤- سبقت الإشاره فى ص ٣٣٠ و ٤١٧ إلى أن الأفضل إهمال الرأى الذى يدخل : «خلا وعدا وحاشا» فى حروف الجر الشبيهه بالزائده ، لما فيه من تضييق وتعقيد لا داعى لهما. فاعتبارها حروف جر أصليه أيسر وأوضح.

حذفه ؛ إذ لو حذفناه لفقدت الجمله المعنى الجديد المستقل الذى جلبه معه. لكنه لا يحتاج - مع مجروره - لشىء يتعلق به ، لأنّ هذا الحرف الشبيه بالزائد لا يستخدم وسيله للربط بين عامل عاجز ناقص المعنى ، واسم آخر يتمم معناه. ومن أمثلته : ربّ - لعلّ (وكذا «لو لا» ، عند فريق من النحاه). نحو : ربّ غريب شهم كان أنفع من قريب - رب صديق أمين كان أوفى من شقيق. فقد جر الحرف : ربّ ، الاسم بعده فى اللفظ. وأفاد الجمله معنى جديدا مستقلا هو : التقليل. ولم يكن هذا المعنى موجودا. (وسيجىء تفصيل الكلام على هذا الحرف من ناحيه معناه وعمله وكل ما يتصل به فى موضعه الخاص) (١).

طريقه إعراب الاسم المجرور بحرف الجر الشبيه بالزائد

حرف الجر الشبيه بالزائد يجر الاسم بعده لفظا فقط ، ويكون لهذا الاسم محل من الإعراب ؛ فهو فى هذا شبيه بالحرف الزائد - كما أسلفنا - ففى المثالين السابقين ؛ تعرب «ربّ» حرف جر شبيه بالزائد. وكلمه : «غريب» أو : «صديق» - مجروره بها فى محل رفع ، لأنها مبتدأ. وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز الجرّ مراعاه للفظ المتبوع. وجاز ضبطه بحركه تناسب محله. ففى المثالين السابقين نقول : رب غريب شهم كان أنفع من قريب - ربّ صديق مهذب كان أوفى من شقيق ؛ بجر كلمتى : «شهم» و «مهذب» مراعاه للفظ المنعوت ، أو رفعهما مراعاه لمحله.

مما سبق نعلم أن الشبيه بالزائد يشبه الأصلى فى أمرين ؛ هما : جر الاسم بعده ، وإفاده الجمله معنى جديدا مستقلّا لم يجئ ليتمم معنى عامله. ويخالفه فى أمرين ؛ هما : عدم تعلقه هو ومجروره بعامل ، وأن لمجروره محلا من الإعراب فوق إعرابه اللفظى بالجر.

وأن الشبيه بالزائد يشارك الزائد فى أمور ثلاثه : هى : جر الاسم لفظا ، واستحقاق هذا الاسم للإعراب المحلىّ فوق إعرابه اللفظى بالجر ، وعدم حاجه الجار مع مجروره إلى متعلّق.

١- انظر الكلام على : «رب» ص ٤٨٢ وما بعدها. وفى ص ٤٨٤ رأى آخر يجعل الحرف «رب» من حروف الجر التى تتعلق بعامل.

ويخالفه فى أمر واحد ؛ هو : إتيانه بمعنى جديد مستقل - كما أسلفنا - أما الزائد فلا جديد معه وإنما يستخدم لتأكيد معنى الجمله كلها.

وتتلخص أوجه المشابهه والمخالفه بين الأنواع الثلاثه فيما يأتى :

نوع الحرف

الأحكام الخاصه بكل نوع

حرف الجر الأصلى ، وشبهه

يأتى بمعين جديد يكمل معنى عامله

يجر الاسم بعده لفظا فقط.

لا يكون للمجرور محل إعرابى آخر

يحتاج مع مجروره لمتعلق

حرف الجر الزائد زياده (١)

محضه

لا يأتى بمعنى جديد -

يجر الاسم بعده لفظا.

يكون للمجرور محل إعرابى آخر مع ذلك الجر

لا يحتاج مع مجروره لمتعلق.

حرف الجر الشبيه بالزائد

يأتى بمعنى جديد مستقل

يجر الاسم بعده لفظا.

يكون للمجرور محل إعرابىّ آخر مع ذلك.

لا يحتاج مع مجروره لمتعلق

ص: ۴۲۱

۱- أما الـذى زيادته غير محضه فإيضاحه فى رقم ۱ من هامش ص ۴۰۵ ، وكذلك فى رقم ۶ من هامش ۴۴۹ حيث الكلام على «لام الجر» الزائده للتوكيد ، أى للتقويه.

المسأله ۹۰ : معانی حروف الجر...

اشاره

د - معانی (۱) حروف الجر ، ووجوه استعمالها

المشهور من حروف الجر - عشرون ، سردنا ألفاظها (۲) ، وأنواعها الثلاثه ونشیر إلی أمرین :

أولهما : أن کل حرف من هذه العشرین ، قد یتعدد معناه ، وقد یشارکه غیره فی بعض هذه المعانی ، أی : أن المعنی الواحد قد یؤدیه حرفان أو أکثر. وللمتکلم أن یختار من الحروف المشترکه فی تأدیه المعنی الواحد أو غیر المشترکه ، ما یشاء مما یناسب السیاق. غیر أن الحروف المشترکه فی تأدیه المعنی الواحد قد تتفاوت فی هذه المهمه ، فبعضها أقوی علی إظهاره من غیرها ، لکثره استعمالها فیه ، ، وشهرتها به. وهذه الکثره والشهره ، تختلف باختلاف العصور والطبقات ومن ثمّ کان من المستحسن - بلاغه - اختیار الحرف الأوضح والأشهر وقت الکلام ، دون الحرف الغریب ، أو غیر المألوف ، برغم صحه استعمال الاثنین استعمالا قیاسیّا.

ثانیهما : أن بعض حروف الجر یکثر استعماله فی الجر حتی یکاد یقتصر علیه ؛ مثل : من ، إلی ، عن ، ربّ ... وبعضا آخر یقل استعماله فیه ، وهذا سته أحرف ؛ خلا - عدا - حاشا - کی - لعلّ - متی.

غیر أن الذی یکثر استعماله فی الجر والذی لا یکثر - سیان ، من ناحیه أن استخدامهما فی الموطن المناسب للمعنی قیاسیّ ، لا یمنع منه مانع ؛ حتی القله المشار إلیها ؛ فإنها لیست من النوع الذی یمنع القیاس والمحاکاه ، إذ هی قله نسبیه لا ذاتیه (۳) (أی : أنها تعتبر قلیله إذا قیست بالنوع الآخر الکثیر ،

۱- سبقت إشاره إلی معنی الحرف ، فی رقم ۲ و ۳ من هامش ص ۴۰۵.

۲- فی ص ۴۰۱ م ۸۹.

۳- انظر الأشمونی ج ۳ أول باب الإضافه عند بیت ابن مالک : «وربما أکسب ثان أولا ...» وقد أشرنا إلی هذا المعنی فی مواضع مختلفه من أجزاء الکتاب ، (ومنها رقم ۲ من هامش ص ۲۹۰ ، ومنها مع الإیضاح ج ۳ رقم ۱ من هامش ص ۵۷ م ۹۳ ورقم ۱ من هامش ص ۶۹ م ۹۴).

وليست قليله فى ذاتها ، بل كثيره بغير تلك الموازنه).

فأما الثلاثه الأولى من القسم القليل القياسى فقد سبق إيفاؤها حقها من الإبانه والتفصيل فى باب الاستثناء (١).

وأما «كى» فحرف جر أصلىّ للتعليل لا يجر إلا أحد ثلاثه أشياء :

الأول : «ما» الاستفهاميه التى يسأل بها عن سبب الشىء وعلته ؛ كأن يقول شخص : قد لازمت البيت أسبوعا. فيسأله آخر : كيمه (٢)؟ بمعنى : لمه؟ أى : لماذا؟. ومثل : أقصد الريف كل أسبوع ؛ فيقال : كيمه؟ أى : لمه؟. و «كى» هذه تسمى : «كى التعليليه» ، لأنها تدخل على استفهام يسأل به عن العله والسبب - كما سبق - فهى بمنزله اللام الجاره التى تسمى : «لام التعليل» فى معناها وعملها.

الثانى : «ما» المصدريه مع صلتها (٣) ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معا ؛ مثل : أحسن معامله الناس كى ما تسلم من أذاهم ، أى : لسلامتك من أذاهم. وتسمى : «كى المصدريه» : لجرها المصدر المنسبك من الحرف المصدرى مع صلته ؛ فهى مثل «لام التعليل» معنى وعملا.

الثالث : «أن المصدريه» مع صلتها (٤) ؛ فتجر المصدر المنسبك منهما معا ؛ والغالب فى هذه الصوره إضمار «أن» بعد «كى» ؛ مثل : أحسن السكوت كى تحسن الفهم ، والأصل : كى أن تحسن الفهم ، فالمصدر المنسبك من «أن» المضمره وصلتها فى محل جر بالحرف : «كى» (٥) ، وهى أيضا مثل «لام التعليل» ، معنى وعملا. أى : أنها فى المواضع الثلاثه السابقه تؤدى معنى

١- ص ٣٧٨ م ٨٣ وأن الأفضل اعتبارها حروف جر أصليه ، لا شبيهه بالزائده (كما أشرنا قريبا فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٩).

٢- أصلى الكلام : كيما؟ أى : لما؟ .. ومن المعروف أن «ما» الاستفهاميه إذا جرّت تحذف ألفها ويحل محل الألف «هاء السكت» الساكنه ، بشرط أن تكون هذه الزياده فى حاله الوقف على «ما» دون حاله اتصالها بما بعدها من الكلام.

٣- سبق تفصيل الكلام على «ما» المصدريه بنوعيها ، ومعناها ، وطريقه استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، فى ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧.

٤- سبق تفصيل الكلام على «ما» المصدريه بنوعيها ، ومعناها ، وطريقه استعمالها ، وصوغ المصدر منها ، وكذا أن ، فى ج ١ باب الموصول ص ٢٦٩ م ٢٧.

٥- هناك مذهب ؛ يجعل «كى» هى الناصبه المصدريه ، وقبلها لام التعليل مقدره فى هذا المثال وغيره مما لا يظهر فيه «أن» الناصبه ، (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش الصفحه التاليه) ولا مانع من الأخذ به. وهو ملخص لما فى ج ٤ باب إعراب الفعل : (قسم النواصب).

واحدا وعملا واحدا (۱) ...

ومما تقدم نعلم أن : «كى» الجارّه لا تجر اسما معربا ، ولا اسما صريحا.

وأما لعل (۲). فحرف جر شبيه بالزائد ، ومعناه الكثير هو : الترجى والتوقع ؛ (۳) نحو : لعل الغائب قادم غدا ، فكلمه : «لعل» حرف جر شبيه بالزائد «الغائب» مجرور بها لفظا فى محل رفع مبتدأ ، «قادم» خبره. غدا ظرف زمان منصوب على الظرفيه.

وأما «متى» فحرف جرّ أصلى (۴) ومعناه : الابتداء - غالبا - نحو : قرأت الكتاب متى الصفحه الأولى حتى نهايه العشرين. أى : من ابتداء الصفحه الأولى ...

إلى هنا انتهى الكلام على الحروف التى تستعمل قليلا فى الجر ، مع قياس استعمالها.

۱- يكثر فى الأساليب الفصيحه القياسيه إما وقوع لام الجر قبل : «كى» مباشره ؛ مثل : تنقلت فى البلاد ؛ لكى أستفيد خبره. وإما وقوع «أن» المصدريه بعدها ، دون أن تسبقها لام الجر ، مثل : أتجنب السهر الطويل ؛ كى أن أحتفظ بقوتى ونشاطى ، وإما أن تقع قبلها لام الجر وبعدها «أن» المصدريه (وهذه الصوره قليله بالنسبه للسابقتين) مثل : أواظب على نوع من الرياضه البدنيه ؛ لكى أن أفيد جسمى. فإن وجدت «لام» الجر وحدها قبل : «كى» وجب اعتبار «كى» حرفا مصدريا ناصبا بنفسه ؛ فيكون مثل «أن» المصدريه ؛ معنى وعملا ؛ لأن حرف الجر لا يدخل - فى الغالب - على مثله إلا لتوكيد لفظى. وإن وقعت بعدها : «أن» المصدريه ولم تسبقها «لام» الجر وجب اعتبارها حرف جر ك «لام» التعليل معنى وعملا - لأن الحرف المصدرى - لا يدخل على نظيره إلا لتوكيد لفظى - فى الغالب - وإن توسطت بينهما - وهذا قليل قياسى كما سبق - فالأحسن اعتبارها جاره للمصدر المنسبك بعدها مع تأكيدها للام الجر قبلها. ويجوز أن تكون مصدريه مؤكده «بأن» بعدها ، والمصدر المنسبك مجرور باللام التى قبلها. فإن لم توجد «لام» الجر قبلها ، ولا «أن» بعدها جاز اعتبارها مصدريه بتقدير «اللام» قبلها ، أو حرف جر بتقدير : «أن» بعدها. - راجع أحكامها فى ج ۴ باب النواصب -.

۲- تكثر فيها لغات أربع : إثبات اللام الأولى مفتوحه ، مع تشديد الثانيه مفتوحه أو مكسوره ، وحذف الأولى مع تشديد الثانيه مفتوحه أو مكسوره ؛ فهذه اللغات الأربع هى التى تستعمل بكثره فى الجر دون غيرها من باقى اللهجات. واستعمالها حرف جر مقصور على قليل من العرب. وهو - مع جوازه وقياسيته - غير خفيف على الأسماع ، ولا سائغ اليوم ، لغرابته.

۳- سبق (فى الجزء الأول ، باب : «إن») أن الترجى أو التوقع ، هو : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقيق ، ولا يكون إلا فى الأمر الممكن. «ولعل» قد تكون أحيانا للتعليل ، أو : الظن ...

۴- يستعمله قليل من العرب دون كثرتهم. ومع جواز استعماله وقياسيته لا ترتاح له الأذن اليوم ، لغرابته -

وننتقل إلى الكلام على الحروف الكثيره الاستعمال فيه فنوضح المعانى القياسيه لكل واحد ، وما قد يتصل بعمله.

ويلاحظ ما سبق (١) ، وهو أن حرف الجر الأصلى حين يؤدى معنى فرعيّا من المعانى التى ستذكر لا بد أن يقوم فى الوقت نفسه بتعديه عامله اللازم إلى مفعول به معنى (٢) ...

من : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصليّا وزائدا ... ويتردد بين أحد عشر معنى:

١ - التبعيض ، أى : الدلاله على البعضيه. وعلامتها : أن يكون ما قبلها - فى الغالب - جزءا من المجرور بها ، مع صحه حذفها ووضع كلمه : «بعض» مكانها ؛ نحو : خذ من الدراهم. وكقولهم : ادّخر من غناك لفقرك ، ومن قوّتك لضعفك ؛ فالمأخوذ بعض الدراهم ، والمدّخر بعض الغنى والقوه. ويصح وضع كلمه : «بعض» مكان كلمه : «من». ومثل هذا قول الشاعر :

وإنك ممن زيّن الله وجهه

وليس لوجه زانه الله شائن

فالمخاطب جزء من الاسم المجرور بها ؛ وهو : «من» الموصوله التى بمعنى «الّذين» ، وقد يكون ذلك الجزء متأخرا عنها وعن الاسم المجرور بها ، فى اللفظ دون الرتبه ؛ كقولهم : «إنّ من آفه المنطق الكذب ، ومن لؤم الأخلاق الملق» فالكذب والملق متأخران فى الترتيب اللفظى وحده ، ولكنهما متقدمان فى درجتهما ؛ لأن كلا منهما هو : «اسم إنّ» ، والأصل فى «اسم إنّ» تقدمه فى الرتبه على خبرها.

٢ - بيان (٣) الجنس ، وعلامتها : أن يصح الإخبار بما بعدها عما (٤) قبلها ؛

١- فى ص ٤٠٧.

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٤٣٨.

٣- أى : بيان أن ما قبلها - فى الغالب - جنس عام يشمل ما بعدها. فما قبلها أكثر وأكبر ؛ كالمثال الأول الآتى ، وقد يكون العكس ، نحو : هذا السوار من ذهب ، وهذا الباب من خشب.

٤- له علامه أخرى : أن يصح حذف. «من» ووضع اسم موصول مكانها مع ضمير يعود على ما قبلها. هذا إن كان ما قبلها معرفه ، فإن كان نكره فعلامتها أن يخلفها الضمير وحده ؛ نحو : اساور من ذهب ، أى : هى ذهب.

كقولهم ؛ اجتنب المستهترين من الزملاء. فالزملاء فئه من جنس عام هو : المستهترون ؛ فهى نوع يدخل تحت جنس «المستهترين» الشامل للزملاء وغير الزملاء. وكقولهم : تخير الأصدقاء من الأوفياء ... أى : الأصدقاء الذين هم جنس ينطبق على فئه منهم لفظ : «الأوفياء». وهذا الجنس عامّ ، يشمل بعمومه الأوفياء وغيرهم. ٣ - ابتداء الغايه (١) فى الأمكنه كثيرا ، وفى الأزمنه أحيانا - وهى فى الحالتين قياسيّه - وهذا المعنى أكثر معانيها استعمالا ؛ فمثال الأولى قوله تعالى : (سُبْحانَ الَّذِى أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِى بارَكْنا حَوْلَهُ ...،) ونحو : جاءتنى رساله من فلان. ومثال الثانيه قولهم : فلان ميمون الطالع من يوم ولادته ، راجح العقل من أول نشأته ...

٤ - التوكيد ، (ولا تكون معه إلا زائده) وزيادتها إما للنص على عموم المعنى وشموله كلّ فرد من أفراد الجنس ، وإما لتأكيد ذلك العموم والشمول إذا كانا مفهومين من الكلام قبل دخولها. فالأول مثل : ما غاب من رجل. وأصل الجمله : ما غاب رجل. وهى جمله قد يفهم منها أن نفى المعنى منصبّ على رجل واحد دون ما زاد عليه. أى : أن رجلا واحدا لم يغب ، وأنّ من الجائز غياب رجلين أو رجال.

والسبب فى اختلاف الفهم أن كلمه : «رجل» النكره ، ليست من النكرات الملازمه للوقوع بعد النفى ، (وهى النكرات القاطعه فى الدلاله على العموم والشمول بعد ذلك النفى ، ويتحتم أن ينصبّ النفى الذى قبلها على كل فرد من أفراد مدلولها ؛ وأن يمتنع معه الخلاف فى الفهم ؛ مثل : كلمه : أحد ، وديّار ، وعريب). وإنما كلمه «رجل» من النكرات التى قد تقع بعد النفى ، أو لا تقع وإذا وقعت بعده لم تفد العموم والشمول الإفاده القاطعه التى تشمل كل فرد - إلا بقرينه - وإنما تفيدهما مع احتمال خروج بعض الأفراد من دائره المعنى المنفى كما أوضحنا. فإذا

١- معنى الغايه هنا - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٣ - : المسافه والمقدار. وليس المراد معناها الحقيقى الذى هو آخر الشىء ؛ فالتسميه هنا من تسميه الكل باسم الجزء. ومعناها هنا قد يختلف شيئا عنه فى الظروف على حسب ما هو مبين فى رقم ٣ من هامش ص ٢٧٢ م ٧٩.

أردنا إزاله هـذا الاحتمال ، وجعل المعنى نصّا فى العموم والشـمول على سبيل اليقين - أتينا بالحرف الزائـد : «من» ووضـعناه قبل هـذه النكره مباشـره ، وقلنا : ما غاب من رجل ؛ وعندئـذ لا يختلف الفهم ، ولا يتنوع ؛ إذ يتعين أن يكون المراد النص على عـدم غيـاب فرد ومـا زاد عليه من أفراد الرجـال ، ومن ثمّ لاـ يصـح أن يقـال : مـا غـاب من رجـل ، وإنمـا غاب رجلان أو أكثر ، منعا للتناقض والتخالف ، فى حين يصـح هذا قبل مجىء «من» الزائده ، لأن الأسـلوب قبل مجيئها قد يحتمل أمرين ؛ نفى الواحد دون ما زاد عليه ؛ ونفيه مع ما زاد عليه معا - كما أسـلفنا - وهـذا معنى قولهم : («من الزائـده» تفيـد النص على عموم الحكم وشـموله كـلّ فرد من أفراد الجنس إذا دخلت على نكره منفيه لاـ تقتضـى وجود النفى الـدائم الشامل قبلها اقتضاء محتوما). وعلى ضوء ما سبق تتبين فائده «من» فى قول الشاعر :

ما من غريب وإن أبدى تجلّده

إلا تذكّر عند الغربه الوطنا

وأمـا الثانى وهو التأكيـد فمثل : ما غاب من ديّار ؛ من كل كلام مشـتمل على نكره لا تسـتعمل - غالبا - إلا بعـد النفى أو شـبهه (مثـل : أحـد - عريب - ديّـار ... و...) فإنها بعـده تـدل دلاله قاطعه على العموم والشـمول ، أى : أنّ كل نكره من هـذه النكرات ونظائرهـا لاـ يراد منهـا فرد واحـد من أفراد الجنس ينتفى عنه المعنى ، وإنما يراد أن ينتفى المعنى عن الواحـد وما زاد عليه. ففى المثال السابق قطع ويقين بأمر واحـد ؛ هو : عدم غياب فرد أو أكثر من أفراد الرجال ؛ فكل الأفراد حاضـرون : ولا مجال لاحتمال معنى آخر ، فإذا أتينا بحرف الجر الزائد «من» وقلنا : ما غاب من ديّار - لم يفد الحرف الزائد معنى جديدا ، ولم يحدث دلاله لم تكن قبـل مجيئه ، وإنمـا أفـاد تقويه المعنى القـائم وتأكيـده ، وهو النص على شـمول المعنى المنفى وتعميمه ؛ بحيث ينطبق على الأفراد كلها فردا فردا.

والفصيح الذى لا يحسن مخالفته عند استعمال «من» الزائده أن يتحقق شرطان : وقوعها بعد نفى (١) وشبهه (وهو هنا :

١- فلاـ تزاد فى الإثبـات إلاـ فى تمييز «كم» الخبريه إذا كـان مفصولاـ منهـا بفعل متعـد ؛ نحو قوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ.) وقـد وردت زيادتها فى قول زهير : ومهما تكن عنـد امرئ من خليقه وإن خالها تخفى على الناس - تعلم - - فقد أجاز النحـاه أن تكون : «من» زائـده بعـد : «مهما» - (وسـيجىء هـذا فى ج ٤ ص ٣٢٦ م ١٥٥ بـاب الجوازم وص ٣٨١ ل م ١٦١ باب «أما»).

النهى (١) وبعض أدوات الاستفهام) وأن يكون الاسم المجرور بها نكره. وهذا الاسم يكون مجرورا فى اللفظ لكنه مرفوع المحل - إما لأنه مبتدأ ، أو أصله مبتدأ ؛ فى مثل قولهم : هل للواشى من صديق؟ وما من صاحب للنمام ، وإما لأنه فاعل ؛ فى مثل قولهم : ما سعى من أحد فى الشرّ إلا ارتد إليه سعيه - وقد يكون مجرورا فى اللفظ منصوب المحل (إما لأنه مفعول به ، كقولهم : تأمل هذا الكون العجيب هل ترى من نقص أو قصور؟ وهل تظن من أحد يقدر على هذا الإبداع إلا الله؟ وإما لأنه مفعول مطلق ، نحو قوله تعالى : ([ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ] ،) أى : من تفريط).

ومن النادر الذى لا يقاس عليه ، زيادتها فى غير هذه المواضع الأربعه التى يكون الاسم فيها مجرورا لفظا كما سبق ، لكنه فى محل رفع مبتدأ ، (الآن أو بحسب أصله) ، أو : فاعل ، أو فى محل نصب ؛ لأنه مفعول به ، أو مفعول مطلق ... و...

وإذا جاء تابع لهذا الاسم المجرور جاز فى التابع أمران (٢) ؛ الجر مراعاه للفظ المتبوع ، والرفع أو النصب مراعاه لمحله ؛ نحو : ما للواشى من صديق مخلص ، بجر كلمه : «مخلص» ، أو برفعها ؛ باعتبارها نعتا لكلمه : «صديق» ، وكذا بقيه التوابع ، وباقى الأمثله المختلفه ، وأشباهها.

٥ - أن تكون بمعنى كلمه : «بدل» بحيث يصح أن تحل هذه الكلمه محلها. كقوله تعالى : (أَرَضِيتُمْ بِالْحَياهِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَهِ،) أى : بدل الآخره.

٦ - أن تكون داله على الظرفيه (٣). (أى : على أن شيئا يحويه آخر ، كما

١- مثال النهى : لا تظلم من أحد. ومثال الاستفهام (ولا يكون هنا إلا «بالهمزه» أو : هل») هل جاءك ... ، أو : أجاءك ، .. من بشير؟

٢- فى هذا الحكم تفصيل هام سبق بيانه فى رقم ١ من هامش ص ٦٧. واستيفاء الحكم يقتضى الرجوع إليه.

٣- فتكون بمعنى : «فى» التى للظرفيه. ويدخل فى هذا النوع «من» الداخله على : «قبل وبعد ... والغالب فى الداخله على الظروف غير المتصرفه أن تكون للسببيه ، أى : بمعنى : «فى» الداله - - على السببيه. أما مجيئها لابتداء الغايه فقليل ؛ نحو : جئت من عندك - هب لى من لدنك وليا - (راجع حاشيه الألوسى على القطر ص ٣٤) وقد شرحنا معنى الغايه فى رقم ٢٧٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٢٦.

يحوى الإناء ما فى داخله ، أو : كما يحوى الظرف - وهو الغلاف - المظروف ، (وهو الشىء الذى يوضع فيه) ، نحو : ماذا أصلحت من حقلك ، وغرست من جوانبه؟ أى : فى حقلك ... فى جوانبه.

٧ - إفاده التعليل. فتدخل على اسم يكون سببا وعله فى إيجاد شىء آخر ، نحو : لا تقوى العين على مواجهه قرص الشمس ، من شده ضوئها ، ونحو : من كدّك ودأبك أدركت غايتك. أى : بسبب شده ضوئها ... وبسبب كدّك ...

٨ - إفاده المجاوزه (١) ، فتدخل على الاسم للدلاله على البعد الحسى أو المعنوى بينه وبين ما قبله ... نحو قوله تعالى : (قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَهٍ مِنْ هذا،) أى : عن هذا ، بمعنى بعيدين عنه ، وقوله تعالى : (فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَهِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ ...) أى : عن ذكر الله.

ومثل : كلام الحمقى بمعزل من الصواب ، أى : عن الصواب ...

٩ - إفاده الاستعانه (٢) فتدخل على الاسم للدلاله على أنه الأداه التى استخدمت فى إنفاذ أمر من الأمور ؛ نحو : ينظر العدو إلى عدوه من عين ترمى بالشرر ، أى : بعين ...

١- المجاوزه - كما قالوا - ابتعاد شىء مذكور ، أو غير مذكور ، عما بعد حرف الجر ؛ بسبب شىء قبله ؛ فالأول ، نحو : رميت السهم عن القوس. أى : جاوز السهم القوس بسبب الرمى. والثانى نحو : رضى الله عنك : جاوزتك المؤاخذه ؛ بسبب الرضا. ثم المجاوزه قد تكون حقيقيه كهذين المثالين ، وقد تكون مجازيه ؛ نحو أخذت العلم عن العالم. كأنه - لما علمت ما يعلمه - قد جاوزه العلم بسبب الأخذ. (الصبان فى باب حروف الجر - عند الكلام على الحرف : «عن» وهو الحرف الذى يكثر استعماله فى المجاوزه. وأما غيره فلا يبلغ درجته ؛ فكأنه شبيه به فى الأداء). وقد يراد بالمجاوزه الابتعاد عن الشىء بسبب العجز عن الوصول إليه كقول أحد الشعراء : هديتى تقصر عن همتى وهمتى تقصر عن حالى وخالص الود ومحض الثنا أحسن ما يهديه أمثالى (راجع معجم الشعراء ، للمرزبانى - حرف الميم - ص ٣٧٢).

٢- فتشبه «الباء» فى هذا.

١٠ – إفاده الاستعلاء. فتدخل على الاسم للدلاله على أن شيئا حسيّا أو أو معنويّا وقع فوقه ؛ نحو قوله تعالى : (وَنَصَرْناهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا.) أى : على القوم(١) ...

١١ – إفاده معنى القسم. ذلك أن بعض العرب يستعملها (مضمومه الميم أو مكسورتها) حرف قسم ، ولا يكاد يجرّ إلا كلمه : «الله» ؛ نحو ؛ من الله لأقاومنّ الباطل (٢) ، ويجب معه حذف الجمله القسميه ، (فعلها وفاعلها).

(وسيجىء (٣) الكلام على بقيه أدوات القسم بنوعيه وأحكامه).

هذا ، وقد تتصل «ما» الزائده بالحرف : «من» فلا تخرجه عن معناه ولا عن عمله ، بل يبقى له كل اختصاصه كما كان قبل مجىء الحرف الزائد (٤) ؛ نحو : مما أعمال المسىء يلاقى جزاءه. أى : من أعمال المسىء ؛ وبسببها (٥) ...

١- وقد اقتصر ابن مالك على خمسه من المعانى السابقه : حيث يقول : بعض ، وبيّن ، وابتدئ فى الأمكنه بمن ، وقد تأتى لبدء الأزمنه ... وزيد فى نفى وشبهه ؛ فجر نكره كما لباغ من مفر فقد ضمن البيتين : البعضيه ، وبيان الجنس ، وابتداء الغايه الزمانيه أو المكانيه ، والزياده بعد نفى أو شبهه مع جر النكره. وهذه المعانى أربعه. أما الخامس – وهو البدليه – فإنه سيذكره (فى ص ٤٥٠) بقوله : «ومن» و «باء» يفهمان بدلا.

٢- ويجوز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله من الجر ، كالشأن فى جميع حروف القسم حين تجر لفظ الجلاله – انظر رقم ٣ من ص ٤٩١ –.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٤٤١ و ٤٥٩ وما بعدها :

٤- انظر «ا» من الزياده الآتيه وقواعد رسم الحروف تقتضى وصلهما كتابه.

٥- وسيشير ابن مالك إلى زياده «ما» بعد «من» و «عن» و «الباء» ببيت سيجىء آخر الباب نصه : فى هامش ص ٤٥٦ و ٤٧٦ و ٤٨٨. وبعد «من» ، و «عن» و «باء» زيد «ما» فلم يعق عن عمل قد علما أى : لم يمنع.

زیاده وتفصیل

(ا) من الأساليب الوارده المأثوره : «ممّا» كالتى فى حديث لابن عباس نصه :

«كان رسول الله يعالج من التنزيل شده إذا نزل عليه الوحى ، وكان مما يحرّك لسانه وشفتيه».

وكقول الشاعر :

وإنا لمما يضرب الكبش ضربه

على رأسه تلقى اللسان من الفم

و... و...

وقد قيل إن معنى «مما» هنا : «ربما» ، طبقا لما بينه سيبويه فى كتابه (ج ١ ص ٧۶) وملخصه : أن «من» الجارّه المكفوفه بالحرف «ما» - قد تكون بمعنى «ربما» ، واستشهد بالبيت السالف.

وقال ابن هشام فى «المغنى» عند الكلام على : «من» وعلى معناها العاشر : إنها تكون بمعنى «ربما» وذلك إذا اتصلت بما ؛ كالبيت السالف. ثم أردف هذا بقوله : والظاهر : أن «من» فى البيت ابتدائيه و «ما» مصدريه ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب (١) ...

(ب) إذا كان الاسم المجرور بالحرف : «من» مبدوءا بالأداه : «أل» التى ليست معدوده فى حروفه الأصليه ، فالأشهر فتح النون ؛ مثل : قد نعرف من الإذاعه ما لا نعرفه من الصحف ، وغيرها (٢). والأحسن ألا تحذف النون إن

١- تفصيل هذا البحث مدون فى المجلد التاسع من مجله المجمع اللغوى القاهرى ص ١١۶ وهو بحث مفيد. وقد اكتفينا بتقديم ملخص مهم له فى الجزء الأول م ۴٢ ص ۵٠١ ومن تمام الاستفاده الرجوع إلى ذلك البحث أو إلى ملخصه ، وما فيهما من أمثله وأساليب تتصل بما نحن فيه.

٢- بعض القبائل يحذف النون فى هذه الصوره ، وبها جاء قول النابغه الجعدى : - - ولقد شهدت عكاظ قبل محلّها فيها وكنت أعدّ ملفتيان أى : من الفتيان وقول عبد الرحمن بن حسان فى مدح آل سعيد بن العاص : أعفّاء تحسبهم ملحيا مرضى تطاول أسقامها أى : من الحياء. وكذلك المتنبى حيث يقول : نحن ركب ملجنّ فى زىّ ناس فوق طير لها شخوص الجمال أى : من الجن ، وليس من المستحسن اليوم - وإن كان ليس بممنوع قياسا - محاكاه هذه اللهجات القليله فى رفيع الكلام.

وقع حرف مشدد بعد «أل» السالفه ؛ نحو : لا تعجب من الشعوب إذا انتقمت من الظالم.

وإن وقع بعد : «من» حرف ساكن آخر تحركت النون بالكسر - غالبا - نحو : عجبت من استهانه الإنسان بحقوق أخيه ومن استبداده به.

* * *

ص: ۴۳۲

إلى : حرف جرّ أصلىّ (١) يجر الظاهر والمضمر ، ويتنقل بين معان أشهرها سته :

١ - انتهاء الغايه (٢) مطلقا ؛ (أى : سواء أكانت نهايه الغايه فى زمان أم مكان ؛ وسواء أكانت» هى الآخر الحقيقىّ لما قبل «إلى» أم ليست الآخر الحقيقى ، ولكنها متصله به اتصالا قريبا أو بعيدا). وهذا المعنى أكثر استعمالات الحرف إلى ؛ فمثال انتهاء الغايه الحقيقيه الزمانيه : نمت الليله إلى طلوع النهار. ومثال انتهاء الغايه الزمانيه المتصله بالآخر اتصالا قريبا : نمت الليله إلى سحرها (٣) ومثال انتهاء الغايه الزمانيه البعيده من الآخر نمت الليله إلى نصفها أو ثلثها و... و...

ومثال انتهاء الغايه المكانيه الحقيقيه : عبرت الطريق إلى الجانب الآخر محترسا. ومثال انتهاء الغايه المكانيه المتصله بالآخر : قرأت الكتاب إلى خاتمته. ومثال انتهاء الغايه المكانيه البعيده من الآخر : قرأت الكتاب إلى ثلثه.

والغالب أن نهايه الغايه نفسها لا تدخل فى الحكم الذى قبل «إلى» ما لم توجد قرينه تدل على دخوله. فإذا قلت : قرأت الكتاب إلى الصفحه العاشره ، فالمقصود - غالبا - فى مثل هذا الاستعمال أن الصفحه العاشره لم تقرأ ، فهى خارجه من الحكم الذى ثبت لما قبل «إلى». وكذلك لو قلت : صمت الأسبوع الماضى إلى يوم الخميس ؛ فإن يوم الخميس لا يدخل فى أيام الصيام. فإذا وجدت قرينه تدل على دخولها كانت داخله ؛ مثل : صمت الشهر المفروض من أوله إلى اليوم الأخير ، ومثل : أكملت قراءه الكتاب كله من أوله إلى الصفحه الأخيره ... لأن صيام الشهر المفروض يقتضى صوم اليوم الأخير منه ، وإكمال الكتاب كله يقتضى قراءه الصفحه الأخيره منه ... (٤)

١- سيجىء فى الزياده - ص ٤٦٣ - أن بعض النحاه يجيز زيادته ، وأن رأيه مردود.

٢- سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ - أن الغايه فى هذا الباب ، هى : المسافه والمقدار ، وأنها تختلف عن الغايه فى الظروف - وقد سبق بيانها فى رقم ٣ من هامش ص ٢٧٢. والمراد بانتهاء الغايه أن المعنى قبل : «إلى» ينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بعدها ، واتصاله به. وبين حروف الجر ثلاثه تشترك فى انتهاء الغايه ؛ (هى : إلى - اللام فى ص ٤٣٧ - حتى فى ص ٤٤٦) وسيجىء البيان الخاص بكل حرف.

٣- السحر : الثلث الأخير من الليل.

٤- انظر الفرق بين «إلى» و «حتى» فى هذا وفى غيره (رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥).

٢ – المصاحبه (١) ، كقولهم : من قعد عن طلب الرزق أساء أهله إلى نفسه ، وعذّبهم إلى عذابه ، أى : مع نفسه ... ومع عذابه ...

٣ – التبيين ، (فتبين أن الاسم المجرور بها فاعل فى المعنى لا فى الصناعه النحويه ، وما قبلها مفعول به فى المعنى لا فى الصناعه كذلك. وذلك بشرط أن تقع بعد اسم التفضيل ، أو : فعل التعجب ، المشتقين من لفظ يدل على الحب أو : البغض وما بمعناهما ، كالود والكره ...) ، كقولهم : «احتمال المشقه أحبّ إلى النفس الكريمه من الاستعانه بلئيم الطبع. فما أبغض الاستعانه به إلى نفوس الأحرار!!» فكلمه : «نفس» ، هى الفاعل المعنوى – لا النحوىّ – لاسم التفضيل (أحب) لأنها – فى الواقع – هى فاعله الحب ، أو : هى التى قام بها الحب. وكذلك كلمه «نفوس». فإنها الفاعل المعنوى (لا النحوى) لفعل التعجب : (أبغض) ؛ إذ هى فاعله البغض حقيقه ، أو : هى التى قام بها البغض ، والذى قطع فى الحكم بفاعليتهما المعنويه ومنع كل احتمال آخر هو وقوعهما بعد حرف الجر : «إلى» الذى من وظيفته القطع فى مثل هذا الأسلوب الذى يحتاج إلى تيقظ ، لدقته (٢) ، ولأنه قد يلتبس بما يقع فيه حرف «اللام» مكان «إلى» ، (وسيأتى الكلام عليه فى اللام) (٣).

٤ – الاختصاص (أى : قصر شىء على آخر ، وتخصيصه به) كقولهم :

١– انضمام شىء لآخر انضماما يقتضى تلازمهما فى أمر يقع عليهما معا ، أو يقع منهما معا على غيرهما ، أو يتصل بهما بنوع من أنواع الاتصال. وعلامه المصاحبه : أن يصح حذف حرف الجر ووضع كلمه : «مع» مكانه ؛ فلا يتغير المعنى.

٢– ضابط ذلك : أن نجعل مكان اسم التفضيل أو فعل التعجب فعلا من مادتهما ومعناهما ، يكون فاعله النحوى هو الاسم المجرور بالحرف «إلى» ، ومفعوله هو الكلام السابق على التفضيل أو اللاحق لفعل التعجب. فإن صح المعنى واستقام كان مجىء «إلى» ملائما ، وإلا وجب العدول عنها. ففى المثال المذكور نقول : تحب النفس الكريمه احتمال المشقه ... تبغض نفوس الأحرار الاستعانه ... وما سبق من معنى «التبيين» فى «إلى» يختلف عن معناه فى «اللام» الجاره» وسيجىء فى ص ٤٤٢ وكلاهما يوضح المراد من الآخر.

٣– ص ٤٤٢.

الأب راعى الأسره ؛ وأمرها إليه ، والحاكم راعى المحكومين ، وأمرهم إليه ... فليتق الله كلّ راع فى رعيته.

٥ - الظرفيه (١) : كقولهم : سيجمع الله الولاه إلى يوم تشيب من هوله الولدان ...

أى : فى يوم.

٦ - البعضيه ، (وهذا قليل فى المسموع) (٢) ، نحو : شرب العاطش فلم يرتو إلى الماء ، أى : من الماء.

١- سبق شرحها فى رقم ٦ من ص ۴۲۸.

٢- فلا يحسن القياس عليه.

زياده وتفصيل

(ا) جعل بعض النحاه من معانى : «إلى» أن تكون بمعنى : «عند» (١) مستدلا بمثل قول القائل :

أم لا سبيل إلى الشباب ، وذكره

أشهى إلى من الرحيق السلسل

وأن تكون زائده ؛ مستدلا بقراءه من قرأ قوله تعالى : (فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِى إِلَيْهِمْ،) - بفتح الواو - ، أى : تهواهم ... وقد دفع ذلك الرأى بأن الشاهد الأول وقعت فيه «إلى» للتبيين ؛ لأن ما بعدها - وهو ياء المتكلم - فاعل معنوى على الوجه المشروح فى الحاله الثالثه السالفه ، وأن الشاهد الثانى : (الآيه) وقع فيه الفعل ، «تهوى» مضمّنا ، معنى : «تميل» فلا تكون «إلى» زائده. وهذا رأى حسن يقتضينا أن نأخذ به.

(ب) يجب قلب ألفها (٢) ياء إذا كان المجرور بها ضميرا. نحو : تقصد الوفود إلينا من بلاد بعيده ، فنقدم إليهم ضروب المجامله الكريمه.

فإن كان الضمير ياء المتكلم أدغمت الياءان ؛ نحو : إلىّ يتجه الخائف.

* * *

١- سبق الكلام على «عند» فى باب الظرف مع نظائرها من الظروف - ص ٢٧١ من هذا الجزء.

٢- وهى المكتوبه ياء ؛ تبعا لقواعد رسم الحروف.

اللام : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصليًا وزائدا. ويؤدى عده معان قد تجاوز العشرين.

١ - انتهاء الغايه (١) (أى : الدلاله على أن المعنى قبل اللام ينتهى وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها). نحو : صمت شهر رمضان لآخره ، وقرأت الكتاب لخاتمته .. واستعمالها فى هذا المعنى قليل بالنسبه لباقى معانيها ، ولكنه - مثل كل معانيها المختلفه - قياسىّ (كما سبق).

٢ - الملك ؛ وتقع بين ذاتين ، الثانيه منهما هى التى تملك حقيقه ، نحو : المنزل لمحمود ، وهذا المعنى أكثر استعمالاتها.

٣ - شبه الملك ؛ وتقع إما بين ذاتين ، الثانيه منهما لا تملك ملكا حقيقيًا ؛ وإنما تختص بالأولى ، وتقتصر الأولى عليها ، دون تملّك حقيقى من إحداهما للأخرى ؛ نحو : السرج للحصان - المفتاح للباب - الباب للبيت ، وإما قبلهما نحو : للصديق ولد نبيه ، حيث تقدمت «اللام» على الذاتين ... وإما بين معنى وذات ؛ نحو الحمد للأمهات ، والشكر للوالدين ... وتسمى هذه اللام بصورها الثلاثه : لام الاستحقاق ، أو : لام الاختصاص.

٤ - الدلاله على التمليك ؛ نحو : جعلت للمحتاج عطاء ثابتا. فالعطاء الذى يأخذه المحتاج يصير ملكا له ، يتصرف فيه تصرف المالك الحر كما يشاء.

٥ - الدلاله على شبه التمليك ؛ نحو : جعلت لك أعوانا من أبنائك البرره ، فالأعوان هنا بمنزله الشىء المملوك ، ولكنه ليس ملكا حقيقيًا تقع عليه التصرفات المختلفه ، وإنما يشبهه من بعض الوجوه دون بعض.

٦ - الدلاله على النسب ؛ نحو : لفلان أب يقول الحق ، ويفعل الخير. أى : ينتسب فلان لأب (٢) ...

١- فهذا الحرف مثل : «إلى» فى هذا المعنى الذى سبق إيضاحه فى رقم ١ من هامش ٤٢٦ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٣ ، ومثل «حتى» فيه ، وسيجىء الكلام عليها. فى ص ٤٤٥ والثلاثه مشتركه فى هذا المعنى دون بقيه حروف الجر ، - كما قلنا -.
٢- الحق أن المعانى الثلاثه الأخيره (التمليك - شبهه - النسب) متقاربه ، ويمكن الاستغناء عنها بعد إلحاقها بحروف أخرى. ولكنها مع اللام أوضح ؛ فنسبت إليها. ولقد قيل : إن كل معنى من المعانى الثلاثه يستفاد من الجمله كلها ، لا من اللام وحدها وهذا صحيح. وقد أجابوا بأن فهم هذا المعنى من التركيب متوقف على «اللام» فنسب إليها.

٧ – التعديه (١) المجرده ؛ نحو : ما أحبّ العقلاء للصمت المحمود ، وما أبغضهم للثرثره.

٨ – التعليل ؛ بأن يكون ما بعدها عله وسببا فيما قبلها. نحو : الاكتساب ضرورى ، لدفع الفاقه وذل الحاجه (٢).

٩ – التوكيد المحض ، وتكون فى هذه الحاله زائده زياده محضه لتأكيد معنى الجمله كلها ، لا معنى العامل وحده – كما شرحنا (٣) – ، ويجرى عليها ما يجرى على حرف الجر الزائد (٤). وأكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله ؛ نحو قول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب (٥)

ملكا أجار (٦) لمسلم ومعاهد

أى : أجار مسلما ومعاهدا (٧). وقول الشاعر فى الغزل :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما

تمثل لى ليلى بكل سبيل

فالفعل : «أريد» متعد يحتاج للمفعول به ، ومفعوله الذى يكمل المعنى هو المصدر المؤول بعد «لام التعليل» الجاره. والأصل : أريد أن أنسى. واللام زائده

١– إذا كانت لمجرد التعديه فما بعدها فى حكم المفعول به معنى ، وإن كان مجرورا – كما سبق فى أول هذا الباب ، ص ٤٠٧ ، وفى باب : «التعدى واللزوم» ، ص ١٤٥ – وكونها هنا للتعديه المجرده لا ينافى أنها فى بقيه مواضعها للتعديه أيضا مع إفادتها شيئا آخر فى الوقت نفسه ، – كما جاء فى حاشيه الصبان –.

٢– ما بعدها هو السبب هنا ؛ لأن السبب لا بد أن يظهر فى الوجود قبل المسبب. والرغبه فى دفع الفاقه سابقه على وجود الاكتساب.

٣– فى ص ٤١٧ ، ومنه يعلم : أن حرف الجر الزائد زياده محضه لا يفيد إلا توكيد المعنى العام فى الجمله كلها ، وأنه لا يتعلق بعامل ، وأنه يمكن الاستغناء عنه ، دون أن يتأثر الكلام بحذفه. و... و...

٤– فى ص ٤١٧ ، ومنه يعلم : أن حرف الجر الزائد زياده محضه لا يفيد إلا توكيد المعنى العام فى الجمله كلها ، وأنه لا يتعلق بعامل ، وأنه يمكن الاستغناء عنه ، دون أن يتأثر الكلام بحذفه. و... و...

٥– اسم للمدينه المنوره.

٦– أجاره : نصره وحماه.

٧– يستدل النحاه بالبيت السالف على زياده «اللام» – كما قلنا – لكن البيت للشاعر «ابن ميّاده» من أبيات يمدح بها أمير المدينه وبعده : ماليهما ودميهما من بعد ما غشى الضعيف شعاع سيف المارد وهذا يجعل الحكم بزياده اللام غير مقطوع به ، إذ يصح

أن يكون «المفعول به» هو «ماليهما» ... إلا إن أعربنا هذه الكلمه «بدلا» من «مسلم» ... فالاستشهاد بالبيت السالف استشهاد بما يقبل الاحتمال من غير داع ، ولا يصلح للقطع.

بينهما. أو بين المتضايفين ؛ كقولهم : لا أبا لفلان ، على الرأى الذى يعتبرها زائده (١).

وقد أجازوا زيادتها (٢) للضروره الشعريه بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، كقول الشاعر (٣) فى فتاه :

لو تموت لراعتنى ، وقلت ألا

يا بؤس للموت. ليت الموت أبقاها

وقول الآخر (٤) :

يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام ...

ومن المستحسن اليوم الاقتصار فى الزائده على المسموع ؛ مبالغه فى الاحتياط ١٠ - التقويه. وهى التى تجىء لتقويه عامل ضعيف ؛ إما بسبب تأخره عن معموله. نحو قوله تعالى: (... إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ)(٥) وقوله تعالى : (... لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ،) وإما بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره. كالفروع المشتقه ؛ مثل قوله تعالى : (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ.) وقوله : (... مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) وقول علىّ رضى الله عنه : «لعن الله الآمرين بالمعروف التاركين له ، والناهين عن المنكر العاملين به» ، فأصل الكلام فى الآيتين الأوليين : إن كنتم تعبرون الرؤيا - يرهبون ربّهم ... فلما تقدم كل من المفعولين على فعله ضعف الفعل بسبب تأخيره عن معموله (مفعوله) ؛ فجاءت اللام لتقويته (٦). وأصل الكلام فى الآيتين الأخيرتين وفى كلام علىّ : فعّال

١- وهو أحد الأوجه التى أوضحناها ، وشرحنا معها الأسلوب ، والمراد منه ، فى ج ١ باب : «الأسماء السته» م ٨ ص ٩٩.

٢- كما سيجىء فى ج ٣ باب : «الإضافه» وفى ج ٤ باب : «النداء».

٣- هو أبو جناده العذرى من الشعراء الذين أدركوا الدوله الأمويه.

٤- هو النابغه الذبيانى ، وصدر البيت : قالت بنو عامر خالوا بنى أسد ... إلخ : خالى فلان قبيلته : تركها ، والمراد : اتركوا بنى أسد ...

٥- الرؤيا هنا : الحلم المنامى. وتعبيره : تفسيره.

٦- أشرنا باختصار فى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ إلى أن اللام التى تفيد التقويه زائده زياده غير محضه ، (أى : أنها زائده شبيهه بالأصليه) لأنها تفيد عاملها - لا الجمله - معنى جديدا ؛ هو : «التقويه» ومن أجل هذا المعنى تتعلق بعاملها فأشبهت حرف الجر الأصلى فى جلب معنى جديد يكمل - - العامل ، وفى التعلق بهذا العامل. ولكنها من ناحيه أخرى يمكن حذفها فلا يتأثر المعنى بحذفها. لكل ما سبق لم تكن زيادتها محضه (راجع الصبان والتصريح عند كلامهما على «لام الجر» ثم «المغنى») ومما تجب ملاحظته أن لام التقويه لا تدخل على مفعولى عامل ينصب مفعولين مذكورين بشرط أن يتقدما عليه معا ، أو يتأخرا عنه معا ، فمتى وجد المفعولان كذلك فلن يصح دخولها عليهما معا ، ولا على أحدهما ، وإذا حذف أحدهما أو تقدم ، صح دخولها على الذى لم يحذف ، وكذا على المتقدم منهما ، كما فى الصبان ، ومقدمه «المغنى» التى جاء فيها على لسان ابن هشام ما نصه :

(وها أنا بائح بما أسررته ، مفيد لما قررته وحررته) فقال العلامه الأمير تعقيبا عليه ما نصه : (اللام فى قوله : «لما» مقويه ؛ إذ ماده الإفاده تتعدى بنفسها. لا يقال : إنها تتعدى لمفعولين ؛ تقول أفدت محتاجا مالا ؛ وما يتعدى لمفعولين لا يقوى باللام ... لأنا نقول محل ذلك إذا كان المفعولان مذكورين ، مقدمين ، أو مؤخرين عن العامل ، كما يفيده كلام ابن مالك فى تعليل منع ذلك ؛ لأن اللام إما أن تزاد فيهما ؛ فيلزم تعدى عامل واحد بحرفى جر متحدين - وهذا ممنوع فى الأغلب - وإما أن يزاد فى أحدهما ؛ فيلزم الترجيح بلا مرجح. فإن كان أحدهما محذوفا كما هنا ... فإن «اللام» تدخل على المذكور ، لأن المحذوف حينئذ قطع النظر عنه ، سواء نزلت العامل بالنظر للمحذوف منزله اللازم أو لا. وكذلك إذا تقدم أحدهما دخلت عليه اللام ؛ لأن العامل عن المتقدم أضعف. أو ناب أحدهما عن الفاعل ، نحو : محمود مفاد مالا ، دخلت على المنصوب. لأن طلبه المرفوع أقوى) اه. هذا ، ومما يصلح أن تكون اللام فيه للتقويه قولهم فى الدعاء : «سقيا للمحسن ، ورعيا له» ، ولهذا الأسلوب - وأمثاله ، تفصيلات معنويه ، وأحكام إعرابيه مختلفه ، أوضحناها كامله فى ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٨.

مـا يريـد – مصـدقا ما معهم ، التاركينه ... فكلمه : «فعال» صـيغه مبالغه متعـديه ، تعمل عمل فعلها ، ولكنها أضـعف منه ، فجاءت اللام لتقويتها.

وكذلك كلمه : «مصدّقا» ، وكلمه «التاركين» وكلاهما اسم فاعل (١) ...

ص: ۴۴۰

١- هـذا كلام النحـاه. ويزيـدون أن حرف الجر أصـلى هنـا ؛ فهو مع مجروره متعلقـان بالعامل الضـعيف ... وكلامهم مردود بما سردناه فى ١ من هامش ص ١٧٣ «د» وبما نسـرده هنا : فما معنى التقويه إذا كان من الممكن الصحيح حذف هذه اللام ، وتعديه الفعل أو المشـتق إلى المفعول به مباشـره من غير حاجه إليها ، ما دام العامل معدودا فى اللغه من العوامل المتعديه بنفسها ؛ فنقول ؛ إن كنتم الرؤيا تعبرون – ربهم يرهبون – مصـدقا ما معهم – فعال ما يريـد ... فيصل بنفسه الفعل أو المشـتق إلى المفعول به بغير حاجه إلى هـذه الواسـطه ؛ سواء أكان هذا العامل متقدما أم متأخرا؟ وكيف تكون اللام للتقويه مع أن الاسم قبلها كان مفعولا به منصوبـا. فلمـا جاءت جرته ؛ فصار مفعولا به فى المعنى دون اللفظ. ولا شك أن العامل الـذى يؤثر فى مفعوله لفظا ومعنى أقوى من العامـل الـذى يؤثر فيه معنى فقـط ... وكـان الأولى بالنحاه أن يقولوا إن هـذه اللام تزاد جوازا فى المفعول به إذا تقـدم على عامله الفعل ، كما تزاد فى المفعول به إذا كان عامله وصـفا ينصب المفعول به متقـدما أو متأخرا. وأن الجار والمجرور لا يتعلقان – لأن حرف الجر زائد وأن المجرور لفظا منصوب محلا.

١١ – الدلاله على القسم (١) والتعجب معا ، بشرط أن تكون جمله القسم محذوفه ، وأن يكون المقسم به هو لفظ الجلاله ؛ كقولهم : «لله!! لا ينجو من الزمان حذر». يقال هذا فى معرض الحديث عن رجل حريص يتوقى أسباب الضرر جهد استطاعته ، ولكنه بالرغم من ذلك يصاب.

وقولهم : «لله!! انتصرت الفئه القليله المؤمنه بحقها على الفئه الكبيره المختلفه».

وهذا يقال فى معرض الكلام عن قله متوحده ، مؤتلفه ، لم يكن أحد ينتظر لها الفوز والغلبه ، على كثره تفوقها عدّه وعديدا. فلا بد من قرينه تدل على معنى القسم والتعجب المجتمعين فى «اللام». وبغير القرينه لا يتضح هذا المدلول.

ومن الجائز أن تحذف هذه اللام ويبقى المقسم به على حاله من الجر بشرط أن يكون لفظ الجلاله.

١٢ – الدلاله على التعجب بغير قسم ، بشرط القرينه أيضا ؛ ويكون بعد النداء كثيرا ؛ نحو : يا للأصيل (٢) وما به من روعه – يا للكشف العلمى وما انتهى إليه. ويكون بعد غيره ، نحو : لله درّ فلان شجاعا فى الحق – لله أنت معوانا فى الخير (٣) ...

١– حروف القسم المشهوره هى : (الباء – التاء – الواو – اللام). إلا ان اللام تنفرد بأنها تدل على التعجب مع القسم. أما غيرها فمعناه مقصور على القسم وحده. وسيأتى تفصيل الكلام على كل واحد من الأربعه ، وأوجه الشبه والمخالفه بينه وبين إخوته. وهناك حرف خامس سبقت الإشاره إليه فى ص ۴۳۰ هو : «من» ، فقليل من العرب يستخدم هذا الحرف (بكسر ميمه أو ضمها) أداه قسم ، قد حذف فعل القسم وفاعله وجوبا ، فيقول : من الله لأناصرن النزيه. أى : والله. ولا يكاد يكون القسم معه بغير الله. وأندر من هذا الحرف استعمال القدماء الحرف «ها» للقسم بعد «إى» التى بمعنى : «نعم» وبدونها .... جاء فى الأمالى (ج ١ ص ١٧٢) أن أعرابيا قال لآخر : أنشدنا – رحمك الله ، وتصدق على هذا الغريب بأبيات ... فقال : إى : ها الله إذا ... (انظر البيان الخاص بها فى رقم ٣ من هامش ص ۴۶۸).

٢– الوقت بعد العصر إلى المغرب. ويجوز فى اللام هنا الفتح أو الكسر إذا كان المنادى مقصودا به التعجب (انظر ج ۴ ص ۶۶ م ١٣۴).

٣– ويصح أن يكون من هذا ما يرد فى بعض النصوص القديمه ، من مثل قول الشاعر : لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عنّى ، ولا أنت ديّانى فتخزونى والأصل : الله ابن عمك ، بحذف لام الجر قبل لفظ الجلاله.

١٣ – الدلاله على العاقبه المنتظره ، (أى : على النتيجه المرتقبه أو : الصيروره). نحو : سأتعلم للحياه السعيده ، وأتنقل فى جنبات المعموره لتحصيل أنفع التجارب. ونحو : ربّيت النمر للهجوم علىّ. يقول هذا من صادف نمرا صغيرا فأشفق عليه وتعهده ، وخدع فيه ، ثم غدر به النمر ، فكأنه يقول ساخطا متألما متهكما : ربيته ، فكانت عاقبه التربيه ونتيجتها الهجوم علىّ. ونحو : أربى هذ الولد الضال ليسرقنى ، ويفر كأخيه. يقول هذا من يؤوى إليه شريدا ، ويحسن إليه ، وهو يتوقع أن يغافله ، ويسرقه ، ويهرب ، كما فعل أخوه من قبل. وتسمى اللام فى الأمثله السابقه وأشباهها : لام «الصيروره» ، أو : «العاقبه» لأنها تبين ما صار إليه الأمر ، وتوضح عاقبته (١) ...

١٤ – الدلاله على التبليغ ؛ وهى الداله على إيصال المعنى إلى الاسم المجرور بها ؛ نحو : قابلت صديقك ، ونقلت له ما تريد أن أقوله ... (وقد يسميها لذلك بعض النحاه «لام التعديه» يريد : إيصال المعنى وتبليغه).

١٥ – الدلاله على التبيين ؛ أى : إظهار أن الاسم المجرور هو فى حكم المفعول به معنى ، وما قبلها هو الفاعل فى المعنى كذلك ، بشرط أن تقع بعد اسم تفضيل أو فعل تعجب ، مشتقين من لفظ يدل على الحب ، أو البغض ، وما بمعناهما ؛ كالودّ ، والكره ، ونظائرهما ... ، نحو : السكون فى المستشفى أحبّ للمرضى ، وإطاله زمن الزياره أبغض لنفوسهم. فالمجرور باللام فى المثالين – وأشباههما – فى حكم المفعول به من جهه المعنى (لوقوع أثر الكلام السابق عليه) لا من جهه الإعراب. فكلمه «السكون» هى الفاعل المعنوى – لا النحوى – الذى أوجد الحب ، وكان سببا فيه. وكلمه : «المرضى» هى المفعول به المعنوى – لا النحوى – الذى وقع عليه الحب ، وانصبّ عليه أثره. ومثل هذا يقال فى كلمتى : «إطاله ، ونفوس» فالأولى هى الفاعل المعنوى – لا النحوى ، والأخرى هى المفعول به المعنوى كذلك.

ومثل : البدوى الصميم أحبّ للصحراء ، وأبغض للحضر ، وما أكرهه

١– ومنها قوله تعالى فى موسى : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ؛ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً.)

للاستقرار ، ودوام الإقامه فی مکان واحد (۱).

ومن هنا یتبین الفرق الدقیق بین : «إلی» التی تفید التبیین ، و «اللام» التی تفیده أیضا (۲). ویترکز فی أن ما بعد «إلی» التبیینیه «فاعل» فی المعنی لا فی اللفظ ؛ وما قبلها مفعول به فی المعنی کذلک. أما «اللام التبیینیه» فبعکسها ؛ فما بعدها مفعول به معنوی لا لفظی ؛ وما قبلها فاعل معنوی کذلک ، فإذا قلت : الوالد أحب إلی ابنه. کان الابن هو المحب ، والوالد هو المحبوب ، أی : أن الابن هو فاعل الحب معنی ، والوالد هو الذی وقع علیه المحب ؛ فهو بمنزله المفعول به معنی. أما إذا قلت : الوالد أحب لابنه ، فإن المعنی ینعکس ؛ فیصیر الابن هو المحبوب ؛ فهو بمنزله المفعول به معنی ، والأب هو المحبوب ، فهو بمنزله الفاعل معنی. وقد سبق (۳) القول بأن مثل هذا الأسلوب دقیق یتطلب یقظه فی استعماله وفهمه (۴).

۱۶ - أن تکون بمعنی : بعد (۵) ، کقولهم : کان الخلیفه یقصد المسجد لأذان الفجر مباشره ، ویصلی الصبح بالناس إماما ، ثم ینظر قضایاهم ، ولا یغادر المسجد إلا للعصر ، وقد فرغ من صلاته ، ونظر شئون رعیته. أی : بعد أذان الفجر مباشره ، وبعد العصر. ومن هذا النوع ما کان یؤرخ به الأدباء رسائلهم ؛ فیقولون : کتبت هذه الرساله لخمس خلون من «شوّال» یریدون : بعد خمس لیال مررن من شوال. ومثل قول الشاعر :

فلما تفرقنا کأنی ومالکا

لطول (۶) اجتماع لم

نبت لیله معا

۱- فالمراد : یحب البدوی الصحراء ... - یبغض البدوی الحضر - یکره البدوی الاستقرار.

۲- راجع ما سبق فی ص ۴۳۴. حیث الإیضاح والضابط الذی یبین الفاعل والمفعول به المعنویین.

۳- راجع ما سبق فی ص ۴۳۴. حیث الإیضاح والضابط الذی یبین الفاعل والمفعول به المعنویین.

۴- من أمثله اللام التبیینیه : سقیا لک - رعیا لک - تبّا للخائن ... وفی هذه الأمثله وأشباهها تفصیلات لغویه دقیقه ، لها آثار معنویه هامه تتصل باعتبارها جمله واحده حینا ، وجملتین حینا آخر. وقد وفیناها حقها من الإبانه ، والإیضاح ، وعرض أقوم الطرائق لاستعمالها الصحیح - فی الجزء الأول ص ۳۸۰ ، م ۳۹ فی قسم الزیاده والتفصیل الخاص بمواضع حذف المبتدأ ، ولا مناص للباحث المستقصی من الرجوع إلیها.

۵- بعد ، من الظروف التی سبق الکلام علیها فی باب الظروف بهذا الجزء ص ۲۶۵.

۶- جعلها بعضهم هنا بمعنی : مع - کما أشرنا فی ج ۳ - باب الإضافه م ۹۵ ص ۱۰۹ - والأول أنسب.

١٧ – أن تكون بمعنى : «قبل» ، كقولهم فى التاريخ : كتبت رسالتى لليله بقيت من رمضان. أى : قبل ليله.

١٨ – أن تفيد الظرفيه (١) نحو : قوله تعالى : (وَنَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيامَهِ.) وقوله تعالى فى أمر الساعه : (لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلَّا هُوَ.) وقولهم فى التاريخ : كتبت هذه الرساله لغره شهر رجب ، وقولهم : مضى فلان لسبيله (أى : فى يوم القيامه – فى وقتها – فى غره شهر رجب – فى سبيله –)

١٩ – أن تكون بمعنى : «من البيانيه (٢)» كقول الشاعر يخاطب عدوّه :

لنا الفضل فى الدنيا وأنفك راغم

ونحن لكم يوم القيامه أفضل

أى : نحن أفضل منكم يوم القيامه.

٢٠ – أن تكون للمجاوزه (٣). (مثل : عن) كقول الشاعر :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها

حسدا وبغضا إنه لذميم

أى : عن وجهها ... ويرى بعض النحاه أنها هنا بمعنى الظرفيه (أى مثل : «فى». وأنها لا تكون بمعنى : «عن» ، ولا بمعنى : «على» ، المفيده للاستعلاء) (٤). والرأى السديد أنها إن دلت فى السياق على المجاوزه ، أو : الاستعلاء دلاله واضحه كالتى فى الأمثله الوارده – جاز أن تكون من حروفهما ، وإلا طلبنا لها معنى آخر يظهر فيه الوضوح والإبانه.

٢١ – أن تكون لتوكيد النفى ، وهى الداخله فى ظاهر الأمر – دون حقيقته – على المضارع المسبوق بكون منفىّ ؛ وتسمى : «لام الجحود» (٥) ؛ لسبقها بالنفى دائما. نحو : ما كان الحق لينهزم ، ولم يكن الباطل لينتصر.

٢٢ – أن تكون بمعنى : «مع» كقوله تعالى فى اليتامى : (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ،) أى : مع أموالكم.

١– فتكون بمعنى : «فى».

٢– سبق الكلام عليها (فى ص ٤٢٥).

٣– سبق فى رقم ٢ من هامش ٤٢٩ تعريفها وبيان أقسامها.

٤– جعلها بعضهم للاستعلاء الحسى فى مثل قوله تعالى : (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقانِ ...) وقول الشاعر : (فخر صريعا لليدين وللفم) ... وللاستعلاء المعنوى (وهو المجازى) فى مثل قوله تعالى : (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ، وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَها) أى : إن أسأتم فعليها.

والأمر متوقف على موضوع معناها فى السياق.

٥- تفصيل الكلام عليها فى باب النواصب من الجزء الرابع.

حرکه لام الجر

تتحرک لام الجر بالکسره إن دخلت علی اسم ظاهر غیر المستغاث (۱) فی ، نحو : یا للقادر للضعیف ؛ وتتحرک بالفتحه إن دخلت علی ضمیر ، إلا علی یاء المتکلم ؛ فتکسر فی نحو : رب اغفر لی ...

* * *

حتی

(۲) : حرف جرّ أصلی ، وهو نوعان :

(ا) نوع لا یجر إلا الاسم الظاهر الصریح (۳) ، ومعنی : «حتی» فی هذا النوع الدلاله علی انتهاء الغایه (۴) ولهذا تسمی فیه : «حتی الغائیه» نحو : تمتعت بأیام الراحه حتی آخرها. والأکثر أن یکون الوصول إلی نهایه الغایه تدرجا وتمهلا ، أی : دفعات لا دفعه واحده. والغالب کذلک أن یجرّ الآخر ، أو ما یتصل بالآخر مما یکون قبله مباشره. نحو : شربت الکوب کله حتی الصّبابه ، وأتممت الصفحه حتی السطر الأخیر. ونحو : سهرت اللیله حتی السّحر ، وتنقلت فی الحدیقه حتی الباب الخارجیّ. والغالب أیضا أن تدخل نهایه الغایه فی الحکم (۵) الذی قبل «حتی». إلّا إذا قامت قرینه علی عدم الدخول ؛ نحو : قرأت الکتاب کله

۱- وغیر المنادی المقصود به التعجب ؛ کالذی سبق فی رقم ۱۲ من ص ۴۴۱ فإن اللام فیه صالحه للفتح والکسر.

۲- سیجیء فی ج ۴ م ۱۴۹ ص ۲۵۲ تلخیص مفید لجمیع أنواع «حتی» وتفصیل هام عن نوعها الجار.

۳- المراد بالظاهر ما لیس ضمیرا ، وبالصریح ما لیس مصدرا مؤولا من «أن المصدریه» والجمله المضارعیه بعدها.

۴- أی : علی أن المعنی قبله ینتهی وینقطع بوصوله إلی الاسم المجرور به - کما سبق - وعلامته. صحه وقوع : «إلی» الداله علی انتهاء الغایه مکانه. «وحتی» أحد حروف ثلاثه تدل علی انتهاء الغایه - وقد سبق الحرفان الآخران : «إلی» فی ص ۴۳۳ و «اللام» فی ص ۴۳۷ - وإذا کانت «حتی» لانتهاء الغایه اقتضت أن ینقضی ما قبلها شیئا فشیئا ، لا دفعه واحده ، ولا سریعا ؛ فلا بد فی انقضائه من التدرج والتمهل - کما سیجیء -.

۵- وهذا أحد الأوجه التی تخالف فیها : «إلی». ومنها أیضا ؛ أنه یجوز أن نقول : کتبت إلی الأخ رساله ، ولا یصح : کتبت حتی الأخ رساله ، لأن «حتی» الغائیه تتطلب - کما سبق - أن ینقضی المعنی قبلها شیئا فشیئا ، وعلی عده دفعات حتی یصل إلی نهایه الغایه ؛ بخلاف «إلی» والکنایه لا تحتاج إلی هذا ، فناسبها «إلی» - کما یجوز أن تقول : انتقلت من البادیه إلی الحاضره ، ولا یحسن أن تقول : «حتی» الحاضره ؛ لأن الأسالیب الصحیحه المأثوره التزمت - أو کادت - مجیء : «إلی» الداله علی النهایه بعد : «من» الداله علی البدایه. - - ومنها : أن «حتی» قد تجر المصدر المنسبک من : (أن المضمره وجوبا ، والفعل المضارع وفاعله ،) نحو : أسرعت حتی أدرک القطار ، أی : أن أدرک ، ولا یصح أسرعت إلی أدرک القطار ؛ إذ لا تدخل «إلی» علی الفعل مطلقا إلا مع «أن» الظاهره. فملخص الفروق خمسه : أن : «إلی» تجر الظاهر والمضمر ، أما : «حتی» فلا تجر إلا الظاهر فی أصح الآراء ، ویجب الاقتصار علیه. وأن : «نهایه الغایه» لا تدخل مع «إلی» إلا بقرینه ، والأمر بالعکس مع «حتی» فالغایه النهائیه معها داخله ،

ولا تخرج إلا بقرينه. وأن «إلى» تقتضى انقضاء ما قبلها - غالبا - بغير تمهل أو انقطاع. بخلاف «حتى». ولهذا آثار فى التعبير. وأن «إلى» لا تدخل على المضارع بدون «أن» الظاهره التى تنصبه بخلاف «حتى» فإنها تدخل عليه إذا كان منصوبا بأن المقدره بعدها فتجر المصدر المنسبك : وأن : «إلى» تجىء للدلاله على النهايه حين توجد : «من» الداله على البدايه ولا يصح مجىء : «حتى».

حتى الفصل الأخير ؛ فنهايه الغايه داخله بقرينه تدل على الشمول والعموم ؛ هى كلمه «كل» ، بخلاف : كدت أفرغ من الكتاب ؛ فقد قرأته حتى الفصل الأخير ، لأن كلمه : «كدت» التى معناها : «قاربت» تدل على أنّ بعضه الأخير لم يقرأ ... وعلى هذا لا يستحسن الإتيان «بحتى» فى مثل : قرأت الكتاب حتى ثلثه أو نصفه ، وإنما يجىء مكانها «إلى».

(ب) نوع لا يجر إلا المصدر المنسبك من «أن» المضمره وجوبا وما دخلت عليه من الجمله المضارعيه. وأشهر معانى هذا النوع ثلاثه : الدلاله على انتهاء الغايه ، كالنوع ، السابق ، أو الدلاله على التعليل (١) أو الدلاله على الاستثناء إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين.

وهذا النوع - كما قلنا - لا يجر إلا المصدر المنسبك من «أن» الناصبه المقدره وجوبا ، ومن صلتها الفعليه المضارعيه (٢) ؛ نحو : أتقن عملك حتى تشتهر - اجتنب الكسب الخبيث حتى تسلم ثروتك - التاجر الحصيف يحرص على الأمانه حتى يزداد ربحه ... ولا يصح أن تكون فى هذه الأمثله لانتهاء الغايه ؛ لأن انتهاء الغايه يقتضى انقطاع ما قبل : «حتى» وانتهاءه بمجرد وقوع

١- الدلاله على أن ما قبلها عله وسبب فيما بعدها. فهى مخالفه للام التعليل وامثالها مما يكون ما بعده هو العله (انظر رقم ٨ من ص ۴۳۸).

٢- ل «حتى» الجاره للمصدر المنسبك من «أن» الناصبه للمضارع وصلتها ، عده أحكام أخرى مكانها المناصب الذى ستذكر فيه تفصيلا هو الجزء الرابع ، باب : «إعراب الفعل» حيث الكلام على : «النواصب» ...

مـا بعـدها وحصوله ، ولاـ يتحقق هـذا فى الأمثله السالفه إلا بفساد المعنى ؛ إذ ليس المراد أن يتقن المرء عمله حتى يشـتهر ؛ فإذا اشـتهر ترك الإتقـان ... ولاـ أن يجتنب الكسب الخبيث حتى تسـلم ثروته ، فإذا سـلمت لا يجتنبه ... ، ولا أن يحرص على الأمانه حتى يزداد ربحه ، فإذا ازداد تركها ؛ ليس المقصود شيئا من هذا لفساده. فهى فى تلك الأمثله للتعليل.

ومثال الدلاله على انتهاء الغايه : أقرأ الكتاب النافع حتى تنتهى صفحاته - يمتد الليل حتى يطلع الفجر ...

ص: ۴۴۷

زیاده وتفصیل

(ا) قلنا فیما سبق : إن «حتی» الجاره نوعان : یجر الاسم الصریح ، ومعنی هذا النوع الدلاله علی الغائیه ، أی : علی نهایه الغایه ، فیجر الآخر ، أو ما یتصل بالآخر. ونوع یجر المصدر المنسبک من «أن» المضمره وجوبا وما دخلت علیه من الجمله المضارعیه. ومعنی هذا النوع ، إما نهایه الغایه (۱) وإما التعلیل ، وإما الاستثناء.

فمن معانی «حتی» : الدلاله علی الاستثناء وهذا أقل - استعمالاتها ، ولا یلجأ إلیه إلا بعد القطع بعدم صحه واحد من المعنیین السابقین - ولا تجر فیه إلا المصدر المنسبک من «أن» الناصبه المستتره وجوبا ومن صلتها الفعلیه المضارعیه. وتکون «حتی» فی هذه الحاله بمعنی «إلا» الاستثنائیه. والغالب أن یکون الاستثناء منقطعا ، فتکون «إلا» فیه بمعنی «لکن» أی : یصح أن یحل محلها : «لکن» التی تفید الابتداء والاستدراک معا ؛ (فیکون الاستثناء منقطعا) (۲) ؛ نحو :

۱- یفهم من هذا أن «حتی» لا بد أن تکون لنهایه الغایه إذا کان المجرور بها اسما صریحا ، ولا عکس ؛ فلا یلزم من کونها للغایه أن یکون المجرور بها اسما صریحا. لا یلزم هذا ؛ لجواز أن یکون مصدرا مؤولا من أن المصدریه وصلتها الجمله المضارعیه.

۲- قد تکون : «حتی» مع «أن» المستتره بمعنی : (إلا أن) ؛ فیکون الاستثناء منقطعا ، مع ملاحظه أن أداه الاستثناء ، هنا مقصوره علی : «إلا» وحدها. أما الحرف : «أن» الذی یلیها فلا شأن له بالاستثناء ، وإنما جیء به لمجرد التفسیر والإیضاح. وقد یکون الاستثناء - أحیانا - متصلا کما فی بعض الأمثله التی عرضت ، وکما فی نحو : لا أجیب الصدیق حتی یدعونی لمزاملته ؛ أی : لا أجیبه وقتا إلا وقت دعوتی. ببقاء النفی الذی قبل «حتی» علی حاله بعد تأویلها - کما هو الأغلب -. فالاستثناء متصل مفرغ للظرف ، ولا تصلح «حتی» غائیه ، لأن عدم الإجابه لا یقع تدریجا علی دفعات ؛ إذ الإجابه لا تمتد ولا تتطاول إلی زمن الدعوه ، بل إنها لا تکون قبل الدعوه ، ولا تصلح أن تکون «تعلیلیه» ؛ لأن عدم الإجابه لیس سبب الدعوه. فلم یبق إلا أن تکون بمعنی الاستثناء ، وهو صالح هنا أن یکون متصلا ؛ فلا یعدل إلی الانقطاع. ومثله قوله تعالی : (وَما یُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّی یَقُولا إِنَّما نَحْنُ فِتْنَهٌ ... ،) أی : ما یعلمان من أحد وقتا (أی : فی وقت) إلا وقت أن یقولا ... ولهذه المسأله بیان أشمل ، یستوعب جوانبها الهامه المختلفه ، وهو فی ج ۴ م ۱۴۹ باب النواصب ص ۱۴۹.

لا يـذهب دم القتيل هدرا حتى تثأر (۱) له الحكومه. أى : إلّا أن تثـأر له الحكومه ، بمعنى : لكن تثـأر له الحكومه ؛ فلا يـذهب هدرا. والغالب فى هذا المثال - وأشباهه - أن يبقى النفى الذى قبل «حتى» على حاله بعد تأويلها بالحرف «إلا».

ولاـ يصـح فى المثـال أن تكون : «حتى» للغـايه ؛ لأـن «حتى» الغـائيه - كما عرفنا - إذا وقع ما بعـدها وتحقق معناه توقف المعنى الذى قبلها ، وانقطع.

على هـذا فالحكومه حين تثأر للقتيل ، ينقطع عدم ذهاب دمه هدرا ؛ وانقطاعه وتوقفه يؤدى - حتما - إلى وقوع ضده وحصوله ؛ أى : إلى أن دمه يذهب هدرا. وهذا فاسد.

وشىء آخر يمنع أن تكون «حتى» غائيه فى المثال ؛ هو : أن ما قبلها لا ينقضى شيئا فشيئا.

وكـذلك لا تصـح أن تكون : «حتى» «تعليليه» ، لأن ما قبلها - هنا - ليس عله وسـببا فيما بعدها ؛ إذ عدم ذهاب دمه هدرا بالفعل ليس هو السـبب فى انتقام الحكومه له ؛ لأنّ هذا يناقض المراد ، وإنما الانتقام له فعلا واقعا هو السبب فى عدم ذهاب دمه هدرا ، إذ السـبب لا بـد أن يسـبق المسبّب ، ويوجد قبله ؛ ليجىء بعده ما ينشأ عنه ، ويترتب عليه ، وهو : المسـبب ، فأخذ الثأر لا بد أن يوجد أوّلا. ليوجد بعده عدم ذهاب الدم هدرا ، لا العكس.

وإذا كـانت «حتى» فى المثـال السـابق وأشـباهه لاـ تصـلح أن تكون غـائيه ولا تعليليه فلا مفرّ بعـدهما من أن تكون بمعنى : «إلا» الاسـتثنائيه ، فى اسـتثناء منقطع ؛ أى : أنها بمعنى : «لكن» التى تفيـد الابتداء والاسـتدراك معا - كما أسـلفنا - ومن الأمثله : ۱ - كل مولود يولد جاهلا بالشـرّ حتى يتعلّمه من أسـرته وبيئته. بمعنى إلا أن يتعلمه. أى : لكن يتعلمه. فلا تصـلح أن تكون «غائيه» ؛ لأن ما قبلها هنا لا يقع متـدرجا متطاولا بحيث يمتـد إلى ما بعدها. بل يقع دفعه واحده. ولا تصـلح أن تكون «تعليليه» ، لأن ولاده الجاهل بالشر ليست هى العله المؤثره فى أمر

۱- تثأر ؛ أى : تأخذ بثأره ، وتقتص له من الجانى.

التعلم ، ولا السبب المباشر فيه ؛ إذ العله لا يتخلف أثرها ؛ فلا بد أن يتحقق بتحققها المعلول ، ويوجد بوجودها ؛ لأن العله لا يتأخر عنها المعلول ، فلم يبق إلا أن تكون «حتى» ، بمعنى : «إلا» فى استثناء منقطع ، أى : بمعنى : «لكن» المشار إليها.

٢- ناديتك حتى نحصد القمح بعد ساعات ؛ فالنداء ليس فيه تمهل وتدرج يمتدان إلى وقت الحصد ، وليس سببا مباشرا فى الحصد.

٣ - افتح نوافذ الحجره نهارا حتى يشتد (١) البرد ليلا ... ويقال فيه ما سبق.

(ب) من الأمثال : «ما سلّم القادم العزيز حتى (٢) ودّع». (وهو مثل يقال فيمن قصرت مدّه زيارته). أى : ما سلّم فى زمن ؛ لكن ودّع فيه ، أو : ما سلّم فى زمن إلّا زمنا ودّع فيه (٣).

١- وفى معانى الحروف الثلاثه : (حتى - اللام - إلى) يقول ابن مالك : للانتها : «حتّى» ، و «لام» ، و «إلى» و «من» ، و «باء» يفهمان بدلا واللّام للملك وشبهه ، وفى تعديه أيضا ، وتعليل ، قفى [وزيد ...] (قفى ، أى : نسب وعرف). سرد ابن مالك فى هذين البيتين وكلمه من أول الثالث - عده معان لعدد من الحروف ؛ فبين أن : «حتى» و «اللام» و «إلى» تشترك فى تأديه معنى واحد ؛ هو : الانتهاء. وأن «من» و «الباء» يتركان فى معنى واحد ؛ هو : البدليه. وأن اللام - بعد ذلك - تفيد معنى الملك وشبهه ، والتعديه ، والتعليل ، وقد تقع زائده. واكتفى بهذه المعانى القليله التى سردها لعدد من حروف الجر سردا مختلطا مبتورا ومن أسبابه ضيق الأوزان الشعريه وقيودها التى لا تتسع لما يتسع له النثر. وقد تداركنا الأمر بالشرح والترتيب المناسبين.

٢- ويلاحظ أن «حتى» فى هذا المثال حرف ابتداء ؛ لوقوع الماضى بعدها ؛ فليست حرف جر ؛ إذ الجاره لا بد من دخولها - كما عرفنا - على اسم صريح أو على مصدر منسبك من «أن» وصلتها الجمله المضارعيه.

٣- ففيه نوع شبه بما مر فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤٨ برغم الاختلاف فى نوع : «حتى».

ومن المستحسن التخفف من استعمال «حتى» التى بمعنى «إلّا» قدر الاستطاعه ؛ لأن فهم المراد منها ، والتمييز بينها وبين نوعيها الآخرين - لا يخلو من صعوبه ، ولأن كثيرا من النحاه لا يوافق على أنها تكون بمعنى «إلا» ويتأول الوارد منها.

(ح) وضح مما تقدم أن «حتى» الجارّه بنوعيها لا تدخل على جمله ، لأن التى تدخل على الجمله (الاسميه أو الفعليه) نوع آخر ، يسمى : «حتى الابتدائيه» (١) وسيجىء تفصيل الكلام عليها فى موضعها المناسب (٢) ...

* * *

١- وهى الداخله على جمله مضمونها غايه (أى : نهايه) لشىء قبلها (كما جاء فى الخضرى - ج ٢ باب «العطف» عند الكلام على «حتى»).

٢- باب النواصب ، ج ۴ ص ٢٥٢ م ١۴٩.

الواو والتاء : حرفان أصليان للجر ، ومعناهما القسم (١) - غير الاستعطافيّ (٢) - ولا يصح أن يذكر معهما جمله القسم ، وهما لا يجران إلا الاسم الظاهر. والتاء لا تجر من الأسماء الظاهره إلا ثلاثه : (الله - رب - الرحمن) ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثه.

فمن أمثله واو القسم قول الشاعر :

فلا وأبيك ما فى العيش خير

ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

ومن أمثله تاء القسم قوله تعالى : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ ...)

ويجرى على الحرفين السابقين ما يجرى على كل حروف القسم من جواز الحذف (٣) مع بقاء المقسم به مجرورا بشرط أن يكون هو لفظ الجلاله (أى : الله).

* * *

الباء : حرف يجر الظاهر والمضمر ، ويقع أصليّا وزائدا (٤) ، ويؤدى عده معان ، أشهرها خمسه عشر :

١ - الإلصاق حقيقه أو مجازا ؛ نحو : أمسكت باللّص ، ومررت بالشرطيّ. فمعنى أمسكت به : قبضت على شىء من جسمه ، أو مما يتصل به اتصالا مباشرا ؛ كالثوب ونحوه. وهو - عند كثير من النحاه - أبلغ من : أمسكت اللص ؛ لأن معناه مع «الباء» ، المنع من الانصراف منعا تامّا.

ومعنى مررت به : ألصقت مرورى بمكان يتصل به ...

٢ - السببيه أو التعليل (بأن يكون ما بعدها سببا وعله فيما قبلها). نحو :

١- أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٤١ إلى أن أحرف القسم المشهوره أربعه : «اللام» وقد سبق الكلام عليها هناك ، وكذلك «الواو والتاء والباء» ، وسيجىء الكلام على الثلاثه هنا. والصحيح أن «الواو» و «التاء» أصيلان فى القسم ، وليسا نائبين فيه عن «الباء» وليست الباء بعدهما مقدره تجر الاسم ؛ لأن هذا تعقيد لا داعى له. وقد أشرنا أيضا فى تلك الصفحه إلى أن بعض العرب يستعمل الحرف «من» (بكسر الميم أو ضمها) حرف قسم ، ولا يكاد يجر به إلا كلمه : «الله». نحو : من الله لأصاحبنك. وأندر من هذا استعمال كلمه : «ها» حرف قسم بعد كلمه : «إى» : ، بمعنى : نعم أو بدونها. ولا داعى اليوم لاستعمال هذه اللغات النادره.

٢- إيضاحه فى ص ٤٥٩ و ٤٦٠.

٣- لحذف حروف الجر - ومنها حروف القسم - موضوع مستقل يجىء فى ص ٤٩١.

٤- وأحسن لغاته أن يتحرك بالكسر فى جميع أحواله.

كل امرئ يكافأ بعمله ، ويعاقب بتقصيره. أى : بسبب عمله ، وبسبب تقصيره .. وقول الشاعر :

إنما ينكر الديانات قوم

هم بما ينكرونه أشقياء

وقول الآخر :

جزى الله الشدائد كل خير

عرفت بها عدوى من صديقى ...

والمراد : هم أشقياء بسبب ما ينكرونه - وعرفت بسببها ... (١)

٣ - الاستعانه ، (بأن يكون ما بعد الباء هو الآله لحصول المعنى الذى قبلها) (٢) ؛ نحو : سافرت بالطياره - رصدت الكوكب بالمنظار ، وهذا المعنى هو والإلصاق أكثر معانيها استعمالا.

٤ - الظرفيه ؛ نحو قوله تعالى : (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ ....) أى : فى بدر.

٥ - التعديه ، أو : النقل (وهى التى يستعان بها - غالبا - فى تعديه الفعل اللازم إلى مفعول به ، كما تعديه همزه النقل) ، نحو : ذهبت بالمريض إلى الطبيب ، بمعنى : أذهبته. وقعدت بفلان همته عن الطموح ، بمعنى : أقعدته ...

٦ - أن تكون بمعنى كلمه : «بدل» ، (بحيث يصح حلول هذه الكلمه محل «الباء» من غير أن يتغير المعنى) ، مثل : ما يرضينى بعملى عمل آخر - أرتضى بالملاكمه رياضه أخرى. أى : ما يرضينى بدل عملى عمل آخر ، - أرتضى رياضه أخرى بدل الملاكمه (٣).

١- الفرق بين باء الاستعانه وباء السبب ، أن «باء» السببيه داخله على السبب الذى أدى إلى حصول المعنى الذى قبلها ، وتحققه سلبا ، وإيجابا ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن «باء» الاستعانه داخله على أداه الفعل وآلته التى هى الواسطه بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح - قطعت اللحم بالسكين - كتبت الرساله بالقلم.

٢- الفرق بين باء الاستعانه وباء السبب ، أن «باء» السببيه داخله على السبب الذى أدى إلى حصول المعنى الذى قبلها ، وتحققه سلبا ، وإيجابا ؛ نحو : مات الرجل بالمرض ، أى : بسبب المرض ، وأن «باء» الاستعانه داخله على أداه الفعل وآلته التى هى الواسطه بين الفاعل ومفعوله ؛ نحو : فتحت الباب بالمفتاح - قطعت اللحم بالسكين - كتبت الرساله بالقلم.

٣- إذا كانت الباء بمعنى : «بدل» فالأكثر دخولها على المتروك ؛ (أى : على الشىء الذى لم يؤخذ للاستغناء عنه بأخذ غيره ، بدلا منه). ويصح دخول «الباء» على المأخوذ لا المتروك ، فقد جاء فى المصباح ماده : «بدل» ما نصه : «(أبدلته بكذا إبدالا ،

نحيت الأول ، وجعلت الثانى مكانه)» اه وفى مختار الصحاح ، ماده : «بدل» ما نصه : «(الأبدال قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم ، إذا مات واحد منهم أبدل الله مكانه بآخر)» اه وجاء فى تاج العروس - ماده : «بدل» - ما نصه : - - (قال ثعلب ، يقال : أبدلت الخاتم بالحلقه ، إذا نحيت هذا وجعلت هذه مكانه ، وبدلت الخاتم بالحلقه إذا أذبته ، وسويته حلقه. وبدلت الحلقه بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتما. قال : وحقيقته أن التبديل تغيير الصوره إلى صوره أخرى والجوهره بعينها. والإبدال : تنحيه الجوهره واستئناف جوهره أخرى. وقال أبو عمرو : فعرضت هذا على المبرد فاستحسنه ، وزاد فيه فقال : وقد جعلت العرب أبدلت مكان بدلت ..) اه. وجاء فى تفسير الألوسى لقوله تعالى : (وَلا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ) مثل ما سبق من كلام ثعلب ، وزاد شاهدا آخر لدخول الباء على المأخوذ ، هو قول الطفيل لما أسلم : «وبدّل طالعى نحسى بسعد» اه ولا فرق فى هذا بين أن يكون ما تعلق به الجار والمجرور هو الفعل : «بدل» وفروعه ، وما تصرف منه ، أم غيره - بقرينه -. ومن الأمثله الأخرى قول عروه بن الورد : فلو أنى شهدت أبا سعاد غداه غدا بمهجته يفوق فديت بنفسه نفسى ومالى ولا آلوك إلا ما أطيق (يفوق : يجود بها ويلفظها ساعه الاحتضار) ، يريد : فديت بنفسى ومالى نفسه. أى : قدمتهما فداء له ، وبدلا منه.

ومنه قول الشاعر :

إن الذين اشتروا دنيا بآخره

وشقوه بنعيم ، ساء ما فعلوا

٧ – العوض (١) (أو : المقابله) ؛ نحو : اشتريت الكتاب بعشره دراهم واشتراه أخى بأحد عشر ...

٨ – المصاحبه (٢) ؛ نحو قوله تعالى : (اهْبِطْ بِسَلامٍ،) ونحو : سافر برعايه الله ، وارجع بعنايته. أى : مع سلام – مع رعايه الله – مع عنايته.

٩ – التبعيض ، أو : البعضيّه ، (بأن يكون الاسم المجرور بالباء بعضا من شىء قبلها). نحو قوله تعالى : (عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ،) أى : منها ،

١– المراد بالعوض : دفع شىء من جانب ، فى نظير أخذ شىء يقابله من جانب آخر. والفرق بين العوض والبدل ، أن العوض هو دفع شىء فى مقابله آخر. أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابله من الجانبين كأن يكون أمامك شيئان لتختار أحدهما ؛ فتقول آخذ هذا بدل الآخر من غير أن يكون هناك تعويض. وهذا هو الشائع ، وقيل : البدل أعمّ مطلقا ؛ فهو الدال على اختيار شىء وتفضيله على آخر ؛ سواء أكان هناك مقابله وعوض أم لا. والحكم فى هذا للقرينه ؛ فهى التى تعين المراد وتوجه الذهن إليه.

٢– سبق توضيحها فى رقم ١ من هامش ص ۴۳۴ عند الكلام على : «إلى».

وقولهم : حفلت المائده ؛ فتناولت بها شهى الطعام ، ولذيذ الفواكه. أى : تناولت منها(١) ...

١١ - المجاوزه (٢) ؛ نحو قوله تعالى : (فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً.) أى : عنه. وقوله تعالى فى وصف المؤمنين يوم القيامه : (يَسْعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ؛ وَبِأَيْمانِهِمْ) أى : عن أيمانهم ، وقوله تعالى : (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالْغَمامِ،) أى : عن الغمام ...

١٢ - الاستعلاء ؛ كقولهم : من الناس من تأمنه بدينار فيخون الأمانه ، ومنهم من تأمنه بقنطار من الذهب فيصونه ويؤديه كاملا ، أى : على دينار ، وعلى قنطار.

١٣ - أن تكون بمعنى : «إلى» ، نحو قوله تعالى : (وَقَدْ أَحْسَنَ بِى إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ السِّجْنِ ....) بمعنى أحسن إلىّ.

١٤ - التوكيد (٣) ؛ (وهى الزائده) ؛ نحو : قوله تعالى : (وَكَفى بِاللهِ شَهِيداً) وقوله تعالى : (وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ ...) ونحو : بحسبك البراعه الفنيه ، ونحو : ليس المال بمغن عن التعلّم (٤) ...

ويجوز زيادتها فى المبتدأ الواقع بعد «إذا الفجائيه» ؛ نحو : نزلت البحر فإذا بالماء بارد (٥). وتزاد وجوبا فى الاسم بعد صيغه «أفعل» المستعمله فى التعجب القياسى ؛ نحو : أعظم بالمحسن (٦) - بشرط ألا يكون الاسم مصدرا مؤولا من «أنّ وأن» وصلتهما (٧) - فإن كان المصدر مؤولا من إحداهما ومعها

١- ومثل قول المتنبى يمدح : فإن نلت ما أمّلت منك فربما شربت بماء يعجز الطير ورده

٢- سبق إيضاح معناها وأقسامها فى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٩.

٣- سبق معنى التوكيد المستفاد من الحرف الزائد ، فى أول هذا الباب ص ٤١٧ ، وكذلك فى الجزء الأول (م ٥ ص ٦٥). أما مواضع زياده الباء. فتوضحها الأمثله الآتيه هنا ، وفى ص ٤٥٧.

٤- ومثل هذا قول الشاعر : أفسدت بالمنّ ما أسديت من حسن ليس الكريم - إذا أعطى - بمنّان

٥- سبقت الإشاره لهذا فى ص ٢٦٣.

٦- لهذا إشاره فى ص ٩١ ؛ وانظر - للأهميه - رقم ٣ من هامش ص ٤٩١ وج ٣ ص ٢٧٩ م ١٠٨ باب : «التعجب».

٧- لهذا إشاره فى ص ٩١ ؛ وانظر - للأهميه - رقم ٣ من هامش ص ٤٩١ وج ٣ ص ٢٧٩ م ١٠٨ باب : «التعجب».

صلتهما جاز حذف «الباء» وذكرها إلا فى الرأى الذى يوجب هنا ذكرها قبل «أنّ» المشدده ومعموليها ، وهو رأى يفرق بينهما فى هذه الصوره وحدها من غير داع - كما أشرنا (١) -.

* * *

وكذلك تزاد وجوبا فى مثل : «جاء القوم بأجمعهم» - بفتح الميم أو ضمها - فكلمه : «أجمع» هذه من ألفاظ التوكيد القليله ، ولا بد أن تضاف إلى ضمير المؤكّد ، وأن تسبقها «الباء» الزائده الجاره. وهى زائده لازمه لا تفارقها. وتعرب كلمه : «أجمع» توكيدا مجرور اللفظ وله محل إعرابى على حسب الجمله - (كما سيجىء فى ج ٣).

اتصال ما «الزائده بالباء»

يصح زياده : «ما» بعد «باء» الجر ؛ فلا يؤثر هذا الحرف الزائد فى معناها ، ولا فى عملها ؛ بل يبقى لها كل اختصاصها الذى كان قبل اتصالها بالحرف الزائد ؛ نحو قوله تعالى : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ،) أى : فبرحمه من الله ، وبسببها (٢) ...

١- فى رقم ٣ من هامش ص ۴۹۱.

٢- وسيشير إلى هذا ابن مالك - آخر الباب - فى هامش ص ۴۷۶ حيث يقول : وبعد «من» ، و «عن» ، و «باء» زيد «ما فلم يعق عن عمل قد علما أى : زيدت «ما» بعد كل واحد من هذه الثلاثه فلم تعقه (لم تمنعه) عن العمل الذى عرفناه له.

زیاده وتفصیل

تعددت هنا الأمثله للباء الزائده کی تدل علی أنها تزاد فی الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وخبره ، وخبر الناسخ. وقد تزاد فی غیر ذلک قلیلا.

بقی أن نسأل : أزیادتها قیاسیه أم سماعیه (۱)؟ الأحسن الأخذ بالرأی القائل : إن الزائده فی الفاعل تکون واجبه فی فاعل فعل التعجب الذی صیغته القیاسیه : «أفعل» ، مثل : أصلح بنفسک ، وأحسن بعملک ؛ بمعنی : ما أصلح نفسک!! وما أحسن عملک!!

وتکون جائزه ، فی فاعل : «کفی» ، مثل : کفی بالله شهیدا.

أما الزائده فی المفعول به فغیر مقیسه ، ولو کان مفعولا به للفعل : «کفی» نحو : کفی بالمرء عیبا أن یکون نمّاما.

وقول الشاعر :

کفی بالمرء عیبا أن تراه

له وجه ولیس له لسان

ویستثنی من هذا زیادتها فی مفعول الأفعال الآتیه : (عرف - علم بمعنی : عرف - جهد - سمع - أحسن). فإن هذه الزیاده جائزه.

والزائده فی المبتدأ والخبر غیر قیاسیه ؛ إلا فی مثل الأنواع المسموعه (۲) کثیرا منها - کالتی : بعد «کیف» و «إذا» وقبل : «حسب» - کقول الشاعر :

وقفنا ، فقلنا إیه عن أمّ سالم

وکیف بتکلیم الدیار البلاقع؟

۱- راجع فیما یأتی : المغنی ، حرف الباء ، وحاشیه الصبان - ج ۲ - باب حروف الجر عند الکلام علی الباء الجاره.

۲- ما المراد هنا من المسموع؟ أهو عام بعد «کیف» یشمل إدخال الباء علی المبتدأ الاسم الظاهر ، وعلی الضمیر مطلقا ؛ (لمتکلم أو لمخاطب ، أو لغائب ، من غیر تقید بنوع الضمیر المسموع ولا بلفظه) ، وکذلک إدخالها علی المبتدأ الذی یلی «إذا» الفجائیه بغیر تقید؟ - أم أن المراد هو الاقتصار علی نص الضمیر المسموع لفظا ونوعا بعد «کیف» وعلی الاسم الظاهر ، وکذلک علی نص المبتدأ المسموع لفظا ونوعا بعد «إذا» الفجائیه؟ الأحسن الأخذ بالرأی الأول الذی یفید العموم فی هذین الموضعین ؛ فیبیح زیاده الباء فی صدر المبتدأ التالی : «کیف» و «إذا» الفجائیه مطلقا من غیر تقید باسم ظاهر ، ولا ضمیر ، ولا نوع من أحدهما. وهذا الرأی هو الأقوی الذی تؤیده الشواهد الکثیره الفصیحه. أما زیادتها قبل «حسب» فمقصور علی لفظها ذاته.

ونحو : كيف (١) بك إذا اشتد الأمر - أصغيت فإذا بالطيور (٢) مغرده - بحسبك علم نافع ، ومثل : منعكها بشيء يستطاع.

أما زيادتها فى خبر : «ليس» ، وخبر : «ما» النافيه ، وخبر : «كان» المنفيه ، فقياسيه ؛ كزيادتها : فى كلمتى : النفس ، والعين ، عند استعمال لفظهما فى (٣) التوكيد ؛ مثل : اخترقت الطائرات السحاب نفسه أو بنفسه ، واجتازت الغلاف الهوائى عينه أو بعينه. قطعت السيارات نفسها أو بنفسها ، الصحراء.

١- وأصل الجمله - كما سبقت الإشاره لهذا ج ١ - هامش رقم ٢ من ص ٤٠٥ م ٣٣. - كيف أنت؟ فلما زيدت الباء الجاره وجب تغيير الضمير : «أنت» ؛ لأنه ضمير للمخاطب مقصور على الرفع ؛ فأتينا بضمير يؤدى معناه ، ويصلح لدخول حرف الجر وهو «كاف الخطاب» فالكاف مجروره لفظا فى محل رفع مبتدأ. ومثلها : «الباء» فى نحو : خرجت فإذا بالشمس طالعه. فالباء زائده فى المبتدأ المجرور لفظا المرفوع محلا ، (كما سيأتى فى رقم ٢).

٢- مثال للمبتدأ الواقع بعد «إذا» الفجائيه وقد دخلته الباء الزائده. ومثله ما سبق فى رقم ١.

٣- إيضاح هذا فى باب التوكيد ج ٣ ص ٤٩ م ١١٦.

١٥ - الدلاله على القسم ؛ وهذا من أكثر استعمالاتها ، وهى الأصيله فيه دون حروفه السابقه (اللام ، الواو ، التاء ، من ...) وتشاركها فى جواز حذفها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله ؛ بشرط أن يكون هذا الاسم هو لفظ الجلاله (الله) ولكنها تخالف تلك الحروف فى ثلاثه أمور تنفرد بها ، ولا يوجد واحد منها فى حرف آخر من حروف القسم ، غير الباء ؛ هى :

جواز إثبات فعل القسم وفاعله معها أو حذفهما ؛ نحو : أقسم بالله لأعاونن الضعيف ، أو بالله لأعاونن الضعيف. أما مع غيرها فيجب حذف فعل القسم وفاعله.

وجواز أن يكون المقسم به اسما ظاهرا ، أو ضميرا بارزا ؛ نحو : بربّ الكون لأعملنّ على نشر السّلام - بك لأنزلن عند رغبتك الكريمه. أما غيرها فلا يجر إلا الظاهر.

وجواز أن يكون القسم بها «استعطافيّا (١)» (وهو الذى يكون جوابه إنشائيّا) ؛ نحو : بالله ، هل ترحم الطائر الضعيف ، والحيوان الأعجم؟ بربك ، أموافق أنت على تأييد الضعفاء؟ وقول الشاعر (٢) :

بعيشك هل أبصرت أحسن منظرا

- على ما رأت عيناك - من هرمى مصر؟

أما سواها فمقصور - فى الرأى الغالب - على القسم غير الاستعطافى.

* * *

١- سيجىء فى : «الزياده والتفصيل» أن القسم نوعان : «استعطافى» ، و «غير استعطافى ، أو خبرى». وإيضاح كل ، وما يطلبه ... مع بسط الكلام على جواب القسم. ولهذا البحث مناسبه أخرى هامه فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٤٦٢ ، ومن المفيد الاطلاع عليه ، توفيه للموضوع.
٢- سيعاد هذا البيت فى ص ٤٧١ لمناسبه أخرى.

زیاده وتفصیل

(ا) کل حرف من حروف القسم الأربعه (۱) ومجروره یتعلقان بالعامل : «أحلف» ، أو : «أقسم» أو : نحوهما من کل فعل یستعمل فی القسم ، ومن فعل القسم الصریح وفاعله تتکون الجمله الفعلیه الإنشائیه : التی هی : جمله القسم. ولا بد أن تکون فعلیه ؛ سواء أذکر الفعل أم حذف. لکن لیس من اللازم أن یکون الفعل صریحا فی دلالته علی القسم کالأفعال السابقه ؛ فهناک ألفاظ أخری یسمونها : «ألفاظ القسم غیر الصریح» وهو الذی لا یعرف منه بمجرد سماعه أن الناطق به حالف ؛ بل لا بد معه من قرینه ؛ ومن أمثلته الأفعال : شهد - علم - آلی ... ؛ نحو : أشهد لقد رأیت الغلبه للحقّ آخر الأمر - علمت لقد فاز بالسبق من أحسن الوسیله إلیه - والقرینه هنا «اللام ، وقد» الداخلان علی الجواب - غیر أنّ الجمله القسمیه التی من هذا النوع خبریه لفظا.

ولا بد لجمله القسم من جمله بعدها تسمی : «جواب القسم». بیان ذلک أن الغرض من «جمله القسم» إما تأکید المراد من جمله تجیء بعدها ، وإزاله الشک عن معناها ؛ بشرط أن تکون هذه الجمله الثانیه خبریه (۲) ، وغیر تعجبیه (۳) ، نحو : أقسم بالله (لا أنقاد لرأی یجافی العداله). فهذه الجمله الثانیه هی «جواب القسم» ، ولا محل لها من الإعراب فی الأغلب (۴) ویسمی القسم فی هذه الحاله : «قسما خبریّا» أو : «غیر استعطافیّ». وإما تحریک النفس ، وإثاره شعورها

۱- سبق فی ص ۴۳۰ وفی هامش ص ۴۴۱ ... ، ... الإشاره إلی حرف خامس هو : «من» ومن المستحسن الیوم عدم استعماله لغرابته. وأغرب منه وأندر استعمال : «ها» حرف قسم ، بعد کلمه : «إی» - فی الغالب - التی معناها : نعم (طبقا لما سبق فی رقم ۱ من هامش ص ۴۵۲).

۲- فلا تصلح الجمله الشرطیه ، ولا أنواع الإنشائیه ، ومنها القسمیه - کما سیجیء فی : «و» من ص ۴۶۵.

۳- یری کثیر من النحاه أن جمله التعجب خبریه ، ولکنهم یوافقون غیرهم فی أنها لا تصلح جوابا للقسم.

۴- الأغلب أن الجمله الواقعه جوابا للقسم لا محل لها ، وقد یکون لها محل - (کما سبق بیانه فی رقم ۳ من هامش ص ۳۹ وکما یأتی فی رقم ۲ من ص ۴۶۶).

بجمله إنشائيه تجىء بعد جمله القسم. والفصيح أن تكون الأداه هى الباء ؛ نحو : بربك ، هل رحمت الثّكلى؟ بحياتك ، أعطفت على البائس ، وقول الشاعر :

بعينيك يا سلمى ارحمى ذا صبابه

أبى غير ما يرضيك فى السرّ والجهر

فالجمله الثانيه هى جواب القسم ، ولا محل لها من الإعراب هنا ، ويسمى القسم فى هذه الحاله : «استعطافيّا» ، أو : «غير إنشائى». ولا بد أن يكون جوابه جمله إنشائيه ، (كما أوضحنا) (١) وهى لا تحتاج لزياده شىء عليها. بخلاف : القسم «غير الاستعطافى» فإن جوابه يتطلب إدخال بعض الزياده على جملته ، بالتفصيل الآتى (٢) :

١ - إن كان الجواب جمله فعليه ... فعلها ماض ، متصرّف ، مثبت - فالكثير الفصيح اقترانها «باللام» و «قد» ، معا ، نحو : والله لقد أفاد الاعتدال فى ممارسه الأمور. ويجوز - بقله - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما ، مع ما فى الأمرين من ترك الكثير الفصيح. وتسمى هذه اللام المفتوحه : «لام جواب القسم ، أو : الداخله على جوابه».

وإن كان الماضى غير متصرف فالكثير الفصيح اقترانه باللام فقط ؛ نحو : والله لنعم المرء يبتعد عن الشّبهات. إلا الفعل «ليس» فلا يقترن بشىء ؛ مثل : والله ليست قيمه المرء بالأقوال ، ولكن بالأفعال.

وإن كان الماضى غير مثبت لم يزد عليه شىء إلا حرف من حروف النفى الثلاثه التى يكثر دخولها على الجواب المنفىّ ؛ وهى : ما - لا - إن - ؛ نحو : والله ما مدحت أثيما - بالله لا رفضت عتاب الصديق ، ولا غضبت منه. تالله إن امتنعت عن مزاملتك فيما يرفع الشأن ، أى : بالله ما امتنعت. وغير هذا شاذ.

١- مما سبق نفهم قول النحاه : القسم جمله إنشائيه جاءت لتأكيد جمله خبريه بعدها. وهذا هو القسم غير الاستعطافى. فإن كانت الثانيه إنشائيه أيضا فالقسم استعطافى.

٢- سيذكر هذا البيان فى ج ٤ م ١٥٨ ص ٣٦٢ عند اجتماع الشرط والقسم ومن المفيد الرجوع إليه أيضا.

٢ - إن كـان الجواب جمله مضـارعيه مثبته فالأـغلب الأـقوى اقتران مضارعها باللام ونون التوكيـد معا (١) ؛ نحو : والله لأحبسـن يدى ولسانى عن الأذى. ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما.

فإن كانت الجمله مضارعيه منفيه ... لم يزد عليها شـىء إلا أحد حروف النفى الثلاثه (٢) التى يكثر دخولها على الجواب المنفى (٣) (وقـد سـبقت لهـا الإشـاره) مثل : والله ما أحبس يـدى ولسانى عن محاربه المنكر - والله إن أحبس يـدى ولسانى ... - الله لا أحبس يدى ولسانى. ومن هذا قول الشاعر :

رقىّ ، بعمركم لا تهجرينا

ومنّينا المنى ، ثم امطلينا

٣ - إن كان الجواب جمله اسميه مثبته فالأحسن اقترانه بحرفين معا ، هما : «إنّ» ولام الابتداء فى خبرها (٤) ، نحو : والله إن الغدر لأقبح الطّباع.

١- راجع ماله صله بهذا فى ص ٢٩ و ٣٠.

٢- ويزاد عليهـا هنـا : «لن» فى رأى مقبـول من آراء تعـارضه. ومن أمثلته قـول أبى طـالب يعلن حمـايته للرسول عليه السّـلام من أعدائه المشركين القرشيين : والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسّد فى التراب دفينا

٣- قـد يكون وجود حرف النفى قبل هـذه الجمله المضارعيه مقدرا غير ظاهر اللفظ : (بأن يكون ملحوظا غير ملفوظ) ومن أمثلته قوله تعـالى : (تَاللهِ تَفْتَؤُا تَـذْكُرُ يُوسُفَ ... ،) وقول ليلى الأخيليه فى رثاء توبه : فأقسـمت أبكى بعـد توبه هالكا وأحفل من دارت عليه الـدوائر أى : لاـ أبكى ولاـ أحفل. ومثل قول الآخر : فقلت يمين الله أبرح قاعـدا ولو قطعوا رأسـى لـديك وأوصالى أى : لا أبرح. جـاء فى أمـالى أبى القاسم الزجاجى ص ٥٠. مـا معنـاه : أن العرب تحـذف النفى من جواب القسم فى مثل الصور السالفه لأـمن اللبس فيهـا ، حيث لاـ يلتبس الجواب المنفى بـالمثبت لوضوح المعنى ، ولأـن الجواب لو كـان مثبتـا لوجب تأكيـده باللام والنون معا. أو بأحدهما ، طبقا للقاعده السالفه. فعدم اقترانه دليل آخر على أنه منفى بأداه مقدره.

٤- اللام الداخله على جواب القسم لا تدخل على «إن» المشدده ولا على شـىء من أخواتها ، إلا : «كأن». نحو : والله لكأن صدقه البخيل اقتطاع من جسده. أما اللام الداخله على خبر «إن» فهى لام ابتداء سواء أكانت «إن» مسبوقه بقسم هى فى صدر جوابه ، أم غير مسبوقه به. (وقد تقدم فى الجزء الأول فى ص ٥٩٧ م ٥٣ تفصيل الكلام على لام الابتداء ، وفائدتها ، ومواضعها ...).

ويجوز الاقتصار على أحدهما ؛ نحو : والله إن عنوان المرء عمله ، أو : والله لعنوان المرء عمله. ولا يستحسن التجرّد من إحداهما إلا إذا طال القسم ، بأن ذكر معه تابع له ، أو : شيء آخر يتصل به ؛ نحو : بالله الذى لا إله سواه ، الرجوع إلى الحق خير من التمادى فى الباطل. وقول الشاعر :

وربّ السموات العلا وبروجها

والأرض وما فيها - المقدر كائن

ولا يصح اقتران الجمله الاسميه الجوابيه بالحرف : «إنّ» إذا كانت هذه الجمله مصدره بحرف ناسخ من أخوات «إن» : كقولهم فى وجه جميل : والله لكأن جماله يقتاد العيون قسرا إليه ؛ فما تستطيع عنه تحولا.

فإن كان الجواب جمله اسميه منفيه لم يزد عليه إلا أداه النفى فى أوله وهى إحدى الحروف الثلاثه السالفه (ما - لا - إن) ، نحو : والله ما هذه الدنيا بدار قرار - بالله لا المال ولا الجاه بنافع إلا بسياج من الفضيله ... - والله إن هذه الدنيا بدار قرار ...

مما سبق يتبين أن الجواب المنفى ، فى جميع أحواله لا يتطلب زياده شيء إلا أداه النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث (١) ، سواء أكان الجواب جمله فعليه ماضويه ، أم مضارعيه ، أم جمله اسميه.

«ملاحظه»

قد يكون الكلام مشتملا على جمله قسميه ، ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفىّ ، وجواب القسم جمله فعليّه ماضويه لفظا ، مستقبله معنى ، مصدره «بإلّا» أو : «لمّا» التى بمعناها ، نحو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم - بالله ربّك لما قلت الحق .. وأمثال هذا مما يعدّ نوعا خاصّا من «الاستثناء المفرغ ...» (وقد سبق بيان هذا النوع ، وتفصيل الكلام - بإسهاب - على معناه ، وحكمه ، وطريقه إعرابه) (٢)

(ب) قد يقع القسم بين أداتى نفى ، بقصد تأكيد النفى فى المحلوف عليه ؛ كقول الشاعر :

أخلّاى ، لا تنسوا مواثيق بيننا

فإنى لا - والله - ما زلت ذاكرا

١- ويزاد عليها : «لن» فى الجمله المضارعيه فى رأى أشرنا إليه فى رقم ٢ من هامش ص ۴۶۲.

٢- له إشاره فى آخر هامش ص ٣٠٠ وبيان فى : «ا» من الزياده والتفصيل ، ص ٣٠٢.

(ح) قد تتكرر أداه القسم – ومعها مجرورها – ، مبالغه فى التأكيد. غير أن المستحسن ألّا يتكرر حرف من حرف القسم إلا بعد استيفاء الأول جمله جوابه ، نحو : بالله لأطيعن الوالدين ، بالله لأطيعنهما ، والله لأطيعنهما (١) ...

(د) تحذف جمله القسم وجوبا إن كان حرف القسم «الواو» ، أو : «التاء» ، أو : «اللام» (٢). وجوازا إن كان حرف القسم الباء – كما سبق عند الكلام على الحروف الأربعه (٣) – ومن أوضح الدلائل المرشده إلى جمله قسميه محذوفه ، (ومعها أداه القسم) وجود واحد من الألفاظ الآتيه بعدها ؛ وهى : (لقد – لئن (٤) – المضارع المبدوء باللام المفتوحه المختوم بنون التوكيد). فإن وجد أحد هذه الثلاثه بغير أن يسبقه جمله قسم فهى – مع القسم وأداته – مقدره قبله ، ومن الأمثله قوله تعالى : (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ ...) أى : أقسم بالله لقد صدقكم الله وعده (٥). ومثله قوله تعالى : (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) وقوله تعالى : (لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً ...) وهذه اللام المفتوحه فى المواضع السالفه هى الداخله على الجواب بعد حذف جمله القسم ، وأداته. ولا يصح فيها ، وفى أمثالها أن تكون لام ابتداء أو غيره ؛ لأن أنواع اللام الأخرى لها مواضع محدوده معينه ، ليس منها هذه.

(ه) يجوز أن تحذف أداه القسم وحدها مع بقاء الاسم المجرور بها على حاله ، بشرط أن يكون لفظ الجلاله (الله) طبقا للرأى الأرجح (٦) مثل : الله لأساعدنّ الضعيف ، أى : والله .. ويجوز حذف أداه القسم والمقسم به معا لوضوحهما بكثره

١- يصح ذكر الجمله الواقعه بعد القسم المقصود به التوكيد اللفظى. على اعتبارها توكيدا أيضا للجمله الجوابيه الأولى ، ويصح حذفها لعدم الحاجه إلى استخدامها توكيدا لفظيا ؛ فهى مختلفه عن الجمل الجوابيه الأخرى التى يجب حذفها.

٢- وكذا : «من» عند من يعتبرونها أداه قسم ، كما فى ص ۴۳۰.

٣- فى ص ۴۳۰ و ۴۴۱ و ۴۵۲.

۴- انظر «و» الآتيه.

۵- ومن هذا قول الشاعر : إذا اغرورقت عيناى قال صحابتى لقد أولعت عيناه بالهملان

۶- وهو رأى سيبويه ومن وافقه. (وسيأتى فى رقم ١ من ص ۴۹۲).

الاستعمال ؛ نحو أقسم إن الحريه لغاليه – أشهد إنّ الوطن لعزيز. أى : أقسم بالله – أشهد بالله – ومنه قول الشاعر :

فأقسم ما تركى عتابك عن قلى

ولكن لعلمى أنه غير نافع

(و) ما نوع «اللام» فى مثل : والله لئن أخلصت لى لأخلصنّ لك؟ وهى «اللام» التى قبلها قسم ، وبعدها أداه شرط ؛ كالمثال السابق وأشباهه ، والتى سبقت فى : «د»؟

يسميها بعض النحاه «لام الشرط» ، ويسميها آخرون : «اللام الموطّئه» للقسم ؛ أى : الممهده له ، لأنها التى تهيئ الذهن لمعرفته. وتدل على أن الجمله المتأخره المصدّره بلام أخرى ، هى جواب للقسم وليست جوابا للشرط. فاللام الأولى «الموطّئه» هى التى أعلمت بذلك ، وبينت أن اللام الثانيه هى «اللام» الداخله على جواب القسم ، وأن الجمله بعد هذه اللام الثانيه هى جمله جواب القسم. ولا يصح أن تكون «اللام» الأولى وما دخلت عليه جوابا للقسم ؛ لأن القسم – كما أسلفنا (١) – لا يكون جوابه جمله شرطيه ، ولا جمله قسميه. ويجب التنبه إلى الفرق بين «لام القسم» ، و «لام الابتداء» ، وقد أوضحناه فى مكانه المناسب من الجزء الأول عند الكلام على : «لام الابتداء» (٢).

وحين يجتمع أداتا قسم وشرط فالجواب يكون – فى الأغلب – للمتقدم منهما (٣). أما المتأخر فيحذف جوابه ؛ لوجود الجواب السابق الذى يدل عليه. وبسبب أن الجواب – فى الأغلب – للمتقدم لم تحذف النونان فى المضارع من قوله تعالى : (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ، وَلَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ.) وهو السبب – أيضا – فى عدم مجىء الفاء قبل «إنّ» فى قول الشاعر :

لئن كنت محتاجا إلى الحلم إننى

إلى الجهل (٤) فى بعض

الأحايين أحوج

١– فى رقم ٢ من هامش ص ۴۶۰.

٢– ص ۵۹۸ وهامشها م ۵۳.

٣– هذا هو الأغلب. والتفصيل المناسب لهذه المسأله مدون فى البحث الخاص بها ؛ وهو : بحث اجتماع الشرط والقسم – ج ۴ باب الجوازم – ص ۳۶۲ م ۱۵۸.

۴– الغضب والانتقام. وسيعاد البيت فى الجزء الرابع فى الموضع السالف من الجوازم.

(ز) تحذف جمله الجواب وجوبا فى إحدى حالات ثلاث :

١ - أن يتأخر القسم ويتقدم عليه جمله تغنى عن جوابه - لدلالتها عليه - نحو : تسعد الأمه وتشقى بأبنائها ، والله. ويلاحظ أن جمله الجواب نفسها لا يصح تقديمها على القسم.

٢ - أو أن يحيط بالقسم جمله تغنى عن الجواب كذلك ؛ نحو : سعاده الأمه - والله - رهن بعمل أبنائها. فجواب القسم فى هذه الحاله - كالتى قبلها - جمله محذوفه لا يصح ذكرها ؛ لوجود ما يغنى عنها ؛ فلا داعى للتكرار فيهما بقولنا : «تسعد الأمه وتشقى بأبنائها ، والله تسعد الأمه وتشقى بأبنائها» وقولنا : «سعاده الأمه رهن بعمل أبنائها ، والله سعاده الأمه رهن بعمل أبنائها».

أما فى مثل : الغضب والله إنه وخيم ، أو الغضب والله إنه لوخيم - حيث يكون المتأخر عن القسم جمله - فيصح فى هذه الجمله المتأخره أن تكون جوابا للقسم ، وجمله القسم مع جمله جوابه فى محل رفع خبر السابق (١) (وهذا من المواضع التى يكون فيها لجمله القسم مع جمله جوابه محل من الإعراب) (٢). كما يصح أن تكون الجمله المتأخره خبرا للمتقدم فى محل رفع وجواب القسم محذوف لوجود ما يغنى عنه ويدل عليه.

٣ - أو أن يجتمع أداتا شرط وقسم ويتأخر القسم عن الشرط وهذه الحاله فى الأغلب كما سبق فى : «و».

وتحذف جمله الجواب جوازا فى غير الحالات السالفه ، لدليل أيضا ؛ نحو قوله تعالى : (ق ، وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ،) فجواب القسم محذوف تقديره : «إنك لمنذر» ، أو نحو هذا ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك : (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ.) ومثله قوله تعالى : (ص ، وَالْقُرْآنِ ذِى الذِّكْرِ.) فجمله الجواب محذوفه ، تقديرها : «إنّك لمنذر» ؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك :

١- يراجع الجزء الثانى من «المغنى» فى موضوع حذف جواب القسم ، وفى موضوع الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، والملخص أن جمله القسم مع جمله جوابه قد يكون لهما - أحيانا - معا موضع من الإعراب ؛ لأنهما متماسكتان بمنزله جمله واحده ولا محل لإحداهما بدون الأخرى - فى الرأى المشهور -. وقد سبق لمناسبه أخرى بيان هام يختص بهذا الحكم (فى رقم ٣ من هامش ص ٢٩).

٢- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٣ هامش ص ٢٩ - كما قلنا -. وفى رقم ۴ من هامش ص ۴۶۰.

(وَعَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ...،) أو : نحو هذا مما يكون فيه دلالة على المحذوف. كأن يقال : أتقسم على أنّك أديت الشهاده الصادقه؟ فتقول : أقسم والله.

ومن مواضع الحذف الجائز لدليل أن يكون القسم مسبوقا بحرف جواب عن سؤال سابق ؛ كقوله تعالى : (أَلَيْسَ هذا بِالْحَقِّ؟ قالُوا بَلى وَرَبِّنا.) فالأصل : بلى وربّنا ؛ إنّ هذا هو الحق ، ومثله أن يسألك سائل : أتعاهد على تأييد الملهوف؟ فتقول : إى ، والله ، أو : نعم ، والله ، أو : أجل ، والله ... أو غير هذا من حرف الجواب التى تسبق القسم مباشره.

(ح) جواب القسم لا يكون إلا جمله ؛ فلا يكون مفردا ، ولا شبه جمله ، غير أن النحاه عرضوا حاله وقع فيها الجار والمجرور سادّا مسدّ جواب القسم ، ومغنيا عنه - وليس جوابا أصيلا - ، وهى التى سبقت (١) عند الكلام على جواز فتح همزه «إن» وكسرها ؛ حيث قالوا يجوز فتح همزه «إن» وكسرها إذا وقعت فى صدر جواب القسم ، وفعل القسم مذكور قبلها ، وليس فى خبرها اللام ؛ نحو : أقسم بالله أن الإحسان نافع ، فقد جوزوا عند فتح الهمزه أن يكون التقدير ؛ أقسم بالله نفع الإحسان ، أى : أقسم بالله على نفع الإحسان ؛ فيصح فى المصدر المؤول الجر بحرف الجر المحذوف ، والجار مع مجروره يسدّ مسد الجواب مباشره. أو : أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض (٢) ؛ فهو مفعول به تأويلا. وهذا المفعول به سادّ مسدّ الجواب (٣).

والإعراب الأول أحسن. وهناك إعرابات أخرى لا تتصل بموضوعنا الحالى.

(ط) من الألفاظ التى قد تستعمل - أحيانا - فى القسم - : «جير» ، كقول الشاعر :

قالوا قهرت. فقلت : جير ؛ ليعلمن

عمّا قليل أينا المقهور

١- فى ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢ من الطبعه الثالثه.

٢- سبق إيضاح معنى «النصب» على نزع الخافض فى ج ١ م ٥٢ ص ٥٩٢.

٣- راجع الأشمونى والصبان فى الموضع السالف من باب «إن وأخواتها» عند بيت ابن مالك : «بعد إذا فجاءه أو قسم ...»

والأحسن فى إعرابها : أن تكون حرف قسم مبنيّا على الكسر لا محل له من الإعراب(١).

ومنها : «لا جرم» فى مثل : لا جرم إن الله يمهل الظالم ، حتى إذا أخذه لم يتركه بعد ذلك. وقد سبق أن قلنا (٢) : إذا كسرت همزه «إن» فالسبب إجراء : «لا جرم» مجرى اليمين عند بعض العرب ؛ بدليل وجود اللام بعدها فى مثل : لا جرم لأنا مكرمك. فالحرف «لا». ناف للجنس - «جرم» اسمه مع تضمنه القسم ، والجمله بعده من «إن ومعموليها» جواب القسم ، أغنت عن خبر «لا». أما مع فتح همزه «أن» فكلمه : «جرم» فعل ماض. بمعنى : «وجب» و «لا» زائده ، والمصدر المؤول فاعل.

ومنها : «ها» التى للتنبيه فى مثل : ها الله ما فعلت كذا ... أى : والله ما فعلت كذا ... وقد سبقت الإشاره إليها (٣) ...

* * *

١- وتصلح فى بعض الأساليب الأخرى أن تكون حرف جواب فقط.

٢- ج ١ ص ٥٩٥ ، م ٥١ مواضع فتح همزه «إن» وكسرها.

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٤٤١ - وقد ورد فى الأحاديث النبويه ، وفى نصوص نصيحه أخرى استعمال هذا الحرف فى القسم ؛ قال الجوهرى : «ها» للتنبيه ، وقد يقسم بها ؛ يقال : لا ها الله ما فعلت كذا. قال ابن مالك : فى هذا شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه ، ولا يكون ذلك إلا مع كلمه : «الله» ، أى لم يسمع لا ها الرحمن ، كما سمع والرحمن - ثم قال : وفى النطق بها أربعه أوجه (كما جاء فى ص ٢٦٣ من كتاب نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، فى الحديث - ج ٧ - باب السلب ، تأليف الشوكانى) أولها : ها الله ، باللام بعد الهاء فى النطق من غير إظهار شىء من الألفين. ثانيها : ظهور الألفين نطقا وكتابه مع قطع الهمزه ، فيقال : ها ألله. ثالثها : إظهار ألف واحده من غير همزه ، فيقال : هالله. رابعا : حذف ألف «ها» وإظهار همزه القطع فى أول كلمه : «الله» فيقال : هألله. والمشهور من هذه الآراء هو الأول والثانى. اه. وقد تسبقها كلمه : «إى» التى بمعنى : نعم.

فی : حرف یجرّ الظاهر والمضمر ، والغالب فیه أن یکون أصلیّا ، وأشهر معانیه تسعه:

۱ – الظرفیه حقیقه أو مجازا ؛ نحو : المعادن متراکمه فی جوف الأرض. والنّفط حبیس فی طبقاتها. ونحو : السعاده فی راحه النفس ، والغنی فی التعفف عما لا یملکه المرء ، وهذا المعنی أکثر استعمالاته.

۲ – السببیه ؛ نحو : کان المحامی الشاب مغمورا ؛ فاشتهر فی قضیه خطیره تجرد لها ، وذاع اسمه فیها ، أی : اشتهر بسبب قضیه ... وذاع اسمه بسببها ...

۳ – المصاحبه ؛ کقول أحد المؤرخین : «کان الخلیفه العباسیّ یتخیر یوما للراحه ، ولقاء بطانته ، ویدعو فیهم الشاعر الذی یؤنسهم ، فیستجیب فرحا ، ویسرع فی الداخلین ، فیستقبله الخلیفه ، قائلا إلیّ فی بطانتی ؛ فلن یتم سرورنا إلا بک» ... أی : یدعو معهم – یسرع مع الداخلین – مع بطانتی ... ومن هذا قوله تعالی : (قالَ ادْخُلُوا فِی أُمَمٍ ...) أی : مع أمم.

۴ – الاستعلاء ؛ نحو : (غرد الطائر فی الغصن ، أی : علی الغصن) – (یصیح الغراب فی المئذنه ، أی : علیها). ونحو : (بطل کأن ثیابه فی سرحه. (۱) أی : علی سرحه ، لأنه ضخم طویل).

۵ – المقایسه ، أو : الموازنه (۲) ؛ نحو : قوله تعالی : (فَما مَتاعُ الْحَیاهِ الدُّنْیا فِی الْآخِرَهِ إِلَّا قَلِیلٌ.) أی : بالنسبه للآخره ، وموازنته بمتاعها.

۶ – أن تکون بمعنی : «إلی» الغائیه ؛ نحو : دعوت الأحمق للسداد ؛ فرد یده فی أذنیه ، – أی : إلی أذنیه ، کی لا یسمع النصح –. ومنه قوله تعالی : (فَرَدُّوا أَیْدِیَهُمْ فِی أَفْواهِهِمْ،) کنایه عن عدم الردّ ، وعن ترک الکلام. وقوله تعالی : (وَلَوْ شِئْنا لَبَعَثْنا فِی کُلِّ قَرْیَهٍ نَذِیراً.)

۱– شجره عظیمه.

۲– معناهما : ملاحظه شیء بالقیاس إلی شیء آخر ، والحکم علیه بعد هذا القیاس بأمر ما ، کالحسن ، أو القبح ، والزیاده ، أو النقص ... و... ویغلب هنا أن تکون الموازنه بین شیء سابق علی الحرف : «فی» وشیء لاحق بعده. وهذا اللاحق أفضل أو أکثر من السابق. ولا مانع من العکس أحیانا.

٧ – أن تكون بمعنى «من» التبعيضيه – غالبا – ؛ نحو : أخذت فى الأكل قدر ما أشار الطبيب ، أى : من الأكل. (بعض الأكل).

٨ – أن تكون بمعنى «الباء» التى للإلصاق (١) ؛ نحو : وقف الحارس فى الباب ، أى : ملاصقا له.

ومثل قولهم : من لم يكن بصيرا فى ضرب المقاتل لم يكن آمنا على حياته. أى : بضرب المقاتل.

٩ – التوكيد (بسبب زيادتها) ، والرأى الراجح أن زيادتها غير قياسيه ، فيقتصر فيها على المسموع ؛ مثل قول الشاعر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا

يخال فى سواده يرندجا (٢)

أى : يظنّ سواده يرندجا (٣).

* * *

على : حرف جرّ أصلى يجر الظاهر والمضمر ، وأشهر معانيه ثمانيه :

١ – الاستعلاء ؛ وهو أكثر معانيه استعمالا. ويدل على أن الاسم المجرور به قد وقع فوقه المعنى الذى قبل «على» وقوعا حقيقيّا أو مجازيّا. نحو : سيعود السائحون إما على القطر ، وإما على السيارات ، أو على الطائرات ، أو على البواخر. ونحو قوله تعالى : (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ.)

١– حقيقه أو مجازا. (ويوضح معنى الإلصاق ما سبق فى «الباء» ، رقم ١ ص ٤٥٢).

٢– اليرندج : الجلد الأسود ، أو الطلاء الأسود.

٣– فيما سبق من معانى «الباء» و «فى» يقول ابن مالك مقتصرا على بعض المعانى : ... والظّرفيّه استبن «ببا» و «فى». وقد يبيّنان السّببا أول البيت كلمه لم نذكرها ، هى : «وزيد» ؛ لأنها مختصه بمعنى حرف سبق ؛ هو اللام التى من معانيها التوكيد ؛ فتكون معه زائده. ومعنى استن : «ببا» الظرفيه ، أى : صير الظرفيه واضحه بها ؛ لأنها معنى من معانيها ، ومعانى «فى». فكلا الحرفين يدل على الظرفيه ، كما يدل على السببيه. ثم بين معانى الباء فقال : «بالبا» استعن ، عدّ. عوّض ، ألصق ومثل مع ، ومن ، وعن ، بها انطق أى : أنها تكون للاستعانه ؛ وللتعديه ، وللعوض ، وللإلصاق ، وبمعنى «مع» (أى : للمصاحبه) ، وبمعنى : «من» (أى : التبعيض) وبمعنى : «عن» (أى : للمجاوزه) وقد شرحنا هذا كله فيما سبق.

وليس من الاستعلاء المجازى قولهم : توكلت على الله ، واعتمدت عليه ؛ لأن الله لا يعلو عليه شىء حقيقه أو مجازا ، وإنما هى بمعنى الإستناد له ، والإضافه (أى : النسبه) إليه ؛ تريد : أسندت توكلى واعتمادى إلى الله ، وأضفتهما (أى : نسبتهما) إليه.

٢ - الظرفيه (١) ؛ نحو قوله تعالى : (وَدَخَلَ الْمَدِينَهَ عَلى حِينِ غَفْلَهٍ مِنْ أَهْلِها،) أى : فى حين غفله.

٣ - المجاوزه (٢) ؛ نحو : إذا رضى علىّ الأبرار غضب الأشرار ، أى : رضى عنى.

٤ - التعليل ؛ نحو : اشكر المحسن على إحسانه ، وكافئه على صنيعه ، أى : لإحسانه ، ولصنيعه.

٥ - المصاحبه ؛ نحو : البرّ الحق أن تبذل المال على حبك له ، وحاجتك إليه ، أى : مع حبك له ... ومثل قوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَهٍ لِلنَّاسِ عَلى ظُلْمِهِمْ.) أى : مع ظلمهم (٣) وقول الشاعر (٤) :

بعيشك ، هل أبصرت أحسن منظرا

- على ما رأت عيناك - من هرمى مصر؟

٦ - أن تكون بمعنى من ، نحو قوله تعالى : (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ؛ الَّذِينَ إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ.) أى : من الناس. ونحو قوله عليه السّلام : (بنى الإسلام على خمس) ... أى : من خمس موادّ.

٧ - أن تكون بمعنى «الباء» ؛ نحو : سمعت من الوالد نصحا ، وحقيق عليه أن يقول ما ينفع ، أى : حقيق به ، بمعنى : جدير به.

١- إذا جرّت : «على» الظرف كانت بمعنى : «فى» وقد نص «الخضرى» على هذا فى باب الإضافه عند بيت ابن مالك : وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا

٢- سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٩ تعريفها ، وبيان أقسامها.

٣- ومن أمثال العرب : لاقرار على زأر من الأسد. - أى : مع زأر - يريدون : لا أمان ولا استقرار فى مكان يسمع فيه زئير الأسد.

٤- سبق البيت التالى لمناسبه أخرى فى ص ٤٥٩.

٨ – الإضراب. والمراد به هنا : إبعاد المعانى الفرعيه التى تخطر على البال من كلام سابق ، وإبطال ما يرد على النفس منها ؛ (فهو كالاستدراك المستفاد من كلمه : «لكن»). ومن أمثلته قولهم : «هفا الصديق فاحتملت هفوته ؛ على أنّ احتمالها مرّ أليم ، وجفا ؛ فقبلت جفوته. على أن الرضا بها كالرضا بالطعنه المسدّده ؛ كلّ نفس لها كارهه ...» فقد بين المتكلم أنه احتمل الهفوه ، وهذا يوحى إلى النفس أن احتمالها سهل ، وأنه راض باحتمالها ، فأزال هذا الوحى بما ذكره من أنّ احتمالها مرّ وأليم ، كذلك بيّن أنه قبل جفوه صديقه. وهذا يشعر بأن قبولها كان عن رضا وارتياح ؛ فأزال هذا الوهم ، نافيا له ، مبينا أن الرضا به بغيض إلى النفس بغض الطعنه القاتله ... وكانت وسيلته للإبانه هى كلمه : «على» التى بمنزله : «لكن».

ومن ذلك قولهم : «الإسراف كالشحّ ؛ كلاهما داء وبيل ، يخشى عواقبه اللبيب ، على أن داء الشّح أخفّ ضررا ، وأهون خطرا من داء الإسراف ...» فقد بين أن كلاهما داء سيئ العاقبه ، وهذا يوحى إلى النفس أنهما فى الشر سواء ، ومنزلتهما من الضرر واحده ، فأزال هذا المعنى الفرعى المتوهّم بكلمه : «على» ، وما بعدها ؛ فهى بمنزله : «لكن» ، التى تجىء أول الجمله لإبطال المعانى الفرعيه الناشئه مما قبلها.

ومن الأمثله أيضا ما قاله الشاعر فى أمر قربه أو بعده عن ديار أخلائه ، وأنه يفيد أو لا يفيد :

بكلّ تداوينا ؛ فلم يشف ما بنا

على أنّ قرب الدار خير من البعد

على أنّ قرب الدار ليس بنافع

إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

فقد بيّن أولا- أنه تداوى بالقرب وبالبعد فلم يفده واحد منهما. وعدم الإفاده بعد التجربه يوقع فى الوهم أنهما سيان من كل الوجوه. لكنه أبطل هذا التّوهم بتصريحه بعد ذلك حيث يقول : «على أن قرب الدار خير من البعد». فهذه الجمله تبطل ما سبق ، وتوحى بمعنى جديد ؛ هو : أن القرب مطلقا خير من البعد. ثم عاد فابطل هذا المعنى الذى أوحى به الوهم بجمله جديده ؛

هى : «قرب الدار ليس بنافع» ... وكانت أداه الإضراب والإبطال هى كلمه : «على».

والأحسن فى كلمه : «على» إذا كانت للإضراب والإبطال عدم تعلقها هى ومجرورها بشىء ؛ (لأنها فى هذا الاستعمال بمنزله : «لكن» التى تفيد الاستدراك) مع اعتبارها حرف ابتداء ، لوقوعها فى أول الجمله (١).

وقد تستعمل : «على» اسما بمعنى : «فوق» ويكثر هذا بعد وقوعها مجروره بالحرف «من» فإنه لا يدخل إلا على الأسماء ، نحو : تمرّ من على بلدنا الطائرات. أى : من فوق بلدنا (٢) ، فقد خرجت من حرفيتها ، وصارت اسما بمعنى «فوق» ، كما نرى. وهذا قياسى كباقى استعمالاتها.

وإذا كان المجرور بها ضميرا وجب قلب ألفها ياء (٣) ؛ نحو : تقبل علينا وفود السائحين شتاء. وقول الشاعر :

إذا طلعت شمس النهار فإنها

أماره تسليمى عليك ، فسلّمى

فإن كان الضمير ياء المتكلم ، وجب إدغام الياءين ؛ نحو : علىّ أن أسعى للخير جاهدا (٤) ...

* * *

عن (٥) : حرف جر أصلى ؛ يجر الظاهر والمضمر. وأشهر معانيه تسعه :

١- ولا داعى للأخذ بالرأى الذى يقول : إنهما متعلقان بمحذوف هو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : (التحقيق كائن على أن كذا وكذا) ؛ لأن هذا الرأى يحوى التعقيد ، والتكلف ، وكثره المحذوف من غير داع. وقد ذكرنا - وأوضحنا الأسباب - أنه لا يصح الالتجاء إلى الحذف والتقدير والتعسير بغير ضروره قاسيه ؛ لا سبيل للتغلب عليها إلا من هذه الناحيه. والرأيان فى حاشيه الأمير على الشذور ص ١٥ عند الكلام على «ذى» إحدى الأسماء السته.

٢- وقد أشار إلى هذا ابن مالك فى بيت سيجىء فى هامش ص ٤٧٧ عند كلامه على «الكاف» التى قد تقع اسما.

٣- وهى المكتوبه ياء ، تبعا لقواعد رسم الحروف.

٤- «ملاحظه» : جاء فى «الكامل» للمبرد - ج ١ ص ٢٧٠ - أن بعض العرب يحذف من آخرها اللام والياء إذا كان المجرور بها مبدوءا «بأل» ، ويحذف معهما همزه «أل» كقول قطرى بن الفجاءه : غداه طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل نحو تمم يريد طفت على الماء القتلى من بكر ... وجاء على هامش الموضع السالف أن أولئك العرب تفعل ذلك كثيرا فى النثر والشعر اه ، لكن الأنسب اليوم عدم مجاراتهم ، لما فيه من لبس.

٥- الغالب أن تتحرك النون بالكسر إذا وقع بعدها ساكن مطلقا : (أل ، أو غيرها) ، نحو : انصرف عن الأذى انصرافك عن استقبال البلايا.

١ – المجاوزه (١) ، وهى أظهر معانيه ، وأكثرها استعمالا ؛ نحو : جلوت عن بلد المظالم ، ورغبت عن الإقامه فيه. أى : ابتعدت وتركت.

٢ – أن تكون بمعنى : «بعد» (٢) ، كقولهم : دع المتكبر ؛ فعن قليل يؤدبه زمانه ، والمغرور ؛ فعن قريب تكشفه أيامه. أى : بعد قليل. وبعد قريب ...

٣ – الاستعلاء (فتكون بمعنى : «على»). نحو : من يبخل بخدمه وطنه فإنما يسىء لنفسه بما يبخل عنها ، ويمنع من إفادتها ... أى : بما يبخل عليها (٣). وكقولهم : العظيم من زادت خيراته عن المحتاج لها ، وفضلت عنه ... أى : على المحتاج لها – وفضلت عليه ، وقول الشاعر :

إذا رضيت عنى كرام عشيرتى

فما زال غضبانا علىّ لئامها

٤ – التعليل. (أن يكون ما بعدها علة وسببا فيما قبلها) ، نحو : لم أحضر إليك إلا عن طلب منك ، ولم أفارقك إلا عن ميعاد ينتظرنى ، أى : بسبب طلب ، وبسبب ميعاد.

٥ – الظرفيه ؛ كقولهم : الزعيم لا يكون عن حمل الأعباء الثّقال وانيا ، ولا عن بذل التضحيات مترددا. أى : فى حمل ... وفى بذل.

٦ – الاستعانه (٤) ؛ نحو : رميت عن القوس ، أى : بالقوس ، إذا كانت القوس أداه الرمى.

٧ – أن تكون بمعنى : بدل ؛ نحو قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً.) ومثل : أديت العمل عن صديقى المريض ، أى : بدل نفس ، وبدل صديقى. وقول الشاعر يمدح محسنا :

وتكفّل الأيتام عن آبائهم

حتى وددنا أننا أيتام

١- سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٢٩ عند الكلام على : «من» تعريفها ، وبيان أقسامها ، مع التمثيل والإيضاح.

٢- «بعد» ظرف سبق الكلام عليه تفصيلا فى باب الظرف ، ص ٢٦٥.

٣- ومن هذا قوله تعالى : (وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّما يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ)

٤- سبق فى ص ٤٢٩ شرح معناها وما يتصل بها.

٨ - أن تكون بمعنى : «من» نحو قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ ...،) أى : من عباده. (وهذا أوضح من اعتبارها للمجاوزه ؛ على معنى : الصادره عن عباده ، ولا تقدير فيه).

٩ - أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : (وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى،) أى : بالهوى.

وقد ذكر لها بعض معان أخرى ، تركناها متابعه للمعترضين - بحق - عليها (١).

وتستعمل «عن» اسما بمعنى : «جانب». ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجروره بالحرف : «من» ، نحو : يجلس القاضى ؛ ومن عن يمينه مساعده ، ومن عن يساره كاتبه. أى : من جانب يمينه ، ومن جانب يساره (٢) .. وهذا الاستعمال قياسىّ كباقى استعمالاتها السابقه.

اتصال «ما» الزائده بالحرف : عن

إذا كانت «عن» جارّه جاز وقوع «ما» الزّائده بعدها ، فلا تغير شيئا من عملها أو معناها ؛ وإنما يبقى لها كل اختصاصها السابق قبل مجىء الحرف

١- منها أن تكون زائده سماعا - ويجب الاقتصار فى زيادتها على المسموع وحده - ؛ نحو : (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفالِ ...) وهذه تصلح أصليه إذا كان السؤال لمعرفه شأن الأنفال ، وطلب الاستخبار عنها ، لا لطلب الاستعطاء وأخذ شىء منها. ومن زيادتها المسموعه ما نص عليه ابن هشام فى المغنى - ج ١ عند الكلام عليها - قائلا : (إنها تكون زائده للتعويض من أخرى محذوفه ؛ كقول الشاعر : أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلّا التى عن بين جنبيك تدفع قال ابن جنى : أراد ؛ فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ، فحذفت «عن» من : أول الموصول ، وزيدت بعده) ... اه ... والبيت مذكور أيضا فى ذيل الأمالى ص ١٠٧. وفيما سبق من معانى «على» ، و «عن» يقول ابن مالك باختصار : «على» للاستعلا ، ومعنى «فى» و «عن» بعن تجاوزا ، عنى من قد فطن وقد تجىء موضع «بعد» و «على» كما «على» ، موضع «عن» قد جعلا يريد : أن «على» تكون للاستعلاء وتكون للظرفيه ؛ مثل : «فى» ، وللمجاوزه مثل «عن» : التى تؤدى هذا المعنى إذا قصده من فطن ؛ لأنها تؤديه. ثم بين أن : «عن» قد تكون بمعنى : «بعد» ، وبمعنى : «على» المفيده للاستعلاء. كما أن : «على» تكون بمعنى : «عن» المفيده للمجاوزه.

٢- وسيشير إلى هذا ابن مالك فى بيت يجىء فى هامش ص ٤٧٧ عند الكلام على : «الكاف».

الزائد ، نحو : عما قريب يتحقق المأمول (١).

* * *

الكاف : حرف يجر الظاهر ويقع أصليّا وزائدا. وأظهر معانيه أربعه :

١ - التشبيه : وهو - بنوعيه الحسّي والمعنوى - أكثر معانيه تداولا ، والأغلب دخول «الكاف» على المشبّه به ؛ نحو : الأرض كره كالكواكب الأخرى. تستمد ضوءها من الشمس كبقيه المجموعه الشمسيه. ونحو : الذكاء كالكهربا ، كلاهما لا يدرك إلا بآثاره. ويقولون فى المدح : فلان كهربىّ الذكاء. يريدون : أنه فى سرعه فهمه واستنباطه كالكهربا ؛ فى سرعه تأثرها وتأثيرها (٢) ...

٢ - التعليل والسببيّه ؛ كقوله تعالى : (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ.) أى : بسبب هدايته لكم. وقوله تعالى عن الوالدين : (وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُما كَما رَبَّيانِي صَغِيراً ....) أى : بسبب تربيتهما إياى فى صغرى.

٣ - التوكيد (٣) ويختص بالزائده ؛ نحو قوله تعالى : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ.) أى ليس شىء مثله ... (وهذا فى رأى من يرون زياده الكاف هنا) (٤).

١- وتقضى قواعد الكتابه باتصال الحرفين خطا. وسيشير ابن مالك آخر الباب - ص ٤٨٨ - إلى مسأله زياده الحرف : «ما» بعد : «من» و «عن» و «الباء» ، وأن هذه الزياده لا تعوق تلك الحروف عن عملها ، فيقول : وبعد «من» «وعن» ، و «باء» ، زيد «ما» فلم يعق عن عمل قد علما

٢- ومن الأمثله قول الشاعر : ابنوا كما بنت الأجيال قبلكمو لا تتركوا بعدكم فخرا لإنسان اى كبنايه الأجيال.

٣- سبق فى أول هذا الباب ص ٤١٧ إيضاح للتوكيد الذى ينشأ من الحرف الزائد. كما سبق فى الجزء الأول ص ٤٣ م ٥.

٤- وحجتهم أنها لو لم تكن زائده الترتب على أصالتها الاعتراف بوجود مثل للمولى تعالى وهذا محال. والأسهل الموافقه على زيادتها فى هذا الموضع ونظائره - ومنها قوله تعالى : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ ناراً .. ؛) لتجنب التأويلات الأخرى ، والآراء التى يشوبها التعقيد ، أما من يمنعون زيادتها فحجتهم أن القرآن ليس فيه زائد. لكن فاتهم أن الزائد هنا وفى فصيح الكلام العربى يؤدى توكيد معنى الجمله ؛ فلا عيب فى زيادته مع أدائه هذا الغرض ، إنما المعيب هو الزائد الذى لا فائده معه ، فيكون وجوده كعدمه.

٤ – الاستعلاء ، كقولهم : كن كما أنت. أى : على الحال التى أنت عليها. واستعمالها فى هذا المعنى والذى قبله قليل – ولكنه قياسى.

ومن الاستعمالات القياسيه أن تخرج عن الحرفيه ؛ وتصير اسما بمعنى : مثل كقولهم : لن ينفع فى منع الإجرام كالعقوبات الرادعه. وقولهم : ما عاقب الحرّ الكريم كنفسه ، وقولهم :

وما قتل الأحرار كالعفو عنهمو

ومن لك بالحر الذى يحفظ اليدا؟

أى : مثل العقوبات – مثل نفسه – مثل العفو ؛ فالكاف فى الأمثله السالفه فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وقد تكون خبرا لمبتدأ ؛ كقولهم : من حذّرك كمن بشّرك.

وقد تكون مفعولا به فى نحو قول الشاعر :

ولم أر كالمعروف ؛ أمّا مذاقه

فحلو ، وأما وجهه فجميل

وقد تكون فى محل جر فى نحو : يبتسم فلان عن كاللؤلؤ المكنون.

فهى بمعنى : «مثل» فى كل ذلك ، وفى كل موضع آخر تكون فيه اسما (١).

وإذا كانت «الكاف» أداه جر فقد تتصل بها «ما» الزائده فتكفها عن العمل –

غالبا – وتزيل اختصاصها (وهو الدخول على الاسم لجرّه). فتدخل على الجمل الاسميه والفعليه ، نحو : الصحه خير النعم ؛ كما المرض شرّ المصائب. ونحو : الفقر يخفى مزايا المرء ، كما يزيل ثقه الناس

١– وفى الكلام على معانى «الكاف» ، وعلى أنها تستعمل اسما بمعنى : «مثل» ، وكذلك : «عن» و «على» بدليل دخول «من» عليهما – وهى لا تدخل إلا على الأسماء – يقول ابن مالك أولا : شبّه بكاف ، وبها «التّعليل» قد يعنى ، وزائدا لتوكيد ورد يريد : أن كلمه : «الكاف» تستعمل فى التشبيه ، وأن «التعليل» بها قد يعنى (أى : يقصد) وورد هذا الحرف زائدا للتوكيد. واستعمل اسما ، وكذا : «عن» و «على» من أجل ذا عليهما «من» دخلا يريد : أن حرف «الكاف» استعمل اسما ، وكذلك «عن» و «على». ومن أجل استعمالها اسمين دخل عليهما الحرف الجار : «من» وهو لا يدخل إلا على الأسماء – كما سبق. فى ص ٤٧٣ –.

بصاحبه (١) ... وهذه هى «ما» الزائده الكافه عن العمل ، ومن القليل ؛ الذى لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول ، ؛ فتدخل على الاسم فتجره ؛ نحو : قول القائل :

وننصر مولانا ونعلم أنه

كما الناس مظلوم عليه وظالم

أى : كالناس ، وهذه هى «ما» الزائده فقط ، وليست بكافه.

* * *

مذ ومنذ (٢) : يكثر استعمالهما اسمين ظرفين ، أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين أصليين للجر.

(ا) فيصلحان للاسميه المجرده من الظرفيه إذا لم تقع بعدهما جمله ، وإنما وقع بعدهما اسم مرفوع ؛ نحو : ما سافرت مذ الشهر الماضى ، أو منذ ... فمذ ومنذ مبتدأ خبره الاسم المرفوع بعده (٣).

ويصلحان للظرفيه إذا وقع بعدهما جمله اسميه ، وفعليه ماضويه ، ولا يصح أن تقع بعدهما المضارعيه المستقبله (٤) ؛ فمثال الجمله الاسميه : ما سافرت مذ الجوّ مضطرب ، أو منذ ... فكلاهما ظرف زمان للفعل «سافر» ، مبنىّ على

١- وسيشير إلى هذا ابن مالك آخر الباب - ص ٤٨٨ - حيث يقول فى زيادتها بعد «الكاف» ، و «رب» ، وأنها تكفهما عن العمل أو لا تكفهما : وزيد بعد «ربّ» والكاف فكفّ وقد يليهما وجرّ لم يكفّ أى : لم يمنع. يريد بقوله : «وزيد» الحرف : «ما» وأن هذا الحرف كفهما عن العمل ، وقد يليهما فلا يكفهما.

٢- سبق كلام عليهما - فى باب الظرف ، ص ٢٧٨ - ولأهميتهما وتشعب أحكامها سيجىء لهما بحث شامل مستقل ، آخر هذا الجزء - ص ٥٠٢ - (وكذلك سبق الكلام عليهما فى ج ١ لمناسبات مختلفه فى ص ٣٥٧ م ٣٦ و ٣٦٦ م ٣٧ و ٣٧٠ م ٣٨).

٣- هذا هو الأحسن. ويجوز إعراب كل منهما ظرفا خبرا مقدما بمعنى : «بين ، وبين» مضافين فمعنى ما سافرت مذ أو منذ الشهر الماضى : الشهر الماضى بينى وبين عدم السفر - راجع الصبان - و «الشهر» هو المبتدأ المؤخر. ولا بد من تقدم «مذ ومنذ» عند إعرابهما مبتدأ أو خبرا. وشروط أخرى هى المشار لها فى رقم ٢ من هامش الصفحه الآتيه.

٤- فلا يصح : «مذ ، أو منذ» يفهم ؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا ، فلا يجتمع مع المستقبل - كما سيجىء فى البحث الآتى (ص ٥٠٣) منقولا عن الصبان.

السكون أو الضم ، فى محل نصب ، وهو مضاف ، والجمله الاسميه بعدهما فى محل جر مضاف إليه. ومثال الجمله الفعليه الماضويه : أسرعت إليك مذ أو منذ دعوتنى ، وكلاهما ظرف زمان للفعل : «أسرع» مبنى على السكون والضم فى محل نصب. والظرف مضاف والجمله الماضويه بعده مضاف إليه فى محل جر. ومن هذا قول الشاعر :

بدا الصبح فيها (١) منذ فارقت

مظلما

فإن أبت صار الليل أبيض ناصعا

«فمنذ» ظرف زمان للفعل : «بدا».

(ب) ويكونان حرفين أصليين للجر ، وهذا يوجب شروطا ؛ أهمها (٢) : أن يكون المجرور اسما ظاهرا ، لا ضميرا ، وأن يكون وقتا (٣) ، وأن يكون هذا الوقت متصرفا ، معينا لا مبهما ، ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا. نحو : ما رأيته مذ يوم السبت الأخير ، أو مذ ساعتنا ، فلا يصح : مذه ، ولا مذ البيت ، ولا : مذ سحر ، (تريد : سحر يوم معين) ولا مذ زمن ، ولا مذ غد ، وكذلك «منذ» فى كل ما سبق.

ويشترط فى عاملهما أن يكون ماضيا ، إما منفيّا يصح أن يتكرر معناه ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعه ، وإمّا مثبتا ، معناه ممتدّ متطاول (٤) ؛ نحو : سرت مذ ، أو منذ يوم الخميس. فإن كان الاسم المجرور بهما معرفه ومدلول زمنه ماضيا ، كان معناهما الابتداء مثل : «من» الابتدائيه ، نحو : ما رأيته مذ ، أو : منذ يوم الجمعه الماضى ، أى : من يوم الجمعه ؛ فابتداء عدم الرؤيه هو يوم الجمعه. وإن كان معرفه ومدلول زمنه حاضرا كان معناهما - لا إعرابهما -

---

١- فى الدار ، أو البلده.

٢- والراجح أن هذه الشروط تجرى على الاسم المنفرد المرفوع بعدهما أيضا إذا لم يكونا حرفى جر.

٣- ومثل الوقت ما يسأل به عن الوقت ، بشرط أن يكون ظرف زمان ؛ نحو : منذكم يوما سافرت؟ أو منذ متى سافرت؟ أو منذ أى وقت سافرت؟ ومثلها : مذ. ويقول النحاه - كما جاء فى الهمع - إنه يصح وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدوم علىّ بالرفع والجر ، وهو على تقدير حذف زمان ؛ أى : مذ زمن قدوم على. ويجوز وقوع «أن وصلتها» ، بعدهما ؛ نحو : ما رأيته مذ أن الله خلقنى ، فيقدر قبل المصدر المؤول لفظ زمان (انظر ص ٤٨١ ورقم ٣ هامش ص٥٠٤).

٤- فى ص ٥٠٧ بيان «المتطاول» وما يتصل بهذا.

الظرفيه ، مثل «فى». نحو : ما رأيته مذ ساعتنا ، أو منذ يومنا. أى : فى ساعتنا وفى يومنا.

أما إن كان المجرور بهما نكره معدوده (١) فمعناهما الابتداء والانتهاء معا ؛ فهما مثل «من» و «إلى» مجتمعين ؛ نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين. أى : ما رأيته من ابتداء هذه المده إلى نهايتها.

ومما يجب التنويه به أن الاسم بعد «مذ» ، و «منذ» مع جواز جره على اعتبارهما حرفى جر ، وجواز رفعه على اعتبارهما اسمين محضين - قد يترجح فيه أحد الضبطين على الآخر ، وقد يقوى حتى يقترب من الوجوب كما يتبين مما يأتى :

إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجح أن يكونا حرفى جر ، والاسم بعدهما مجرورا بهما ، نحو : ما تركت الكتابه مذ أو منذ ساعتنا. وعلى هذا تجرى أكثر القبائل العربيه ، وتكاد تلتزمه وتوجبه.

وإذا كان الزمن بعدهما للماضى فالأرجح اعتبار «منذ» حرف جر ، والاسم بعدها مجرور ، نحو : ما زرت الصديق منذ يومين. والعكس فى «مذ» ، نحو ما زرت الصديق مذ يومان (٢).

١- لتكون معينه ؛ لأن المبهمه - أى : غير المعدوده ، مثل : برهه ، وحين ... - لا تصلح بعدهما ، كما سبق. ولا فرق فى المعدود بين أن يكون معدودا لفظا ومعنى ؛ نحو : يومين ، أو معنى فقط ؛ نحو : شهر.

٢- وفى الكلام على مذ ومنذ واسميتهما وحرفيتهما وأحكامهما يقول ابن مالك : و «مذ ومنذ» اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل ، كجئت مذ دعا يريد : أنهما يكونان اسمين حين يرفعان اسما بعدهما ؛ باعتبارهما مبتدأين ، وهو الخبر المرفوع بالمبتدأ ، أو حين يليهما ويجىء بعدهما الفعل وفاعله ؛ مثل : جئت مذ دعا. واكتفى بأن ذكر الجمله الفعليه وترك الاسميه لفهم القارئ ، أو لأنها ستعرب خبرا والخبر مرفوع - عندهم - بالمبتدأ فتدخل فى ضمن الحاله الأولى. ثم قال فى معناهما : وإن يجرّا فى مضىّ «فكمن» هما ، وفى الحضور معنى : «فى» ، استبن أى : اطلب. بيان معنى «فى» وهو : الظرفيه.

زیاده وتفصیل

فی مثل : «ما رأیته مذ أو منذ أن الله خلقه» - بفتح همزه أنّ ، (أی : من زمن أن الله خلقه) یجوز اعتبارهما اسمین ، مبتدأین ، والمصدر المؤول خبرهما ، کما یجوز اعتبارهما حرفی جر والمصدر المؤول هو المجرور بهما. أما عند کسر همزه «إن» فیتعین اعتبارهما اسمین مبتدأین لوقوع جمله اسمیه بعدهما هی الخبر (۱).

* * *

۱- لهذا إشاره فی رقم ۳ من هامش ص ۴۷۹ وبیان فی رقم ۳ من هامش ص ۵۰۴.

«ربّ» : ليس بين حروف الجر ما يشبه هذا الحرف فى تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحويه واللغويه فى أحكامه ونواحيه المختلفه. (التى منها ناحيه معناه ، وناحيه حرفيته ، وناحيه زيادته أو شبهها ، وتعلقه بعامل أو عدم تعلقه ، ونوع الفعل الذى يقع بعده ، والجمله التى يوصف بها مجروره ... و...) وكان من أثر هذا الاضطراب قديما وحديثا الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق ، وبالصحه عند آخر ، وبالقبول بعد التأول والتقدير عند ثالث. وكل هذا يقتضينا أن نستخلص أفضل الآراء ، بأناه ، وحسن تقدير.

وخير ما نستصفيه من معناه ، ومن أحكامه النحويه هو ما يأتى :

(ا) أن معناه قد يكون التكثير وقد يكون التقليل ، وكلاهما لا بد فيه من القرينه التى توجه الذهن إليه. ولهذا كان الاستعمال الصحيح للحرف «ربّ» وما دخل عليه أن يجىء بعد حاله شك تقتضى النص على الكثره أو القله ، (كأن يقول قائل (١) : أظنك لم تمارس الصناعه. فتجيب : رب صناعه نافعه مارستها. فقد جاءت الأداه «ربّ» وجملتها لإزاله شك قبل مجيئها). فمثال دلالتها على الكثره : ربّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه ، وربّ مغمور فى قومه سعد بغفله العيون عنه ... وقولهم : ربّ أمل فى صفاء الزمان قد خاب ، وربّ أمنيه فى مسالمه الليالى قد بددتها المفاجئات.

ومثال القله قولهم : ربّ منيه فى أمنيّه تحققت ... ؛ ورب غصّه فى انتهاز فرصه تهيأت. وقولهم : ربّ غايه مأموله دنت بغير سعى ، وربّ حظ سعيد أقبل بغير انتظار. والقرينه على القله والكثره فى الأمثله السالفه هى : التجارب الشائعه التى يعرفها السامع ، ويسلم بها.

(ب) وأن أحكامه النحويه أهمها :

١ - أنه حرف جر شبيه (٢) بالزائد. وله الصداره فى جملته ؛ فلا يجوز

١- أو من هو فى حكم القائل ؛ بأن تدل هيئته على أنه فى حاله شك ، فليس من اللازم أن ينطق فعلا ، وإنما يكفى أن يقدر فيه ذلك (شرح المفصل ج ٨ ص ٢٧).

٢- سبق الكلام فى ص ٤١٩ على حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأوجه الاتفاق والمخالفه بينه وبين الأصلى والزائد.

أن يتقدم عليه شيء منها (١). لكن يجوز أن يسبقه أحد الحرفين : «ألا» الذى للاستفتاح و «يا» ، نحو : ألا ربّ مظهر جميل حجب وراءه مخبرا مرذولا. - يا ربّ عظيم متواضع زاده تواضعه عظمه وإكبارا.

٢ - وأنه لا يجر - غالبا - إلا الاسم الظاهر النكره. وقد وردت أمثله قليله - لا يحسن القياس عليها - كان مجروره فيها ضميرا للغائب ، يفسره اسم منصوب ، متأخر عنه وجوبا ، يعرب : تمييزا ، نحو : ربّه شابّا نبيلا صادفته ، وفى تلك الأمثله القليله كان الضمير مفردا غائبا فى جميع أحواله ، يعود على التمييز الواجب التأخير. ويجب مطابقه هذا التمييز لمدلول هذا الضمير المسمى : «الضمير المجهول (٢)» لعدم عودته على متقدم. نحو : ربه شابين نبيلين صادفتهما - ربه شبابا نبلاء صادفتهم - ربه فتاه نبيله صادفتها ... و... وهكذا.

٣ - وأن النكره التى يجرها تحتاج فى أشهر الآراء - لنعت مفرد ، أو جمله ، أو شبه جمله. غير أن الأكثر الأفصح حين يكون النعت جمله أن تكون فعليه ، ماضويه لفظا ومعنى ، أو : معنى فقط - كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» - (نحو : رب صديق وفىّ عرفته - رب صديق لازمك عرفته - رب صديق عندك عرفته - رب صديق فى الشده عرفته - رب صديق لم يتغير عرفته). ومثال النعت بجمله اسميه ، ربّ ملوم لا ذنب له ، وقول الشاعر :

ذلّ من يغبط الذليل بعيش

ربّ عيش أخفّ منه الحمام (٣)

٤ - وأن «رب» مع مجرورها لا بد أن يكون لها فى أغلب الأحوال اتصال معنوىّ بفعل ماض يقع بعدها ، أو : بما يعمل عمله ويدل دلالته الزمنيه ، (وهذا الفعل مع فاعله غير الجمله الماضويه التى قد تقع - أحيانا - صفه لمجرورها) ،

١- ومن المسموع الذى لا يقاس عليه - لندرته - قول الشاعر : وقبلك ربّ خصم قد تمالوا علىّ فما هلعت ولا ذعرت - تمالوا : أى : تمالئوا ، بمعنى : اجتمعوا واتفقوا -. الخصم : المخاصم. وقد يكون للاثنين ، وللجمع. وللمؤنث ...

٢- وله أسماء متعدده ، منها : ضمير الشأن ، وضمير القصه ... (وقد سبق شرحه وتفصيل الكلام عليه فى باب «الضمير» - ج ١ م ١٩ ص ٢٢٦).

٣- الموت.

ويكون الفعل - أو ما يعمل عمله - بمنزله العامل الذى تتعلق به «رب» ومجرورها (١) بالرغم مما هو مقرر من أن حرف الجر الزائد وشبه الزائد لا يتعلق مع مجروره بعامل - كما سبق - نحو : رب كلمه طيبه جلبت خيرا ، ودفعت شرّا. وقول الشاعر :

فيا ربّ وجه كصافى النمير

تشابه حامله والنّمر ... (٢)

والأغلب فى هذا الفعل وما فى معناه أن يكون محذوفا مع فاعله ؛ لأنهما معلومان تدلّ عليهما قرينه لفظيه أو معنويه ، (لما قدمنا من أن الاستعمال الصحيح للحرف «رب» وما دخل عليه أن يكون بعد حاله شك تستدعى النص على القله أو الكثره ، فيكون جوابا عن قول لقائل ، أو : من ه فى حكمه) ؛ فاللفظيه نحو : ما أطيب العمل ، وما أبغض البطاله : فربّ عمل نافع ، وربّ بطاله ضاره. التقدير : فرب عمل نافع أحببته ، وربّ بطاله ضاره كرهتها. والمعنويه كأن تمرّ على قوم منهمكين فى العمل ، مشغولين به ، فتبتسم ابتسامه الرضا والانشراح ؛ ثم تنصرف عنهم قائلا : رب عمل نافع ، ورب بطاله ضاره ، فالتقدير : رب عمل نافع أحببته ، أو احترمت صاحبه ، أو أكبرته ... و... ورب بطاله ضاره كرهتها ، أو أنكرت أمرها ... أو ... ومن الجائز ذكر هذا الفعل وفاعله.

ويقول النحاه إن «ربّ» توصل معنى هذا الفعل وما فى حكمه إلى الاسم المجرور بها ، ففى مثل : «رب رجل عالم أدركت» أوصلت معنى الإدراك إلى

١- راجع شرح المفصل (ج ٨ ص ٢٧ و ٢٩ ثم الصبان فى أول باب الإضافه عند الكلام على الإضافه اللفظيه ، ومناقشته مثال ابن مالك : (ربّ راجينا عظيم الأمل ...) ونص ما نقله الصبان : (إن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به «رب» ، بناء على أنها تتعلق ، ولا يقولون بوجوب مضى مجرورها ؛ وأن ابن السراج يجوز كونه حالا ، وابن مالك يجوز كونه حالا أو مستقبلا وقد قال فى التسهيل «ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ، ولا مضى ما تتعلق به») اه ، هذا ، ولا يحسن الأخذ بالآراء الضعيفه إلا فى فهم ما ورد بها. أما المحاكاه والقياس فيجريان على الأعم الأشهر الذى لخصناه.

٢- ومثل هذا قول الآخر : رب ليل كأنه الدهر طولا قد تناهى فليس فيه مزيد

الرجل (۱) ، وكذلك فى الأمثله السابقه. ومن ثمّ كان الأحسن عندهم فى مثل : «ربّ عالم لقيته» وقول الشاعر :

ربّ حلم (۲) أضاعه عدم

الما

ل ، وجهل غطّى عليه النعيم

أن تكون الجمله الفعليه الماضويه المذكوره هى صفه للنكره المجروره بالحرف : «ربّ». وأن تكون هناك جمله أخرى ماضويه محذوفه ، تتصل بها «ربّ» ومجرورها اتصالا معنويّا. ولا يرتاحون أن تكون الجمله الماضويه المذكوره هى المرتبطه ارتباطا معنويّا بهما ؛ لأنها صفه للنكره المجروره «بربّ» وهذه النكره قد تستغنى عن كل شىء أساسىّ أو غير أساسى بعدها إلا عن الصفه. ومثل هذا الفعل الداخل فى جمله الصفه - لا يصلح أن يكون هو الذى بمنزله العامل فى : «ربّ» ومجرورها ؛ لأن الصفه لا تعمل فى الموصوف ؛ منعا للفساد المعنوى.

۵ - وأنه يجوز أن يتصل بآخرها «ما» الزائده. والشائع فى هذه الحاله أن تمنعها من الدخول على الأسماء المفرده ، ومن الجرّ ، فتجعلها مختصه بالدخول على الجمل الفعليه والاسميه (۳) ، ولذا تسمى : «ما» الزائده الكافه ؛ لأنها كفّتها ، أى : منعتها من عملها (وهو الجر) ومن اختصاصها (وهو الدخول على الاسم وحده ؛ لجره) ؛ نحو : ربما رأيت فى الطريق مستجديا وهو من الأغنياء. ونحو : ربما كان السائل أغنى من المسئول ، أو ربما السائل أغنى من المسئول. ولكن دخولها على الماضى هو الكثير. أما دخولها على المضارع الصريح (۴) وعلى الجمله الاسميه فنادر لا يقاس عليه ، إلا إن كان معنى المضارع محقق الوقوع قطعا - كما سيجىء - ومن العرب من يبقيها على حالها من الدخول على الأسماء المفرده. وجرها

۱- هذا المثال بنصه وبالكلام الخاص به ، منقول من الجزء الثامن ص ۲۷ من كتاب : «المفصل» عند البحث الخاص بالحرف : «رب» وهو كلام يجعل حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد معديا للعامل. مع أن كثره النحاه تجعل التعديه مقصوره على حرف الجر الأصلى ، دون الزائد وشبهه - كما سبق فى ص ۴۰۷ و ۴۱۹ وما بعدها ويجىء فى رقم ۱ من هامش ص ۴۸۹ -. إلا إن كان القصد الاتصال المعنوى المجرد - كما قلنا - وليس فى كلامه دليل عليه.

۲- عقل.

۳- أما معناها فيبقى على الوجه الذى سيجىء مشروحا فى الزياده والتفصيل (ب - ص ۴۹۰).

۴- وهو الذى يكون لفظه مضارعا وزمنه مستقبلا خالصا.

مع وجود «ما» الزائده ؛ فيقول : ربّ ما سائل فى الطريق أزعجنى ، ولا تسمى فى هذه الحاله «كافه» ؛ وإنما تسمى : «زائده» فقط. والأفضل الاقتصار على الرأى الأول الشائع (١).

٦ - والشائع أيضا أن «ربّ» بحالتيها العامله والمكفوفه عن العمل ، لا تدخل إلا على كلام يدل على الزمن الماضى ، سواء أكان مشتملا على فعل ماض أم على غيره مما يدل على الزمن الماضى ، كالمضارع المقرون بالحرف : «لم» ، أو : الوصف الدال على الماضى ... و... نحو : رب معروف قدمته سعدت بفعله - رب علم لم ينفع صاحبه أحزنه - رب بئر متفجره أمس نفعت بما فى داخلها.

وقد أشرنا إلى أنها تدخل على المضارع الصريح إذا كان معناه محقق الوقوع لا شك فى حصوله ؛ فكأنه من حيث التحقق بمنزله الماضى الذى وقع معناه (٢) ، وصار أمرا مقطوعا به ، كقوله تعالى ، فى وصف الكفار يوم القيامه ، - ووصفه صدق لا شك فيه - : (رُبَما)(٣) يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ) ، أما فى غير ذلك فشاذ لا يقاس عليه (٤).

١- وإذا كانت «ما» كافه ، و «رب» غير عامله ، فالواجب وصلهما كتابه. أما إذا كانت «رب» عامله فالواجب فصلهما.

٢- وقد تدخل على مضارع فى لفظه ، ولكنه ماض فى زمنه ، بقرينه تدل على المضى الزمنى ، كقول الشاعر لها رب من حاكم توعده بالقتل فجاءه الخبر بموت ذلك الحاكم : ربما تجزع النفوس من الأم ر له فرجه كحلّ العقال فهو يريد : ربما جزعت ... ولا يصلح زمن المضارع هنا إلا للمضى ، لأن الجزع لن يقع فى المستقبل بعد موت الحاكم الظالم ، وزوال سبب الخوف. ومثل هذا قول الشاعر : وحديث ألذّه هو مما يشتهى السامعون يوزن وزنا منطق صائب ، وتلحن أحيا نا وخير الكلام ما كان لحنا أى : رب حديث ألذه ، فقد دخلت «رب» المحذوفه ، والتى تدل عليها الواو ، على أمر محقق عند المتكلم ، لا شك فى وقوع زمنه وانتهائه قبل الكلام ؛ فالمضارع ماضى الزمن. (تلحن : تشير إلى ما تريد بغير كلام).

٣- «ربما» (بتخفيف الباء) ، مثل : «ربما» بتشديدها. كما سيجىء.

٤- ومن أمثله الشاذ ما جاء فى تفسير القرطبى لقوله تعالى فى سوره البقره : (وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا - - شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ،) وهو قول بعض السلف : لا- تكرهوا الملمات الواقعه ؛ فلرب أمر تكرهه فيه نجاتك ، ولرب أمر تحبه فيه عطبك ، قال الشاعر : رب أمر تتقيه جرّ أمرا ترتضيه خفى المحبوب منه وبدا المكروه فيه والدليل على أن المضارع بعد «رب» فى المثال المنثور مستقبل الزمن وجود «لا» الناهيه فى المضارع الذى قبله ؛ وهى تجعل زمنه مستقبلا خالصا. وهناك قرينه أخرى عقليه فى المثال المنثور ، وفى البيتين - تدل على استقبال المضارع ؛ هى الحث والحض والترغيب ، وهذه الأمور لا تكون إلا فى شىء لم يقع.

وإنما كان الأكثر دخولها على الزمن الماضى لأن معناها التكثير والتقليل ، ولا يمكن الحكم بأحدهما إلا على شىء قد عرف (١) ...

٧ - أنه يجوز فى ضبطها لغات تقارب العشرين ، أشهرها ضم الراء أو فتحها مع تشديد الباء فى الحالتين ، أو تخفيفها بالفتح بغير تشديد. كما يجوز أن تلحقها تاء التأنيث المتسعه - فى المشهور - لتدل على تأنيث مجرورها ؛ نحو : ربّت عباره موجزه أغنت عن كلام كثير. وتكون التاء إما ساكنه ويوقف عليها بالسكون ، وإما مفتوحه ويوقف عليها بالهاء.

حذف ربّ : يجوز حذف «ربّ» لفظا ، مع إبقاء عملها ومعناها كما كانت. وهذا الحذف قياسى بعد «الواو» ، و «الفاء» ، و «بل». ولكنه بعد الأولى أكثر ، وبعد الثانيه كثير ، وبعد الثالثه قليل بالنسبه للحرفين الآخرين. نحو :

وجانب من الثّرى يدعى الوطن

ملء العيون ، والقلوب ، والفطن (٢)

ونحو : أن تسمع من يقول : ما أعجب ما قرأته على صفحات الوجوه اليوم! فتقول : فحزين قضى الليل همّا طلع النهار عليه بما بدّد أحزانه ، ومبتهج

١- من كل ما تقدم يتبين نوع المضارع الذى يقصده النحاه بقولهم : إن المضارع يكون ماضى الزمن إذا وقع بعد «رب» (كما جاء فى الهمع ج ١ ص ٨).

٢- ومن هذا قول الشاعر : ومستعبد إخوانه بثرائه لبست له كبرا أبرّ على الكبر (أبر - زاد وتغلب).

نام لیله قریرا ، ثم أفاق علی همّ وبلاء ، ونحو : بل حزین قد تأسّی (۱) بحزین. أی : رب جانب ... - رب حزین قضی اللیل ... - رب مبتهج ... - ربّ حزین قد تأسی ...

وکل حرف من هذه الثلاثه یسمی : العوض عن : «رب» (۲) ؛ أو النائب عنها ؛ لأنه یدل علیها ، وهو مبنی لا محل له من الإعراب ؛ والاسم المجرور بعده ، مجرور بربّ المحذوفه (۳). ولیس مجرورا فی الصحیح بالعوض عنها أو النائب (۴).

* * *

ص: ۴۸۸

۱- تسلی.

۲- فعند الإعراب یقال : الواو ، واو «رب» - الفاء : فاء رب - بل : بل رب. أو یقال فی کل واحد إنه نائب عن : رب.

۳- ویقول ابن مالک فی زیاده : «ما» بعد : «من» ، و «عن» و «الباء» وأن هذه الزیاده لا تعوقها عن العمل - کما شرحنا عند الکلام علی کلّ : وبعد «من» ، و «عن» ، و «باء» زید «ما» فلم یعق عن عمل قد علما وقد تقدم هذا البیت - فی ص ۴۷۶ عند الکلام علی «من» و «عن» و «الباء» للمناسبه الخاصه بکل. ویقول فی زیادتها بعد «رب» و «الکاف» ، وأنها قد تکفهما أو لا تکفهما : وزید بعد «ربّ» و «الکاف» فکفّ وقد یلیهما ، وجرّ لم یکفّ - وقد سبق البیت فی هامش ص ۴۷۸ - ثم یقول فی حذف : «رب» بعد الحروف الثلاثه : وحذفت «ربّ» ، فجرّت بعد : «بل» و «الفا» وبعد : «الواو» شاع ذا العمل

۴- رأی سیبویه أن الجر برب المحذوفه. أما الواو ، وثم ، وبل ، فحروف عطف مهمله هنا لا تعمل شیئا ، مع أنها نائبه عن : «رب» وداله علیها. وکثیر من النحاه یقول : إن العمل هو للحرف النائب ولیس للمحذوف (راجع المفصل ج ۲ ص ۱۱۷ باب الإضافه) وهذا الخلاف شکل محض لا أثر له.

زیاده وتفصیل

(ا) إذا کان الحرف : «ربّ» شبیها بالزائد (۱) فمن الواجب أن یکون للاسم النکره المجرور به ناحیتان ، ناحیه الجر لفظا ، وناحیه الإعراب محلا ؛ فیکون مجرورا فی محل رفع ، أو محل نصب علی حسب حاجه الجمله ، ویعامل بما یعامل به عند عدم وجودها. ففی مثل : ربّ زائر کریم أقبل - تعرب کلمه : «زائر» مجروره بربّ لفظا ، فی محل رفع : لأنها مبتدأ. وفی مثل : رب زمیل ودیع صاحبت ، تعرب کلمه : «زمیل» مجروره لفظا فی محل نصب ، لأنها مفعول به للفعل : «صاحبت». وفی مثل : رب مساعده خفیه ساعدت ، تعرب کلمه : «مساعده» مجروره لفظا فی محل نصب ؛ لأنها مفعول مطلق. وفی مثل : رب لیله مقمره سهرت مع رفاقی ، تعرب کلمه : «لیله» مجروره لفظا فی محل نصب ؛ لأنها ظرف زمان ... و... وهکذا ...

وخیر مرشد لمعرفه المحل الإعرابی للاسم المجرور بها هو ما قلناه من تخیل عدم وجود «ربّ» ، وإعراب المجرور بها بما یستحقه عند فقدها ...

ویترتب علی ما سبق من جر النکره لفظا بها واعتبارها فی محل رفع أو نصب أن التابع لهذه النکره (من نعت ، أو : عطف ، أو : توکید ، أو : بدل) یجوز فیه الأمران ، مراعاه لفظ النکره ، أو مراعاه المحل ، ففی مثل : رب زائر کریم

۱- هذا رأی أکثریه النحاه من أهل التحقیق. وخالف فیه غیرهم - کما أشرنا فی رقم ۱ من هامش ص ۴۸۵ - ومن هذه الأکثریه المحققه «الخضری» أحد نحاه القرن الثانی عشر الهجری ، وصاحب الحاشیه المشهوره علی ابن عقیل ، وآخر أصحاب الحواشی علی شرح : «ألفیه ابن مالک» وغیرها حتی عصرنا هذا. وقد اطلع - بلا شک - علی الآراء المخالفه ، ولم یعتدّ بها حین رأی شرح ابن عقیل فی أول باب حروف الجر ینص علی أن الحرف : «لعل» حرف جر زائد ؛ فاستدرک الخضری مصححا ومصرحا بما نصه : (صوابه : شبیه بالزائد. ومثلها «لو لا» و «رب» ؛ لأن الزائد لا یفید شیئا غیر التوکید ؛ وهذه - الحروف - تفید الترجی ، والامتناع ، والتقلیل. وإنما أشبهت الزائد فی أنها لا تتعلق بشیء ... اه) وهذا نص واضح المرمی. وله صله أیضا بما سیجیء فی هذه الزیاده والتفصیل ...

أقبل ، يجوز فى كلمه : «كريم» الجر والرفع. وفى مثل : رب زميل وديع صاحبت ، يجوز فى كلمه : «وديع» الجر والنصب ... وهكذا.

ولا يتغير الحكم لو جاء تابع آخر - كالعطف - فقلنا : رب زائر كريم وسائح هنا ، فيجوز فى كلمه : «سائح» المعطوفه ، الأمران الجائزان فى المعطوف عليه ... ويجوز أن يكون المعطوف هنا معرفه ، نحو : رب زائر كريم وأخيه أقبلا ، مع أن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، فهو بمنزله الاسم الذى دخلت عليه «رب» فحقه أن يكون نكره كمجرورها ، إلا أن الأساليب العربيه الفصحى تدل على أنه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، وهذا معنى قول النحاه : قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل (١).

(ب) إذا دخل الحرف : «رب» على الجمل بنوعيها (٢) ، وهو مكفوف - بسبب اتصاله «بما» الكافه - فإن معناه يبقى على حاله من إفاده التكثير أو التقليل على حسب القرائن (كما أشرنا من قبل) (٣) ، ولكن التكثير أو التقليل فى هذه الحاله يكون منصبّا على النسبه التى فى الجمله ، وهى النسبه الدائره بين طرفيها ؛ ففى مثل : ربما أتى الغائب ، أو ربما الغائب آت يكون التقليل والتكثير واقعا على نسبه الإتيان للغائب. وقيل : إن معنى «رب» المكفوفه ، هو : التحقيق.

* * *

١- تكررت الإشاره لهذا فى أبواب مختلفه ، ولا سيما باب الاستثناء ، عند الكلام على حكم المستثنى بإلا إذا كان تاما غير موجب - ص ٣١١ وفى رقم ١ من هامش ۶۷.

٢- انظر حكم دخولها على الجمله الاسميه والمضارعيه فى رقم ۵ من ص ۴۸۵.

٣- فى ص ۴۸۲ وفى رقم ٣ من هامش ص ۴۸۵.

المسأله ۹۱ : حذف حرف الجر وحده...

اشاره

ه - حذف حرف الجر وحده ، مع إبقاء عمله ، وحذفه مع مجروره

يجوز أن يحذف حرف الجر ، ويبقى عمله كما كان قبل الحذف. ويطّرد هذا فى مواضع قياسيه ، أشهرها أربعه عشر نذكرها كامله هنا - وقد مرّ بعضها فى مواضع متفرقه(۱).

۱ - أن يكون حرف الجر هو «ربّ» بشرط أن تكون مسبوقه «بالواو» ، أو : «الفاء» ، أو «بل» - كما سبق قريبا عند الكلام عليها (۲) - نحو :

وعامل بالحرام ، يأمر بال

برّ ؛ كهاد يخوض فى الظّلم

۲ - أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدرا مؤولا من «أنّ» مع معموليها ، أو من «أن» والفعل والفاعل ؛ نحو : فرحت أنّ الصانع بارع ، أو : أفرح أن يبرع الصانع. والأصل : فرحت بأن الصانع بارع - أو : أفرح بأن يبرع الصانع. والتقدير فيهما : فرحت ببراعه الصانع ، أو : أفرح ... ولا بد من أمن اللبس قبل حذف حرف الجر على الوجه الذى شرحناه فى مكانه من باب : «تعديه الفعل ولزومه (۳)».

۳ - أن يكون حرف الجر حرفا من حروف القسم ، والاسم المجرور به هو

۱- بعضها فى ص ۱۵۴ وفى هامش تلك الصفحه تفصيلات هامه. أما الداعى إلى ملاحظه حرف الجر المحذوف ، واعتباره كالموجود فهو المحافظه على سلامه المعنى ، أو على صحه التركيب.

۲- ص ۴۸۷.

۳- ص ۱۵۷. وقلنا هناك إن الباء الجاره التى بعد صيغه «أفعل» فى التعجب يجوز حذفها إن كان المجرور بها مصدرا مؤولا من «أن والجمله الفعليه بعدها». لكن النحاه لا يجيزون حذفها بعد تلك الصيغه إن كان المصدر مؤولا من «أن» ومعموليها. ولا داعى لهذه التفرقه فى مسأله التعجب لأن حذف الجار مطرد قبل أنّ وأن. وإذا حذفت الباء فى التعجب أتقدر أم لا تقدر؟ رأيان كما أشرنا فى ج ۳ باب التعجب م ۱۰۹ ص ۲۷۲.

لفظ الجلاله (الله) ؛ نحو : الله لأكثرنّ من العمل النافع ، أى : بالله ... (١)

۴ - أن يكون حرف الجر داخلا على تمييز «كم» الاستفهاميه ، بشرط أن تكون مجروره بحرف جر مذكور قبلها ؛ نحو : بكم درهم اشتريت كتابك؟ أى : بكم من درهم(٢) ...؟

۵ - أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين فى جواب سؤال ، وهذا السؤال مشتمل على نظير لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : فى أى بلد قضيت الأمس؟ فيجاب : القاهره. أى : فى القاهره.

۶ - أن يكون حرف الجر واقعا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، بغير فاصل بين الحرفين ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف ؛ كقولهم : ألا تفكر فى تركيب جسمك لترى قدره الله العجيبه ، والسموات ؛ لترى ما يحيّر العقول ، وخواصّ الماده ؛ لترى الإبداع والإعجاز ... أى : فى السموات - وفى خواص الماده ... ؛ وقد حذف الحرف : «فى» ؛ لأنه مع مجروره معطوف بالواو بغير فاصل بينهما. والمعطوف عليه وهو «تركيب» مشتمل على حرف جر قبله ؛ مماثل للمحذوف (٣).

٧ - أن يكون حرف الجر واقعا هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف ، والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر مماثل للمحذوف مع وجود «لا» فاصله بين حرف العطف وحرف الجر ؛ نحو : ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ، ولا

١- طبقا للرأى الأرجح ، وهو رأى سيبويه ، ومن معه ، (كما سبقت الإشاره لهذا فى ص ۴۵۹ و ۴۶۴).

٢- هذا هو الراجح ، وهناك رأى آخر يقول إن «كم» الاستفهاميه مضافه إلى تمييزها. أما تمييز «كم» الخبريه فالمشهور أنه المضاف إليه وهى المضاف ، وقيل إنه مجرور ب «من» محذوفه كما سيأتى فى ج ۴ باب : «كم».

٣- وليس من هذا النوع بيت ابن مالك فى باب : «المعرب والمبنى» وهو : فارفع بضم ، وانصبن فتحا ، وجر كسرا : كذكر الله عبده يسر فأصل الكلام : ارفع بضم ، وانصبن بفتح ، وجر بكسر ؛ فحذف حرف الجر وهو الباء ونصب الاسم المجرور به على ما يسمى : نزع الخافض ، لوجود فاصل ممنوع (وقد سبق الكلام عليه فى هذا الجزء فى باب تعديه الفعل ولزومه ص ۱۳۹ كما سبق الكلام على البيت السابق فى ج ۱ ص ۶۸ م ٧). وليس من الجائز فى البيت أن يبقى الاسمان - فتح ، وكسر - مجرورين بعد حذف حرف الجر كما كانا قبل حذفه.

الفتاه إلا فنها العملىّ. أى : ولا للفتاه.

٨ - أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل هو : «لو» ؛ كقولهم : من تعوّد الاعتماد على غيره ، ولو أهله ؛ فقد استحق الخيبه والإخفاق. أى : ولو على أهله(١) ...

٩ - أن يكون حرف الجر واقعا هو ومجروره فى سؤال بالهمزه ، وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف ؛ كأن يقال : أعجبت بمحمود. فيسأل القائل : أمحمود النجار؟ أى : أبمحمود النجار؟

١٠ - أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد «هلّا» التى للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض واردا بعد كلام مشتمل على مثيل لحرف الجر المحذوف ؛ كأن يقال : سأتصدق بدرهم ، فيقال : هلّا نقود ، أى : بنقود ، والمراد : هلا تتصدق بنقود.

١١ - أن يكون حرف الجر هو : «لام التعليل» الداخله على : «كى» المصدريه ؛ نحو : يجيد الصانع صناعته كى يقبل الناس عليه. أى : لكى يقبل الناس عليه ، بمعنى : لإقبالهم عليه.

١٢ - أن يكون حرف الجر داخلا على المعطوف على خبر «ليس» أو خبر «ما» الحجازيه ، بشرط أن يكون كل منهما صالحا لدخول حرف الجر عليه (٢) ؛ نحو : لست مرجعا فرصه ضاعت ، ولا قادر على ردّها. فكلمه «قادر» مجروره لأنها معطوفه على خبر ليس : (مرجعا) وهذا الخبر يجوز جره بالباء فيقال : لست بمرجع. فكأنها موجوده توهما وتخيلا. وعلى أساس هذا الجواز الموهوم عطفنا عليه بالجر ؛ وهذا هو العطف الذى يسميه النحاه ؛ «العطف على التوهم». وقد سبق (٣) إبداء الرأى فيه تفصيلا ، وأنه لا يصح الالتجاء إليه ، ولا القياس على ما ورد منه.

١- والذى يوجب تقدير حرف الجر هنا اختصاص «لو» بالدخول على الجمل ، لا على المفردات.

٢- بأن يكون خبرهما اسما ، وأن يكون النفى المنصب عليه باقيا ، لم ينتقض بإلا ... على الوجه الذى سبق فى بابهما ، ج ١ ص ٤٥٢ المسأله : ٤٩ وما بعدها.

٣- فى ص ٣٢٣ عند الكلام على «غير» الاستثنائيه وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٣٦ ج ١ ص ٤٥٤ م ٤٩.

١٣ - أن يكون حرف الجر مسبوقا «بإن» الشرطيه ، وقبلهما كلام يشتمل على مثيل للحرف المحذوف ، نحو : سلّم على من تختاره ، إن محمد ، وإن عليّ ؛ وإن حامد. التقدير : إن شئت فسلم على محمد ، وإن شئت فسلّم على عليّ ، وإن شئت فسلم على حامد. وبالرغم من جواز هذا فالمحذوف فيه كثير ، والمراد قد يخفى. فمن المستحسن عدم محاكاته قدر الاستطاعه.

١٤ - أن يكون حرف الجر مسبوقا بفاء الجزاء الواقعه فى جواب شرط. نحو : اعتزمت على رحله طويله ؛ إن لم تكن طويله فقصيره ، أى : فعلى رحله قصيره. ويقال فى هذا الموضع ما قيل فى سابقه من ترك القياس عليه قدر الاستطاعه. - بالرغم من صحه القياس -

هذا وجميع التأويلات والتقديرات السابقه جائزه وليست محتومه ؛ بل إنّ الكثير منها يجوز فيه أوجه إعرابيه أخرى ؛ قد تكون أيسر ، والمعنى عليها أوضح. واختيار هذه أو تلك متروك لمقدره المتكلم والسّامع ، وخبرتهما بدرجات الكلام قوه ، وضعفا ، وحسنا ، وقبحا. مع التزام الصحه التزاما دقيقا ، والبعد عن الخطأ فى كل حاله. ومن الخير أن نترك ما فيه غموض وإلباس إلى ما لا خفاء فيه ولا إبهام ، لأن اللغه ليست تعميه وإلغازا ، وإلا فقدت خاصتها ، وعجزت عن أداء مهمتها. وهذا أساس يجب مراعاته عند استخدامها ، وفى كل شأن من شئونها.

تلك مواضع حذف حرف الجر حذفا قياسيّا مطردا مع إبقاء عمله. وهناك أمثله مسموعه وقع الحذف فيها مخالفا ما سبق ، ولا شأن لنا بها ؛ فهى مقصوره على السماع ؛ لا يجوز محاكاتها ؛ لعدم اطرادها (١).

١- وفيما سبق من حذف الجار ، وإبقاء عمله ومشابهته «رب» فى هذا ، وفى أن حذفه قد يكون مطردا أو غير مطرد - يقول ابن مالك : وقد يجرّ بسوى : «ربّ» لدى حذف ، وبعضه يرى مطّردا أى : أن حروفا غير «رب» قد تجر الاسم بعدها مع حذفها. وأن بعض حالات الحذف والجر قد يكون مطردا.

أما حذف الجار والمجرور معا فجائز إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما ، بشرط وجود قرينه تعينهما ، وتعين مكانهما ، وتمنع اللبس.
ومن الأمثله قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً،) أى : لا تجزى فيه ...

* * *

ص: ۴۹۵

المسأله ۹۲ : نیابه حرف جر عن آخر

اشاره

یتردد بین النحاه أن حروف الجر ینوب بعضها عن بعض ؛ فیتوهم من لا ـ درایه له أن المراد جواز وضع حرف مکان آخر بغیر ضابط ، ولا توقّف علی اشتراک بینهما فی المعنی ، ولا تشابه فی الدلاله. وهذا ضرب من الفهم المتغلغل فی الخطأ (۱) ...

أما حقیقه الأمر فی نیابه حروف الجر بعضها عن بعض فتتلخص فی مذهبین : الأول (۲) : أنه لیس لحرف الجر إلا ـ معنی واحد یؤدیه علی سبیل الحقیقه ، لا ـ المجاز ؛ فالحرف : «فی» یؤدی معنی واحدا حقیقیّا هو : «الظرفیه». والحرف : «علی» یؤدی معنی واحدا حقیقیّا هو : «الاستعلاء». والحرف : «من» یؤدی : «الابتداء» ، والحرف : «إلی» یؤدی : «الانتهاء» ... و... وهکذا ... فإن أدّی الحرف معنی آخر غیر المعنی الأصلی الخاص به وجب القول : بأنه یؤدی المعنی الجدید إما تأدیه مجازیه (أی : من طریق المجاز (۳) ، لا الحقیقه) ، وإما تأدیه تضمینیه (۴) (أی : بتضمین الفعل ، أو : العامل الذی

۱- جاء فی المغنی - ج ۲ الباب السادس فی التحذیر من أمور اشتهرت بین المعربین ، والصواب خلافها به. ما نصه فی الأمر الثالث عشر منها : «قولهم : ینوب بعض حروف الجر عن بعض ، وهذا أیضا مما یتداولونه ؛ ویستدلون به ... «وتصحیحه یکون بإدخال : قد علی قولهم : ینوب ؛ وحینئذ یتعذر استدلالهم به ؛ إذ کل موضع ادعوا فیه ذلک یقال لهم فیه : لا نسلم أن هذا مما وقعت فیه النیابه. ولو صح قولهم لجاز أن یقال : مررت فی زید ، ودخلت من عمرو ، وکتبت إلی القلم. علی أن البصریین ومن تابعهم یرون فی الأماکن التی ادعیت فیها النیابه أن الحرف باق علی معناه ، وأن العامل ضمن معنی عامل یتعدی بذلک الحرف ؛ لأن التجوز فی الفعل أسهل منه فی الحرف». اه. وسیجیء الرأی البصری کاملا مع غیره هنا.

۲- وهو مذهب البصریین. أما الثانی فمذهب الکوفیین ، والکلام علیه فی ص ۴۹۸.

۳- وفی هذه الحاله یجب أن یتحقق للمجاز رکناه الأساسیان ، وهما العلاقه والقرینه - انظر معناهما فی هامش الصفحه التالیه -.

۴- سبق شرح التضمین فی هذا الجزء ، ص ۱۳۸ من «باب» «تعدیه الفعل». ولأهمیته سجلنا له بحثا شاملا مستقلا آخر هذا الجزء ص ۴۳۴.

يتعلق به حرف الجر الأصلى (١) ومجروره. معنى فعل أو عامل آخر يتعدّى بهذا الحرف) فحرف الجر مقصور على تأديه معنى حقيقىّ واحد يختص به ، ولا يؤدى غيره إلا من طريق المجاز فى هذا الحرف ، أو من طريق التضمين فى العامل الذى يتعلق به الجار الأصلى (٢) مع مجروره. ومن الأمثله الحرف الأصلىّ : «فى» : فمعناه : الظرفيه (أى : الدّلاله على أن شيئا يحوى بين جوانبه شيئا آخر ... و... كما سبق) ، فإذا قلنا : الماء فى الكوب ، فهمنا أن الكوب يحوى بين جوانبه الماء ؛ فيكون الحرف «فى» مستعملا فى تأديه معناه الحقيقى الأصيل. ولكن إذا قلنا : غرّد الطائر فى الغصن .. ، لم نفهم أن الغصن يحوى فى داخله وبين جوانبه الطائر المغرد ، لاستحاله هذا. وإنما نفهم أنه كان على الغصن وفوقه ، لا بين ثناياه. فالحرف : «فى» قد أدى معنى ليس بمعناه الحقيقى الأصيل. فالمعنى الجديد ؛ وهو : «الفوقيه» ، أو «الاستعلاء» إنما يؤديه حرف آخر مختص بتأديته ؛ هو : «على» فلو راعينا الاختصاص وحده لقلنا : غرد الطائر على الغصن ، فالحرف : «فى» قد أدّى معنى ليس من اختصاصه. بل هو من اختصاص غيره. وهذه التأديه ليست على سبيل الحقيقه. وإنما على سبيل المجاز. واجتمع للحرف : «فى» الشرطان اللذان لا بد من تحققهما لصحه استعمال المجاز (٣) ؛ فالاستعلاء بما يقتضيه من تمكن وثبات شبيه بالظرفيه التى تقتضى التمكن والثبات أيضا. فاستعملنا «الظرفيه» مكان «الاستعلاء» ؛ بسبب التشابه الذى بينهما ، واستعملنا الحرف الدال على «الظرفيه» مكان الحرف الدال على الاستعلاء ؛ تبعا لذلك. وكل هذا على سبيل المجاز. والقرينه الداله على أنه مجاز (أى : على أن الحرف : «فى» مستعمل فى غير معناه الأصلى) وجود الفعل : «غرّد» ؛ إذ لا يقع التغريد فى داخل الغصن ؛ وإنما يكون فوقه ، فهذه القرينه هى المانعه من إراده المعنى الأصلى.

ومن الأمثله : «على» ؛ فهو حرف جر يقتصر عند أصحاب هذا الرأى على معنى حقيقى واحد ؛ هو : «الاستعلاء». فإذا قلنا : الكتاب على المكتب ، فهمنا هذا المعنى الحقيقى الدال على أن شيئا فوق آخر. فالحرف مستعمل فى معناه

١- وملحقه.

٢- وملحقه.

٣- هما : العلاقه بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه ، والقرينه التى تصرف الذهن عن المعنى الأصلى إلى المعنى المجازى الجديد.

الأصيل. لكن إذا قلنا : اشكر المحسن على إحسانه ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقى ، ولم يرد على خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان ؛ لاستحاله هذا ، وإنما الذى يخطر ببالنا هو أن المراد : اشكر المحسن لإحسانه ، فالحرف : «على» قد جاء فى مكان : «اللام» التى معناها : «السببيه» ، أو «التعليل». فأفاد ما تفيده اللام ، ولكن إفادته على سبيل المجاز ؛ ذلك أن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوى بين السبب والمسبب ، أو بين العله والمعلول ؛ والاستعلاء يشبهها فى أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشيئين ؛ فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازا ، مكان السببيه والتعليل. وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء مكان الحرف الدال على السببيه. والقرينه الداله على أن الحرف : «على» مستعمل فى غير حقيقته وجود الفعل : «اشكر» إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان ، ولا يوضع فوقه وضعا حقيقيّا.

ومثل ما سبق يقال فى بقيه حروف الجر حين يؤدى الواحد منها معنيين أو أكثر.

أما أمثله التضمين (١) فى العامل فمنها قول بعض الأدباء : «نأيت من صحبه فلان بعد أن سقانى بمر فعاله». والأصل : نأيت عن صحبه فلان ، بعد أن سقانى من مر فعاله. ولكنه ضمن الفعل : «نأى» الذى لا يتعدى هنا بالحرف «من» معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : بعد ، أو «ضجر» ؛ فالمراد : بعدت أو ضجرت من صحبه فلان. كما ضمّن الفعل : «سقى» الذى لا يتعدى هنا «بالباء» معنى فعل آخر يتعدى بها ؛ هو : «آذى» ، أو «تناول». فالمراد : «آذانى» أو تناولنى بمرّ فعاله ، وكذلك : شربت بماء عذب ؛ فإن الفعل شرب قد ضمّن معنى الفعل : «روى» فالأصل : رويت. وهكذا بقيه حروف الجر.

* * *

والمذهب الثانى (٢) : أن قصر حرف الجر على معنى حقيقى واحد ، تعسف وتحكم لا مسوّغ له ، فما الحرف إلا كلمه ، كسائر الكلمات الاسميه والفعليه ، وهذه الكلمات الاسميه والفعليه تؤدى الواحده منها عده معان حقيقيه (٣) ، لا مجازيه ،

١- بعض الأمثله السابقه صالح «للتضمين فى الفعل مع بقاء حرف الجر على معناه الحقيقى». وكذا نظائرها.

٢- وهو مذهب الكوفيين.

٣- والمراد هنا ما يشمل الحقيقه اللغويه ؛ والحقيقه العرفيه.

ولا يتوقف العقل فى فهم دلالتها الحقيقيه فهما سريعا. فما الداعى لإخراج الحرف من أمر يدخل فيه غيره ، ولإبعاده عما يجرى على نظائره؟

إنه نظيرها ؛ فإذا اشتهر معناه فى العرف ، وشاعت دلالته ؛ بحيث يفهمها السامع بغير غموض ، كان المعنى حقيقيّا لا مجازيّا ، وكانت الدلاله أصيله لا علاقه لها بالمجاز ، ولا بالتضمين ولا بغيرهما ، فالأساس الذى يعتمد عليه هذا المذهب فى الحكم على معنى الحرف بالحقيقه هو شهره هذا المعنى وشيوعه ، بحيث يتبادر ويتضح سريعا عند السامع ؛ لأن هذه المبادره علامه الحقيقه. وإن من يسمع قول القائل : (كنت فى الصحراء ، ونفد ما معى من الماء ، وكدت أهلك من الظمأ ، حتى صادفت بئرا شربت من مائها العذب ما حفظ حياتى التى تعرضت للخطر من يومين ...) سيدرك سريعا معنى الحرف : «من» وقد تكرر فى الكلام بمعان مختلفه : أولها : بيان الجنس. وثانيها : السببيه ، وثالثها : البعضيه. ورابعها : الابتداء ... و...

كذلك من يسمع قول القائل : «إنى بصير فى الغناء : يستهوينى ، ويملك مشاعرى إذا كان لحنه شجيّا ، وعبارته رصينه ؛ كالأبيات التى مطلعها :

ربّ ورقاء هتوف فى الضّحا

ذات شجو صدحت فى فنن

.....».

فإن معانى الحرف : «فى» ستبتدر إلى ذهنه. فالأول : للإلصاق. والثانى : للظرفيه. والثالث : للاستعلاء. وكل واحد من المعانى السالفه يقفز إلى الذهن سريعا بمجرد سماع حرف الجر خلال جملته. وهذا علامه الحقيقه - كما سبق -.

فإذا كان المعنى من الشيوع ، والوضوح وسرعه الورود على الخاطر - بالصوره التى ذكرناها ، ففيم المجاز أو التضمين أو غيرهما؟ إن المجاز أو التضمين أو نحوهما يقبلان ، بل يتحتمان حين لا يبتدر المعنى إلى الذهن ، ولا يسارع الذهن إلى التقاطه ؛ بسبب عدم شيوعه شيوعا يجعله واضحا جليّا ، وبسبب عدم اشتهاره شهره تكفى لكشف دلالته فى يسر وجلاء. أما إذا شاع واشتهر وتكشف للذهن سريعا فإن هذا يكون علامه الحقيقه - كما قلنا - فلا داعى للعدول عنها ،

ولا عن قبولها براحه واطمئنان (۱).

وهذا رأى نفيس أشار بالأخذ به ، والاقتصار عليه ؛ كثير من المحققين (۲).

* * *

ص: ۵۰۰

۱- انظر الزياده والتفصيل فى الصفحه التاليه.

۲- كصاحبى : المغنى ، والتصريح ، وكالصبان ، والخضرى فى باب «حروف الجر» عند الكلام على الحرف : «من» وشرح بيت ابن مالك الذى أوله : «بعّض ، وبيّن ، وبتدئ فى الأمكنه ...» فقد وصفوا المذهب الثانى وهو المذهب (الكوفى) بأنه أقل تكلفا وتعسفا.

زیاده وتفصیل

لا شک أن المذهب الثانی (۱) نفیس کما سبق ؛ لأنه عملیّ وبعید من الالتجاء إلی المجاز ، والتأویل ، ونحوهما من غیر حاجه. فلا غرابه فی أن یؤدی الحرف الواحد عده معان مختلفه. وکلها حقیقی (۲) - کما قلنا - ولا غرابه أیضا فی اشتراک عدد من الحروف فی تأدیه معنی واحد. لأن هذا کثیر فی اللغه ، ویسمی : المشترک اللفظی (۳).

وهناک سبب آخر یؤید أصحاب المذهب الثانی هو أن الباحثین متفقون علی أنّ المجاز إذا اشتهر معناه ، وشاع بین الناطقین به ، انتقل هذا المجاز إلی نوع جدید آخر یسمی : «الحقیقه العرفیه» (ولها بحث مستفیض فی مکانها بین أبواب البلاغه) ومن أشهر أحکامها : أنها فی أصلها مجاز قائم علی رکنین : علاقه بین المشبه والمشبه به ، وقرینه تمنع من إراده المعنی الأصلی. فإذا اشتهر المجاز وشاع استعماله تناسی الناس أصله ، واختفی رکناه ، واستغنی عنهما وعن اسمه ، ودخل فی عداد نوع جدید یخالفه ، یسمی : «الحقیقه العرفیه» فلو سلّمنا أن حرف الجر لا یؤدی إلا معنی واحدا أصلیّا. وأن ما زاد علیه لیس بأصلی ، لکان بعد اشتهاره وشیوعه فی المعنی الجدید داخلا فی الحقیقه العرفیه. وهی لیست بمجاز فی صورتها الواقعه.

۱- وهو الکوفی.

۲- سواء أکانت الحقیقه لغویه أم عرفیه - کما سبق فی رقم ۲ من هامش ص ۴۹۸.

۳- الحق أنه لا سبیل للحکم علی معنی من معانی المشترک اللفظی بأنه «مجازی» أو أن فی عامله «تضمینا» ؛ لأن هذا یقتضینا أن نعرف المعنی الأصلی الذی وضع له اللفظ أولا ، واستعمل فیه ، ثم انتقل منه بعد ذلک إلی غیره من طریق المجاز أو التضمین ، أی : أنه لا بد من معرفه أقدم المعنیین فی الاستعمال ؛ لیکون هذا الأقدم هو الأصلی ؛ والمتأخر عنه هو الحادث مجازا أو تضمینا. وهذا أمر لم یتحقق حتی الیوم فی أکثر المعانی التی یؤدیها کل حرف من حروف الجر ، وهی معان مردده فی أفصح الکلام العربی - قرآنا وغیر قرآن - ولا سبیل للحکم القاطع بأن معنی معینا منها أسبق فی الاستعمال من معنی آخر ، وإذا لا سبیل للحکم الوثیق بأن واحدا من تلک المعانی هو وحده الحقیقی ، وأن ما عداه هو المجازی أو التضمینی. بل إن هذا یلاحظ فی کل معنی مجازی آخر یجری فی غیر الحرف. ولا یقال إن المعنی الحسیّ أسبق - فی الغالب - وجودا من العقلی المحض ؛ لا یقال هذا لأنه لا یصدق علی حالات متعدده. وفوق هذا أیضا یکاد یکون الحکم بالأسبقیه مستحیلا إذا کان المدلولان عقلیین معا (أی : غیر حسیین). وقد رأی أحد المستشرقین ضروره وضع معجم خاص یوضح أقدمیه الکلمات وتاریخ میلادها ، وتجرد لهذه المهمه ، ولکن منیته عاجلته فی أول مراحل العمل.

بحث مستقل فى : (مذ) و (منذ) من الوجهتين اللفظيه ، والمعنويه (١)

قال الباحث :

طالما أنعمت النظر فى هاتين الكلمتين ، ورجعت إلى ما دوّنه فيهما النحاه واللغويون. فكنت أجد أحيانا عنتا ومشقه فى استخلاص حكم ، أو تلخيص خلاف ، أو دفع إشكال. ذلك بأن هذه الماده مبعثره فى الكتب قديمها وحديثها ؛ فما فى هذا ليس فى ذاك ، مع كثره الآراء ، واشتداد الخلاف ، وتباين التفسيرات والشروح.

فما زلت فى مراجعه وبحث ، حتى اجتمع لى من ذلك فصل صالح ، حاولت أن أذلل فيه ما استصعب ، وأن أشرح ما خفى ، بالموازنه والترجيح.

ولا أدعى أنى أحطت بالموضوع جميعه. فهذا ما لا سبيل إليه فى وجيز كهذا. ولكننى أرجو أن أكون قد عبّدت الطريق ، ومهدت السبيل للباحثين والمستفيدين. فأقول :

(ا) يقع مذ ومنذ (٢) اسمين :

١ - إن كان ما بعدهما اسما مرفوعا ، معرفه ، أو نكره ، معدوده لفظا أو معنى كما سيأتى.

١- هذا بحث واف ، سبق - فى ص ٢٧٨ و ٤٧٨ - أن وعدنا بتسجيله آخر هذا الجزء ؛ لعظيم أثره لدى المتخصصين ، وليكون للطلاب تدريبا على البحث ، والتحقيق ، والتمحيص. وقد جمع أكثر المفرق من مسائلهما ، وأحكامهما ، وتميز بآراء صائبه استقل بها صاحبه ، وإن كان بعضها مختلطا ، أو مفتقرا لمزيد تحقيق ، أو قوه استدلال تحمل على الإقناع. وقد نقلناه كاملا بشروحه وهوامشه - وربما أبدينا تعليقا على بعضها - عن الجزء الثالث من مجله المجمع اللغوى القاهرى ، (ص ٣٥٤ وما بعدها) حيث سجلته لعضو جليل من أعضاء المجمع السابقين ، هو : الأستاذ أحمد العوامرى ، رحمه الله عليه.

٢- قال فى الهمع : وكسر ميمهما لغه اه ، وفى الخضرى ؛ والراجح أن أصل (مذ): (منذ) ، حذفت النون تخفيفا ؛ بدليل ضمها لملاقاه ساكن ، كذ اليوم. ولو لا هذا لكسرت فى أصل التخلص. وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلا. اه.

٢ – أو كان ما بعدهما فعلا ماضيا (١).

٣ – أو كان ما بعدهما جمله اسميه.

فالحاله الأولى (وفيها الأسماء المرفوعه نكره معدوده) ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومان ، أو عشره أيام ، أو خمسه عشر يوما ، أو عشرون يوما ، أو مائه يوم ، أو ألف يوم ، أو ألفا يوم ، أو سنه ، أو شهر أو يوم (٢). ومثال المعرفه ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعه.

فمذ أو منذ اسم مبتدأ (٣). والخبر واجب التأخير معهما. وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما.

والحاله الثانيه ، نحو : ركب أخى مذ أو منذ حضرت السياره. فمذ أو منذ

١– فلا يجوز : مذ يقوم ، لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا ، فلا يجتمع مع المستقبل اه ، صبان.
٢– على أن يكون اليوم هو الفلكى المقسم ساعات ، لا الوقت من طلوع الشمس إلى غروبها ، كما سنفصله.
٣– قال الخضرى عند قول ابن عقيل : (فمذ اسم مبتدأ إلخ) ما يأتى : وسوغه كونها معرفه فى المعنى ، لأنها إن كان الزمان ماضيا ، كما فى المثال الأول (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ يوم الجمعه) ، فمعناها : أول مده عدم الرؤيه كذا. وإن كان حاضرا ، كما فى المثال الثانى (وهو قول ابن عقيل : ما رأيته مذ شهرنا «وهو ما خالف فيه أكثر العرب ، كما سيمر بك») ، أو كان معدودا كما رأيته : «مذ يومان» ، فمعناه نفى المده ، أى : مده عدم الرؤيه شهرنا ، أو يومان اه ، وفى تأويل خبريتهما كلام كثير وتكلف لا يعنينا – وفى الصحاح : ويصلح أن يكونا اسمين ، فترفع ما بعدهما على التاريخ ، أو على التوقيت. فتقول فى التاريخ : ما رأيته مذ يوم الجمعه. أى : أول انقطاع الرؤيه يوم الجمعه. وتقول فى التوقيت : ما رأيته مذ سنه. أى : أمد ذلك سنه. ولا تقع ها هنا إلا نكره. لأنك لا تقول : مذ سنه كذا. اه. وقوله : «ولا تقع ها هنا إلا نكره» ، يريد بقوله : (ها هنا) حاله إراده التوقيت ، لأنك لو قلت مثلا : «مذ أو منذ عشرين للهجره» فمعناه على ما قرر الجوهرى : أمد ذلك سنه عشرين للهجره ، وهو لغو. أقول : ولا أرى ما يمنع أن ندخل نحو هذا المثال فى باب (التاريخ). فيكون معنى (ما حصل كذا مذ أو منذ سنه عشرين للهجره ، مثلا) : أول انقطاع الحصول سنه عشرين للهجره. ولم يفرق (القاموس) بين التاريخ والتوقيت ، فقال : أرّخ الكتاب ، وأرّخه ، وآرخه : وقّته اه. وفى شرحه للزبيدى : وقال الصولى : تاريخ كل شىء غايته ووقته الذى ينتهى إليه. ومنه قيل : فلان تاريخ قومه ، أى : إليه ينتهى شرفهم ، ورياستهم. اه. وقال فى المصباح : (الوقت مقدار من الزمان مفروض لأمر ما. وكل شىء قدرت له حينا فقد وقّته توقيتا. اه. فعل تعريف الصولى للتاريخ ، وتعريف المصباح للتوقيت يتضح المقام فى التفرقه بينهما.

اسم منصوب المحل على الظرفيه. والعامل فيه (ركب). وهو مضاف إلى الجمله بعده. وهذا هو المشهور. وقيل : هما مبتدآن (١).

والحاله الثالثه نحو :

فما زلت أبغى الخير مذ أنا يافع

وليدا وكهلا حيث شبت ، وأمردا

فمذ هنا ظرف لمضمون ما قبله ، ومضاف إلى الجمله بعده ، على المشهور.

(ب) وتقعان حرفين (٢).

١ - بمعنى : (من) الابتدائيه ، إن كان المجرور ماضيا معرفه ؛ نحو : ما قابلت صديقى مذ أو منذ يوم الأربعاء ، أى : من يوم الأربعاء (٣).

٢ - بمعنى : (فى) ، إن كان المجرور حاضرا معرفه ، نحو ما قرأت مذ أو منذ اليوم ، أو عامنا ، أو شهرنا ، أو أسبوعنا - أو منذ هذا الأسبوع - أو هذا الشهر ، أو هذه السنه ، مثلا. ولا يجوز فى الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب.

٣ - بمعنى من وإلى معا ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه. ويشترط حينئذ :

أولا : أن يكون الزمان نكره ، معدودا لفظا ؛ كمذ يومين.

ثانيا : أو أن يكون معدودا معنى ، كمذ شهر.

١- وكذا قيل فى الحاله الثالثه الآتيه أيضا : قال الخضرى : والجمله بعدهما خبر ، بتقدير زمن مضاف إليها (أى : إلى الجمله). والتقدير فى : (جئت مذ دعا) وقت المجىء هو زمن دعائه. وفى البيت المار ، (فما زلت أبغى الخير إلخ) : أول وقت طلبى الخير هو وقت كونى يافعا : فجمله مذ إلخ مستأنفه كما مر. اه.

٢- قال فى الهمع : ومذ ومنذ لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر ... وأجاز المبرد أن يجرا مضمر الزمان ؛ نحو : يوم الخميس ما رأيته منذه ، أو مذه. ورد بأن العرب لم تقله. اه. وكونهما حرفين فى هذه الأحوال الثلاثه هو مذهب الجمهور. وقيل : هما ظرفان فى موضع نصب بالفعل - قبلهما - ورد هذا المذهب بما لا محل له هنا.

٣- قال فى الهمع : ويجوز وقوع المصدر بعدهما ، نحو : ما رأيته مذ قدوم زيد ، بالرفع والجر وهو على حذف زمان ، أى : مذ زمن قدوم زيد. ويجوز وقوع (أن) وصلتها بعدهما ، نحو :ما رأيته مذ أن الله خلقنى. فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر ، من رفع أو جر. وهو على تقدير زمان أيضا. اه ، قال الشاطبى : أما إن كسرت (أى : إن) فالاسميه متعينه. اه. (وقد سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٧٩ وفى ص ٤٨١).

لأنهما لا يجان المبهم. أى : ما عملت كذا من ابتداء هذه المده إلى انتهائها ، وما عملت كذا من ابتداء شهر إلى انتهائه.

والمراد بالمبهم هنا الوقت النكره غير المعدوده لفظا أو معنى ، نحو : (برهه) ولا ينافيه قول زهير بن أبى سلمى :

لمن الديار بقنّه الحجر

أقوين مذ حجج ومذ دهر (١)

لأن الدهر متعدد فى المعنى (٢).

ويأتون بهذا البيت أيضا شاهدا على قله الجر بعد (مذ) فى الماضى. أما (منذ) فما بعده يترجح جره فى الماضى (٣).

١- المراد بالحجر : حجر ثمود ، وقوله : أقوين ، أى : خلون.

٢- نقلنا هذا التعليل عن الصبان ؛ وهو أيضا فى غيره من كتب المتقدمين.

٣- ما قاله الباحث هنا فى تعريف : «الظرف المبهم» لا يشمل أنواعا كثيره نص عليها النحاه فى تعريفهم الدقيق ، الذى عرضناه فى هامش ص ٢٣٩ ، وبه تزول بعض الشبهات التى اعترضت الباحث.

تنبيهات وإيضاحات

(ا) قد رأيت فى الأحوال الثلاث التى يقع فيها مذ ومنذ حرفين.

١ - أن المجرور وقت (١). ٢ - وأن هذا الوقت متصرف (٢).

١- ما يسأل به عن الوقت كالوقت ، بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا. فتقول : مذ كم؟ ومنذ متى؟ ومنذ أى وقت؟ ولا تقول : منذ ما ، لأن (ما) لا تكون ظرفا. اه ، صبان - أى : فتقول مثلا : [١] منذ كم يوما ركبت البحر؟ كما يجوز أن تقول : منذ كم ركبت البحر ، بحذف التمييز للعلم به. وفى حاله ذكر التمييز هنا يجوز نصبه وجرّه بمن مضمره - وقال فى الهمع عند الكلام على وقوع الاسم مجرورا بعدهما ما يلى : والجمهور على أنهما حينئذ حرفا جر ، لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يوصل حرف الجر. تقول : منذ كم سرت ، كما تقول : بكم اشتريت. اه. وتقول : [٢] منذ متى نمت؟ - [٣] وتقول : منذ أى وقت طار أخوك؟ وتقول فى الإجابه عن [١] : ركبت منذ أو مذ ليلتين - وعن [٢] : نمت منذ أو مذ مساء اليوم الماضى - وعن [٣] : طار أخى منذ أو مذ طلوع الفجر ، مثلا. ومعنى الإجابه الأولى : ركبت من ابتداء الليلتين إلى انتهائهما - ومعنى الإجابه الثانيه : نمت من مساء اليوم الماضى ، بوضع (من) الابتدائيه فى مكان مذ أو منذ - ومعنى الإجابه الثالثه : طار أخى منذ زمن طلوع الفجر ، على تقدير (زمن) مضاف إلى المصدر. فمنذ أو مذ ، بمعنى (من) الابتدائيه هنا أيضا - ويجوز فى هذا المثال رفع (طلوع) ، ويكون المعنى حينئذ : أول طيرانه وقت طلوع الفجر. وقد جازت هذه الإجابات الثلاث فى الإثبات ، لأن العامل متطاول فيها جميعا ، وسيمر بك معنى (التطاول) والتمثيل له.

٢- فلا تقول : ما رأيته منذ سحر ، تريد سحر يوم بعينه. وقال ابن عقيل : ... نحو : سحر إذا أردته من يوم بعينه. فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ.) اه ، فقال الخضرى : «قوله نحو سحر» : ، مثال لما لزم الظرفيه فقط فلا يخرج عنها أصلا ، إذا كان معينا. واعتراضه (يقصد العلامه الصبان) بأنه متصرف ، بدليل : «نجيناهم بسحر» فيه نظر ظاهر ؛ لأن هذا غير معين ، كما هو صريح الشرح ، والكلام فى المعين. اه. وفى اللسان ... ولقيته سحرا ، وسحر ، بلا تنوين. ولقيته بالسحر الأعلى (أى : فى أعلى السحرين ، وهما سحر مع الصبح وسحر قبله. اه ، من الأساس) ... ولقيته سحر يا هذا ، إذا أردت به سحر ليلتك لم تصرفه ، لأنه معدول عن الألف واللام ، وهو معرفه. وقد غلب عليه التعريف بغير إضافه ولا ألف ولام ... وإذا نكرت «سحر» صرفته كما قال تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ.) أجراه ، (أى : صرفه) لأنه نكره ، كقولك : نجيناهم بليل. قال : فإذا ألقت العرب منه الباء لم يجروه ، فقالوا : فعلت هذا سحر يا فتى ... وقال الزجاج ، وهو قول سيبويه : سحر : إذا كان نكره ؛ يراد - - سحر من الأسحار ، انصرف. تقول ... أتيت زيدا سحرا من الأسحار. فإذا أردت سحر يومك قلت : أتيته سحر يا هذا ... وتقول : سر على فرسك سحر يا فتى. اه. بقى (سحر) المنصرف. فهل يجوز أن تقول : ما رأيته مذ أو منذ سحر؟ والجواب : لا. لأنهما لا يجران المبهم ، كما مر بك.

٣ – وأنه معين لا مبهم. وقد فسرنا معنى الإبهام آنفا.

٤ – وأنه ماض أو حاضر ، لا مستقبل ، لما تقدم.

(ب) وقد رأيت فى عاملهما فى هذه الأحوال الثلاث :

١ – أنه فعل ماض.

٢ – وأنه منفى يصح تكرره.

وقد يأتى مثبتا بشرط أن يكون متطاولا ، نحو : سرت منذ يوم الخميس. والمراد بالتطاول : أن يكون فى طبيعه الحدث معنى الاستمرار كالسير ، فإن من شأنه التطاول. وكالنوم ، والمشى ، والكلام ؛ وهكذا ... وتوفيه للمقام ، نذكر عباره الخضرى فى هذا الموضوع ، قال :

«شرط عاملهما كونه ماضيا ، إما منفيًا يصح تكرره ، كما رأيته منذ يوم الجمعه ، أو مثبتا متطاولا ، كسرت منذ يوم الخميس. بخلاف : قتلته ، أو ما قتلته منذ كذا ، فإن قلت : ما قتلت منذ كذا ، بلا هاء ، صح. لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره. ما لم يتجوز بالقتل عن الضرب. فتدبر». اه.

فقوله : (بخلاف : قتلته ... إلخ) ، كأن تقول مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ يوم الجمعه ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (من) الابتدائيه – وكأن تقول : مثلا : قتلته ، أو ما قتلته مذ أو منذ سنتين ، مثلا. مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى من وإلى معا. فكل هذا غير جائز.

أقول : فهبنا قلنا مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، مما تكون فيه مذ أو منذ بمعنى (فى) – فعلى مقتضى إطلاق كلامهم لا يجوز مثل هذا ، لبقاء السبب ، وهو : عدم تطاول العامل فى حالات الإثبات. ولكنى أرى أنه سائغ. إذ ما الذى يمنعنا أن نقول مثلا : قتلته اليوم ، أو فى هذا اليوم الحاضر؟

وواضح أنه يجوز لك أن تقول أيضا : ما قتلت مذ أو منذ يومنا ، وما قتلته

مذ أو منذ يومنا - فكلامهم فى (التطاول) و (صحه التكرر) مجمل يفتقر إلى تفصيل وتوضيح (١).

هذا ، ولم أجد فيما لدىّ من المراجع مثالا للحدث غير المتطاول إلا (القتل).

وإنى مورد أمثله له فيما يلى للإيضاح ، لا للحصر فأقول :

أولا : أومض ، أو - ومض - وفسر الزمخشرى الإيماض بأنه لمع خفى ، قال : وشمت ومضه برق كنبضه عرق. اه.

فالإيماض غير متطاول كالقتل ، لأنه عباره عن لمع خاطف كرجع البصر ، أو نبضه العرق - فلا يصح أن نقول مثلا : ومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس. كما لا يجوز أن نقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتين : من ابتدائهما إلى انتهائهما (٢).

ولكن يصح أن تقول مثلا : أومض البرق مذ أو منذ ليلتنا ، أى : فى ليلتنا - كما صح أن تقول مثلا : قتلته مذ أو منذ يومنا ، كما قررته آنفا - كما يصح أن تقول مثلا : ما أومض البرق مذ أو منذ يوم الجمعه ، أى : من يوم الجمعه ، وما أومض البرق منذ أو منذ ليلتنا ، أى : فى ليلتنا ، وما أومض البرق مذ أو منذ ليلتين ، لأن الحدث هنا يصح تكرره.

ثانيا : شرق ، أى بدا وظهر ، يقال : شرقت الشمس ، إذا بدت من المشرق. وكذا القمر ، أو النجم. فالشروق غير متطاول ، لأنه مجرد الظهور ، وهو ملامسه الأفق. وهو لا يستغرق من الوقت إلا ما لا يكاد يذكر. فلا يقال مثلا فى الإثبات : شرقت الشمس مذ أو منذ ساعتين ، أى : من ابتدائهما إلى انتهائهما. كما أوضحنا مثل هذا من قبل. كما لا يصح أن يقال فى النفى مثلا : ما شرقت الشمس مذ أو منذ دقيقتين (٣) ، لأن شروق الشمس لا يمكن تكرره فى

١- ردا على الباحث أقول : إن التطاول متحقق فى المثال الأخير المنفى ؛ فكلامهم واضح ، وهو الصحيح ، وتؤيده النصوص المسموعه الداله على أنهما بمعنى : «فى». بشرط التكرر ، أو التطاول ، لا مجرد «فى».

٢- قد فسر ابن الأعرابى الوميض بأن يومض إيماضه ضعيفه ، ثم يختفى ، ثم يومض ... فهذا التكرر المتعاقب قد ينزل منزله الفعل المتطاول فيما يظهر لى. فيصح أن تقول مثلا: أومض البرق مذ أو منذ يوم الخميس ، أى استمر هذا منه ، على هذا التفسير.

٣- هذا وما حمل عليه - مما ينفرد به الباحث - ، مفتقر لتأييد.

أثناء دقيقتين بالنسبه لأفق واحد. وكذا يقال فى سائر الكواكب ؛ لأنها كلها بحسبان. فهب نجما بعينه يتم دورته فى ثلاث سنين مثلا ، فإنه لا يجوز أن يقال : ما شرق هذا النجم مذ أو منذ ثلاث سنين. لأنه لا يمكن أن يتكرر شروقه فى هذه المده - ويجوز أن يقال : ما شرق نجم مذ أو منذ ساعتنا. وذلك لأنه شروق متعلق بغير معين ، فيجوز تكرره.

ولا تقول : شرق هذا النجم ، أو نجم مذ أو منذ السبت - ولكنك تقول فى الإثبات ، على ما استظهرت آنفا : شرق هذا النجم ، أو نجم ، أو منذ ساعتنا أو ليلتنا ، مثلا.

ثالثا : سنح - قال فى الأساس : من المجاز : سنح له رأى ، أى عرض له. اه ، وفى المصباح : وسنح لى رأى فى كذا : ظهر. وسنح الخاطر به : جاد. اه.

فأنت ترى أن عروض الرأى حدث غير متطاول ، لأنه طروء فاجئ. فإذا حصلت الفكره فقد انقطع السنوح. وذلك لا يستغرق إلا وقتا يسيرا ؛ لا يمكن أن يوصف بالتطاول. فلا تقول مثلا : سنحت لى فكره كذا مذ أو منذ يوم الخميس ، أى : من يوم الخميس ، ولا : سنحت لى فكره كذا منذ ساعتين. ولكنك تقول ، على ما استظهرت آنفا : سنحت لى فكره كذا منذ يومنا ، أو مذ هذه الساعه ، أو الدقيقه ، مثلا.

وتقول أيضا ، مثلا : ما سنحت لى هذه الفكره مذ أو منذ ساعتين لأن سنوح فكره بعينها يمكن تكرره فى أثناء ساعتين - ولكن لا يمكن أن تقول : ما سنحت لى فكره مذ أو منذ ساعتين ، مثلا : أو مذ أو منذ يومنا. لاستحاله مثل هذا عاده ، فى حال الإنسان الطبيعيه.

فقد رأيت فى الأفعال الثلاثه المتقدمه ، وما فرّعنا عليها من الأمثله أنها ليست كلها سواء (١). فقد يجوز فى استعمال أحدها مع مذ أو منذ ما لا يجوز فى الآخر. فالمسأله إذا راجعه لمعنى الفعل الخاص عند استعماله مع مذ أو منذ ، فى الإثبات أو النفى ، وما قد يلابسه من تطاول أو تكرر أو عدمهما.

١- فى كلام الباحث ما يحتاج إلى التمحيص.

(ج) ما اشترط فى مجرور مذ ومنذ وفى عاملهما ، يشترط فى حاله رفع ما بعدهما.

(د) لا تدخل (من) على مذ أو منذ ، ولا يصح العكس أيضا.

وقد وقعت (إلى) بعدهما ، حيث لا مانع من وقوعها (١). فقد جاء فى اللسان : قال سيبويه : أما (مذ) فيكون ابتداء غايه الأيام والأحيان. كما كانت (من) فيما ذكرت لك. ولا تدخل واحده منهما على صاحبتها. وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم الجمعه إلى اليوم ، ومذ غدوه إلى الساعه. وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه. فجعلت اليوم أول غايتك ، وأجريت فى بابها كما جرت (من) حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا - وتقول : ما رأيته مذ يومين ، فجعلته (٢) غايه ، كما قلت أخذته من ذلك المكان ، فجعلته (٣) غايه : ولم ترد منتهى. هذا كله كلام سيبويه. اه عباره اللسان.

فقد وضع سيبويه (إلى) بعد (مذ). ولم أر ذلك فى أمثله غيره من النحويين فيما بين يدى من المراجع. أما فى كلام البلغاء فكثير. ففى كتاب «الأوراق» للصولى ، فى أخبار الراضى بالله : وكان (الراضى) يقول : أنا مذ (٤) حبسنى القاهر عليل إلى وقتى هذا. اه ، وفى البخلاء للجاحظ : أعلم أنى منذ يوم ولدتها إلى أن زوجتها ... اه ، إلى غير ذلك.

وقول سيبويه : (ما رأيته مذ يوم الجمعه إلى اليوم) مذ فيه بمعنى (من). وقوله : (ما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه) ، مذ فيه بمعنى (من) الابتدائيه أيضا. لأن عدم اللقاء وقع فى الماضى واتصل بالحال. كما يجوز أن تقول ، فيما أرى : ما حدث كذا من اليوم إلى هذه الساعه .

١- احترازا من نحو : ما عملت كذا مذ أو منذ لحظتنا ، فإنه لا يجوز أن تقع (إلى) هنا بعدها ، كما هو ظاهر.

٢- انظر المراد من الغايه فى ص ٥١١ وأنه ابتدا الغايه ...

٣- يلاحظ أن «مذ» فى هذا المثال الذى أورده الباحث. ليست حرف جر ، أى : ليست مما نحن فيه. ولم يوضح الباحث المراد الدقيق من «الغايه» وقد سبق أن عرضنا لمعناها وأنه يختلف - كما فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٦ وفى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٣ ... و... -

٤- سبق أن (مذ ومنذ) يقعان حرفين بمعنى (فى) إن كان المجرور (معرفه) حاضرا. وقد مثل النحاه بنحو : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم. فقد يتوهم من مثال سيبويه هذا أن (منذ) فيه - - بمعنى : (فى) لأن (أل) فيه تفيد الحضور. ولكن سيبويه لما أتى (بإلى) بعد (مذ) صار المعنى عليه : انقطع لقائى له من ابتداء هذا اليوم ، واستمر هذا الانقطاع إلى وقت التكلم. فالمضى فى المثال واقع - أما إذا قلت : ما لقيته مذ اليوم ، أو يومنا ، أو هذا اليوم ، مثلا ، ولم تزد ، فقد اعتبرت اليوم بأجمعه وقتا حاضرا. فتكون (مذ) بمعنى (فى). هذا ما ظهر لى. اه ، تعليق الباحث.

وقوله : (وتقول : ما رأيته مـذ يومين ... إلخ) ، يريد من قوله : (فجعلته غايه) ، أى جعلت معنى : (مذ يومين) ابتداء الغايه لانقطاع الرؤيه. وقوله : (ولم ترد منتهى) ، يريـد أنـك أردت ابتـداء الغـايه وحـدها ، ولم تتعرض للمنتهى - ولكنـا رأينـا فيما سـقناه آنفا لمعنى هذا المثال أنه يتضمن ابتداء الغايه ومنتهاها.

وقوله : (ومـذ غـدوه إلى الساعه) ، «مـذ» فيه بمعنى (من) ، فيجب أن يكون ما بعـدها معرفه. فيتعين أن تكون «غدوه» هنا من يوم بعينه. ولإيضاح المقام نورد ما جاء فى اللسان ، قال :

الغدوه ، بالضم ، البكره ، ما بين صلاه الغداه وطلوع الشمس. وغدوه من يوم بعينه غير مجراه (١) ، علم للوقت ... وفى التهذيب : وغـدوه - معرفه - لا تصـرف. قال النحويون : إنها لا تنون ، ولا يـدخل فيها الألف واللام ... ويقال : أتيته غدوه ، غير مصـروفه ، لأنها معرفه ؛ مثل : سـحر. إلا أنها من الظروف المتمكنه. تقول : سير على فرسك غدوه وغدوه وغدوه وغدوه ، فما نوّن من هذه فهو نكره ، وما لم ينوّن فهو معرفه. والجمع غدا (٢). اه ، ونحوه فى الصحاح.

وإذا رجعنا إلى عباره اللسان هذه نجده يقول : (... لأنها «أى : غدوه» معرفه ، مثل سحر ، إلا أنها من الظروف المتمكنه) (٣) ...

فيلخص مما مر من الكلام على «غدوه وسـحر» أنهما يجتمعان فى الامتناع من الصرف ، إذا أريدا من يوم بعينه. فأما (سحر) فلأنه معدول عن الألف

١- يعنى أنها ممنوعه من الصرف ، وهو تعبير قديم للنحويين. ولهذا الكلام صله وثيقه بما قيل عنها فى ص ٢٤٤.

٢- قال فى اللسان : والغداه كالغدوه. وجمعها غدوات ... ويقال : آتيك غداه غد. والجمع الغدوات ، مثل قطاه وقطوات. اه.

٣- راجع ما يتصل بالكلام على : «سحر» فى ص ٢٤٦.

واللام. وأما غدوه فللعلميه والتأنيث. كما يجتمعان فى أنهما كليهما من الظروف المتصرفه إذا لم يرادا من يوم بعينه.

ويفترقان فى أن (سحر) غير متصرف إذا أريد من يوم بعينه. فلا يرفع على الابتداء أو الخبر مثلا ، كأن تقول : سحر جميل ، أو هذا سحر - ولكنك تقول مثلا : بين أسحار الأسبوع الماضى سحر جميل. بخلاف غدوه ، فإنها متصرفه ، ولو أريدت من يوم بعينه. فتقول مثلا : غدوه جميله. كما تقول : كان بين غدا هذا الأسبوع غدوه جميله.

وقال الأشمونى : (ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو ... ومنه غير منصرف ، وهو غدوه ، وبكره ، علمين لهذين الوقتين) فقال الصبان : «قوله علمين لهذين الوقتين» ، أى : علمين جنسيين ، بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين ، أعمّ من أن يكونا من يوم بعينه أولا. اه.

وإنما أطلنا القول فى (غدوه) و (سحر) ، وأكثرنا من الأمثله فيهما ، لما يغشاهما من الإجمال والإبهام فى كلام اللغويين والنحويين ، حتى إن العلامه الصبان على جلال قدره أشكل عليه الأمر فى (سحر). وإليك البيان :

فقد قال الأشمونى : والظرف غير المتصرف ، منه منصرف وغير منصرف. فالمنصرف نحو : سحر ، وليل ، و... غير مقصود بها كلها التعيين. اه.

فقال الصبان : فيه أن سحرا ... متصرفه. ومن خروج سحر عن الظرفيه وشبهها قوله تعالى : (نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ.) فكيف جعلها من غير المتصرف. اه.

وقد مر بك ردّ العلامه الخضرى عليه ، (فراجعه فى رقم ٢ من هامش ص ٥٠٦).

(ه) قد تقدم (١) أنهم جوزوا أن يقال مثلا : ما قابلته مذ أو منذ دهر ، أو شهر ، على أن يكون مذ أو منذ بمعنى من وإلى معا. لأن الدهر والشهر فى حكم المعدود.

فيظهر على هذا أنه يجوز أن يقال أيضا : ما قابلته مذ أو منذ زمن ، لأن الدهر من معانيه الزمن ، فقد جاء فى المصباح : الدهر يطلق على الأبد. وقيل :

١- فى ص ٥٠٥.

هو الزمان قل أو كثر. وقال الأزهرى : والدهر عند العرب يطلق على الزمان ، وعلى الفصل من فصول السنه ، وأقل من ذلك. اه.

ولكن بعض العلماء يعدون (الزمن) أو (الزمان) من المبهم. فقد جاء فى حاشيه العلامه الخضرى على ابن عقيل ما يأتى : وشرط الزمان المجرور بهما كونه متعينا لا مبهما ، كمنذ زمن. اه. ولكن جاء فى الأشمونى أن (بعضهم يقول : مذ (١) زمن طويل) ، فلعله يعتبر الوصف نوعا من التعيين.

وكما يقال : مذ أو منذ دهر ، يقال أيضا : مذ أو منذ أدهر ، أو دهور (٢) ، ومذ أو منذ أزمن ، أو أزمان ، أو أزمنه - قال : (وربع عفت آياته منذ أزمان (٣)).

وكذا يقال : مذ أو منذ حقب ، أو حقوب ، أو حقب ، أو حقب (٤) أو حقاب ، أو أحقاب - إلى غير ذلك من كل متعدد لفظا ، أو ما هو فى حكم المتعدد.

وليت شعرى هل قال العرب مثلا : مذ أو منذ دهرين ، أو زمنين ، أو حقبين كما جمعوا ، فقالوا : أحقاب وأزمان ، مثلا؟ الظاهر أنهم لم يقولوا ذلك ، اكتفاء بالجمع عند المبالغه. على أن تثنيته لا مانع منها صناعه.

(و) يظهر أن ابن هشام لا يشترط التعريف فى مجرور (مذ) و (منذ) ، إذا كانا بمعنى (من). فيقول فى التوضيح : (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغايه ، إن كان الزمان ماضيا ، كقوله : «أقوين مذ حجج ومذ دهر» ، وقوله : «وربع عفت آياته منذ أزمان». فأقره شارحه الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى. فقال بعد «أقوين إلخ» : من حجج. وقال بعد : «وربع إلخ» : أى : من أزمان).

١- بضم «مذ» فى بعض اللغات ، وإن لم يقع ساكن بعدها.

٢- قال فى اللسان : وجمع الدهر أدهر ، ودهور.

٣- قال الصبان : وقوله (منذ أزمان). قال قاسم : لعل هذا من العدد فيكون بمعنى (من) و (إلى) معا. اه.

٤- قال فى اللسان : والحقب الدهر. والأحقاب الدهور ... وقوله تعالى : (أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً :) معناه سنه. وقيل : معناه سنين اه.

وقد رأيت فيما ذكرناه آنفا أن مذ ومنذ ، إذا كانا بمعنى (من) ، كان مجرورهما معرفه. فقد قال ابن عقيل : (وإن وقع ما بعدهما مجرورا فهما حرفا جرّ بمعنى «من» ، إن كان المجرور ماضيا) ، فقال العلامه الخضرى : «قوله بمعنى من» ، أى : البيانيه (١) هذا إذا كان المجرور معرفه كمثاله ، فإن كان نكره فهما بمعنى (من) و (إلى) معا. ولا تكون النكره إلا معدوده لفظا ، كمذ يومين ، أو معنى ، كمذ شهر ، لما مر من أنهما لا يجران المبهم. اه - ونحو ذلك فى الأشمونى ، قال : ... ثم إن كان ذلك (فى مضىّ فكمن هما) فى المعنى ، نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعه. اه.

ويتضح من ذلك أن فى الموضوع مذهبين : أحدهما يشترط تعريف مجرور مذ ومنذ إذا كانا بمعنى (من) ، مع مضىّ الزمن. والثانى لا يشترط غير مضى الزمن (٢).

(ز) قال العلامه الشيخ ياسين بن زين الدين العليمى الحمصى فى حاشيته على شرح التوضيح ، عند قول المتن : (أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع ، نحو : ما رأيته مذ يومان) ، ما يأتى : «قوله مذ يومان» ، قال الزرقانى : قال الرضى : قال الأخفش : لا تقول : ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس - ويجوز أن يقال : ما رأيته مذ يومان ، وقد رأيته أوّل من أمس - أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه ، لأنه يكون قد تكمّل لانتفاء الرؤيه يومان ... قال : ويجوز أن يقال فى يوم الاثنين مثلا : ما رأيته منذ يومان : وقد رأيته يوم الجمعه ولا تعتدّ بيوم الإخبار ولا يوم الانقطاع. قال : ويجوز أن تقول : ما رأيته منذ يومان ، وأنت لم تره منذ عشره أيام. قال : لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى - أقول : وعلى ما بينا ، وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه ، لا يجوز ذلك (٣).

١- قال العلامه الصبان عند قول ابن مالك : (وإن يجرا فى مضى فكمن) ما يأتى : «قوله فكمن» ، أى : الابتدائيه اه ، وهو أولى وأظهر من تسميه الخضرى إياها بالبيانيه.

٢- اللهم إلا إذا كان ابن هشام يريد النص على ابتداء الغايه عند مضى الزمن ، فسكت عن (إلى) فلا منافاه على هذا بين قوله هذا وقول سائر النحاه.

٣- يظهر أن اسم الإشاره راجع إلى ما مثل به ، ابتداء من قوله : (ويجوز أن تقول فى يوم - - الاثنين مثلا ...) إلى قوله : (ما مضى). وذلك لأن عدم الاعتداد بيوم الانقطاع ، ينافى معنى الابتداء الذى يفيده مذ ومنذ. وكذا يقال فى المثال الثانى.

وقال : إنهم يقولون : منذ اليوم ولا يقولون : منذ الشهر ؛ ولا : منذ السنه. ويقولون : منذ العام. قال : وهو على غير القياس – قال : ولا يقال : منذ يوم ، استغناء بقولهم : منذ أمس – ولا يقولون : منذ الساعه ، لقصرها – فإن كان جميع ما قاله مستندا إلى السماع فبها ونعمت. وإلا فالقياس جواز الجميع. والقصر ليس بمانع. لأنه جوز : (منذ أقل من ساعه). اه. المراد من كلام الشيخ ياسين.

أقول : قد أسلفنا القول فى امتناع أن يقال مثلا : ما رأيته مذ أو منذ يوم ، لا لتلك العله التى نقلها ياسين عن الأخفش ، بل لأن منذ ومذ لا يجران إلا النكره المعدوده ، أو التى فى حكم المعدوده ، إذا كانا بمعنى من وإلى معا.

وقوله : (ولا يقولون : منذ الساعه ، لقصرها) ، هذا هو أحد معانيها ، وهو الوقت القليل. فقد جاء فى اللسان : والساعه الوقت الحاضر ... والساعه فى الأصل تطلق بمعنيين : أحدهما أن تكون عباره عن جزء من أربعه وعشرين جزءا ، هى مجموع اليوم والليله. والثانى أن تكون عباره عن جزء قليل من النهار أو الليل. يقال : جلست عندك ساعه من النهار ، أى وقتا قليلا منه. اه.

فإذا قلت مثلا ، على القول بالجواز : طار العصفور مذ أو منذ الساعه ، فمعنى مذ أو منذ هنا (فى) ، أى : طار فى هذا الوقت الحاضر. وهذا واضح ، كما قال يس. والقصر ليس بمانع.

وأما ما قاله ياسين من أنه جوّز أن يقال : منذ أقل من ساعه ، فمعناه : منذ وقت أقل من ساعه. فمنذ فيه بمعنى (من) (على رأى ابن هشام ومن تابعه ، كما قررنا فى «و»). فتقول مثلا : حضر فلان مذ أو منذ أقل من ساعه ، أى : من زمن وجيز.

بقى المعنى الثانى للساعه ، وهى أنها جزء من أربعه وعشرين جزءا هى مجموع اليوم والليله. فهذه الساعه محدوده ، لأنها مقسمه أيضا أقساما متساويه ؛ هى الدقائق الفلكيه. والقصر الذى هو عله المنع فيما قال الأخفش ، منتف فيها.

فتقول مثلا : ما كتبت مذ أو منذ الساعه ، أى : فى هذا الوقت المقدّر بستين دقيقه. كما تقول مثلا : كتبت مذ أو منذ الساعه ، فى الإثبات لأن الفعل متطاول - هذا ما نستظهره.

(ح) وهناك موضوع له شبه واتصال بما قررنا فى الفقره السابقه. ذلك أنا قلنا آنفا : إن (يوما) من المبهم ؛ فلا يجوز : مذ أو منذ يوم. فهذا ما مثل به النحاه. ففى الصبان عند قول الأشمونى : (فإن كان المجرور بهما نكره ... إلخ ما يأتى : «قوله نكره» ، أى معدوده ، إذ لا يجوز : منذ يوم). اه. والظاهر أن النحاه لم يدخلوا (اليوم) فى باب ما هو فى حكم المعدود ، وألحقوه بالمبهم ، لاختلاف اللغويين فى معناه. فمنها أنه من طلوع الشمس إلى غروبها ، ومنها أنه مطلق الزمان ، إلى غير ذلك.

وأما المعنى الآخر الذى نقلناه عن اللسان فيما تقدم ، فقد حدث فى الحضاره الإسلاميه. وهو فى حكم المعدود. ذلك أن تقول مثلا : ما كلمته مذ أو منذ يوم ، كما لك أن تقول : مذ أو منذ ليله ، لهذا الاعتبار ، كما قالوا : مذ أو منذ شهر ، أو سنه.

وكذلك يقال فى الساعه والدقيقه الفلكيتين. فنقول مثلا : قرأ القارئ مذ أو منذ ساعه ، ما قرأ منذ أو مذ ساعه. وكلمنى صديقى مذ أو منذ دقيقه ، قياسا سائغا لا غبار عليه.

وقد خطر لى وأنا أكتب هذا ، لفظ : هنيهه أو هنيّه. ففى المصباح : الهن - خفيف النون - كنايه عن كل اسم جنس. والأنثى : هنه ؛ ولامها محذوفه. ففى لغه هى هاء ؛ فيصغر على : هنيهه. ومنه يقال : سكت هنيهه أى : ساعه لطيفه. وفى لغه هى : واو ، فيصغر فى المؤنث على : هنيّه. وجمعها [أى : هنه] هنوات. وربما جمعت على هنات ، على لفظها ، مثل عدات - وفى المذكر : هنىّ. اه.

وإنما تعرضت لهذه الكلمه ، لكثره دورانها على الألسن والأقلام فى مختلف شئون الحياه. فهى ليست من المعدود لفظا أو حكما. ولا يمكن ضبطها بقياس.

ومثل هنيهه أو هنيّه : «لحظه» ، للزمان اليسير - ففى الأساس : وفعل ذلك فى لحظه. اه. وفى شرح القاموس : ومما يستدرك عليه : اللّحظه المره من اللّحظ ويقولون : جلست عنده لحظه ، أى : كلحظه العين (١) ، ويصغرونه لحيظه. والجمع لحظات. اه.

وهذه الكلمه أيضا شائعه جدّا. وحكمها حكم الهنيهه أو الهنيّه ، لما قررنا من انبهامها ، وأنها ليست من المعدود ولا ما هو فى حكمه. وهل ثنّوا هنيهه أو هنيّه (للوقت اليسير) ، ولحظه ، فقالوا مثلا : جلس هنيهتين أو هنيتين؟ لعلهم لم يفعلوا. لأنه لا معنى لقولك مثلا : جلست وقتين لطيفين (٢). ولو أنهم فعلوا لجاز ؛ نحو قولك : جلست مذ أو منذ لحظتين أو هنيهتين ، كما تقرر آنفا.

وهل جمعوا هنيهه أو هنيّه (للوقت اليسير) ، فقالوا مثلا : جلس هنيهات ، أو هنيّات. الغالب أنهم لم يفعلوا ، على ما وصل إليه اطلاعى. ولو أنهم فعلوا لجاز أن تقول مثلا : جلست أو ما جلست عنده مذ أو منذ هنيهات.

أما اللحظه فلعلهم لم يثنوها. والغالب أنهم جمعوها.

على أن تثنيه كل أولئك وجمعه جائز صناعه فلا كلام فى هذا (٣).

(ط) وقد كنت أرجع فى أثناء كتابه هذه العجاله إلى شرح الإمام موفق الدين أبى البقاء يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنه ٦٤٣ ه. لمفصل الزمخشرى - ورجعت أيضا إلى شرح كتاب سيبويه للإمام أبى سعيد الحسن

١- أى : فهو من باب نيابه المصدر عن الزمن. والأصل : جلست عنده مقدار لحظه عين.

٢- إلا إذا قلت مثلا : جلست هنيهتين ، عند محمد هنيهه ، وعند على هنيهه - وكذا يقال فى الجمع ، وفى لحظه إذا استعملنا مثناها وجمعها هذا الاستعمال.

٣- هناك أسماء أخرى كثيره مبهمه تدل على الزمان بذاتها ، أو بالنيابه عن المصدر : فحكمها ما قررنا. ومن ذلك - وهو شائع - وقت ، وبرهه ، وعهد ، فيغلط الناس ويقولون : مذ أو منذ برهه ، أو عهد أو وقت. اللهم إلا إذا قالوا : مذ أو منذ عهد طويل. أو برهه طويله مثلا. فقد يجوز أن يلحق ذلك بما هو فى حكم المعدود. (راجع تعليقنا على كلام الأشمونى فى ص ٥١٣ آخر «ه») وليس لى فى ذلك جزم فليحرر.

ابن عبد الله بن المرزبان السيرافى المتوفى ۳۶۸ ه ، فوجدت فيهما تعليقات طريفه تتصل بموضوع هـذا البحث. آثرت أن أتحف القارئ بنتف منهما ، ليرى كيف كان يكتب هذان الإمامان ، ولتكمل بها الفائده.

قال الإمام ابن يعيش :

(۱)وأما الفرق بينهما [أى : «مـذ ومنـذ» الحرفيتين والاسـميتين] من جهه المعنى ، فإن «مذ» إذا كانت حرفا دلت على أن المعنى - الكائن فيما دخلت عليه ، لا فيها نفسـها ، نحو قولك : زيد عندنا مذ شهر ؛ على اعتقاد أنها حرف ، وخفض ما بعدها. فالشهر هو الذى حصل فيه الاستقرار فى ذلك المكان ، بدلاله مذ على ذلك.

وأما إذا كانت اسـما ورفعت ما بعدها ، دلت على المعنى الكائن فى نفسها. نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعه. فالرؤيه متضمنه «مذ» وهو الوقت الذى حصلت فيه الرؤيه ، وهو يوم الجمعه. كأنك قلت : الوقت الذى حصلت (۱) فيه الرؤيه يوم الجمعه. اه.

وقال :

(۲)

والصواب مـا ذهب إليه البصـريون من أن ارتفاعه بأنه خبر. والمبتـدأ منـذ ومـذ. فإذا قلت : ما رأيته منـذ يومان ، كأنك قلت : ما رأيته مـذ ذلك يومان. فهما جملتان ، على ما تقـدم. وإنما قلنا : إن «مـذ» فى موضع مرفوع بالابتداء ، لأنه مقدّر بالأمد. والأمد لو ظهر لم يكن إلا مرفوعا بالابتداء. فكذلك ما كان فى معناه. اه.

وقال :

(۳)

وله [مذ أو منذ] فى الرفع معنيان : تعريف ابتداء المده ، من غير تعرض إلى الانتهاء. والآخر تعريف المده كلها.

۱- هذا نقل الباحث. فهل حصلت الرؤيه؟

فإذا وقع الاسم بعدهما معرفه ، نحو قولك ، ما رأيته مذ يوم الجمعه ونحوه ، كان المقصود به ابتداء غايه الزمان الذى انقطعت فيه الرؤيه وتعريفه. والانتهاء مسكوت عنه. كأنك قلت : وإلى الآن. ويكون فى تقدير جواب (متى).

وإذا وقع بعده نكره ، نحو : ما رأيته منذ يومان ، ونحو ذلك ، كان المراد منه انتظام المده كلها ، من أولها إلى آخرها ، وانقطاع الرؤيه فيها كلها.

فإن خفضت ما بعدهما ، معرفه كان أو نكره ، كان المراد الزمان الحاضر ، ولم تكن الرؤيه قد وقعت فى شىء منه. اه.

ويظهر أن أبا البقاء أراد بالمعرفه فى قوله : (فإن خفضت ما بعدها ... إلخ) نحو يومنا أو اليوم ، فى قولك مثلا : ما رأيته مذ أو منذ يومنا ، أو اليوم.

ولم يرد نحو قولك : ما رأيته مذ أو منذ يوم الأربعاء (١) ، أى من يوم الأربعاء ، كما تقدم. وذلك لأن أبا البقاء يرفع (يوم) فيه وجوبا. بدليل قوله آنفا فى فقره (٣) : (فإذا وقع الاسم بعدها معرفه ، نحو قولك : ما رأيته مذ يوم الجمعه ... إلخ).

أما الدلاله على الزمن الحاضر فى حال جر مذ ومنذ للنكره ، فقد سلف لك أنك إذا قلت مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهرين (مما هو معدود) ، أو شهر (مما هو فى حكم المعدود) ، كان المعنى أن الحدث انتفى من ابتداء هذه المده إلى انتهائها. فأنت إذ تقول مثلا : ما كلمته مذ أو منذ شهر ، تتكلم فى نهايه الشهر. أى : ما وقع الكلام فى هذا الشهر الحاضر ، من أوله إلى آخره.

هذا شرح الفقره الأخيره من كلام أبى البقاء ، كما قدرت أن أوجهها.

وقال الإمام السيرافى :

١- اعلم أن منذ ومذ جميعا فى معنى واحد. وهما يكونان اسمين وحرفين ، غير أن الغالب على منذ أن تكون حرفا ، وعلى مذ أن تكون اسما. اه.

١- قد سبق أن نحو هذا المثال يجوز فيما بعد مذ أو منذ فيه الرفع أو الجر.

٢- ... تقول : ما رأيته منـذ يوم الجمعه ، وما رأيته منـذ اليوم. وإذا قلت : ما رأيته منذ يوم الجمعه : كان معناه : انقطعت رؤيتى له من يوم الجمعه. فكـان يوم الجمعه لابتـداء غـايه انقطـاع الرؤيه. فمحـل ذلـك من الزمان كمحل (من) فى المكان ، إذا قلت : ما سرت من بغداد ، أى : ما ابتدأت السير من هذا المكان. فكذلك : ما وقعت رؤيتى عليه من هذا الزمان. اه.

٣-... وتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعه ، وما رأيته مذ السبت ... فإن قال قائل : فما حكم «مذ» فى هذا الوجه ، وتقديرها؟ قيل له : حكمها أن تكون اسـما ، وتقـديرها أن تكون مبتـدأه ، ويكون ما بعـدها خبرها. كأنك قلت : ما رأيته ، مـده ذلك يوم السـبت. فيكون على كلامين ... وذلك أنك إذا قلت : ما رأيته مذ يوم الجمعه فإنما معناه : انقطاع رؤيتى له ابتداؤه يوم الجمعه ، وانتهاؤه الساعه. فتضمنت (من) معنى الابتداء والانتهاء.

وإذا قلت ما رأيته مذ اليوم ، فليس فيه إلا معنى ابتداء الغايه وانقطاعها. وهو (فى) معنى ، وانخفض ما بعدها. اه.

٤- ... وذلك أنك إذا قلت : لم أره مـذ يومان ، أو مـذ شـهران ، أو نحو ذلك ، مما يكون جوابا لكم ، فتقديره : لم أره وقتا مّا. ثم فسـرت ذلك فقلت : أمـد ذلك شـهران ، أو مـده ذلك شـهران. فقولك مذ شـهران جمله ثانيه هى تفسـير للوقت المبهم فى الجمله الأولى. فهذا أحد تقديرى مذ إذا رفعت ما بعدها.

والتقـدير الآخر أن تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعه فيكون تقديره : فقدت رؤيته وقتا ما ، أوله يوم الجمعه فمذ فى هذين الوجهين بمنزله اسم مضاف : إما على تقدير : أمد ذلك ، أو أول ذلك. اه.

٥- تكميل

وفى المخصص : قال سيبويه : سألت الخليل رحمه الله عن قولهم ؛ مذ عام أوّل (١) ، ومذ عام أوّل. فقال : أول : ها هنا صفه. وهو أول من عامك. ولكن ألزموه ها هنا الحذف استخفافا. فجعلوا هذا الحرف بمنزله (أفضل منك) قال : وسألته رحمه لله عن قول العرب ، وهو قليل : مذ عام أوّل. فقال : جعلوه ظرفا فى هذا الموضع ، وكأنه قال : مذ عام قبل عامك. اه.

* * *

قال الباحث : إلى هنا وقف القلم ، وفى النفس شوق إلى المزيد ، وتطلع إلى الاستيفاء. ولعلى أكون قد وفقت إلى ما أردت من توضيح وتسهيل. والله تعالى المستعان.

١- انظر ما يتصل بكلمه : «أول» فى ص ٢٦٧ وكذا فى ج ٣ م ٩٥ ص ١٣٠ حيث الإيضاح المفيد.

بحث التضمين

(۱)

أقوال العلماء فی التضمین

قال أبو البقاء فی کتابه «الکلیات» : التضمین : هو إشراب معنی فعل لفعل ، لیعامل معاملته. وبعباره أخری : هو أن یحمل اللفظ معنی غیر الذی یستحقه بغیر آله ظاهره.

ثم قال : قال بعضهم : التضمین هو أن یستعمل اللفظ فی معناه الأصلی ، وهو المقصود أصاله ، لکن قصد تبعیه معنی آخر یناسبه من غیر أن یستعمل فیه ذلک اللفظ ، أو یقدر له لفظ آخر ، فلا یکون التضمین من باب الکنایه ، ولا من باب الإضمار ، بل من قبیل الحقیقه التی [فیها] قصد بمعناه الحقیقی معنی آخر یناسبه ویتبعه فی الإراده.

وقال بعضهم : التضمین إیقاع لفظ موقع غیره لتضمنه لمعناه ، وهو نوع من المجاز. ولا اختصاص للتضمین بالفعل ، بل یجری فی الاسم أیضا. قال التفتازانی فی تفسیر قوله تعالی : (وَهُوَ اللهُ فِی السَّماواتِ وَفِی الْأَرْضِ:) لا یجوز تعلقه بلفظه : الله ، لکونه اسما لا صفه. بل هو متعلق بالمعنی الوصفی الذی ضمنه اسم الله ، کما فی قولک : هو حاتم من طیئ ، علی تضمین معنی : الجواد.

۱- هذا هو البحث الثانی الذی سبق أن وعدنا - فی رقم ۲ من هامش ص ۱۵۹ - بتسجیله هنا ، لعظیم أثره عند المتخصصین ، ولیکون صوره مرشده من مسالک البحث العقلی الدقیق أمام کبار الطلاب ، بالرغم من تشعبه الخیالی بغیر سداد ، وکثره الخلاف والوهم کثره معیبه تکشف عن نوع عنیف مرهق من البحوث الجدلیه القدیمه. وقد نقلناه کاملا من محاضر جلسات المجمع اللغوی القاهری فی دور انعقاده الأول (ص ۲۰۹ ، وما بعدها) حیث سجلته تلک المحاضر. بقلم عضو جلیل من أعضاء المجمع ، هو الأستاذ حسین والی ، رحمه الله علیه وقد ألقاه علی الأعضاء قبل تسجیله. ونقلنا معه بعض مناقشات قصیره دارت بشأنه بین الأعضاء ساعه عرضه علی المجمع اللغوی ؛ لأهمیه ذلک کله. وأردفناه برأی خاص موجز ، فی هامش الصفحه الأخیره ص ۵۵۲. ویلاحظ ما سبقت الإشاره إلیه - فی رقم ۲ من هامش ص ۱۵۹ باختصار فی باب : «تعدی الفعل ، ولزومه» وهو أن «الصبان» عرض للتضمین - ج ۲ - کما عرض له «یاسین» فی الجزء الثانی من حاشیته علی التصریح ، باب : «حروف الجر» عرضا محمودا ، فی نحو : أربع صفحات.

وجريانه فى الحرف ظاهر فى قوله تعالى : (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ،) فإن «ما» تتضمن معنى «إن» الشرطيه. ولذلك جزم الفعل.

وكل من المعنيين مقصود لـذاته فى التضـمين ، إلا أن القصد إلى أحدهما - وهو المذكور بذكر متعلقه - يكون تبعا للآخر وهو المـذكور بلفظه ، وهـذه التبعيه فى الإـراده من الكلام ، فلا ينافى كونه مقصودا لـذاته فى المقام. وبه يفارق التضـمين الجمع بين الحقيقه والمجـاز ، فإن كلا من المعنيين فى صوره الجمع مراد من الكلام لـذاته ، مقصود فى المقام أصاله ، ولـذلك اختلف فى صحته مع الاتفاق فى صحه التضمين.

والتضـمين سـماعى لا قياسـى ، وإنما يـذهب إليه عنـد الضـروره. أما إذ أمكن إجراء اللفظ على مـدلوله فإنه يكون أولى. وكـذا الحذف والإيصال ، لكنهما لشـيوعهما صارا كالقياس ، حتى كثر للعلماء التصـرف والقول بهما فيما لا سماع فيه. ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا ما كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس فى جواز القياس عليه.

وجاز تضمين اللازم المتعدى ؛ مثل : «سفه نفسه» فإنه متضمن لأهلك.

وفائـده التضـمين هى أن تـؤدى كلمه مـؤدى كلمـتين ، فالكلمتـان مقصودتـان معـا قصـدا وتبعـا ، فتـاره يجعـل المـذكور أصـلا والمحـذوف حالاـ ، كمـا قيـل فى قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَـداكُمْ) كأنه قيل : ولتكبروا الله حامـدين على ما هـداكم ، وتاره بالعكس ، كما فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ) أى : يعترفون به مؤمنين.

ومن تضـمين لفـظ معنى آخر قوله تعـالى : (وَلاـ تَعْـدُ عَيْنـاكَ عَنْهُمْ،) أى : لاـ تفتهم عينـاك مجـاوزتين إلى غيرهم. (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ،) أى : لاـ تضـموها آكلين. (مَنْ أَنْصارِى إِلَى اللهِ،) أى : من ينضاف فى نصـرتى إلى الله. (هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى،) أى : أدعـوك وأرشـدك إلى أن تزكى : (وَمـا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ،) أى : فلن تحرموه ، فعـدى إلى اثنين. (وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ،) أى : لا تنووه ، فعدى بنفسه لا بعلى. (لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى،) أى : لا يصـغون ، فعدى بإلى ، وأصله يتعدى بنفسه. ونحو : «سمع

الله لمن حمده» ، أى : استجاب ، فعدى باللام. (وَاللّٰهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) أى : يميز.

ومن هذا الفن فى اللغه شىء كثير لا يكاد يحاط به.

ومن تضمين لفظ لفظا آخر قوله تعالى : (هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّياطِينُ) إذ الأصل : أمن. حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما فى «هل» فإن الأصل أهل؟ فإذا أدخلت حرف الجر فقدر الهمزه قبل حرف الجر فى ضميرك ؛ كأنك تقول : أعلى من تنزل الشياطين ، كقولك : أعلى زيد مررت. وهذا تضمين لفظ لفظا آخر(۱).

لقد ذكر أبو البقاء عن بعض العلماء أن التضمين ليس من باب الكنايه ، ولا من باب الإضمار ، بل من باب الحقيقه ، إذ قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه ويتبعه فى الإراده.

ويؤخذ من هذا أنه لا بد من المناسبه ، وإنما يعرف المناسبه أهل العربيه الذين لهم درايه بالعربيه وأسرارها.

وذكر عن بعضهم أن التضمين إيقاع لفظ موقع غيره. لتضمنه معناه. وهو نوع من المجاز.

وقال : التضمين سماعى لا قياسى ، وإنما يذهب إليه عند الضروره. أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله ، فإنه يكون أولى.

وذكر أمثله لتضمين لفظ معنى لفظ آخر. ثم قال : «ومن هذا الفن فى اللغه شىء كثير لا يكاد يحاط به».

ويؤخذ من هذا أن التضمين قياسى.

* * *

وقال ابن هشام فى المغنى : قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا. وفائدته أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين. قال الزمخشرى : ألا ترى كيف رجع معنى (وَلا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ) إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. و (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ،) أى : ولا تضموها آكلين لها.

۱- هنا غموض فى العباره التى سجلها البحث.

قال الدسوقى : قوله يشربون لفظا معنى لفظ ، هذا ظاهر فى تغاير المعنيين ، فلا يشمل نحو : (وقد أحسن بى) ، أى : لطف ، فإن اللطف والإحسان واحد.

فالأولى أن التضمين إلحاق ماده بأخرى لتضمنها معناها ولو فى الجمله ، أعنى باتحاد أو تناسب. قوله : «أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين» : ظاهر فى أن الكلمه تستعمل فى حقيقتها ومجازها. ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ) ضمن معنى : يمتنعون من نسائهم بالحلف ، وليس حقيقه الإيلاء إلا الحلف ، فاستعماله فى الامتناع من وطء المرأه إنما هو بطريق المجاز ، من باب إطلاق السبب على المسبب ؛ فقد أطلق فعل الإيلاء مرادا به ذانك المعنيان جميعا ، وذلك جمع بين الحقيقه والمجاز بلا شك. وهو ، أى : الجمع المذكور إنما يتأتى على قول الأصوليين : إن قرينه المجاز لا يشترط أن تكون مانعه. أما على طريقه البيانيين من اشتراط كونها مانعه من إراده المعنى الحقيقى ، فقيل إن التضمين حقيقه ملوحه لغيرها.

وقدر (السعد) العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى ، فالفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر بمعونه القرينه اللفظيه. فقولنا أحمد إليك فلانا ، معناه : أحمده منهيّا إليك حمده. ويقلب كفيه على كذا : أى. نادما على كذا. فمعنى الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكور.

وزعم بعضهم أن التضمين بالمعنى الذى ذكره (السعد) - وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور - يسمى تضمينا بيانيّا ، وأنه مقابل للنحوى (١).

وقيل إن التضمين من باب المجاز ، ويعتبر المعنى الحقيقى قيدا ، وهذا هو الذى اعتبره الزمخشرى. فعلى مذهب السعد يقال : ولا تأكلوا أموالهم ضامّيها إلى أموالكم. وعلى مذهب الزمخشرى نقول ولا تضموها إليها آكلين.

وقيل التضمين من الكنايه ، أى لفظ أريد به لازم معناه.

١- فى ص ٥٣٩ بيان النوعين.

فالأقوال خمسه ، وانظر ما بيان صحه الأخير منها. تأمل. اه. تقرير الدردير.

وقال الأمير : قوله : «وفائدته إلخ» ظاهر فى الجمع بين الحقيقه والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقه ملوحه بغيرها.

وقدر «السعد» العامل ، فزعم بعضهم أنه تضمين بيانى مقابل للنحوى. قول ابن هشام «قد يشربون لفظا معنى لفظ» لا يخفى أن «قد» فى عرف المصنفين للتقليل كما سيأتى. وعلى ذلك يكون التضمين قليلا. ولكنه سيذكر فى آخر الموضوع عن ابن جنى أنه كثير ، حتى قال الدسوقى : هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى.

وقد أشار الدسوقى إلى أن قول ابن هشام : «وفائدته أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين» ظاهر فى أن الكلمه تستعمل فى حقيقتها ومجازها. والجمع بين الحقيقه والمجاز إنما يتأتى على قول الأصوليين إن قرينه المجاز لا يشترط أن تكون مانعه ، أما على قول البيانيين يشترط أن تكون القرينه مانعه ، فقيل التضمين حقيقه ملوحه لغيرها. وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى إلخ ما تقدم.

وقيل : التضمين من باب المجاز ، وقيل من باب الكنايه ، وسيأتى شرح المذاهب فى ذلك.

وذكر ياسين على التصريح أن التضمين سماعى كما هو المختار.

ثم قال : واعلم أن كلام المصنف فى المغنى فى تقريره التضمين فى مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر ؛ لأنه قال فى (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ،) أى : فلن تحرموه. وفى (وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ) أى : لا تنووا. وحينئذ فمعنى قوله : إنه إشراب لفظ معنى آخر ، أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط. فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير ، وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر.

وقول ابن جنى فى الخصائص : إن العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين (١)

١- المراد : اللفظين مطلقا ، وليس المراد الحرف المقابل للاسم والفعل.

موقع الآخر ، إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد ، مع ما هو بمعناه - صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط.

وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقه بينهما وقرينه ، كما سيتضح ذلك. وهذا أحد أقوال فيه.

وقيل إن فيه جمعا بين الحقيقه والمجاز ، لدلاله المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينه.

وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقه والمجاز. وهو ظاهر قول المغنى «إن فائدته أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين». فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته. فليتنبه لذلك.

وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السّلام ، فقال فى كتاب «مجاز القرآن» :

«الفصل الثانى والأربعون فى مجاز التضمين ، وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفاده معنى اسمين ، فتعديه تعديته فى بعض المواضع ، كقوله : (حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ) فيضمن : خ خ حقيق معنى : خ خ حريص ، ليفيد أنه محقوق بقول الحق ، وحريص عليه. ويضمن فعل معنى فعل ، فتعديه أيضا تعديته فى بعض المواضع كقول الشاعر : خ خ قد قتل الله زيادا عنى ، ضمن : قتل ، معنى : صرف ، لإفاده أنه صرفه حكما بالقتل ، دون ما عداه من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعا». اه ، المقصود منه.

وفيه تصريح بأن التضمين يجرى فى الأسماء بل صدر به.

وقول المغنى «إشراب لفظ» يشملها.

فاقتصار (السعد) و (السيد) على بيانه فى الأفعال ، جار مجرى التمثيل لا التقييد. ودعوى أصالته فى الأفعال مجرده عن الدليل.

وقيل إن المذكور مستعمل فى حقيقته ، لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشاف. وعجيب للمصنف فى المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر ، فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له. وقال السعد

فی تقریر کلام الکشاف ، وبیان أنه لا یری أن فی التضمین مجازا ، ولا الجمع بین الحقیقه والمجاز ، وأنه مع استعماله فی المذکور یدل علی المحذوف ما نصه :

حقیقه التضمین أن یقصد بالفعل معناه الحقیقی مع فعل آخر یناسبه. ثم قال : إن الفعل المذکور مستعمل فی معناه الحقیقی مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر بمعونه القرینه اللفظیه ، نحو : أحمد إلیک فلانا ، معناه أحمده منهیّا إلیک حمده.

وقد یعکس ، کما یقال فی (یُؤْمِنُونَ بِالْغَیْبِ) یعترفون به مؤمنین.

وفی قوله «مع فعل آخر» حذف مضاف أی مع حذف فعل.

فإن قلت : المناسبه إنما هی بین الفعل المحذوف ومتعلقه المذکور لا بین الفعلین ، قلت : لا بد من المناسبه بینهما ، فلا یقال : ضربت إلیک زیدا ، أی منهیّا إلیک ضربه ؛ ولا تکفی القرینه.

واعترض علیه بأن فی کلامه تناقضا ، لأن قوله : «مع فعل آخر یناسبه» غیر ملائم لقوله : «مع حذف حال» ، فإن الثانی یدل علی أن المحذوف اسم هو حال ، لا فعل ، بخلاف الأول.

وأجیب بأن فی کلامه تغلیبا وإطلاقا للفعل علیه وعلی الاسم ، أو أراد بالفعل معناه اللغوی ، وکذا فی قوله : «أن یقصد بالفعل» ولا یخفی سقوطه علی هذا الکلام وبعده عن المرام.

وذلک أن الداعی للسعد علی ما قاله ، الفرار من الجمع بین الحقیقه والمجاز. والأصل تضمین الفعل لمثله ، فالملاحظه فی تضمین المذکور مثله ، وأشیر بالحال عند بیان المعنی إلی ذلک التضمن ولو قدر نفس الفعل ، کان من الحذف المجرد ، ولم یکن المحذوف فی تضمن المذکور. وأیضا فی تقدیره تکثیر للحذف.

وبهذا یظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمین فیما قال ، وأن منها العطف ، نحو : (الرَّفَثُ إِلی نِسائِکُمْ) ، أی : الرفث والإفضاء إلی نسائکم ، فقد غفل عن الباعث علی هذا القول. علی أنه لم یدع أحد الحصر. وقال السید : ذهب بعضهم إلی أن اللفظ مستعمل فی معناه الحقیقی فقط. والمعنی الآخر مراد بلفظ محذوف یدل علیه ما هو من متعلقاته. فتاره یجعل المذکور أصلا فی

الكلام والمحذوف قيدا فيه ، على أنه حال ، كما فى قوله : (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ) كأنه قال : «لتكبروا الله حامدين على ما هداكم». وتاره يعكس ، فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا ، كقوله : «أحمد إليك فلانا» كأنك قلت أنهى إليك حمده ، أو حالا كما يدل عليه قوله ، (يعنى الكشاف) ، عند الكلام على قوله تعالى : (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ،) أى : يعترفون به ، فإنه لا بد من تقدير الحال ، أى : يعترفون به مؤمنين ، إذ لو لم يقدر لكان مجازا عن الاعتراف لا تضمينا ، وقوله على «أنه حال» ، وقوله : «والمذكور مفعولا» بمعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر.

والظاهر أن السيد يوافقه على ذلك ، لأنه لم يشر للرد عليه ، كما هو دأبه عند مخالفته.

فاندفع قول بعضهم : إن فى جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظرا ظاهرا ، لأن الفعل والجمله لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق.

فالصواب كون جمله : «أحمد» حالا من فاعل : أنهى ، والمعنى أنهى حمده إليك حال كونى حامدا له. ويرد عليه أنه إن أراد أن جمله : «أحمد» حال فى التركيب ففاسد أو فى المعنى ، فالذى وقع فيه حالا إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلاله الفعل المذكور عليه ، كما يشهد به قوله حال كونى حامدا. وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال ، والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه ، وإنما أراد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد.

ومن العجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قال السيد بل له طرق أخرى ، منها : أن يكون مفعولا ، كما فى قولهم : أحمد إليك الله ، أى : أنهى حمده إليك.

ومن العجب أيضا قوله فى الجواب عن كلام البعض المتقدم ، إن هذا من السبك بلا سابك كباب التسويه ، وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لاسبك.

هذا ، وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد ، على أن فى «أحمد إليك زيدا» تضمينا.

ووقع للمولى أبى السعود فى أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح ، بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح ، وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما فى كيفيه التعلق بالمفعول فى حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامه الأفعال بمفعولاتها ، والأول مبنى على معنى الإنهاء كما فى قولك كلمته ، فإنه معرب عما تفيده لام التبليغ فى قولك قلت له.

ولا يخفى أن هذا مخالف لكلام القوم ، ولم يثبت بشهاده من معقول أو منقول.

فمن العجائب نقل شيخنا الدنوشرى له فى رساله التضمين ، وقوله : وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك ، فلا حاجه إلى ادعاء التضمين فيه ، فليتأمل ذلك. اه.

فإن أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه ، فلا شك فى ذلك ، وإن أراد حسنه من جهه المعنى فلم يظهر ، فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ، لم يأت فيه ببيان المرام.

بقى هنا أمران ؛ الأول : ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور ، لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له فى التحقيق يدان ، وإنما الكلام فى أنهما : هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما فى بعض الأحيان؟

والذى يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم ، رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام. بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام. فيترجح أخذها من المحذوف فى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ) وإن جرى السيد على خلافه كما مر ، فقد قال صاحب الكشاف : المعنى لتكبروا الله حامدين ، ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين. قال بعضهم : لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم. وكما فى حديث : (أن تؤمن بالقضاء ...) ، فالمعنى : أن تؤمن معترضا بالقضاء ؛ لا أن تعترف بالقضاء مؤمنا ، لأن «أن» والفعل يسبك بمصدر معرف ، وهو لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على أن (إنّ)

تكسر وجوبا إذا وقعت حالا ، وإن كان لا يخلو عن نظر ؛ لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفه كما يأتى ، ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما. وفى بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم ، نحو : علم الله لأفعلن ، فالمعنى : أقسم بالله عالما لأفعلن لا عكسه ، لأن «أقسم» جمله إنشائيه لا تقع حالا إلا بتأويل. واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ، ونحو : (فَأَماتَهُ اللهُ مِائَةَ عامٍ) ، لأن التقدير : ألبثه الله مائه عام مماتا ، لا أماته الله مائه عام ملبثا ، لأنه يلزم منه ألّا تكون الحال مقارنه بل مقدره ، والأصل كونها مقارنه.

وأما ما توهمه بعضهم من أن صله المتروك تدل على أنه المقصود أصاله ، فمردود بأنها إنما تدل على كونه مرادا فى الجمله ؛ إذ لولاها لم يكن مرادا أصلا. بل إن الصله لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى فى تفسير : (إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِها مَكاناً شَرْقِيًّا) فإنه فسر «انتبذت» باعتزلت. وذكر أنه متضمن معنى : أتت ، و «مكانا» ظرف أو مفعول. ولا شك أن قوله «من أهلها» حينئذ متعلق «بانتبذت» الذى بمعنى : اعتزلت ، لا بأتت.

ومما يتفطن له أن المراد بالصله ما له دلاله على التضمن ؛ لارتباطه بالمحذوف الذى فى ضمن المذكور ، فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدى ، فإن التعديه حينئذ قرينه التضمين لا ذكر الصله.

وأما إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس ، كتضمن العلم معنى القسم كما مر ، فإن القرينه إنما هو الجواب.

الثانى : هل الخلاف فى كون التضمين سماعيّا أو قياسيّا ، مبنى على الخلاف فى أنه حقيقه أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب؟ وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعيّا أولا؟

والذى يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقه لا تتوقف على سماع. واشتراط المناسبه بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى. وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيّا قياسيه هذا المجاز الخاص ، خلافا لبعضهم.

قال فى التلويح : المعتبر فى المجاز وجود العلاقه المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال

العرب ، فلا يشترط اعتبارها بشخصها ، حتى يلزم فى آحاد المجاز أن ينقل بأعيانها عن أهل اللغه. وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات العربيه البديعه التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغه ، وهى من طرق البلاغه وشعبها التى بها ترتفع طبقه الكلام. فلو لم يصح لما كان كذلك ، ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق. وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقه لجاز : «نخله» لطويل ، غير إنسان ، للمشابهه. و «شبكه» للصيد ، للمجاوره ، و «أب» ، لابن ، للسببيه ، واللازم باطل اتفاقا.

وأجيب يمنع الملازمه ، فإن العلاقه مقتضيه للصحه ، والتخلف عن المقتضى ليس بقادح ، لجواز أن يكون لمانع مخصوص ، فإن عدم المانع ليس جزءا من المقتضى. وذهب المصنف - رحمه الله - إلى أنه لم يجز نحو «نخله» لطويل غير إنسان ، لانتفاء شرط الاستعاره. وهو المشابهه فى أخص الأوصاف ، أى : فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعه للأسد.

فإن قيل : الطول للنخله كذلك ، قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل مع فروع وأغصان فى أعاليها ، وطراوه وتمايل فيها.

ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو لغوى علاقته تدور على المناسبه ، وهى - مع أنها ليست مما نصوا عليه فى العلاقات - أمر مشترك بين أفراده ، لكن الذكى يرجعها فى كل موضع إلى ما يليق به ، مما هو من العلاقات المعتبره ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف فى بعض الأفراد - إن فرض - لا يضر ، كما علمت.

هكذا ينبغى أن يحقق المقام ، وقل من حققه مع إطالته الكلام.

فنتم الكلام على بقيه الأقوال. تقدم ثلاثه.

والرابع : وهو الذى ارتضاه السيد ، أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصاله ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر. فلا يكون من الكنايه ولا الإضمار ، بل من الحقيقه التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها فى الإراده ، وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف.

وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ، ولا يكون حقيقه ، ولا مجازا ، ولا كنايه.

والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه بأحد الوجوه الثلاثه المذكوره ، كما يفيد قولك «آذيتنى فستعرف» التهديد ، «وإن زيدا قائم» إنكار المخاطب.

و (السعد) وغيره جعلوا ذلك كنايه.

والمراد من التبعيه فى قوله : (لكن قصد بتبعيته) التبعيه فى اللفظ ، كما يصرح به قوله فى حواشى المطول فى بحث الاستعاره عند الكلام فى قوله :

«أسد علىّ وفى الحروب نعامه» - لا ينافى تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ، ومفهوم منه ؛ من الجراءه والصوله.

والفرق بين هذا الوجه والتضمين ، أن فى التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا فى المقام أصاله. وبه يفارق التضمين الكنايه ، وفى هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعا مقصودا فى المقام أصلا. كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغه. وذلك يغنى عن القصد إلى وصف الجراءه والصوله مره أخرى.

وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا فى رساله التضمين : إن قيد : «يتبعه فى الإراده» يخرج المعنى الآخر عن حد الأصاله فى القصد ، والأمر فى التضمين ليس كذلك ، بل قد تكون العنايه إليه أوفر ، ومن العجب أنه نقل كلام حاشيه المطول فى تلك الرساله.

وأما الاعتراض على ما قاله (السيد) بأنه : كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ، فلا يرد ؛ لأن اللفظ دال عليه ، لكنه لم يستعمل فيه.

والخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكنايه ، فيراد المعنى الأصلى توصلا إلى المقصود ، ولا حاجه إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.

قال السيد : وفيه ضعف ، لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد ، وفى التضمين يجب القصد إلى كل من المضمّن والمضمن فيه. اه.

ولا يخفى أن «قد» علم القله فى عرف المصنفين. وجعلها المناطقه سور الجزئيه. فمن الغريب قول بعضهم : إن أراد أنه لا يقصد أصلا فممنوع ؛ لتصريحهم بخلافه ،

وإن أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته فى بعض المواضع لا ينافى إرادته فى بعض آخر.

وحاصل ما أشار إليه السيد : أن الكنايه فى بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلى. ولو كان التضمين منها لا ستعمل استعمالها فى وقت ما.

ويجاب - كما قال العصام - : بأنه قد يجب فى بعض الكنايه شىء لا يجب فى جنسها ، ولذلك سمى باسم خاص. اه.

فإن قيل : إذا شرط فى التضمين وجوب إراده المعنيين ، نافى الكنايه ، لأن المشروط فيها جواز إرادته.

أجيب : بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، لإخراج المجاز ، لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص ؛ لظهور أن عدم إراده الموضوع له لا مدخل له فى خروج المجاز ، حتى لو وجب إرادته خرج أيضا. وأورد بعضهم على قول السيد : إن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين ، أنه ممنوع ، وادعى أنه وارد على طريق الكنايه. قال : ألا ترى أن معنى الإيمان جعلته فى الأمان ، وبعد تضمينه بمعنى التصديق لا يقصد معناه الأصلى. وأرأيتك بمعنى أخبرنى. (اه) وهو باطل ، لما أنه مفوت فائده التضمين من أداء كلمه مؤدى كلمتين ، وجعل : «أرأيتك» بمعنى : أخبرنى من التضمين : غير ظاهر.

والسادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه فى رسالتنا.

وذكر بعضهم فى التضمين قولا آخر لو صح كان (سابعا) وهو : أن دلالته غير حقيقيه ؛ ولا تجوز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبه غير التامه. ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى أنهم حملوا : النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : «أسرّ» بالباء ، حملا : على «جهر» و «فضل» بعن حملا على «نقص» ، ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته ، وإنما هو تصرف فى النسبه الناقصه. اه.

وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى فى الخصائص ، وقد تقدم كلامه فيها. ومن العجب أن هذ الناقل نقل كلامه فى الخصائص ، واستدل به المذهب فى التضمين جعله مغايرا لهذا ، وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين

ولا قريب منه ليقرب به ، ولهذا قابله بعضهم به ، فإنه قال فى المغنى فى بحث «على» وقد تكلم على قوله : «إذا رضيت علىّ بنو قشير» يحتمل أن يكون «رضى» ضمن معنى : «عطف». وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سخط اه. نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط ، بفضله وكرمه.

وبقى قول آخر ، إن ثبت كان (ثامنا) واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال : وبالجمله لا بد فى التضمين من إراده معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد ، وبه يفارق الكنايه ، فإن أحد المعنيين تمام المراد ، والآخر وسيله إليه ، لا يكون مقصودا أصاله. وبما قررناه اندفع ما قيل. والفعل المذكور إن كان فى معناه الحقيقى ، فلا دلاله له على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر ، فلا دلاله له على المعنى الحقيقى. وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقه والمجاز ، ولا يمكن أن يقال ها هنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صوره التغليب ، لأن كلا من المعنيين ها هنا مراد بخصوصه. اه. المقصود منه.

ولا يخفى أنه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقه والمجاز فى التضمين ، لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه. ثم قال : إن التضمين على المعنى الذى قررناه ، لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل ، لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى ، وهو فيه متعذر ، نعم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز ، وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان ، كالكنايه والمجاز المرسل ، وأنه فيه مندوحه عن تكلف الجمع بين الحقيقه والمجاز. وفى قوله : «إن المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر» ، نظر ؛ لأنه متعذر بواسطه القرينه كما عرف مما مر ، ولا بد من المصير إلى المجاز ، أو الجمع بين الحقيقه والمجاز ؛ لأن القرينه فى المجاز إنما تمنع من إراده الحقيقه فقط ، فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط.

ثم إنه علم من كلامه أن فى المذهب الذى اختاره السلامه من الجمع بين الحقيقه والمجاز اللازم على بعض الأقوال ، وهو القول الثانى المتقدم ، كما عرفت تحقيقه مما مر. فدعوى أن شبهه الجمع فى التضمين مطلقا واهيه ، دعوى باطله ، ولم يرد بذلك على السيد ، كما لا يخفى على من راجع كلامه. وإن كلام السيد لا يتوهم

فيه ذلك الجمع. فمن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى.

فى كلام ياسين ثمانيه أقوال فى التضمين :

الأول : أنه مجاز مرسل ، لأن اللفظ استعمل فى غير معناه لعلاقه وقرينه.

الثانى : أن فيه جمعا بين الحقيقه والمجاز لدلاله المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينه.

الثالث : أن الفعل المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره ، «كما جرى عليه صاحب الكشاف» ، ولكن مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر المناسب ، بمعونه القرينه اللفظيه ، كما ذكر السعد.

وقال السيد : «ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى. فقط ، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته». وفيما مثل به جعل المحذوف أصلا ، والمذكور مفعولا «كأحمد إليك فلانا» أى : أنهى إليك حمده. يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يدل على الحال. وقد أراد السيد بيان وجه آخر ، ليفيد أن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد.

الرابع : أن اللفظ مستعمل فى معناه الأصلى ، فيكون هو المقصود أصاله ، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر. فلا يكون من الكنايه ولا الإضمار.

الخامس : أن المعنيين مرادان على طريق الكنايه ، فيراد المعنى الأصلى ، توصلا إلى المقصود ، ولا حاجه إلى التقدير إلا لتصوير المعنى.

السادس : أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.

السابع : أن دلالته غير حقيقيه ، ولا تجوّز فى اللفظ ، وإنما التجوز فى إفضائه إلى المعمول ، وفى النسبه غير التامه. ونقل ذلك عن ابن جنى. وقال : ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه ، فعدوه بما يتعدى به ، كما عدوا : «أسر» بالباء حملا على : «جهر». «وفضل» بعن حملا على : «نقص».

وقد علق هذا القول على الصحه.

الثامن : أنه لا بد فى التضمين من إراده معنيين فى لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد. وبذلك يفارق الكنايه ، فإنه أحد المعنيين تمام المراد ،

والآخر وسيله إليه لا يكون مقصودا أصاله» «وهذا اختيار ابن كمال باشا» وقد علق هذا القول على الثبوت.

وقال السيوطى فى الأشباه والنظائر : قال الزمخشرى فى شأنهم : يضمنون الفعل معنى فعل آخر ؛ فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله ، مع إراده معنى المتضمن. قال : والغرض فى التضمين إعطاء مجموع معنيين. وذلك أقوى من إعطاء معنى. ألا ترى كيف رجع معنى (وَلا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ) ، إلى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم - (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ) ، أى : ولا تضموها إليها آكلين. اه.

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشيه الكشاف : فإن قيل الفعل المذكور إن كان مستعملا فى معناه الحقيقى فلا دلاله على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلاله على معناه الحقيقى. وإن كان فيهما جميعا لزم الجميع بين الحقيقه والمجاز.

قلنا : هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذه من الفعل الآخر بمعونه القرينه اللفظيه ؛ فمعنى يقلب كفيه على كذا : نادما على كذا ، ولا بد من اعتبار الحال ، وإلا كان مجازا محضا لا تضمينا. وكذا قوله (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) تقديره : معترفين بالغيب (انتهى).

وقال ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير «فى» وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك ، كما وجب بناء نحو : «من وكم» فى الاستفهام. وإنما «فى» محذوفه من اللفظ لضرب من التخفيف ، فهى فى حكم المنطوق به. ألا ترى أنه يجوز ظهور «فى» معه. نحو قمت اليوم وقمت فى اليوم. ولا يجوز ظهور الهمزه مع من وكم فى الاستفهام ، فلا يقال أمن ولا أكم. وذلك من قبل أن «من وكم» لما تضمنا معنى الهمزه صارا كالمشتملين عليها. فظهور الهمزه حينئذ كالتكرار. وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفيه فيه مفهومه من تقدير «فى» ولذلك يصح ظهورها.

ثم ذكر أن ابن جنى قال فى التضمين : «ووجدت فى اللغه من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما.

وقد عرفت طريقه ، فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به ، فإنه فصل من العربيه لطيف حسن».

وقال ابن هشام فى تذكرته : زعم قوم من المتأخرين - منهم خطاب الماردى - أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى : «صير» ويكون من باب : «ظن» فأجاز : حفرت وسط الدار بئرا ؛ أى : صيرت ، قال : وليس «بئرا» تمييزا ، إذ لا يصلح لمن. وكذا أجاز : بنيت الدار مسجدا. وقطعت الثوب قميصا. وقطعت الجلد نعلا -. وصبغت الثوب أبيض إلخ ...

قال : والحق أن التضمين لا ينقاس. وقال ابن هشام فى المغنى : قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا. وفائدته أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عده أمثله منها قوله تعالى : (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) ضمّن معنى تحرموه. فعدّى إلى اثنين لا إلى واحد ، ومنها : (وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ) ضمّن معنى : تنووه. فعدّى بنفسه لا بعلى. وقوله : (لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى) ضمّن معنى «يصغون». فعدى بإلى ، وأصله أن يتعدى بنفسه. ومثل : سمع الله لمن حمده. ضمن معنى : استجاب ، فعدّى باللام ، ومثل : «والله يعلم المفسد من المصلح». ضمن معنى : يميز ؛ فجيء بمن.

وذكر ابن هشام فى موضع آخر : من المغنى : أن التضمين لا ينقاس. وكذا ذكر أبو حيان. ثم قال السيوطى :

«قاعده» : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شيء. ومن ثم جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو الذى يأتينى فله درهم. وكل رجل يأتينى فله درهم. وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين. ولم يجيزوا : الذى يأتينى أحسن إليه ، أو : كل من يأتينى أحسن إليه ، بالجزم ، إلا فى الضروره. وأجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيها بجواب الشرط ، ووافقهم ابن مالك. قال أبو حيان : ولم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك إلا فى الشعر. اه.

قال ابن هشام فى المغنى : وهو كثير. قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه ، لجاء منه كتاب يكوّن مئين أوراقا. اه.

قال الدسوقى : قوله : وهو – أى التضمين – كثير ، وقوله : قال أبو الفتح ، دليل لقوله وهو كثير. «قوله قال أبو الفتح إلخ» هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى ، وقيل البيانى فقط. وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسا ، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد. اه.

وقال ابن هشام فى أوائل الباب الخامس من المغنى : وفائده التضمين أن يدل بكلمه واحده على معنى كلمتين ، يدلك على ذلك أسماء الشروط والاستفهام.

قال الأمير : قوله «على معنى كلمتين» ظاهره الجمع بين الحقيقه والمجاز ، وسبق الخلاف فى ذلك. قال ابن جنى : لو جمعت تضمينات العرب ملأت مجلدات ، فظاهره القول بأنه قياسى. قوله أسماء الشروط مثلا «من» معناها العاقل ، وتدل مع ذلك على معنى إن ، والهمزه. اه.

وقال ابن هشام فى معانى الباء من المغنى : (الثالث عشر) الغايه ، نحو : (وقد أحسن بى) ، أى : إلىّ. وقيل ضمن أحسن معنى : لطف. اه.

قال الأمير : ظاهره كقولهم التضمين إشراب الكلمه معنى آخر ، وأنه مجاز ، أو حقيقه ملوحه ، أو جمع بينهما ؛ يقتضى مغايره المعنيين ، ولا يظهر فى الإنسان واللطف. فالأولى أن التضمين إلحاق كلمه بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه ، ويأتى الكلام فيه ، وهل هو قياسى أو البيانى (١) لأنه مجرد حذف لدليل إن قلنا بمغايرته للنحوى. اه.

وقال الملوى على السلم : «وذللت فيه صعاب المشكلات على طرف الثمام». فقال : الصبان : «الثمام» بضم المثلثه : نبت ضعيف يشد به فرج السقوف ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف : أى : ووضعتها ، فهو من باب حذف الواو مع ما عطفته لعدم اللبس ، أو : «بذللت» ، على تضمينه معنى «وضعت» تضمينا نحويّا. وقد نقل أبو حيان فى ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس ، فهو من باب الجمع بين الحقيقه والمجاز.

أو بحال محذوفه من فاعل ذللت ، أى : واضعا لها ، أو من مفعوله : أى : موضوعه ، فعلى هذين التضمين بيانى ، وهو مقيس. اه.

١- سبق المراد من البيانى فى ٢٥٢.

وقال الصبان على الأشمونى : إن التضمين النحوى إشراب كلمه معنى أخرى ، بحيث تؤدى المعنيين ، والتضمين البيانى تقدير حال تناسب الحرف. وتمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن البيانى ، للخلاف فى كون النحوى قياسيّا ، وإن كان الأكثرون على أنه قياسى ، - كما فى ارتشاف أبى حيان - دون البيانى فاعرفه. اه. أى : فلا خلاف فى كونه قياسيّا ، كما أشار إليه قبل بقوله : «وهو مقيس».

وقال صاحب التصريح فى آخر الكلام فى المفعول معه : «واختلف فى التضمين : أهو قياسى أم سماعى ، والأكثرون على أنه قياسى. وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام. قاله المرادى فى تلخيصه. اه». وكلامه فى النحوى. وقال ياسين على القطر فى أن «التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر» هو أحد أقوال خمسه فى التضمين. والمختار منها عند المحققين أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر ، بمعونه القرينه اللفظيه. فمعنى «يقلب كفيه على كذا» : أى نادما على كذا. وقد يعكس كما فى (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) ، أى : يعترفون به مؤمنين ، وبهذا يتوقع أن اللفظ المذكور إن كان فى معناه الحقيقى فلا دلاله على الآخر ، وإن كان فى معنى الآخر فلا دلاله على المعنى الحقيقى ، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقه والمجاز.

* * *

لقد ذكرنا طائفه من أقوال العلماء فى التضمين ، وذكرنا القول بأنه سماعى ، والقول بأنه قياسى ، ورأينا قوه فى القول بأنه قياسى ، ونقلنا فيما تقدم أن التضمين ركن من أركان البيان. فإن ذهبنا إلى القول بأنه قياسى ، قلنا إنما يستعمله العارف بدقائق العربيه وأسرارها على نحو ما ورد. وإنك لتجد كثيرا فى عبارات المؤلفين فيها التضمين. فمن ذلك عباره الملوى السابقه ، ومن ذلك قول ابن مالك «وأستعين الله فى ألفيه» ، فقد جوز الأشمونى أنه ضمن أستعين معنى : أستخير ، ونحوه مما يتعدى بفى.

ذكرنا القول بأن التضمين سماعى. ومعناه أنه يحفظ ولا يقاس عليه. وذكرنا

قول القائلين إن التضمين النحوى قياسى عند الإكثرين. وأن التضمين البيانى قياسى بإجماع النحويين. وقد ذكر ابن جنى فى الخصائص أنه لو نقل ما جمع من التضمين عن العرب لبلغ مئين أوراقا.

والتضمين مبحث ذو شأن فى اللغه العربيه. وللعلماء فى تخريجه طرق مختلفه فقال بعضهم : إنه حقيقه. قال بعضهم : إنه مجاز. وقال آخرون : إنه كنايه ، وقال بعضهم : إنه جمع بين الحقيقه والمجاز على طريقه الأصوليين ، لأن العلاقه عندهم لا يشترط فيها أن تمنع من إراده المعنى الأصلى ...

فإذا قررنا أن التضمين قياسى ، فقد جرينا على قول له قوه. وإذا قلنا إنه سماعى ، فقد يعترض علينا من يقول إن من علماء اللغه من يرى أنه قياسى. فلماذا تضيقون على الناس ، وما جئتم إلا لتسهلوا اللغه عليهم؟

فنحن نثبت القولين بالقياس وبالسماع ، ولكنا نرجح قياسيته ، والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربيه وأسرارها. ولا يصح أن نحظره عليهم ، لأنه داخل فى الحقيقه ، أو : المجاز ، أو : الكنايه. والبلغاء يستعملونه فى كلامهم بلا حرج ، فكيف نسد باب التضمين فى اللغه ، وهو يرجع إلى أصول ثابته فيها؟

وأقول بعد هذا : لا بد من قيود نضبط بها استعمال التضمين. وقد رأى بعض الزملاء أن يقصر التضمين على الشعر. وفى هذا قصر للحقيقه ، أو للمجاز ، أو للكنايه ؛ وهى الأصول التى يخرج عليها التضمين» على فن من الكلام دون آخر. وهذه الأمور الثلاثه تقع فى الشعر والنثر بلا قيد ولا شرط.

على أن الشعر من أكثر فنون القول ذيوعا. والناس يحفظون الشعر ويجرون على أساليبه فى الكتابه والخطابه. فإذا أجزنا التضمين فى الشعر وحده ، وقعنا فى الأمر الذى نفر منه. ونحن هنا نقرر الحقائق العلميه. ونرجح منها ما يستحق الترجيح تحقيقا لأغراضنا.

انتهى البحث

* * *

حضره رئيس الجلسه : يتفضل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين بتلاوه بحثه فى التضمين.

حضره العضو المحترم الأستاذ الخضر حسين : للتضمين غرض هو الإيجاز. وللتضمين قرينه ، هى تعديه الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف. وللتضمين شرط هو وجود مناسبه بين الفعلين. وكثره وروده فى الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحه فى وجه كل ناطق بالعربيه ، متى حافظ على شرطه ؛ وهو : مراعاه المناسبه.

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقه المعتبره فى صحه المجاز كان التضمين باطلا. فإذا وجدت العلاقه بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم ، بل استعمل فعل : «أذاع» مثلا - متعديا بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف لم يكن كلامه من قبيل التضمين ، بل كان كلامه غير صحيح عربيه.

فالكلام الذى يشتمل على فعل عدى بحرف وهو يتعدى بنفسه ، أو عدى بحرف وهو يتعدى بغيره ، يأتى على وجهين :

الوجه الأول : ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به ، حتى تخرج الجمله على طريقه التضمين. ومثل هذا نصفه بالخطأ ، والخروج عن العربيه ، ولو صدر من العارف بفنون البيان.

الوجه الثانى : أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ ، وبه يستقيم النظم ، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربيه ومعرفه طرق استعمالها حمل على وجه التضمين الصحيح ، كما قال سعد الدين التفتازانى. «فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم» والتشمير لا يتعدى بإلى ، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى : «الميل» الذى هو سبب التشمير عن ساق الجد.

فإن صدر مثل هذا من عامى أو شبيه بعامى (١) ، أى : ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاه فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ ، كان لك أن تحكم

١- تكرر هذا الكلام من الباحث وغيره. والنفس لا ترتاح إليه ؛ لجواز أن يكون العامى - بل غير اللغوى - مطلقا - مقلدا اللغوى - بقصد ، أو بغير قصد - فى هذا الاستعمال ، كالشأن فى كثير من أمور اللغه. وإنما الذى ترتاح له النفس ويجب أن يتجه إليه الحكم ويقتصر عليه دائما هو أن هذا التعبير أو ذاك صحيح لغويا أو غير صحيح.

عليه بالخطأ. فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامه مثلا - أرجو الله قضاء حاجتى ، باللحن والخروج عن قانون اللغه الفصحى. لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين. وليس لك أن تخرجه على باب التضمين. كأن تجعل «أرجو» مشربا معنى «أسأل» بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقه السببيه والمسببيه ، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل «أرجو» متعديا إلى المفعولين.

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامه فى أفعال متعديه بنفسها ، وهم يعدّونها بالحروف ، مصيب فى تخطئته ، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معانى أفعال أخرى تناسبها ، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين.

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره ، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ ، لا نبادر إلى تخطئته ، متى وجدنا لكلامه مخرجا من التضمين الصحيح. أما غيره كالتلاميذ ، ومن يتعاطى الكتابه من غير أن يستوفى وسائلها ، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين ، كما إذا اعترضت عليه فى استعمال الفعل المتعدى بنفسه متعديا بحرف ، فأجاب بأنه قصد التضمين ، وبين الوجه ، فوجدته قد أصاب الرميه ؛ فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول ، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل.

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد التضمين ، وإنما تكلم على جهاله بوجه استعمال الفعل ، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لا مرد له. فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم ، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها ، ولا يتخذ من التضمين وجها لترك العباره بحالها ، والكاتب لا يعرف هذا الوجه ، أو لم يلاحظه عند الاستعمال (١).

فللتضمين صله بقواعد الإعراب من جهه تعدى الفعل بنفسه أو تعديه بالحرف ، وصله بعلم البيان من جهه التصريف فى معنى الفعل ، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له ، ومن هذه الناحيه لم يكن كبقيه قواعد علم النحو ، قد يستوى فى العمل بها خاصه الناس وعامتهم.

١- هذا الرأى مما يحتاج إلى قوه تأييد وإقناع ، فهو على حاله غير مقبول - انظر هامش الصفحه السالفه -

حضره العضو المحترم الأستاذ الشيخ أحمد على الإسكندرى : رجعت إلى أقوال العلماء بعد المناقشه التى دارت أمس ، فوجدت أن القائلين بسماعيه التضمين إنما يخشون أن يحدث فى اللغه فساد واضطراب فى معانى الأفعال. إذا أباحوه للناس ، مع أنهم يسلمون أن ما ورد من التضمين كثير يجمع فى مئين أوراقا.

وقد شرط القائلون بقياسيه التضمين شرطين وهما : (١) وجود المناسبه. (٢) وجود القرينه. ثم تأملت فى وظيفه علوم البلاغه وخاصه علم المعانى ، فوجدت أن موضوعه إن هو إلا بيان الذوق المعبر عنه عندهم «بمقتضى الحال». وكذلك رأيت الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديما للتضمين غير كافيين. فرأيت أن نضيف إليهما قيدا ثالثا ، هو «موافقه العباره التى فيها التضمين للذوق العربى» وذلك ما تنشده علوم البلاغه.

ثم قلت : هل للذوق حد؟ ففطنت إلى وجوب تقييد الذوق بالبلاغى ، وهو الذى وضعت علوم البلاغه العربيه لتحديد ضوابطه.

وبعد ذلك رأيت أن ألخص مناقشات اللجنه والمجمع ومذكرتى (١) التى قدمتها فى القرار الآتى :

«التضمين : أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير ، مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعديه واللزوم. ومجمع اللغه العربيه يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثه.

الأول : تحقق المناسبه بين الفعلين.

الثانى : وجود قرينه تدل على ملاحظه الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس.

الثالث : ملاءمه التضمين للذوق البلاغى العربى».

حضره العضو المحترم الشيخ حسين والى : التضمين سواء أخرج على الحقيقه أم على المجاز أم على الجمع بين الحقيقه والمجاز ، لا يستعمله إلا البلغاء العارفون

١- طبعت مذكره حضره العضو المحترم الشيخ أحمد الإسكندرى فى التضمين ملحقه بمحضر هذه الجلسه.

بأسرار اللغه ، وإذا لا يستعمله العامه إلا إذا جارينا من يقول إن العامه لا يزال عندهم بقيه من الذوق العربى والبلاغه.

وأرى أن نأخذ الرأى أولا على أن التضمين قياسى ، ثم نأخذ الرأى على الشروط التى نشترطها لإباحته.

حضره العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : أريد أن أعرف ما فائده «التضمين» الذى نبحث فيه هذا البحث الطويل. إن كل ما فهمته من كلام فضيله الشيخ محمد الخضر حسين أن فائدته الإيجاز ، أى : أن تؤدى الكلمه معنى كلمتين. وفى اللائحه التى وضعناها نص يوجهنا إلى العمل لتيسير اللغه على الناس. والذى يريد أن ييسر اللغه على الناس لا يكلفهم العمل الشاق الطويل لمعرفه كلمات تؤدى الواحده منها معنى كلمتين. ولعل هذه الكلمات لا تزيد على مائتى كلمه ، فلا أجد الفائده كبيره بتقسيم الناس إلى خاصه وعامه ، وطفل وبالغ ، وبليغ له ذوق العرب البلاغى ، وآخر ليس له هذا الذوق ، لأنه لم يدرس العلوم العربيه التى تفيد الذوق على رأى الأستاذ الإسكندرى. قالوا إن القانون الرياضى والقانون الطبيعى أولى القوانين بالاحترام ، لأنه لا يتخلف. والعلوم المختلفه الآن تتجه اتجاه الرياضيات والطبيعيات ، فيحاول أصحابها أن يجعلوا قوانينها كقوانين الرياضيات فى الدقه والضبط وعدم الاستثناء.

وأريد أن نرقى باللغه العربيه إلى مصاف العلوم ذات القوانين الثابته التى يقل فيها الشذوذ والاستثناء.

الغرض من عملنا المحافظه على اللغه وتيسيرها. فهل نتحكم فى «تطور» اللغه وذوقها من أجل مائتى كلمه لطبقه خاصه. هذا عمل - على ما أرى - ليس من خدمه اللغه التى نسعى لخدمتها. نحن الآن نقرر الواقع الذى تقرر منذ أزمان طويله. فنقول : إن التضمين قياسى أو سماعى. وكنت أظن أن المجمع يدرس الواقع ، ويسمو فوقه ، فيقرر ما من شأنه أن يحقق حاجات الرقى الحاضر.

قد يكون المثل الأعلى للبلاغه العربيه ما يراه بعض الأعضاء فى علوم البلاغه وبعض نماذج معروفه ، والذى يخيل إلىّ أن التقدم لا ينبغى أن يقيد بمثل أعلى واحد. فإذا كان تقدم اللغه ينتهى عند معرفه ما قررته علوم البلاغه ، فليس هذا

عندى تقدما. واللغه تتطور مع العصور. وكل هذا يبيح لى ألا ألتزم أمرا إلا بمقدار ، وأرى أن هذا القرار لا يوصلنى إلى غايتى.

كـل اللغـات «تتطور». فلما ذا نريـد أن نقف بلغتنا؟ ولو أن كاتبا فرنسيّا أو إيطاليّا اليوم أراد أن يرجع إلى أساليب القرن الخامس عشر مثلا ، تشبها بكاتب قديم ، لقيل إنه متحذلق. ونحن كأولئك. فلما ذا نتعمل ونجهد أنفسنا ونقول بالتضمين؟

والذى أراه أن نقر الماضى على أنه تاريخ ، ونتقدم نحن خطوه أخرى ، فنقرر أشياء جديده لا تنافى تاريخ اللغه ، وهى مع ذلك تفى بحاجات العصر الحاضر.

وأنا لا أزال على رأيى. فلا أقبل التضمين إلا إذا اضطرنى إليه الشعر أو السجع. وفى غير ذلك نجرى الأفعال فى معانيها الأصليه.

حضـره العضو المحترم الـدكتور فـارس نمر : أرى أن كل واحـد منا ينظر إلى المسأله من «زاويه» غير التى ينظر منها الآخر ، على حد تعبير الرياضيين ، وأرجو أن تسمحوا لى أن أورد بعض أمثله خبرتها بنفسى.

فعند ما كنت أدرس الحروف واستعمالها ، عرفت أن «متى» تكون بمعنى «من» كما فى قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفّعت

متى لجج خضر لهن نئيج

فأردت أن أبين لأسـتاذى أنى حفظت هـذا الشاهـد وأريد القياس عليه فى كتابتى ، فكتبت له هذه العباره : «إن صديقى ينتظرنى فخرجت مـتى منزلى إلى السوق» فـأنكر علىّ قولى. فقلت : إنه على حـد قول القائـل : أخرجهـا متى كمّه ، أى : من كمه ، فحـار أستاذى ، ولم يدر أيمنعنى من استعمال الحرف أم يوافقنى عليه؟

والذى أريده من الأستاذ الشيخ الخضر حسين أن يجيبنى : هل يوافق على أن نستعمل مثل هذه العبارات فى العصر الحاضر؟

أنا أجل علماء اللغه ، وأحترم ما قالوه ، ولا أنازع فى قياسـيه التضـمين أو سـماعيته ، وإنما أريد أن نسـهل اللغه على الناس عامه ، فنتخير اللغه السهله الصريحه ، ونضع أساسا ، ونحكم حكما يلائم هذا العصر ، ونسهل على علمائنا وكتابنا الكتابه

والتأليف ، ليكون المجمع ثقه ومرجعا للناس.

حضره العضو المحترم الأب أنستاس الكرملى : أوافق على ما قال الدكتور منصور فهمى ، والدكتور نمر ، وفى ذكر الشواهد وغيرها تطويل ، وقد اختصرت قرار المجمع ووضعته فى الصيغه لآتيه :

«يعمل بالتضمين بنوع عام لوروده فى كثير من الآيات القرآنيه ، وفى الشعر القديم والمخضرم والإسلامى ، بشرط ألا يقع فى التضمين لبس فى التعبير ، ولا إخلال بالمعنى».

حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : كلام الأب المحترم يفيد قياسيه التضمين ، وشرط عدم اللبس هو ما ذكرناه ، ونحن ما اخترنا البحث فى التضمين إلا لنسهل على الناس الكتابه والكلام ، لأنه إذا اتسع مجال القول ، كان فى ذلك رخصه وتيسير. وما قصدنا إلى هذا البحث إلا لأن بعض المتحذلقين من النقاذ يأخذون على بعض الشعراء والكتاب مآخذ ترجع إلى تعديه الأفعال بحروف لا تتعدى بها. ويردون استدلالهم إلى المعاجم دون القواعد اللغويه والنحويه. فإذا قلنا بترجيح قياسيه التضمين ، فإنما نقصد بهذا توجيه مثل هؤلاء النقاد إلى أشياء غابت عنهم ، ونيسر فى الوقت ذاته على الكتاب والشعراء مجال القول والكتابه ، فنزيد الثروه اللغويه بتعدد أساليب التعبير وصوره. وإنى أقرر أن عمل المجمع لا يقف عند ذكر الآراء المختلفه ونصوص العلماء ، وإنما يذكرها ليوازن بينها ويرجح رأيا على رأى ، إذا رأى أن فى هذا الترجيح فائده. والمجمع يقرر الجديد ، متى كان موافقا للذوق البلاغى والقواعد الصحيحه. ولا ينبغى أن يكون ذوق العامه حجه على أهل اللغه ، وقياس لغتنا على اللغات الأوربيه قياس مع الفارق ، وفائده التضمين لا تقتصر على مائه كلمه أو مائتين ، وإنما هو باب واسع يتعلق بجميع الأفعال فى اللغه العربيه ، ولكننا لا نبيح التضمين على إطلاقه ، لأن هذا يجر إلى الفوضى والفساد فى اللغه. ولهذا نشترط له شروطا خاصه.

* * *

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : إذا قلنا إن التضمين قياسى ، فقد وافقنا القدماء. وإذا قلنا إنه سماعى فقد وافقناهم فى ذلك أيضا. أما إذا قلنا

إنه قياسى بشرط أن يسيغه الذوق ؛ فهذا تلفيق بين المذهبين. ونحن كمجمع ينبغى ألا نرجع المسأله إلى الذوق ، لأن ذلك رد إلى مجهول ، فلا بد إذا أن نضع ضوابط وأمثله نقدمها للجمهور ليحتذيها.

حضره العضو المحترم الأستاذ نلينو : استفدت كثيرا من المناقشه فى هذا الباب. وعلى الرغم من أنى أستحسن قرار الإسكندرى بقيوده التى وضعها ، فإنى أرى أن فتح باب التضمين فى عصرنا يجر إلى كثير من الخطأ ، لأننا لا نستطيع أن نميز الخاصه من العامه.

حضره العضو المحترم الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف : (قدم اقتراحا مكتوبا طلب فيه أن توضع أمثله للتضمين ليحتذيها الناس).

حضره العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء : ما أتت به اللجنه من الكلام فى التضمين معروف. والمجمع ألف لجنته للبحث فى التضمين ، وكتابه تقرير فيه. فبحثت اللجنه ، وكتبت التقرير ، وذكرت آراء العلماء ؛ ووجدت أن القول بقياسيته أقوى من القول بسماعيته ، ثم رفعت عملها إلى المجمع وهو صاحب الرأى فيه. فلا لوم علينا فى نقل كلام القدماء.

أما ما قاله حضره الدكتور منصور فهمى من أن فائده التضمين الإيجاز. وهو فائده يسيره. فلا نقره عليه ، لأن الإيجاز مقصد من مقاصد البلغاء : وأصل من أصول الأساليب اللغويه.

وأما القول بأن التضمين يفتح باب الخطأ والفساد فى اللغه ، فهذا صحيح ، ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التى تعصمهم من الوقوع فى الخطأ. فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما ، كذلك يجر إهمال قواعد التضمين وضوابطه إلى الخطأ فى الأسلوب. فإذا ثابرنا على تعليم قواعد اللغه فى المدارس مثلا ، انتشرت الأساليب الصحيحه وذاعت ، وفتح باب التضمين يسهل اللغه على الناس. أما القول بسماعيته فهو التضييق والحجر. وإذا قلنا بهذا فربما جاء زمان يقول فيه الناس كان باب التضمين مفتوحا بالقياس ، فسده مجمع اللغه العربيه ، وأنه لا بد من سبب اضطره إلى هذا. فإذا قرأ الناس ما جاء فى القرآن الكريم والأحاديث النبويه من التضمين ، توهموا أو ظنوا أن فيها شيئا حمل المجمع على حظر التضمين على الناس.

وأما قول حضره الدكتور منصور إن فائده التضمين محصوره فى مائتى كلمه ، فهذه مبالغه ، لأننا على أى وجه خرجناه فقد خرجنا على ما هو قياسى : من حقيقه أو مجاز ، أو كنايه ، وهذه أمور مقيسه لا تحصر.

والقول بقصره على الشعر والسجع - مع أن شأنهما الشيوع - يوقعنا فيما نريد الفرار منه.

واللجنه قد أدّت عملها ، وهو البحث فى مسأله التضمين ، وبقى الكلام فى اتقاء الخطأ الذى يقع فيه العامه ، فإذا رأى المجمع أن اتقاء ذلك يكون بقصر استعمال التضمين على العارفين باللغه ودقائقها ، فإنى أوافق عليه. وإذا رأى المجمع أن يرجئ بت الكلام فى التضمين ، فله ما يرى.

حضره رئيس الجلسه : لا بد أن نقر فيه اليوم قرارا.

حضره العضو المحترم الأستاذ فيشر : أنا موافق على ما قال الدكتور منصور فهمى والأب الكرملى. وقولهما بالتقريب هو قول فقهاء اللغه الأوربيين العصريين فى حياه اللسان وتقدّمه وترقيه. حسن عندهم ما يرد فى الأشعار المشهوره وفى كتب الأدب الحسنه وما يسمع من ناس كثيرين. والسماع عندهم أولى من القياس.

حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أرى أن أضيف فى آخر القرار الذى اقترحته العباره الآتيه : «ويوصى المجمع ألا تستعمل هذه الرخصه فى كتابه المبتدئين ، ولا فى الكتابه العلميه».

حضره العضو المحترم محمد كرد على (بك) : لا أرى ، وقد ضبطت اللغه وقررت قواعدها وأصولها بلاغتها ، أن نقر شيئا جديدا فى التضمين ، لأنى أخشى أن يفتح الباب لكل كاتب أو شاعر أن يخترع أمورا وتعابير تزيدنا اضطرابا ولا يقرها القدماء الذين عرفوا ضوابط اللغه برمتها ، وعللوا فى هذه المسأله مسأله التضمين التى نحن بصددها ، فقال قوم بقياسيتها وآخرون بسماعيتها إلخ. وإذا كان لا بد من التعرض لهذه المسأله التى قتلها زملائى بحثا كاد يخرجنا عن الغرض الذى نتوخاه - إذا كان لا بد من التعرض لهذه المسأله ، فأرى إجراء تعديل خفيف فى صوره القرار الذى اقترحه الأستاذ الإسكندرى ، أو نسكت الآن عن هذه المسأله وهو الأولى ، ونصرف جهدنا إلى العمليات لنخرج أولا للأمه ألفاظا وتعابير

تشتد الحاجه إليها من ألفاظ العلوم والفنون ، وبذلك نكون قد قمنا بالجزء العملى من واجب المجمع.

حضره العضو المحترم الشيخ حسين والى : قال بعض حضرات الأعضاء إن التضمين لا يقبل منه إلا ما يستسيغه الذوق البلاغى ، فبماذا تحدون الذوق البلاغى؟ حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : وضعت كلمه الذوق البلاغى العربى ، اتقاء لحذلقه بعض الناس ، مثل كتاب البرازيل وغيرها ممن خرجوا على قواعد اللغه وأساليبها ، حتى صار كلامهم يشبه الرطانه ، فإذا جاءنا واحد من هؤلاء وقال إن هذا ذوقى الخاص ، قلنا له إنك تخالف الذوق العربى الذى لا يزال ثابتا بحكم الفطره والسليقه فى البلاد العربيه ، والذى يجرى على قواعد اللغه والبلاغه ولا ينفر منها.

حضره العضو المحترم الشيخ حسين والى : أنكتفى بعباره الذوق البلاغى ، ويكون هذا مرجعنا عند الاختلاف ، أم نأتى بأمثله ضوابط؟

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : نريد ألا يرد الأمر إلى الذوق ، بل نستخرج ضوابط بعد درس أمثله.

حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : المتقدّمون لم يدوّنوا قواعدهم إلا بعد الاستقصاء ، ولا نريد أن نبحث فى أصول القواعد من جديد ، فكل هذا قد فرغ منه العلماء قبلنا بأكثر من ألف سنه.

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : المجمع مكلف تقديم تراكيب صحيحه لتتبع ، وتراكيب فاسده لتجتنب ، ورجع الناس إلى الذوق لا معنى له وكأننا لم نعمل شيئا ، وابن جنى وغيره لم يكلفوا تقديم تراكيب للأمه.

حضره العضو المحترم الأستاذ على الجارم : هل ترى أن يقال ؛ الذوق العربى.

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : الذوق العربى يختلف.

حضره رئيس الجلسه : أتريد أن نحذف كلمه «الذوق»؟

حضره العضو المحترم الشيخ إبراهيم حمروش : لا ، ولكننى أريد أن نضع ضوابط لنحدد ما الذوق؟

حضره العضو المحترم الدكتور فارس تمر : التضمين صحيح ، وموضوعه عربى ، ولكن المجمع يجب أن يقدّم الحقيقه على اتباع التضمين إلا حيث تكون ضروره.

حضره العضو المحترم الدكتور منصور فهمى : نقول : «ويوصى المجمع ألا يستعمل التضمين فى الكتابه العامه».

حضره العضو المحترم الشيخ أحمد على الإسكندرى : أوافق على هذا ، والأصل ألا تخرج عن الحقيقه إلا لنكته بلاغيه.

حضره العضو المحترم الأستاذ أحمد العوامرى (بك) أقترح أن يقال : «ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى».

فوافق أكثر الأعضاء على هذا.

وأمر رئيس الجلسه أن يقرأ نص القرار النهائى ، وهو :

القرار

«التضمين أن يؤدى فعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعديه واللزوم».

ومجمع اللغه العربيه يرى أنه قياسى لا سماعى ، بشروط ثلاثه.

الأول : تحقق المناسبه بين الفعلين.

الثانى : وجود قرينه تدل على ملاحظه الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس.

الثالث : ملاءمه التضمين للذوق العربى.

ويوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغى».

فوافق أكثر حضرات الأعضاء على هذا النص (١).

١- الذى ألاحظه فى هذا القرار أن شروط التضمين المذكوره هى الشروط البلاغيه المعروفه فى المجاز ، حتى الشرط الثالث ؛ فقد نص عليه القدامى لإبعاد المجاز عن القبح. وإلى المجاز ترتاح النفس وهو رأى كثير من أئمه القدماء ، فلم العناء ، والكد ، والجدل العنيف بين المذاهب المتعدده التى تضمنها البحثان المجمعيان؟ وشىء آخر أهم من اعتباره مجازا ، هو أن تلك المذاهب - على تشعبها وعنفها - لم تستطع أن ثبت فى جلاء ويقين ، أن اللفظ الذى جرى فيه التضمين ليس حقيقه لغويه أصيله ، وأنه تضمن حقا معنى لفظ آخر ، فأدى التضمين إلى تعديه الأول أو لزومه من طريق العدوى الناشئه من الاتصال والمناسبه بينهما ، نعم لم تستطع نفى الحقيقه عنه ، وإثبات التضمين ، لأن تلك التعديه أو ذاك اللزوم الحادثين من العدوى لا يصلحان دليلا مقنعا على وقوع التضمين ؛ لأنها عدوى وهميه ، إذ قد يكون اللفظ الذى دخله التضمين فى وهمهم - هو فى أصله لازم أو متعد من غير علاقه له بلفظ آخر تؤثر فيه. لقد ورد اللفظ لازما أو متعديا فى كلام كثير يحتج به ، فما الدليل القوى على أن تعديته أو لزومه ليست أصيله ، وليست مجازا ، وإنما جاءت من الطريق الذى يسمونه : «التضمين»؟ ليس فى كلامهم مقنع فيما أرى. بل إن اللفظ اللازم أو المتعدى إذا ورد مسموعا بإحدى هاتين الحالتين فى كلام قليل ولكنه صحيح فصيح كان وروده هذا أصيلا فى الحقيقه ، ولا يخرجه عن أنه معنى حقيقى استعمال مسموع آخر يشيع فيه. لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقى ليس راجعا إلى قله استعماله فى صوره ، وكثره استعماله فى صوره أخرى ، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجودا عند العرب وأقدم ميلادا ، فالأسبق هو الحقيقى ، وأنهم يريدون منه معنى محدودا دون غيره. ثم ما هذا الذوق العربى الذى يريده المجمع؟ وكيف يحدد؟ ولم يقتصر التضمين على الفعل دون ما يشبهه كما جاء فى النص الذى أقره المجمع وارتضاه؟ اللهم إلا إذا كان يريد الفعل وما يشبهه ، كما يفهم من سياق البحث.؟! وبعد : فما زالت أدله التضمين واهيه. ولم أجد فى الآراء السالفه كلها ، ولا فى أمهات المراجع التى - - صادفتها ما يزيل الضعف. والرأى الأقوى فى جانب الذين يمنعونه ممن عرضنا أسماءهم فيما سبق ، أو لم نعرض. ومن هؤلاء الشهاب الخفاجى فى «طراز المجالس» - ص ٢١٩ -

حيث يصرح بأنه سماعى. وكالدمامينى فى كتابه : «نزول الغيث» – ص ٥٦ – حيث يقرر أن تضمين فعل معنى آخر يأباه كثير من النحاه. وكأبى حيان فيما نقله السيوطى فى «الهمع» – ج ١ ص ١٤٩ – مصرحا بأنه قال : «التضمين لا ينقاس» وغير هؤلاء كثير. بل إن الذين يقصرونه على السماع لم يستطيعوا إثبات أنه ليس بحقيقه ، وليس بمجاز ، ولا بشىء مركب منهما ، وإنما هو نوع جديد اسمه : «التضمين» لم يستطيعوا ذلك ، لأن العرب الفصحاء نطقوا بالفعل – أو بما يشبهه – متعديا بنفسه مباشره ، أو بمعونه حرف جر معين ؛ فكيف يسوغ لقائل بعد هذا أن يقول : إن هذا الفعل لم يتعد إلى معموله إلا من طريق التضمين بحجه أن هذا الفعل لا يعرف عنه التعدى بهذه الوسيله!! كيف يقول هذا محتجا به مع أن الناطق بالفعل المتعدى – وشبهه – هو القرآن والعربى الفصيح الذى يحتج بكلامه من غير خلاف فى الاحتجاج؟ ما الدليل على أن الفعل وشبهه متعد أو غير متعد إلا من طريق التضمين ونحن نراه متعديا بواسطه أو غير واسطه ولا دليل معنا على أسبقيه الفعلين فى الوجود ، والتعدى وعدمه؟ الحق أن إثبات التضمين أمر لا تطمئن له نفس المتحرى المتحرر. وبالرغم من تلك المعارك الجدليه لا أرى الأمر فى التضمين يخرج عن إحدى حالتين ، وفى غيرهما الفساد اللغوى ، والاضطراب الهدام. الأولى : أن الألفاظ التى وصفت بالتضمين إن كانت قديمه فى استعمالها من عصور الاستشهاد فإن استعمالها دليل على أصاله معناها الحقيقى ، ما دمنا لم نعرف لها معنى – يقينا – سابقا تركته إلى المعنى الجديد. الثانيه : أن العصور المتأخره عن عصور الاستشهاد غير محتاجه إلى التضمين لاستغنائها عنه بالمجاز وأنواعه المختلفه التى تتسع لكثير من الأغراض والمعانى الدقيقه البليغه.

بحث نفيس لابن جنى (۱) ، عنوانه : «باب فى اللغه المأخوذه قياسا»

هـذا موضع كأن فى ظاهره تعجرفا ، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحـداث ممن تعلق بهـذه الصـناعه فضـلا عن صدور الأشـياخ ، وهو أكثر من أن أحصـيه فى هـذا الموضع لك ، لكنى أنبهك على كثير من ذلك ، لتكثر التعجب ممن تعجب منه ، أو يسـتبعد الأخذ به.

وذلـك أنـك لا تجـد مختصـرا من العربيه إلا وهـذا المعنى منه فى عـده مواضع ، ألا ترى أنهم يقولون فى وصايا الجمع : إن ما كان من الكلام على فعل فتكسيره على : أفعل ؛ ككلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ... ، وما كان على غير ذلك من أبنيه الثلاثى فتكسيره فى القله على أفعال : نحو جبل وأجبال ، وعنق وأعناق ، وإبل وآبال ، وعجز وأعجاز ، وربع وأرباع ، وضلع وأضـلاع ، وكبـد وأكباد ، وقفل وأقفال ، وحمل وأحمال و... ؛ فليت شـعرى هل قالوا هـذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره؟ ألا تراك لو لم تسـمع تكسـير واحد من هذه الأمثله ، بل سـمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسـيره على ما كسّـر عليه نظيره؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصـيه التى تقـدمت لك فى بابه ، وذلك كأن يحتاج إلى تكسـير : «الرّجز» الذى هو العذاب ، فكنت قائلا - لا محاله - «أرجاز» ؛ قياسا على : «أحمال». وإن لم تسـمع «أرجازا» فى هذا المعنى. وكذلك لو احتجت إلى تفسير عجر ، مـن قـولهم : «وظيـف عجر (۲)» لقلت : «أعجـار» ؛ قياسـا على يقـظ (۳) وأيقـاظ ، وإن لم تسـمع «أعجارا». وكـذلك لو احتجت إلى تكسير : «شيع» ، بأن توقعه على

۱- من كتابه : «الخصائص» - ج ۱ ص ۴۳۹.

۲- الوظيف : الجزء الدقيق من ساق الإبل والخيل ، وغيرها. والعجر هنا : الصلب.

۳- جـاء فى القـاموس : اليقظه - محركه - نقيض النوم. وقـد يقـظ - مثل : كرم ، وفرح - يقاظه ، ويقظا محركه. وقـد استيقظ ... ورجـل يقـظ - على وزن : نـدس ، وكتف - والنـدّس : بفتـح النون ، مع سـكون الـدال ، أوضـمها ، أو كسـرها - الرجل السـريع الاستماع للصوت الخفى.

النوع ، لقلت «أشياع» ، وإن لم تسمع ذلك ، لكنك سمعت : «نطع وأنطاع» ، و «ضلع وأضلاع» ، وكذلك لو احتجت إلى تكسير : «دمثر (۱)» لقلت : «دماثر» ؛ قياسا على : «سبطر وسباطر».

وكذلك قولهم : إن كان الماضى على «فعل» فالمضارع منه على يفعل : فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فعل ، لقلت فى مضارعه يفعل ، وإن لم تسمع ذلك ، كأن يسمع سامع ضؤل ، ولا يسمع مضارعه ؛ فإنه يقول فيه يضؤل ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التى وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى والمضارعات ، وأسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والمصادر ، وأسماء الأزمنه ، والأمكنه ، والأحادىّ والثنائى ، والجموع والتكابير ، والتصاغير (۲) ، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضى كذا وجب أن يكون المضارع كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، واسم زمانه كذا ؛ ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا - دون أن يستوفوا كل شىء من ذلك ، فيوردوه لفظا منصوصا معينا ، لا مقيسا ولا مستنبطا كغيره من اللغه ؛ التى لا تؤخذ قياسا ولا تنبيها ؛ نحو : دار ، وباب ، وبستان ، وحجر ، وضبع ، وثعلب ، وخزز ، لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه ضربين : أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته لا بوصيه فيه ، ولا تنبيه عليه ؛ نحو : حجر ، ودار ، وما تقدم ؛ ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس ، وتخف الكلفه فى علمه على الناس ، فقننوه وفصلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب ، المغنى عن المذهب الحزن (۳) البعيد. وعلى ذلك قدم الناس فى أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات ، ثم أتبعوه ما لا بد له من السماع والروايات ، فقالوا : المقصور من حاله كذا ، ومن صفته كذا ؛ والممدود من أمره كذا ، ومن سببه كذا. وقالوا :

۱- الجمل الكثير اللحم.

۲- أى : كان واجبا عليهم أن ينصوا على كل كلمه من هذه الجزئيات إذا كانت القواعد لا تغنى - كما قد يتوهم بعض الغافلين -.

۳- الصلب الصعب من الأرض ؛ كالحجاره والصخور.

ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا ، وأوصافه كذا ، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى روى روايه كذا وكذا ، فهذا من الوضوح على مالا خفاء به.

فلما رأى القوم كثيرا من اللغه مقيسا منقادا وسموه بمواسمه ، وغنوا بذلك عن الإطاله والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز ، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بد من إيراده ، ونص ألفاظه التزموا وألزموا كلفته ؛ إذ لم يجدوا منها بدّا ، ولا عنها مصرفا.

ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغه تستدرك بالأدله وقياسا ، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ، ونبهنا عليه ، كما فعله من قبلنا ، ممن نحن له متبعون ، وعلى مثله وأوضاعه حاذون. فأما هجنه الطبع ، وكدوره الفكر ، وجمود النفس ، وخيس (١) الخاطر ، وضيق المضطرب ، فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتاناه ، ويستعملنا به فيما يدنى منه ، ويوجب الزلفه لديه ، بمنه) اه.

* * *

هذا البحث النفيس لابن جنّى يذكرنا بما له من آراء جليله أخرى ، يتصل منها بموضوعنا قوله (٢) :

(حكى لنا أبو على عن ابن الأعرابى ، أظنه قال : يقال : درهمت الخبّازى ، أى : صارت كالدّرهم ، فاشتق من الدرهم ، وهو اسم أعجمى. وحكى أبو زيد : رجل مدرهم ، ولم يقولوا منه «درهم» إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل فى الكفّ (٣) ، ولهذا أشباه ...» اه.

ثم قال بعد ذلك (٤) :

١- الخيس : الخطأ ، أو الضلال.

٢- فى كتابه : «الخصائص» - ج ١ ص ٣٦٢ - باب : «أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب».

٣- يريد : أنه ميسور ، كأنه فى يد من يريده ، لا يتعب فى البحث عنه ، ولا فى معرفه أنه مسموع ، أو غير مسموع ، بل يستعمله من غير تردد ولا رجوع إلى مراجع لغويه.

٤- فى ص ٣٦٧ من الفصل نفسه.

«ليس كل ما يجوز فى القياس يخرج به سماع ؛ فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأمّ مذهبهم ، لم يجب أن يورد فى ذلك سماعا ، ولا أن يرويه روايه ...».

وكذلك قوله (۱) : «إذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يتخالج شك فى الفعل الذى هو الفرع. قال لى أبو علىّ بالشام : إذا صحت الصفه فالفعل فى الكف. وإذا كان هذا حكم الصفه كان فى المصدر أجدر ؛ لأن المصدر أشد ملابسه للفعل من الصفه ؛ ألا ترى أن فى الصفه نحو : مررت بإبل مائه ، وبرجل أبى عشره أهله ...». اه.

۱- ج ص ۱۲۷ باب : «تعارض السماع والقياس» ...

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹